































الدكتور السعيد مصطفى السعيد  
وكيل نيابة الاستئناف

# قانون العقوبات المصري

الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧

مذيل بقوانين : الأحداث المتشردين ، والتجهر ، واحراز وحمل السلاح ،  
والاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية ، والأحكام العرفية ،  
والمتشردين والمشتبه فيهم ، والاتجار بالمخدرات واستعمالها ، وحفظ النظام في  
معاهد التعليم ، واعادة الاعتبار ، والتسول ، والطبوعات ، والتشريع الذي  
تطبقه المحاكم المختلطة

ومعلق على نصوصه بأصولها التشريعية وبالمذكرات الايضاحية  
والمناقشات البرلمانية

مع مقارنة مواده بمواد التشريع السابق والاشارة الى ما يقابلها  
من القانون القديم والقانون الفرنسي

شعبان سنة ١٣٥٦ هـ — نوفمبر سنة ١٩٣٧ م







## فهرس قانون العقوبات

---

صفحة

المقدمة . . . . .	(و)
القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بإصدار قانون العقوبات . . . . .	(ح)

### الكتاب الأول

#### أحكام ابتدائية

الباب الأول — قواعد عمومية (م ١ — ٨) . . . . .	١
الباب الثانى — أنواع الجرائم (م ٩ — ١٢) . . . . .	٦
الباب الثالث — العقوبات (م ١٣ — ٣٨) :	
( القسم الأول ) العقوبات الأصلية (م ١٣ — ٢٣) . . . . .	١٢
( القسم الثانى ) العقوبات التبعية (م ٢٤ — ٣١) . . . . .	٢١
( القسم الثالث ) تعدد العقوبات (م ٣٢ — ٣٨) . . . . .	٣٠
الباب الرابع — اشتراك عدة أشخاص فى جريمة واحدة (م ٣٩ — ٤٤) . . . . .	٣٦
الباب الخامس — الشروع (م ٤٥ — ٤٧) . . . . .	٤٤
الباب السادس — الاتفاقات الجنائية (م ٤٨) . . . . .	٤٦
الباب السابع — العود (م ٤٩ — ٥٤) . . . . .	٦٢
الباب الثامن — تعليق تنفيذ الأحكام على شرط (م ٥٥ — ٥٩) . . . . .	٧٠
الباب التاسع — أسباب الإباحة وموانع العقاب (م ٦٠ — ٦٣) . . . . .	٧٥
الباب العاشر — المجرمون الأحداث (م ٦٤ — ٧٣) . . . . .	٨٠
الباب الحادى عشر — العفو عن العقوبة والعفو الشامل (م ٧٤ — ٧٦) . . . . .	٩٠



## الكتاب الثاني

### الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية

#### وبيان عقوباتها

صفحة

الباب الأول	— الجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج	( م ٧٧ — ٨٥ )	٩٤
الباب الثاني	— الجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل	( م ٨٦ — ١٠٢ )	٩٧
الباب الثالث	— الرشوة ( م ١٠٣ — ١١١ )		١٠٤
الباب الرابع	— اختلاس الأموال الأميرية والقدر ( م ١١٢ — ١١٩ )		١٠٨
الباب الخامس	— تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وتقصيرهم في أداء الواجبات المتعلقة بها ( م ١٢٠ — ١٢٥ )		١١١
الباب السادس	— الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس	( م ١٢٦ — ١٣٢ )	١١٥
الباب السابع	— مقاومة الأحكام وعدم الامثال لأوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره ( م ١٣٢ — ١٣٧ )		١١٧
الباب الثامن	— هرب المحبوسين وإخفاء الجانين ( م ١٣٨ — ١٤٦ )		١٢٠
الباب التاسع	— فك الأختام وسرقة السندات والأوراق الرسمية المودعة ( م ١٤٧ — ١٥٤ )		١٢٧
الباب العاشر	— اختلاس الألقاب والوظائف والاتصاف بها بدون حق ( م ١٥٥ — ١٥٩ )		١٢٩
الباب الحادي عشر	— الجنح المتعلقة بالأديان ( م ١٦٠ — ١٦١ )		١٣٣
الباب الثاني عشر	— إتلاف المباني والآثار وغيرها من الأشياء العمومية	( م ١٦٢ )	١٣٤



(ج)

صفحة

- الباب الثالث عشر — تعطيل المواصلات (م ١٦٣ — ١٧٠) . . . . ١٣٥
- الباب الرابع عشر — الجنح والجنايات التي تقع بواسطة الصحف وغيرها  
( م ١٧١ — ٢٠١ ) . . . . . ١٤٠
- الباب الخامس عشر — المسكوكات الزيف والمزورة (م ٢٠٢ — ٢٠٥) ١٧٩
- الباب السادس عشر — التزوير (م ٢٠٦ — ٢٢٧) . . . . . ١٨١
- الباب السابع عشر — الاتجار في الأشياء المنوعة وتقليد علامات البوستة  
والتفراقات (م ٢٢٨ — ٢٢٩) . . . . . ١٩٩

### الكتاب الثالث

#### الجنايات والجنح التي تحصل لآحاد الناس

- الباب الأول — القتل والجرح والضرب (م ٢٣٠ — ٢٥١) . . ٢٠٠
- الباب الثاني — الحريق عمدا (م ٢٥٢ — ٢٥٩) . . . . . ٢١١
- الباب الثالث — إسقاط الحوامل وصنع وبيع الأشربة أو الجواهر  
المغشوشة المضرة بالصحة (م ٢٦٠ — ٢٦٦) ٢١٦
- الباب الرابع — هتك العرض وافساد الأخلاق (م ٢٦٧ — ٢٧٩) ٢١٩
- الباب الخامس — القبض على الناس وجسهم بدون وجه حق وسرقة  
الأطفال وخطف البنات وهجر العائلة (م ٢٨٠ — ٢٩٣) ٢٣١
- الباب السادس — شهادة الزور واليمين الكاذبة (م ٢٩٤ — ٣٠١) ٢٣٩
- الباب السابع — القذف والسب وافشاء الأسرار (م ٣٠٢ — ٣١٠) ٢٤٣
- الباب الثامن — السرقة والاعتصاب (م ٣١١ — ٣٢٧) . . . ٢٥٣
- الباب التاسع — التفالس (م ٣٢٨ — ٣٣٥) . . . . . ٢٦٣
- الباب العاشر — النصب وخيانة الأمانة (م ٣٣٦ — ٣٤٣) . . ٢٦٨
- الباب الحادي عشر — تعطيل المزايدات والغش الذي يحصل في المعاملات  
التجارية (م ٣٤٤ — ٣٥١) . . . . . ٢٧٧



صفحة

الباب الثاني عشر — ألعاب القمار والنصيب والبيع والشراء بالتمرة المعروف	
باللوتيرى ( م ٣٥٢ — ٣٥٣ ) . . . . .	٢٨٠
الباب الثالث عشر — التخريب والتعيب والاتلاف ( م ٣٥٤ — ٣٦٨ )	٢٨١
الباب الرابع عشر — انتهاك حرمة ملك الغير ( م ٣٦٩ — ٣٧٣ ) . . . . .	٢٨٧
الباب الخامس عشر — التوقف عن العمل بالمصالح ذات المنفعة العامة	
والاعتداء على حرية العمل ( م ٣٧٤ — ٣٧٥ ) . . . . .	٢٩٠

## الكتاب الرابع

### المخالفات

المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية ( م ٣٧٦ ) . . . . .	٢٩٣
» بالأمن العام أو الراحة العمومية ( م ٣٧٧ — ٣٨٠ ) . . . . .	٢٩٤
» بالصحة العمومية ( م ٣٨١ — ٣٨٤ ) . . . . .	٢٩٧
» بالآداب ( م ٣٨٥ ) . . . . .	٢٩٨
» بالسلطة العمومية ( م ٣٨٦ ) . . . . .	٢٩٩
» بالأماكن ( م ٣٨٧ — ٣٨٩ ) . . . . .	٣٠٠
» بالموازين والمقاييس ( م ٣٩٠ ) . . . . .	٣٠١
» بالأشخاص ( م ٣٩١ — ٣٩٤ ) . . . . .	٣٠٢
» المنصوص عنها في اللوائح الخصوصية ( م ٣٩٥ ) . . . . .	٣٠٣

\* \* \*

القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ بشأن الأحداث المتشردين . . . . .	٣٠٤
القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر . . . . .	٣٠٧
القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص باحراز وحمل السلاح . . . . .	٣١١
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة	
وبالمظاهرات في الطرق العمومية . . . . .	٣١٦



## صفحة

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية . . . . .	٣٢٦
القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ عن المتشردين والاشخاص المشتبه فيهم . . .	٣٣٠
القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بوضع نظام للاتجار بالمخدرات واستعمالها . .	٣٤٤
المرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ الخاص بحفظ النظام في معاهد التعليم	٣٦٧
المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ بشأن اعادة الاعتبار . . . . .	٣٦٩
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بتحريم التسول . . . . .	٣٧٦
المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات . . . . .	٣٨٢
المرسوم بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالتشريع الذى تطبقه	
المحاكم المختلطة . . . . .	٣٩٤
جدول مقارنة مواد القانون السابق بالقانون الحالى . . . . .	٤٠١
فهرس هجائى . . . . .	٤١١

---







## بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله العظيم وأصلى على رسوله الكريم

وبعد — فمئذ صدور قانون العقوبات الأهلئ فى سنة ١٩٠٤ وفكرة تعديله تجول بمخاطر أولى الأمر ؛ وقد عدل فعلا الكثير من أحكامه وأضيفت إليه أحكام أخرى عديدة بتأثير الظروف المختلفة التى مرت بها البلاد منذ صدوره . وقد رؤى أخيرا — لمناسبة إلغاء الامتيازات الأجنبية — ضرورة اعداد قانون للعقوبات ليسرى على جميع سكان البلاد من مصريين وأجانب ، ومن أجل ذلك وضع قانون العقوبات الجديد الذى أصدر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ . والقانون الجديد لا يختلف كثيرا عن قانون العقوبات الأهلئ الصادر فى سنة ١٩٠٤ بتعديلاته المتعاقبة ، فقد رؤى اتخاذه أساسا للقانون الجديد . واكتفى بإدخال ما دعت إليه الحاجة الملحة من التعديلات والاضافات وما اقتضاه تعميم تطبيقه من التغيير فى بعض النصوص .

وهذه المجموعة عبارة عن نصوص قانون العقوبات الجديد معلقا على كل نص منها بأصوله السابقة من قانون سنة ١٩٠٤ والتعديلات والاضافات التى أدخلت عليه وبجميع الوثائق الرسمية الخاصة بهذا من تعليقات لوزارة الحفانية ومذكرات إيضاحية ومناقشات برلمانية وتقارير للمستشار القضاى وما إلى ذلك من الوثائق التى تبين غرض الشارع من وضع النصوص والتى لا يستغنى عن الرجوع إليها كل من يشتغل بدراسة هذا القانون أو بتطبيقه .

وفضلا عن ذلك فقد أشير تحت كل نص إلى ما يقابله من القانون القديم ( الصادر فى سنة ١٨٨٣ ) والقانون الفرنسى ؛ وذيلت المجموعة بالقوانين المتممة لقانون العقوبات كقانون الأحداث المتشردين والتجهر والاجتماعات العامة والمظاهرات والمخدرات والتسول والمطبوعات الخ . . . بمذكراتها الإيضاحية والمناقشات البرلمانية المتعلقة بها كذلك ؛ وبجدول بيان نصوص قانون العقوبات



( ز )

السابق وما يقابلها من القانون الجديد .  
وانى لأرجو أن يجد جمهور المشتغلين بالقانون فى هذه المجموعة من النفع  
ما قدرته عند ما فكرت فى اخراجها .  
والله ولى التوفيق ما

القاهرة فى شعبان سنة ١٣٥٦ ( نوفمبر سنة ١٩٣٧ )

السعيد مصطفى السعيد



( ح )

## قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧

بإصدار قانون العقوبات

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ — يلغى قانون العقوبات الجارى العمل به أمام المحاكم الأهلية  
وقانون العقوبات الذى تطبقه المحاكم المختلطة ويستعاض عنهما بقانون العقوبات  
المرفق لهذا القانون .

مادة ٢ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من ١٥ أكتوبر  
سنة ١٩٣٧ .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر بمرأى عابدين فى ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ ( ٣١ يوليه سنة ١٩٣٧ ) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الحقانية

محمود غالب







# قانون العقوبات

## الكتاب الأول

### أحكام ابتدائية

#### الباب الأول - قواعد عمومية

النصوص الواردة بهذا الباب هي في مجموعها نصوص قانون سنة ١٩٠٤ فيما عدا التعديلات المشار إليها بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٥ .

#### تعليقات المحققة على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة الأولى وما بعدها الى المادة الرابعة هي مواد جديدة وموضوعها بيان الأحوال التي ينطبق عليها هذا القانون ( راجع المادة الخامسة وما بعدها الى المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي والقانون البلجيكي الصادر في ١٧ ابريل سنة ١٨٧٨ والمادة الثالثة وما بعدها الى المادة الثامنة من قانون العقوبات الطلياني ) .

#### المادة ١

تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب في القطر المصري جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه .

#### المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون الحالي

هي المادة الأولى من قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ مع حذف العبارة الأخيرة منها وهي « الا اذا كان غير خاضع لقضاء المحاكم الأهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية » وذلك لأن هذا الاستثناء أصبح لا محل له بعد أن ألغيت الامتيازات الأجنبية وأعد القانون ليطبق على كل من يرتكب في القطر المصري جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه .

#### استثناء

انظر المادة الرابعة من الاتفاق الموقود بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بشأن الاعفاء والامتيازات التي تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة في مصر وفقا للمادة التاسعة من معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى . وهذا هو نص المادة الرابعة من الاتفاق :



« لا يكون أحد من أفراد القوات البريطانية خاضعاً لاختصاص المحاكم الجنائية في مصر ولا لاختصاص المحاكم المدنية في أى أمر ينشأ عن أداء واجباته الرسمية ، فإذا اتخذت أية إجراءات مدنية ضد فرد من أفراد القوات البريطانية أمام أية محكمة مصرية ، وجب إبلاغ سفير صاحب الجلالة بيان تلك الإجراءات ، ولا ينبغي اتخاذ إجراءات أخرى قبل مضي واحد وعشرين يوماً من تاريخ الإبلاغ ، وتمتد هذه الفترة إذا أبدى السفير أنه لم يتيسر إتمام التحقيقات الضرورية خلال الفترة المذكورة . ويعتبر بيان السفير للمحكمة بأن الإجراءات ناشئة عن أعمال رسمية دليلاً قاطعاً بصحة ذلك » .

وانظر المادة الأولى من هذا الاتفاق لمعرفة الأشخاص الذين يتمتعون بهذا الاعفاء ونصها :

« تشمل عبارة « القوات البريطانية » الوارد ذكرها في هذا الاتفاق :

(١) — كل شخص خاضع لقانون نظام البحرية أو قانون الجيش أو قانون سلاح الطيران في المملكة المتحدة ( أو للقوانين المماثلة لها في الأرجاء الأخرى من ممتلكات صاحب الجلالة ) ويكون مقياً مع قوات صاحب الجلالة الموجودة في مصر طبقاً لنصوص معاهدة التحالف أو ملحقاتها .

(ب) — كل موظف مدنى بريطانى الجنسية مرافق للقوات السالفة الذكر الموجودة في مصر أو عامل معها أو مع إحدى الهيئات التابعة للبحرية أو الجيش أو سلاح الطيران ويكون ممن خولت لهم صفة الضباط أو ممن يحملون جوازاً محدداً لصفتهم صادراً من السلطة البريطانية المختصة التي سيرد فيما يلي تعريفها ويتقاضون رواتبهم من اعتمادات أى جزء من أجزاء ممتلكات صاحب الجلالة أو من إحدى هيئات البحرية أو الجيش أو سلاح الطيران .

(ج) — زوجات الأشخاص الذين سبق ذكرهم في الفقرتين (١) و(ب) السابقتين وأولادهم الذين هم دون الحادية والعشرين من العمر .

( انظر المادة ٢ من الاتفاق لمعرفة المراد بـ « السلطات البريطانية المختصة » المشار إليها بالفقرة (ب) المتقدمة ) .

## المادة ٢

تسرى أحكام هذا القانون أيضاً على الأشخاص الآتى ذكرهم :

(أولاً) كل من ارتكب في خارج القطر فعلاً يجعله فاعلاً أو شريكاً في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصرى .

(ثانياً) كل من ارتكب في خارج القطر جريمة من الجرائم الآتية :

(١) جنابة مخلة بأمن الحكومة مما نص عليه في البابين الأول والثانى من الكتاب الثانى من هذا القانون .

(ب) جنابة تزوير مما نص عليه في المادة ٢٠٦ من هذا القانون .

(ج) جنابة تزيف مسكوكات مما نص عليه في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣



من هذا القانون بشرط أن تكون المسكوكات متداولة قانونا في القطر المصري .

### المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون الحالي

هي المادة ٢ من قانون سنة ١٩٠٤ مع حذف عبارة « مع مراعاة الاستثناء السابق »  
للأسباب المتقدمة ( أنظر التعليق على المادة الأولى ) .

### تعليقات الحفائية على قانونه سنة ١٩٠٤

الفقرة الأولى من هذه المادة موافقة لما قضت به المحاكم الفرنسية ( أنظر الحكم الصادر من محكمة النقض والابرام بفرنسا في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٣ ) وهذا ملخص نصه نقلا عن ريفير :

« اختصاص المحاكم الفرنسية بالنظر في فعل أصلى وقع في فرنسا يتناول ضرورة جميع أعمال الاشتراك فيه ولو حصل الاشتراك في خارج البلاد ومهما كانت جنسية الشريك » .

ووضع النص بالعبارة التى وضع عليها يجعل هذه القاعدة تتناول حالة ما اذا كانت الأفعال المرتكبة في الخارج تجعل مرتكبها فاعلا أصليا للجريمة لا شريكا فيها .

والفقرة الثانية من هذه المادة تنص عن الجرائم التى يقصد بها الاضرار بالصوالح العمومية المصرية والأحكام الواردة فيها مطابقة لما جاء في الشرائع الأجنبية التى سبقت الإشارة إليها .

### المادة ٣

كل مصرى ارتكب وهو في خارج القطر فعلا يعتبر جنائية أو جنحة في هذا القانون يعاقب بمقتضى أحكامه إذا عاد إلى القطر وكان الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكبه فيه .

### المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون الحالي

هي المادة ٣ من قانون سنة ١٩٠٤ مع حذف عبارة « تابع للحكومة المحلية »  
للأسباب عينها ( أنظر التعليق على المادة الأولى ) .

### تعليقات الحفائية على قانونه سنة ١٩٠٤

هذه المادة الموافقة أيضا للشرائع الأجنبية المذكورة قد دعا الى تقريرها أمر وهو أن الحكومة المصرية لا تريد التسليم في رعاياها للحكومات الأخرى اذا وقعت منهم جريمة فولا هذه المادة لكان فرار الجانى الى مصر يخلصه من طائلة كل عقاب .

### المادة ٤

لا تقام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة أو فعل في الخارج إلا من النيابة العمومية .



ولا تجوز إقامتها على من يثبت أن المحاكم الأجنبية برأته مما أسند إليه أو أنها حكمت عليه نهائيا واستوفى عقوبته .  
 هي المادة الرابعة من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤ .

انظر فيما يتعلق بالفقرة الأولى من هذه المادة الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من القانون الفرنسي المصدر بهذه العبارة :

« اذا ارتكبت جنحة على أحد أفراد القرباوين أو الأجانب فلا يمكن أن تمام الدعوى على مرتكبها الا بناء على طلب النيابة العمومية » .

وفما يتعلق بالفقرة الثانية من هذه المادة أنظر المادة ١٣ من القانون البلجيكي الصادر في ١٧ ابريل سنة ١٨٧٨ التي نصها :

« ولا تنطبق الأحكام السابقة في حالة ما اذا حوكم الجاني في بلدة أجنبية من أجل الجريمة نفسها وحكم ببراءته » .

« وكذا لو حكم عليه وقضى عقوبته أو سقطت بمضى المدة القانونية أو صدر عنها عفو » .  
 وقد حذف من هذا النص ما يختص بسقوط العقوبة المحكوم بها من محكمة أجنبية بمضى المدة وذلك لعدم ضرورته بما ان الدعوى العمومية تسقط في مصر على العموم قبل سقوط العقوبة وأما في الأحوال الاستثنائية التي لا تسقط فيها الدعوى العمومية قبل سقوط العقوبة فانه مما لا ريب فيه أن الجاني لا يستحق أن يعفى من المحاكمة في مصر لأنه تمكن من الفرار من تنفيذ العقوبة عليه في بلدة أجنبية .

وقد حذف أيضا ما يتعلق بالعفو لأن الجريمة قد يكون لها اعتبار في نظر الحكومة الأجنبية غير اعتبارها في نظر الحكومة المصرية لدرجة تستلزم أن لا تكون هذه مرتبطة بالعفو الذي تمنحه الأخرى .

### المادة ٥

يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها .  
 ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره .

وإذا صدر قانون بعد حكم نهائى يجعل الفعل الذى حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهى آثاره الجنائية .



غير أنه في حالة قيام إجراءات الدعوى أو صدور حكم بالادانة فيها وكان ذلك عن فعل وقع مخالفا لقانون ينهى عن ارتكابه في فترة محددة فان انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير في الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها .

انظر المادة ٤ من القانون الفرنسي والمادة ١٩ من القانون القديم والمادة ٦ من الدستور .

### المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون الحالي

هي المادة ٥ من قانون سنة ١٩٠٤ مضافة اليها فقرتان دعا اليهما سد نقص في التشريع ذلك بأن المادة الخامسة المذكورة تنص على مبدأ عدم سريان أحكام القانون على الماضي وبمقتضى هذا المبدأ : أولا — لا يجوز أن يحكم على شخص بعقوبة لفعل لم يكن معاقبا عليه وقت ارتكابه . ثانيا — لا يجوز أن يحكم على شخص ارتكب جريمة بعقوبة أشد من التي كانت موضوعة لها وقت ارتكابها . على أنه من المقرر أن قوانين العقوبات تسرى أحكامها سواء على الأفعال التي ترتكب من تاريخ نفاذها أو على الأفعال التي ارتكبت قبل ذلك اذا كانت هذه القوانين أصلح للمتهم كالقوانين التي تلغى بعض الجرائم أو تخفف العقوبة في بعضها ولذلك فإن المادة ٥ من قانون سنة ١٩٠٤ بعد أن نصت على أن ” يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها “ قررت أنه ” مع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره “ . ومعنى هذا أنه اذا صدر القانون الجديد بعد الحكم نهائيا فلا يستفيد منه المحكوم عليه مع أن العدل يقضى أن يستفيد منه . من أجل ذلك تنص إحدى الفقرتين المقترح اضافتهما الى هذه المادة على أنه ” اذا صدر قانون بعد حكم نهائي يجعل الفعل الذي حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهي آثاره الجنائية “ .

على أنه لا يجوز أن يستفيد المتهم أو المحكوم عليه من مضي المدة التي ينهى فيها القانون عن فعل أو يأمر به والا ضاع الغرض المقصود من القانون .

وهذا هو ما دعا الى اضافة الفقرة الثانية .

والمبادئ الثمرة في هاتين الفقرتين مأخوذ بها في بعض القوانين الحديثة كالقانون الايطالي الصادر في سنة ١٩٣٠ ( المادة الثانية منه ) ومشروع قانون العقوبات الفرنسي ( المادة السادسة ) .

### المادة ٦

لا يمس الحكم بالعقوبات المنصوص عليها في القانون ما يكون واجبا للخصوم من الرد والتعويض .



هي المادة السادسة من قانون سنة ١٩٠٤ . وتوافق المادة ٢١ من القانون القديم والمادة ١٠ من القانون الفرنسي .

### المادة ٧

لا تخل أحكام هذا القانون في أى حال من الأحوال بالحقوق الشخصية المقررة في الشريعة الغراء .  
هي المادة ٧ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

أنظر المادة الأولى من القانون القديم — وان العمل بهذا القانون منذ أكثر من عشرين عاما دون أن ينشأ عن ذلك خلاف مع الشريعة مما يحمل على الظن بأن لا ضرورة لوجود مثل هذه المادة .

### المادة ٨

تراعى أحكام الكتاب الأول من هذا القانون في الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخصوصية إلا إذا وجد فيها نص يخالف ذلك .  
هي المادة ٨ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

أنظر المادة ١٠٠ من القانون البلجيكي التي عابرتها :  
« تسرى أحكام الباب الأول من هذا القانون على الجرائم المنصوص عنها في القوانين واللوائح الخصوصية ما لم ينص فيها على عدم سريانها وذلك فيما عدا .... الخ » .  
وانظر أيضا المادة ١٠ من القانون الطلياني في هذا المعنى .

### الباب الثاني — أنواع الجرائم

نصوص هذا الباب هي بعينها نصوص قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

يبحث في هذا الباب الذي هو عبارة عن المادة الثانية وما بعدها الى المادة الخامسة من القانون القديم مع بعض تغيير فيها عن تقسيم الجرائم الى جنایات وجنح ومخالفات ويظهر أنه في عهد وضع القانون الفرنسي كان من المقرر أن أقسام الجرائم الثلاثة هذه تختلف في أنواعها كالختلاف العقوبات المقررة لها في القانون في الأحوال العادية الا أنه يظهر اليوم أنه قد عدل عن هذا الرأي نهائيا فالقانون الطلياني مثلا لا يميز بين الجنایات والجنح ولكن لا يزال هذا



التقسيم الثلاثي مفيداً في مصر لتوقف تعيين المحكمة المختصة عليه ولأسباب أخرى تتعلق بالاجراءات وقد كان الأولى اذن أن يكون محل هذا التقسيم في قانون تحقيق الجنايات لولا الاعتياد على وضعه في قانون العقوبات .

## المادة ٩

الجرائم ثلاثة أنواع :

( الأول ) الجنايات .

( الثاني ) الجنح .

( الثالث ) المخالفات .

هي المادة ٩ من قانون سنة ١٩٠٤ .

## تعليقات المحققة على قانونه سنة ١٩٠٤

هي المادة الثانية من القانون القديم مع تعديل خفيف في عبارتها .

## المادة ١٠

الجنايات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

الاعدام .

الأشغال الشاقة المؤبدة .

الأشغال الشاقة المؤقتة .

السجن .

هي المادة ١٠ من قانون سنة ١٩٠٤ ، وتقابل المواد ١ و ٢ و ٨ من القانون الفرنسي .

## تعليقات المحققة على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ١٠ — هي المادة الثالثة من القانون القديم — الا أن السجن المؤبد والنفي المؤبد قد حذفاً منها وكذلك لم يذكر فيها الحرمان المؤبد والحرمان من الحقوق الوطنية لاعتبار أنهما من العقوبات التابعة للعقوبات الجنائية .

وقد حذفت عقوبة النفي المؤبد لأسباب ثلاثة :

أولها — ان هذه العقوبة لم يكن ينص عنها الا في ثلاث مواد من القانون القديم وهي المواد ٧٧ و ٨٠ و ٨٢ .

ثانيها — ان زيادة التسهيلات في طرق المواصلات مما أضعف كثيراً مفعول هذه العقوبة .

ثالثها — ان القانون القديم لم يكن مدونا فيه أية عقوبة على من يعود من منفاه بدون اذن من الحكومة .



والسجن المؤبد قد حذف تبعاً لحذف عقوبة النفي المؤبد لأن القانون ما كان ينص بهذه العقوبة الا على من كان يرتكب جريمة أخرى بعد الحكم عليه بالنفي المؤبد ( المادة ١٥ ) .

وقد حذفت عقوبة الحرمان من الحقوق الوطنية من هذه المادة لتذكر في باب العقوبات التبعية لأنه ما كان في القانون القديم نص يقررها بصفة عقوبة أصلية .

وقد استلزم حذف عقوبة « الحرمان المؤبد الخ ... » من العقوبات الأصلية بحثاً دقيقاً فإن هذه العقوبة لم تكن مقررة بصفة عقوبة أصلية الا في ثلاث مواد فقط وهي المواد ١٠١ و ١٠٢ و ١٢١ من قانون العقوبات القديم .

وكانت عقوبات تقرب منها كثيراً منصوصاً عنها في المادة ١١٢ التي ما كان منصوصاً فيها الا عن ( الحرمان من الوظائف القضائية ) والمادة ١١٨ ( التي كانت مقتصرة على النص عن الحرمان من تقلد الوظائف الأميرية ولم تكن ناصة عن الرتب بشيء ) فاذا كانت أقيمت هذه العقوبة بصفة عقوبة أصلية لكان وجب النظر والفصل فيما اذا كانت الجرائم المنصوص عنها في المادتين ١١٢ و ١١٨ يجب اعتبارها جرائم أم لا وبما أن العقوبة التي كانت واردة فيهما لا تدخل في تعريف « الحرمان المؤبد من حق التقلد بأية رتبة أو القيام بأية وظيفة أميرية » فالظاهر أن الجواب يجب أن يكون سلباً وفضلاً عن هذا فإن كل ما ورد في القانون القديم متعلقاً بهذه المسألة مشروب بالابهام — راجع المواد ٩٢ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٠٢ و ١١٧ التي كان منصوصاً فيها عن هذه العقوبة ولو أن عقوبة السجن التي كانت منصوصاً عنها في هذه المواد كانت تستلزم حتماً عقوبة ( الحرمان من حق التقلد ... الخ ) .

ولعل الغرض الأصلي من هذه العقوبة كان هو منع من كانوا يفصلون من خدمة الحكومة لارتكابهم جرائم مهمة من الرجوع الى خدمتها وكان هذا الغرض داخلاً في حكم المادة ٤٧ القديمة التي كانت تقضي بأن من يحكم عليه بالعزل لا يمكن توظيفه بأى وظيفة أميرية في أثناء هذه العقوبة وهي من سنة الى خمس ومن ثم فقد يتساءل الانسان عما اذا كانت عقوبة العزل ليست كافية في حال ما اذا حكم بالحبس لا بالسجن ويمكن الاجابة على هذا الاعتراض بأن الجرائم التي كان منصوصاً عنها في المواد ١٠١ و ١٠٢ و ١٢١ هي من الجسامة بمكان ينبغي معه أن يحرم فاعلها الى الأبد من الأهلية للوظائف الأميرية الا أنه من جهة أخرى يلاحظ أنه ليس ثمة ما يحتم على الحكومة ارجاع من ارتكبها الى خدمتها .

وللاحظ أن مجموع القانون بالحالة التي كان عليها كان يؤدي الى نتائج غريبة في بابها ولا مسوغ لها فإن الجريمة التي تستلزم عقوبة السجن تبلغ من الجسامة ما يكفي لأن تستلزم تبعاً لهذه العقوبة عقوبة الحرمان المؤبد ولكن اذا تأثرت المحكمة متلاً بمراعاة أن الجاني كان محروماً من وسائل التعيش فرأت الرأفة به ولم تحكم عليه الا بالحبس فان عقوبة ( الحرمان الخ ... ) كانت تنمحي كلية في هذه الحالة وما كان يستعاض عنها ولا بالعزل من الوظيفة ( أنظر المادة ٢٧ الجديدة ) واذن لا ضرر في أن يستعاض في المواد السابقة عن « الحرمان المؤبد الخ ... » بـ « العزل من الخدمة » ومن ثم كانت المسألة الجوهرية تنحصر في معرفة ما اذا كان هنالك ضرر في ابقاء « الحرمان المؤبد الخ ... » بصفة عقوبة أصلية وهنا يجب أن نلاحظ أولاً أن



الحكم بهذه العقوبة التي كانت عقوبة جنائية كانت تكون نتائجها صعبة جدا في مسألة « العود » وثانيا أن ابقاء هذه العقوبة كان يستلزم وجود أحكام خاصة بها في الأحكام المتعلقة بـ « أحوال الرأفة » و « الشروع » وما تقدم يرى أن الأولى اعتبار « الحرمان المؤبد » عقوبة تبعية وأن يستعاض عنها بعقوبة العزل في المواد التي قررتها الى يومنا هذا بصفة عقوبة أصنية ( انظر أيضاً الملاحظات الآتية فيما يختص بالمادة ٢٦ ) .

## المادة ١١

الجنح هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

الحبس الذي يزيد أقصى مدته على أسبوع .

الغرامة التي يزيد أقصى مقدارها على جنيه مصرى .

هى المادة ١١ من قانون سنة ١٩٠٤ ، وتقابل المادتين ١ و ٩ من القانون الفرنسى .

## تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ١١ — راجع المادة الرابعة من القانون القديم .

وقد حذفت عقوبة النفي المؤقت للأسباب التي ذكرت تأييداً لحذف عقوبة النفي المؤبد عند الكلام على المادة العاشرة .

وكانت عقوبة النفي المؤقت منصوصا عليها في القانون القديم في المواد ١٠٥ و ١١٢ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٥٥ وكعقوبة اختيارية يجوز الحكم بها أو بغيرها في المواد ١٠٥ و ١٠٦ و ١١٦ من هذا القانون .

و « العزل من الوظيفة » قد أدرج أيضا في العقوبات التبعية ( انظر المادة ٢٦ ) لأنه مقترن دائما بحبس يزيد عن الأسبوع والجرائم التي جعل العزل عقابا عليها لا تزال في عداد الجنح ولو أنه لم يدرج في العقوبات التي يحكم بها في مواد الجنح .

وقد جاء في القانون القديم عن الحبس والغرامة ما نصه :

الحبس أكثر من أسبوع .

الغرامة بأكثر من مائة قرش ديوانى .

وقد استعيض عن ذلك في المادة الجديدة بالنص الآتى :

« الحبس الذي يزيد أقصى مدته عن أسبوع » .

« الغرامة التي يزيد أقصى مقدارها عن جنيه مصرى » .

والغرض من هذا التعديل ونتيجته هو أن يسمح للمقن بوضع حد أدنى لعقوبة الحبس يقل عن أسبوع وحد أدنى لعقوبة الغرامة يقل عن مائة قرش وقرش مصرى وكذا حذف كل حد أدنى .

والطريقة التي اتبعت الى اليوم والتي كان يجب بمقتضاها تعيين الحدين الأدنى والأقصى لكل



عقوبة في مواد الجنج مأخوذة عن المبادئ التي كانت في قانون العقوبات الفرنسي سنة ١٨١٠ .  
وبمقتضى هذا القانون كانت كل جريمة جنحة يعاقب عليها بالحبس أو الغرامة وكان لهذه  
العقوبة حدان معينان ولم يكن جائزا للقاضي أن يحكم بعقوبة أقل من الحد الأدنى الا في حالة  
استثنائية معينة هي اذا كان الضرر الحاصل من الجريمة لا تزيد قيمته عن ٢٥ فرنكا وكانت  
هناك ظروف تدعو الى الرأفة بالمتهم ولكن هذه الطريقة قد عدلت في سنة ١٨٣٢ نظرا لما  
رؤى من أنها كانت مقيدة لحرية القاضي فوق ما يلزم فسوخ له أن يقرر بوجود الظروف  
المستوجبة للرأفة كلما رؤيت له موافقة ذلك .

وكان القانون المصري قد جرى على هذه الطريقة والتعريف الوارد في القانون صحيح من  
حيث المبدأ على الأقل بالنسبة لقانون سنة ١٨١٠ الا أن العقوبة الحقيقية للجنحة هي كل عقوبة  
حبس أو غرامة أقل من الحد الأقصى المقرر في القانون لهذه الجنحة وذلك بالنظر لما للقاضي  
من الحرية المطلقة ومن ثم تكون مسألة ابقاء الحد الأدنى على العموم أو في بعض الأحوال  
الاستثنائية في القسم التفصيلي من قانون العقوبات هي مسألة تسهيل للقاضي فقد يتساءل الانسان  
هل يكون من المفيد للقاضي أن يوجد في القانون حد أدنى لا يمكنه التزول عنه الا اذا وجدت  
ظروف استثنائية محضة فاذا جرينا على القاعدة القديمة والتي بمقتضاها كانت العقوبة في أغلب  
الأحوال عقوبة الحبس دون ذكر عقوبة اختيارية معها كما هو وارد في القانون فان الجواب  
يجب بلا شك أن يكون سلبيا لأنه من ٦٣٧٥٩ شخصا محكوما عليهم في جنج في سنة ١٩٠٢  
حكم على ٣١٣٢٤ منهم بالغرامة فقط وهذه الأسباب بعينها كانت تعترض تقرير الغرامة  
المقررة في مواد الجنج بمحدها الأدنى القديم وهو مائة قرش وقرش مصري كعقوبة اختيارية  
يمكن الحكم بها أو بالحبس وفضلا عن ذلك فان الفلاح من الطبقة العادية لا يمكنه أن يدفعها  
فما يترتب على حذف الحدود الدنيا من كل العقوبات هو أن يكون للقاضي نفس التصرف الذي  
له الى الآن ومحو لزوم ذكره المادة المتعلقة بالرأفة في حكمه الا أنه يجب أن يلاحظ أنه في حالة  
ما اذا كانت العقوبة المقررة هي الحبس فقط لا يجوز للقاضي أن يحكم بالغرامة وقد يقال بأن  
حذف الحد الأدنى للعقوبات ربما يذهب بالقضاء الى الحكم بعقوبات أخف من التي يحكمون بها  
الآن والجواب عن ذلك أن القضاء في الحقيقة وعلى الأخص منهم قضاة المحاكم الجزئية لم يكن  
ينصرف فكرم في الحقيقة عند ما كانوا يحكمون بعقوبة الا الى الحد الأقصى الذي ما كان يمكن  
أن يتجاوزوه لعلهم بأن الحد الأدنى لم يكن الا أمرا شكليا لأنه كان يزول بوجود ظروف  
الرأفة التي ما كان يجب عليهم بيان أسبابها ولذا فان ذكر المادة ٣٥٢ قد صار أمرا كتايا  
لا نتيجة بحث خصوصي في ظروف الدعوى .

وقد كان يجوز بدلا من حذف الحد الأدنى أن تقرر حدود أقل من التي كانت موضوعة  
حق لا يلتجئ القاضي الى الابتعاد عنها الا استثناء ويلزم بأن يبين الظروف الاستثنائية التي  
اضطرته للرأفة بالمتهم لكن وضع هذا الحد وان كان سهلا نوعا بالنسبة للجنح التي يجوز أن  
تستلزم الحبس لمدة ثلاث سنوات لأنها تكون في الغالب جسيمة الا أنه كان يصعب وضعه  
بالنسبة للجنح التي أقصى العقوبة المقررة لها تقل عن حبس ثلاث سنوات كالتوابع السرقات



المبينة مثلا في المادة ٢٧٥ الجديدة اذ يجوز أن تكون بدرجة من الأهمية يكون معها الحد الأقصى الجديد وهو سنتان غير كثير ومن جهة أخرى يجوز أن تكون قيمة الأشياء المسروقة قليلة جدا بحيث لا يكون وجه لوضع حد أدنى لتلك الجرائم وقد تكاد المرأة الزانية تكون غير مستحقة لأية عقوبة وكذا شريكها اذا كان في سلوك زوجها ما يهيء لها عنرا وقد تتفاوت أيضا تفاوتنا عظيما شدة الجرح التي تقع بواسطة المطبوعات أو الغش في المأكولات أو الجرح التي تكون مبنية على الإهمال وعدم التبصر ومن جهة أخرى لا يخلو تعيين حد أدنى للعقوبات من بعض المضار فإن وضع حد أدنى قليل جدا قد يحمل القاضي على الظن بأن الجريمة أقل شدة مما لو كان جعل لها حد أقصى فقط كما أنه لو جعل الحد الأدنى للجريمة مرتفعا جدا فقد يحمل ذلك القاضي على التساهل في قبول الظروف المستوجبة للرافة وتحويل الحد الأدنى بهذه الصفة الى حد أقصى وكثير من التعديلات التي أدخلت في القانون خاصة بحذف الحد الأدنى للعقوبات .

## المادة ١٢

المخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :  
الحبس الذي لا يزيد أقصى مدته على أسبوع .  
الغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها على جنيه مصري .

هي المادة ١٢ من قانون سنة ١٩٠٤ ، وتقابل المواد ١ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ من القانون الفرنسي .

## تعليقات المحققة على قانونه سنة ١٩٠٤

راجع المادة الخامسة من القانون القديم والتعليق على المادة السابقة .

## الباب الثالث - العقوبات

النصوص الواردة في هذا الباب تتفق مع نصوص قانون سنة ١٩٠٤ وذلك فيما عدا التعديلات المشار إليها بالمواد ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٢١ و ٢٥ .

## تعليقات المحققة على قانونه سنة ١٩٠٤

وقد حاول واضع القانون القديم فصل العقوبات المقررة للجنايات والجرح والمخالفات بعضها عن بعض والكلام على كل نوع منها على حدته إلا أنه في الحقيقة لا يمكن إيجاد فاصل مطلق بين عقوبات هذه الأنواع المختلفة فالغرامة مثلا الواردة في القانون القديم في الباب الذي عنوانه « العقوبات الجائز توقيعها في أحوال الجرح والمخالفات » يمكن أن يحكم بها في بعض الجنايات وهكذا الحال في الحبس في بعض الأحوال عند ما توجد أحوال تستدعي الرافعة وإن من العقوبات التبعية ما يشترك بين الجنايات والجرح كالوضع تحت مراقبة البوليس وما يشترك بين الجنايات



والجنح والمخالفات كمصادرة الأشياء لجانب الحكومة ومع هذا فلا فائدة من طرق هذا السبيل فاللازم أنما هو تعريف نوع العقوبات على اختلافها .

وعلى هذا فالباب الذى عنوانه « العقوبات » فى القانون الجديد لا يقصد به جمع العقوبات على حسب الصفة التى تكلف القانون الحالى اعطاءها للجرائم التى يمكن أن يحكم بتلك العقوبات من أجلها .

وقد قسم هذا الباب الى ثلاثة أقسام معنونة كالآتى :

فى العقوبات الأصلية .

فى العقوبات التبعية .

فى تعدد العقوبات .

### القسم الأول — العقوبات الأصلية

#### المادة ١٣

كل محكوم عليه بالاعدام يشنق .

هى المادة ١٣ من قانون سنة ١٩٠٤ وتوافق المادة ٢٥ من القانون القديم وتقابل المادة ١٢ من القانون الفرنسى .

#### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

هى المادة ٢٥ من القانون القديم .

يتلو المادة ٢٥ فى القانون القديم عدة مواد من ( ٢٦ — ٣١ ) تبحث فى تنفيذ عقوبة الاعدام وفيما للجناب الحديوى من حق تبديل هذه العقوبة والأولى أن تكون الأحكام المتعلقة بهذا الحق فى الباب الذى عنوانه ( فى حق العفو ) ولذا فإن المادة ٢٧ قد جعلت ضمن ذلك الباب والأولى كذلك أن تكون المسائل المتعلقة بتنفيذ الأحكام القاضية بعقوبة الاعدام واردة مع المسائل المتعلقة بالاجراءات ولذلك جعلت فى الكتاب المختص بالتنفيذ الذى أضيف على قانون تحقيق الجنايات .

**ملاحظة :** انظر المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالى على الباب الحادى عشر من الكتاب الأول الخاص بالعفو عن العقوبة والعفو الشامل .

#### المادة ١٤

عقوبة الأشغال الشاقة هى تشغيل المحكوم عليه فى أشق الأشغال التى تعينها الحكومة مدة حياته إن كانت العقوبة مؤبدة أو المدة المحكوم بها إن كانت مؤقتة .

ولا يجوز أن تنقص مدة العقوبة بالأشغال الشاقة المؤقتة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا .

هي عبارة عن المادة ١٤ من قانون سنة ١٩٠٤ وقد حذف منها عبارة « مقيدا بالحديد » التي كانت تقع بعد عبارة « تشغيل المحكوم عليه » من الفقرة الأولى وذلك لأن طريقة تنفيذ العقوبات المفيدة للحرية ليس محلها قانون العقوبات بل لأنحة السجون ( المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالي على المادتين ١٤ و ١٦ ) .  
وتقابل المادة ٣٣ من القانون القديم والمادة ١٥ من القانون الفرنسي .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ١٤ — هي المادة ٣٣ من القانون القديم مع تعديل خفيف في عبارتها .  
وقد تقرر في الأمر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ أن أنواع العمل الذي يستخدم فيه المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس مع التشغيل تعين بقرار يصدر من ناظر الداخلية باتحاده مع ناظر الحفانية وقد تحدد في هذا الأمر العالي عدد الساعات التي يجوز تكليف كل فريق من المحكوم عليهم بالشغل أثناءها ولقد يحسن من بعض الوجوه أن يكون تعيين أنواع العمل بأمر عال لا بقرار وزارى الا أنه من جهة أخرى قد استدلت بالتجارب مصالح السجون في مصر وغيرها من البلاد وعلى الأخص في انكلترا وفرنسا على أن هذه الطريقة فيها تقييد يصعب معه التعديل وأن اشتراك ناظر الحفانية في عمل القرار الوزارى مما يعطى للمحكوم عليهم كفالة لم تكن لديهم من قبل .

### المادة ١٥

يقضى من يحكم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة من الرجال الذين جاوزوا الستين من عمرهم ومن النساء مطلقا مدة عقوبته في أحد السجون العمومية .

هي عبارة عن المادة ١٥ من قانون سنة ١٩٠٤ وحذفت منها عبارة « بدون قيد بالحديد » التي كانت بآخر النص للسبب المين بالتعليق على المادة ١٤ ( المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالي على المادتين ١٥ و ١٦ ) .

وتقابل المادة ٣٤ من القانون القديم والمادة ١٦ من القانون الفرنسي .

### المادة ١٦

عقوبة السجن هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الأعمال التي تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه



ولا يجوز أن تنقص تلك المدة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً .

هي المادة ١٦ من قانون سنة ١٩٠٤ مع حذف عبارة « غير مقيد بالحديد » التي كانت تقع بعد عبارة « هي وضع المحكوم عليه » .  
وتقابل المادة ٣٥ من القانون القديم والمادة ٢٠ من القانون الفرنسي .

### المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون الحالي

هي المادة ١٦ من قانون سنة ١٩٠٤ وحذفت منها عبارة « غير مقيد بالحديد » وذلك لأن طريقة تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية ليس محلها قانون العقوبات بل لائحة السجون .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

هي عين المادة ٣٥ من القانون القديم من حيث الموضوع .  
والمادة ٣٦ من القانون القديم لم تقرر لأن الأولى بها أن تضمن في أمر عال خاص بالسجون ويتعين أن نلاحظ هنا أن هذه المادة كانت مأخوذة من القانون الفرنسي الذي وردت فيه متعلقة بالسجن حسب تعريفه في ذلك القانون وأما عقوبة الـ (réclusion) التي تقابل في القانون المصري عقوبة السجن فلم يرد متعلقاً بها نص في القانون الفرنسي يشابه نص هذه المادة .

### المادة ١٧

يجوز في مواد الجنايات إذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رأفة القضاة بتبديل العقوبة على الوجه الآتي :  
عقوبة الاعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ؛  
عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ؛  
عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور ؛

عقوبة السجن بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ثلاثة شهور .  
هي المادة ١٧ من قانون سنة ١٩٠٤ المعدلة بالرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . وتقابل المادة ٣٥٢ من القانون القديم والمادة ٤٦٣ من القانون الفرنسي .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ١٧ — هذه المادة تتضمن ما بقي من المادة ٣٥٢ المختصة بأحوال الرأفة في القانون القديم وبعد حذف الحد الأدنى للعقوبات المقررة في مواد الجنح والمخالفات لا يمكن استعمال أحوال الرأفة في هذين النوعين من الجرائم وحيث قد اختصر في الأحكام المختصة بتلك الأحوال

الى هذا الحد فما كانت هناك حاجة لتخصيص باب لها على حدته .  
وقد ترددت المحاكم في أحكامها في مسألة جواز تطبيق أحوال الرأفة على الغرامات النسبية والعقوبات التبعية فبعضها حكم بجواز تعديل تلك العقوبات والغرامات أو حذفها عند الرأفة ولكن المبدأ الذي استقرت عليه المحاكم في أحكامها يخالف ذلك والنص الجديد رافع لكل خلاف في هذه المسألة إذ قد نص فيه على أن أحوال الرأفة لا تنطبق الا فيما يختص بعقوبة الاعدام وعقوبة الأشغال الشاقة بنوعها المؤقتة والمؤبدة وعقوبة السجن وفي هذا النص ما يمنع التوسع في تطبيقها بطريق القياس والمثابرة .

### المذكرة الإيضاحية لمشروع المرسوم بقانونه الصادر في ١٩ أكتوبر

#### سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الأهلى

ان المشروع المرفق بهذه المذكرة ذو علاقة وثيقة بالمشروع الآخر المروض الآن على تصديق مجلس الوزراء والمختص بجعل بعض الجنايات جنحا في بعض الأحوال . فان محكمة الاستئناف الأهلية وافقت على الطريقة المقترحة لجعل تلك الجنايات جنحا لكنها لاحظت أيضا أن من الضروري ادخال بعض تعديلات على قانون العقوبات من شأنها تخفيف شدة أحكامه المتعلقة بالمسائل الثلاث الآتية : ( ١ ) تحديد العقوبات في حالة الظروف المخففة . ( ٢ ) التوسع في مسائل إيقاف التنفيذ لكي تشمل أيضا المواد الجنائية . ( ٣ ) العقوبات المنصوص عليها في قضايا الحريق عمدا والسرقة المقرنة بظروف مشددة .

ان الأخذ بالظروف المخففة ( المادة ١٧ من قانون العقوبات الأهلى ) في الجنايات التي يجوز جعلها جنحا لا يسمح الآن للقضاة بأن ينزلوا في أحكام الحبس الى ما دون سنتين اذا كانت العقوبة المنصوص عليها الأشغال الشاقة المؤقتة أو الى ما دون ستة شهور اذا كانت العقوبة السجن . والواقع ان هذه النهاية الصغرى أى الحبس سنتين أو الحبس ستة شهور كثيرا ما تكون زائدة عن المناسب . لذلك تقترح جعل النهاية الصغرى ستة شهور في الحالة الأولى وثلاثة شهور في الحالة الثانية فيكون من جراء ذلك توسيع لحرية القاضي في تقدير العقوبة التي يرى تطبيقها في حالة اقتران الجريمة بظروف مخففة . وبهذه المناسبة يحسن أن تذكر أنه عند ما يحدد القانون بنص خاص النهاية الصغرى لعقوبة الحبس ( كما في المادة ١٥٦ من قانون العقوبات الأهلى المعدلة بالقانون نمر ٣٢ لسنة ١٩٢٢ ) لا يعود من الجائز النزول الى ما دون هذه النهاية في حالة اقتران الجريمة بالظروف المخففة .

أما المادة الثانية من المشروع فالغرض منها جعل إيقاف التنفيذ ممكنا في المواد الجنائية كما في مواد الجناح وذلك في الأحوال التي تتوفر فيها الشروط الأخرى المنصوص عليها في المادة ٥٢ من قانون العقوبات الأهلى . فقد لوحظ أن إيقاف التنفيذ كان له ما يبرره في حوادث الجنايات المقرنة بظروف تستدعى من قبل القضاة رأفة كبرى . ومن جهة أخرى يميل علماء عصرنا في العلوم الجنائية الى التوسع في تطبيق نظرية إيقاف التنفيذ عند ما يكون المتهم ممن لم يسبق الحكم عليهم وتكون الجريمة في حد ذاتها مما لا يستدعى عقوبة شديدة .



والغرض المقصود في المادة الثالثة جعل عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة مما يجوز الحكم به في جريمتين بنص القانون فيهما على عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وهما الحريق عمدا ( المادة ٢١٧ من قانون العقوبات الأهلي ) والسرقه المفترنة ببعض الظروف المشددة ( المادة ٢٧٢ من القانون المذكور ) . فقد تكون هاتان الجنايتان من أشد الجرائم خطرا وتستحقان عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ولكن يحصل كثيرا في هذه البلاد حيث يكثر وقوع الجنايتين المذكورتين أن لا تكونا في الحقيقة من الخطر بمكان . وحيث يكون الحكم قاسيا جدا اذا كان مقصورا على عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة حتى في الأحوال التي يأخذ القضاة فيها بالظروف المخففة .

### المادة ١٨

عقوبة الحبس هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص هذه المدة عن أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد على ثلاث سنين إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا .

لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز الثلاثة شهور أن يطلب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله خارج السجن طبقا لما تقرر من القيود بقانون تحقيق الجنايات إلا إذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار .

الفقرة الأولى من هذه المادة هي المادة ١٨ من قانون سنة ١٩٠٤ .  
والفقرة الثانية منها هي الفقرة المضافة على المادة ١٨ من قانون سنة ١٩٠٤ بالقانون رقم ١٢ الصادر في ٨ يونيو سنة ١٩١٢ .

وهذه المادة تقابل المادتين ٤٥٤ و ٤٥٥ من القانون القديم والمادة ٤٠ من القانون الفرنسي .

#### فيما يتعلق بالفقرة الأولى .

تراجع تعليقات الحفانية على المادة ١١ ( أنظر ما تقدم ص ٩ وما بعدها ) .

#### فيما يتعلق بالفقرة الثانية

١ — ما جاء بشأنها بالمدكرة الايضاحية المقدمة من نظارة الحفانية لمشروع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٢ :

١ — « عن تنفيذ عقوبة الحبس البسيط التي لا تزيد عن ثلاثة شهور »  
ان الحبس لمدة قصيرة يكون غالبا في الجرائم القليلة الأهمية ويظن أن التنفيذ بتشغيل مرتكبي هذه الجرائم يكون أحسن تأثيرا في اصلاح شأنهم من تنفيذ عقوبة الحبس فعلا عليهم لما ينشأ عن الحبس في بلد كصر على الأخص من ضرر البطالة فضلا عن خطر الاختلاط بسبب عدم تعميم طريقة حبس الافراد من جهة وقلة السجون المركزية من جهة أخرى وهو

ما يدعو لوضع المحكوم عليهم بهذه المدد القصيرة في السجون العمومية فيحتكون غالباً بالمحكوم عليهم بعقوبات شديدة .

لذلك تعتقد الحكومة أن التشغيل خارج السجن قد يفيد والحالة هذه في تقويم حالة هذه الفئة أكثر من الحبس وتقرح أن يجعل للمحكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تزيد عن الثلاثة شهور الخيار بين التشغيل خارج السجن بالقيود المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات وبين حبسه في سجن مركزي إذا فضل عدم الشغل خارجاً .

وقد تم هذا التعديل بزيادة فقرة على المادة ١٨ من قانون العقوبات ولكي لا يحكم القاضي بعقوبة لأكثر من ثلاثة شهور عند ما يرى ضرورة للحكم بالحبس قد أجاز له التعديل أن ينص في الحكم على حرمان المحكوم عليه من حق الخيار .

وفضلاً عما قد يكون لهذا التعديل من الأثر العظيم من الوجهة الاجتماعية فإنه يترتب عليه اجتناب المصاريف الباهظة التي يستلزمها توسيع السجون التي أصبحت بمحالتها الحاضرة غير وافية بالمراد .

٢ — ما جاء بشأنها بتقرير اللجنة المختصة بنظر مشروعات الحفائية بمجلس شورى القوانين :  
المادة الأولى من هذا المشروع تنص على زيادة فقرة على المادة ١٨ من قانون العقوبات تنص بأن المحكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أن يطلب تشغيله خارج السجن بدلاً من تنفيذ عقوبة الحبس عليه .

وقد وافقت اللجنة على هذه الفقرة رغبة منها في أن الشخص الذي هنا هفوة بسيطة وحكم عليه من أجلها بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر يستطيع أن يتخلص من معايشرة المجرمين وأرباب السوابق الذين ملئت بهم السجون بأن يطلب استبدال عقوبة الحبس بالشغل خارج السجن لما في ذلك من صيانة أخلاقه ومنع سريان الفساد اليه من مخالطة من هم أكثر منه إجراماً .

٣ — ما جاء بتقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩١٢ بشأن هذه الفقرة :  
أدخل على قانون العقوبات في هذا العام « عام ١٩١٢ » ثلاث تعديلات ذات أهمية .  
الأول — أدخل بناء على طلب مصلحة السجون وهو خاص بعقوبة الحبس البسيط لمدة قصيرة بدلاً من أن يقضى المحكوم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر زمن عقوبته في أحد السجون المحلية أو المركزية أعطى حق الاختيار بين الحبس وبين الشغل خارج السجن فإن اختار الشغل عومل فيه بمقتضى نصوص قانون تحقيق الجنايات « مواد ٢٧١ — ٢٧٣ الخاصة بمن يختارون الشغل بدل دفع الغرامات المحكوم بها عليهم » .

وقد خول القانون للقاضي الحق في رفع الخيار إذا ترجح لديه وجوب سجن المحكوم عليه . وفي هذا الإصلاح تجربة جديدة مهمة للغاية من حيث تأثير العقاب فقد لوحظ في جميع البلاد ولا سيما في مصر أن عقوبة الحبس لمدة قصيرة ضعيفة الأثر في نفس المحكوم عليه وقد يكون الشغل خارج السجن أفضل في بلد لا يأبه كثيراً بالحبس مع أن العبرة هي علة وضعه فمن المفيد قطعاً معرفة ما إذا كان الشغل أفضل في التأثير وادعى إلى إصلاح المحكوم عليه من سجن ينتابه بالفساد فيه سوء العشر والبطالة ( راجع تقرير جناب السير ملكولم ماكارثي المستشار القضائي عن سنة ١٩١٢ ) .



## المادة ١٩

عقوبة الحبس نوعان :

الحبس البسيط .

الحبس مع الشغل .

والمحكوم عليهم بالحبس مع الشغل يشتغلون داخل السجون أو خارجها في الأعمال التي تعينها الحكومة .

• هي المادة ١٩ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٤٠ من القانون الفرنسي .  
• « انظر تعليقات الحفانية المذكورة على المادة ٢٠ » .

## المادة ٢٠

يجب على القاضي أن يحكم بالحبس مع الشغل كلما كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر وكذلك في الأحوال الأخرى المعينة قانونا ..

ويجب الحكم دائما بالحبس البسيط في أحوال المخالفات .

وفي كل الأحوال الأخرى يجوز الحكم بالحبس البسيط أو مع الشغل .

• هي المادة ٢٠ من قانون سنة ١٩٠٤ .

## تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادتان ١٩ و ٢٠ - راجع المادة ٤٤ من القانون القديم المعدلة بالامر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ .

وان نوعي الحبس وهما الحبس البسيط والحبس مع الشغل قد قررهما الامر العالي المشار اليه نظرا للشعور العام بأن الطريقة القديمة التي كانت تفرض الشغل في كل الاحوال كانت تجعل العقوبة أحيانا أكثر صعوبة مما ينبغي أن تكون عليه .

وقد نص في الامر العالي المتعلق بالسجون على امكان الزام المحكوم عليهم بالحبس البسيط بالمساعدة في أعمال تنظيف السجن على أنه يمكن هؤلاء المحكوم عليهم أن يتخلصوا من هذا الالتزام بدفع خمسة قروش مصرية يوميا اذا كانت حالتهم في الهيئة الاجتماعية تجعل من المستحسن اعفاءهم من هذه الاعمال .

وفما عدا ذلك فانهم لا يشتغلون الا بمحض ارادتهم وللمجرد تقعيم الخصوصي بما أنهم لا يعملون عملا الا في داخل السجن .

وان نصوص الامر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ كانت تقتضي وجوب الحكم بالحبس مع الشغل في الاحوال الآتية :

أولا — اذا كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر .  
 ثانيا — اذا كان الحكم صادرا من أجل سرقة أو تسميم مواش أو ائتلاف مزروعات .  
 ثالثا — اذا كان الحكم صادرا بالحبس طبقا للاوامر العالية المتعلقة بالمشردين والاشخاص  
 المشتبه في حالتهم .

ويؤيد أحكام الحالة الاولى من هذه الاحوال الثلاثة أنه ليس مما يرغب فيه أن يبقى الجناة  
 في السجون مددا طويلة بلا عمل .  
 وقد دوت أحكام الحالة الثانية في المواد ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٨ و ٣١٠ و ٣٢١ من  
 القانون .

ومشروع تدوين أحكام الحالة الثالثة في الامر العالى المتعلق بالمشرد .  
 وان ما جرت عليه المحاكم في العمل بتلك السلطة المطلقة التي خولت لها في هذا الخصوص  
 بمقتضى الامر العالى المؤقت الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ تجعل مجالا للظن بأن هذه السلطة  
 يجوز بقاؤها بمحدودها التي هي عليها .

## المادة ٢١

تبتدىء مدة العقوبات المقيدة للحرية من يوم أن يحبس المحكوم عليه بناء  
 على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة إقصاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطي .  
 هي عبارة عن الفقرة الأولى من المادة ٢١ من قانون سنة ١٩٠٤ مع حذف الفقرة الثانية  
 منها اذ لم يبق لها محل بعد الغاء الدرجة الاستثنائية في الجنايات ( المذكرة الايضاحية لمشروع  
 القانون الحالى ) وهذا هو نص الفقرة التي جذفت : « ومع ذلك اذا كانت العقوبة المحكوم بها  
 هي الأشغال الشاقة أو السجن وكان استئناف الحكم مرفوعا من المحكوم عليه وحده ولم  
 تنقص العقوبة من المحكمة الاستثنائية جاز لهذه المحكمة أن تأمر في حكمها بأن لا يستنزل  
 من مدة العقوبة المحكوم بها مدة الحبس الاحتياطي التي مضت من يوم صدور الحكم الابتدائي  
 أو أن لا يستنزل منها الا بعض هذه المدة » .

## تعميمات الحقانية على قانونه سنة ١٩٠٤

انظر المادة ٢٠ المعدلة بالأمر العالى الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ والمادة ٤٥ من  
 القانون القديم وراجع أيضا المادة ٢٤ من قانون العقوبات الفرنساوى وقد تناولت المادة ٤٥  
 القديمة الأحكام الصادرة بالأشغال الشاقة والسجن .

وان نص المادة ٢٠ من القانون القديم ( قبل أن يعدل في سنة ١٩٠١ ) الذي يقضى بأن  
 يستنزل القاضي مدة الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة المقررة بالحكم بها هو عرضة للنقد من  
 وجهين الأول ان القاضي قد ينفل مراعاة ذلك والثانى ان مدة الحبس الاحتياطي قد تزيد على  
 مدة العقوبة اللازم الحكم بها وفضلا عن هذا فان لمدة العقوبة أهمية عظيمة فإذا كان أقلها سنة  
 كان الحبس دائما مع الشغل ( مادة ٢٠ ) هذا من جهة ومن جهة أخرى فان هذه المدة يكون



لها دخل في معرفة ما اذا كان هنالك عود ( المادة ٤٨ ) وهي نقطة أكثر أهمية من الأولى وفي كل هذه الأحوال فان مدة العقوبة بأكملها هي الواجب بلا شك أن تعتبر ولا محل للبحث عما اذا كان بعض مدة الحبس قد قضى أو لم يقض بصفة حبس احتياطي .

وفما يتعلق بالفقرة الثانية من المادة تراجع المادة ٢٤ من القانون الفرنسي فانه ان لم يوضع نص بهذا المعنى فان كل محكوم عليه بالأشغال الشاقة أو السجن يرى لنفسه صالحا محققا في رفع الاستئناف ما دام المحبوسون احتياطيا أحسن حالا ممن يحكم عليهم بأحدى العقوبات الثلاث السابقة . [ هذه الفقرة من التعليقات خاصة بالفقرة الثانية من المادة ٢١ من قانون سنة ١٩٠٤ وهي التي حذفت من المادة ٢١ من القانون الحالي ] .

والحبس الاحتياطي بعد صدور حكم بالحبس يزول بمقتضى المواد ١٥٥ و ١٨٠ و ٢١١ من قانون تحقيق الجنايات .

## المادة ٢٢

العقوبة بالغرامة هي إلزام المحكوم عليه بأن يدفع الى خزانة الحكومة المبلغ المقدر في الحكم ولا يجوز أن ينقص هذا المبلغ عن خمسة قروش مصرية في أى حال من الأحوال .

هي المادة ٢٢ من قانون سنة ١٩٠٤ .

## تعليقات الحفانية على قانون سنة ١٩٠٤

هي المادة ٤٨ من القانون القديم مع تعديل فيها .  
وكانت المادة ٤٨ القديمة غير كاملة لأنها ما كانت تذكر الغرامة بصفة عقوبة يجوز الحكم بها في الجنايات وكانت غير صحيحة لأن الغرامات النسبية في مواد الجنح قد تزيد عن عشرة آلاف قرش ( راجع التعليق على المادة ١١ ) .

## المادة ٢٣

اذا حبس شخص احتياطيا ولم يحكم عليه الا بغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش مصرية عن كل يوم من أيام الحبس المذكور .  
واذا حكم عليه بالحبس وبالغرامة معا وكانت المدة التي قضاه في الحبس الاحتياطي تزيد على مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة .

هي المادة ٢٣ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٢٣ — هناك حالتان يمكن أن يحتسب فيها الحبس الاحتياطي في تنقيص الغرامة وهما :

أولا — فيما لو حكم على إنسان بالغرامة فقط وكان قد حبس احتياطيا .  
 ثانيا — فيما لو حكم بالحبس والغرامة معا وكانت مدة الحبس الاحتياطي تزيد عن المدة المحكوم بها عليه وعلى هذا الفرض يكون من الانصاف أن يحتسب له ما زاد من حبسه الاحتياطي فيما يتعلق بالغرامة ويحتسب بمقتضى المادة الحالية ما يستتزل من الغرامة بسبب الحبس الاحتياطي طبقا للقواعد المتبعة في الاكراه البدني مع بعض التغيير فيها وهذه القواعد وارد الكلام عليها الآن في المادة ٢٦٧ من قانون تحقيق الجنايات ومما ينبغي أن يلاحظ هنا أن الحبس الاحتياطي لا يكون له أدنى مفعول فيما يتعلق بتحصيل المصاريف فاذا حكم على متهم مثلا بغرامة قدرها عشرون قرشا وبالمصاريف بعد أن قضى هذا المتهم عشرة أيام في الحبس الاحتياطي فإن مبلغ المصاريف لا ينقص شيئا وإن كانت مدة الحبس التي قضاه تبرؤه من غرامة قدرها مائة قرش وذلك لأن المبدأ المتبع هو أن مدة الحبس الاحتياطي تحتسب في تنقيص العقوبة المحكوم بها لا في تعديل ما للحكومة من حق المطالبة بالمصاريف التي أنفقتها .

### القسم الثاني — العقوبات التبعية

#### المادة ٢٤

العقوبات التبعية هي :

- ( أولا ) الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥ .
- ( ثانيا ) العزل من الوظائف الأميرية .
- ( ثالثا ) وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس .
- ( رابعا ) المصادرة .

هي المادة ٢٤ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٧ من القانون القديم والمادة ١١ من القانون الفرنسي .

#### المادة ٢٥

كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الآتية :

- ( أولا ) القبول في أي خدمة في الحكومة مباشرة أو بصفة متعهد أو ملتزم
- أيما كانت أهمية الخدمة .



( ثانيا ) التحلى برتبة أو نشان .

( ثالثا ) الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة إلا على سبيل الاستدلال .

( رابعا ) إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله ويعين قيا لهذه الادارة تقره المحكمة ، فاذا لم يعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل إقامته في غرفة مشورتها بناء على طلب النيابة العمومية أو ذى مصلحة في ذلك ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذى تنصبه بتقديم كفالة . ويكون القيم الذى تقره المحكمة أو تنصبه تابعا لها في جميع ما يتعلق بقوامته .

ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف فى أمواله إلا بناء على إذن من المحكمة المدنية المذكورة . وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغى من ذاته وترد أموال المحكوم عليه اليه بعد اقضاء مدة عقوبته أو الافراج عنه ويقدم له القيم حسابا عن ادارته .

( خامسا ) بقاءه من يوم الحكم عليه نهائيا عضوا في أحد المجالس الحسبية أو مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو المحلية أو أى لجنة عمومية .

( سادسا ) صلاحيته أبدا لأن يكون عضوا في إحدى الهيئات المبينة بالفقرة الخامسة أو أن يكون خيرا أو شاهدا في العقود إذا حكم عليه نهائيا بعقوبة الأشغال الشاقة .

تقابل المواد ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ من القانون الفرنسى .

وهذه المادة عبارة عن المادة ٢٥ من قانون سنة ١٩٠٤ مع التعديلات الآتية :

١ — أصبح حرمان المحكوم عليه من التصرف فى امواله المشار اليه بالفقرة ( رابعا ) عاما يشمل جميع انواع التصرفات بما فيها الوصية والوقف وقد كانا جائزين فى قانون سنة ١٩٠٤ ( انظر مناقشات مجلس النواب فى هذه المادة بجلسة ٢٦ يولية سنة ١٩٣٧ ) .

٢ — قصر حكم الفقرة ( خامسا ) على الأحكام الحضورية اسوة بباقي فقرات هذه المادة .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٢٥ — راجع المواد ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ من القانون القديم التى عدلت وجمعت فى مادة واحدة .

وان المواد المذكورة موضوعها النص عن أتم مستلزمات الحكم بالعقوبات الجنائية وقد سبق التنبيه الى أن الحرمان من الحقوق الخ غير معتبر فى القانون القديم عقوبة أصلية وزيادة على

ذلك الحرمان المؤبد معتبر عقوبة تبعية محضه في القانون المنقح ( راجع التعليق على المادة ١٠ )  
وينتج من ذلك أن الحجر القانوني والحرمان من الحقوق الوطنية والحرمان المؤبد جميعها من  
مستلزمات الحكم ببعض العقوبات .

وحيث لم تعد حاجة للنص في الحكم عن هذه العقوبات الثلاث فلا موجب لابقاء أسمائها  
ويلاحظ أن ذلك هو الأسلوب الذي جرى عليه واضع قانون العقوبات البلجيكي والحاجة في  
مصر أمس الى عدم ابقاء أسماء مخصوصة لتلك العقوبات اذ أنه كلما وجدت ألفاظ في القانون  
المصري يقابلها مثلها في القانون الفرنسي فانه يرجع للقانون الفرنسي على أن الظروف  
والاحوال في مصر مختلفة عنها في البلاد الفرنسية اختلافا تكون معه هذه الطريقة مدعاة  
لخطأ ومتى حذفت أسماء هذه العقوبات أمكن أن تضمن في مادة واحدة كافة الاحكام المتعلقة  
بها ولم تبقى ثمت حاجة لأن تعتبر أنواع عدم الاهلية التي تترتب على تلك العقوبات الا بصفة  
عقوبات تابعة مباشرة للاحكام التي تصدر بعقوبة جنائية والغرض من القانون الجديد كما سبق  
التنبية لذلك هو جعل تلك العقوبات ملائمة لنظام البلاد وحالتها .

الفقرة الاولى والثانية — راجع المادة ٣٩ من القانون القديم .

ولا موجب لابقاء عقوبة الحرمان من المرتب حيث أن المرتب لا يناله الا من كان في  
خدمة الحكومة .

الفقرة الثالثة — راجع الفقرة الرابعة من المادة ٤١ القديمة .

وقد أنزلت مدة عدم الاهلية الى مدة العقوبة الأصلية فانه كثيرا ما يتأثر الانسان من  
البينة ولو لم تغرز يمين حتى أن هذا المنع من تأدية الشهادة باليمين قد لا يترتب عليه الا معاقبة  
المحكوم عليه من العقوبات المقررة للشهادة الزور على أن القاضى له أن يقدر قيمة الشهادة  
ولو أدبت بعد حلف اليمين .

الفقرة الرابعة — راجع المادة ٣٧ من القانون القديم .

يراجع جارو جزء أول صحيفة ٥٤٠ عقوبات للوقوف على الصعوبات التي عرضت عند  
تقرير حد لعقوبة الحجر القانوني المنصوص عنها في المادة ٢٩ من قانون العقوبات الفرنسي  
وبيان نوعها والغرض منها وهذه الصعوبات أشد في مصر منها في فرنسا وذلك من وجهين .  
الأول — ان في الشرائع الاسلامية نوعين من الحجر حجر لعتة وحجر لاسراف ولم يكن  
واضع قانون العقوبات القديم يفكر في الغالب حين وضعه الا في الحجر الوارد في قانون  
العقوبات الفرنسي .

والثاني — ان مسائل الحجر من الأحوال الشخصية والمحكمة التي تحكم بالعقوبة غير  
مختصة على العموم بالنظر في مسائل الأحوال الشخصية ومن ثم تكون الحالة في مصر أدعى الى  
وضع حد بين لمهية الحجر والى حل جميع مسائل الاختصاص الجائز أن تعرض .

والطريقة التي جرى عليها القانون الجديد هي الطريقة المشروحة في جارو صحيفة ٥٤٢  
وحيث أن المحكوم عليه يصبح بسبب الحالة التي آل اليها بعد الحكم غير قادر على ادارة



أمواله فقد راعى القانون ذلك ووضع القواعد الواجب اتباعها في هذه الحالة وبناء عليه يكون المحكوم عليه ممنوعاً من إدارة أمواله ولكن إلى متى يستمر هذا المنع والجواب على ذلك أن القانون الجديد جرى على أن الحجر القانوني يدوم ما دام المحكوم عليه غير قادر فعلاً على إدارة أمواله أى ما دام محبوساً وبذلك يتقضى ضرران كانا محتملين إذ يستحيل الآن أن يتحمل تبعه الحجر من تعامل مع المحكوم عليه بغير علم منه بسابقة الحكم عليه وكذلك عندما يفرج عن المحكوم عليه ولو بشرط فانه يضع يده على أمواله وربما كان ذلك ضرورياً لتداركه حاجات معيشته .

ويترتب على الحجر ضرورة تعيين قيم على المحكوم عليه وكان اختيار القيم يقتضى نصوص القانون القديم من حقوق المحكوم عليه نفسه بشرط التصديق من المحكمة على ذلك ولا يصير اختيار القيم من اختصاص المحكمة التابع لدوائرها المحكوم عليه إلا إذا كان لم يختار هو أحداً لذلك وقد حصل خلاف فيما إذا كان التعيين يحصل من الدائرة المدنية أو من الدائرة الجنائية للمحكمة والقول الذى عليه الممول هو أنه يحصل من الدائرة المدنية والظاهر أن هذا الرأى مبنى على مبدأ عادل لأن صفة وظيفة القيم مدنية محضة ومستقلة تمام الاستقلال عن الأحوال والظروف التى اقترنت بالجريمة .

وكانت هناك مسألة أشد اشكالا وهى معرفة الجهة التى يحاسب القيم أمامها عن شؤون قوامته أيحاسب أمام قاضى الأحوال الشخصية أم أمام المحكمة الأهلية وقد حدث فى منازعة قريبة العهد أن كلام من محكمة مصر الابتدائية والمجلس الحسى حكم بعدم اختصاصه بذلك إذ أن الحجر من جهة معتبر على العموم من متعلقات الأحوال الشخصية كما سبقت الإشارة لذلك ومن جهة أخرى فإن المشرع لا يعتبر الحبس فى جنابة موجبا لإقامة قيم واذن لو كان تقرر وجوب محاسبة القيم أمام محكمة الأحوال الشخصية لكان ينحس من أن قاضيا يأبى الإقرار على حجر لم يحكم هو به وكذلك كان يأبى الإقرار على قيم لم يقمه هو وبالجملة حيث إن حق العزل ينبغى أن يكون للجهة التى لها حق المراقبة على تصرفات القيم فما لم تجربه عادة أن تكون ولاية التعيين للجهة وولاية العزل للجهة أخرى وبعد التمعن فى هذه المسألة والنظر فيما يمكن أن يقال فيها تأييدا أو تفجيذا تقرر جعل هذه المادة برمتها من اختصاص المحكمة الأهلية .

أما عن تقديم الحساب فراجع المادة ٣٠ من القانون الفرنساوى .

واذ كانت حقوق القيم قاصرة على إدارة أموال المحكوم عليه فبعض التصرفات لا تدخل فى حدوده وحيث قد يتفق أن بعض هذه التصرفات يكون اضطراريا لما فيه من الفائدة فيلزم التدبر فى طريقة اجرائها ومن الأمثال الجلية على ذلك دفع النفقة إلى الزوجة والأصول أو الفروع ويقتضى القانون الجديد إبقاء الحق فى اجراء التصرفات للمحكوم عليه بشرط الإذن بذلك من المحكمة وكذلك الإيصاء أو الوقف يقيان أيضا حقاله لأن مثل هذا التصرف لا تنافيه الحالة التى هو فيها .

وبالجملة فانه كان يقتضى إيجاد نص صريح يقضى بطلان ما يخالف مقتضى الحجر الواقع على

المحكوم عليه تكون عبارته كما يأتي ( كل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغى من نفسه ) .

الفقرتان ٥ و ٦ — استبدلت في القانون الجديد المادة ٤١ بهاتين الفقرتين مع الفقرة ٣ .  
المادة ٤١ القديمة يظهر أنها مأخوذة من القانون الفرنسي ولم يراع عند وضعها التوفيق بينها وبين الاحوال الخاصة بالبلاد .

فالاولى من الفقرات الخمس التي كانت هذه المادة محتوية عليها كانت واردة في المادة ٣٩ والثانية يغني عنها ماورد في قانون الانتخاب والثالثة كانت صعبة التأويل حيث ان قوله جمعية من الجمعيات وطائفة وحرقة تحتاج كل منها لزيادة ايضاح في تعريف مدلولاتها والقانون لم يرسم خطة لتنفيذ هذا المنع ولم يرد فيه نص يضمن تنفيذه .

ونظرا لان بعض الطوائف والحرف تابع لجهات لا سلطان للمحاكم عليها فقد حصرت الطوائف والشركات التي لا يصح أن يلتحق بها شخص محكوم عليه بالاشغال الشاقة حصرا أوفى مما كان عليه واقتصر في هذا الحصر على الذين يمكن أن يتحقق نفاذ موجب الحكم عليهم .

وقد حذف من التعداد الوارد في الفقرة الخامسة ذكر مجلس شورى القوانين ومجالس المديرية والجمعية العمومية لان القانون النظامي وقانون الانتخاب قد تكفلا بالكلام عليها بما هو أوسع مما في القانون الحالي فيما يتعلق بعدم الأهلية .

وقد زيد في أحكام المادة القديمة بمقتضى القانون الجديد ما يقضى بأن الحكم بالسجن يستوجب العزل أما القانون النظامي وقانون الانتخاب فلم يقفا عند هذا الحد كما تقدم بل جاء قاضين بأن الحكم بالحبس لمدة طويلة أو بالحبس مطلقا في جريمة مخلة بالشرف يستوجب العزل لاحالة ولكن أمثال عدم الأهلية هذه يجب أن تدرج في القوانين المسنونة لهذه الهيئات بالأولوية عن قانون العقوبات « راجع مثلا الأمر العالي الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ القاضي بإنشاء بلدية اسكندرية » .

وقد نص هنا أن كل حكم صادر في جنابة ولو غيايا يستوجب العزل وقد أخذ بهذا المبدأ لأنه يصعب غالبا استبعاد الأعضاء الذين يكونون بهذه الحالة والظاهر أن العمل بهذه القاعدة ليس فيه اجحاف لأن هؤلاء الأعضاء لا يستطيعون مباشرة وظائفهم بالنظر لتغييبهم .

أما عدم الاهلية المؤبد الوارد في الفقرة الثالثة من المادة ٤١ القديمة والذي هو من متعلقات الحكم بالاشغال الشاقة فقد ورد الكلام عليه في الفقرة السادسة الجديدة .

والفقرة الرابعة من المادة القديمة خاصة بما يتعلق بالحلفين وغيرهم ممن لهم علاقة بالقضاء أما أنواع عدم الاهلية التي تقضى بها هذه الفقرة فيجب أن يلاحظ أنها غير متحتمة في المحاكم المختلطة ( راجع حكم الاستئناف المختلط رقم ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٣ بمجموعة القضاء المختلط جزء سادس صحيفة ٥١ ) وحيث ان نظام الحلفين غير موجود في المحاكم الاهلية فقد سكت عن كل ما ذكر في هذه الفقرة متعلقا بهم وقد أبقى عدم الاهلية للشهادة على العقود وللتعيين بصفة أهل خبرة ويلاحظ هنا عن عدم أهلية الشهادة على العقود أن القوانين الاهلية لا تحتم



أبدا وجود شهود وعلى ذلك لا تكون النصوص الخاصة بشهود العقود واجبة الاتباع الا فيما يتعلق بالعقود التي تحرر أمام محاكم الاحوال الشخصية وتمسك بها أمام المحاكم الاهلية ويؤخذ من ذلك أن مثل هذا العقد المحرر على يد شاهد غير أهل للشهادة بموجب هذه المادة يجب أن يعتبر ملغى لدى المحكمة الاهلية وقد سبق الكلام فيما يختص بتأدية الشهادة وبقى البحث في الفقرة الخامسة من المادة القديمة وفي ذلك يقال انه ليس من سبب لان يكون من سبق الحكم عليه بالاشتغال الشاقة غير أهل للاشتغال بحرفة التعليم دون غيرها من الحرف فان التعليم في مدارس الحكومة محظور عليه بمقتضى الفقرة الاولى وأما في المدارس الاخرى فليس تمت ما يحتم عليها العمل بحكم هذه الفقرة ولذلك حذفت .

### ملاحظة

انظر المادة ٣ من القانون رقم ٤٠ الصادر في ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٤ بشأن تنظيم المدارس الحرة . والمادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ١٤٨ الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥ والخاص بالانتخاب .

## المادة ٢٦

العزل من وظيفة أميرية هو الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات المقررة لها .

وسواء كان المحكوم عليه بالعزل عاملا في وظيفته وقت صدور الحكم عليه أو غير عامل فيها لا يجوز تعيينه في وظيفة أميرية ولا نيله أى مرتب مدة يقدرها الحكم وهذه المدة لا يجوز أن تكون أكثر من ست سنين ولا أقل من سنة واحدة .

هى المادة ٢٦ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحقانية على قانونه سنة ١٩٠٤

هى المادة ٤٧ من القانون القديم معدلة تعديلا خفيفا .  
وقد حصل تحوير في تحرير هذه المادة لكى يزول التضارب الذى بين قوله ( العزل من الوظيفة الميرية الخ ) الذى هو أمر يقع في الحال وبين قوله ( مدة هذه العقوبة الخ ) .  
ونظرا لنصوص المادة الآتية جعل أقصى المدة التى يجوز الحكم بحرمان المحكوم عليه أثناءها ست سنوات .

## المادة ٢٧

كل موظف ارتكب جناية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس

والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرافة فحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه .  
 هي المادة ٢٧ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٢٧ — لاحظنا فيما سبق ( راجع التعليق على المادة ١٠ ) أنه متى ارتكب أحد الموظفين العموميين جناية مستوجبة في الأصل لعقوبة ( الحرمان المؤبد الخ ) ولم يحكم عليه الا بالحبس رافة به « فالحرمان من الحقوق الخ » كان حتى اليوم يزول دون أن يستبدل بشيء وكان يظهر أن هناك أمرا متعلقا بالجرائم الواردة في هذه المادة يجب النص عنه فيها اذ من الواجب أن تكون مدة عدم الأهلية أطول من مدة الحبس حتى يكون للعقوبة تأثير حقيقي ولذلك جعل حدها الأدنى ضعف مدة الحبس وحيث أن الحبس الذي يجوز الحكم به في الجناية مدته على الأقل ستة أشهر وعلى الأكثر ثلاث سنين فتكون مدة عدم الأهلية من سنة الى ست سنين وذلك يطابق الحدود المقررة في المادة السابقة .

### ملاحظة على تعليقات الحفانية

يلاحظ أن أقل مدة حبس يجوز الحكم بها في جناية هي ثلاثة أشهر منذ تعديل المادة ١٧ بالرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ( انظر المادة ١٧ والتعليق عليها ) وعلى ذلك تكون مدة عدم الأهلية المشار اليها بالمادة ٢٧ من ستة أشهر الى ست سنين وبذلك يختلف الحد الأدنى فيها عن الحد الأدنى المذكور بالمادة ٢٦ .

### المادة ٢٨

كل من يحكم عليه بالأشغال الشاقة أو السجن لجناية مخلة بأمن الحكومة أو تزيف نقود أو سرقة أو قتل في الأحوال المبينة في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من هذا القانون أو لجناية من المنصوص عليها في المواد ٣٥٦ و ٣٦٨ يجب وضعه بعد انقضاء مدة عقوبته تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة عقوبته بدون أن تزيد مدة المراقبة على خمس سنين .

ومع ذلك يجوز للقاضي أن يخفف مدة المراقبة أو أن يقضى بعدمها جملة .

هي المادة ٢٨ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٤٦ من القانون الفرنسي .  
 انظر التعليقات على المادة ٢٩ .

### المادة ٢٩

يترتب على مراقبة البوليس إلزام المحكوم عليه بجميع الأحكام المقررة في



القوانين المختصة بتلك المراقبة . ومخالفة أحكام هذه القوانين تستوجب الحكم على مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة .  
 هي المادة ٢٩ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادتان ٢٨ و ٢٩ — راجع المادتين ٥٣ و ٥٥ من القانون القديم المعدلين بالأمر العالي الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠ .

نصوص هذه المواد بحسب عبارتها موافقة لنصوص الأمر العالي الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠ المتعلق بملاحظة البوليس والمصالح التي من خصائصها القيام بما تقتضيه هذه الملاحظة قد لاحظت انها وان كانت ضرورية في بعض الأحوال الا انها تكون غالباً عقبة للمحكوم عليهم في سبيل اكتساب عيشهم بلا تكدير لراحتهم وتلجئهم الى ارتكاب الجرائم بدل أن تصدم عنها ولذلك قصد قصرها على الجرائم التي تكون لازمة لها بنوع خاص مع وضع حد معقول لمدتها .  
 والفقرة الأخيرة من المادة ٥٣ القديمة قد أدخلت في الباب الخاص بحق العفو حيث أن وضعها فيه أولى وأن الفقرة الأولى من المادة ٥٥ أسقطت لأنها يجب أن تكون من ضمن الأمر العالي المختص بملاحظة البوليس .

### ملاحظة

أنظر أحكام مراقبة البوليس بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ عن المشردين والمشتبه فيهم الواردة نصوصه بآخر هذا القانون .

### المادة ٣٠

يجوز للقاضي اذا حكم بعقوبة لجناية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة وكذلك الأسلحة والآلات المضبوطة التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها وهذا كله بدون اخلال بحقوق الغير الحسن النية .

واذا كانت الأشياء المذكورة من التي يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته. وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملكاً للمتهم .  
 هي المادة ٣٠ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٣٠ — مادة المصادرة اتبع فيها حتى الآن الأمر العالي الصادر في ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٠

الذى نصه « جميع الأشياء التى تستعمل فى ارتكاب جنابة أو جنحة أو مخالفة تكون حتما ملكا للحكومة » ولو قيل بأن هذه المادة ليس فيها من الفائدة سوى التعميم لما كان فى ذلك غلو فى النقد فانها لم يراع فيها جانب الغير اذ ان الظاهر منها هو أن الشيء الذى استعمل فى ارتكاب الجريمة يصادر فى كل الأحوال ولو كان استعماله فى ذلك عن غير قصد من صاحبه وكذلك لا يمكن تعيين ما استعمل حقيقة فى ارتكاب الجريمة بدون حكم قضائى ولو ان المصادرة لا تتوقف على حكم .

وقد تكون هذه العقوبة فى كثير من الأحوال غير مناسبة لجسامة الجريمة فانه يظهر من مقتضى أحكام المادة ٣٤٧ القديمة مثلا ان العربية التى تكون سائرة فى الطريق على اليسار بدل اليمين بسبب سوء قيادتها وتحدث جروحا بجواد للغير يجب أن تصدر لجانب الحكومة وكذلك الحيوان الذى يسرح فى أرض للغير .

أما المادة الجديدة فهى مأخوذة عن المادة ٣٦ من القانون الطليانى ونصها يجوز للقاضى اذا حكم بعقوبة أن يحكم بمصادرة الأشياء التى استعملت فى ارتكاب الجنحة أو أعدت لذلك وكذلك الأشياء التى تحصلت من الجريمة الا اذا كانت تلك الأشياء ملكا لأشخاص لا دخل لهم فى ارتكاب تلك الجنحة واذا كانت الأشياء المذكورة من التى يعد صنعها أو استعمالها أو حملها أو حيازتها أو بيعها جريمة فيحكم بمصادرتها ولو لم يحكم بعقوبة ولم تكن ملكا للمتهم ( ترجمة لا كواتنا ) .

وقد أدخل بعض التحوير على هذا النص الطليانى فالنص الذى فى المادة الجديدة يقضى من جهة بقصر المصادرة على الأشياء التى يضبطها رجال الضبطية القضائية إذ ليس من المفيد أن تحكم المحكمة فيما يختص بأشياء لم تقدم اليها . ومن جهة ثانية فان قوله « التى أعدت لذلك » لا تكاد تكون وافية فانه فى كثير من الأحوال تكون الجريمة التى أعدت هذه الأشياء لاستعمالها فى ارتكابها مخالفة قليلا للجريمة التى حكم على المتهم من أجلها .

وكذلك فى الفقرة الثانية يلاحظ أولا أن كلمة « حيازتها » يدخل فى مدلولها « الحمل » و « وضع البدن » وثانيا أن مجرد التعريض للبيع قد يكون جريمة كتعريض اللحم الغير الصالح للأكل للبيع وضبطه قبل أن يباع .

وقد أحييت مسألة المصادرة فيما يتعلق بالمخالفات على المواد المعينة لتلك المخالفات وهذه المصادرات تدخل تحت قوله فى المادة ٣١ « وفى الأحوال الأخرى المنصوص عنها فى القانون » .

### المادة ٣١

يجوز فيما عدا الأحوال السابقة الحكم بعقوبات العزل من الوظيفة الأميرية ومراقبة البوليس والمصادرة وذلك فى الأحوال المنصوص عليها قانونا .

هى المادة ٣١ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٣١ — راجع المواد ٧ و ٥٤ من القانون القديم .



وللاحظ انه قد ألغى من القانون القديم بعض المواد الخاصة بالعقوبات التبعية .  
فالمادة ٥٢ من القانون القديم كما تقدم غير معمول بها في الأحكام التفصيلية من قانون العقوبات .

والمادة ٤٣ القديمة تبحث في نشر صور الأحكام الجنائية وأمثال هذا النشر قل أن تعتبر عقوبة مؤثرة والسبب الوحيد في تقرير النشر هو ضرورة اشتهار الأحكام التي تصدر بعقوبة الا أن الأحكام يعلم بها اليوم في الحقيقة أولو الشأن علما كافيا ويكفي لتبرير التعديل الذي أدخل أن يلاحظ أن النشر بطريق الالتصاق لم يعمل به قط .  
وقد ألغيت مادة أخرى من القانون القديم أيضا وهي المادة ٦ لأن الأحوال التي يحكم فيها بعقوبات مجموعة أو متفرقة تستفاد جليا من الأحكام التفصيلية من قانون العقوبات .

### القسم الثالث — تعدد العقوبات

#### المادة ٣٢

إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها .

وإذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم .

هي المادة ٣٢ من قانون سنة ١٩٠٤ .

#### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٣٢ — هذا القسم يبحث فيما تسميه كتب القانون عموما « تعدد الجرائم » .  
والفقرة الأولى من هذه المادة التي هي في الحقيقة عبارة عن المادة ٧٨ من القانون الايطالي تنص عن التعدد المعنوي أعني الحالة التي فيها تنطبق الجريمة الواحدة سواء تركبت من جملة أفعال أم لا على جملة نصوص من قانون العقوبات مثلا اذا ضرب أحد بقصد القتل ثم لم ينشأ عن الضرب الا عجز عن الأشغال أكثر من ٢٠ يوما فهذه الجريمة عقابها الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن اذ تعتبر شروعا في القتل ( المادة ١٩٨ ) ويعاقب عليها بالحبس فقط بموجب المادة ٢٠٥ وبديهي أن واضع القانون لم يقصد توقيع العقوبتين معا فلم تخرج المادة المقترحة عن كونها مؤيدة للمبدأ الذي جرت عليه المحاكم في هذا الموضوع .

والفقرة الثانية من المادة تنص عن حالة مختلفة عن هذه بعض الاختلاف وهي ارتكاب جملة جرائم تنفيذا لقصد جنائي واحد ولكن قانون العقوبات لم يبلغ من التوسع الى حد جعل

تعدد هذه الجرائم جريمة مخصوصة قائمة بذاتها كما لو ارتكب أحد الصيارف اختلاسا في مال الحكومة الذي تحت يده وتزويرا في الدفاتر بقصد اخفاء اختلاسه وكما لو ساعد أحد الأهالي متهما على الهرب وآواه في منزله بعد ذلك وكما لو زيف شخص تقودا وتعامل بها بعد ذلك فان المبدأ الذي كانت المحاكم سائرة عليه وكاد يصبح مقررا فيها هو الحكم بعقوبة واحدة في مثل هذه الأحوال جريا على المبدأ المقرر في محاكم فرنسا والظاهر أن الأولى تقرير هذا المبدأ بنص صريح في القانون وفائدة العمل بهذه الطريقة هي وضع حد للأحوال التي يجب حصر تطبيق هذا المبدأ عليها ويلاحظ أن لا أهمية لذلك في القانون الفرنسي بالنظر لأن المادة ٣٦٥ منه قررت بصراحة مبدأ عدم تعدد العقوبات ولم يرد في القانون المصري نص يقرر هذا المبدأ والقاعدة المقررة تترك للقاضي حل مسألة تتعلق بوقائع الدعوى وربما كان في حلها بعض الصعوبة وهذه المسألة هي معرفة ما اذا كانت الجرائم المختلفة تكون مجموعا غير قابل للتجزئة وأن هذه القاعدة تستلزم في كل دعوى حل مسألة توصل لمعرفة ما اذا كان يجب الحكم بعقوبة واحدة أو أكثر .

### المادة ٣٣

تعدد العقوبات المقيدة للحرية إلا ما استثنى بنص المادتين ٣٥ و ٣٦ .

هي المادة ٣٣ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٣٣ — هذه المادة تضمنت المبدأ العام الذي قرره القانون القديم من قبل وهو أن العقوبات المقيدة للحرية كالعقوبات الأخرى يجب أن تعدد الا ما استثنى منها والاستثناء موجود في المادتين ٣٥ و ٣٦ .

وقد اقترح تعديل القانون القديم في هذا الموضوع وجعله كالقانون الفرنسي الا في بعض المسائل التفصيلية فبمقتضى القانون الفرنسي اذا ارتكبت جنايتان أو أكثر قبل أن يحكم في احدها فلا يحكم على مرتكبها الا بالعقوبة المقررة لأشدها ( المادة ٣٦٥ من قانون تحقيق الجنايات ) .

فن المهم أن نبحث في هذا النص وأول ملاحظة عليه هي أنه لا يؤيده مبدأ من العدالة من حيث هي اذ أنه يؤدي الى هذه النتيجة التي يؤسف عليها وهي أن من يرتكب جريمة شديدة يكون في أمن من العقاب على كل جريمة أقل شدة يرتكبها قبل اكتشاف تلك الجريمة والقاء القبض عليه من أجلها فاذا وجد سبيل لمنع وصول مدة العقوبات الى حد مفرط بسبب تعددها يكون المبدأ الذي من مقتضاه أن تكون عقوبة من يرتكب جريمتين أشد من عقوبة من يرتكب جريمة واحدة أعدل على وجه العموم .

وفضلا عن ذلك فانه يجب أن يلاحظ أن النص الفرنسي لو أخذ بعبارة من غير تحوير فيه لكان ذلك عبارة عن مجرد تقليد فبمقتضى القانون الفرنسي مثلا اذا أنزلت مدة الحبس



الى يوم رأفة بالمتهم فان هذه العقوبة تجب عقوبة الغرامة مهما بلغت وكذلك عقوبة السجن فانها تجب عقوبة الحبس في حصن (réclusion) مع أن هذه العقوبة أشد في تنفيذها من الأولى ( جارو جزء ٢ صحيفة ٢٧٧ ) .

وأخيراً فان هذا النص يقضى الى مصاعب جمة في تأويله اذا اقتضى الحال العمل به خصوصاً اذا كانت الجرائم ارتكبت في دوائر اختصاص جملة محاكم ( جارو جزء ٢ صحيفة ٢٨٨ وما يليها ) نعم ان المحاكم الفرنسية حلت بأحكامها كثيراً من مثل هذه الاشكالات ولكن لعدم وجود قاعدة قانونية مهمة فيما يتعلق بهذا المبدأ يظهر أن لا داعي لأن تدرج في القانون المصرى نصوص يستدعى تأويلها تصفح أحكام المحاكم التي لا يخفى كثرتها وليست في كل وقت سهلة المنال على القاضى .

وقد جرى مقتضى بعض البلاد الأخرى خصوصاً في بلاد البلجيك على طريقة تشابه هذه الا أنها أكثر توسعاً منها ( المواد ٥٨ وما بعدها الى ٦٥ ) وقد اقترح ادخال الطريقة التي جرى عليها القانون البلجيكي في القوانين المصرية ويجوز التنبه الى أن الجزء الأهم من القانون البلجيكي تضمنته المادتان ٤٠ و ٤١ أما نصوص هذا القانون الأخرى فلا تحمل الاشكالات التي نشأت عن نص القانون الفرنسي حينما تكون الجرائم واقعة في دوائر اختصاص محاكم مختلفة ولتمثل على ذلك بالمادة ٦٢ حيث تقول اذا ارتكبت جملة جنایات فلا يحكم إلا بالعقوبة الأشد وعلى مقتضى ما جرت عليه محاكم فرنسا فان العقوبة الأشد هي عقوبة الجريمة المقرر لها أشد العقوبات ( راجع جارو ) ولنفرض أن العقاب المقرر للجريمة التي حكم فيها أولاً هو الأشغال الشاقة المؤقتة وأن الحكم صدر بالحبس بسبب استعمال الرأفة وأن العقوبة المقررة للجريمة الثانية هي عقوبة السجن فاذا تكون اذن سلطة المحكمة التي من اختصاصها النظر والحكم في الجريمة الثانية واذا صرف من جهة أخرى قوله العقوبة الأشد الى الأشد من العقوبات المحكوم بها فلا يعلم ما هو الأشد الا بعد الحكم بالعقوبتين .

والأوجه المشروحة آنفاً تبين العلة في عنوان الباب بتعدد العقوبات بدل العنوان المتخذ لذلك على العموم وهو تعدد الجرائم فان الصعوبات تقل كثيراً اذا كانت جميع العقوبات يجوز الحكم بها وتقررت الحدود التي تنبع في التنفيذ منعاً لتعددتها بلا حد .  
ومجمل القول أنه ليس هناك أسباب قوية تدعو الى تغيير المبدأ الذي اتبع الى اليوم وهو تعدد العقوبات .

## المادة ٣٤

اذا تنوعت العقوبات المتعددة وجب تنفيذها على الترتيب الآتى :

( أولاً ) الأشغال الشاقة .

( ثانياً ) السجن .

( ثالثاً ) الحبس مع الشغل .

## ( رابعا ) الحبس البسيط .

هى المادة ٣٤ من قانون سنة ١٩٠٤ .

## تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٣٤ — لو كان هذا النص غير موجود لوجب ظاهرا تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية عند تنوعها على ترتيب صدور الحكم بها لكن اذا حكم على انسان بالاشغال الشاقة أثناء التنفيذ عليه بالسجن أو الحبس فيلوح أنه أقرب للعدل نقله في الحال الى الحبس الذى تنفذ فيه عقوبة الاشغال الشاقة حتى يكون للعقوبة أقصى مفعولها .

وكذلك اذا حكم على شخص بعدة عقوبات من نوع معين وبعقوبة أو أكثر من نوع أخف فليس من المستحسن أن تنفيذ العقوبات الأولى يتخلله تنفيذ العقوبات الاقل شدة منها فاذا حكم على انسان مثلا بالسجن أو الحبس أثناء التنفيذ عليه بالاشغال الشاقة فلا يحسن نقله من حبسه الى حبس آخر لينفذ عليه بالسجن أو الحبس مادام من المحقق أنه يعود بعد ذلك الى الحبس الاول ليستوفى فيه عقوبة أشغال شاقة أخرى وكذلك فى حالة الحكم بعقوبات حبس كثيرة بعضها مع الشغل وبعضها بغير شغل فلا تكون فائدة فى الزام المحكوم عليهم بالشغل تارة وتركهم أخرى مخيرين بين الشغل وعدمه .

وموضع هذه المادة قد ينتقد عليه ومع ذلك فالظاهر انه من المعقول أن تتلو المادة ٣٣ وما دامت القاعدة الواردة فيها غير مقررة تكون المادتان ٣٥ و ٣٦ غير واضحتين تماما وربما قيل عنها أيضا أن الاولى أن يكون موضعها فى قانون تحقيق الجنايات لانها مختصة بالتنفيذ الا أنها نظرا للمادتين ٣٥ و ٣٦ لا تتعلق فقط بالترتيب الذى تنفذ بحسبه العقوبات بل تتعلق أيضا بمسألة ما اذا كانت هذه العقوبات ينبغي تنفيذها أم لا فى حالة ما اذا اجتمع حكم بالاشغال الشاقة مع أكثر من حكم بعقوبات أقل شدة وفى حالة ما اذا كانت مدة السجن والحبس معا تزيد عن ٢٠ سنة .

## المادة ٣٥

تجب عقوبة الأشغال الشاقة بمقدار مدتها كل عقوبة مقيدة للحرية محكوم بها لجرime وقعت قبل الحكم بالأشغال الشاقة المذكورة .

هى المادة ٣٥ من قانون سنة ١٩٠٤ .

## تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٣٥ — ان وضع القاعدة المضمنة فى هذه المادة هو خطوة فى طريق تطبيق القاعدة الفرنسية الخاصة بتعدد الجرائم ( وهى أن العقوبة الأشد تجب العقوبات الأخف ) هذه المادة هى من بعض الوجوه أكثر توسعا فى هذا المعنى من القاعدة الفرنسية حيث تنضى بأن الحكم بالأشغال الشاقة يجب بمقدار مدتها كل عقوبة بالسجن أو الحبس محكوم بها



من قبل ويؤيد هذا المبدأ اعتبار أن ليس من الحزم تعدد العقوبات كلها بما يخرج عن حد الاعتدال وأن ليس من المستحسن أن المحكوم عليه بعد أن يستوفى الجانب الأشد من عقوبته أى الأشغال الشاقة ينقل الى حبس آخر قبل أن يفرج عنه ليستوفى فيه عقوبة أقل شدة وهذا المبدأ الأخير ان تقرر برمته فانه يؤدي الى جب عقوبة الأشغال الشاقة لكل عقوبة مقيدة للحرية مهما كانت مدتها ولكن قد يكون من الخطر في العمل أن تجب تماما عقوبة أشغال شاقة مدتها ثلاث سنين مثلا عقوبة سجن أطول منها مدتها ١٥ سنة مثلا وستكون نتائج هذا المبدأ أكثر سريانا في الحقيقة مما يرى من ظاهره وذلك بسبب تطبيق أحكام الافراج بشرط التي من مقتضاها جواز الافراج عن المحكوم عليهم الذين قضوا ثلاثة أرباع المدة المحكوم عليهم بها ويظهر حسن سلوكهم أثناءها .

وبمقتضى القاعدة التي اتبعت لا تجب عقوبة الأشغال الشاقة عقوبات الحبس والسجن اذا كانت تلك العقوبات صادرة بشأن جرائم ارتكبت بعد عقوبة الأشغال الشاقة ولو جملت القاعدة عامة لما أمكن معاقبة المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة الا بالعقوبات التأديبية عما يرتكبونه من الجرائم أثناء وجودهم في الحبس .

وينبغي أن يشار هنا الى استثناء القاعدة المقررة في هذه المادة وهو أنه ان كان الحكم في المرة الأولى صادرا بالحبس وأوقف تنفيذه مؤقتا عملا بالمادة ٥٢ ثم حكم في المرة الثانية بالأشغال الشاقة فان المادة ٥٣ تنفي بتعدد العقوبتين .

وقد يقال ان عقوبة السجن يجب أن تجب بمقدار مدتها عقوبة الحبس والجواب عن ذلك هو أن عقوبة السجن في الواقع كعقوبة الحبس في التنفيذ ولو كانت تقررت هذه القاعدة لكنت تنفي الى نتيجة غريبة وهي أن من يحكم عليه بالحبس ثلاث سنين ثم بالسجن ثلاث سنين أخرى لا تنفذ عليه العقوبة الثانية مع أنه ان لم يحكم في المرة الثانية الا بحبس ثلاث سنين رافة به فان كل العقوبة الثانية تضم الى الأولى .

### ملاحظة

يلاحظ أن المادة ٥٢ من قانون سنة ١٩٠٤ تقابل المادة ٥٥ من القانون الجديد والاستثناء المشار اليه بالتعليقات والمذكور بالمادة ٥٣ من قانون سنة ١٩٠٤ لم ينص عليه صراحة في القانون الجديد ولكنه مستفاد من نص المادة ٥٨ من هذا القانون الأخير .

### المادة ٣٦

اذا ارتكب شخص جرائم متعددة قبل الحكم عليه من أجل واحدة منها وجب أن لا تزيد مدة الأشغال الشاقة المؤقتة على عشرين سنة ولو في حالة تعدد العقوبات وأن لا تزيد مدة السجن أو مدة السجن والحبس على عشرين سنة وأن لا تزيد مدة الحبس وحده على ست سنين .

هى المادة ٣٦ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانون سنة ١٩٠٤

المادة ٣٦ — هذه المادة تقرر المبدأ المسلم به على العموم وهو أن تعدد العقوبات يجب أن يوضع له حد لا يلزم أن العقوبات المؤقتة المقيدة للحرية تستحيل بسبب تعددها الى عقوبة مؤبدة ويلاحظ أن ما يترك بلا تنفيذ عملاً بالمادة ٣٥ عند اجتماع عقوبات السجن والحبس اذا زاد مجموعهما عن عشرين سنة إنما هى عقوبات الحبس أو بعضها والقاعدة الواردة فى هذه المادة لا تنطبق إلا على تعدد الجرائم ( بالمعنى المتفق عليه عند جمهور العلماء فى فرنسا ) يعنى أنها لا تتعلق بالأحكام الصادرة بعقوبة لجريمة ارتكبت بعد الحكم بعقوبة لجريمة أخرى .

### المادة ٣٧

تعدد العقوبات بالغرامة دائماً .

هى المادة ٣٧ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانون سنة ١٩٠٤

المادة ٣٧ — قد اعترض على أن تعدد الغرامات بغير حد قد ينشأ عنه استنزاف ثروة المحكوم عليه وتحولها من ثم الى عقوبة المصادرة العامة ( جارو جزء ثان صحيفة ٢٧٠ ) . ويقتضى مع ذلك أن يلاحظ أن للقاضى فى مواد المخالفات والجنح الحق المطلق فى تنزيل الغرامات واذا نفدت ثروة المحكوم عليه بسبب استعمال هذا الحق فاما أن تكون موارد ثروته قليلة جداً وفى هذه الحالة لا تكون النتيجة أشد من النتيجة التى يفترض حصولها لو نفذ على المحكوم عليه بالاكراه البدنى لتحصيل الغرامة وإما أن يكون المحكوم عليه غنياً وحيثئذ تكون هذه النتيجة هى عاقبة فساد أخلاق وسوء سلوك دائمين يستوجبان أشد العقوبات . وأما فى المواد الجنائية فالخوف من حصول تلك النتيجة أشد منه فى مواد الجنح والمخالفات إلا أن القانون الجديد لا يبقى فى المواد الجنائية إلا الغرامات النسبية وعلى ذلك لا يحكم بالغرامات الا فى الجرائم التى يكون قد استفاد منها المحكوم عليه مالياً فاذا تجرد الجانى بسبب القانون من الثروة التى جمعها بارتكابه جرائم متوالية فلا محل للرأفة به بنوع خاص .

### المادة ٣٨

تعدد عقوبات مراقبة البوليس ولكن لا يجوز أن تزيد مدتها كلها على

خمس سنين .

هى المادة ٣٨ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانون سنة ١٩٠٤

المادة ٣٨ — الغرض من هذه المادة هو تقرير العمل بالمبدأ العام السالف الذكر الوارد فى



الامر العالى المختص بمراقبة البوليس أعنى المبدأ الذى من مقتضاه أن الحد التقريبي لتلك المراقبة الذى اذا تعدته بعد ذلك يكون ضرباً من العبث والجور هو خمس سنين .

ولمناسبة هذا الباب يتعين ذكر المواد ٢٢ و ٢٣ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ من قانون العقوبات القديم المختصة بالاكراه البدنى وبتنفيذ العقوبات المالية وبالنظر للاسباب الموضحة فى التعليق على الكتاب الرابع من قانون تحقيق الجنايات الذى عنوانه « فى التنفيذ » قد اعتبر الاكراه البدنى كوسيلة للنيابة فى تنفيذ الاحكام الصادرة بعقوبات مالية بدون حاجة الى حكم به ومن ثم لا تكون أحكام تلك المواد الا قواعد مختصة بالتنفيذ ويجب اذن أن يكون موضعه فى كتاب قانون تحقيق الجنايات المختص بالتنفيذ .

### الباب الرابع — اشتراك عدة أشخاص فى جريمة واحدة

جميع النصوص الواردة فى هذا الباب هى بعينها نصوص قانون سنة ١٩٠٤ .

#### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

فى القوانين الحديثة طريقتان مختلفتان لحل مسألة الاشتراك ومقتضى الأولى أن الشريك يعاقب عادة بنفس عقوبة الفاعل ( راجع نصوص القانون الفرنساوى والقانون المصرى القديم ونصوص القانون الهندى فيما يتعلق بالشركاء ونصوص القانون الانجليزى الخاص بالفاعلين الأقل اداة من الفاعلين الأصليين وكذا من كان عندهم علم بالجريمة قبل ارتكابها ) وأهم الاعتراضات التى ترد على هذه الطريقة مستنبطة من أنه متى وجد حد أدنى للعقوبات المقررة للجرائم قد يضطر القاضى لتوقيع عقوبة زائدة فى الشدة على الشركاء مع ضعف درجة اشتراكهم فى الجريمة ومن هذا الوجه يكون الحد الأدنى الحقيقى هو ما يمكن التزول اليه بفرض استعمال الرأفة .

ومقتضى الطريقة الثانية أن يكون العقاب العادى للشركاء أقل من المقرر للفاعلين الأصليين وبديهي أنه ان لم تتناول لفظة فاعل الا الأشخاص الذين ارتكبوا الجريمة حقيقة ( الفاعلين الماديين ) فانه يجب التسليم بأن اداة من دبروا الجريمة قد تكون أكبر من اداة الفاعل الذى استعملوه آلة فى ارتكابها ولذلك تبحث القوانين التى جرت على هذه الطريقة فى اطلاق لفظ فاعلين أو من يعاقبون بهذه الصفة على فريق من الشركاء الذين يكونون بالنسبة للجريمة فى حالة تقضى بأن يحسبوا شركاء فى المسئولية المعنوية مع الفاعلين الأصليين .

وقد اقترح ادخال هذه الطريقة فى القانون المصرى وهى واردة بتمام التفصيل فى القانون البلجيكي بالمواد ٦٦ وما يليها الى ٦٩ ومشروحة شرحاً وافياً بمعرفة هوس وهو أهم واضع لهذا القانون فى مؤلفه الذى عنوانه « قانون العقوبات البلجيكي — الكتاب الرابع جزء أول صحيفة ٣٤٢ وما يليها » وهذه الطريقة مستحسنة للغاية من الوجهة العلمية ولكن اذا سبرت يتضح أنها فى العمل قد تؤدى الى صعوبات لا يمكن تذليلها فى بلد ليس فيها محكمون لازالة العقبات التى تنشأ من التعريفات الفنية .

والمادة ٦٨ من قانون العقوبات البلجيكي تعتبر أولاً كفاعلين من ساعدوا بأى عمل كان

على ارتكاب الجريمة ولولا مساعدتهم لما أمكن ارتكاب الجناية أو الجنحة .  
ولكن يلاحظ أولاً أن عدم إمكان ارتكاب الجريمة الذي تشير اليه هذه المادة ليس في رأى العلماء الا نسبياً لا مطلقاً ( راجع مثلاً كتاب هوس في الصحيفة ٣٦٣ ) حيث قال « ومع ذلك لا يجب أن يحمل هذا النص على معنى الاطلاق فلأجل أن يكون المتهم مستحقاً لأن يعاقب بصفة فاعل يكفى أن الجريمة لم تكن لتقع بالظروف والكيفية وفي اليوم الذي وقعت فيه ... لولا مساعدته » فإذا كان الأمر كذلك فما تكون حدود قاعدة بهذا الإبهام وما الظروف التي يكون الرجوع اليها في التفريق بين الفاعل والشريك كما لو ارتكب السارق مثلاً سرقة بدخوله من باب بيت بواسطة مفتاح مصطنع أعطاه اليه شريك وكان يمكنه أن يدخل من شباك بخلف المنزل بغير مفتاح ولكن بتعريضه نفسه لايقاظ السكان من نومهم فهل يجب أن يعاقب الشريك في هذه الحالة بصفة فاعل وكما لو وقعت سرقة في الطريق العام من انسان يصوب الى رأس المسروق منه سلاحاً نارياً أعطاه اليه الشريك فان السارق اذا كان قوى البنية ويسده نبوت ( هراوة ) كبير فانه ربما يغنيه عن السلاح الناري ومثل هذه الاعتبارات لا تؤدي الى صعوبة ما في نظر محلفين يمكنهم في الواقع أن يعتبروا المتهم فاعلاً أصلياً أو شريكاً على حسب العقوبة التي يريدون أن يحكم بها عليه والأمر بخلاف ذلك بالنسبة لمحكمة يجوز أن تعدل حكمها المبنيه أسبابه محكمة استئناف عليا .

وثانياً حيث أن عدم إمكان ارتكاب الجريمة قد ينشأ من ظروف مجهولة بالمرة للشريك أو يكون بعيداً عنها بالكلية فاداته في نظر القانون تعدم كل رابطة بينها وبين قصده الجنائي فإذا تصور سارق حائطاً مثلاً بسلم أعطاه له شريك فحالة الشريك مرتبطة بمعرفة ما اذا كان السارق يمكنه تصور الحائط بغير هذا السلم والشريك الذي يعطى للزور حبراً ملوناً تبقى صفته متعلقة بحالة العمل في المحل الموظف فيه من ارتكب التزوير لأن النظر في تمكن الزور وعدمه من الحصول على الحبر اللازم انما يتوقف على تلك الحالة والشريك الذي يقف مترصداً وقت ارتكاب الجريمة ويتفق أنه ينه الفاعل تكون مسؤوليته أشد مما اذا لم يفاجئه أحد من رجال البوليس .  
والمادة نفسها تعتبر كالفاعل من جهة ثانية من حرصوا مباشرة على هذه الجناية أو الجنحة بهدية أو وعد أو وعيد أو استعمال سطوة أو سلطة أو مخادعة أو دسيسة .

وقوله مخادعة أو دسيسة قول عام يدخل تحته التحريض على أى شكل وقع ومع ذلك فمجموع العلماء يسعون لايجاد تقييد لهذا التعميم ( راجع كتاب هوس صحيفة ٣٨٠ ) فإذا صرف هذان اللفظان الى أعم معانيهما صدقا على المشورة والحض والايزاز ولكن القانون قد جعل لهذا اللفظ معنى مقيداً واذا أخذنا قوله المخادعة أو الدسيسة بمعناها العام فيكون تعداد باقي الوسائل التي هي التهديد والوعد الخ لا لزوم له وأما اذا قيدنا معناهما فيصير مدلولهما غير محقق ويجوز أن ينجو أشخاص هم في الحقيقة مدانون بجرائم من طائفة كل عقاب .

ويلاحظ أخيراً أن هذه المادة لم تتكلم عن حالة ما اذا اتفق الفاعل والشريك على ارتكاب الجريمة ولم يكن أحدهما محرراً للآخر ولكن ارتكب أحدهما هذه الجريمة بوجه الصدفة كما لو اتفق زيد وعمر على قتل بكر وسارا في الطريق حاملين نبوتين لهذا القصد فتقابلا به في



الطريق فضربه زيد ضربة كانت القاضية فالظاهر أن عمراً لا عقوبة عليه بمقتضى القانون البلجيكي ( وهذا النقص وجد أيضاً فى قانون العقوبات المصرى ) .

والظاهر أن الأصح هو أن الظروف التى يترتب عليها وجود الاشتراك كثيرة جداً ومختلفة باختلاف الأحوال حتى أن درجة ادانة الشريك يجب أن تترك تماماً لنظر المحاكم وتوكل إليها ويصح أن ينحول القاضى فيما يتعلق بالعقاب المقتضى توقيعه على الشريك فسحة أوسع من التى له فى تقدير عقوبة الفاعلين ان رؤى لزوماً لذلك ولكن اذا روعى أنه يقتضى أولاً على حسب التعريف الوارد فى القانون الجديد أن يكون الشريك قد حرض على جريمة حصلت فعلاً بناء على هذا التحريض ثانياً أن يكون قد تواطأ مع آخرين على ارتكاب جريمة وأن تكون الجريمة التى وقعت نتيجة هذا التواطؤ أو ثالثاً يكون قد عمل مختاراً فى ارتكاب هذه الجريمة فالظاهر أن لا محل لتحويل القاضى فيما يتعلق بمقدار العقوبة بالنسبة للشريك سلطة أوسع مما له بالنسبة للفاعل الأصلى لأن القصد الجنائى وهو الاعانة على ارتكاب الجريمة جلى فى كل هذه الأحوال .

### المادة ٣٩

يعد فاعلاً للجريمة :

( أولاً ) من يرتكبها وحده أو مع غيره .

( ثانياً ) من يدخل فى ارتكابها اذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتى عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها .

ومع ذلك اذا وجدت أحوال خاصة بأحد الفاعلين تقتضى تغيير وصف الجريمة أو العقوبة بالنسبة له فلا يتعدى أثرها الى غيره منهم وكذلك الحال اذا تغير الوصف باعتبار قصد مرتكب الجريمة أو كيفية علمه بها .

هى المادة ٣٩ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٣٩ — « يعد فاعلاً للجريمة »

قوله فاعل لا يصدق كما أسلفنا الا على الفاعلين الحقيقيين وقد حصل خلاف كثير فى رأى بين المحاكم الابتدائية وبين محكمة الاستئناف فيما يتعلق بمدلول هذه الكلمة ولذلك يحسن وضع تعريف لهذا اللفظ .

والفقرة الأولى ظاهرة بنفسها لكنها لازمة لاستيفاء تعداد الفاعلين فاذا وجد أكثر من فاعل ولم يكن اشترك كل منهم فى كل الجريمة فهذه الحالة تنطبق على الفقرة الثانية من المادة وهذه الفقرة مقررة للحالة التى فيها تكون الجريمة مركبة من عدة أفعال .

ويجب التفريق بين الأفعال الداخلة فى الجريمة والأفعال التحضيرية لها ( راجع المادة ٤٥ )

من القانون بشأن الشروع ) وأن تعيين الأفعال التي تكون داخلة في الجريمة مما يدخل في الوقائع لا من المسائل القانونية .

عن قوله « من يدخل في ارتكابها اذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتي عمدا عملا من الأعمال المكونة لها »

لكي يعتبر شخص فاعلا ينبغي أن يكون عنده نية التداخل في ارتكاب الجريمة وأن يكون اشترك فعلا في جزء منها فالسارق الذي يكسر قفل بيت ولكن لا يدخل فيه والذي يدخل فيه ويسرق كلاهما فاعلان للسرقة بكسر ولو أن الثاني لم يشترك في كسر الباب وكذلك اذا أوقف زيد مثلا عربة عمرو ثم قتل بكر عمرا فزيد هو فاعل للقتل اذا كان أوقف العربة بقصد القتل .

وكما لو شرع زيد مثلا في قتل عمرو وتركه على أنه مات ثم أتى بكر بعد ذلك وقتل عمرا فحيث ان زيدا لم يدخل في ارتكاب جريمة القتل فهو لا يكون مدينا الا بجريمة الشروع في القتل .

( الفقرة الأخيرة من المادة ) متى وجدت ظروف خاصة بأحد الفاعلين من شأنها أن تغير نوع الجريمة التي ارتكبها باثنيان فعل جنائي معين فيعد الجانيان فاعلين لفعل جنائي واحد وان اختلفت جريمة كل منهما والغرض من النص تقرير هذه الحالة وحلها على الوجه الذي جرت عليه المحاكم الفرنسية وهو اعتبارهما مرتكبين لجريمتين مختلفتين وان كانا أتيا عملا واحدا .

عن قوله « تقتضي تغير وصف الجريمة أو العقوبة بالنسبة له » مثلا اذا كان أحد السارقين خادما عند المسروق منه فالسرقة تعتبر بالنسبة للخادم واقعة على مال المخدوم وفي هذه الحالة كما في غيرها من الأحوال المشابهة لها يستحق كل فاعل العقوبة التي كانت تتوقع عليه لو ارتكب الجريمة منفردا .

عن قوله « أو العقوبة »

اذا كان أحد الجانين عائدا فلا يترتب على هذه الحالة تشديد العقوبة على الباقي .  
عن قوله « وكذلك الحال اذا تغير الوصف باعتبار قصد مرتكب الجريمة أو كيفية عمله بها »

ويندر في القانون المصري وجود ما ينص عن ارتباط نوع الجريمة بعلم الجاني بها عند ارتكابها وأما في الشرائع الأخرى فالأمثلة على ذلك كثيرة .

عن قوله « قصد »

كثيرا ما تعرض في أحوال التعدي على الغير حالة ما اذا كان أحد الجانين لا جميعهم قد كان عنده سبق اصرار .

## المادة ٤٠

يعد شريكا في الجريمة :

(أولا) كل من حرض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة اذا كان



هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض .  
( ثانيا ) من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقعت بناء على هذا الاتفاق .

( ثالثا ) من أعطى للفاعل أو الفاعلين سلاحا أو آلات أو أى شيء آخر مما استعمل فى ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعدهم بأى طريقة أخرى فى الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها .

هى المادة ٤٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادتين ٦٠ و ٦١ من القانون الفرنسى والمادة ٦٨ من القانون القديم .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٤٠ — تقارن هذه المادة بالمادة ٦٨ القديمة ويراجع التعليق العام على هذا الباب .  
عن قوله « فى الجريمة »

ليس من سبب يدعو الى قصر تطبيق قواعد الاشتراك على الجنايات والجناح كما كان فى القانون القديم ( مادة ٦٧ ) سوى قلة أهمية مواد المخالفات على العموم مع أن من المخالفات ما يكون فيها الانسان المسؤول أديا أقرب الى الدخول فى الاشتراك بمعناه الوارد فى القانون الجديد منه الى الدخول فى معنى الفاعل الاصلى ومثال ذلك على الاخص الاحوال التى تقع فيها جرائم من الخدم بناء على تعليمات مخدميهم أو بتواطئهم معهم .

( الفقرة الاولى من المادة ) أنواع التحريض المنصوص عنها فى القانون القديم قد حذفت من المشروع وذلك للأسباب الواردة فى التعليقات العامة على هذا الباب .

وقوله « فوقعت بناء على تحريضه » قد اريد به منع الاتهام الذى يمكن أن يعترض عليه لو ذكر التحريض بوجه عام دون تعيينه تعيينا كافيا .

وقد نصت هذه الفقرة على التحريض على الفعل المكون للجريمة دون ذكر التحريض على ارتكاب الجريمة نفسها لتعيين حالة ما اذا كان الفعل المرتكب لا يعد جريمة بالنسبة لمن ارتكبه لعدم وجود القصد الجنائى عنده .

( الفقرة الثانية من المادة ) راجع التعليق العام لتقف على ما اريد من هذه الفقرة من ملافاة النص الذى كان موجودا .

( الفقرة الثالثة من المادة ) قد جمعت هذه الفقرة بين حكمى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٦٨ القديمة وان ذكر الاسلحة .... الخ لا ضرورة له كما هو ظاهر ومع ذلك فقد أبقى خشية أن يؤدى حذفه الى الخطأ .

وبلاحظ أن الفقرة الرابعة من المادة ٦٨ القديمة والمادة ٦٩ قد أغفلنا فى القانون الجديد وسبب ذلك هو أن اخفاء الجناة والاشياء المسروقة اعتبرا فى هذا القانون جريمتين مستقلتين

لا نوعين من أنواع الاشتراك ( راجع المادتين ١٢٦ و ٢٧٩ ) وما يحق أن ينتقد به على المادة ٦٩ القديمة هو أن هذه المادة قد جعلت درجة ادانة من أخفى الاشياء المسروقة مرتبطة بنوع السرقة التي أخذت بها هذه الاشياء بقطع النظر عن علم من أخفى الاشياء بنوع السرقة أو عدمه .

## المادة ٤١

من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها إلا ما استثنى قانونا بنص خاص .  
ومع هذا :

( أولا ) لا تأثير على الشريك من الأحوال الخاصة بالفاعل التي تقتضى تغيير وصف الجريمة اذا كان الشريك غير عالم بتلك الأحوال .  
( ثانيا ) اذا تغير وصف الجريمة نظرا الى قصد الفاعل منها أو كيفية علمه بها يعاقب الشريك بالعقوبة التي يستحقها لو كان قصد الفاعل من الجريمة أو علمه بها كقصد الشريك منها أو علمه بها .

هى المادة ٤١ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٥٩ من القانون الفرنسى والمادة ٦٧ من القانون القديم .

## تعليقات المحققة على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٤١ — عن قوله « الا ما استثنى قانونا بنص خاص »  
فى القانون عدا حالة القتل المنصوص عنها فى المادة ١٩٩ أحوال كثيرة يعاقب على الاشتراك فيها بصفة جريمة خاصة ومثال ذلك مساعدة مسجون على الهرب .  
عن قوله « فعليه عقوبتها »

هذه العبارة ترفع الشك الحاصل من عبارة المادة ٦٧ القديمة الوارد فيها « مثل عقوبة فاعلها » فالعقوبة هى اذن ما قرره القانون للجريمة التى ارتكبت فعلا وعلى هذا فقد يشدد نوع العقوبة بسبب ظروف خاصة بالفاعل قد يجهلها الشريك واذن فالظاهر أن هذه القاعدة يجب أن يدخلها تعديل لیس موجودا فى القانون الفرنساوى وهو نقص بين فيه وقد أورد هذا التعديل فى الجزء الأخير من المادة .

( الفقرة الأولى من المادة ) من الصواب أن يتعدى أثر الظروف الخاصة بأحد الفاعلين الى الشركاء متى كان لديهم علم بهذه الظروف فمساعدة والد على اتيان ابته بغير رضا منها مثلا هى جريمة أشد من مساعدة رجل على اتيان امرأة غريبة عنه بغير رضاها ومن هذه الوجهة تكون عقوبة الشريك أشد مما لو كان مرتكباً الجريمة مع الفاعل لان الشريك يساعد على اتيان أمر له عقوبة خاصة فى القانون وأما مرتكب الجريمة مع فاعلها فقصده الجنائى هو عين ما كان يقصده لو فعل منفردا .



( الفقرة الثانية من المادة ) المراد من هذا الشرط هو النص عن أحوال متعلقة بالشركاء مماثلة للأحوال المنصوص عنها في النص المقابل لهذه الفقرة المختص بحالة تعدد الفاعلين وقد يجوز أن يترتب على هذا الشرط أن يعاقب الشريك بعقوبة أشد من عقوبة الفاعل ومثال ذلك أن يمرض الشريك الفاعل على التعدي بالضرب على شخص إنسان مصاب بمرض يعلمه الشريك ويجهله الفاعل فيفضي الضرب الى الموت بسبب هذا المرض ويكون الشريك قد قصد حصول هذه النتيجة مع أنه لو لم يكن هذا المرض لما أفضى الضرب الى هذه العاقبة القاتلة ففي هذه الحالة يكون الشريك مداناً بالقتل عمداً ويكون الفاعل مداناً بضرب أفضى الى موت .

ولمناسبة هذه المادة ربما كان من المفيد أن تذكر حالة الاشتراك في القتل العمد فقد اضطر القضاة في الغالب مع وجود التعريف القديم للاشتراك أن يحكموا بأن الشخص الذي يكون مسؤولاً عن الجناية بمقتضى القانون القطري لا يعد بمقتضى القانون الا شريكاً وبذا نجأ أولئك الأشخاص من العقوبة التي كان يجب أن يعاقبوا بها وستكون نتيجة التعريف الجديد أن يدخل في عداد الشركاء أشخاص يعتبرون اليوم فاعلين ولذا تعدلت العقوبة المنصوص عنها في المادة ١٩٩ .

## المادة ٤٢

إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الإباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي أو لأحوال أخرى خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانوناً .

هي المادة ٤٢ من قانون سنة ١٩٠٤ — قارن المادتين ٥٩ و ٢٨٦ من القانون القديم .

### تعليقات المحققة على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٤٢ — هذه المادة الجديدة موافقة لما جرت عليه المحاكم في احكامها وعلى حسب عبارة المادة ٥٨ الجديدة لا تقع جريمة من فاعل في الاحوال المنصوص عنها في المادة المذكورة فلولا وجود المادة ٤٢ الجديدة لترتب بالضرورة على ذلك بمقتضى المادة ٤١ الجديدة أن لا يعاقب الشريك .

### ملاحظة

عبارة « أو لعدم وجود القصد الجنائي » الواردة بالمادة أضيفت بمعرفة مجلس شورى القوانين . « وانما زيدت هذه العبارة لأن الفاعل اذا لم يكن له قصد جنائي يعافى من العقوبة بحكم القواعد العامة فاذا كان شريكه له قصد جنائي وجبت عقوبته كما لو دعى كاتب الى تحرير عقد مزور وهو لا يعلم بأن ما يكتبه تزويراً فانه لا عقوبة عليه لعدم القصد الجنائي لكن الذي دعاه وأحضر له أدوات الكتابة وذكر له الأسماء المزورة يعد شريكاً تناله العقوبة » (انظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٣) .

## المادة ٤٣

من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها ولو كانت غير التي تعد ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للتحريض أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت .

هي المادة ٤٣ من قانون سنة ١٩٠٤ — انظر المادتين ٥٩ من القانون الفرنسى و ٦٧ من القانون القديم .

## تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٤٣ — جديدة ( تراجع المادة ١٠٧ فقرة ثانية من قانون العقوبات الهنـدى ) .  
ومثال أنواع الأحوال الواردة فى هذه المادة الحالة الآتية وهى  
أن يذهب سارقان زيد وعمرو ليلا ليسرقا مكانا مسكونا ومعهما سلاح فيقاومهما السكان فيطلق عليهم زيد النار ويقتل أحدهم فيجوز للقاضى ولو أن السرقة لا القتل هى المقصودة فى هذه الحالة أن يعتبر أن القتل كان نتيجة محتملة لعملهما معا ويحكم على عمرو من أجل قتل بمقتضى هذه المادة ولا غرض من هذه المادة فى الحقيقة سوى تقرير قاعدة أن الجانى لا يمكن أن يدافع عن نفسه بقوله انه لم يقصد النتائج التى كان من المحتمل أن يؤدى اليها عمله .

## المادة ٤٤

إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراده خلافا للغرامات النسبية فانهم يكونون متضامنين فى الالزام بها ما لم ينص فى الحكم على خلاف ذلك .  
هي المادة ٤٤ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٥٥ من القانون الفرنسى والمادة ٢٤ من القانون القديم .

## تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٤٤ — تراجع المادة ٢٤ القديمة ومن المقترح هنا تعديلا للقانون المعمول به الى اليوم أن تكون القواعد العامة المتبعة فى الدعاوى المدنية سارية على ما يتعلق بمسؤولية المتهمين للمدعى بالحقوق المدنية والظاهر أن ليس من داع قوى لتحويل المدعى بالحقوق المدنية حقوقا زائدة أو غير التى يحصل عليها لو رفع دعواه أمام المحاكم المدنية .  
والرأى الأوفق للانصاف فيما يتعلق بالغرامات المتروكة لتقديرها لرأى القاضى هو أن تكون



مسؤلية كل منهم فيها مرتبطة بدرجة ادائه حسب تعيين القاضى لا بحسب عدد المشتركين معه فى الفعل أو حسب عسرم .

وأما الغرامات النسيية فالظاهر أنها مؤسسة على قاعدة تغاير هذه القاعدة وهى تقدر بمقتضى القانون بحسب الفائدة التى تحققت أو كان يراد تحقيقها بواسطة ارتكاب الجريمة أو تقدر بمبلغ ما يعين بالوجه المتقدم أهمية الجريمة وبناء على ذلك فالظاهر أن كل انسان آتى فعلا يجعله مسئولاً للحكومة عن نتائج هذا الفعل يكون ملزماً بالتضامن مع بقية المتهمين بدفع كامل المبلغ الذى كان يحق للحكومة أن تحصله .

ومسألة المصاريف عند تعدد الجناة منصوص عنها فى قانون تحقيق الجنايات ( راجع المادة ٢٥٣ الجديدة ) .

### الباب الخامس - الشروع

النصوص الواردة فى هذا الباب هى بعينها نصوص قانون سنة ١٩٠٤ .

#### المادة ٤٥

الشروع هو البدء فى تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة اذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها .

ولا يعتبر شروعا فى الجناية أو الجنحة مجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية لذلك .

هى المادة ٤٥ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢ من القانون الفرنسى والمادتين ٨ و ٩ من القانون القديم .

#### المادة ٤٦

يعاقب على الشروع فى الجناية بالعقوبات الآتية إلا اذا نص قانونا على خلاف ذلك :

- بالأشغال الشاقة المؤبدة اذا كانت عقوبة الجناية الاعدام .
- بالأشغال الشاقة المؤقتة اذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤبدة .
- بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو السجن اذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤقتة .
- بالسجن مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو الحبس أو غرامة لا تزيد على خمسين جنيتها مصريا اذا كانت عقوبة الجناية السجن .

هي المادة ٤٦ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعديلات الحقانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٤٦ — هذه المادة تقابل المادة العاشرة من القانون القديم .  
ولقد كانت المادة القديمة سببا في وجود عقوبات عند العمل بها لعدم وجود تعريف « للعقوبة التالية » ولوجود ترتيبين للعقوبات في القانون أحدهما في المادة (٣) والآخر في المادة ( ٣٥٢ ) وقد ظهر أن الأوفق إيجاد ترتيب للعقوبات خاص بالشروع .

ولوضع هذا الترتيب قد اعترضت صعوبات بالنسبة للجرائم المعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة أو المعاقب عليها بالسجن فانه مما تجب ملاحظته بالنسبة للصنف الأول من تلك الجرائم أن العقوبة التالية لعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة هي السجن وهي عقوبة تختلف في نوعها عن عقوبة الأشغال الشاقة على أن الفرق بين الشروع والفعل التام ليس الا فرقا عرضيا ناشئا عن اختلاف في النتيجة لا في المسؤولية الأدبية وعقوبة الأشغال الشاقة هي قبل كل شيء عقوبة جعلت لأشرار الجناة الذين تعودوا ارتكاب الجرائم بلا مبالاة ومعلوم أن الخطر لا يقل من جانب مجرم بسبب حؤول ظروف لا تعلق لها بإرادته بينه وبين أتمام مرغوبه وإذا جاز قبول عقوبة أخف فلا يكون ذلك الا بسبب عدم وجود ضرر أو بسبب قلة أهميته .

وبالنظر لهذه الملاحظات قد جعل للقاضي في حال الشروع في ارتكاب جنائية معاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة أن يحكم بدلا من السجن بعقوبة الأشغال الشاقة لمدة لا يمكن أن يزيد أقصاها عن نصف العقوبة المقررة للجريمة اذا وقعت وبهذه الطريقة يكون في استطاعة القاضي أن يحكم بالأشغال الشاقة على من يستحقها كما أنه من جهة أخرى يجوز له باستعمال الرأفة أن ينزل الى الحد الأدنى الذي كان يمكنه النزول اليه حتى اليوم ( وهو الحبس لمدة ستة أشهر ) .  
وفما يختص بالشروع في الجنابات المعاقب عليها بالسجن ( وقد يجوز أن تكون مدته في بعض الأحوال خمس عشرة سنة ) يظهر أن عقوبة ما بالحبس أقصاها ثلاث سنين قليلة جدا ولذا قرر القانون الجديد هنا أيضا إيجاد عقوبة اختيارية هي السجن مدة لا تزيد عن نصف أقصى العقوبة المقررة للجريمة اذا ارتكبت تماما ولا ضرر في تقرير هذا الحد ولو أن عقوبتي الأشغال الشاقة والسجن حدما الأدنى ثلاث سنين لأنه لا يتصور شروع بالنسبة للجريمتين المعاقب عليهما في القانون الجديد بالسجن أو الأشغال الشاقة لمدة أقل من ست سنوات (راجع المادتين ٢٠٤ و ٢٨٦ ) .

والمادة الجديدة ليس فيها نص على الغرامات في أحوال الجنائيات لأنه يتضح من مراجعة المواد التي تنص عن غرامات نسبية أنه لن تكون صعوبة في هذه الأحوال لأن المقدار الذي يحتسب بمقتضاه مبلغ الغرامة لا وجود له في أحوال الشروع .

والمادتان ١٥٢ و ٣٣٩ القديمتان كانتا تنصان عن غرامات محددة في أحوال الجنائيات وقد حذفت هذه الغرامات وبذا لا تعود فائدة للنص عن أية غرامة .

وقد أدرجت في المادة هذه الكلمات « الا اذا قضى القانون بخلاف ذلك » بما أن



الشروع في بعض الجرائم منصوص عنه ومعاقب عليه في القانون في عدة أحوال بصفة جريمة من نوع مخصوص .

## المادة ٤٧

تعين قانونا الجنح التي يعاقب على الشروع فيها وكذلك عقوبة هذا الشروع .

هي المادة ٤٧ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣ من القانون الفرنسي .

## تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

تراجع المادة ١١ القديمة .

المادة ١١ القديمة كانت لا تنطبق الا على الشروع في سرقة ( مادة ٣٠٢ القديمة ) لان القانون كان قد نص عن العقوبة الواجب الحكم بها في كل شروع في جنحة أراد أن يعاقب عليه وهذه القاعدة لم يعد فيها استثناء بمقتضى القانون الجديد الذي اتبع فيه القانون البلجيكي فيما يختص بهذه القاعدة ( مادة ٥٣ ) وفضلا عن هذا فانه لا يمكن أن تفسر المادة القديمة تفسيراً ينطبق على العقل حيث انه ما كان يوجد ترتيب للعقوبات يمكن العمل به .

## الباب السادس — الانتفاقات الجنائية

هو الباب الخامس مكرر الذي اضيف الى قانون سنة ١٩٠٤ بالقانون رقم ٢٨ الصادر في ١٦ يونيه سنة ١٩١٠ .

## المادة ٤٨

يوجد اتفاق جنائي كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جناية أو جنحة ما أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها . ويعتبر الاتفاق جنائيا سواء أكان الغرض منه جائزا أم لا اذا كان ارتكاب الجنايات أو الجنح من الوسائل التي لوحظت في الوصول اليه .

كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه ارتكاب الجنايات أو اتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود منه يعاقب لمجرد اشتراكه بالسجن . فاذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب الجنح أو اتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود منه يعاقب المشترك فيه بالحبس .

وكل من حرض على اتفاق جنائي من هذا القبيل أو تداخل في إدارة حركته يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة في الحالة الأولى المنصوص عنها في الفقرة السابقة وبالسجن في الحالة الثانية .

ومع ذلك اذا لم يكن الغرض من الاتفاق إلا ارتكاب جناية أو جنحة معينة عقوبتها أخف مما نصت عليه الفقرات السابقة فلا توقع عقوبة أشد مما نص عليه القانون لتلك الجناية أو الجنحة .

ويعنى من العقوبات المقررة فى هذه المادة كل من بادر من الجناة باخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائى وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع أية جناية أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة . فاذا حصل الاخبار بعد البحث والتفتيش تعين أن يوصل الاخبار فعلا الى ضبط الجناة الآخرين .

هى المادة ٤٧ مكررة التى أضيفت الى قانون سنة ١٩٠٤ بالقانون رقم ٢٨ الصادر فى ١٦ يونيه سنة ١٩١٠ . والنص الحالى مطابق لنص هذه المادة المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٨٤ فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٣ وقد حذفت منها الفقرة الأخيرة التى أضيفت اليها بهذا المرسوم بقانون ونصها :

« وفى حالة ارتكاب جناية أو عدة جنایات نتيجة لاتفاق جنائى تم بين أكثر من شخصين يعنى من العقوبة المقررة للاتفاق الجنائى ومن العقوبة المقررة للجناية أو الجنایات التى وقعت من بادر ممن عدا المحرضين من الجناة بأخبار الحكومة ودلها على الوسائل التى توصل فعلا الى ضبط الجناة الآخرين » .

والسبب فى حذف هذه الفقرة كما جاء بالمذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالى هو أنه "إذا كان من بادر من الجناة بأخبار الحكومة بوجود الاتفاق الجنائى وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع أية جناية أو جنحة يستحق الاعفاء من العقوبة فانه لا يستحق الاعفاء منها إذا كان الأخبار لم يقع إلا بعد ارتكاب جناية أو عدة جنایات نتيجة للاتفاق . على أن خطورة بعض الجنایات أو صعوبة اثباتها مما يسوغ الاعفاء فى هذه الحالة أيضاً وهذا هو ما راعاه القانون إذ نص على الاعفاء فى الجنایات المضرة بأمن الحكومة من جهة الداخل ( المادة ١٠١ ) وجناية الرشوة ( المادة ١٠٨ ) وتزيف السكوكات ( المادة ٢٠٥ ) وتزوير أختام الحكومة أو احدى المصالح العمومية أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة ... الخ ( المادة ٢١٠ ) .

### المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانونه رقم ٨٤ لسنة ١٩٣٣

وصفت محكمة النقض والابرام المادة ٤٧ مكررة بأنها من مشكلات القانون التى لا تحمل ، والواقع ان نص هذه المادة به من العموم والاطلاق ما يتعذر معه فى أحيان كثيرة تحديد دائرة تطبيقها وتقادى ما ينشأ عن ذلك من نتائج غير عادلة ( يراجع حكم محكمة النقض والابرام الصادر فى ٢٣ يناير سنة ١٩٣٣ فى القضية رقم ٥٦٥ سنة ٣ قضائية ) .

فجرد الاتفاق على ارتكاب أية جناية أو جنحة ولو واحدة معينة بالذات يعد اتفاقاً جنائياً



ويعاقب المشترك فيه بالسجن ( الذى قد يصل الى خمس عشرة سنة ) فى حالة الاتفاق على جناية وبالحبس ( الذى قد يبلغ ثلاث سنوات ) فى حالة الاتفاق على جنحة مع ان عقوبة الجريمة المتفق عليها اذا نفذت فعلا قد تكون أقل من ذلك بكثير — وهذه نتيجة شاذة لا تقتصر على عقوبة المشتركين فى الاتفاق الجنائى بل تلاحظ أيضا فى عقوبة المحرض على الاتفاق أو الذى يتدخل فى ادارة حركته .

وأساس هذه النتيجة الفريدة هو ان الشارع قد فسخ صدر المادة ٤٧ مكررة لكل اتفاق على أية جناية أو جنحة وزج فى حكمها الى جانب الاتفاقات ذات الخطر على الأتفس والأموال الجديرة بالقمع والعقاب باقى ضروب الاتفاق التى تناولها القانون فى مواد الاشتراك .  
ولتفادى هذه النتيجة وأمثالها ينبغى اعادة النظر فى نص المادة ٤٧ مكررة وفى ذلك يتردد الرأى بين خطتين :

(١) اما أن يستبعد من تناول هذه المادة الاتفاقات على الجرائم الفردية لتستقل بهذه الاتفاقات المادة ٤٠ من قانون العقوبات ويقتصر حكم المادة ٤٧ مكررة على الاتفاقات التى من مقاصدها ارتكاب الجنايات والجنح ( بالجمع ) سواء أ كانت معينة أو غير معينة وعندئذ يكون فى تعداد الجرائم موضوع الاتفاق مظهر من مظاهر خطورته يبرر التغليظ على المشتركين فيه ويفهم معه تجاوز عقوبة الاتفاق للعقوبة المقررة لكل جريمة من الجرائم المتفق عليها — وبهذا أيضا لا تختلط المادة ٤٧ مكررة بغيرها من النصوص كما يتيسر للشرع تنظيم أحكام جريمة الاتفاق الجنائى من غير أن ينحصر أثر هذا التنظيم على نصوص أخرى فى قانون العقوبات .

(٢) وأما أن يكتفى — وهنا أوفق وأيسر — بالنص فى المادة المذكورة على أنه فى حالة ما يكون الغرض من الاتفاق ارتكاب جناية أو جنحة معينة لا تزيد عقوبة المشترك فيه عن الحد الأقصى لعقاب تلك الجناية أو الجنحة لو نفذت بالفعل ولا تزيد مدة العقوبة الجائز الحكم بها على المحرض أو المتدخل فى ادارة الاتفاق على جناية معينة عن الحد الأقصى المقرر لعقاب هذه الجناية — ويحسن أيضا اذا رتب اتباع هذه الحطة أن تقتصر عقوبة المحرض أو المتدخل فى ادارة اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جنحة معينة على ما يعادل عقوبة هذه الجريمة لى تستقيم لمنطق التشريع .

وكذلك ينبغى مراجعة الفقرة الأخيرة من تلك المادة فقد نص فيها على انه « يعنى من العقوبات المقررة فى هذه المادة كل من بادر من الجناة بأخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائى وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع أية جريمة أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة » .

وحكم هذه الفقرة مقتبس من نص المادة ٨٧ من قانون العقوبات الأهلى ومن المادة ٢٦٦ عقوبات فرنسى و٣٢٦ عقوبات بلجيكي ( تراجع المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ وتقرير المستشار القضائى عن سنة ١٩١٠ ) .

فلا بد لتحقيق الاعفاء من اجتماع شرطين : (١) أن يحصل الاخبار قبل بحث الحكومة

وتفتيشها عن الجناة ، (٢) وأن يكون ذلك قبل وقوع أية جناية أو جنحة .  
وهذا الشرط الثاني لا أثر له في المادة الفرنسية ٢٦٦ فقد نصت تلك المادة على انه « يعفى من العقاب كل من أخبر من الجناة السلطات المختصة بوجود الاتفاق أو الجمعية الجنائية قبل البدء باتخاذ اجراءات » ومن المقرر في الفقه الفرنسي أن وقوع جريمة بناء على الاتفاق الجنائي لا يحول دون الاعفاء من عقوبة هذا الاتفاق طبقاً للمادة المذكورة وأن يكن لا يتعدى أثر هذا الاعفاء الى عقوبة الجرائم الأخرى ( يراجع جارسون جزء ١ ص ٦٤٠ نبذة ٤١ و ٤٣ على المادة ٢٢٦ ع ف وجارو عقوبات جزء ٥ ص ٢٠ نبذة ١٧٦٢ ) .

\* \*

ولست الغاية من تقرير الاعفاء المذكور في المادة ٤٧ مكررة هي فقط تشجيع الجانبين على التوبة واعانتهم على الخروج مما تورطوا فيه وإنما وراء هذا الاعفاء غاية أكبر وأشدّ مساساً بالمصلحة العامة هي كشف تلك الاتفاقات لوقاية الجماعة من شرها .  
وقد دلت الحوادث على ان هذا الاعفاء لم يحقق من تلك الغاية الا قليلاً . والسبب في ذلك يرجع الى تعليق الاعفاء على شرط عدم وقوع جناية أو جنحة نتيجة للاتفاق — فإذا تخلف هذا الشرط ضاع كل أمل للجاني في الاعفاء واضطر الى مجازاة زملائه في سلسلة من الجرائم قد تكون طويلة المدى بالغة الضرر .

على ان الاتفاقات الجنائية تبقى بطبيعتها مستترة لا يشعر بوجودها الجمهور أو السلطات في أغلب الأحيان حتى اذا ما نفذت أخذت جرائمها السلطات على غرة وفاجأت الجمهور بما يرهبه ويفزع عندئذ تلج الحاجة الى معرفة الفاعلين وتتضاعف الضرورة الى كشف الستار عن تلك الاتفاقات والقضاء عليها ، غير أن الجناة يبالغون في سترها ويفتنون في احاطتها بليل دامس من السرية والحفاء يصعب على السلطات امطة حجبها الا أن يعينها في ذلك واحد من بين الجناة أنفسهم .

وطبيعي ألا يقدم مثل هذا الشخص معونة ما للحكومة الا اذا ضمن نجاته من العقاب واطمان الى أن كشفه عن الحقيقة سيرد عليه السلامة وينجيه من وزر ما وقع منه .  
وفي الحقيقة لا غبن على الجماعة اذا هي سنت الاعفاء وأفلتت من قبضتها مجرماً واحداً لتضع يدها على متعددين ولا في أن تغض النظر عن جريمة لتعاقب وتمنع عدة جرائم . اذ الضالاب في الاتفاقات الجنائية أن تكون فادحة الخطر على الأفس والأموال والنظام العام وخير أن تصل الدولة الى قمع هذه الجرائم بهذا الثمن من أن يبقى المجرمون مسترسلين في الاجرام .  
وليس في الامكان ونص المادة ٤٧ مكررة على حالة تأمين مثل هذا الجاني على سلامته من العقاب إذ لا سبيل لاستصدار عفو عن عقوبته قبل أن يحاكم ويحكم عليه .

فلم يبق الا النظر في تعديل التشريع القائم بما يكفل بقاء باب الاعفاء مفتوحاً حتى لو ارتكبت جناية أو أكثر بناء على الاتفاق الجنائي وذلك يقتضى أن يتناول الاعفاء عقوبة الاتفاق وعقوبة الجناية التي وقعت — غير أنه ينبغي أن يشترط للاعفاء في هذه الحالة أن يكون الاتفاق الجنائي الذي أدى الى وقوع جناية أو عدة جنات اتفاقاً خطراً من المصلحة العامة



التنزع بالوسائل الفعالة لسرعة كشفه ومظهر هذه الخطورة أن تكون ارادة أكثر من شخصين قد اتحدت فيه وأن يكون أنتاج جنائية أو جنائيات ويشترط أيضاً أن يعين الجاني الحكومة اعانة منتجة توصل فعلا الى ضبط الجناة الآخرين — اما مجرد الأخبار بمعلومات معماة لا تقطع في الأمر ولا توصل السلطة العامة الى القاء القبض على سائر الجناة فبدهى ان ذلك لا يعنى الجاني المبلغ من العقاب .

وقد رثى التشدد في هذا الشرط أكثر مما سارت عليه بعض الشرائع كالشريعة الانجليزية زيادة في الحيلة ولكي لا يظفر بالاعفاء الا الجاني الذي يقدم خدمة قيمة للأمن العام بتمكين سلطة الدولة من الضرب على أيدي العابثين به .

ورثى أيضا وضع شرط آخر تمنح اليه العدالة وهو أن لا يكون المبلغ محرضا ، فان الجاني الذي يؤسس الجريمة ويبث شرها غير جدير بأية رعاية مهما قدم من المعونة في سبيل القبض على من وقعوا تحت تأثيره السيء .

ولا يخفى أن هذا التعديل سيعترب عليه فضلا عن تحقيق الفائدة الحيوية التي سبق وصفها تقليل الاتفاقات الجنائية لتعذر توثيق الصلات بين المشتركين فيه ، فان الجاني لا يطمئن كثيرا لزميل يرى أنه يستطيع في أى وقت أن يرمى به تحت نير القانون ويقتل هو من العقاب أو بعبارة أخرى سيعتد هذا التعديل سوء الظن والشك والخوف في نفوس الجناة ويضعف روح التعاون والتضافر بينهم مما يؤثر حتما على نشاطهم الجنائي .

وليس هذا التعديل في الواقع ابتداء في التشريع المصرى وانما هو أطبق لحطة جرى عليها كثير من التشريعات الأجنبية وجرى عليها أيضا المشرع المصرى في مناسبات متعددة .

فأولا المادة ٨٧ عقوبات ذكر فيها نوعان من الاعفاء : ( الأول ) يماثل ما نصت عليه المادة ٤٧ مكررة ومكانه قبل أن تنفذ الجريمة المقصود فعلها وقبل أن تبحث الحكومة عن البغاة ولا يكلف الجاني ليفوز به الا بأخبار الحكومة بمن حرض على الاعتصاب واشترك فيه ، ( الثاني ) ، وهو ما نشير اليه ، محله بعد تنفيذ الجريمة المقصود فعلها أو بعد بحث الحكومة وتفتيشها ولا بد للتمسك به من أن يعين الحكومة في القبض على البغاة ( يراجع موسوعات دالوز تحت عبارة جرائم مخلة لأمن الدولة صفحة ٥٦٩ نبذة ١٦٦ في شرح المادة ١٠٨ فرنسي المطابقة للمادة ٨٧ مصرى ) .

وثانيا قد بسط قانون العقوبات سبيل الاعفاء للراشى والمتوسط في الرشوة ( المادة ٩٣ ) كما بسطه للجناة في تزيف السكوكات ( المادة ١٧٣ ) واتبع نفس هذه الحطة ايضا مع المرتكبين لجنايات التزوير في اوراق الدولة وأختامها ( المادة ١٧٨ ) وليس في هذه النصوص اثر للشروط المقيدة للاعفاء التي رثى ادخالها على المادة ٤٧ مكررة مبالغة في الحذر كما قدمنا .

وعلى هذا فان التعديل المقترح تبقى معه عبارة الفقرة الاخيرة من المادة ٤٧ مكررة بغير تغيير اللهم الا ابدال عبارة جريمة أو جنحة بعبارة جنائية أو جنحة ، كما تنسق الصيغة مع الاسلوب القانوني الذي صيغت به سائر مواد قانون العقوبات ، ثم النص على حالة الاخبار بعد البحث والتفتيش وجعل شرط الاعفاء في هذه الحالة اشد مما لو حصل قبله ثم تضاف فقرة تماثل

الحكم الوارد في آخر المادة ٨٧ عقوبات مع جعل صيغتها بحيث يتناول الاعفاء أى عقاب يمكن ان يوقع على المبلغ سواء عن جريمة الاتفاق الجنائي او عن الجناية التي وقعت تنفيذا له وبذلك يصبح نص المادة ٤٧ مكررة وقد تضمن نوعين من الاعفاء احدهما يكفى فيه اخبار الحكومة بوجود اتفاق من غير اعانتها على ضبط الجناة ويلزم فيه ان يحصل الاخبار قبل وقوع اية جريمة وقبل البحث والتفتيش والثاني يتعين لنواله ان يعين الجاني الحكومة ويدلها على الوسائل التي توصل فعلا لضبط بقية الجناة (aura procuré leur arrestation) .

### نص المادة ٤٧ مكررة كما صدر بالقانون رقم ٢٨ في ١٦ يونيو سنة ١٩١٠

« يوجد اتفاق جنائي كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جناية أو جنحة ما أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها ويعتبر الاتفاق جنائيا سواء كان الغرض منه جائزا أم لا اذا كان ارتكاب الجرائم أو الجنح من الوسائل التي لوحظت في الوصول اليه . كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه ارتكاب الجنايات أو اتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود منه يعاقب لمجرد اشتراكه بالسجن . فاذا كان الغرض منه ارتكاب الجنح أو اتخاذها وسيلة للوصول اليه يعاقب الشريك بالحبس . كل من حرض على اتفاق جنائي أو تداخل في ادارة حركته يعاقب في الحالة الأولى من الفقرة السابقة بالأشغال الشاقة المؤقتة وفي الحالة الثانية بالسجن . ويعني من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجناة باخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائي وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع أى جريمة أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة » .

### المذكرة التوضيحية لمشروع هذا النص

أظهرت الحوادث الأخيرة عدم موافقة فقدان كل نص تعاقب بمقتضاه الجمعيات أو الاتفاقات المقصود بها ارتكاب الجنايات أو الجنح . على ان قوانين أكتربة الأمم الأوربية نصت على عقوبة الجمعيات ذوات المقاصد الجنائية وبعضها ( كما في المانيا والنمسا وأسبانيا ) يعتبر من الجنح مجرد الاشتراك في جمعية سرية أيا كان غرضها .

وقد لاحظت الحكومة في وضعها نصوص مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة أن لائس حرية الاجتماعات التي تمتعت بها مصر تمتعا كليا مدى السنين الأخيرة ولكنها ارادت ان تضرب على يد الاجتماعات أو الاتفاقات التي يكون العث بالأنفس أو الأموال أو الهيئة الاجتماعية غرضا من اغراضها أو وسيلة من وسائل تحقيق الغرض المذكور .

كذلك لم ترد الحكومة ان تقدم مشروعا قاصرا على بعض الجنايات والجنح بل ان نص المادة ٤٧ مكررة يمتاز بكونه يشمل عصابات الاشقياء وقطاع الطرق — وهي الآن لاعقاب عليها الا في احوال الاشتراك والشروع — كما يشمل الجمعيات التي لها صبغة سياسية ولكنها تتخذ القوة من وسائل تحقيق امل من الآمال الاجتماعية ويكون الاتفاق جنائيا سواء كان المراد



ارتكاب جناية واحدة او اكثر او جنحة واحدة او اكثر وسواء كانت تلك الجناية او الجنايات او الجنحة او الجنح معينة ام لا كما لو اشير الى استعمال القوة او العنف او المفرقات او الاسلحة وهكذا كوسائل للوصول الى غرض جائز ام لا ولو كانت ملاحظة ذلك تبعية او معلقة على امر آخر .

ويستمد نص المادة ٤٧ مكررة المذكور على الاخص من قوانين الامم الفرنسية والاطالية والبلجيكية وهى الامم التى يوجد بين نظامها القضائى وبين هذا النظام شبه كبير . اما تقدير العقوبات فلو حظ فيه ان الفائدة فى ترتيب درجاتها بحسب الغرض من الاتفاق الجنائى ان كان جناية او جنحة كما لوحظ ان العدل يقضى بتشديد عقوبة من يحرض على ايجاد ذلك الاتفاق او الذى يتولى ادارة حركته اذ من الواضح ان رؤساء تلك الجمعيات هم اشد خطرا على الهيئة الاجتماعية كما انهم ابعد من غيرهم من الوقوع تحت طائلة العقاب وقد فتح المشروع للذين يشتركون فى مثل تلك الاتفاقات الجنائية باب الخلاص من العقاب اذا اخبروا الحكومة بوجودها وبمن اشترك فيها .

ومثل ذلك النص موجود فى القوانين الفرنسية والبلجيكية كما ان القانون المصرى يعنى من العقاب فى حالة الفتنة كل ائيم يبادر باخبار الحكومة عن اجرى الاعتصاب او اغرى عليه او اشترك فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة وكذلك من دلها على الوسائل الموصلة للقبض على الجانين بعد بدئها فى البحث والتفتيش ( المادة ٨٧ من قانون العقوبات ) .

### تقرير لجنة مجلس شورى القوانين عن مشروع المادة ٤٧ مكررة

نص هذه المادة كما هو فى المشروع واسع جدا بحيث تدخل تحت تطبيقه جميع الجنايات والجنح المنصوص عنها فى قانون العقوبات ويشمل أمثلة كثيرة ليس للشارع مصلحة من ادخالها فيه وليس لشارع أن يصادر القواعد العمومية للمسؤولية من غير ضرورة أو فائدة .

فان القانون المصرى كالقوانين الاخرى لا يعاقب على شىء من الاعمال التى تتقدم المشروع فى ارتكاب الجريمة كالفكرة فيها والتصميم عليها واتفاق الفاعلين او الفاعلين والشركاء على كيفية ارتكابها حتى ولا على اتيان الأعمال المجهزة والمحضرة لها .

فاذا كان الشارع يريد الاستثناء من هذه القاعدة لضرورة اوجدها الفكرة فى حفظ النظام فلتكن دائرة الاستثناء محصورة ضيقة كما هو معنى الاستثناء الذى لا يصح التجاوز فيه الى حد هدم القاعدة الاصلية او جعلها مهملة من العمل .

على هذا يجب البحث فى سبب الاستثناء المطلوب بهذا التشريع وتحديد دائرته بقدر الحاجة اليه فقط .

قالت نظارة الحفانية فى مذكرتها ان الحوادث الأخيرة اظهرت عدم موافقة فقدان كل نص تعاقب عليه بمقتضاء الجمعيات او الاتفاقات المقصود بها ارتكاب الجنايات والجنح وهى تشير بذلك الى مشروع الاتفاق غير المضى الذى وجد فى اوراق جمعية التضامن الاخوى اثناء تحقيق حادث مقتل المرحوم رئيس النظار لأن هذا المشروع كان ينحصر فى انه يراد به قلب

الجمعية من جمعية تضامن اقتصادية الى جمعية سياسية الغرض منها حصول مصر على الاستقلال  
بوسائل متعددة ملحوظ فيها استعمال القوة .

ومهما كان مشروع الاتفاق النوه عنه ليس له قيمة فانه لا بأس من النفات الحكومة الى  
تدير هذا الامر محافظة على نظامها بشرط ان لا يبالغ في تقييد حرية الناس ويحظر ما كان  
مباحا لهم قبل ذلك جرياً وراء اوهام لا حقيقة لها فان رأى عام في ان حادثة رئيس النظار  
السابق حادثة افرادية صرفة ليست اثرا لاتفاقات فوضوية او سياسية سابقة ولا نتيجة لاتفاق  
جنائى من اى نوع من الانواع بل ان فكرتها والتصميم عليها وتجهيزها وارتكابها كل ذلك  
كان قاصرا على المتهم فيها دون سواء كما ثبت ذلك قضائيا .

ولقد كان في امكان الحكومة بدون احتياج لتغيير في نظاماتها ان لا تجعل هذه الحادثة  
المحزنة سببا لتشريع جديد لان امثال هذه الحوادث لا يشرع لها الا اذا تعددت واكبر دليل  
على ذلك ان تشريع الاتفاقات الجنائية في القانون الفرنسي الذى استمدت منه الحكومة هذا  
التشريع الجديد لم يفكر فيه الا بعد ان تعددت في فرنسا الجنايات الفوضوية حتى خيف منها  
على النظام العام ثم بعد ان صارت عديدة فكر هناك في ان يوضع نص لمعاقبة الاتفاقات الجنائية  
يقصد به اباداة الجمعيات الفوضوية اشفاقا على الأمن العام ونظام الحكومة فعدلت المادة  
« ٢٦٥ » وما بعدها فضلا عن ان حكم هذه المادة جاء استثناء من القاعدة العامة وتحت باب  
مخصوص « باب معاقبة عصابات البغاة » ولا تنصب احكامها على غير ما وضعت له .

ولكن الأمر في مصر كما ذكرنا على خلاف ذلك بالمرّة فليس هناك موجب لتشريع جديد  
مطلقا ومع ذلك فانا اذا تسامحنا مع ما في التسامح في التشريع من الخطأ وملنا لمواقفة الحكومة  
على ان هذه الحادثة الافرادية تصح أن تكون سبباً لتشريع جديد فلا بد ان يكون التشريع  
قاصراً على تلافي ما سببته الحكومة تقصاً في القانون من غير ان تتعدى المثل الأبر الموجد  
اماننا الى امثلة اخرى لم تحصل في الوجود فعلينا الآن ان نشرع حدوداً لأمثال هذا المشروع  
الذى وجد في اوراق جمعية التضامن الأخوى من غير ان تتعداه الى غيره .

ان وضع الحدود هو في اصله مناقض للحرية الشخصية خصوصاً فيما يتعلق بالجرائم غير ذات  
الأثر الفعلى .

واسكنه مع ذلك قد يكون ضروريا لمصلحة النظام فلأجل التوفيق بين مصلحة الأفراد وبين  
مصلحة المجموع يجب ان يكون وضع الحدود التي من هذا القيل بمقدار الضرورة التي يقتضيها  
النظام — الضرورة الفعلية لا الخيالية .

فلقد ظهر بالتجربة ان شر القوانين هي القوانين التي لوحظت فيها مصلحة الاجتماع وهددت  
فيها مصلحة الأفراد . على ان التوسع الذي اتت به الحكومة في المادة « ٤٧ مكررة » مضر  
بمصلحة الجمعية المصرية ايضا لأنه يدل على وجود اضطراب في مصر افضى الى هذه النتيجة  
والحقيقة ان الاضطراب ليس الا في بعض الأقلام التي تكتب ما لا تعرف له حقيقة .

وعلى كل حال فان القانون اذا كان كله او بعضه غير ضرورى كان تشريعه عبثا بل ضارا  
بالأمة .



لأجل ان تكون المادة ( ٤٧ ) المكررة مقيسة بتمقياس الضرورة نافعة او غير ضارة يجب ان لا تشمل الا الأمثلة المشابهة للثل الذي سبب هذا التشريع في نوعه اعنى يجب ان لا تشمل الجمعيات التي ينحصر منها على ما يجب للعوظفين العموميين او السياسيين من الطمأنينة او بعبارة اخرى يجب ان لا يقصد منها الا حماية نظام الحكومة الحاضر ما دام قائماً .

ولكن نص المادة يشمل ذلك ويشمل غيره ايضاً من الفروض كالاتفاقات الجنائية الخاصة التي تقع بين شخصين او اكثر بارتكاب اى جناية او جنحة داخلية في باب الجرائم العادية بجرائم الضرب والسرقة والتزوير وغير ذلك من الجرائم الواقعة على الأشخاص وعلى الأموال . ولاشك في ان هذه الاتفاقات قد بقيت الى الآن غير داخلية تحت سلطة قانون العقوبات بل مندرجة تحت القاعدة العامة « ان العقاب انما يرد على الأعمال الجنائية والتشروع فيها من غير أن يرد على الاتفاقات والتصميمات » .

قد يرد على هذا الرأي ان القانون الفرنساوى واسع في هذه النقطة أيضاً لأنه يعاقب على الاتفاق الجنائى بين شخصين فأكثر على أى جناية ولم يخص الجنايات السياسية .

ولكننا نقول ان نص المادة « ٢٦٥ » وما بعدها من قانون العقوبات الفرنساوى المعدل بقانون ديسمبر سنة ١٨٩٣ ليست عامة كالمادة « ٤٧ » مكررة المطلوب أخذ الرأي فيها الآن من مجلس الشورى لأن المادة « ٢٦٥ » تشترط أمرين . أولهما وجود جمعية من البغاة أو اتفاق بين عدة أشخاص . ثانيهما أن يكون غرض الجمعية أو الاتفاق تحضير أو ارتكاب جنايات على الأشخاص والأموال ومن مراجعة محاضر جلسات مجلس النواب الفرنساوى عن المناقشة في تلك المواد يتضح أن المقصود بالاتفاق الجنائى الاتفاق على سلسلة جنايات غير معينة على الأشخاص او على الاموال وان الغرض من اعطاء الاتفاقات الجنائية حكم الجمعيات هو استئصال الجمعيات الفوضوية التي لا تدخل قانوناً في تعريف الجمعيات لائنها خالية من النظام كما تقتضيه المبادئ الفوضوية وعلى ذلك يكون نص القانون الفرنساوى مسلطاً على عصابات البغاة وجمعيات الفوضوية التي اضطر للتعبير عنها بالاتفاقات الجنائية أما المادة ( ٤٧ مكررة ) المطروحة أمامنا فانها تزيد عن القانون الفرنساوى انها تعاقب على كل اتفاق جنائى مهما كان ولو على حادثة افرادية أى على جناية واحدة وانها تعاقب على الاتفاق على الجنج أيضاً مع ان المادة ( ٢٦٥ ) وما بعدها لا تعاقب الا على الاتفاق المنصب على جنايات متعددة دون الجنج .

وعلى كل حال فان بلادنا لا تزال الى الآن طاهرة من الاتفاقات الفوضوية فلامعنى للتشريع لها قبل ظهور أدنى أثر منها وربما كان من مضار هذا التشريع الفات بعض الأذهان الى الفكرة في أمور لا تخطر على البال بالنسبة للأخلاق والعادات الشرقية لولا وجود مثل هذا القانون بين ظهرانيهم .

أما عصابات البغاة فان مجرد وجودها يهدد الأمن العام حقيقة ولذلك لا بأس من إلحاقها بالجمعيات الخطرة فيما يتعلق بالنص المراد تشريعه .

نعم ان القانون الايطالى يشمل الجنج في الاتفاقات الجنائية وان كان قد اشترط أن لا يكون الاتفاق جنائياً على العموم الا اذا وقع بين خمسة أشخاص على الأقل ولكنه ليس على كل حال

في مصر شيء يدعو الى التنقيب عن كل تضيق في كل قانون من القوانين ليؤتى به فيطبق على المصريين في حين أن ليس للأفراد عندنا ما للأفراد في البلاد الأخرى من الضمانات سواء كانت هذه الضمانات فيما يتعلق بالقضاء كاستقلال القضاة وعدم قابليتهم للعزل أو النقل وكوجود نظام المحلفين في القضاء الجنائي أو كانت هذه الضمانات فيما يتعلق بحكم المصريين على طريقة دستورية واضحة وعلى ذلك تكون القوانين الأجنبية ليست صالحة تماماً لأن تتخذ على إطلاقها قاعدة للتشريع المصري لأن الفروق بين أمتنا وبين الأمم المتمدنة الأخرى التي نأخذ عن قوانينها واضحة من حيث الاحتياج الى صرامة القانون . وكذلك الفروق بين حكومتنا وبين حكومتها واضحة أيضاً في كثرة الضمانات للأفراد عندم وقلة هذه الضمانات عندنا .

فأولى بالحكومة أن يكون النص المراد ادخاله بالمادة ( ٤٧ مكررة ) قاصراً على الجمعيات وعصابات البغاة وان كنا نظن دائماً ان هذه المادة لن تجد في المستقبل محلاً لتطبيقها وعليه يجب تعديل مشروع المادة ( ٤٧ مكررة ) هكذا :

« كل جمعية أو عصابة يكون من وسائل تحقيق أغراضها ارتكاب الجنايات أو الجنح ضد الأشخاص أو ضد الأملاك يعتبر وجودها مهدداً للأمن العام مهما كان الغرض الذي ترمى اليه »  
« كل عضو في جمعية أو عصابة من هذا النوع يعاقب بالسجن اذا كان من مقاصدها أو وسائلها ارتكاب الجنايات » .

« فإذا كانت المقاصد أو الوسائل هي ارتكاب الجنح فقط تكون العقوبة الحبس » .  
« كل من تقلد رئاسة إحدى هذه الجمعيات أو العصابات أو أدار حركتها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة في الحالة الأولى من الفقرة السابقة وبالسجن في الحالة الثانية » .  
« وكل من سهل لأفراد هذه الجمعيات أو العصابات اجتماعهم أو آوأم أو أعانهم بأي صورة على حفظ كيان جمعياتهم أو عصاباتهم أو حمايتهم مع علمه بأغراضها يعاقب بالحبس » .  
« ويعني من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من أعضائها بإخبار الحكومة بوجود جمعية أو عصابة وبمن اشتركوا فيها قبل وقوع أي جريمة أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة » .

وهذا التعديل أوفق من المشروع المعروض علينا لأن هذا التعديل واف تماماً بسد الحاجة للقول بها فانه يحمي الحكومة والرجال العموميين من أمثال تلك الجمعيات وكذلك يتناول عصابات البغاة وقطاع الطريق وليس فيه ما في مشروع الحكومة من التعميم المضر الذي لن يكون من ورائه الاتهام للناس على الايقاع بعضهم بعضاً من غير فائدة تعود على النظام .

### كتاب نظارة الحفانية لمجلس النظار برفض اقتراح مجلس شورى

القوانين ( في ١٣ يونيو سنة ١٩١٠ )

تأسف نظارة الحفانية على عدم امكانها قبول النص الذي اقترح وضعه مجلس شورى القوانين للمادة ٤٧ مكررة المتعلقة بالاتفاقات الجنائية لما يترتب عند العمل من الصعوبات الكبيرة في تأويله ولعدم اشتماله على الضمانات الفعالة ضد جميع الاتفاقات التي تكون غايتها تحقيق المقاصد



السياسية بطريق القوة ومع ذلك فالقانون الجديد لم يوضع الا للأحوال التي تجعل الأمن العام في خطر ولن يعمل به أصلاً بما يجعله مهدداً للحرية الشخصية والمأمول أن لا تدعو الأحوال الى تطبيق هذا القانون الا في النادر كما في البلاد الفرنسية .

## تقرير المستشار القضائي عن الاتفاقات الجنائية ( المادة ٤٧ مكررة ) ( من تقرير سنة ١٩١٠ )

### (١) الاتفاقات الجنائية

قتل في هذا العام المأسوف عليه رئيس النظار وثبت أن قاتله منتم الى جمعية سرية تعتمد في قوانينها على استعمال القوة عند الحاجة في تنفيذ أغراضها السياسية فنبه ذلك الحادث الى نقص كبير في التشريع المصري الحاضر لم يشعر به أحد من قبل اذ كان من المتعذر معاقبة شخصين فاكثر اتفقوا على ارتكاب جنایات أو جنح الا اذا ثبت اشتراكهم أو اشتراك أحدهم في جنایة أو جنحة معينة وبعبارة أخرى كان القانون لا يعاقب على التواطؤ أو الاتفاق على ارتكاب جنایات أو جنح غير معينة في سبيل تحقيق غرض مشترك فلما ظهر مع الأسف من تحقيق القضية المشار اليها أن الجمعيات السرية أصبحت ذات شأن في البلاد أضحي من الواجب الاسراع بتدارك النقص في ذلك القانون فأخذنا كمادتنا نبث في القوانين الأوروبية بحثاً دقيقاً لنختار ما يحسن اقتباسه منها . اذ أن كثيراً من البلاد الأوروبية اضطرت لسن قوانين كاذبة لجماح القوضى واستعمال الاكراه وكانت مصر لحسن الحظ سليمة من شر ذلك الآن .

يعتبر القانون في بعض تلك الممالك كالمانيا والنمسا وأسبانيا من الجرائم مجرد الانضمام لجمعية سرية كيفما كانت كما أن حق الاجتماع في تلك البلاد خاضع لقوانين دقيقة فلا بد لاستعمال هذا الحق من الحصول على ترخيص من الحكومة في جميع الأحوال ولم نشأ أن نذهب بالقانون المصري هذا المذهب البعيد مفضلين بقاء مبدأ الاجتماع حراً ما دام في الامكان الاستعاضة عن الصرامة بما يناسب اتخاذه من الوسائل التي تكفل عدم التطرف في استعمال المبدأ المشار اليه . وفي قوانين البلاد الانكليزية (١) ما يقضى ببطان كل اجتماع أو جمعية أو اتفاق يكون الغرض منه مخالفاً للقوانين أو يكون محتافيه تأدية يمين تحرمها تلك القوانين وتختلف فيها العقوبة باختلاف مؤدى تلك اليمين أو الغاية من ذلك الاتفاق فتكون تارة بالأشغال الشاقة المؤبدة وتارة بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تتجاوز سبع سنين . ولم نستحسن مع ذلك الأخذ

(١) انظر القوانين نمرة ٣٧ من حكم الملك جورج الثالث فصل ١٢٣ مادة اولى — ونمرة ٥٢ من حكمه ايضا فصل ١٠٤ مادة اولى ونمرة ٥٧ كذلك فصل ١٩ مادة ٢٥ ثم كتاب رسل في الجنایات والجنح طبعة سادسة جزء اول صفحة ٤٠٤ وكتاب ستفن المسمى بمجموعة القانون الجنائي طبعة سادسة صفحة ٦٤ .

بتلك القوانين لتفادى عهدها ولأن الاستيثاق بالأيمان أصبح نادرا في تلك الاتفاقات فضلا عن صعوبة اثباته في معظم الأحوال . أما القوانين الانكليزية العامة المتعلقة بالاتفاقات الجنائية ( المؤامرات ) فلم نجد فيها مساعدا في أبحاثنا لأنه يخيّل أنها تشير دائما الى اتفاقات الغرض منها فعل أمر معين . اما اذا اتفق قوم على استعمال القوة عند الحاجة للوصول الى غاية سياسية ما فالظاهر انه لا يمكن محاکمتهم بمقتضى تلك القوانين .

والقوانين الفرنسية والایتالية والبلجيكية أقرب الى قوانين مصر من حيث التشريع ونظام القضاء في كثير من الوجوه . ودائرة تطبيقها أوسع مجالا من القوانين التي ذكرناها . جاء في القوانين البلجيكية (١) أن مجرد التحزب أو الاجتماع بقصد الاضرار بالأشخاص أو الممتلكات يكون جناية أو جنحة تختلف عقوبتها ( من الحبس شهرا واحدا الى السجن عشر سنين ) باختلاف درجة الاشتراك والتبعة الناشئة عنه وباختلاف خطورة الجرائم التي يراد ارتكابها . ومن هنا كانت عقوبة المحرضين ورؤساء العصابة أشد في تلك القوانين من عقوبة باقى الأعضاء . وجعلت العقوبات ثلاث درجات أولاها لمن يقصدون ارتكاب الجنايات الكبرى ( وهى المعاقب عليها بالاعدام أو الأشغال الشاقة ) وثانيها لمن يقصدون ارتكاب الجنايات الأخرى والأخيرة لغاصدى ارتكاب الجنح البسيطة . أما الشركاء وهم الذين يقدمون للعصابة أو لفروعها طوعا ومع علمهم بأغراضها أسلحة أو ذخائر أو آلات لارتكاب الجريمة أو يهيئون لها مكانا لتقيم به أو تلجأ اليه أو تجتمع فيه فعقوبتهم كعقوبة الأعضاء . ويجوز للمحاكم أن تقضى أيضا بعقوبات تبعية هى الحرمان من بعض الحقوق والمزايا المدنية والسياسية ومراقبة البوليس .

وتعنى القوانين البلجيكية من العقوبة كل من أبلغ الحكومة بوجود مثل هذه العصابات وبأسماء رؤسائها وذلك قبل الشروع في ارتكاب الجريمة أو بحث الحكومة عن العصابة . وأراد الشارع بهذا النص أن يسهل لمن ساقه القدر الى الانضمام لهذه الجمعيات سبيل الخروج منها آمنا شر العقاب وأن ييسر للحكومة أمرا اكتشاف الجمعيات التي تجهل وجودها . ولكنه احتاط فقرر جواز وضع من يعنى من العقوبة طبقا لهذا النص تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنوات ولا تختلف القوانين الفرنسية (٢) عن القانون البلجيكي الا في قليل . وكانت نصوصها القديمة في هذا الموضوع هى المواد ٢٦٥ من قانون العقوبات وما بعدها فجاء قانون ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٣ موسعا لدائرة تطبيقها بحيث أصبحت تشمل الاتفاقات المقصود منها التمهيد للجنايات أو ارتكابها . والمطلع على القانون الفرنسى يجده أبسط من القانون البلجيكي فهو لا يختص رؤساء العصابة والمحرضين بعقوبة بل يقضى بعقوبة واحدة على كل من اشترك في الاتفاق . ثم أنه من جهة أخرى لا يقضى بالعقوبة الا في حالة الاتفاق بقصد التمهيد للجنايات أو ارتكابها . أما الاتفاقات المقصود منها ارتكاب الجنح فلا نص عليها في ذلك القانون ولا في

(١) المواد ٣٢٢ الى ٣٢٦ من قانون العقوبات .

(٢) المواد ٢٦٥ الى ٢٦٧ من قانون العقوبات .



قانون العقوبات . وحيث لا يعاقب عليها الا اذا استوفيت الشروط المنصوص عليها في باب الاشتراك . والعقوبة واحدة وهي الأشغال الشاقة غير أنها صارمة . ويجوز للقاضي أن يضم عليها عقوبة الابد . وقد سن القانون الفرنسي المشار اليه في عهد انتشرت فيه الفوضوية بأوروبا انتشارا مريحا وتعددت فيه حوادث القتل ولا شك أن في ذلك سر الصرامة التي نراها في أحكامه . ويجوز في فرنسا الحكم بالسجن على الشركاء في جريمة الاجتماع والاتفاق المنصوص عليها في المادة ٢٦٥ وهم الذين يساعدون الفاعلين الأصليين طوعا وعن علم بأغراضهم فيقدمون لهم آلات لارتكاب الجريمة أو يدبرون لهم طريق الخبايرة أو يهيئون لهم مكان السكنى أو محل الاجتماع .

وهناك أيضا كما في البلجيكا يعني من العقاب من بادر قبل رفع الدعوى فأبلغ الحكومة أمر الاتفاق أو قدم لها بيانات تدل على وجود الجمعية . ولندكر في الختام ما جاء في القانون الايتالى (١) وهو يقرب كثيرا من مذهب القانون البلجيكي والفرنسي .

يقضى القانون الايتالى بعقاب من يكونون جمعية بقصد ارتكاب جنایات ضد ادارة القضاء أو المعتقدات العمومية أو الأمن العام أو الآداب أو نظام العائلات أو ضد الأشخاص أو الممتلكات . ويقضى بعقوبات أشد على العصابات المسلحة وعلى رؤسائها أو رؤساء الجمعيات . وللإشتراك في تلك الجريمة عقوبة خاصة في ذلك القانون . واذا تعددت الجرائم التي ارتكبتها المشتركون أو أحدهم شدد في تلك العقوبة . ويشترط أن تكون الجمعية المعاقب عليها مكونة من خمسة أعضاء على الأقل . ولكن لا يشترط العدد في فرنسا ولا في بلجيكا .

أما النص الذي قرره الشارع المصرى فهو

« يوجد اتفاق جنائى كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جريمة أو جنحة ما أو على الاعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها ويعتبر الاتفاق جنائيا سواء كان الغرض منه جائزا أم لا اذا كان ارتكاب الجرائم أو الجنح من الوسائل التي لوحظت في الوصول اليه » .

« كل من اشترك في اتفاق جنائى سواء كان الغرض منه ارتكاب الجنایات أو اتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود منه يعاقب لمجرد اشتراكه بالسجن » .

« فاذا كان الغرض منه ارتكاب الجنح أو اتخاذها وسيلة للوصول اليه يعاقب الشريك بالحبس » .

« كل من حرض على اتفاق جنائى أو تداخل في ادارة حركته يعاقب في الحالة الاولى من الفقرة السابقة بالأشغال الشاقة المؤقتة وفي الحالة الثانية بالسجن » .

« ومعنى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجناة باخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائى وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع أى جريمة أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة » .

واليك تفسير هذا النص بالايجاز : اختيار التعبير بكلمتى ( اتفاق جنائى ) دون كلمة ( جمعية )

(١) المواد ٢٤٨ الى ٢٥١ من قانون العقوبات .

لأن هذا اللفظ الأخير قاصر المعنى ويستلزم وجود جمعية ذات قوانين ونظمات على شكل ما ولها غاية محددة ورؤساء يديرون أعمالها ولوحظ أن الجمعيات التي يخشى منها على الأمن العام تحاذر أن تظهر بمظهر جمعيات منظمة ويكتفى أعضاؤها بالاتفاق أو التواطؤ فيما بينهم اتفاقاً أو تواطؤاً وقتياً غير مقيد بنظام مخصوص وهم يبالغون في كتمان القواعد التي يسيرون عليها فلو كان الشارع اختار لفظ ( اجتماع ) أو ( جمعية ) لأصبح تطبيق النص القانوني صعباً جداً . وقد رأينا كيف أنهم اضطروا في فرنسا إلى تعديل نصوص المواد ٢٦٥ وما بعدها من قانون العقوبات بقانون ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٣ بحيث أصبحت شاملة للاتفاقات ( راجع مجموعة سيري سنة ١٨٩٤ صفحة ٦٥٣ وما بعدها ) .

لذلك اشتدت رغبتنا في أن نوفق إلى لفظ واسع المعنى سعة تشمل تلك الاتفاقات والاجتماعات والمؤامرات السرية التي ليس لها نظام بين . وربما كانت كلمة ( مؤامرة ) وافية بالغرض غير أن كلمة ( اتفاق ) هي التي وقع الاختيار عليها لسبق استعمالها في الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من قانون العقوبات المختصة بالاشتراك . والواقع أن هناك نسبة كبيرة بين الاتفاق المقصود منه ارتكاب جريمة إذا وقعت تلك الجريمة بناء عليه وبين الاتفاق الذي يكون هو بذاته خطراً ويصح من أجل ذلك تقرير عقوبة عليه (١) . وعليه يجب أن تستعمل كلمة ( اتفاق ) في أوسع معانيها فهي تشمل الاتفاقات المكتوبة كما تشمل الاتفاقات الشفهية مع ملاحظة توافر الأركان التي تجعلها جنائية بحكم القانون في الحالتين .

وجاء في المذكرة الإيضاحية المرسلة مع مشروع القانون إلى مجلس شورى القوانين ما يأتي : « ويكون الاتفاق جنائياً سواء كان المراد ارتكاب جنابة واحدة أو أكثر أو جنحة واحدة أو أكثر وسواء كانت تلك الجنابة أو الجنائيات أو الجنحة أو الجنح معينة أم لا كما لو أشير إلى استعمال القوة أو العنف أو المفرقات أو الأسلحة وهكذا كوسائل للوصول إلى غرض جائز أم لا ولو كانت ملاحظة ذلك تبعية أو معلقة على أمر آخر » .

أما فيما يختص بصفة الاتفاق من حيث كونه جنائياً فمن المقرر في القوانين الجنائية أن الأفعال التي يقصد منها ارتكاب جنابة أو جنحة إذا كانت ممهدة أو مسهلة لهذا القصد ولم يترتب عليها أثر البتة لا يعاقب عليها . وعلى العموم لا تجوز محاكمة شخص على نيته وحدها . غير أن لهذه القاعدة استثناء ذا شأن في القانون فقد جاء في مادة التحزب أن تصميم الجماعة متفقين على فعل الجنابة معاقب لذاته بقطع النظر عما إذا كان ذلك التحزب ملحقاً أو غير ملحق بأفعال مجهزة لتنفيذ القصد منه ( راجع المادة ٨٠ من قانون العقوبات ) .

ولم ترد الحكومة بإصدارها ذلك القانون الجديد أن تخالف القاعدة القائمة بعدم العقاب على النية ولكن مجرد الاتفاق بين شخصين أو أكثر بقصد ارتكاب جنائيات أو جنح فيه من الخطر على الهيئة الاجتماعية ما جعل أكثر المشرعين يعتبرون الاشتراك فيه جريمة . والخطر

---

(١) بعض القوانين ( قانون العقوبات الهندي المواد ١٠٨ و ١١٥ و ١١٦ وقانون العقوبات السوداني المواد ٨١ و ٨٨ و ٨٩ ) تقضى بعقوبة في حالة الاشتراك ولو لم يتبع بجريمة .



في هذه الاتفاقات ناشئ من اجتماع جملة أشخاص ثم من الغرض المقصود من اتفاقهم أو من الوسائل المعتمد عليها في سبيل تنفيذ ذلك الغرض . فإذا كان الغرض المقصود هو ارتكاب جنایات أو جنح فلا شك في أن الاتفاق يكون جنایا وإذا فرضنا أن الغاية من الاتفاق جائزة وكانت الوسيلة المعتمد عليها لتحقيق تلك الغاية لا تتم الا بارتكاب جنایة أو جنحة فقد يكون الاتفاق أيضا ذا صفة جنائية (١) وبالاختصار لا يجوز التسامح في نشر المبادئ بواسطة العنف فان في ذلك خطرا عظيما على كل مجتمع منظم . وقد اتخذت كل الممالك الوسائل الصارمة لتحارب ما أمكنها انتشار المذاهب القائلة باستعمال القوة لتنفيذ الاغراض الاجتماعية .

ثم ان نص المادة ٤٧ مكررة عام فهو يشمل حتما الاتفاقات التي يقصد منها ارتكاب جنایات وجنح عادية . نعم ان مجلس شورى القوانين اقترح أن يقتصر القانون الجديد على الاتفاقات التي يكون الغرض منها ارتكاب جنایات أو جنح ضد الحكومة أو موظفيها وعرض تعديلا صريحا بهذا المعنى غير أن الحكومة رأت نفسها مضطرة لعدم الأخذ به لعدم وضوحه فخشيت من وقوع الاختلاف في تأويله عند العمل به . ذلك انه ليس بظاهر ان كان مراد أصحابه أن يعاقب ذلك القانون على جميع الجنایات والجنح ما دامت واقعة على أشخاص هم موظفون أم أرادوا أن لا تسرى أحكامه الا على الجنایات والجنح الموجهة ضد هؤلاء الموظفين بصفتهم من رجال الحكومة . كذلك عبارة جنایات وجنح ضد الحكومة عبارة كثيرة الغموض .

ولكن اذا فرضنا — وهو في الواقع فيما يظهر — أن قصد مجلس شورى القوانين كان قصر أحكام القانون على الاتفاقات المقصود منها ارتكاب جنایات أو جنح سياسية فان مجرد القاء نظرة على نصوص قانون العقوبات يكفي لاقناعنا بصعوبة التفريق بين الجرائم السياسية والجرائم العادية . والبحث في هذا الموضوع من معتقدات علم القانون الدولي العام خصوصا فيما يتعلق منه بتسليم الجناة . وقد كان العلماء يتوسعون سابقا في تفسير الجرائم السياسية وكان جون ستوارت ميل يقول باعتبار الجريمة سياسية « اذا وقعت ابان حرب أهلية أو ثورة أو اضطراب سياسى أو عقب ذلك » غير أن مثل هذا التعريف منبوذ اليوم لأنه مطلق . والمعتد به أن الجرائم العادية مثل القتل لا تكون سياسية الا اذا وقعت ابان ثورة أو حرب أهلية أو بسببهما وبمطابقة قوانين الحروب والعادات المتبعة فيها . ذلك هو رأى مجمع القانون الدولي في جلسته المنعقدة باكسفورد ( راجع كتاب جرانمولان في قانون العقوبات المصرى جزء أول صفحة ٣٠٦ وما بعدها والشواهد التي سردها ) فقتل أمير او وزير ليس في العادة وفي عرف القانون

---

(١) مثل هذه القواعد مقررة في أحكام المحاكم الانكليزية تطبيقا للقوانين المتعلقة بالتحزب ( المؤامرات ) غير أن تلك الاحكام ذهبت في هذه المادة مذهبها أبعد من مذهب القانون الذي نحن بصددده اذ قضت بأن الاتفاق معاقب عليه ولو كان الغرض منه جائزا والوسائل المعدة لتحقيقه غير محرمة ما دام المقصود بذلك الاتفاق فردا منزلا قائلة بأن صفة الاجرام ناشئة من التحزب وحده ( راجع على الأخص كتاب رسل في الجنایات والجنح طبعة سنة ١٨٩٦ جزء أول صفحة ٤٩٦ ) .

جريمة سياسية (١) وبناء عليه يصبح اشد الاتفاقات الجنائية خطرا خارجا عن احكام القانون القاصر على الجرائم السياسية .

ثم ان في التمييز بين جريمة سياسية وغير سياسية ما يغير صبغة المشروع تغييرا كليا لان الحكومة انما أرادت أن تدخل في قانون العقوبات نصا جديدا عاما ولذلك رأى درج المادة الجديدة في الكتاب الأول من القانون ضمن الأحكام الابتدائية . أما تعديل مجلس شورى القوانين فانه مع صعوبة تأويله كما قدمنا يجعل لذلك القانون شكل القوانين الاستثنائية وهو ما تجتنبه الحكومة لما فيه من المضار . نعم ان مقتل المأسوف عليه رئيس النظار (٢) كان أول ما ألقت الانظار الى ما ينقص قانون العقوبات من النصوص الخاصة بالاتفاقات الجنائية كما أن انتشار الفوضوية بفرنسا وما نجم عنها من الحوادث المريعة دعا مشرعها الى تعديل قانون العقوبات الفرنسي فيما يختص بمصائب الاشقياء الا أن قانون الاتفاقات الجنائية يجب أن يكون عاما كما حصل في فرنسا .

أما درجة العقوبة فتختلف ( أولا ) باختلاف درجة الجرائم المقصود ارتكابها في الاتفاق و ( ثانيا ) باختلاف درجة اشتراك المتهم فيه . ولما كان القانون الجديد يشمل الاتفاقات المقصود بها ارتكاب الجنايات والتي يراد منها ارتكاب الجنيح وجب أن ينص فيه على عقوبة كل نوع من هذه الجرائم وكذلك رأى من العدل أن تجعل فيه عقوبة المحرضين أشد من عقوبة الأعضاء فلا شبهة في أن المحرضين أعداء الهيئة الاجتماعية فهم الذين يفررون برفقائهم من ضفاف الارادة ويحملونهم على ارتكاب جرائم لا يقدمون هم على ارتكابها بأنفسهم خشية العقاب . انه ليس من السهل طبعا عند العمل معرفة ما قام به كل واحد من المتفقين على حدته خصوصا اذا لوحظ أن الرأسة في الاتفاقات الجنائية لا تظهر عادة بصفة صريحة . لكن رأى من الأفضل تشديد عقوبة المحرضين ومدبري الحركة لأن أقل ما فيه الترويع والارهاب . وعلى كل حال فاذا لم يثبت التحريض أو التدبير على التهم فعقابه يكون عقاب باقي شركائه (٣) .

أما فيما يختص بالمعاقاة من العقوبة فقد مهد القانون لمن يشتركون في اتفاق جنائي سبيل ذلك

(١) راجع جارو شرح قانون العقوبات الفرنسي طبعة ثانية جزء اول صفحة ٢٠٧ وما بعدها — ودالوز ملحق المعجم موضوع الجريمة السياسية — ورينو في الجنايات السياسية وتسليم الجناة — ومجلة القانون الدولي الخاص سنة ١٨٨٠ جزء ٧ صفحة ٥٥ .

(٢) بالرغم من ان هذا القتل لم يكن كما قدمنا جريمة سياسية في عرف القانون فلا شك انه كان سياسياً بمعنى ان الدافع اليه لم يكن انتقاما شخصيا ولهذا دعاه سياسياً جنساب المعتمد البريطاني في تقريره الرسمي ( راجع التقرير عن مصر نمرة ١ سنة ١٩١٠ صفحة اولى ) .

(٣) القانون البلجيكي ( المادة ٣٢٣ عقوبات ) والتلياني ( المادة ٢٤٣ فقرة ٣ عقوبات ) والاسباني ( المادة ١٩٩ عقوبات ) تقضى على المحرضين بعقوبة اشد مما تقضى به على باقي الاعضاء في الاتفاق الجنائي .



بالمبادرة بإخبار الحكومة عن وجود الاتفاق وبإسماء من اشتركوا فيه (١) .  
وقد جاء في القانون المصرى في مادة الاعتصاب ما يقضى بمعاذاة كل من بادر من البغاة بإخبار الحكومة ممن أجرى الاعتصاب أو أغرى عليه أو شاركه فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البغاة أو دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض عليهم بعد بدئها في البحث والتفتيش ( مادة ٨٧ عقوبات ) .

وقد اتبعنا تلك القاعدة في الاتفاقات الجنائية على العموم اذ كان حقا على الشارع أن يمهّد للجاني سبيل التوبة لأنه اذا ساق القدر فردا من الناس الى الاشتراك غير مختار في اتفاق جنائي كان من مصلحته ومن مصلحة المجتمع معا أن يجد له من القانون معينا على الخروج من التهمة آمنا شر العقاب قبل حدوث الجريمة المقصودة وقبل سعى الحكومة في البحث عن مدبريها .

وبالاختصار يجدر بنا أن نلفت الأنظار الى أن القانون الجديد لم يكن — كما توهمه بعضهم — نتيجة رد فعل يقصد به التضيق على حرية الاجتماع فان الحكومة لم تفكر مطلقا في مخالفة سياستها السمحاء في هذا الموضوع وقد حافظت عليها للآن مثل أشد حكومات أوروبا تمسكا بالنظمات الديمقراطية انما لا يجوز لأى مجتمع تام النظام أن يبدى من التساهل ما يسر لمن يتآمر على سوء سبيل ارتكاب أفعال منكرة ومضرة أو سبيل تحقيق غايات سياسية بوسائل العنف والاكراه .

أرادت الحكومة بهذا القانون ما ذكرته في ردها الرسمى المرسل الى مجلس شورى القوانين حيث قالت « ان القانون الجديد لم يوضع الا للاحوال التى تجعل الامن العام فى خطر وانه لن يعمل به أصلا بما يجعله مهددا للحرية الشخصية . والمأمول أن لا تدعو الاحوال الى تطبيق هذا القانون الا فى النادر كما فى البلاد الفرنسية » .

## الباب السابع — العود

النصوص الواردة بهذا الباب هى فى مجموعها نصوص قانون سنة ١٩٠٤ والمادتان الأولى والثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الاجرام وقد أدرجا فى هذا الباب .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

العود مشروح فى القانون القديم فى المادة ١٢ وما بعدها الى ١٨ ولكن مما لا ينطبق على قاعدة أن تذكر نتائج العود فى المادة ١٢ قبل ذكر تعريفه ( مادتي ١٣ و ١٨ ) .  
ولم تعد فائدة للمادة ١٤ من القانون القديم بعد حذف « الحرمان المؤبد الخ . . . »

---

(١) فى القانون الفرنسى ( مادة ٢٦٦ عقوبات ) والبلجيكي ( مادة ٣٢٦ عقوبات ) نص يشبه ذلك .

و« المنع من الحقوق الوطنية » من العقوبات الجنائية الأصلية وكذا لم تعد حاجة للمادة ١٥ حيث قد محى النفي المؤبد .

أما المادة ١٦ فالظاهر أنها كانت بالغة في الشدة بلا مقتض واليك مثلا أن الحكم بالأشغال الشاقة ولو لمدة ثلاث سنوات فقط كان يستلزم الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة لو ارتكبت بعده جريمة من النصوص عنها في المادة ٢١٨ القديمة ( المادة ٢٠٤ الجديدة ) مهما كان الزمن الفاصل بين الجريمة الأولى والثانية مع أن أقصى عقوبة مقررة في هذه المادة للجرائم المنصوص عنها فيها وترتكب لأول مرة هي السجن لمدة خمس سنين والظاهر أنه يمكن الاكتفاء بالمادتين ٤٨ و ٤٩ من القانون الجديد القاضيتين بأن أقصى العقوبة للجرائم التي ترتكب في الأحوال المبينة في المادة ١٦ من القانون القديم يكون عشرين سنة في الأشغال الشاقة أو السجن على حسب الظروف .

وقد دعا إيجاد الأمر العالى الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ الذى سبقت الإشارة اليه والمتعلق بمراقبة البوليس الى الغاء المادة ١٧ من القانون القديم .

## المادة ٤٩

يعتبر عائدا :

( أولا ) من حكم عليه بعقوبة جناية وثبت ارتكابه بعد ذلك جناية أو جنحة .

( ثانيا ) من حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر وثبت أنه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة .

( ثالثا ) من حكم عليه لجناية أو جنحة بالحبس مدة أقل من سنة واحدة أو بالغرامة وثبت أنه ارتكب جنحة مماثلة للجريمة الأولى قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور .

وتعتبر السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحا متماثلة في العود .

وكذلك يعتبر العيب والاهانة والسب والقذف جرائم متماثلة .

هى المادة ٤٨ من قانون سنة ١٩٠٤ . وقد « أضيفت الفقرة الأخيرة الى هذه المادة لاعتبار الاهانة والسب والقذف جرائم متماثلة في العود أسوة بالجرائم المنصوص عليها في الفقرة التى قبلها » . ( المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالى ) .



### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٤٨ — هذه المادة قد جمعت المادتين ١٣ و ١٨ من القانون القديم فالفقرة الأولى منها هي العبارة الأولى من المادة ١٣ القديمة .

وفي الفقرة الثانية قد وضع « حبس سنة أو أكثر » بدل « حبس أزيد من سنة » وهذه نتيجة المبدأ الذي تقرر في المادة ٢٠ ومقتضاه التمييز بين حبس سنة أو أكثر في مواد الجنح وبين حبس يقل عن سنة وقد وضع أيضا قيد للمدة لتحقق العود في مواد الجنح ( راجع المادة ٥٨ من قانون العقوبات الفرنسي والمادة ٥٦ من قانون العقوبات البلجيكي والمادتين ٨٠ و ٨١ من قانون العقوبات الطلياني ) .

وفي الفقرة الثالثة المتعلقة بأحوال العود لفعل جريمة مماثلة للأولى ( انظر المادة ١٨ القديمة ) يوجد نص عن الحالة التي تكون فيها الجريمة الأولى جنائية لم يحكم فيها إلا بحبس أقل من سنة بسبب وجود أحوال تستدعي الرأفة ومثال ذلك أن تثبت على متهم جنائية سرقة ثم ترى المحكمة الرأفة به فتحكم عليه بحبس أقل من سنة وبعد سنتين يثبت عليه أنه ارتكب جريمة نصب فعلى حسب القانون القديم كان الجاني لا يعتبر عائداً ولو أن الجريمة الثانية مماثلة للجريمة الأولى وذلك لأن الجريمة الأولى تعتبر جنائية لا جنحة .

والفقرة الأخيرة المستجدة قد وضعت في القانون ليستدل بها على ما ينبغي أن يفهم من لفظ « مماثلة » راجع نص المادة ( ٥٨ ) من قانون العقوبات الفرنسي وهو :

« جنح السرقة والنصب وخيانة الأمانة تعتبر من حيث العود جنحة واحدة » بلفظ « مماثلة » أبقى في القانون بدل استعمال لفظ « واحدة » المستعملة في القانون الفرنسي لأنه أصبح في التعبير عن جرائم نص عنها في مواد مختلفة ولا ريب في أن عبارة القانون الفرنسي في مجموعها تدل على أن تلك الجرائم متى كانت « مماثلة » يجب أن تعتبر كجريمة واحدة أي أن كل واحدة منها عين الأخرى .

### المادة ٥٠

يجوز للقاضي في حال العود المنصوص عنه في المادة السابقة أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرر قانوناً للجريمة بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد .

ومع هذا لا يجوز في حال من الأحوال أن تزيد مدة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن على عشرين سنة .

هي المادة ٤٩ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٤٩ — ( انظر المادة ١٢ القديمة ) .

وفي هذه المادة احالة على نوع العود المنصوص عنه في المادة السابقة لأن العبارة الواردة في هذه المادة الأخيرة وهي « يعتبر عائدا » لاتنين كل أنواع العود فان أنواعا أخرى قد نص عنها ( انظر مثلا الأمر العالي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٨٩١ فيما يتعلق بالتشرد ) .

وطبقا للمبدأ الذي بمقتضاه حذف الحد الأدنى للعقوبات في مواد الجنح والمخالفات جعل تشديد العقوبة في حال العود اختياريا لا اجباريا وبمقتضى القانون القديم كان للقاضي أن يستعمل الرأفة في حال العود وبذلك كان يسترد ما كان له من الحق الذي انتزع منه شكلا بسبب وضع المادة التي كانت تقضى بوجوب الحكم بأقصى العقوبة ولربما قيل بأن النص الجديد الذي هو أقل شدة في ظاهره قد يذهب بالقضاء الى الحكم بعقوبات أخف مما كانوا يحكمون به من قبل وهذه العقوبات معترف بعدم كفايتها والجواب على ذلك هو أن ما كان للقاضي من السلطة المطلقة لن يزيد بمقتضى هذا التحويل عما كان عليه من قبل وبعد النظر في المسألة من كل وجوهها يرى أنه من المحتمل أن القاضي يستعمل تلك السلطة التي تركت له بمقتضى الحكمة ما دامت القاعدة الواجب عليه العمل بها سهلة ومدونة بعبارة واضحة جلية وفضلا عن ذلك فني كثير من الأحوال يكون الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة الأولى شديدا جدا وعلى الأخص في الجنايات بحيث أنها تكون زائدة عن الكفاية لو لم تكن في الجريمة ظروف خصوصية ومما يجب ملاحظته فضلا عما سبق أن العائد لا يكون دائما من الوجهة العلمية ممن اعتادوا ارتكاب الجرائم فاذا حكم على زيد مثلا بالحبس سنة لارتكابه جريمة قتل خطأ « مادة ٢٠٢ » وارتكب بعد ذلك في بحر الخمس سنوات التالية لانتفاء عقوبته جنحة أخرى جاز الحكم عليه بالعقوبات المقررة للعود مع أن اللجنة الثانية قد تكون جنحة ضرب ( مادة ٢٠٦ ) أو جنحة مطبوعات وليس من سبب ظاهر يدعو الى مراعاة الجريمة الأولى عند تقرير العقوبة الثانية بخلاف ما اذا كانت الجريمة هي جريمة قتل خطأ ( مادة ٢٠٢ ) فانه يجب في هذه الحالة مراعاة العقوبة الأولى وبالجملة فان القاضي اذا لم يوجد أمامه نص يحتم عليه العمل بمقتضاه في كل الأحوال بغير مراعاة الظروف الخاصة بكل قضية يكون أميل الى العمل بالقانون بما ينطبق على فكر الشارع .

وقد جعل الحد الأقصى لعقوبتي الأشغال الشاقة المؤقتة والسجن في حال العود عشرين سنة وهذه المدة تلائم المبدأ المقرر بمقتضى المادة ٢٦ المتعلقة بتعدد العقوبات .

## المادة ٥١

اذا سبق الحكم على العائد بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاها لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر وذلك لسرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم ثم ثبت ارتكابه لجنحة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب



أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع معاقب عليه في هذه الجرائم بعد الحكم عليه بآخر تلك العقوبات فللقاضى أن يحكم عليه بالأشغال الشاقة من سنتين الى خمس بدلا من تطبيق أحكام المادة السابقة .

### المذكرة الإضافية لشروع القانون المحالى

هى المادة ٥٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وقد أضيف اليها عبارة « أو شروع معاقب عليه في هذه الجرائم » بعد عبارة « ثم ثبت ارتكابه لجنحة سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير » وذلك لسد قس في نص هذه المادة كثيرا ما لوحظ في تطبيقها وليكون نصها متفقا مع نص القانون رقم ٥ الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادى الاجرام والذي رتب ادماج بعض نصوصه في هذا الباب .

### تعليقات المحققة على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٥٠ — الظاهر أنه من الواجب أن توضع نصوص خاصة بالسارق الذى اتخذ السرقة عادة لأنه يكون خطرا على الهيئة الاجتماعية باتخاذ الاضرار بالناس حرفة له لأن هذه الجريمة تعود عليه بنفع زائد يدعوه الى الاستمرار عليها ان لم تكن هناك عقوبة شديدة تصده عنها ومن ثم يظهر أنه اذا تكررت الأحكام عليه تصبح عقوبة الحبس غير كافية لردعه فقد تكون عقوبة الحبس البسيط لمدة أقل من سنة كافية في عقابه على سرقة ارتكبا لأول مرة فاذا عاد للسرقة مرة ثانية واستعمل القاضى ما له من الحق المطلق بحكمة وجب أن تكون العقوبة الثانية أشد من الأولى وأن لا تنقص غالبا عن سنة في هذه المرة أو على الأقل في المرة الثالثة واذا حكم عليه ثلاث مرات كانت العقوبة في احداها سنة على الأقل أو حكم عليه مرتين وكانت العقوبة في كليهما سنة أو أكثر جاز له أن يحكم عليه بالأشغال الشاقة بدون أن يكون ذلك محتما عليه لأن السرقة الأخيرة قد تكون قليلة الأهمية ( ولو أن ذلك قليل الاحتمال ) وقد اعتبرت مماثلة للسرقة بعض الجرائم التى تشترك معها في سبب ارتكابها وهو الطمع في مال الغير ومما تجب ملاحظته أن الجرائم السابقة أو احداها يجوز أن تكون جنائية . وأخيرا فإنه قد جعل للجبانى سبيل الى التوبة حتى اذا ندم على ما فرط منه يكون لذلك تأثير على حاله بما أن المادة تستلزم أن يكون الجانى عائدا فاذا لم يكن سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية ومضى خمس سنوات على آخر مرة حبس فيها فلا يجوز تطبيق هذه المادة حتى يعود مرة أخرى لارتكاب جريمة .

### المادة ٥٢

اذا ارتكب العائد في حكم المادة السابقة جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أو شرع في ارتكاب جريمة منها جاز للقاضى بدلا من الحكم عليه

بالعقوبات المنصوص عليها في المادة المذكورة أن يقرر أنه مجرم اعتاد الاجرام ويأمر بارساله الى محل خاص تعينه الحكومة يسجن فيه الى أن يأمر وزير الحفانية بالافراج عنه ولا تزيد مدة هذا السجن على ست سنين ويعتبر السجن في المحل المنصوص عليه في هذا القانون عقوبة جنائية من حيث العود .

هي المادة الأولى من القانون رقم ٥ الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الاجرام .  
( أنظر التعليق على المادة ٥٣ ) .

### المادة ٥٣

يجوز تطبيق أحكام المادة السابقة على كل عائد سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة بمقتضى المادة ٥١ من هذا القانون أو بالاعتقال في محل خاص بمقتضى المادة السابقة اذا ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥١ المذكورة أو شرع في ارتكابها مدة الافراج عنه تحت شرط أو في مدى سنتين من يوم الافراج عنه افراجا نهائيا . وفي هذه الحالة يجوز ابلاغ مدة السجن الى عشر سنين .  
هي المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الاجرام مع التعديل المشار اليه بالذكر الايضاحية لمشروع القانون الحالي .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالي

المادتان ٥٢ و ٥٣ — قد رثى ادماج المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٥ الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الاجرام في باب العود ووضعها عقب المادة ٥١ من المشروع لارتباطهما الوثيق بها اذ أنها كلها متعلقة بالمجرم الذي يتخذ السرقة وما في حكمها من الجرائم عادة له . وجعل حكم المادة الثانية من القانون المذكور جوازا بعد أن كان وجوبيا لأن التطبيق أثبت أنه لا يتناسب في كثير من الحالات مع ظروف الجريمة وأضيف اليها المشروع ليكون نصها متفقا مع نص المادة التي قبلها .

وقد أصبحت المادة الأولى المادة ٥٢ من المشروع وأصبحت المادة الثانية المادة ٥٣ منه .

### القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الاجرام

مادة ١ — اذا ارتكب العائد في حكم المادة ٥٠ من قانون العقوبات جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أو شرع في ارتكاب جريمة منها جاز للقاضي بدلا من الحكم عليه بالعقوبات المنصوص عليها في المادة المذكورة أن يقرر أنه مجرم اعتاد الاجرام ويأمر بارساله الى محل خاص تعينه الحكومة يسجن فيه الى أن يأمر ناظر الحفانية بالافراج عنه ولا تزيد

مدة هذا السجن عن ٦ سنين ويعتبر السجن في المحل المنصوص عليه في هذا القانون عقوبة جنائية من حيث العود .

مادة ٢ — يجب الحكم بمقتضى المادة السابقة على كل عائد سبق الحكم عليه بالسجن في محل خاص بمقتضى هذا القانون أو بالأشغال الشاقة بمقتضى المادة ٥٠ من قانون العقوبات ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥٠ المذكورة مدة الافراج عنه تحت شرط أو في مدى سنتين من يوم الافراج عنه افراجا نهائيا وفي هذه الحالة يجوز ابلاغ مدة السجن الى عشر سنين .

مادة ٣ — كل محل ينشأ بمقتضى هذا القانون يكون خاضعا في نظامه الداخلى لأحكام قانون اللبانات المعمول به الآن ومع ذلك فلفقش عموم السجون بعد تصديق ناظر الداخلية وبموافقة ناظر الحفانية أن يعمل استثناءات لصالح الذين يسجنون بمقتضى هذا القانون .

مادة ٤ — تشكل لجنة تؤلف من ست أعضاء منهم ٣ يعينهم ناظر الحفانية و ٣ يعينهم ناظر الداخلية ويكون من اختصاصها أن تفتش المحال المذكورة في أوقات معينة وترفع الى ناظر الحفانية تقارير عن سير المسجونين فيها بمقتضى هذا القانون وعن عملهم .

### المذكرة التفسيرية لمشروع قانونه المجرمين المعتاديه على الاجرام

( صورة طبق الأصل عن محاضر جلسة مجلس شورى القوانين يوم الاثنين ٩ جمادى الأولى سنة ١٣٢٦ — ٨ يونيو سنة ١٩٠٨ )

من المبادئ المتفق عليها الآن بالنسبة للذين اعتادوا الاجرام عدم الفائدة من عقوبتهم بالحبس بضعة أشهر سواء كان ذلك من جهة حماية الهيئة الاجتماعية أو من جهة تهذيب أخلاق المجرم نفسه وان اقلال عدد هؤلاء المجرمين لا يكون الا باطالة مدد العقوبات المفيدة للحرية التى تصدر عليهم وقد قررت هذا المبدأ في مصر المادة ٥٠ من قانون العقوبات اذ خولت للقاضى حق الحكم بالأشغال الشاقة على العائد الذى سبق الحكم عليه في سرقة أو في جرائم مماثلة لها ثم تبينت ادائته في مثل تلك الجرائم .

الا أنه اتضح أن الحكم بعقوبات قاسية وان أفاد في منع تكرار الجرائم الفظيعة يندر أن يصلح من حال المتعودين على السرقات ومن على شاكلتهم من المجرمين فان الكثيرين منهم يصبون الى الحالة التى ألفوها متى أطلق سراحهم .

جرى العمل بقانون العقوبات في شهر مايو سنة ١٩٠٤ ومن ذلك العهد الى آخر سنة ١٩٠٧ حكم بالأشغال الشاقة طبقا للمادة ٥٠ على ٨٢٤ شخصا قضى منهم ٣٤١ عقوبتهم وأفرج عنهم ثم حكم على ٤٩ من هؤلاء الثلاثمائة والواحد والأربعين مرة أخرى بعد الافراج عنهم ودلت تقارير البوليس على أن ١٢٧ قد اختفوا اولا يرتزقون من طريق حيد .

لذلك وجب استنباط طريقة من طرق العقاب تكون جامعة بين ما يلزم من الشدة في العقاب وبين ما يشجع المسجون على اعداد نفسه للكسب من الأوجه الشريفة بعد خروجه من السجن . أما الطريقة الجارى العمل بمقتضاها الآن فليس فيها ما يشجع المسجون حقيقة على اصلاح نفسه فمن يحكم عليه بالأشغال الشاقة يشتغل في أشق الأعمال المدة التى حددها الحكم وهو لا يستطيع



أن يكسب الا ٥٨ قرشا في السنة ثم هو يعلم أن لا بد من الافراج عنه متى انقضت المدة المحكوم بها عليه .

وبمقتضى مشروع القانون المرفق بهذا يجوز حبس العائد الذى تنطبق عليه المادة ٥٠ من قانون العقوبات في محل مخصوص يجرى عليه فيه زمنا غير معين نظام تختلف شدته بحسب سيره مدة حبسه . أما نظام هذه الأمكنة فانه مبنى على قاعدة نظام الليانات الا انه بعد انقضاء السنة الأولى يخفف كثيرا من الشدة في معاملة المسجون اذا حسن سيره .

ولا ريب في أنه يتعذر وضع لائحة شاملة للجزئيات التى يجرى حكمها في هذه المحال على جميع المسجونين على السواء لكن يمكن أن يقال بالاجمال أن النظام فيها يكون بالطريقة الآتية :  
يبقى المسجون في سجن افرادى مدة السنة الأولى الا ساعة في اليوم يقضيها مع المسجونين الآخرين في المدرسة الموجودة في المحل ويشغل طول هذه السنة ساعة في اليوم بالطلبة حفظا لصحته ويتعلم بقية يومه وهو في سجنه الانفرادى مبادئ صناعة من الصناعات ويمكنه أن يكسب مبلغا لا يتجاوز ٨٥ قرشا يحفظ له .

وفي السنة الثانية يبطل الانفراد ويشغل في الورش مع المسجونين الآخرين بالصناعة التى تعلم مبادئها ويبيت في غرفة عمومية بدلا من السجن الانفرادى ويمكنه أن يكسب مبلغا لا يربو على ١١٦ قرشا مصريا وله أن يتصرف في نصفه في غير ما كل لتحسين حاله ويحفظ له النصف الآخر وتجوز زيارته مرة كل ثلاثة أشهر ولا يكلف بالاستئغال في الطلبة الا مرة كل يومين ويكون حاله في السنة الثالثة كما تقدم غير أنه تجوز زيارته مرة كل شهر ولا يشغل في الطلبة ويمكن أن يكسب مبلغا لا يتجاوز ٢٢٢ قرشا مصريا له صرف نصفه كما سبق آتفا ويحفظ له نصفه الآخر .

وكذلك يكون حاله في السنة الرابعة لكن تباح زيارته كل أسبوع ويمكنه أن يكسب ٤٦٤ قرشا مصريا وينام على مرتبة وينتظر عادة أن يفرج عن المسجون في آخر السنة الرابعة الا في الأحوال الميئة في المادة الثانية من المشروع .

وتقوم بتفتيش هذه المحال في أوقات مقررة لجنة يبت كيفية تشكيلها في المشروع وهى تتحرى حال كل سجين وما وصل اليه من التقدم وترفع بذلك تقريرا الى نظارة الحفانية ويكون الافراج عن المسجونين من حقوق هذه النظارة ولا تزيد مع ذلك مدة السجن عن خمس سنين [ عدلت الى ست سنوات في الصيغة النهائية للقانون ] الا في الأحوال المنصوص عليها في المادة الثانية وهى التى تجيز اطالة مدة السجن الى عشر سنين .

وربما خيف من أن تكون نتيجة هذا القانون اطالة مدة حبس العائدين الذين ارتكبوا جنحتين أو ثلاثا فقط فيكونون قد عوقبوا حيثئذ بعقوبة أشد مما يستحقون لكن الاحصاء أثبت انه لا وجه للخوف من هذا الضرر فان متوسط عدد العقوبات التى سبق الحكم بها على الشخص الذى يحكم عليه بمقتضى المادة ٥٠ من قانون العقوبات هو ثمان وهذا دليل واضح على أن القضاة لا يعاملون بنص المادة الا من اعتاد الاجرام حقيقة فاذا التجأوا الى تطبيق نصوص مشروع هذا القانون ولو في كافة الأحوال التى يطبقون فيها المادة ٥٠ من قانون العقوبات

الحالى فانهم لن يستعملوا سلطتهم هذه الا بالنسبة للأشخاص الذين دل ماضيهم على أن الحكم عليهم بالعقوبات المنصوص عليها فى القانون المشار اليه لم يكن كافيا .

### المادة ٥٤

للقاضى أن يحكم بمقتضى نص المادة ٥١ على العائد الذى سبق الحكم عليه لارتكابه جريمة من المنصوص عليها فى المواد ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاها لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر ثم ثبت ارتكابه جريمة من المنصوص عليها فى المادتين ٣٥٥ و ٣٦٧ بعد آخر حكم عليه بالعقوبات السالفة .  
هى المادة ٥١ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات المحققة على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٥١ — العمل بهذه المادة قليل الاحتمال لأنه يصعب كثيرا اكتشاف من يرتكبون أمثال الجرائم المبينة فيها والحكم عليهم ولكن بالنظر لأن هذه الجرائم كثيرة الوقوع فى بعض جهات من القطر يظهر أنه من الضرورى أن يحكم على مرتكبها عند العثور عليهم بعقوبات أشد من عقوبة الحبس اذا كانوا عائدين .

### الباب الثامن — تعليق تنفيذ الأحكام على شرط

#### المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون الحالى

قد أدخلت تعديلات جوهرية على هذا الباب فى شروط ايقاف التنفيذ وسلطة المحكمة فيه واجراءاته والغاء الايقاف .

أما شروط ايقاف التنفيذ فنما ما يتعلق بالجانى ومنها ما يتعلق بالجريمة ومنها ما يتعلق بالعقوبة .

فما يتعلق بالجانى يشترط لجواز الأمر بإيقاف التنفيذ أن يكون له من أخلاقه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التى ارتكب فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود الى مخالفة القانون ( المادة ٥٥ ) . وقد ترك الأمر لفضة القاضى وحسن تقديره فلم يشترط ما اشترط فى قانون سنة ١٩٠٤ من عدم سبق الحكم على الجانى بعقوبة على درجة معينة من الجسامة بل جعل للقاضى الحق فى ايقاف التنفيذ حتى مع وجود سوابق للمتهم مادام يرى من الظروف المتقدم ذكرها ما يبعث على الاعتقاد بأنه سوف يقلع عن ارتكاب الجرائم كما له أن لا يوقف التنفيذ حتى مع خلو صحيفة المتهم من السوابق اذا رأى من تلك الظروف أن لا أمل فى صلاح حاله . على أن صحيفة السوابق هى من أهم العناصر التى يتمكن بها القاضى من معرفة أخلاق المحكوم عليه وماضيه ويستعين بها على تكوين رأيه فى الايقاف .

ويشترط فيما يتعلق بالجريمة أن يكون الحكم صادرا فى مواد الجنح والجنایات ( المادة ٥٥ )

وفما يتعلق بالعقوبة أن يكون الحكم صادرا بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد عن سنة ( المادة ٥٥ ) أو بهما معا . وكان الأمر يوقف تنفيذ حكم صادر بالغرامة غير جائز في قانون العقوبات الأهل فأجازه المشروع أسوة بالقانون الفرنسي والقانون الإيطالي لانه ليس من الانصاف اذا حكم في قضية واحدة على أحد المتهمين بالغرامة وعلى الآخر بالحبس أن يستفيد المحكوم عليه بالحبس من ايقاف التنفيذ دون المحكوم عليه بالغرامة . ويجوز جعل الايقاف شاملا لأية عقوبة تبعية كمرقبة البوليس والحرمان من حق الانتخاب كما يجوز أن يشمل جميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم كاعتبار الحكم سابقة في العود ( المادة ٥٥ فقرة أخيرة ) ولم يكن هذا جائزا في قانون سنة ١٩٠٤ وقد اقتبسه المشروع من القوانين الحديثة .

وأما عن سلطة المحكمة فتي توفرت الشروط السابق بيانها يجوز للقاضي أن يأمر بإيقاف التنفيذ أي أن الايقاف اختياري متروك لتقدير القاضي فله أن يأمر به بناء على طلب الخصوم أو من تلقاء نفسه كما أن له أن يرفضه ومتى أمر بالايقاف تعين عليه أن يذكر أسباب ذلك في الحكم ( المادة ٥٥ ) .

وقد أجاز المشروع الأمر بالايقاف أكثر من مرة لمجرم واحد خلافا لما يقضى به قانون سنة ١٩٠٤ من عدم جواز الايقاف أكثر من مرة للمجرم نفسه .  
(١) . . . . .

وأما عن الاجراءات فيكون الأمر بالايقاف في نفس الحكم القاضي بالعقوبة ( المادة ٥٥ ) ويكون لمدة خمس سنين تتبدىء من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا ( المادة ٥٧ » ٥٦ من القانون كما صدر » ) ولا حاجة بعد هذا للانذار الذي تنص عليه المادة ٥٤ من قانون سنة ١٩٠٤ .

وأما عن الغاء الايقاف فنص المشروع على أنه يجوز : ( أولا ) اذا صدر ضد المحكوم عليه في خلال الخمس السنوات حكم بالحبس لمدة تزيد عن شهر في جريمة ارتكبت قبل ذلك الحكم أو بعده ، ( ثانيا ) اذا ظهر في خلال هذه المدة أن المحكوم عليه كان قد صدر ضده قبل الايقاف حكم بالحبس مدة تزيد عن شهر ولم تكن المحكمة قد علمت به ( المادة ٥٧ » ٥٦ من القانون كما صدر » ) .

ويستفاد من ذلك أن حق المحكوم عليه في ايقاف التنفيذ لا يسقط حتما بمجرد الحكم عليه بالحبس مدة تزيد عن شهر في خلال الخمس السنين ولا بمجرد ظهور حكم سابق مثل هذا في خلال هذه المدة بل يجب لحرمان المحكوم عليه من ايقاف التنفيذ صدور حكم بالغائه . والالغاء كالايقاف متروك لتقدير القاضي .

ويصدر الحكم بالالغاء من المحكمة التي أمرت بإيقاف التنفيذ بناء على طلب النيابة العمومية بعد تكليف المحكوم عليه بالحضور .

واذا كانت العقوبة التي بنى عليها الالغاء قد حكم بها بعد ايقاف التنفيذ جاز أيضا ان يصدر

(١) هذا الجزء المتروك من المذكرة الايضاحية كان خاصا بالمادة ٥٦ من المشروع الأصلي وقد حذفت هذه المادة من القانون عند نظره في مجلس النواب فلم يبق محل للاشارة اليها .



حكم الالغاء من المحكمة التي قضت بهذه العقوبة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العمومية ( المادة ٥٨ « ٥٧ من القانون كما صدر » ) .  
ويترتب على الالغاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها وجميع العقوبات التبعية والآثار الجنائية التي تكون قد أوقفت ( المادة ٥٩ « ٥٨ من القانون كما صدر » ) .

### المادة ٥٥

يجوز للمحكمة عند الحكم في جناية أو جنحة بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر في نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود الى مخالفة القانون . ويجب أن تبين في الحكم أسباب إيقاف التنفيذ .  
ويجوز أن يجعل الإيقاف شاملا لأية عقوبة تبعية ولجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم .

### المادة ٥٦

يصدر الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين تبتدىء من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا .  
ويجوز الغاؤه : (١) اذا صدر ضد المحكوم عليه في خلال هذه المدة حكم بالحبس أكثر من شهر عن فعل ارتكبه قبل الأمر بالإيقاف أو بعده ، (٢) اذا ظهر في خلال هذه المدة أن المحكوم عليه صدر ضده قبل الإيقاف حكم كالمنصوص عليه في الفقرة السابقة ولم تكن المحكمة قد علمت به .

### المادة ٥٧

يصدر الحكم بالالغاء من المحكمة التي أمرت بإيقاف التنفيذ بناء على طلب النيابة العمومية بعد تكليف المحكوم عليه بالحضور .  
وإذا كانت العقوبة التي بنى عليها الالغاء قد حكم بها بعد إيقاف التنفيذ جاز أيضا أن يصدر الحكم بالالغاء من المحكمة التي قضت بهذه العقوبة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العمومية .

## المادة ٥٨

يترتب على الالغاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها وجميع العقوبات التبعية والآثار الجنائية التي تكون قد أوقفت .

## المادة ٥٩

إذا انقضت مدة الايقاف ولم يكن صدر في خلالها حكم بالغائه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن .

النصوص القديمة في تعليق تنفيذ الأوامر على شرط

نصوص قانونه سنة ١٩٠٤

في الأحكام المعلق تنفيذها على شرط

المادة ٥٢ — كل حكم صادر في مواد الجرح ما عدا ما نص عليه منها في المواد ١٨٣ و ٢٣٢ و ٢٣٣ من هذا القانون بالحبس أقل من سنة على متهم لم يثبت سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بالحبس أكثر من أسبوع يجوز أن يؤمر فيه بإيقاف تنفيذ الحبس بشرط أن يبين فيه أسباب ذلك ولا يؤثر هذا الايقاف مطلقا على العقوبات الأخرى التي قد يشتمل عليها ذلك الحكم .

المادة ٥٣ — يعتبر الحكم المذكور كأن لم يكن إذا مضى على المحكوم عليه خمس سنين من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا ولم يرتكب جنائية أو جنحة حكم عليه من أجلها حكما نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية ومع ذلك فانه يكون مانعا من الأمر بإيقاف تنفيذ أى حكم آخر يصدر بعد ذلك على المحكوم عليه .

أما إذا ارتكب المحكوم عليه جنائية أو جنحة في الميعاد المذكور وحكم عليه من أجلها حكما نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية فيصبح الحكم الأول واجب التنفيذ حتما ولا تدخل العقوبة الأولى في الثانية .

المادة ٥٤ — يجب على القاضي بعد النطق بإيقاف التنفيذ أن ينذر المحكوم عليه بأنه لو حكم عليه مرة أخرى في الأحوال المبينة في المادة السابقة تنفذ عليه العقوبة الأولى بتامها بدون ادخالها في الثانية وأن العقوبات المقررة للعود تتوقع عليه طبقا لنصوص المادتين ٤٨ و ٤٩ من هذا القانون .

## تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

( في الأحكام المعلق تنفيذها على شرط )

ان هذا الباب الذى أدخل في القوانين المصرية مبدأ جديدا مؤسس على انه من المستحسن وقاية من يرتكبون الجرائم لأول مرة من تأثيرات السجون الفسدة للأخلاق كلما كان هناك

أمل في أن هذه الرأفة لا تكون في غير موضعها وهذا المبدأ مستنبط من القانون البلجيكي الصادر في ٣١ مايو سنة ١٨٨٨ ( قانون لوجون ) وكذا من القانون الفرنسي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٨٩١ ( قانون بيرانييه ) بما أن البلجيكي وفرنسا هما من البلاد التي أدخلت في تشريعها قواعد كالقترحة إلا أنه وإن كان من المفيد وضع أحكام كهذه في القانون فإن نجاحها مرتبط بالضرورة بالكيفية التي يتصرف بها القضاة في الحق المخول لهم إذ لا شيء أضر بمصالح العدالة من أن يظن الجانون أن لا عقاب على أول جريمة يرتكبونها .

المادة ٥٢ —

( في جنحة )

قد سرى هذا القانون على المخالفات في فرنسا وبلجيكا ولكن بما أن تذاكر السوابق لا تحتوي على ذكر الأحكام الصادرة في مواد المخالفات فليست تمت طريقة لمعرفة ما إذا كانت المخالفة المرتكبة هي أول جريمة أم لا فضلا عن هذا فإن الحكم بغرامة وتحويلها في حال مخالفة يكون أولى من الحكم بالحبس وتعليق تنفيذه على شرط إلا إذا كان فيها ظروف توجب التشديد .

عن قوله « ما عدا ما نص عليه منها في المواد ١٨٣ و ٢٣٢ و ٢٣٣ من هذا القانون » هذا الاستثناء قد وضع بناء على اقتراح مجلس شوري اتقوانين وهو كان يريد أن يزيد في المستثنيات ويخرج جميع الجرائم المنصوص عليها في البابين الثامن والعاشر من الكتاب الثالث ( السرقات والنصب ) والحكومة مع كونها تعترف بأنه يجب أن يكون تطبيق هذه المادة على الجرائم المنصوص عليها في هذين البابين من باب الاستثناء ترى أنه قد توجد احوال للسرقة والنصب يمكن ان تنطبق عليها احكام هذه المادة بوجه حق .

عن قوله ( بالحبس اقل من سنة )

يجوز بمقتضى القانون الفرنسي الحكم بغرامة معلق تنفيذها على شرط والظاهر ان احسن حل لهذه المسألة هو الحكم بغرامة يمكن دفعها .

والقانون يسرى في بلجيكا على الأحكام بالحبس لمدة أقل من ستة شهور وأما في فرنسا فانه يسرى على كل حكم صادر بحبس .

ويظهر أنه إذا كانت العقوبة تزيد عن سنة فإن الحكم يكون من الأهمية بمكان لا يصح معه أن يدخل في نوع الأحكام التي يجوز إيقاف تنفيذها .

عن قوله ( لم يثبت سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بالحبس أكثر من أسبوع ) لا يترتب على سبق الحكم بالغرامة وبالحبس لمدة أسبوع أو أقل عدم سريان هذه المادة . ( الفقرة الأخيرة )

إيقاف تنفيذ الحبس الصادر به الحكم لا يترتب عليه إيقاف دفع التعويضات ولا الغرامة ولا المصاريف التي يمكن أن يكون محكوما بها على الجاني ولا يمنع كذلك من تنفيذ العزل أو المصادرة .

المادة ٥٣ —

عن قوله ( خمس سنين )



هذه المدة هي المقررة أيضا في القانون الفرنسي وأما في بلجيكا فاتها متروكة لتقدير القاضي بشرط أن لا تتجاوز خمس سنوات ولقد تطرف بعض قضاة البلجيك في استعمال هذه السلطة المخولة لهم وحددوا مواعيد قصيرة جدا .

عن قوله ( جناية أو جنحة حكم عليه من أجلها حكما نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية ومع هذا فانه يكون مانعا من الأمر بإيقاف تنفيذ أي حكم آخر ) هذا المبدأ جديد ولكنه مع عدم وجود نص عنه في قانون البلجيك فان محاكمها جرت عليه في أحكامها .

ولتكون العقوبة الأولى واجبة التنفيذ يكفي ان تكون الجريمة الجديدة ارتكبت في مدة خمس سنوات ولو لم يحكم فيها الا بعد انقضاء تلك المدة .

فاذا كانت الجريمة الجديدة مخالفة او جنحة لم يحكم من أجلها الا بغرامة فقط فانها لا تؤثر على الحكم الذي اوقف تنفيذه .

عن قوله ( ولا تدخل العقوبة الأولى في الثانية ) سيكون هذا المبدأ في بعض الأحيان استثناء للقاعدة العمومية المقررة في المادة ٣٥ .

المادة ٥٤ — ( عقوبات العود )

كل ما ورد في ذلك موافق لما جرت عليه المحاكم البلجيكية .

**المادة ٥٢ — معدلة ( مرسوم بقانونه صدر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ )**

كل حكم في مواد الجنح او الجنايات صادر بالحبس لمدة اقل من سنة على متهم لم يثبت سبق الحكم عليه بعقوبة جناية او بالحبس اكثر من اسبوع يجوز ان يؤمر فيه بإيقاف التنفيذ بشرط ان يبين فيه اسباب ذلك ولا يؤثر هذا الايقاف مطلقا على العقوبات الأخرى التي قد يشتمل عليها ذلك الحكم .

**المذكورة الايضاحية لت شروع المرسوم بقانونه الصادر في ١٩ أكتوبر**

**سنة ١٩٢٥**

انظر هذه المذكرة تحت المادة ١٧ ص ١٥ و ١٦

## الباب التاسع — أسباب الإباحة وموانع العقاب

النصوص الواردة في هذا الباب هي بينها نصوص قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحقانية على قانونه سنة ١٩٠٤

الباب الخامس من القانون القديم عنوانه « في بيان الأحوال التي يقبل فيها عذر المتهم أو تكون مستوجبة للمستولية أو للعقوبة » فالاشتراك ( المواد من ٦٧ الى ٦٩ من هذا القانون ) وارد في الباب الرابع من القانون الجديد ومادة المجرمين الأحداث قد توسع في البحث فيها حتى انها تكاد تستغرق بابا على حدته ( انظر الباب التاسع ) واذن فلا يبقى الا سبيان يكونان مانعين للعقاب وهما الاكراه والجنون المنصوص عنهما في المواد من ٦٣ الى ٦٥ من القانون القديم وقد أضيف عليهما في هذا الفصل السكر بغير اختيار وبعض أسباب عمومية

موجبة للإباحة يجوز أن يتمسك بها الموظفون العموميون وكذلك قد أضيف إليهما المادة ٥٥ التي اقتصر فيها على ذكر مبدأ تقرر علما وعملا .

## المادة ٦٠

لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة .

هي المادة ٥٥ من قانون سنة ١٩٠٤ . وقد أدخلت في القانون بناء على اقتراح مجلس شورى القوانين وقد جاء بمحضر جلسة هذا المجلس عن سبب اضافة هذه المادة ما يأتي : « انما زيدت هذه المادة في القانون حتى يخرج من العقوبة من له حق التأديب مثلا كالوالد والوالدة والوصى والأستاذ ونحوهم فان لهم ذلك الحق بمقتضى الشريعة وليس لهم قصد جنائي فيما يقع منهم لكن بعض القضاة فيما مضى كان يعاقب من يدعى عليه منهم عملا بعموم مواد العقوبات فزيدت هذه المادة لاجراهم » .

( انظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين في ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ) .

## تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٥٥ — هذه المادة ليس فيها كما قدمنا الا النص عن قاعدة مقرر لدى العموم فان بعض الأفعال التي يعتبرها القانون شرعية قد يمكن أن تنطبق عليها بعض موادها اذا ضيق في تأويل هذه المواد وأخذت على ظاهرها كتأديب الوالد لولده مثلا فان هذا الفعل قد يقال انه جريمة الضرب على حسب ما جاء بالمادة ٢٠٦ اذا أخذت على ظاهرها على أنه بمقتضى القواعد العامة لا عقاب في مثل هذه الحالة على الوالد لتجرده من نية الاجرام وعلى ذلك لا يكون هناك مانع من تقرير هذا المبدأ بنص صريح وقد أدخلت مادة بهذا المعنى في القانون عملا باقتراح مجلس شورى القوانين غير أنه يبقى أن يقال في هذه الحالة التي ذكرت على سبيل التمثيل أن الوالد الذي يتخطى حدود التأديب المقبول عقلا لا يكون تحت حماية القانون .

## المادة ٦١

لا عقاب على من ارتكب جريمة ألبأته الى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لارادته دخل في حله ولا في قدرته منعه بطريقة أخرى .

هي المادة ٥٦ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٦٤ من القانون الفرنسي والمادة ٦٥ من القانون القديم .

## تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٥٦ — ( انظر المادة ٦٥ القديمة ) .

والمادة القديمة مأخوذة بالنص من المادة ٦٤ من قانون العقوبات الفرنسي وهي على

ما فسرهما القضاة ربما كانت وافية بالمرام ولكن اذا أخذت بنصها فأنها تشير الى الاكراه المادى وهو ما لا يقع الا نادرا .

ومن القوانين الحديثة ما يبين بأكثر وضوحا نوع الاكراه الذى يعتبر مانعا من العقاب كالقانون الألمانى مثلا حيث يقول فى المادة ٥٢ مانصه « لا عقاب على فعل متى كان فاعله أكره على اتيانه بقوة لا قبل له بردها أو أكره بتهديد مقترن بخطر محقق بشخصه أو بحياته أو بحياة أحد ذوى قرياه ولم يتمكن من دفعه بغير ذلك » .

وكالقانون الطليانى حيث يقول فى المادة ٤٩ :

« لا عقاب على من يأتى فعلا :

« أولا . . . . .

« ثانيا متى أكرهته عليه ضرورة تنجية نفسه أو غيره من خطر جسيم ومحدد مهدد لشخصه ولم يكن هذا الخطر نتيجة عمل اتاه باختياره وليس فى وسعه ان ينجو منه بوسيلة اخرى » ( ترجمة لا كواتنا ) .

والقانون الانكليزى فى هذه المسألة موافق فى الواقع ونفس الأمر للقانون الطليانى .  
وان ما جاء فى النص الجديد من قوله :

« ولم يكن لارادته دخل فى حلوله » قد قصد به الحالة التى يأتى فيها الجانى مع آخرين لارتكاب جريمة ثم يدعى انه لم يكن يقصد فى آخر لحظة اتيان الجريمة ولكن عاقبه الآخرون عن الامتناع .

وللاحظ ان ما جاء فى القانون الألمانى من قوله « بقوة لا قبل له بردها » لم يؤخذ به هنا لأن الأحوال المقصودة بهذه الكلمات هى التى يكره فيها انسان بقوة مادية على اشعال النار فى منزل أو على دس سم فى شراب وما مائل ذلك والظاهر انه يكفى ان يلاحظ ان القوة متى كانت لا ترد فالجريمة على من استعمل القوة فى الاكراه لا على من كانت يده آلة ليست فى طوعه .

### مهمة لجنة مجلس شورى القوانين على هذه المادة

ان الذى كان يظن أن هذه المادة لا يراد بها الا حالة الاكراه على الفعل وكان اللازم على ذلك تغيير نصها ولكن علم بعد الاستفسار عن حقيقة المراد أنه يشمل الاكراه وغيره كما لو اشتعلت النار فى بيت وكانت المحافظة على حياة من فى بيت الجار تقضى بهدم ذلك البيت فان الجار لو هدم البيت الذى فيه النار وقاية لأهل بيته لا عقاب عليه لأنه يلجأ الى ذلك وحالته هى حالة المكره بعينها ولكنها لا تدخل فى الدفاع عن النفس الا فى المواد ٢٢٢ وما بعدها ولهذا رأت اللجنة ابقاء النص على ما هو عليه من توضيحه بهذه الطريقة .  
( راجع محضر جلسة مجلس شورى القوانين فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ) .

### المادة ٦٢

لاعقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار فى عمله وقت ارتكاب الفعل :



اما لجنون أو عاهة في العقل .  
واما لغيوبة ناشئة عن عقاير محدرة أيا كان نوعها اذا أخذها قهرا عنه أو  
على غير علم منه بها .

هي المادة ٥٧ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٦٤ من القانون الفرنسى والمادة ٦٣ من القانون القديم .

### تعليقات الحقانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٥٧ — ( أنظر المادة ٦٣ القديمة ) .  
والمادة القديمة مأخوذة أيضا بالنص عن القانون الفرنساوى وان ما فيها من نقص ناشئ  
من عدم وجود أى تعريف للفظ الجنون وهذا الإيهام كان سببا للخلاف الذى قام منذ قرن  
بين الأطباء وعلماء الشريعة بشأن مسئولية المصابين بخلل قوائم العقلية .  
وقد توصلت بعض الشرائع الحديثة لوضع حد ما لهذا الخلاف فالقانون الطليانى مثلا يقول  
في المادة ٤٦ :

« لا عقاب على من ارتكب فعلا وكان أثناء ارتكابه له في حالة اختلال عقلى من شأنها أن  
تنزع منه ادراك ما يأتى من الأفعال أو حرية التصرف فيها » .  
والقانون الألمانى يقول أيضا في المادة ٥١ ما نصه :  
« لا عقاب على فعل متى كان فاعله في وقت ارتكابه له فاقد الشعور أو في حالة عقلية  
انتزعت منه حرية العمل بمقتضى ارادته » .

ويمكن الاستشهاد أيضا بالمادة ٨٤ من قانون العقوبات الهندى ولو أن في معناها بعض  
الاختلاف .

« لا عقاب على من آتى فعلا وكان وقت اتيانه في حالة ضعف عقلى لا يتيسر له معه أن  
يعرف نوع العمل الذى يأتى به أو اذا كان هذا الفعل مضرا بالغير أم لا ومخافا للقانون أم لا » .  
والموضوع المنصوص عليه في المادة ٦٤ القديمة سيتكلم عنه في قانون تحقيق الجنايات  
في الكتاب الثالث من الباب السابع منه الجديد المعنون « المعنوهين » .  
السكر — ولم يقرر السكر بصريح العبارة مانعا للعقاب في القانون القديم ولا في القانون  
الفرنساوى والظاهر أن من المفيد النص عنه في القانون المنقح ( أنظر المادة ٤٨ من القانون  
الطليانى والمادة ٨٥ من القانون الهندى ) .

ومما تتعين ملاحظته هنا أن الفقرة الأولى من المادة ٥٧ الخاصة بهذه المسألة لا تنحصر في  
الغيوبة ( السكر ) المتسببة عن تعاطى المواد الكحولية .

### المادة ٦٣

لا جريمة اذا وقع الفعل من موظف أميرى في الأحوال الآتية :

(أولاً) إذا ارتكب الفعل تنفيذا لأمر صادر إليه من رئيس وجبت عليه اطاعة أو اعتقد أنها واجبة عليه .

(ثانياً) إذا حسنت نيته وارتكب فعلاً تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن اجراءه من اختصاصه .

وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد الثبوت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنيًا على أسباب معقولة .

هى المادة ٥٨ من قانون سنة ١٩٠٤

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٥٨ — وهى مادة جديدة .

لا يحتوى القانون القديم ولا القانون الفرنساوى على أحكام عمومية تنص عن حالة موظف عمومى يعمل عملاً تنفيذاً لأمر يظنه صادراً إليه بصفة قانونية أو يعتقده من اختصاصاته ولهذه المادة غرضان الأول النص بصراحة عن عدم ارتكاب الموظف العمومى لأية جريمة عند قيامه بتنفيذ أمر صادر إليه قانوناً أو عند تأديته واجباً محتماً عليه قانوناً ولو كان عمله مما يعاقب عليه القانون لولا هذا الظرف الذى جعله فى حل مما ارتكبه والثانى تقرير حل كالسابق فى حالة ما يكون الأمر الصادر إليه ليس من الأوامر التى يجب عليه العمل بها أو كان هو أخطأ فى معرفة واجبه ما دام عمله مبنيًا على حسن النية ومع الاحتراز الواجب بشرط أن يبين أسباباً قوية تأييداً لظنه مشروعية العمل الذى أناء .

والفرض الأول منصوص عنه بصراحة فى المادة ٧٠ من القانون البلجيكى الذى نصه « لا جريمة حيث يكون العمل يحتمه القانون ومأمور به من أولى الأمر » .

والقانون الطليانى يقول أيضاً فى المادة ٤٥ « لا عقوبة على من يعمل عملاً :

« أولاً طبقاً لحكم القانون أو لأمر كان ملزماً بتنفيذه صادر إليه من جهة الاختصاص » . وقد أعطت المبروح للمادة البلجيكية تفسيراً ينطبق فى الحقيقة على الغاية التى ترمى إليها المادة الجديدة ( انظر قانون العقوبات لهوس جزء أول صحيفة ٤٣٤ وما يليها ) .

والمادة ٥٠ من القانون الطليانى تنص عن عقوبة مخففة فى حالة تعدى الموظف لحدود سلطته .

والمادتان ٧٧ و ٧٨ من قانون العقوبات الهندى تحتويان على أحكام بمعنى المادة الجديدة تتعلق بالأحوال التى يكون فيها الموظف العمومى قاضياً أو منفذاً لحكم أو أمر صادر من محكمة ولو كانت المحكمة غير مختصة بإصدار ذلك الحكم أو الأمر .

وليس فى المادة الجديدة ما ينافي العدالة فى شيء فاتها أبقى الحق لمن يناله ضرر بسبب عمل غير قانونى فى المطالبة بتعويض عن ذلك .

ونذكر على قبيل المثل للأحوال التي نص عنها في المادة الجديدة ( أى الأحوال التي يكون العمل المتوقع فيها غير قانوني من كل الوجوه ) أن يقبض على انسان بمقتضى أمر بالقبض باطل من حيث الشكل أو أن يقبض بحسن نية على انسان غير الذى عين في أمر بالقبض مستجمع للشروط القانونية .

والمادة الجديدة تلزم الموظف بصرح العبارة بتقديم ما يثبت أنه فعل ما فعل مع كل الاحتراس الواجب قانونا وأن اعتقاده بنى على أسباب معقولة وهي لا تخالف المادة الثالثة من الأمر العالى الخاص بترتيب المحاكم ومما يؤمل أن تشدد المحاكم فيما يختص بالاثبات المقدم .  
وليس للمادة ٦٦ القديمة محل في هذا الباب وبما أنه ليس لها أدنى مفعول قانوني فالظاهر أن الأولى حذفها .

## الباب العاشر - المجرمون الامهات

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالي

قد أدخلت على هذا الباب بعض تعديلات أهمها :

(١) ان الصغير الذى يزيد عمره على سبع سنين ويقل عن اثنتى عشرة سنة كاملة لا يجوز الحكم عليه بالعقوبات العادية وإنما تتخذ في شأنه وسيلة من وسائل الاصلاح والتأديب المنصوص عليها في القانون .

(٢) حذف التأديب الجسماني من عداد هذه الوسائل .

فأما عن الأمر الأول فنقرر في بعض القوانين الحديثة أن الصغار ( الذين تقل سنهم عن ثلاث عشرة أو أربع عشرة سنة ) لا يسألون جنائياً عن أعمالهم ففى فرنسا قضى القانون الصادر في ١٥ مايو سنة ١٩١٢ بأن الصغير الذى يقل عمره عن ثلاث عشرة سنة لا يجوز الحكم عليه بالعقوبات العادية وإنما تتخذ بشأنه طريقة من طرق الوصاية والملاحظة كأن يعهد به الى جمعية من الجمعيات المعدة لحماية الطفولة أو يوضع في ملجأ . وفى ايطاليا نص القانون الصادر في سنة ١٩٣٠ على أن الصغير الذى لم يبلغ من العمر أربع عشرة سنة كاملة لا يكون مسئولاً عن عمله وأن هذا الصغير اذا ارتكب جريمة يؤمر بوضعه في مدرسة خاصة معدة للتربية أو باطلاق سراحه تحت الملاحظة ( انظر المواد ٩٧ و٢٢٣ و٢٢٤ من قانون العقوبات الايطالى ) .  
لهذا ونظراً لأن الصغير في مثل هذه السن يكون قابلاً للاصلاح والتأديب من جهة ويكون من الخطر على أخلاقه وضعه في السجن بين المجرمين من جهة أخرى فقد رأتى ألا يحكم على الصغار من سن ٧ الى ١٢ سنة بالعقوبات العادية بل تتخذ في شأنهم وسائل الاصلاح والتأديب .

وبذلك أصبح المجرمون الاحداث مقسمين في المشروع الى أربعة أقسام : القسم الأول ، الصغار دون السابعة وهؤلاء لا تجوز اقامة الدعوى عليهم اطلاقاً . القسم الثانى ، الصغار بين السابعة والثانية عشرة وهؤلاء لا يجوز الحكم عليهم بالعقوبات العادية وإنما تتخذ في شأنهم



وسائل الملاحظة والتربية والتأديب . القسم الثالث ، الاحداث بين الثانية عشرة والخامسة عشر وهؤلاء يكون القاضي مخيرا بين أن يتخذ في شأنهم وسيلة من وسائل الملاحظة والتربية أو أن يحكم عليهم بالعقوبة مخففة على الوجه المبين في المشروع . القسم الرابع ، الاحداث بين الخامسة عشرة والسابعة عشرة وهؤلاء لا يجوز الحكم عليهم بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة بل تخفض هذه العقوبات على الوجه المنصوص عليه في المشروع .

وأما عن الأمر الثانى فان الشرائع الحديثة لم تدخل عقوبة الجلد في قوانينها ولهذا رأى الناظر من القانون المصرى .

وقد استعفى عنها في المخالفات التى تقع من الصغار بين السابعة والثانية عشرة بالتوبيخ . ونص على امكان تسليم من يرتكب منهم مخالفة الى شخص مؤتمن أو الى معهد خيرى لمدة لا تزيد عن أسبوع عند عدم وجود أحد الوالدين أو من له الولاية على النفس .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

#### الباب التاسع

#### ( المجرمون الاحداث )

ان مسألة اعتبار الاحداث في نظر القانون تقتضى تقسيمهم الى ثلاثة أنواع بحسب السن وهذه الأدوار الثلاثة مميزة عن بعضها تميزا كافيا ولو أنه يصعب تحديد كل منها .

ففى الدور الأول يكون الطفل صغيرا جدا ويفترض عدم قدرته على فهم ماهية العمل الجنائى وعواقبه وهذا الافتراض قد قوى جدا بحيث ان كثيرا من الشرائع تعتبره عاما لا يقبل التقيد وعلى هذا فالطفل الذى لم يبلغ السبع السنوات معتبر فى القانون المصرى وفى انجلترا والهند غير قادر على ارتكاب جريمة وتوجد قاعدة كهذه فى ايطاليا حيث السن المحدد للطفل فيها لمثل هذه الحالة هو تسع سنوات وكذلك توجد مثل هذه القاعدة فى بلاد أخرى كثيرة الا أن فرنسا وبلجيكا ليست فيهما قاعدة مطردة من هذا القيل ولم يعدل القانون فى هذا الصدد .

وفى الدور الثانى يكون الطفل الأكبر سنا مما قدمنا مع علمه بأن ما يفعله محظور لم يبلغ من التقدم الأدبى ولا من التجربة ما يكفيه لفهم موقعه ازاء القانون وتقدير نتائج أعماله قدرها وليس فى امكانه كذلك أن يزن مقدار جرم كل جريمة ومن جهة أخرى يمكن أن يقال انه لم يمر عليه من الزمن ما جعله جانبا غير مبال ولذا فانه تتعين وقايتة من تأثير الوسط المفسد فى السجون ولهذا السبب فان كل الشرائع أجمعت على تخفيف وطأة العقوبة المنصوص عنها فى القانون لمثل أولئك المذنبين أو على النص عن عقوبات من أجلهم يستعاض بها عن العقوبات الاعتيادية .

وأخيرا فان كثيرا من الشرائع يعترف بوجود دور ثالث يجب فى أثناءه تخفيف العقوبات المتناهية فى الشدة نظرا لصغر سن الجانى فان أولئك الجانين وان لم يكن يمكنهم أن يدعوا الجهل بالقانون أو بنتائج أفعالهم المستحقة للعقاب الا أنهم مع ذلك لم يبلغوا تمام الرشد ولم يصلوا الى السن الذى يمكنهم من محاسبة أنفسهم تمام المحاسبة وان مما تستاء له النفوس حق فى البلاد التى لم تنص قوانينها عن مراعاة ذلك أن ينفذ حكم بالاعدام أو الحبس المؤبد على انسان لم يدخل

في سن الرجال وهذا الدور الثالث قد نص عليه في مصر لأول مرة بالقانون الجديد .  
والدور الأول منصوص عنه في المادة ٥٦ القديمة التي أوردت في المادة ٥٩ الجديدة .  
والدور الثاني منصوص عنه في المواد من ٥٧ الى ٦٢ القديمة التي استعيز بها بالمواد  
الجديدة من ٦٠ الى ٦٥ .

وكانت النهاية القصوى للدور الثاني خمس عشرة سنة في القانون القديم ( انظر المادة ٥٧ )  
واثنتا عشرة سنة في الهند والسودان وأربع عشرة سنة في إنجلترا وإيطاليا وست عشرة سنة  
في فرنسا وفي القانون المختلط قد جعلت ست عشرة سنة أو الى البلوغ وللاحظ أن البلوغ  
في الشريعة الإسلامية يفترض حلول سنة في الرابعة عشرة وقد بقي الحد المقرر في القانون  
القديم على حاله .

ولم ينص في القانون الجديد عن حالة ما يكون المتهم فعل ما فعل بتميز أو بغير تميز ( انظر  
المادة ٥٨ القديمة ) فإن وجود التميز أو عدم وجوده هو بالضرورة أمر نسبي وبما أن للقاضي  
بمقتضى المواد الجديدة سلطة غير محدودة في تخفيف العقوبة المراد توقيعها على الجاني الصغير  
السن وأن له حقا غير معين في الاستعاضة عن العقوبة بوسائل أخرى فلا ضرر على المجرمين  
الأحداث اذن لو حذف هذا التميز وفيما يتعلق بالأحكام القاضية بارسال المذنبين من الأحداث  
الى مدرسة الاصلاحية فإن مما لا شبهة فيه ان نظام تلك المدرسة لا يكون ذا فائدة الا لمن  
ارتكب الجريمة وعنده بعض التميز ولنا فان المحاكم قد اضطرتها أحيانا لنصوص القانون القديم  
الى تغيير حقيقة الوقائع وأما التأديب البدني ( انظر المادتين ٦١ و ٦٣ الجديدتين ) فما يؤيد  
لزوم تقريره انه بمقتضى الظاهر خير كافل لايجاد التميز في الأحداث .

واذا رؤى للقاضي في مواد الجنب والمخالفات عدم وجوب اختيار احدى العقوبات الواردة  
في المادة ٦١ الجديدة فله بمقتضى القانون الجديد أن يرجع الى أحكام القانون على العموم مع  
عدم مراعاة صغر سن المتهم وقد دون القانون الأحكام المتبعة من قبل فيما يختص بالمخالفات  
وأما فيما يتعلق بالجنب فإن هذا الحق ناتج من حذف المادة ٦٢ القديمة .

ويمكن أن يقال ان حذف المادة ٦٢ القديمة ( التي كانت قاضية بأن العقوبة التي يحكم بها  
على الأحداث من المجرمين في جنحة لا ينبغي أن تزيد عن ثلث الحد الأقصى المقرر في القانون )  
قد يكون داعيا الى شدة جائرة الا أن استعداد القضاة يميل بهم على العموم الى الرأفة ومما يجب  
أن لا يغيب عن نظرنا أن بعض الأحداث من المجرمين قد يصلون الى عدم المبالاة بالعود الى  
الجريمة في بعض الجنب قبل أن يبلغوا سن الخمس عشرة سنة وقد تكون هذه الحالة في السرقات  
الصغيرة مثلا ( المادة ٢٧٥ ) وثلث الحد الأقصى لهذه الجنب قد يكون غير كاف .

وأما الجنايات فنصوص عنها في المادة ٦٠ وهي التي استعيز بها عن المادتين ٥٩ و ٦٠  
القديمتين والنتيجة واحدة في ذلك ولا فرق الا في حذف الحد الأدنى للعقوبات في الأحوال  
العادية وفي حذف مراقبة البوليس طبقا للأمر العالي الذي سبقت الإشارة اليه المتعلق بهذه  
المراقبة .

## المادة ٦٤

لا تقام الدعوى على الصغير الذى لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة .  
هى المادة ٥٩ من قانون سنة ١٩٠٤ مع تعديل في عبارتها . وتقابل المادة ٥٦ من  
القانون القديم .

## المادة ٦٥

اذا ارتكب الصغير الذى تزيد سنه على سبع سنين وتقل عن اثنتى عشرة  
سنة كاملة جناية أو جنحة يأمر القاضى اما بتسليمه لوالديه أو لمن له حق الولاية  
على نفسه على أن يكونوا مسئولين عن حسن سيره فى المستقبل واما بارساله الى  
مدرسة اصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة .  
واذا ارتكب مخالفة فللقاضى أن يوبخه فى الجلسة أو أن يأمر بتسليمه لأحد  
من ذكروا فى الفقرة السابقة فان لم يوجد أحد منهم فيجوز له أن يأمر بتسليمه الى  
شخص مؤتمن يتعهد بحسن سيره فى المستقبل أو الى معهد خيرى لمدة لا تزيد على  
أسبوع .

هذه المادة جديدة ولم يكن لها مقابل فى قانون سنة ١٩٠٤ .

## المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالى

تنص هذه المادة على ما يتخذ من طرق الملاحظة والتربية نحو الصغير الذى يزيد عمره عن  
سبع سنين ويقل عن اثنتى عشرة سنة كاملة وقد فرقت بين حكم الجناية والجنحة وحكم المخالفة  
على الوجه الآتى :

اذا ارتكب الصغير جناية أو جنحة يأمر القاضى اما بتسليمه لوالديه أو لمن له الولاية على  
نفسه لملاحظة حسن سيره فى المستقبل واما بارساله الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر معين من  
قبل الحكومة .

واذا ارتكب مخالفة فللقاضى اما أن يوبخه فى الجلسة أو يأمر بتسليمه لأحد ممن ذكروا فى  
الفقرة السابقة فان لم يوجد أحد منهم فيجوز له أن يأمر بتسليمه الى شخص مؤتمن يتعهد بملاحظة  
حسن سيره فى المستقبل أو الى معهد خيرى لمدة لا تزيد عن أسبوع .

وقد نزع المشروع على منوال القانون الصادر فى سنة ١٩٠٤ من حيث عدم جواز  
ارسال الصغار الى الاصلاحية فى المخالفات فقد يكفى توبيخ الصغير الذى يرتكب مخالفة اذا كان  
قد نشأ فى بيئة صالحة أما اذا كان الصغير ممن لا يحدى فيهم التوبيخ فللقاضى أن يأمر بتسليمه  
لوالديه أو لمن له حق الولاية على نفسه لمراقبة سيره . ولما كان الوالدان أو الولى على النفس



مطالبين شرعا بالعناية بتأديب الولد وتربيته فقد رُئي ألا يتوقف تسليمه اليهم على تعهدهم بملاحظة حسن سيره في المستقبل كما ينص القانون الأهلي الحالى ورُئي أيضا اعتبارهم مسئولين عن حسن سيره بغير حاجة لأخذ هذا التعهد عليهم .

فان لم يوجد للصغير والدان ولا ولى على النفس فللقاضى أن يأمر بتسليمه الى شخص مؤتمن يتعهد بملاحظة سيره أو يعهد به الى معهد خيرى لمدة لا تزيد عن أسبوع .

ومما تجب ملاحظته ان غير الوالدين والولى لا يكون مسئولاً عن الصغير الا اذا تعهد بملاحظة سيره وان التسليم الى شخص مؤتمن يكون كالتسليم الى الوالدين أو الولى غير مفيد بمدة ما بخلاف التسليم الى معهد خيرى فانه لا يكون لأكثر من أسبوع .

### المادة ٦٦

اذا ارتكب الصغير الذى تزيد سنه على اثنى عشرة سنة وتقل عن خمس عشرة سنة كاملة جناية عقوبتها السجن أو الأشغال الشاقة المؤقتة تبديل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلث الحد الأقصى المقرر لتلك الجريمة قانونا .  
واذا ارتكب جناية عقوبتها الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة تبديل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على عشر سنين .

هى المادة ٦٠ من قانون سنة ١٩٠٤ مع تعديل السن ( أنظر التعليق العام على هذا الباب فى المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالى ) .

### المادة ٦٧

اذا ارتكب الصغير الذى تزيد سنه عن اثنى عشر سنة وتقل عن خمس عشر سنة كاملة أية جريمة جاز للقاضى بدل الحكم عليه بعقوبة الجنبحة أو المخالفة المقررة قانونا أو بالعقوبة التى نصت عليها المادة السابقة فى الجنايات أن يأمر بتسليم المتهم لوالديه أو لمن له حق الولاية على نفسه طبقاً لأحكام المادة ٦٥ .  
وكذلك يجوز له فى مواد الجنح والجنايات أن يأمر بارسال المتهم الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة .

هذه المادة تقابل المادة ٦١ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالى

تنص هذه المادة على طرق الملاحظة والتربية التى يجوز اتخاذها بشأن الصغير الذى يزيد عمره على اثنى عشرة سنة وتقل عن خمس عشرة سنة وهى التسليم للوالدين أو لمن له حق الولاية على النفس فى الجرائم عموما والارسال الى الاصلاحية فى الجنح والجنايات . وقد رؤى

أن وسائل التوبيخ أو التسليم الى شخص مؤتمن أو الى ملجأ خيرى لا تلائم من في هذه السن اذا ارتكب مخالفة وان الأنسب أن يحكم عليه بالعقوبات العادية المقررة للمخالفة ان لم يكن له والدان أو ولى على النفس .

### نص المادة ٦١ من قانونه سنة ١٩٠٤

« اذا زاد سن المتهم عن سبع سنين وقل عن خمس عشرة سنة كاملة وارتكب أى جريمة جاز للقاضى بدل الحكم عليه بعقوبة الجنبه أو المخالفة المقررة قانونا أو بالعقوبة التى نصت عليها المادة السابقة فى مسائل الجنايات أن يقرر :

إما تسليم المجرم لوالديه أو لوصيه اذا التزم الوالدان أو الوصى فى الجلسة كتابة بحسن سيره فى المستقبل .

وإما تأديبه تأديبا جسمانيا ان كان غلاما .

وكذلك يجوز له فى مسائل الجنب والجنابات أن يقرر إرسال المجرم الى مدرسة إصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة ويجوز له فى هذه الحالة أن يقرر أيضا تأديبه تأديبا جسمانيا ان كان غلاما » .

### تعليقات الحفانية على المادة ٦١ من قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٦١ — مذكور فى هذه المادة ثلاث طرق يجوز للقاضى اتباعها بدلا من الحكم على الصغير بالحبس أو الغرامة وهذه الطرق الثلاث الخيرة بينها القاضى مشروحة شرحا تاما فى المواد ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ .

وهذه العبارة « بدلا من الحكم عليه بعقوبة الجنبه أو المخالفة المقررة فى القانون » تشير الى أن للقاضى فى هذه الحالة أن يتبع أحكام قانون العمومية ولولا ما حكمت به احدى المحاكم من عدم جواز محاكمة المجرمين الأحداث على ما يرتكبونه من المخالفات بالنظر لسكوت القانون القديم عن هذه الحالة لما كانت هناك قاعدة لذكر هذه الألفاظ ( الجنبه أو المخالفة ) فى العبارة المذكورة .

ولنتكلم الآن على كل من الطرق الثلاث السابقة التى يجوز للقاضى اتباعها :

أولا — يجوز أن يسلم الجانى الصغير السن الى أقاربه أو وصيه اذا تعهد أولئك الأقارب أو الوصى كتابة بحسن سيره فى المستقبل .

والمادة ٨٠ القديمة كانت تقضى بتسليم الجانى الصغير الى أهله اذا كان فعل بغير تمييز ما أسند اليه لكن من الأحوال ما يكون فيها المتهم فعل مميزا ويكون مع ذلك تسليمه لتأثير أهله عليه خير وسيلة يؤمل بها عدم عوده لارتكاب جرائم أخرى اذ فى مثل هذه الأحوال تزداد عناية أهل بالولد لأنهم يقعون فى مسؤولية مالية لو عاد لارتكاب جريمة جديدة ومقدار هذه المسؤولية معين فى المادة ٦٢ الجديدة .

وهذه المسؤولية تنحصر فى مبلغ غير جسم حتى لا يضيع الغرض المقصود من المادة وليلاحظ

أنه لم ينص عن عقوبة في حالة ما تكون الجريمة الأولى مخالفة والثانية جناية أو جنحة إذ أنه لا داعي إلى الاستنتاج من ارتكاب طفل لمخالفة أنه يميل إلى ارتكاب جرائم أخرى أشد منها . ولم ينص القانون إلا عن التزام اختياري من الأقارب أو الوصي ومما تم ملاحظته هنا أن بعض الشرائع توسعت في مسؤولية الأقارب عن الجرائم المتوقعة من أولادهم ( أنظر مثلا المادة ٥٣ من القانون الطلياني القاضي بأن الطفل الذي لم يبلغ تسع سنوات إذا وقعت منه جريمة « جاز للقاضي أن يكلف أقاربه ومن هم منوطون بتيارته بأن يراقبوا سيره بحيث إن لم يراعوا ذلك وارتكب القاصر جنحة ما عوقبوا بغرامة قد تصل إلى ألفي فرنك » ) ( ترجمة لا كوتا ) .

. وانظر أيضا أحكام المادة ١٧٣ من قانون العقوبات البلجيكي .

ثانيا — يجوز للقاضي أن يأمر بتأديب المتهم جسديا إذا كان غلاما ( مادتي ٦١ و٦٣ ) . وهذا الاقتراح جديد في مصر ولكن التأديب الجسماني للمذنبين من الأحداث مقرر في جميع أنحاء العالم السائد فيها العنصر الانجلوساكسوني وهذا العقاب ناجح لأن الضرب بالعصا بخلاف الجلد لا يترتب عليه فساد عواطف الطفل وهو عبارة عن طريقة للتأديب مستعملة في العائلات وفي المدارس وفي جزء كبير من العالم وادخاله في قانون العقوبات هو طريقة لإبعاد الأحداث من المذنبين عن التأثير السيء الذي يلحق بالمسجونين والظاهر أنه لا داعي للتفريق بين الجنايات والجنح فيما يختص بعدد الضربات التي يجوز أن يؤمر بها فالطفل مفترض أنه لا يميز درجة الجرائم المختلفة بالنسبة لبعضها وأن الجنح تظهر له في الغالب أشد جرما من الجنايات .

ثالثا — يجوز أن يرسل المتهم بجنحة أو جناية إلى مدرسة اصلاحية ( مادتي ٦١ و٦٤ ) . والظاهر أن نظام المدرسة الاصلاحية يفيد كما قدمنا من ارتكابوا جريمة بتميز كمن ارتكبوها بغير تمييز بضرط أن لا يكون المجرمون في الحالة الأولى ممن قد اعتادوا ارتكاب الجرائم بلا مبالاة .

ولم ينص عن ارسال المذنبين إلى مدرسة اصلاحية بسبب المخالفات فإن ارتكاب مخالفة لا يدل على أن أخلاق المتهم تستلزم وضعه في مدرسة اصلاحية الا في أحوال نادرة للغاية .

ومما اقتضى امعان النظر فيه المدة التي يجب أن يقضيها مذنب حديث السن في مدرسة اصلاحية فإن تلك المدة لو كانت قصيرة جدا لا يكون هناك وقت كاف لتحقيق التهذيب ومن جهة أخرى فإن نص المادة ٥٨ من القانون القديم كان يقضي بأن ابقاء المذنب في المدرسة الاصلاحية كان يمكن أن يستمر إلى أن يبلغ سنه العشرين وفي هذا تطوح إلى تقيض الحالة الأولى إذ أن مدرسة الاصلاح لم تجعل لليافعين لأن حفظ النظام يزداد صعوبة بازدياد سن أولئك المسجونين وتزيد خشية الفساد على الصغار من الكبار والحدود الجديدة هي الموضوع في القانون الانجليزي لهذا الصدد .

والفقرة الثانية من المادة ٦٤ الجديدة تنص عن الحكم بإرسال المذنب مرة واحدة إلى مدرسة الاصلاح في حالة ارتكابه جملة جرائم .

والفقرة الثالثة من المادة تقضي بالحكم بالحبس على الصغير الذي لم يفد ارساله مرة أولى إلى مدرسة الاصلاح أو يرتكب في المدرسة جريمة لا يمكن معاقبته عليها تأديبيا .



## المادة ٦٨

إذا ارتكب الصغير عدة جنایات أو جنح جازت محاكمته من أجلها كلها مرة واحدة ، وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادة السابقة .

هي المادة ٦١ مكررة المضافة الى قانون سنة ١٩٠٤ بالرسوم بقانون رقم ٢٧ الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩٣١ .

( أنظر المذكرة الايضاحية لهذا المرسوم بقانون تحت المادة ٧٠ ) .

## المادة ٦٩

إذا ارتكب الصغير بعد تسليمه لأحد من ذكروا في المادتين ٦٥ و ٦٧ جريمة في خلال سنة من تاريخ الأمر بتسليمه يحكم على من تسلمه بغرامة لا تزيد عن خمسين قرشا مصريا ان كانت الجريمة الثانية مخالفة وبغرامة لا تزيد على جنيتين مصريين ان كانت جنحة وبغرامة لا تزيد عن أربعة جنيات مصرية ان كانت جنایة .

هذه المادة تقابل المادة ٦٢ من قانون سنة ١٩٠٤ .

## المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالي

تنص هذه المادة على ما يترتب من مسئولية على تسليم الصغير الى والديه أو الولي على نفسه أو الى شخص مؤتمن عليه .

وتقتضى هذه المسئولية الحكم على من تسلمه بغرامة اذا ارتكب الصغير جريمة في خلال مدة سنة من تاريخ الأمر بتسليمه .

وقد رُئي الا ينظر في تقدير هذه الغرامة الى نوع الجريمة الأولى التي حصل بسببها التسليم بل الى نوع الجريمة الثانية التي ارتكبها الصغير بعد ذلك فنص على أن الغرامة لا تزيد عن خمسين قرشا اذا كانت الجريمة الثانية مخالفة ولا عن جنيتين اذا كانت الجريمة الثانية جنحة ولا عن أربعة جنيات اذا كانت جنایة .

وجعلت مدة السنة تبتدىء من تاريخ الأمر بالتسليم لا من تاريخ ارتكاب الجريمة الأولى كما ينص القانون الأهلى .

## نص المادة ٦٢ من قانون سنة ١٩٠٤

« يترتب على التزام الوالدين أو الوصى طبقا للمادة السابقة ما يأتي :

إذا حصل الالتزام بناء على ارتكاب الصغير المجرم مخالفة ثم ارتكب مخالفة أخرى قبل مضي

سته أشهر من تاريخ الأولى يحكم على الملتزم بغرامة لا تزيد عن خمسين قرشا مصريا .  
 وإذا كان الالتزام بناء على ارتكابه جنحة أو جناية ثم ارتكب جريمة ثانية قبل مضي سنة  
 من تاريخ وقوع الجريمة الأولى يحكم على الملتزم بغرامة لا تزيد عن جنيه مصرى ان كانت  
 الجريمة الثانية مخالفة أو عن جنيهين مصريين ان كانت جنحة أو جناية » .

### المادة ٧٠

كل مجرم عهد به الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر من هذا النوع طبقا  
 لأحكام المواد ٦٥ و ٦٧ و ٦٨ يبقى فيه الى أن يأمر وزير الحقانية بالافراج عنه  
 بقرار يصدر بناء على طلب مدير المدرسة أو المحل وموافقة النائب العمومى ، ولا  
 يجوز فى أية حال ابقاؤه أكثر من خمس سنين ولا بعد بلوغه سن ثمانى عشر  
 سنة كاملة .

هى المادة ٦٤ من قانون سنة ١٩٠٤ المعدلة بالرسوم بقانون رقم ٢٧ الصادر فى ١٢ فبراير  
 سنة ١٩٣١ .

### المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٢٧ الصادر فى ١٢

فبراير سنة ١٩٣١ .

ان الغرض من ارسال الاحداث المجرمين الى مدرسة اصلاحية هو تربيتهم وتعليمهم صنعة  
 لا حبسهم ، لذلك كان فى تحديد مدة اقامتهم سلفا بمعرفة القاضى تحكم فى مستقبلهم فرما أثنى  
 بعضهم صناعة فى مدة أقل مما حكم عليه بها وقد يحتاج بعضهم الى زمن أطول مما قدر له . وقد  
 راعى قانون الأحداث المتشردين الصادر بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٠٨ هذه القاعدة فجعل مدة  
 الإقامة غير محددة وترك لادارة الاصلاحية أن تخرج عن المحكوم عليه فى أى وقت بشرط  
 أن لا يبقى فيها بعد بلوغ سن الثامنة عشرة .

وقاعدة عدم تحديد مدة العقاب نظرية حديثة فى علم العقوبات تتبع فى كل الأحوال التى  
 يقصد بها اصلاح المحكوم عليه بتعليمه صناعة ولذلك اتبعت فى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨  
 بالنسبة لمعتادى الاجرام .

لذلك ترى وزارة الحقانية وجوب العمل بهذه القاعدة بالنسبة للمجرمين الاحداث على أن  
 يكون الافراج عنهم بقرار من وزير الحقانية بناء على تقرير مدير الاصلاحية وموافقة النائب  
 العمومى وفى ذلك ضمان كاف لمصلحة المحكوم عليه .

واشترط أن لا يبقى المحكوم عليه فى الاصلاحية أكثر من ٥ سنوات لأن هذه أقصى  
 مدة مقررة الآن ولا بعد بلوغ سن الثامنة عشرة كما هو منصوص عليه فى قانون الأحداث  
 المتشردين .

لذلك تقترح ادخال هذا الاصلاح على قانون العقوبات بتعديل المادة ٦٤ منه .  
ومراعاة لتناسق النصوص القانونية تفصل الفقرة الثانية من المادة ٦٤ ، وموضوعها  
مستقل عن التعديل المقترح ، لتجعل مادة قائمة بذاتها يكون رقمها ٦١ مكررة .

وقد جعل هذا التعديل ساريا على الماضى لينتفع به المحكوم عليهم بمدة محددة بمقتضى  
النصوص الحالية فيجوز بقاؤهم الى انتهاء المدة المقررة فى الحكم الصادر بارسالهم لمدرسة  
اصلاحية ويجوز الافراج عنهم بالشروط الواردة فى هذا القانون الجديد قبل انتهاء هذه المدة .

### نص المادة ٦٤ من قانونه سنة ١٩٠٤ قبل تعديلهما فى سنة ١٩٣١

« لا يجوز أن يسلم الصغير الذى ارتكب جنحة أو جنابة الى مدرسة اصلاحية أو محل  
آخر لمدة أقل من سنتين أو أكثر من خمس سنين .

واذا ارتكب الصغير عدة جنح أو جنابات جازت محاكمته من أجلها كلها مرة واحدة  
ويجوز فى هذه الحالة تسليمه الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر لمدة واحدة من سنتين الى  
خمس سنين .

والجرم الذى سبق تسليمه الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر لا يجوز فى أى حال من  
الأحوال ارساله مرة ثانية الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر » .

## المادة ٧١

لا تسرى أحكام الباب السابع من هذا الكتاب المختصة بالعود على الجرم  
الذى لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة .  
هى المادة ٦٥ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات المحققة على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٦٥ — مادة جديدة .

وقواعد العود لا يمكن الجمع بينها وبين الطريقة العمومية المتبعة فى معاقبة المذنبين الأحداث  
والظاهر ان الأفضل أن يقرر بصراحة عدم تطبيقها عليهم وعلى حسب نص المادة فان الصغير  
الذى سبق التنفيذ عليه بعقوبة حبس قبل أن يبلغ الخامسة عشرة من عمره يعتبر عائدا اذا حكم  
عليه مرة ثانية بعد ذلك السن .

## المادة ٧٢

لا يحكم بالاعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذى زاد  
عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة .



وفي هذه الحالة يجب على القاضى أن يبين أولاً العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن هذا النص مع ملاحظة موجبات الرأفة إن وجدت ، فإن كانت تلك العقوبة هي الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم بالسجن مدة لا تنقص عن عشر سنين ، وإن كانت الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن .

هى المادة ٦٦ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٦٦ — الأسباب التى تؤيد هذه المادة قد سبق شرحها والمبدأ المؤسسة عليه مقرر خصوصاً فى القانونين الايطالى والبلجيكى وهو يتناول هنا الأشغال الشاقة المؤقتة والظاهر أنه يوجد سن لا يصح فيما دونه وضع مذب فى الاغلال وقد حدد هذا السن بالسابعة عشرة .

وللاحظ أنه قد نص صريحاً عن وجوب مراعاة أحوال الرأفة لو وجدت قبل تطبيق هذه المادة بمعنى أنه ليس الغرض من هذه المادة زيادة تخفيف العقوبات الواجب توقيعها على متهمين من هذا القبيل وإنما هو منع بعض أنواع العقوبات من أن تتوقع عليهم .

### المادة ٧٣

إذا كان سن المتهم غير محقق قدره القاضى من نفسه .

هى المادة ٦٧ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٦٧ — راجع المادة ٦٣ من قانون العقوبات المختلط ويجب أن يكون هذا الباب ملائماً للباب الذى أضيف على قانون تحقيق الجنايات مقابلاً له وعنوانه الباب السادس من الكتاب الثالث وفيه توجد المادة ٦١ القديمة من قانون العقوبات .

### الباب الحادى عشر — العفو عنه العقوبة والعفو السام

نصوص هذا الباب ( الذى هو الباب العاشر من قانون سنة ١٩٠٤ ) جديدة فيما عدا المادة ٧٥ . وقد أغفل القانون الحالى النص الذى كان وارداً فى قانون سنة ١٩٠٤ بالمادة ٦٨ منه للسبب المبين بالذاكرة الايضاحية .

### المذكورة الايضاحية لمشروع القانون الحالى

نصت المادة ٤٣ من الدستور على أن الملك له حق العفو وتخفيض العقوبة . ونصت المادة ١٥٢ منه على أن العفو الشامل لا يكون الا بقانون فلا حاجة الى النص على ذلك فى قانون العقوبات .

ولذا اقتصر المشروع في هذا الباب على بيان الآثار المترتبة على كل منهما .

### نص المادة ٦٨ منه قانونه سنة ١٩٠٤

« للجناب الخديوى أن يعفو عن المحكوم عليهم من عقوبتهم كلها أو بعضها وأن يبدلها بأخف منها وله أن يعفو عن الجرائم ذاتها فيزول كل أثر يترتب عليها ويصدر العفو عن العقوبة أو تخفيض مدتها أو ابدالها بأخف منها بعد أخذ رأى ناظر الحفانية ويصدر العفو عن الجرائم بعد أخذ رأى مجلس النظار » .

### المادة ٧٤

العفو عن العقوبة المحكوم بها يقتضى اسقاطها كلها أو بعضها أو ابدالها بعقوبة أخف منها مقررة قانونا .

ولا تسقط العقوبات التبعية ولا الآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم بالادانة ما لم ينص فى أمر العفو على خلاف ذلك .  
هذه المادة جديدة ولم يكن لها مقابل فى قانون سنة ١٩٠٤ .

### المادة ٧٥

إذا صدر العفو بابدال العقوبة بأخف منها تبديل عقوبة الاعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة .

وإذا عفى عن محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتما تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين .

والعفو عن العقوبة أو ابدالها إن كانت من العقوبات المقررة للجنايات لا يشمل الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عنها فى الفقرات الأولى والثانية والخامسة والسادسة من المادة الخامسة والعشرين من هذا القانون .  
وهذا كله إذا لم ينص فى العفو على خلاف ذلك .

هى المادة ٦٩ من قانون سنة ١٩٠٤ . وتقابل المادتين ٢٧ و ٥٣ من القانون القديم .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٦٩ — الفقرة الأولى — أنظر المادة ٢٧ من القانون القديم .  
وفىما يتعلق بالفقرة الثانية أنظر المادة ٥٢ من القانون الحالى والأمر العالى المتعلق بمراقبة البوليس الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ .  
وفىما يختص بالفقرة الثالثة فإنه يتضح من التعمن فى الأوامر الكريمة التى صدرت فى هذه

السنين الأخيرة بالعمو من الجناب العالي ان هذا العفو كثيرا ما شمل أيضا العقوبات التبعية لكنه لولا وجود مثل هذا النص المقرر هنا لأمكن القول بأن العفو عن هذه العقوبات كان الواجب أن ينشأ عن عفو تام وهي مسألة خطيرة لولا أنه أخذ رأى مجلس النظار في ذلك والظاهر أن الأوفق إزالة كل اشتباه .

## المادة ٧٦

العفو الشامل يمنع أو يوقف السير في اجراءات الدعوى أو يمحو حكم الادانة .

ولا يمس حقوق الغير الا اذا نص القانون الصادر بالعفو على خلاف ذلك .  
هذه المادة جديدة ولم يكن لها مقابل في قانون سنة ١٩٠٤ .

## الكتاب الثاني

الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوباتها

تعليقات المحققة على الكنايين الثاني والثالث منه قانونه سنة ١٩٠٤

## الكتابان الثاني والثالث

جزء عظيم من التعديلات في الكنايين الثاني والثالث من قانون العقوبات متعلقة بالعقوبات ولقد رؤى من الضروري وضع عبارة جديدة للنصوص المتعلقة بالعقوبات المقررة في مواد الجنح وذلك نظرا لحذف النص الخاص بالرافة في تلك المواد ولم يغير الحد الأقصى لعقوبة الحبس الا في الأحوال المبينة بعد الا أنه بحث في الأحوال التي يلزم جعل الغرامة فيها عقوبة اختيارية يصح الحكم بها أو بعقوبة الحبس بدلا منها وقد تقرر جعلها كذلك كلما كان أقصى مدة الحبس أقل من سنة وكذا اذا كان هذا الحد سنة أو ثمانية عشر شهرا ما عدا في الأحوال المنصوص عنها في المواد ٩٥ و ١٠٢ و ١٣٠ و ١٣١ التي تقابلها المواد ( ٩٦ و ١٠٥ و ١٣٩ و ١٤٠ القديمة ) وقد جعلت العقوبة الحبس دون الغرامة في كثير من الجرائم التي يكون الحد الأقصى للعقوبة المقررة لها سنتين ولعظم الجرائم التي حد عقوبتها الأقصى ثلاث سنوات ولم تقرر عقوبة الحبس والغرامة معا الا في بعض المواد التي تنص عن الجرائم التي تستلزم التدليس أو الاضرار بالملكات .

ولقد لزم مراعاة جملة اعتبارات عند تقرير الحد الأقصى للغرامة في أحوال الجنح التي يجوز أن تكون الغرامة عقوبة لها فالواجب أولا أن يكون هذا الحد مرتقما حتى يمكن توقيع عقوبة محسوسة على من توفرت لديهم وسائل الثروة ولذا فقد قدر بمبلغ يزيد بكثير عما ياتي بالحكم به على فلاح من الطبقة العادية ثم ان الغرامة الجسيمة في بعض الأحوال تناسب غالباً درجة الجريمة



المقررة لها وأما في أحوال أخرى فانه لا ينبغي الحكم بالغرامة الا اذا كانت الجريمة قليلة الأهمية بالنسبة لغيرها وكانت هذه العقوبة اختيارية يصبح الحكم بها أو بعقوبة حبس قصيرة المدة بدلا منها وعلى هذا فالحد الأقصى لعقوبة الحبس قد يكون واحدا بالنسبة لجريمتين وأما الحد الأقصى للغرامة في هاتين الجريمتين فيختلف كثيرا .

وفيا يختص بالعقوبات الجنائية قد حذف الحد الأدنى المقرر قانونا لعقوبة الأشغال الشاقة أو السجن في الأحوال التي يزيد فيها عن الحد الأدنى العادي وهو ثلاث سنوات بما أنه غير محتم على القاضي مراعاة ذلك الحد الأدنى الذي حذف وهذا هو الحال في المواد ٩٧ و ١٧٠ و ١٧٤ و ١٧٩ و ١٨١ و ١٩٨ و ٢٠٠ و ٢٣١ و ٢٤٤ التي تقابلها المواد ( ١٠٠ و ١٧٩ و ١٨٤ و ١٨٩ و ١٩١ و ٢١٣ و ٢١٥ و ٢٤٧ و ٢٥٩ القديمة ) وقد دعا هذا التغيير الى حذف المادتين ٩٨ و ٢٦٧ القديمتين .

وقد حذف ما يتعلق بعدم الأهلية للوظائف العمومية في حال اقتران هذه العقوبة بعقوبة جنائية اذ أن عدم الأهلية يكون بمقتضى المادة ٢٥ نتيجة محتمة لتلك العقوبة وقد استعيض عن ذكر عدم الأهلية هذه بالعزل في أحوال الجنح ( انظر المواد ٩٣ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٦ و ١١٠ و ١١١ و ١١٤ التي تقابلها المواد ٩٢ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١١٢ و ١١٧ و ١١٨ و ١٢١ القديمة ) .

وقد زيد عدد الأحوال التي يصبح فيها الحكم باحدى عقوبتين اذ باضافة عقوبة أزيد من العقوبة المقررة يتيسر للقاضي أن يحكم بالعقوبة المناسبة للجريمة في حال ما يكون الحد الأقصى الذي كان مقررا غير كاف وبإبقاء العقوبة القديمة بصفة عقوبة جائز الحكم بها يبقى ما للقاضي الى الآن من حق ائزال العقوبة .

وقد زيدت على العقوبة القديمة عقوبة أخف منها بصفة عقوبة اختيارية جائز الحكم بها في بعض الأحوال ( كالجريمة التي عقابها الأشغال الشاقة المؤقتة مثلا وأضيف السجن بصفة عقوبة اختيارية جائز الحكم بها فيها ) وذلك ليتسع للقاضي المجال عند ما يرى استعمال أحوال الرأفة ويظهر صواب ذلك من أن الأفعال المكونة للجريمة قد تختلف كثيرا في الجسامه في بعض الأحوال بالنظر لنوع الجريمة ولقد نبه الى هذه الأحوال كلما ورد ذكر لها .

ووارد في بعض مواد القانون القديم ( كالمواد ١٠٦ و ١١٨ و ١٢٠ و ١٤٦ و ١٧١ و ١٧٨ و ٢١٧ و ٢٩٨ مثلا ) ذكر عدم الاخلال بالعقوبات المقررة في مواد أخرى اذا كان الفعل ينطبق على تلك المواد وبما أن هذه المسألة يسرى عليها المبدأ العام المقرر في المادة ٣٢ الجديدة فقد حذف ذكر عدم الاخلال هذا .

وأخيراً فان بعض المواد كانت تنص بصراحة عن الحكم بما يجب رده وأن جميع الأحكام وان كانت بمقتضى المادة ٩ الجديدة لا تخل بالحق فيما يجب رده الا أن التصريح بذلك في تلك المواد كان عبارة عن ترخيص للقاضي بالحكم به بلا احتياج الى دخول المجنى عليه ( وهو الحكومة في غالب الأحوال ) بصفة مدع مدنى في الدعوى وأما في الأحوال المنصوص عنها في المواد ١٧٦ و ١٧٧ و ٢٩٤ و ٣٠٩ التي تقابلها المواد ١٨٦ و ١٨٧ و ٣١٣ و ٣٢٩

القديمة فالظاهر أن الأولى دخول المجنى عليه مدعيا مدنيا في الدعوى حتى يثبت حصول الضرر ولنا قد حذف من تلك المواد ما ينص صريحا عما يجب رده .

## الباب الأول - الجنايات المفضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج

النصوص الواردة بهذا الباب هي نصوص قانون سنة ١٩٠٤ فيا عدا التعديلات المشار إليها بالمواد ٧٧ و ٧٩ و ٨٠ ومع اضافة المادتين ٨٣ و ٨٥ .

### المادة ٧٧

يعاقب بالاعدام كل مصرى رفع السلاح على الحكومة وهو مع عدوها .  
هي المادة ٧٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٧٥ من القانون الفرنسى والمادة ٧٠ من القانون القديم .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالى

هي المادة ٧٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وقد أبدلت منها عبارة « كل من » بعبارة « كل مصرى » وذلك لأن الفعل المعاقب عليه فيها هو خيانة في حق الوطن لا تنسب بطبيعتها إلا لمصرى . وهذه المادة مأخوذة أصلا عن المادة ٧٥ من قانون العقوبات الفرنسى والمادة ٢٤٢ من القانون الايطالى اللتين تشترطان أن يكون مرتكب هذه الجريمة وطنيا .

### المادة ٧٨

كل من ألقى الدسائس لدولة أجنبية أو لأحد مأموريها أو تخابر معها أو معه بقصد ايقاع العداوة بينها وبين الحكومة أو بقصد تحريضها على محاربتها أو تمكينها من الوسائل الموصلة لذلك يعاقب بالاعدام ولو لم ينشأ عن فعله محاربة .  
هي المادة ٧١ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٧٦ من القانون الفرنسى والمادة ٧١ من القانون القديم .

### المادة ٧٩

وكذلك يعاقب بالاعدام كل من استعمل دسائس أو تخابر مع العدو بقصد تسهيل دخوله في أراضى الحكومة أو تسليمه مدنا أو حصونا أو محطات عسكرية أو موانى أو مخازن أو ترسانات أو سفنا أو طائرات مما هو مملوك لها أو بقصد امداده بعساكر أو تقود أو مؤونات أو أسلحة أو ذخائر أو تسهيل تقدم سير العدو

الى أرضها أو ازدياد قوة عساكره على عساكر الحكومة سواء كان ذلك بتوهين صداقة عساكرها لحاكمهم ولوطنهم أو بأى وسيلة أخرى .

هى المادة ٧٢ من قانون سنة ١٩٠٤ مع إضافة « الطائرات » الى الأشياء المعاقب على تسليمها للعدو . [ المذكرة الايضاحية لمشروع القانون ] .  
وهى تقابل المادة ٧٧ من القانون الفرنسى والمادة ٧٢ من القانون القديم .

### المادة ٨٠

إذا كانت المراسلة مع بعض رعيا دولة معادية للحكومة لم يقصد منها ارتكاب جنائية من الجنائيات المذكورة بالمادة السابقة الا أنه نشأ عنها وقوف العدو على أخبار مضرّة باحدى حالتى الحكومة السياسية أو العسكرية يعاقب فاعلها بالسجن .

هى المادة ٧٣ من قانون سنة ١٩٠٤ و تقابل المادة ٧٨ من القانون الفرنسى والمادة ٧٣ من القانون القديم .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالى

هى المادة ٧٣ من قانون سنة ١٩٠٤ مع حذف عبارة « أو بحال معاهديها » اكتفاء بالمادة ٨٦ [ ٨٥ من القانون كما صدر ] التى وضعت خصيصا للجرائم التى ترتكب اضرارا يلد حليف أو شريك لمصر .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٧٣ — راجع نص المادة ٧٨ من القانون الفرنساوى المقابلة لهذه المادة الوارد فيه « مع عدم الاخلال بالحكم بعقوبة أشد اذا كانت هذه التعليات نتيجة مؤامرة تعتبر تجسسا » والسبب فى تحوير هذه العبارة عند نقلها فى القانون المصرى غير ظاهر ومع ذلك فىمكن الاستغناء عن كل نص فى هذا المعنى الوارد فى القانون الفرنساوى بما دون فى المادة ٣٢ من الكتاب الأول .

### المادة ٨١

يعاقب بالاعدام كل من كان من أرباب الوظائف العمومية أو من مأمورى الحكومة أو غيرها أودع اليه سر مخبرة أو ارسالية عسكرية من عساكر الحكومة أو علم ذلك بطريقة رسمية أو بسبب وظيفته وأفشاه بقصد الخيانة مباشرة أو بواسطة الى مأمور دولة أجنبية أو معادية للحكومة بدون أن يؤذن له بذلك .



هي المادة ٧٤ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٨٠ من القانون الفرنسي والمادة ٧٤ من القانون القديم .

## المادة ٨٢

وكذلك يعاقب بالاعدام كل صاحب وظيفة أو مأمور من مأموري الحكومة كلف بمقتضى وظيفته بحفظ رسومات الاستحكامات أو الترسانات أو الموانئ فسلم جميع تلك الرسومات أو أحدها للعدو أو للمأموريه . وأما إذا سلمها بدون إذن الحكومة الى مأموري دولة أجنبية معاهدة للحكومة أو ملتزمة الحياد فيعاقب بالسجن .

هي المادة ٧٥ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٨١ من القانون الفرنسي والمادة ٧٥ من القانون القديم .

## المادة ٨٣

كل شخص آخر وصل بطريق الرشوة أو الغش أو الاكراه الى اختلاس هذه الرسومات فسلمها الى العدو أو الى مأموري دولة أجنبية يعاقب بعقوبة الموظف أو مأمور الحكومة المقررة في المادة السابقة وبحسب الأحوال المبينة فيها .

وإذا كانت هذه الرسومات قد وجدت في حيازة من سلمها دون استعمال وسائل غير مشروعة تكون العقوبة السجن في الحالة الأولى من المادة ٨٢ والسجن من سنتين الى خمس في الحالة الثانية من المادة المذكورة .

هذه المادة جديدة ولم يكن لها مقابل في قانون سنة ١٩٠٤ . وحكمها مقتبس من المادة ٨٢ من القانون الفرنسي .

## المذكرة الليفهامية لمشروع القانون الحالي

هي مادة جديدة أضيفت الى هذا الباب لسد نقص في المادة ٨٣ من المشروع [ ٨٢ من القانون كما صدر ] المقابلة للمادة ٧٥ من القانون الأهل ذلك لأن هذه المادة الأخيرة تنص على عقاب " كل صاحب وظيفة أو مأمور من مأموري الحكومة كلف بمقتضى وظيفته بحفظ رسومات الاستحكامات أو الترسانة أو الموانئ فسلم تلك الرسومات أو أحدها للعدو أو للمأموريه... الخ " ولكنها أغفلت النص على عقاب كل شخص آخر غير الموظفين والمأمورين يتوصل بطريق الرشوة أو الغش أو الاكراه الى اختلاس هذه الرسومات ويسلمها الى العدو أو الى مأموري دولة أجنبية توجد لديه هذه الرسومات بدون استعمال وسائل غير مشروعة فيسلمها كذلك .

فسد المشروع هذا النص بإضافة المادة ٨٤ [ ٨٣ من القانون كما صدر ] وهي مقتبسة من القانون الفرنسى ( مادة ٨٢ ) .

### المادة ٨٤

كل من أخفى عنده أحدا من الجواسيس أو العساكر المرسلين من طرف العدو للكشف والريادة وهو يعرفهم بهذه الصفة أو حمل غيره على إخفاء من ذكر يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة .

هى المادة ٧٦ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٨٣ من القانون الفرنسى والمادة ٧٦ من القانون القديم .

### المادة ٨٥

يحكم أيضا بالعقوبات المقررة فى المواد من ٧٧ الى ٨٣ اذا ارتكبت الجريمة اضرارا ببلد حليف أو شريك لمصر فى العمل ضد عدو مشترك .  
هذه المادة جديدة ولم يكن لها مقابل فى قانون سنة ١٩٠٤ .

### المذكورة الايضاحية لمشروع القانون الحالى

هى أيضا مادة جديدة أضيفت الى هذا الباب حتى يمكن العقاب على الجرائم المضرة بأمن الدولة فى زمن الحرب اذا ارتكبت اضرارا ببلد حليف أو شريك لمصر فى العمل ضد عدو مشترك .

انظر ايضا التعليق على المادة ٨٠ من هذا القانون .

### الباب الثانى — الجنايات والجنىح المضرة بالحكومة من جهة الدافل

النصوص الواردة فى هذا الباب مأخوذة من نصوص قانون سنة ١٩٠٤ ومن التعديلات التى أدخلت عليه بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ والاضافة التى حصلت بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ .

### المادة ٨٦

يعاقب بالاعدام كل من اعتدى على حياة الملك أو على حرته .  
ويعاقب بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من اعتدى على الملك اعتداء لا يهدد حياته .

ويحكم بتلك العقوبات نفسها اذا كان الاعتداء على الملكة أو ولى العهد أو أحد أوصياء العرش .

هى المادة ٧٧ من قانون سنة ١٩٠٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ وتقابل المادة ٨٦ من القانون الفرنسى .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢

تشغل وزارة الحفانية منذ بضع سنوات فى اعداد مشروع لقانون العقوبات ليتدارك قص القانون الحالى ويذهب بعيوبه وقد نذبت لتحضيره لجنة وراجعت عملها لجنة أخرى وكلتا اللجنتين من كبار المشتغلين بالقانون ثم عرض هذا القانون لتقد الجمهور وكانت النية ولا تزال أن يعرض على البرلمان المصرى عند انعقاده غير انه لوحظ ان أحكام القانون الحالى الخاصة بالجرائم التى تقع على سلامة الحكومة فى الداخل عتيقة الوضع غير وافية بالحاجة خصوصاً بعد التغييرات السياسية التى تمت فى العهد الأخير وان من الضرورى أن يجعل منذ الآن بوضع الأحكام المناسبة للحالة الحاضرة فرؤى هل هذا الباب من مشروع قانون العقوبات السابق ذكره الى قانون العقوبات الحالى وتعديله بصورة تلائم الحاجة الى حماية دستور البلاد المقبل ونظام توارث العرش القائم وتتفق مع باقى أحكام ذلك القانون . كذلك رؤى تعديل بعض مواد الباب الخاص بالجرائم التى ترتكب بواسطة الصحف الخ من القانون الحالى بتعميم طرق العلنية وتعديل العقوبات فيها على نحو ما هو جار فى البلاد الأوروبية . لذلك أعدت وزارة الحفانية مشروع القانون المرفق بهذا وليس فيه من جديد عدا ما تقدم الا المادة ١٥٦ مكررة وهى مأخوذة من القوانين الأجنبية ونتيجة لازمة لمسئولية الوزارة لدى البرلمان وقد وضعت تأييداً لما جاء به مشروع الدستور الذى قرر تلك المسئولية وجعل ذات الملك مصونة لا تمس وذلك بعد أن صحت الجريمة — طبقاً لما ورد فى الأمر الكريم الصادر بتاريخ ٢ رجب سنة ١٣٤٠ ( أول مارس سنة ١٩٢٢ ) رقم ١٣ — على جعل تلك المسئولية قاعدة الحكم فى البلاد .

### المادة ٨٧

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من شرع بالقوة فى قلب دستور الدولة أو شكل الحكومة أو نظام توارث العرش أو فى تغيير شىء من ذلك . فاذا وقعت الجريمة من عصاة مسلحة يعاقب بالاعدام من ألف العصاة وكذلك من تولى زعامتها أو تولى فيها قيادة ما .

هى المادة ٧٨ من قانون سنة ١٩٠٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ وتقابل المادة ٨٧ من القانون الفرنسى .

( انظر المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ تحت المادة ٨٦ ) .

### المادة ٨٨

يعاقب بالاعدام كل من استعمل قنابل وآلات مفرقة أخرى بنية ارتكاب



الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٧ أو بفرض ارتكاب قتل سياسي .  
 ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل من منع أو استورد من  
 الخارج أو أحرز قنابل أو ديناميتا أو مفرقات أخرى بنية ارتكاب أمر مما ذكر .  
 ويعتبر في حكم المفرقات كل مادة معدة لأن تدخل في تركيب المفرقات  
 وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو انفجارها .  
 الفقرتان الأولى والثانية هما عبارة عن المادة ٧٩ من قانون سنة ١٩٠٤ معدلا بالقانون  
 رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ ( انظر المذكرة الإيضاحية لمشروع هذا القانون تحت المادة ٨٦ ) .  
 والفقرة الثالثة هي الفقرة المضافة الى المادة ٧٩ من قانون سنة ١٩٠٤ بالقانون رقم ٣٥  
 الصادر في ١٠ يولية سنة ١٩٣٢ .

**المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٣٥ الصادر في ١٠ يولية**

**سنة ١٩٣٢ :**

( انظر التعليق على المادة ٢٥٨ ) .

## المادة ٨٩

يعاقب بالاعدام كل من ألف عصابة هاجمت طائفة من السكان أو قاومت  
 بالسلاح رجال السلطة العامة في تنفيذ القوانين ؛ وكذلك كل من تولى زعامة  
 عصابة من هذا القبيل أو تولى فيها قيادة ما .  
 أما من انضم الى تلك العصابة ولم يشترك في تأليفها ولم يتقلد فيها قيادة ما  
 فيعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

هي المادة ٨٠ من قانون سنة ١٩٠٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ ( انظر  
 المذكرة الإيضاحية لمشروع هذا القانون تحت المادة ٨٦ ) . وهي تقابل المادة ٩١ من  
 القانون الفرنسي .

## المادة ٩٠

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من خرب عمدا مباني أو  
 مخازن ذخائر أو غيرها من أملاك الحكومة .

هي المادة ٨١ من قانون سنة ١٩٠٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ ( انظر  
 المذكرة الإيضاحية لمشروع هذا القانون تحت المادة ٨٦ ) وهي في الأصل المادة ٨٣ من

قانون سنة ١٩٠٤ قبل تعديل سنة ١٩٢٢ المذكور .  
وتقابل المادة ٩٥ من القانون الفرنسى .

## المادة ٩١

يعاقب بالاعدام كل من تولى لغرض اجرامى قيادة فرقة أو قسم من الجيش أو قسم من الأسطول أو سفينة حربية أو طائرة حربية أو نقطة عسكرية أو ميناء أو مدينة بغير تكليف من الحكومة أو بغير سبب مشروع ويعاقب كذلك بالاعدام كل من استمر رغم الأمر الصادر له من الحكومة فى قيادة عسكرية أيا كانت وكل رئيس قوة استبقى عساكره تحت السلاح (أو مجتمعة) بعد صدور أمر الحكومة بتسريحها .

هى المادة ٨١ من قانون سنة ١٩٠٤ قبل تعديله بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ . وتقابل المادة ٩٣ من القانون الفرنسى .

## المذكرة الابقضامية لتسروع القانون الحالى

المواد ٩٢ الى ٩٥ [ ٩١ الى ٩٤ من القانون كما صدر ] هى عبارة عن المواد ٨١ و ٨٢ و ٨٤ و ٨٥ من قانون سنة ١٩٠٤ قبل التعديل الذى أدخل فى سنة ١٩٢٢ على الباب الخاص بالجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة المداخل فانه لما عدل هذا الباب بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ ألغيت منه تلك المواد وكذا المادة ٨٦ منه دون مبرر لهذا الالغاء ولما كانت المواد المذكورة تنص على جرائم من الخطورة بمكان لأنها تتعلق بعصيان الجيش وبالتهب الحاصل من عصابات مسلحة رأت ضرورة اعادتها الى مكانها .

## المادة ٩٢

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل شخص له حق الأمر فى عساكر الجيش أو البوليس فطلب اليهم أو كلفهم العمل على تعطيل أوامر الحكومة الصادرة بالتجنيد أو استخدامهم فى ذلك . فاذا ترتب على هذا الأمر أو التكليف أثره بأن تعطل تنفيذ أوامر الحكومة بسبب طاعة العساكر لهذا الأمر أو التكليف غير المشروع يعاقب بالاعدام .

أما من دونه من رؤساء العساكر أو قوادهم الذين أطاعوا هذه الأوامر غير المشروعة فيعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة .

هي المادة ٨٢ من قانون سنة ١٩٠٤ قبل تعديله بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ .  
وتقابل المادة ٩٤ من القانون الفرنسى . ( انظر المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالى  
تحت المادة ٩١ )

### المادة ٩٣

يعاقب بالاعدام كل من قلد نفسه رئاسة عصبة حاملة للسلاح أو تولى فيها  
قيادة ما سواء أكان ذلك بقصد اغتصاب أو نهب الأراضى أو الأموال المملوكة  
للحكومة أو لجماعة من الناس أم كان ذلك لمقاومة القوة العسكرية المأمورة بمطاردة  
مرتكبى هذه الجنايات . وأما أفراد هذه العصابات الذين لم يتولوا فيها رئاسة أو  
قيادة ما وقبض عليهم فى محل الواقعة فيعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة .

هي المادة ٨٤ من قانون سنة ١٩٠٤ قبل تعديله بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ .  
وتقابل المادة ٩٦ من القانون الفرنسى ( انظر المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالى  
تحت المادة ٩١ )

### المادة ٩٤

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من أدار حركة العصبة المذكورة فى المادة  
السابقة أو نظمها أو أعطاها أو جلب اليها أسلحة أو مهمات أو آلات تستعين بها  
على فعل الجناية وهو يعلم ذلك أو بعث اليها بمؤنات أو دخل فى مخبرات اجرامية  
بأى كيفية مع رؤساء تلك العصبة أو مديريها وكذلك كل من قدم لها مساكن  
أو محلات يأوون اليها أو يجتمعون فيها وهو يعلم غايتهم وصفتهم .

هي المادة ٨٥ من قانون سنة ١٩٠٤ قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ .  
وتقابل المادة ٩٦ من القانون الفرنسى . ( انظر المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالى  
تحت المادة ٩١ )

### المادة ٩٥

كل من حرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد  
٨٦ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون يعاقب بالأشغال  
الشاقة المؤقتة أو بالسجن اذا لم يترتب على هذا التحريض أثر .

هي المادة ٨٢ من قانون سنة ١٩٠٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ مع اضافة  
الجرائم المنصوص عنها بالمواد ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ الى الجرائم المشار اليها فيها .



## المادة ٩٦

يعاقب بالعقوبات المتقدم ذكرها كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون أو اتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود منه . ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة من حرص على هذا الاتفاق أو كان له شأن في ادارة حركته .

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل من شجع على ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون بمعاونة مادية أو مالية دون أن تكون لديه نية الاشتراك مباشرة في ارتكاب تلك الجرائم .

هى المادة ٨٣ من قانون سنة ١٩٠٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ مع اضافة الجرائم المنصوص عليها بالمواد ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ الى الجرائم المشار اليها فيها . وهى تقابل فى القانون الفرنسى المادة ٨٩ والفقرة الثانية من المادة ٩١ .

## المادة ٩٧

كل من دعا آخر الى الانضمام الى اتفاق يكون الغرض منه ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون يعاقب بالحبس اذا لم تقبل دعوته .

هى المادة ٨٤ من قانون سنة ١٩٠٤ . معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ مع اضافة الجرائم المنصوص عليها بالمواد ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ الى الجرائم المشار اليها فيها . وهى تقابل فى القانون الفرنسى الفقرة الأخيرة من المادة ٨٩ والفقرة الثانية من المادة ٩١ .

## المادة ٩٨

يعاقب بالحبس كل من علم بوجود مشروع لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون ولم يبلغه الى أولى الأمر .

ولا يجرى حكم هذه المادة على زوج أى شخص له يد فى ذلك المشروع ولا على أصوله وفروعه .

هى المادة ٨٥ من قانون سنة ١٩٠٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ مع اضافة الجرائم المنصوص عليها بالمواد ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ الى الجرائم المشار اليها فيها .

### المادة ٩٩

كل من حاول بالقوة أو بالتهديد باستعمالها إرهاب الملك أو أحد أوصياء العرش قاصدا بذلك حمله أو اكراهه على أداء عمل من خصائصه قانونا أو على الامتناع عنه يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .  
فاذا وقعت الجريمة على وزير أو على أحد أعضاء البرلمان عوقب مرتكبها بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن .

هى المادة ٨٦ من قانون سنة ١٩٠٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ ( انظر المذكرة الايضاحية لمشروع هذا القانون تحت المادة ٨٦ ) .

### المادة ١٠٠

لا يحكم بعقوبة ما بسبب ارتكاب الفتنة على كل من كان فى زمرة العصابات المنصوص عليها فى أحكام هذا الباب ولم يكن له فيها رئاسة ولا وظيفة وانفصل عنها عند أول تنبيه عليه من السلطات المدنية أو العسكرية أو بعد التنبيه اذا لم يكن قبض عليه الا بعيدا عن أماكن الاجتماع الثورى بلا مقاومة ولم يكن حاملا سلاحا . ففى هاتين الحالتين لا يعاقب الا على ما يكون قد ارتكبه شخصا من الجنايات الخاصة .

هى المادة ٨٦ من قانون سنة ١٩٠٤ قبل تعديله بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ . وتقابل المادة ١٠٠ من القانون الفرنسى .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالى

هى المادة ٨٦ القديمة السابقة على سنة ١٩٢٢ .  
ولما كانت هذه المادة تنص على اعفاء من العقوبة فى أحوال خاصة كان مكانها الطبيعى قبل المادة ١٠٢ [ ١٠١ من القانون كما صدر ] مباشرة التى تنص على اعفاء عام من العقوبات المقررة لجناية الفتنة .

### المادة ١٠١

يعفى من العقوبات المقررة للبغاة كل من بادر منهم باخبار الحكومة عن أجرى ذلك الاعتصاب أو أغرى عليه أو شاركه فيه قبل حصول الجناية المقصود

فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البغاة . وكذلك يعفى من تلك العقوبات كل من دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض عليهم بعد بدسها في البحث والتفتيش .

هى المادة ٨٧ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٠٨ من القانون الفرنسى والمادة ٨٧ من القانون القديم .

## المادة ١٠٢

كل من جهر بالصياح أو الغناء لاثارة الفتن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيتها مصريا .

هى المادة ٨٨ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٨٨ من القانون القديم .

## الباب الثالث — الرشوة

النصوص الواردة بهذا الباب هى بعينها نصوص قانون سنة ١٩٠٤ بالتعديل والاضافة اللذين أدخلها عليها بالمرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٩ .

## تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

( فى الرشوة )

تسوية المادة ٩٠ ( الجديدة ) بين الموظفين وبين المستخدمين والمأمورين من أى درجة كانوا وبين الخبيرين والمحكمين وبين أى شخص كلف بخدمة عمومية هى مما يسمح بتحويل عبارة كثير من مواد هذا الباب على وجه تصير به أبسط مما كانت عليه فقد أدمجت المواد ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ القديمة فى المادة ٩٣ الجديدة .

وحذفت المادة ٩٧ لأن الأفعال التى نص عليها فيها معاقب عليها باحدى المواد الثلاث ٩٣ و ٩٧ و ١٠٣ .

وفىما يختص بحذف المادة ٩٨ القديمة تراجع التعليقات العمومية على الكتاين الثانى والثالث .

## المادة ١٠٣

يعد مرتشيا كل موظف عمومى قبل وعدا من آخر بشىء ما أو أخذ هدية أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقا أو لامتناعه عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق .

هى المادة ٨٩ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٧٧ من القانون الفرنسى والمادة ٨٩ من القانون القديم .



### المادة ١٠٤

المأمورون والمستخدمون أيا كانت وظائفهم والخبIRON والمحكمون وكل انسان مكلف بخدمة عمومية يعتبرون كالموظفين .

هى المادة ٩٠ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### المادة ١٠٥

تعد من قبيل العطية والوعد الفائدة الخصوصية التى تحصل للموظف من بيع متاع أو عقار بضمن أزيد من قيمته أو شرائه بضمن أقص منها أو من أى عقد حصل بين الراشئ والمأمور المرتشئ .

هى المادة ٩١ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٩٠ من القانون القديم

### المادة ١٠٦

يعد أيضا رشوة الوعد أو العطية أو الفائدة الخصوصية التى تحصل لأجل الغرض السابق ذكره للموظف أو لأى انسان آخر عينه لذلك .

هى المادة ٩٢ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٩١ من القانون القديم .

### المادة ١٠٧

يعد فى حكم الرشوة أن يقبل أى شخص له صفة نيابية عامة سواء كانت النيابة بطريق الانتخاب أو بغيره وعدا بشئ ما أو أن يأخذ هدية أو عطية :

(١) للحصول من أية سلطة عامة على أى التزام أو ترخيص أو اتفاق توريد أو مقالة أو على وظيفة أو خدمة أو رتبة أو نشان أو مكافأة أو مزية أو للشروع فى الحصول على شئ من ذلك .

(٢) أو لاستعمال نفوذ مركزه النيابى حقيقيا كان أو مزعوما للحصول على أعمال أو أوامر أو أحكام أو قرارات من أية سلطة عامة أو للشروع فى الحصول على شئ من ذلك .

هى المادة ٩٢ مكررة التى أضيفت الى قانون سنة ١٩٠٤ بالمرسوم بقانون رقم ١٧ الصادر

فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٩ .

## المذكرة الاستيضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ١٧ الصادر في ٢٥

فبراير سنة ١٩٢٩

عرضت منذ أنشئ النظام البرلمانى فى مصر أحوال لم تكن معهودة من قبل كان بعض أعضاء البرلمان فيها يتجرون بنفوذهم لقضاء مصالح خاصة فيتقاضون أجرا عن بعض ما هو منوط به من أعمال النيابة أو عن السعى لتحقيق منافع خارجا عن دائرة تلك الأعمال أو يتقاضون فيما هو من شؤون مهنتهم أجرا يزيد على الأجر المألوف لقاء النفوذ المستمد من النيابة . وقد كفل قانون العقوبات بأحكام الباب الثالث من الكتاب الثانى عقاب عضو البرلمان الذى يقبل وعدا أو يأخذ هدية أو عطية أو يستفيد أى فائدة من أداء أعمال نيابية أو من الامتناع عنها . فان المادة ٩٠ التى تسوى بالموظفين فى باب الرشوة كل انسان مكلف بخدمة عمومية تشملهم قطعا . ولكنه لم ينص على عقاب من يتجر بنفوذه للحصول على أشياء ليست داخلية فى دائرة أعماله . على أن العقاب على هذه الأعمال من شأنه أن يصون الحياة النيابية من العبث ويحول دون مظالم ومفاسد تهدد الحياة العامة بالاضطراب .

لذلك رأت وزارة الحفانية أسوة بما جرى فى فرنسا فى سنة ١٨٨٩ أن تزيد على باب الرشوة حكما جديدا يدخل فى حكم الرشوة قبول الوعد بشئ ما أو أخذ هدية أو عطية من ذوى الصفات النيابية للوصول الى غايات لا تقع فى دائرة أعمال النيابة فوضعت المادة ٩٢ مكررة لهذا الغرض . وسيترتب على هذه التسوية فى الحكم أن الأحكام المنصوص عليها فى المواد ٩١ و ٩٢ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ تكون منطبقة كلما وقع عمل من هذا النوع ويترتب على ذلك أيضا أن العقاب المنصوص عليه فى المادة ٩٣ يقضى به فى هذه الجريمة الجديدة غير أنه رأى أن ظروف هذه الجريمة تبرر أن يجعل الحد الأدنى للسجن الذى يقضى به عقابا لها أقل من الحد المقرر عموما للسجن وهو ثلاث سنين وان كان لا يجوز بأى حال أن تنزل الى ما دون ستة أشهر لذلك أضيفت فقرة ثانية بهذا المعنى للمادة ٩٣ .

وقد اتخذت المادة ٩٢ مكررة لبيان من تقع منهم الجريمة صيغة عامة لا تقتصر على أعضاء البرلمان منتخين أو معينين بل تشملهم وتشمل من سواهم ممن لهم صفة النيابة العامة أيا كانت كأعضاء مجالس المديريات والمجالس البلدية أو المحلية أو القروية أو غير ذلك من المجالس أو اللجان التى تكون العضوية فيها مظهرا لمعنى النيابة .

## المادة ١٠٨

من رشا موظفا والموظف الذى يرتشى ومن يتوسط بين الراشى والمرتشى يعاقبون بالسجن ويحكم على كل منهم بغرامة تساوى قيمة ما أعطى أو وعد به . ويقضى بالعقوبات نفسها فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة السابقة ، غير

أنه يجوز أن يحكم بالسجن لمدة تقل عن ثلاث سنين دون أن تكون أدنى من ستة شهور .

ومع ذلك يعفى من العقوبة الراشى أو المتوسط اذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها .

هى المادة ٩٣ من قانون سنة ١٩٠٤ المعدلة بالرسوم بقانون رقم ١٧ الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٩ وتقابل المادة ١٧٧ من القانون الفرنسى والمادة ٩٢ من القانون القديم .  
انظر المذكرة الايضاحية للرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٩ المنشورة تحت المادة ١٠٧ .

### المادة ١٠٩

يعد مثل الراشى ويعاقب بالعقوبات المقررة فى المادة السابقة من يستعمل طرق الاكراه بأفعال محسوسة كالضرب ونحوه أو طرق التهديد فى حق موظف ليحصل منه على قضاء أمر غير حق أو على اجتنابه أداء عمل من أعمال وظيفته .  
هى المادة ٩٤ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٧٩ من القانون الفرنسى والمادة ٩٥ من القانون القديم .

### المادة ١١٠

كل من قبل وعدا أو عطية أو فائدة خصوصية كالميلين فى المادة ١٠٦ وهو يعلم السبب يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة تقدر بحسب ما هو مقرر فى المادة ١٠٨ اذا لم يتوسط بسعيه فى الحصول على الرشوة .  
هى المادة ٩٥ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٩٦ من القانون القديم .

### المادة ١١١

من شرع فى اعطاء رشوة ولم تقبل منه أو فى الاكراه بالضرب والتهديد ونحوها ولم يبلغ مقصده يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى .

هى المادة ٩٦ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٧٩ من القانون الفرنسى والمادة ٩٩ من القانون القديم .



## الباب الرابع - اختلاس الأموال الأميرية والغدر

النصوص الواردة في هذا الباب هي بينها نصوص قانون سنة ١٩٠٤ .

### المادة ١١٢

كل من تجارى من مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة المنوطين بحساب قهود أو أمتعة على اختلاس أو إخفاء شيء من الأموال الأميرية أو الخصوصية التى فى عهده أو من الأوراق الجارية مجرى النقود أو غيرها من الأوراق والسندات والعقود أو اختلس شيئا من الأمتعة المسلمة اليه بسبب وظيفته يحكم عليه فضلا عن رد ما اختلسه بدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك ويعاقب بالسجن .

هى المادة ٩٧ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٦٩ من القانون الفرنسى والمادة ١٠٠ من القانون القديم .

### المادة ١١٣

كل من يكلف بشراء شيء أو يبعه أو صنعه أو استصناعه على ذمة الحكومة واستحصل بواسطة غشه فى شراء ذلك الشيء أو يبعه أو الكشف عن مقداره أو صنعه على ربح لنفسه أو لغيره تعود منه الخسارة على الحكومة يحكم عليه بالحبس ورد ما أخذه ويحكم أيضا عليه بالعزل ان كان موظفا عموميا .

هى المادة ٩٨ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٠١ من القانون القديم .

### المادة ١١٤

أرباب الوظائف العمومية أيا كانت درجاتهم سواء كانوا رؤساء مصالح أو مستخدمين مرءوسين أو مساعدين لكل منها وكذا ملتزمو الرسوم أو العوائد أو الأموال ونحوها والموظفون فى خدمتهم اذا أخذوا فى حال تحصيل الغرامات أو الأموال أو العشور أو العوائد ونحوها زيادة عن المستحق منها يعاقبون على الوجه الآتى :

رؤساء المصالح والملتزمون يعاقبون بالسجن ، وأما المستخدمون المرءوسون

ومساعدو الجميع فيعاقبون بالحبس والعزل . ويحكم أيضا برد المبالغ المتحصلة بدون حق و بدفع غرامة مساوية لها .

هى المادة ٩٩ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٧٤ من القانون الفرنسى و ١٠٢ من القانون القديم .

### المادة ١١٥

كل موظف فى الوظائف العمومية حجز كل أو بعض ما يستحقه العملة الذين استخدمهم فى أشغال مختصة بمحل توظيفه من أجره ونحوها يعاقب بالسجن . وكذا يعاقب بالعقوبة المذكورة اذا استخدم هؤلاء العملة سخرة بلا أجره وأخذها لنفسه مع احتسابها على الحكومة . ويحكم عليه فى الحالتين برد ما أخذه لمستحقه وبغرامة مساوية له .

هى المادة ١٠٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٠٣ من القانون القديم .

### المادة ١١٦

كل موظف عمومى لم يستوف استخدام كامل الخدمة المعينين للأمورية المكلف بها وأخذ لنفسه جميع مرتبات من نقص منهم أو بعضها أو قيد فى دفاتر الحكومة أسماء خدمته الخاصين به ليستحصل على اعطائهم ماهيتهم من المرتبات المحسوبة على الحكومة يعاقب بالسجن ، ويحكم عليه أيضا بتأدية ضعف المبلغ التى أخذها سواء كانت بأسماء الأشخاص الذين لم يستخدموا أو بأسماء خدمته الخصوصيين الذين قيد أسماءهم بصفة مستخدمين بالحكومة .

هى المادة ١٠١ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٠٤ من القانون القديم .

### المادة ١١٧

كل من كان من أرباب الوظائف العمومية ينتفع من الأشغال المحالة عليه ادارتها وملاحظتها سواء كان الانتفاع مباشرة أو بواسطة وكذلك كل من كلف نفسه منهم من غير مأمورية بشراء أشياء أو صنعها على ذمة الحكومة أو اشترك مع بائع الأشياء المذكورة أو مع المكلف بصنعها يعاقب بالعزل والحبس مدة لا تزيد على سنة .

وأما في حالة ما اذا أخذ أحد هؤلاء الموظفين عمولة أو تسبب في إعطائها لغيره على المعاملات الأميرية التي هي من هذا القبيل أو اكتسب أرباحا فيما يتعلق بصرف النقود أو أباح لغيره اكتساب ذلك فيعاقب فضلا عن عزله بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

هي المادة ١٠٢ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٠٥ من القانون القديم والمادة ١٢٥ من القانون الفرنسي .

### المادة ١١٨

كل موظف أدخل في ذمته بأي كيفية كانت قهودا للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع .  
هي المادة ١٠٣ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٠٦ من القانون القديم .

### تعليقات الخفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ١٠٣ — ( المادة ١٠٦ القديمة ) — قد حالت صعوبات جمة في العمل دون التمييز بين هذه المادة والمادة ٩٧ ( المادة ١٠٠ القديمة ) .  
ولا يلوح أن هناك فرقا ما بين جسامه الجرائم المنصوص عليها في كلتا المادتين وقد تشابهت العقوبات لذلك لحذفت المادتان ١٠٧ و ١٠٩ القديمتان لأن الأفعال المنصوص عليها فيهما يظهر أنها بحيث تستوجب تعويضات مدنية ليس الا ما لم يكن ارتكابها نتيجة تواطؤ مع العدو فيعد في هذه الحالة خيانة معاقب عليها في كل الأحوال .

### المادة ١١٩

كل موظف عمومي أعان شخصا على عدم الوفاء بما تعهد بتوريده للقوات البرية أو البحرية أو الجوية يعاقب بالحبس والعزل .

هي المادة ١٠٤ من قانون سنة ١٩٠٤ مع استبدال لفظ « القوات » بلفظ « العساكر » الوارد بالنص الأول وإضافة القوات الجوية الى القوات البرية والبحرية .  
وهي تقابل المادة ١٠٨ من القانون القديم .

### تعليقات الخفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ١٠٤ — ( المادة ١٠٨ القديمة ) قد دعا حذف المادة ١٠٧ القديمة الى وضع عبارة جديدة لهذه المادة .



## الباب الخامس — تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وتقصيرهم

### في أداء الواجبات المتعلقة بها

النصوص الواردة في هذا الباب هي نصوص قانون سنة ١٩٠٤ والاضافة التي جاء بها القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ .

### المادة ١٢٠

كل موظف توسط لدى قاض أو محكمة لصالح أحد الخصوم أو اضرارا به سواء بطريق الأمر أو الطلب أو الرجاء أو التوصية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا .

هي المادة ١٠٥ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادتين ١١٠ و ١١١ من القانون القديم .

### تعليقات الحفائية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ١٠٥ — قد جمعت هذه المادة أحكام المادتين ١١٠ و ١١١ القديمتين ويظهر أن الجرائم المنصوص عليها في المادة ١١١ هي من دون جميع الجرائم المذكورة في هاتين المادتين أقلها خطارة لكنها كانت معاقبا عليها بأشد العقوبات ولذلك جعل الحد الأقصى للحبس من ثلاثة أشهر الى ستة .

وقد حذفت المادة ١١٤ القديمة لأن الأفعال المنصوص عليها فيها يظهر أنه من الأولى الاكتفاء فيها بإقامة الدعوى التأديبية دون المحاكمة القضائية .

### المادة ١٢١

كل قاض امتنع بناء على الأسباب المذكورة آنفا عن الحكم أو صدر منه حكم ثبت أنه غير حق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالعزل .

هي المادة ١٠٦ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١١٢ من القانون القديم .

### المادة ١٢٢

إذا امتنع أحد القضاة في غير الأحوال المذكورة عن الحكم يعاقب بالعزل وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا .

ويعد ممتنعا عن الحكم كل قاض أبى أو توقف عن اصدار حكم بعد تقديم طلب اليه في هذا الشأن بالشروط المبينة في قانون المرافعات في المواد المدنية

والتجارية ولو احتج بعدم وجود نص في القانون أو بأن النص غير صريح أو بأى وجه آخر .

هى المادة ١٠٧ من قانون سنة ١٩٠٤ مع استبدال عبارة « بالشروط المبينة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية » بعبارة « بالشروط المبينة في مادتي ٦٥٦ و ٦٥٧ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية » .  
وهى تقابل المادة ١١٣ من القانون القديم و ١٨٥ من القانون الفرنسى .

### المادة ١٢٣

كل موظف عمومى استعمل سطوة وظيفته فى توقيف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو تنفيذ أحكام القوانين واللوائح المعمول بها أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم المقررة قانوناً أو تنفيذ حكم أو أمر أو طلب من المحكمة أو أى أمر صادر من جهة اختصاصه يعاقب بالعزل والحبس .

هى المادة ١٠٨ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١١٥ من القانون القديم والمادتين ١٨٨ و ١٨٩ من القانون الفرنسى .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ١٠٨ ( المادة ١١٥ القديمة ) — قد حذفت الفقرة الثانية من المادة القديمة فان الحالة المنصوص عليها فيها قد تكلم عنها فى باب الأحكام العمومية عند الكلام على الاشتراك . وفى المادة ٥٨ ( أسباب الإباحة الخ ) .

### المادة ١٢٤

إذا اتفق ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخدمين العموميين وتركوا عملهم بدون مسوغ شرعى يعاقبون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

وتطبق هذه العقوبات على كل موظف أو مستخدم عام امتنع عمداً عن تأدية واجب من واجبات وظيفته إذا كان امتناعه يجعل أو من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم فى خطر . وكذلك إذا نشأت عنه فتنة أو كان من شأنه أن تنشأ عنه فتنة أو إذا أضر بمصلحة عامة .

وفىما يتعلق بتطبيق هذه المادة يعد كالموظفين والمستخدمين العموميين جميع

الأجراء الذين يشتغلون بأية صفة كانت في خدمة الحكومة أو في خدمة سلطة من سلطات الأقاليم أو السلطات البلدية أو المحلية أو القروية .

هي المادة ١٠٨ مكررة المضافة لقانون سنة ١٩٠٤ بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ مع إضافة عبارة « أو القروية » في آخر المادة بمعرفة مجلس النواب ( انظر مضبطة المجلس لجلسة ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧ ) .

**المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٣٧ الصادر في ٩ سبتمبر**

**سنة ١٩٢٣**

الغرض من مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة سد الفراغ الموجود في جملة مواضع هامة من التشريع الجنائي المعمول به في الوقت الحاضر .

١

ليس في القانون نصوص تقضي بعقاب الموظفين والمستخدمين الذين يهجرون الخدمة العامة التي هم مكلفون بها . ومع ذلك فمن المسلم به عموماً أن الاضراب الذي يقع في خدمة عامة هو فعل غير مشروع اذ لا يمكن ترك مصلحة المجتمع العامة تحت رحمة المصلحة الخاصة للرجال الفاعلين بتلك الخدمة . ومن الممكن طبعاً في الوقت الحاضر توقيع عقوبات تأديبية على الموظفين الذين يتركون الخدمة المعهود بها اليهم وهي عقوبات أشدها الغزل من الوظيفة . غير ان هذه العقوبات غير كافية في بعض الأحيان لقمع أفعال تكون على درجة خاصة من الخطورة وتهدد بشل حكومة البلاد عن القيام بوظائفها الأساسية .

ويحتوى مشروع قانون العقوبات الذي وضع في سنتي ١٩١٦ — ١٩١٧ ثم قبح مراراً في سني ١٩١٩ و ١٩٢٠ و ١٩٢١ على مادة في هذا الشأن نصها كما يأتي :

« المادة ١٨٤ — كل موظف أو مستخدم عام يمتنع عمداً عن تأدية واجب من واجبات وظيفته التي يلزمه القانون بتأديتها يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه اذا كان امتناعه مما يجعل أو من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر وكذلك اذا نشأت عنه فتنة أو كان من شأنه أن تنشأ عنه فتنة » .

« وتطبق هذه العقوبات على الموظفين والمستخدمين العموميين اذا اتفق ثلاثة منهم على الأقل وتركوا عملهم بدون مسوغ شرعى وكان الغرض من هذا الفعل أو كان قد ترتب عليه تعطيل خدمة عامة » .

واذا رجعنا الى تعريف « المستخدم العام » ( انظر المادة ١٢ من المشروع ) لرأينا أنه من الاطلاق بحيث يشمل جميع الأشخاص الذين في خدمة الحكومة أو في خدمة إحدى سلطات الأقاليم أو السلطات البلدية أو المحلية ويدخل في ذلك من كان منهم يقوم بعمل يدوى محض أو بعمل ساع أو خادم .

والمادة المتقدم ذكرها مأخوذة من المادة ١٨١ من قانون العقوبات الايطالي وهذا نصها



« اذا انفق ثلاثة على الأقل من الموظفين العموميين وتركوا عملهم بدون مسوغ شرعى يعاقبون بغرامة من ٥٠٠ الى ٣٠٠٠ ليرة وبحرمانهم من وظائفهم حرمانا مؤقتا » .  
« وتطبق هذه العقوبات على الموظفين العاملين الذين يتركون عملهم بقصد الحيلولة دون انجاز مسألة من المسائل أو بقصد احدث أى ضرر آخر للخدمة العامة » .

والفقرة الأولى من المادة ١٠٨ مكررة المقترح ادراجها في قانون العقوبات ( تراجع المادة الأولى من المشروع المرفق بهذه المذكرة ) يقصد منها تقرير عقوبة لاتحاد الموظفين والمستخدمين على ترك العمل . وهى تقابل الفقرة الثانية من المادة ١٨٤ من مشروع قانون العقوبات المصرى والفقرة الأولى من المادة ١٨١ من قانون العقوبات الايطالى .

وأما الشرط الوارد في المادة ١٨٤ المتقدم ذكرها وهو أن ترك العمل يجب أن يكون الغرض منه أو أن يترتب عليه فعلا تعطيل خدمة عامة فقد أغفل لأن اتحاد الموظفين والمستخدمين على ترك العمل ينبغى أن يكون معاقبا عليه في ذاته لما يتضمنه من الضرر للمصلحة العامة أو الخطر عليها بصرف النظر عن الغرض الذى يرمى اليه هؤلاء الموظفون من ترك العمل بمجملتهم وعن الأثر الذى يترتب على ذلك .

وأما الفقرة الثانية من المادة ١٠٨ مكررة المقترحة في المشروع المرفق بهذه المذكرة فالغرض منها عقاب الموظف أو المستخدم العام الذى يمتنع عن تأدية واجب من واجبات وظيفته ولو كان فعله هذا فرديا قاصرا عليه وحده . وقد رؤى في هذا الموضوع أن لا يؤخذ نص مشروع قانون العقوبات كما هو لأنه نص ضيق اذ قيد العقاب بحالة ما اذا امتنع الموظف عن تأدية واجب من واجبات وظيفته التى يلزمه القانون بتأديتها . وذلك لأن واجبات الموظف ليست كلها تقرر بقانون بل يجوز أن توجهها لأئمة أو أن يصدر للموظف أمر قانونى بتأديتها . وقد رؤى من الضرورى أيضا توسيع نطاق الفقرة الثانية بعض الشيء بمعنى أن الامتناع عن تأدية الواجب ينبغى أن يعاقب عليه ليس فقط في حالة ما اذا كان من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر أو اذا نشأت أو كان من شأنه أن تنشأ عنه فتنة بل أيضا في حالة ما اذا كان من شأنه الاضرار بصالح المجتمع المرتبطة بسير العمل في المصالح العامة .

واقضى الحال أيضا أن تقرر في فقرة ثالثة من المادة المعنى الواسع الذى يجب أن تفسر به عند تطبيق هذه المادة عبارة « الموظفين والمستخدمين العموميين » وهى عبارة فسرت في جملة مواد من قانون العقوبات تفسيرا ضيقا . فان المادة المقترحة وهى تقضى من جهة بالعقاب على اتحاد الموظفين ومن جهة أخرى بالعقاب على الامتناع عن تأدية واجبات الوظيفة يجب أن لا يقتصر تطبيقها على حالة الموظف الذى يشغل وظيفة عامة بل يجب أن تشمل أيضا كل شخص مهما كانت صفته يشترك في القيام بخدمة عامة أى بأى خدمة تباشرها الحكومة أو احدى المصالح العامة بما في ذلك سلطات الأقاليم والسلطات المحلية والبلدية .

## المادة ١٢٥

كل من سعى من أرباب الوظائف العمومية وغيرهم بطريق الغش في اضرار أو تعطيل سهولة المزايدات المتعلقة بالحكومة يعاقب فضلا عن عزله بالحبس مدة

لا تزيد على سنتين مع الزامه بأن يدفع للحكومة بدل الخسائر التي نشأت عن فعله المذكور .

هى المادة ١٠٩ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١١٦ من القانون القديم .

### الباب السادس — الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس

النصوص الواردة فى هذا الباب هى نصوص قانون سنة ١٩٠٤ فيما عدا التعديل المشار اليه فى المادة ١٣١ .

### المادة ١٢٦

كل موظف أو مستخدم عمومى أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لجله على الاعتراف يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى عشر .  
وإذا مات المجنى عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدا .

هى المادة ١١٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل الفقرتين ١ و ٣ من المادة ١١٧ من القانون القديم .

### تعديلات الحفانية على قانون سنة ١٩٠٤

المادة ١١٠ ( المادة ١١٧ القديمة ) — قد زيدت عقوبة الأشغال الشاقة عقوبة تخيرية مع عقوبة السجن وقد حذفت الفقرة الثانية لأن ما نص عليه فيها تسرى عليه الأحكام العمومية فى مسائل الاشتراك .

وتشديد العقوبة النصوص عليها فى الفقرة الأولى لا يجعل فائدة فى ذكر فقد منفعه العضو فى الفقرة الثالثة ( تنظر المادة ٢٠٤ ) .

### المادة ١٢٧

كل موظف عمومى وكل شخص مكلف بخدمة عمومية أمر بعقاب المحكوم عليه أو عاقبه بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانونا أو بعقوبة لم يحكم بها عليه يجازى بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيا مصرى ، ويجوز أن يحكم عليه أيضا مع هذه العقوبة بالعزل .

هى المادة ١١١ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١١٨ من القانون القديم .

### المادة ١٢٨

إذا دخل أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أى شخص مكلف بخدمة عمومية اعتمادا على وظيفته منزل شخص من آحاد الناس بغير رضائه فيما

عدا الأحوال المبينة في القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا .

هي المادة ١١٢ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١١٩ فقرة أولى من القانون القديم والمادة ١٨٤ من القانون الفرنسى .

### تعليقات الحفانية على قانون سنة ١٩٠٤

المادة ١١٢ ( المادة ١١٩ القديمة ) — قد حذفت العبارة الأولى من الفقرة الثانية ( القديمة ) لأن ما نص عليه فيها واقع تحت أحكام القواعد الصومية الخاصة بالاشتراك وأحكام المادة ٥٨ ( أسباب الإباحة الخ ) .

وما يبقى بعد ذلك من هذه الفقرة يستعاض عنه بأحكام الباب الرابع عشر الجديد من الكتاب الثالث ( انتهاك حرمة الملكية ) .

### المادة ١٢٩

كل موظف أو مستخدم عمومى وكل شخص مكلف بخدمة عمومية استعمل القسوة مع الناس اعتمادا على وظيفته بحيث انه أخل بشرفهم أو أحدث آلاما بأبدانهم يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا .

هي المادة ١١٣ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٢٠ من القانون القديم والمادة ١٨٦ من القانون الفرنسى .

### المادة ١٣٠

كل موظف عمومى أو مستخدم عمومى وكل انسان مكلف بخدمة عمومية اشترى بناء على سطوة وظيفته ملكا عقارا كان أو منقولاً قهرا عن مالكه أو استولى على ذلك بغير حق أو أكره المالك على بيع ما ذكر لشخص آخر يعاقب بحسب درجة ذنبه بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالغزل فضلا عن رد الشيء المغتصب أو قيمته ان لم يوجد عينا .

هي المادة ١١٤ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٢١ من القانون القديم .

### المادة ١٣١

كل موظف عمومى أوجب على الناس عملا في غير الحالات التى يجيز فيها القانون ذلك أو استخدم أشخاصا في غير الأعمال التى جمعوا لها بمقتضى القانون



المادتان ١٣١ و ١٣٢ — مقاومة المحاكم والتعدي عليهم ١١٧

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالعزل فضلا عن الحكم عليه بقيمة الأجور المستحقة لمن استخدمهم بغير حق .

هي المادة ١١٥ من قانون سنة ١٩٠٤ بالتعديل المشار اليه بالذكر الايضاحية وتقابل المادة ١٢٢ من القانون القديم .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالي

هي المادة ١١٥ من قانون سنة ١٩٠٤ مع تعديل في نصها اقتضاه الغاء السخرة في البلاد والنص الجديد يعاقب الموظف العمومي في حالتين :  
( الأولى ) اذا أوجب على الناس عملا في غير الأحوال التي يجيز فيها القانون ذلك . سواء أ كان قد استخدمهم في هذا العمل بأجر أو بغير أجر ، ( الثانية ) اذا استخدم أشخاصا فرض عليهم عمل يجيزه القانون في عمل آخر غير المفروض عليهم .

### المادة ١٣٢

كل موظف عمومي أو مستخدم عمومي تعدي في حالة نزوله عند أحد من الناس الكائنة مساكنهم بطريق مأموريته بأن أخذ منه قهرا بدون ثمن أو بضمن بخس ما كولا أو علفا يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا وبالعزل في الحالتين فضلا عن الحكم برد ثمن الاشياء المأخوذة لمستحقها .

هي المادة ١١٦ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٢٣ من القانون القديم .

### الباب السابع — مقاومة المحاكم وعدم الامتثال لأوامرهم

#### والتعدي عليهم بالسب وغيره

النصوص الواردة في هذا الباب هي نصوص قانون سنة ١٩٠٤ مع اضافة المادتين ١٣٤ و ١٣٥ وبالتعديل المشار اليه بالمادة ١٣٦ .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

عبارة الباب القديم في غاية التعقيد وقد نشأ عن ذلك صعوبات مستديمة في العمل اذ أن ذكر لفظ « أحد الموظفين » في المادة ١٢٤ القديمة كان مانعا من التمييز بين الأحوال التي كان يعمل فيها بمقتضى هذه المادة وبين الأحوال التي كانت داخلة في حكم المادة ١٢٥ ولما كانت الأحكام الصادرة من المحاكم الفرنسية تبعد أن تكون مستقرة على مبدأ في هذا الموضوع فإ كان لها كبير فائدة فيه لأن عبارة المواد الموجودة في القانون الفرنسي مغايرة لعبارة المواد المقابلة لها

في القانون المصري فضلا عن ذلك فان القواعد التي تعين من يشملهم لفظ « الموظفين » ومن لا يشملهم لا يمكن تطبيقها في مصر نظراً للتباين في النظم بين فرنسا وبما أنه ألغى الحد الأدنى المقرر للعقوبات في مواد الجنج فصار من الممكن الآن جمع أحكام المادتين ( تنظر المادة ١١٧ الجديدة ) بحيث يكون أمر تقدير جسامه كل جريمة في الأحوال المختلفة موكولا لذوق القاضي وحسن تصرفه .

وكذلك كان يوجد خلط بين مادتي ١٢٦ و ١٢٨ القديمتين فيما يتعلق بالأفعال المعاقب عليها بمقتضى أحكامهما وفيما يتعلق أيضا بالتمييز ( ان كان هناك تمييز ) بين طبقات الأشخاص الذين كانت ترتكب ضدهم تلك الجرائم فضلا عن ذلك فان العقوبة المقررة للحالة الأولى المذكورة في المادة ١٢٨ كانت طفيفة جداً بحيث لو كان وصل العنف الى الضرب أو نشأ عنه جروح لكانت لزمّت معرفة ما اذا لم يكن الواجب العمل بالمادة ٢٢٠ ( المادة ٢٠٦ الجديدة ) وأخيراً فان عبارة المادة ١٢٧ كانت غامضة للغاية .

والطريقة التي اتبعت في وضع مادتي ١١٨ و ١١٩ الجديدتين هي أولاً تقرير عقوبة مناسبة لمقاومة الموظفين أثناء تأدية وظائفهم عند ما لا تصل هذه المقاومة الى العنف المعاقب عليه بمقتضى المواد من ٢٠٤ الى ٢٠٦ ( المواد من ٢١٨ الى ٢٢٠ القديمة ) أما اذا وصلت المقاومة الى هذا الحد فقد زيد مع صرف النظر عن كون العنف استعمال مع أحد موظفي الحكومة الحد الأقصى للعقوبة في الأحوال التي تدخل في حكم المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ والحد الأقصى للعقوبة المقررة في المادة ٢٠٤ كاف لا يحتاج الحال معه لزيادته اذا كانت العقوبة المبينة بهاته المادة واقعة على أحد موظفي الحكومة .

### المادة ١٣٣

من أهان بالاشارة أو القول أو التهديد موظفا عموميا أو أحد رجال الضبط أو أى انسان مكلف بخدمة عمومية اثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا . فاذا وقعت الاهانة على محكمة قضائية أو ادارية أو مجلس أو على أحد أعضائها وكان ذلك اثناء انعقاد الجلسة تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا .

هي المادة ١١٧ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادتين ١٢٤ و ١٢٥ من القانون القديم والمادتين ٢٢٢ و ٢٢٣ من القانون الفرنسى .

### المادة ١٣٤

يحكم بالعقوبة المقررة بالفقرة الأولى من المادة السابقة اذا وجهت الاهانة بواسطة التلغراف أو التليفون أو الكتابة أو الرسم . هذه المادة جديدة ولم يكن لها مقابل في قانون سنة ١٩٠٤ .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالي

هى مادة جديدة أضيفت الى هذا الباب للمعاقبة على الاهانة التى ترتكب فى حق موظف عمومى أو شخص مكلف بخدمة عمومى بواسطة التلغراف أو التليفون أو الكتابة أو الرسم . وذلك لأن المادة ١١٧ من قانون سنة ١٩٠٤ لا تعاقب الا على الاهانة التى ترتكب بالاشارة أو القول أو التهديد فاذا أرسل شخص الى موظف عمومى كتابا أو تلغرافا أو رسما يتضمن اهانة له بسبب تأدية وظيفته فإن فعله لا يكون جريمة الاهانة المنصوص عليها فى المادة ١١٧ . لذلك رأت أن يعاقب على اهانة الموظفين بالوسائل المذكورة بنفس العقوبات المقررة للاهانة بالاشارة أو القول أو التهديد لأن هذه الاهانات كلها من نوع واحد وفى درجة واحدة من الأهمية .

### المادة ١٣٥

كل من أزعج إحدى السلطات العامة أو الجهات الادارية أو الأشخاص المكلفين بخدمة عمومى بأن أخبر بأى طريقة كانت عن وقوع كوارث أو حوادث أو أخطار لا وجود لها يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات مصرية أو بإحدى هاتين العقوبتين . وتقضى المحكمة فوق ذلك بالمصاريف التى تسببت عن هذا الازعاج . هذه المادة جديدة ولم يكن لها مقابل فى قانون سنة ١٩٠٤ .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالي

هى أيضا مادة جديدة أضيفت الى هذا الباب لعقاب من يزعمون السلطات العامة أو الجهات الادارية أو الأشخاص المكلفين بخدمة عامة بالأخبار عن كوارث أو حوادث أو أخطار لا وجود لها . وهذا النص مقتبس من القانون الايطالى ( مادة ٦٥٨ ) .

### المادة ١٣٦

كل من تعدى على أحد الموظفين العموميين أو رجال الضبط أو أى انسان مكلف بخدمة عمومى أو قاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصرية .

هى المادة ١١٨ من قانون سنة ١٩٠٤ بالتعديل المشار اليه بالمذكرة الايضاحية وتقابل المادة ١٢٨ من القانون القديم والمواد ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١٢ من القانون الفرنسى .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالي

هى المادة ١١٨ من قانون سنة ١٩٠٤ وقد أضيفت اليها عبارة « أو بسبب تأديتها »



## ١٢٠ المادتان ١٣٦ و ١٣٧ — هرب المحبوسين واخفاء الجانين

بعد عبارة « أثناء تأدية وظيفته » قياسا على قانون العقوبات الفرنسي الذي أخذ عنه حكم المادة ١١٨ والذي يعاقب على التعدي والمقاومة سواء أوقعا أثناء تأدية الوظيفة أو بسبب تأديتها وتوفيقا بين هذه المادة والمادة ١١٧ التي تعاقب على الاهانة في كلتا الحالتين .

### المادة ١٣٧

واذا حصل مع التعدي أو المقاومة ضرب أو نشأ عنهما جرح تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا .  
فاذا بلغ الضرب أو الجرح الجسامة المنصوص عنها في المادة ٢٤١ تكون العقوبة الحبس .

هي المادة ١١٩ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادتين ١٢٦ و ١٢٧ من القانون القديم والمادتين ٢٢٨ و ٢٣١ من القانون الفرنسي .

## الباب الثامن — هرب المحبوسين واخفاء الجانين

النصوص الواردة في هذا الباب هي نصوص قانون سنة ١٩٠٤ بالاضافة التي جاء بها القانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٢ مع التعديل المشار اليه في المادة ١٤٠ .

### تعليقات الحفائية على قانونه سنة ١٩٠٤

هذا الباب كان قد عدل تعديلا كبيرا بموجب الأمر العالي الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ الذي استعيض به عن الأمر العالي المؤرخ ١١ أغسطس سنة ١٨٩٢ وان الغاء الحد الأدنى للعقوبات في مواد الجنح قد مكن من تسهيل عبارة مواد هذا الباب ومن الغاء الأحوال المنصوص عنها في الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٩٨ وقد جعل الكتاب أوضح من ذي قبل لأنه قد قسم الكلام على الجرائم المبينة فيه أولا اذا وقعت ممن يهرب ثانيا اذا وقعت من مستخدمى السجون ثالثا اذا وقعت من الأفراد .

أما من حيث من يرتكب الهرب ( المادة ١٢٠ الجديدة ) فقد جعل الفرق مرتبطا بحالة الهارب فالفقرة الأولى خاصة بمن يضبطون متلبسين بالجريمة ولم يكونوا سجنوا بناء على أمر صادر بسجنهم وبالمسجونين بموجب أوامر صادرة بضبطهم واحضارهم وبالمحبوسين بطريق الاكراه البدني والفقرة الثالثة تقضى بأن يجمع بين العقوبة التي يحكم بها بسبب الهرب وبين العقوبة التي يستوجبها استعمال القوة أو أى جريمة أخرى يرتكبها الفار أثناء هربه ويمكن أن يلاحظ هنا أن المعاقبة على الهرب تكون في غالب الأحوال بموجب لائحة السجون .

وان الجرائم التي يرتكبها مستخدم السجون تسرى عليها أحكام المواد ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ واذا كان الهرب حصل بسبب افعال أو أخطاء المستخدمين ( المادة ١٢١ ) روعيت حالة الهارب

في تقرير العقوبة قلة وكثرة من حيث نوع سجنه لكن بأقل تفصيلا من ذلك كما في حالة التواطؤ .

وفيما يتعلق بحالة التواطؤ وضع فرق لم يكن موجودا من قبل في القانون القديم ويقتضى أن من تواطأ مع محكوم عليه على هربه يعاقب بأشد مما يعاقب به لو تواطأ مع متهم بنفس الجريمة التي حكم من أجلها على الهارب الأول والمادة ١٢٣ تقتضى بمعاينة من أهمل عمدا في القبض على أحد مرتكبي الجرائم وكان هذا الفعل غير معاقب عليه بالكلية .

وقد نص في مادتي ١٢٤ و ١٢٥ عن أمر اعانة أحد الأفراد لإنسان على الهرب . وألغى الفرق الموجود في المادة ١٣٤ القديمة الذي من مقتضاه أن تسهيل الهرب بسبب إعطاء الهارب آلات يستعين بها على ذلك كان يعاقب عليه عقابا أشد وسبب هذا الإلغاء هو أن إعطاء هذه الآلات لم يخرج عن كونه من الأمور التي تقع عادة في الهرب أما أمر إعطاء أسلحة لمسجون لتسهيل هربه فانه معاقب عليه بقطع النظر عن صفة سجن الهارب لأن هناك في كل الأحوال قرينة دالة على أن الأسلحة أعطيت بقصد استعمالها . وإن أمر ادخال آلات في السجن بقصد تسهيل الهرب معاقب عليه بمقتضى المادة ٩٠ من الأمر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ المتعلق بالسجون ولو لم يعقب هذا الفعل هرب . ومما يلاحظ هنا أنه إذا تواطأ أحد الأفراد مع أحد مستخدمي السجون على اعانة أحد المسجونين على الهرب يعاقب باعتباره شريكا للموظف بمقتضى الأحكام العمومية للاشتراك بأشد مما كان يعاقب به لو ارتكب ذلك بمفرده . وقد استعيض بالمادة ١٢٦ الجديدة عن المادة ١٣٦ القديمة وضيق في الأحوال التي كانت تستثنى إلى الآن فيما يختص بأهل الهارب .

## المادة ١٣٨

كل إنسان قبض عليه قانونا فهرب يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .

فاذا كان صادرا على المتهم أمر بالقبض عليه وإيداعه في السجن وكان محكوما عليه بالحبس أو بعقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصرية .

وتتعدد العقوبات اذا كان الهرب في إحدى الحالتين السابقتين مصحوبا بالقوة أو بجريمة أخرى .

هي المادة ١٢٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٢٩ من القانون القديم والمادة ٢٤٥ من القانون الفرنسي .

## المادة ١٣٩

كل من كان مكلفا بحراسة مقبوض عليه أو بمراقبته أو بنقله وهرب باهال منه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا اذا كان المقبوض عليه الذى هرب محكوما عليه بعقوبة جنائية أو متهما بجناية . وأما فى الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

هى المادة ١٢١ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المواد ١٣٠ / ١ و ١٣١ / ١ و ١٣٢ / ١ من القانون القديم والمواد ٢٣٨ / ١ و ٢٣٩ / ١ و ٢٤٠ / ١ من القانون الفرنسى .

## المادة ١٤٠

كل من كان مكلفا بحراسة مقبوض عليه أو بمراقبته أو بنقله وساعده على هربه أو سله له أو تغافل عنه يعاقب طبقا للأحكام الآتية :  
اذا كان المقبوض عليه محكوما عليه بالاعدام تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

واذا كان محكوما عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهما بجريمة عقوبتها الاعدام تكون العقوبة السجن .  
وفى الأحوال الأخرى تكون العقوبة الحبس .

هى المادة ١٢٢ من قانون سنة ١٩٠٤ بالتعديل المشار اليه بالمذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالى . وتقابل المواد ٢٣٨ / ١ و ٢٣٩ / ١ و ٢٤٠ / ١ من القانون الفرنسى والمواد ١٣٠ / ١ و ١٣١ / ١ و ١٣٢ / ١ من القانون القديم .

## المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالى

هى المادة ١٢٢ من قانون سنة ١٩٠٤ مع تغيير عبارة « أو تواطأ على ذلك » فى النص العربى بعبارة « أو تغافل عنه » لاثبات الترجمة الصحيحة لعبارة (Gou y aura connivé) الواردة فى النص الفرنسى وهذا التغيير يمكن من معاقبة الحارس اذا تغافل عن هرب الشخص المكلف بحراسته ولو لم يتواطأ معه على الهرب .



### المادة ١٤١

كل موظف أو مستخدم عمومي مكلف بالقبض على إنسان ويهمل في الاجراءات اللازمة لذلك بقصد معاوته على الفرار من وجه القضاء يجازى بالعقوبات المدونة في المادة السابقة بحسب الأحوال المبينة فيها .  
هي المادة ١٢٣ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### المادة ١٤٢

كل من مكن مقبوضا عليه من الهرب أو ساعده عليه أو سهله له في غير الأحوال السالفة يعاقب طبقا للأحكام الآتية :  
إذا كان المقبوض عليه محكوما عليه بالاعدام تكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى سبع . فإذا كان محكوما عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهما بجريمة عقوبتها الاعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع . وأما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس .  
هي المادة ١٢٤ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المواد ٢/١٣٠ و ٢/١٣١ و ٢/١٣٢ من القانون القديم والمواد ٢/٢٣٨ و ٢/٢٣٩ و ٢/٢٤٠ من القانون الفرنسى .

### المادة ١٤٣

كل من أعطى أسلحة لمقبوض عليه لمساعدته على الهرب يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع .  
هي المادة ١٢٥ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٣٥ من القانون القديم والمادة ٢٤٣ من القانون الفرنسى .

### المادة ١٤٤

كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره شخصا فرّ بعد القبض عليه أو متهما بجناية أو جنحة أو صادرا في حقه أمر بالقبض عليه وكذا كل من أعانه بأى طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء مع علمه بذلك يعاقب طبقا للأحكام الآتية :

إذا كان من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء قد حكم

عليه بالاعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع .  
 واذا كان محكوما عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهما  
 بجريمة عقوبتها الاعدام تكون العقوبة الحبس .  
 وأما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين  
 أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا .

ولا تسرى هذه الأحكام على زوج أو زوجة من أخفى أو ساعد على  
 الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء ولا على أبويه أو أجداده أو أولاده أو أحفاده .  
 هي المادة ١٢٦ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٣٦ من القانون القديم والمادة  
 ٢٤٨ من القانون الفرنسى .

### المادة ١٤٥

كل من علم بوقوع جناية أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد  
 بوقوعها وأعان الجانى بأى طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء إما بايواء الجانى  
 المذكور وإما باخفاء أدلة الجريمة واما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم  
 بعدم صحتها أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك يعاقب طبقا للأحكام الآتية :  
 اذا كانت الجريمة التى وقعت يعاقب عليها بالاعدام تكون العقوبة بالحبس  
 مدة لا تتجاوز سنتين .

واذا كانت الجريمة التى وقعت يعاقب عليها بالأشغال الشاقة أو السجن  
 تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها .  
 أما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور  
 أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها . وعلى كل حال لا يجوز أن تتعدى العقوبة  
 الحد الأقصى المقرر للجريمة نفسها .

ولا تنطبق أحكام هذه المادة على الزوج أو الزوجة أو أصول أو فروع  
 الجانى .

هي المادة ١٢٦ مكررة المضافة الى قانون سنة ١٩٠٤ بالقانون رقم ١٢ الصادر في  
 ٨ يونيه سنة ١٩١٢ .

## المذكرة الاستفسائية لمشروع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٢

عن النص على معاقبة من يساعد المجرمين على الفرار من وجه القضاء في قانون العقوبات ( مادة ١٢٦ ) نص من هذا القيل ولكنه لا ينطبق الا على من اتهم بجناية أو جنحة أو من يكون صدر في حقه أمر بإحضاره أو القبض عليه فهو لا يتناول من يساعد المجرم وهو يعلم بجريمته على التمكن من الفرار من وجه القضاء قبل محاكمته . والمساعدة قد تكون اما بإيواء المجرم أو بتقديم معلومات غير صحيحة أو باخفاء أدلة الجريمة . وقد روعي في هذا النص تدريج العقوبة بحسب أهمية الجريمة التي يرتكبها من تقدم له المساعدة .

## تقرير اللجنة المسكدة بمجلس شورى القوانين لنظر مشروع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٢

٢

المادة الثانية تقضى بأن تراد مادة عقب المادة ١٢٦ من قانون العقوبات تعاقب كل من علم بوقوع جناية أو جنحة « أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها » وأعان الجاني على الفرار من وجه القضاء بأية طريقة من الطرق المنصوص عليها في تلك المادة . وبعد أن تناقشت اللجنة طويلا في هذه المادة رأت أن تحذف من الفقرة الأولى منها عبارة « أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوع الجريمة » وعبارة « أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك » لأنها ترى أن الحكم على الاعتقاد أو على الظروف التي تحمل على الاعتقاد صعب جداً وان بقاء مثل هاتين العبارتين ( اللتين لا يوجد لهما مثيل في القانون الفرنسي المأخوذة عنه القوانين المصرية ) يسهل اتهام الأبرياء ويفتح بابا يطره أرباب الفさいات لاتهام من يريدون الانتقام منه ولا يصعب عليهم اثبات اتهامهم بقرائن ملفقة .

لذلك يجب أن لا ترفع الدعوى على المتهم بمعاونة جان على الفرار الا اذا ثبت للمحققين ثبوتها تاما انه أعانه وهو يعلم علما أكيدا بارتكابه جناية أو جنحة وأن يكون الجاني قد حكم بادانته نهائيا لارتكابه تلك الجناية أو الجنحة نفسها .

لأنه قد يحصل أن الجاني لا يضبط الا بعد أن يحكم على المتهم بمساعدته على الفرار حكما نهائيا بادانته ثم يقدم الجاني الأصلي للمحكمة فتبرئه . فنحن لوقوع مثل هذا الخطأ الذي يؤسف له كثيرا — وقد لا يمكن تلافيه — يجب أن لا يحاكم المتهم بتسهيل الفرار لجان الا بعد الحكم نهائيا بادانة ذلك الجاني .

وقد أرادت اللجنة أن تنص صريحا على ذلك في المشروع فأجابها سعادة ناظر الحفانية بأن نص المادة الأصلي يفيد ذلك لأنه عبر عن مرتكب الجناية أو الجنحة الذي أعانه المتهم على الفرار من وجه القضاء بالجاني وليس بالمتهم . ولا شك أن كل متهم لا يكون جانيا الا اذا حكم عليه نهائيا .



فاكتفت اللجنة بهذا البيان وقررت بالاجماع تعديل الفقرة الأولى من المادة هكذا :  
 « كل من ثبت عليه أنه علم بوقوع جناية أو جنحة وأعان الجاني بأية طريقة كانت على  
 الفرار من وجه القضاء إما ايواء الجاني المذكور وإما باخفاء أدلة الجريمة واما بتقديم معلومات  
 تتعلق بالجريمة وثبت انه يعلم بعدم صحتها يعاقب طبقا للأحكام الآتية : » . وبقية المادة  
 على أصلها .

### مناقشات مجلس شورى القوانين في مشروع هذه المادة

تليت المادة وتعديل اللجنة فيها . . . .

« سعادة ناظر الحفانية » أطلب بقاء المادة على أصلها واعترض على الجزء الأول من  
 تعديل اللجنة وأرى أن لا لزوم مطلقا لذكر عبارة « ثبت عليه » لا لأنى أقبل أن يحكم على  
 متهم بدون ثبوت التهمة عليه ولكن لأن شرط ثبوت التهمة مفروض بمقتضى القواعد  
 العمومية ولأن ذلك التعديل يخالف نمط النصوص الواردة في قانون العقوبات حيث يقول هذا  
 القانون : من سرق من ضرب من زور من من الخ . وليس من ثبت عليه أنه سرق أو من  
 ثبت عليه أنه ضرب أعنى أن شرط ثبوت التهمة متوفر بدون حاجة الى النص عليه في المادة  
 بعبارة « من ثبت » كتعديل اللجنة .

ثم أعترض أيضا على الجزء الثانى من تعديل اللجنة وهو حذف عبارة « أو كان لديه  
 ما يحمله على الاعتقاد بذلك » لأن في حذف هذه العبارة تقليلا من فائدة هذه المادة بغير  
 مسوغ فأنى لا أرى سببا يدعو الى عدم معاقبة شخص ساعد مجرما وكان لديه من الأسباب  
 ما يحمله على الاعتقاد بأنه مجرم .

قيل ان ابقاء المادة على أصلها يترتب عليه تسهيل اتهام الأبرياء وأنا أقول ان اتهام الأبرياء  
 جائز في كل جريمة ولكن البرىء له ضمان وهو المحكمة التى تنتظر الدعوى لنا أعارض في  
 تعديلات اللجنة وأطلب ابقاء المادة على أصلها .

تقرر بأغلبية الآراء الموافقة على المادة كتعديل اللجنة ( راجع محضر جلسة ٢٩ مايو سنة  
 ١٩١٢ صفحة ٤٦٦ من مجموعة محاضر جلسات مجلس شورى القوانين في دور انعقاد ١٩١١  
 — ١٩١٢ ) .

### تقرير المستشار القضائى عن هذه المادة

أدخل على قانون العقوبات تعديل أكمل به نص المادة ١٢٦ الخاصة بقوبة من يسهلون  
 على الآئمين وسائل الهرب من وجه العدل فقد كان النص أولا لا يتناول الا الذين يساعدون  
 المتهمين فعلا بجناية أو جنحة وأما النص الجديد فانه يدخل في العقاب من يسهل الخلاص لمن  
 ارتكب جريمة ولو لم تهم عليه الدعوى وهذا النص مأخوذ من قانون العقوبات السودانى  
 ( مادة ١٦٥ ) وقانون العقوبات الهندى ( مادة ٢١٤ ) « راجع صفحة ٢١ من تقرير جناب  
 السير ملكولم ماك ايلريث المستشار القضائى عن سنة ١٩١٢ » .

### المادة ١٤٦

كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره أحد الفارين من الخدمة العسكرية أو ساعده مع علمه بذلك على الفرار من وجه القضاء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها مصريا .

ولا تسرى هذه الأحكام على زوجة الفار من الخدمة العسكرية .

هى المادة ١٢٧ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات المحققة على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ١٢٧ — أدخلت هذه المادة الجديدة فى القانون بناء على طلب لجنة شكلت من عهد قريب للبحث فى قانون الفرعة العسكرية .

**الباب التاسع — فك الأختام وسرقة السندات والأوراق الرسمية المودعة**  
النصوص الواردة فى هذا الباب هى بينها نصوص قانون سنة ١٩٠٤ .

### المادة ١٤٧

إذا صار فك ختم من الأختام الموضوعة لحفظ محل أو أوراق أو أمتعة بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم فى مادة من المواد يحكم على الحراس لاهلهم بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا ان كان هناك حراس .

هى المادة ١٢٨ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٣٧ من القانون القديم والمادة ٢٤٩ من القانون الفرنسى .

### المادة ١٤٨

إذا كانت الأختام موضوعة على أوراق أو أمتعة لمتهم فى جناية أو لمحكوم عليه فى جناية يعاقب الحارس الذى وقع منه الإهمال بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا .

هى المادة ١٢٩ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٣٨ من القانون القديم والمادة ٢٥٠ من القانون الفرنسى .

### المادة ١٤٩

كل من فك ختما من الأختام الموضوعة لحفظ أوراق أو أمتعة من قبيل ما

ذكر في المادة السابقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة . فان كان الفاعل لذلك هو الحارس نفسه يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع .  
 هي المادة ١٣٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٣٩ من القانون القديم والمادة ٢٥١ من القانون الفرنسى .

### المادة ١٥٠

اذا كانت الأختام التى صار فكها موضوعة لأمر غير ما ذكر يعاقب من فكها بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا . وان كان الفاعل لذلك هو الحارس نفسه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

هي المادة ١٣١ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٤٠ من القانون القديم والمادة ٢٥٢ من القانون الفرنسى .

### المادة ١٥١

اذا سرقت أوراق أو سندات أو سجلات أو دفاتر متعلقة بالحكومة أو أوراق مرافعة قضائية أو اختلست أو أتلقت وكانت محفوظة فى المخازن العمومية المعدة لها أو مسلمة الى شخص مأمور بحفظها يعاقب من كانت فى عهده بسبب اهماله فى حفظها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيتها مصريا .

هي المادة ١٣٢ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٤٢ من القانون القديم والمادة ٢٥٤ من القانون الفرنسى .

### المادة ١٥٢

وأما من سرق أو اختلس أو أتلقت شيئا مما ذكر فى المادة السابقة فيعاقب بالحبس . فان كان الفاعل لذلك هو الحافظ لتلك الأشياء يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع .

هي المادة ١٣٣ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٤٣ من القانون القديم والمادتين ٢٥٤ و ٢٥٥ من القانون الفرنسى .



### المادة ١٥٣

إذا حصل فك الأختام أو سرقة الأوراق أو اختلاسها أو اتلافها مع اكراه الحافظين لها يعاقب فاعل ذلك بالأشغال الشاقة المؤقتة .

هي المادة ١٣٤ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٤٤ من القانون القديم والمادة ٢٥٦ من القانون الفرنسى .

### المادة ١٥٤

كل من أخفى من موظفى الحكومة أو البوستان أو مأموريهما أو فتح مكتوبا من المكاتب المسلمة للبوستان أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيتها مصريا وبالعزل فى الحاليتين . وكذلك كل من أخفى من موظفى الحكومة أو مصلحة التلغرافات أو مأموريهما تلغرافا من التلغرافات المسلمة الى المصلحة المذكورة أو أفساه أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالعقوبتين المذكورتين .

هي المادة ١٣٥ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٤٥ من القانون القديم والمادة ١٨٧ من القانون الفرنسى .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ١٣٥ ( المادة ١٤٥ القديمة ) — ان حالة الاشتراك تسرى عليها القواعد العمومية الخاصة به .

### الباب العاشر — اغتملاس الألقاب والوظائف والاتصاف بها برونه من

النصوص الواردة فى هذا الباب هي نصوص قانون سنة ١٩٠٤ بالتعديل والاضافة اللذين ادخلا عليها بالرسوم بقانون رقم ٥٥ الصادر فى ١٩ ابريل سنة ١٩٣١ عدا المادة ١٣٧ (ب) المضافة بهذا المرسوم بقانون الى قانون سنة ١٩٠٤ فقد حذفت من مشروع القانون الحالى عند نظره فى مجلس النواب ( انظر مضبطة الجلسة الثانية والستين لمجلس النواب بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧ ) .

### المادة ١٥٥

كل من تداخل فى وظيفة من الوظائف العمومية ملكية كانت أو عسكرية من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة أو اذن منها بذلك أو أجرى عملا

من مقتضيات احدى هذه الوظائف يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

هى المادة ١٣٦ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٤٦ من القانون القديم والمادة ٢٥٨ من القانون الفرنسى .

### المادة ١٥٦

كل من لبس علانية كسوة رسمية بغير أن يكون حائزا للرتبة التى تخوله ذلك أو حمل علانية العلامة المميزة لعمل أو لوظيفة من غير حق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها .

هى المادة ١٣٧ من قانون سنة ١٩٠٤ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٥٥ الصادر فى ١٩ ابريل سنة ١٩٣١

**المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٥٥ الصادر فى ١٩**

**ابريل سنة ١٩٣١**

ينقسم مشروع المرسوم بقانون المرافق لهذه المذكرة الى قسمين . الأول خاص بالنياشين وألقاب الشرف والرتب المصرية والآخر خاص بالنياشين والألقاب والرتب الأجنبية . ففى يتعلق بالقسم الأول يلاحظ أنه ليس فى قانون العقوبات الأهلى من الأحكام بشأن حمل النياشين والتلقب بألقاب الشرف والرتب من غير حق الا مادة واحدة هى المادة ١٣٧ التى قضت بعقوبة الحبس أو الغرامة على « كل من لبس علانية كسوة خاصة برتبة أعلى من رتبته أو لبس مطلق كسوة رسمية بغير أن يكون حائزا لرتبة أو تقلد بنيشان من غير أن يكون حائزا له » . وقد ظهر بالاختبار أن هذا النص ضيق النطاق ولا يشمل بعض أمور كثيرة الوقوع مما يدخل فى هذا الباب .

فما هو مشاهد مع الأسف أن كثيرا من الناس اعتادوا تلقيب أنفسهم بألقاب شرف أو رتب ليسوا حائزين لها . وهذا يحمل الغير أيضا على تلقيبهم بها مجازاة لهم أو مجاملة وتمليقا وفشت هذه العادة بين الناس وفى الجرائد حتى أصبح الأمر فوضى وكاد يضيع ما لتلك الألقاب والرتب من القيمة الأدبية والاحترام فى نظر الجمهور .

لذلك رأى من الضرورى وضع حد لهذه الحالة السيئة واحاطة تلك الألقاب والرتب بسياج من التشريع يحميها من الابتذال على مثال ما ورد فى بعض الشرائع الأجنبية ( راجع مثلا المادة ٢٥٩ من قانون العقوبات الفرنسى والمادة ٢٣٠ من قانون العقوبات البلجيكي والمادة ١٨٦ من قانون العقوبات الايطالى ) .

وقد نصت المادة ١٣٧ (١) من المشروع على عقوبة الغرامة التى لا تتجاوز عشرين جنيها

مصريا لكل من تقلد في العلانية نشانا لم يمنحه أو لقب نفسه في العلانية كذلك بلقب من ألقاب الشرف من غير حق أو برتبة ليس حائزا لها .

والمقصود بألقاب الشرف والرتب في هذا المقام الألقاب والرتب المقررة قانونا كلقب أمير وأميرة ونزيل ونبيلة وكالرتب المدنية والعسكرية والألقاب الخاصة بها .

ويلاحظ أن المادة ١٣٧ من قانون العقوبات تنص على عقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة أو الغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها لكل من لبس في العلانية كسوة رسمية بغير حق أو تقلد نشانا ليس حائزا له . فرؤى أن ين جريمة من يحمل نشانا من غير حق وجريمة من يدعى لنفسه لقباً كذلك تشابها يجعل من المناسب وضعهما في مادة واحدة — وهي المادة ١٣٧ (١) — مع المساواة بينهما في العقوبة .

وترتب على ذلك تعديل المادة ١٣٧ الأصلية بأن حذف منها النص على حالة تقلد نشان من غير حق . وقد حذفت منها أيضا عبارة « من لبس كسوة خاصة برتبة أعلى من رتبته » توخيا للايجاز في التعبير لأن النص على لبس كسوة رسمية بغير حق عام في معناه ويشمل تلك الحالة الخاصة كما يشمل غيرها فرؤى الاكتفاء به . على انه من جهة أخرى أضيف الى هذه المادة نص يميز معاقبة من يحمل بغير حق شارة مميزة لوظيفة من الوظائف وهو نص مستمد من المادة ١٨٦ من قانون العقوبات الايطالى .

ووجه تخفيف العقوبة في المادة ١٣٧ (١) والمواد التالية من المشروع وجعلها قاصرة على الغرامة دون الحبس مع تحديد أقصى الغرامة الجائز الحكم بها بمبلغ قليل هو ما رؤى من أن الوصمة الأدبية التي تلحق بالمحكوم عليه من جراء ثبوت ادائته قد تكفى عادة في الزجر عن ارتكاب الجرائم التي من هذا القيل فتقوم مقام العقوبة الشديدة . والمرجو أن تسفر التجربة عن تحقيق هذا الظن .

ولما كان جزء عظيم من فوضى الألقاب والرتب يرجع الى ما سار عليه جانب كبير من الصحف المصرية من كيل الألقاب والرتب جزافا للناس حتى بعد أن نبهها ولاية الأمور في مناسبات عديدة الى ما يترتب على هذه الخطة من الخط من مقام رتب الدولة وألقابها الرسمية فضلا عما فيها من تعمد مخالفة القوانين والأوامر الملكية ، فقد رؤى أنه لا يمكن استئصال هذا الداء الا اذا اشعر رجال الصحافة بما يقع عليهم من المسؤولية في هذا الصدد . ولذلك نص في المادة ١٣٧ (ب) على معاقبة مديري الجرائد والرسائل النورية أو ملتزمي طبعتها اذا لقبوا شخصا بلقب أو رتبة وهم يعلمون أنه ليس حائزا لذلك اللقب أو تلك الرتبة . على أن أقصى حد للغرامة في هذه الحالة خفض الى عشرة جنيها فقط . [هذه الفقرة خاصة بالمادة ١٣٧ (ب) التي لم يرد حكمها في القانون الحالى ]

وأما القسم الثانى من هذا المشروع فهو خاص بالنياشين وألقاب الشرف والرتب الأجنبية فقد صدر الأمر الملكى رقم ١٩ لسنة ١٩٣١ بتنظيم الطريقة التي يجب على المصريين اتباعها في استئذان حضرة صاحب الجلالة الملك في قبول ما قد تتم به الدول الأجنبية عليهم من النياشين أو ألقاب الشرف أو الرتب وفي حمل تلك النياشين أو استعمال تلك الألقاب والرتب .



وتنفذا لهذا النظام وضعت المادة ١٣٧ ( ج ) ونص فيها على أن المصرى اذا تقلد فى العلانية نشانا أو لقب نفسه كذلك برتبة أو لقب منحه اياه دولة من الدول الأجنبية يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا اذا لم يكن قد حصل على اذن من جلالة الملك قبل ذلك . والفروض فى هذه الحالة أن يكون قد أنعم على ذلك الشخص حقيقة بالنيشان أو اللقب أو الرتبة من جانب دولة أجنبية وانما قصر هو فى القيام بواجب الاستئذان الذى يفرضه عليه الأمر الملكى المشار اليه أو استأذن فلم يؤذن له . سواء أكان الاستئذان لقبول الانعام فيما يتعلق بالانعامات التى تحصل بعد تاريخ نشر ذلك الأمر ( المادة الأولى من المرسوم الملكى ) أم لحمل النياشين أو استعمال الألقاب والرتب التى كان الانعام بها سابقا لذلك التاريخ ولاحقا لتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ( المادة الثالثة من الأمر الملكى ) .

وقد نصت المادة ١٣٧ ( ج ) على حالة أخرى وهى حالة من تقلد نشانا أجنبيا أو لقب نفسه بلقب أجنبى أو برتبة أجنبية لم يمنحها قط . والغرض من هذا الحكم المحافظة على كرامة النياشين والألقاب المقررة فى الدول الأجنبية أسوة بالنياشين والألقاب الرسمية المصرية . ونظام الاستئذان المشار اليه آنفا مقرر فى كثير من البلاد الأجنبية كبريطانيا العظمى وفرنسا وبلجيكا وغيرها .

وقد اعتبرت المادة ٢٥٩ من قانون العقوبات الفرنسى ( وهى تقابل المادة ١٣٧ من قانون العقوبات الأهلى وتقضى — فيما تقضى — بعقوبة الحبس على من يتقلد نيشانا ليس حائزا له ) منطبقة على الفرنسى اذا تقلد نيشانا أجنبيا من غير أن يحصل على اذن من رئيس الدولة ( راجع المرسوم الصادر فى ١٣ يونيو سنة ١٨٥٣ ) . كما ان المادة ٢٢٩ من قانون العقوبات البلجيكى نصت على أن من يحمل فى العلانية نيشانا أجنبيا من غير اذن الملك يعاقب بالغرامة .

وأخيرا نصت المادة ١٣٧ ( د ) من المشروع على أنه عند الحكم بالادانة فى الأحوال المبينة فى المواد الثلاث السابقة عليها يجوز للحكمة أن تأمر بنشر الحكم بأكمله أو نشر ملخصه فى الجرائد التى تختارها ويكون النشر على نفقة المحكوم عليه . وأشار فى هذه المادة أيضا الى أنه فى حالة الحكم على مدير جريدة أو رسالة دورية أو على ملتزم طبعا ببناء على المادة ١٣٧ ( ب ) تعتبر الفقرة الأخيرة من المادة ١٦٧ من قانون العقوبات منطبقة . وهذه الفقرة توجب نشر الحكم بالجريدة أو الرسالة الدورية على أن يكون ذلك فى أحد أعدادها التى تنشر فى أثناء الشهر الذى صدر فيه الحكم والا حكم بالغائها .

ومما ينبغى ملاحظته أن النص فى هذا المشروع على النياشين يشمل بطبيعة الحال الأنواط المقررة فى مصر بالأوامر الملكية أو الأنواط المقررة فى الدول الأجنبية على حسب الأحوال . كما ان الأحكام الخاصة بحمل النياشين مصرية كانت أو أجنبية تسرى على الوسامات الصغيرة ( miniatures ) والشرائط ( rubans ) والوريدات ( rosettes ) التى تحمل فى بعض الظروف بدلا من النياشين والأنواط ذاتها .

## المادة ١٥٧

يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا كل من تقلد علانية نشانا

لم يمنحه أو لقب نفسه كذلك بلقب من ألقاب الشرف أو برتبة أو بوظيفة أو بصفة نيابية عامة من غير حق .

هى المادة ١٣٧ (١) المضافة لقانون سنة ١٩٠٤ بالمرسوم بقانون رقم ٥٥ الصادر فى ١٩ ابريل سنة ١٩٣١ ( انظر المذكرة الايضاحية لهذا المرسوم بقانون تحت المادة ١٥٦ ) .

### المادة ١٥٨

يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها كل مصرى تقلد علانية بغير حق أو بغير اذن الملك نشانا أجنبيا أو لقب نفسه كذلك بلقب شرف أجنبى أو برتبة أجنبية .

هى المادة ١٣٧ (ج) المضافة لقانون سنة ١٩٠٤ بالمرسوم بقانون رقم ٥٥ الصادر فى ١٩ ابريل سنة ١٩٣١ ( انظر المذكرة الايضاحية لهذا المرسوم بقانون تحت المادة ١٥٦ ) .

### المادة ١٥٩

فى الأحوال المنصوص عليها فى المادتين السابقتين يجوز للمحكمة أن تأمر بنشر الحكم بأكمله أو بنشر ملخصه فى الجرائد التى تختارها ويكون النشر على نفقة المحكوم عليه .

هى المادة ١٣٧ (د) المضافة الى قانون سنة ١٩٠٤ بالمرسوم بقانون رقم ٥٥ الصادر فى ١٩ ابريل سنة ١٩٣١ معدلة بما اقتضاه حذف المادة ١٣٧ (ب) .  
( انظر المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣١ تحت المادة ١٥٦ ) .

### الباب الحادى عشر — المبحث المتعلق بالأديان

النصوص الواردة بهذا الباب هى بينها نصوص قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

قد وضع هذا الباب بناء على طلب مجلس شورى القوانين بدلا من الباب المقابل له من القانون القديم الذى كان عنوانه « فى معارضة اطلاق اقامة شعائر الأديان » وقد زيد الحد الأقصى للعقوبة .

### المادة ١٦٠

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها  
مصريا :

(أولا) كل من شوش على إقامة شعائر ملة أو احتفال ديني خاص بها أو عطلها بالعنف أو التهديد .

(ثانيا) كل من خرب أو كسر أو أتلف أو دنس مباني معدة لإقامة شعائر دين أو رموزا أو أشياء أخرى لها حرمة عند أبناء ملة أو فريق من الناس .  
(ثالثا) كل من انتهك حرمة القبور أو الجبانات أو دنسها .

هي المادة ١٣٨ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ١٣٨ — قد جاءت الفقرة الأولى بما جاءت به المادة ١٤٨ القديمة أما من حيث الفقرات الأخيرة فلتراجع المادتان ٢٢٣ و ٢٢٥ من قانون عقوبات السودان .

### المادة ١٦١

يعاقب بتلك العقوبات على كل تعد يقع باحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ على أحد الأديان التي تؤدي شعائرها علنا . ويقع تحت أحكام هذه المادة :  
(أولا) طبع أو نشر كتاب مقدس في نظر أهل دين من الأديان التي تؤدي شعائرها علنا اذا حرف عمدا نص هذا الكتاب تحريفا يغير من معناه .  
(ثانيا) تقليد احتفال ديني في مكان عمومي أو مجتمع عمومي بقصد السخرية به أو ليتفرج عليه الحضور .

هي المادة ١٣٩ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ١٣٩ — تراجع المادة ١٦١ القديمة .  
عبارة الأديان والمذاهب « التي يجوز إقامة شعائرها علنا » المذكورة في هذه المادة قد استبدلت بعبارة « التي تؤدي شعائرها علنا » نظرا لعدم وجود قانون ما يسرى على ذلك .

### الباب الثاني عشر — التعرف المباني والآثار وغيرها من الأشياء العمومية

النص الوارد بهذا الباب هو بعينه نص قانون سنة ١٩٠٤ .

### المادة ١٦٢

كل من أتلف أو هدم أو خرب أحد المباني أو الآثار المعدة للنفع العام أو



للزينة وكل من قطع أو أُلُف أشجارا مغروسة في صحون الجوامع أو في الشوارع أو في المنتزهات أو في الأسواق أو الميادين العمومية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط فضلا عن الحكم عليه بدفع قيمة ما أُلُف من تلك الأشياء .

هي المادة ١٤٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٤٩ من القانون القديم والمادة ٢٥٧ من القانون الفرنسي .

### الباب الثالث عشر — تعطيل المواصلات

النصوص الواردة في هذا الباب هي نصوص قانون سنة ١٩٠٤ بالاضافة التي أدخلت عليها بالقانون رقم ١٣ الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٣ ومع التعديل المشار اليه بالمادتين ١٦٧ و ١٦٩ .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالي

اقتصر في قانون سنة ١٩٠٤ على حماية المخبرات التلغرافية والتليفونية والمواصلات بطريق السكك الحديدية ولما كان من الضروري أن تتناول هذه الحماية طرق المواصلات الأخرى فقد عدل نص المادتين ١٤٥ و ١٤٧ من ذلك القانون تعديلا من شأنه تعميم الحماية بحيث تشمل المواصلات العامة كلها سواء أ كانت برية أو مائية أو جوية .

وقد اقتضى هذا تعديل عنوان الباب الثالث عشر وجعله « تعطيل المواصلات » .

### المادة ١٦٣

كل من عطل المخبرات التلغرافية أو أُلُف شيئا من آلاتها سواء باهماله أو عدم احتراسه بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخبرات يعاقب بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا . وفي حالة حصول ذلك بسوء قصد ثابت تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين مع عدم الاخلال في كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض .

هي المادة ١٤١ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٥٠ من القانون القديم .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المواد ١٤١ وما بعدها الى ١٤٣ (الواد من ١٥٠ الى ١٥٢ القديمة) — قد صارت أحكام هذه المواد سارية بمقتضى المادة ١٤٤ الجديدة على خطوط التلغراف التي للحكومة أو التي تأذن الحكومة للغير بإنشائها لمنفعة عمومية .

### المادة ١٦٤

كل من تسبب عمداً في انقطاع المراسلات التلغرافية بقطعه الأسلاك الموصلة أو كسر شيء من العدد أو عوازل الأسلاك أو القوائم الرافعة لها أو بأي كيفية كانت يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين مع عدم الإخلال بإلزامه بالتعويض عن الخسارة .

هي المادة ١٤٢ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٥١ من القانون القديم . [ انظر التعليق على المادة ١٦٣ ]

### المادة ١٦٥

كل من أتلف في زمن هياج أو فتنة خطاً من الخطوط التلغرافية أو أكثر أو جعلها ولو مؤقتاً غير صالحة للاستعمال بأي كيفية كانت أو استولى عليها بالقوة الإجبارية أو بطريقة أخرى بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخبرات بين ذوى السلطة العمومية أو منع توصيل مخبرات آحاد الناس وكذا من منع قهراً تصليح خط تلغرافي يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة فضلاً عن إلزامه بجبر الخسارة المترتبة على فعله المذكور .

هي المادة ١٤٣ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٥٢ من القانون القديم . [ انظر التعليق على المادة ١٦٣ ]

### المادة ١٦٦

تسرى أحكام المواد الثلاث السابقة على الخطوط التليفونية التي تنشئها الحكومة أو ترخص بإنشائها لمنفعة عمومية .

هي المادة ١٤٤ من قانون سنة ١٩٠٤ .

[ انظر التعليق على المادة ١٦٣ ]

### المادة ١٦٧

كل من عرض للخطر عمداً سلامة وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية أو عطل سيرها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن .

هذه المادة جديدة ووضعت بدل المادة ١٤٥ من قانون سنة ١٩٠٤ .

## المذكرة الإضافية لمشروع القانون الحالي

وضعت هذه المادة بدلا من المادة ١٤٥ من قانون سنة ١٩٠٤ ونص فيها على عقاب كل من يعرض للخطر عمدا سلامة وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية أو يعطل سيرها بأية طريقة كانت . وكانت المادة ١٤٥ تعاقب على تعطيل سير قطارات السكة الحديدية فقط دون غيرها من وسائل النقل العامة فأصبحت الحماية شاملة لكل هذه الوسائل . والنص الجديد يعاقب على أمرين : التعطيل والتعريض للخطر ولو لم يحصل تعطيل بالفعل وكان هذا مستفادا من النص القديم أيضا . ولكن روعي في النص الجديد حذف الطرق التي يمكن أن تؤدي إلى التعطيل والتعريض للخطر وقد كانت مذكورة في النص القديم على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر .

### نص المادة ١٤٥ من قانون سنة ١٩٠٤

« كل من عطل عمدا سير قطار على السكة الحديدية بواسطة استعمال اشارات كاذبة أو إلقاء أشياء أيا كانت على الخط أو إحداث خلل في القضبان وحواملها أو تزعج الخواير أو مسامير الثبيت أو بواسطة استعمال أى طريقة أخرى من شأنها إيقاف القطار أو خروجه عن القضبان يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن » .

### تعليقات الحفانية على قانون سنة ١٩٠٤

المواد ١٤٥ وما بعدها إلى ١٤٧ — هذه المواد عبارة عن المواد ١٥٢ ( حرف أ ) وما بعدها إلى ( حرف د ) التي زيدت في القانون بمقتضى الأمر العالى الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٨ مع بعض التغيير فيها ولما كانت حوادث السكة الحديدية ينشأ عنها بطبيعة الحال جروح وموت فكان يظهر أن من يتسببون عمدا في الحوادث التي تنشأ عنها جروح يستحقون عقوبة أشد من العقوبة التي تتوقع على من يتسببون مباشرة في جروح ولذلك فانه صار تعديل العقوبات المدونة في المادتين ١٤٥ و ١٤٦ .

أما فيما يتعلق بالمادة ١٤٧ فان انزال الحد الأقصى لعقوبة الحبس المدونة في الفقرة الثالثة من خمس سنين إلى ثلاث سنين وهو الحد الأقصى الاعتيادى لهذه العقوبة يؤيد مزج الفقرة الثالثة بالفقرة السابقة .

## المادة ١٦٨

إذا نشأ عن الفعل المذكور في المادة السابقة جروح من المنصوص عليها في المادة ٢٤٠ أو ٢٤١ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أما إذا نشأ عنه موت شخص فيعاقب مرتكبه بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .

هي المادة ١٤٦ من قانون سنة ١٩٠٤ .

[ انظر تعليقات الحفانية على قانون سنة ١٩٠٤ تحت المادة ١٦٧ ] .



## المادة ١٦٩

كل من تسبب بغير عمد في حصول حادث لحدى وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية من شأنه تعريض الأشخاص الذين بها للخطر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .  
أما اذا نشأ عنه موت شخص أو إصابات بدنية فتكون العقوبة الحبس .

هذه المادة جديدة ووضعت بدل المادة ١٤٧ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون الحالي

وضعت هذه المادة بدلا من المادة ١٤٧ من قانون سنة ١٩٠٤ ونص فيها على عقاب كل من تسبب بغير عمد في حصول حادث لحدى وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية من شأنه تعريض الأشخاص الذين فيها للخطر وكانت المادة ١٤٧ تنص على عقاب كل من تسبب بغير عمد في حصول حادث لقطار من قطارات السكة الحديدية . الخ . وذلك للأسباب المشار إليها فيما تقدم .

### نص المادة ١٤٧ منه قانونه سنة ١٩٠٤

« كل من تسبب بغير عمد في حصول حادث لقطار من قطارات السكة الحديدية من شأنه إلقاء الأشخاص الذين به في الخطر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا أما اذا نشأ عنه موت شخص أو إصابات بدنية فتكون العقوبة الحبس » .  
[ انظر تعليقات الحفانية على قانون سنة ١٩٠٤ فيما يتعلق بهذه المادة تحت المادة ١٦٧ ] .

## المادة ١٧٠

كل من قتل أو شرع في قتل مفرقات أو مواد قابلة للاشتعال في قطارات السكة الحديدية أو في مركبات أخرى معدة لنقل الجماعات مخالفا في ذلك لوائح البوليس الخاصة بالقطارات أو المركبات المذكورة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

هي المادة ١٤٧ مكررة المضافة لقانون سنة ١٩٠٤ بالقانون رقم ١٣ الصادر في ٢٣

مارس سنة ١٩٣٣

### المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٣

« ما جاء فيها بشأن المادة ١٤٧ مكررة » .

المادة ١٤٧ مكررة — نقل الأشياء الخطرة بمعرفة المسافر داخل العيون بعربات السكة الحديدية وكذلك تقديم المواد القابلة للاشتعال والفرقة لقيدها للنقل بصفة عفش بقطارات الركاب أو القطارات المختلطة أو وضعها أمانة بصفة عفش داخل المحطات يعتبر مخالفة معاقبا عليها بعقوبات المخالفات بمقتضى قرار وزير المواصلات الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٢٦ ( المادة ٤ فقرة ثالثة والمادة ٢٠ ) .

ويعتبر أيضا من المخالفات المعاقب عليها بنفس العقوبات ادخال الأسلحة النارية المعبأة والمواد المفرقة والقابلة للاشتعال في عربات المترو ملك شركة هيليو بوليس ( قرار ٣٠ مايو سنة ١٩١٥ ) .  
على أن الاختبار دل على أن عقوبة المخالفة ليست رادعة في مثل هذه الجرائم .

صحيح أنه قد نص قانون العقوبات في المادة ١٤٧ على أن يعاقب بعقوبات الجنحة كل من تسبب بغير عمد في حصول حادث من شأنه التواء الأشخاص الموجودين بقطارات السكة الحديدية في الخطر وتشدّد العقوبة إذا نشأ عن الحادث موت شخص أو إصابته بإصابات بدنية ولكن لا يمكن تطبيق هذا النص على من ينقل مواد مفرقة أو قابلة للاشتعال إلا إذا نشأ عن هذا النقل حادث . أما مجرد النقل لهذه الأشياء دون حدوث حادث فلا يقع تحت طائلة العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة .

من أجل هذا وإزاء الخطر الذي تتعرض له حياة الإنسان والأموال بسبب نقل المواد المفرقة والقابلة للاشتعال في قطارات السكك الحديدية أو في غيرها من المركبات المعدة للنقل المشترك للركاب . رؤى أنه من الضروري توقيع عقوبة الجنحة على من يرتكب هذه الجريمة . وهذا هو رأى كل من وزارة المواصلات والنائب العمومي لدى المحاكم الأهلية . ووزارة الحفانية تشاطرها هذا الرأى .

ويمكن التساؤل عما إذا كان يجب ادماج النص الذي يعاقب على هذه الجريمة في نفس قانون العقوبات أو يكون من الأفضل وضعه في قانون خاص على اعتبار أنه يتعلق بمخالفة معاقب عليها بعقوبة جنحة .

وقد فضلت وزارة الحفانية ادماجه في قانون العقوبات لأن هذا القانون يحتوى على أحكام متعلقة بالسكك الحديدية وعلى أحكام متعلقة بأحراز المفرقات .

وفي صدد المخالفات المعاقب عليها بعقوبات جنحة بادماجها في قانون العقوبات توجد جملة سوابق نذكر منها المادة ٣٠٧ بشأن فتح محلات لألعاب القمار والمادة ٣٠٨ بشأن إنشاء لوتريات بدون ترخيص والمادة ٣١٧ مكررة بشأن صنع أو استيراد أو إحراز قنابل أو ديناميت أو مفرقات أخرى بدون ترخيص .

ولو أن الجريمة التي نحن بصددتها غير مرتبطة مباشرة بنوع الجرائم المنصوص عليها في الباب الثالث عشر من الكتاب الثانى الخاص بتعطيل الخبايرات التلغرافية أو التليفونية وتعطيل النقل بواسطة السكك الحديدية إلا أنه رؤى من الأنسب وضع النص الخاص بتلك الجريمة في نهاية هذا الباب لأنها تتعلق بأمن النقل المشترك وعلى الأخص بأمن السكك الحديدية .

## الباب الرابع عشر - المجمع التي تقع بواسطة الصحف وغيرها

النصوص الواردة في هذا الباب هي في مجموعها نصوص الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون سنة ١٩٠٤ المعدلة بالرسوم بقانون رقم ٩٧ الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩٣١ ثم بالرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ ومع التعديلات التي سيشار إليها في مواضعها .

### المادة ١٧١

كل من أغرى واحدا أو أكثر بارتكاب جناية أو جنحة بقول أو صياح جهر به علنا أو بفعل أو إيماء صدر منه علنا أو بكتابة أو رسوم أو صور أو صور شمسية أو رموز أو أية طريقة أخرى من طرق التمثيل جعلها علنة أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العلانية يعد شريكا في فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها اذا ترتب على هذا الاغراء وقوع تلك الجناية أو الجنحة بالفعل .

أما اذا ترتب على الاغراء مجرد الشروع في الجريمة فيطبق القاضي الأحكام القانونية في العقاب على الشروع .

ويعتبر القول أو الصياح علنيا اذا حصل الجهر به أو ترديده بأحدى الوسائل الميكانيكية في محفل عام أو طريق عام أو أى مكان آخر مطروق أو اذا حصل الجهر به أو ترديده بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان أو اذا أذيع بطريق اللاسلكي أو بأية طريقة أخرى .

ويكون الفعل أو الايماء علنيا اذا وقع في محفل عام أو طريق عام أو في أى مكان آخر مطروق أو اذا وقع بحيث يستطيع رؤيته من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان .

وتعتبر الكتابة والرسوم والصور والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل علنية اذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو اذا عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق العام أو أى مكان مطروق أو اذا بيعت أو عرضت للبيع في أى مكان .

هي المادة ١٤٨ من قانون سنة ١٩٠٤ وفق تعديلها بالرسوم بقانون رقم ٩٧ الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩٣١ .



### المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

يرمى مشروع المرسوم بقانون المرافق لهذه المذكرة الى تشديد العقوبات التي تنص عليها أحكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات المعمول به الآن خاصة بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر وأحكام الباب السابع من الكتاب الثالث من القانون المذكور بشأن القذف والسب .

ويرمى كذلك الى المعاقبة على بعض الأفعال التي لم يتناولها القانون بالعقاب ويكون من شأنها الاضرار ضررا جسيما بالمصلحة العامة أو الاخلال بالنظام العام .

ولا نزاع في أنه قد أصبح من الضروري مؤاخضة نوع من الصحافة على ما تقع فيه من شطط دون مصادرة الحرية ابداء الرأي أو الحد من حق النقد . ومن شأن الأنظمة القائمة على الحرية السياسية بما تقتضيه من حرية البحث والمناقشة أن تستمرج الى تعود العنف في الجدل والى اتخاذ أساليب الطعن في الأشخاص أو الأنظمة مما يعرض الأنظمة السياسية للفساد ويخرج بها عن الغرض المقصود منها بل ويجعل حرية الصحافة ذاتها في خطر ولذلك يتعين على المشرع أن يسهر على اتقاء مثل تلك النتيجة بمنع هذه المفاصد .

ومن جهة أخرى اذا أريد ألا تتخذ الطرق الادارية لتعطيل جريدة تدأب على الطعن وتستمر في حملتها بينما تكون قيد تحقيق جنائي فلا مندوحة من تحويل القضاء سلطة الحكم بتعطيلها ومثل هذا التدبير يجب اتخاذه ضمنا لاحترام القضاء الجنائي .

فالمشروع يعدل نصوص المواد من ١٤٨ الى ١٦٨ ويضيف اليها بعض أحكام جديدة ويعدل كذلك المواد ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٥ و ٢٦٦ .  
وفما يلي ايضاحات بشأن كل من تلك المواد :

#### المادة ١٤٨

تقابل المادة ١٤٨ الحالية . والغرض منها من جهة معاقبة التحريض بطرق العلانية على ارتكاب جناية أو جنحة ومن جهة أخرى تعريف العلانية التي يقصدها القانون في هذا الباب وفي الباب السابع من الكتاب الثالث وذلك بسرد طرقها على سبيل البيان لا على سبيل الحصر وعلى وجه أدق وأكمل مما ورد في القانون الحالي .  
[ باقى هذه المذكرة منشور تحت المواد المتعلقة بها ] .

### نص المادة ١٤٨ من قانونه سنة ١٩٠٤ قبل تعديلها في سنة ١٩٣١

« كل من أغرى واحدا أو أكثر بارتكاب جنحة أو جناية وترتب على اغرائه وقوع تلك الجنحة أو الجناية بالفعل يعد مشاركا في فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها سواء كان الاغراء واقعا بايحاء أو مقالات أو صياح أو تهديد في محل أو محفل عمومي أو كان بكتابة أو مطبوعات وصار بيع ذلك أو توزيعه أو تعريضه للبيع أو عرضه في محلات أو محافل عمومية أو كان التحريض بواسطة اعلانات ملصقة على الحيطان أو غير ملصقة ومعرضة لنظر العامة .

أما اذا ترتب على الاغراء مجرد الشروع في فعل الجناية فيحكم بمقتضى المادة ٤٦ من هذا القانون .»

## المادة ١٧٢

كل من حرض مباشرة على ارتكاب جنايات القتل أو النهب أو الحرق أو جنايات مخلة بأمن الحكومة بواسطة إحدى الطرق المنصوص عليها في المادة السابقة ولم تترتب على تحريضه أية نتيجة يعاقب بالحبس .

هي المادة ١٤٩ من قانون سنة ١٩٠٤ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩٣١ ونصها هو بعينه نص قانون سنة ١٩٠٤ قبل تعديله بهذا المرسوم الأخير .

### المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٤٩ — لا تدخل هذه المادة أى تغيير على المادة المقابلة لها من قانون العقوبات . ولم تدرج في المشروع الا لتسهيل مراجعة القانون الجديد اذ أن المادة ١٤٨ السابقة لها وجميع المواد اللاحقة لغاية المادة ١٦٩ قد عدلت .

### تعليقات المحققة على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ١٤٩ — قد جمعت هذه المادة أحكام المادتين ١٥٤ و ١٥٥ القديمتين وقد مكن من اجراء هذا الاختصار حذف عقوبة النفي . وترتب على هذا التوحيد زيادة الحد الأقصى للحبس الذى يمكن الحكم به فى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٥٥ .

## المادة ١٧٣

كل من تطاول باحدى الطرق المتقدم ذكرها على مسند الملكية أو الطعن فى نظام توارث العرش أو الطعن فى حقوق الملك وسلطته يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيهًا ولا تزيد على ثلثمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

هي المادة ١٥٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وفق تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ الصادر فى ١٨ يونيو سنة ١٩٣١ .

### المذكرة الإيضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٥٠ — هذه المادة تقابل المادة ١٥٠ القديمة . وبما أن طرق العلانية قد ذكرت بتمامها فى المادة ١٤٨ الجديدة لم يعد من اللازم الإشارة الى بعضها هنا كما جرى على ذلك نص المادة ١٥٠ على أثر التعديل الذى أدخل عليها بالقانون رقم ٣٢ سنة ١٩٢٢ ، ولهذا فان النص الجديد لا يشمل الا على احواله الى المادة ١٤٨ .

ومن جهة أخرى قد شددت العقوبات فرفع الحد الأقصى للغرامة الى ٣٠٠ جنيه وجعل الحد الأدنى لها ثلاثين جنيها . وخول القاضي حق الحكم بالحبس والغرامة أو بإحدى العقوبتين فقط في حين أن النص القديم لم يكن يجيز الحكم بالعقوبتين معا .

### النصوص السابقة

فيما عدا التعديل السابق للمادة ١٥٠ من قانون سنة ١٩٠٤ بالرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ، عدلت هذه المادة قبل ذلك بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ . وهذه هي النصوص السابقة على تعديل سنة ١٩٣١ :

### نص المادة ١٥٠ من قانون سنة ١٩٠٤

« كل من تناول على مسند الخديوية المصرية أو طعن في نظام حقوق الوراثة فيها أو طعن في حقوق الحضرة الخديوية وسطوتها سواء كان بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها أو بواسطة اشهار رسم أو نقش أو تصوير أو رمز أو تمثيل أو اباعة في أى محل يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى .

### تعليقات المحققة على قانون سنة ١٩٠٤

المادة ١٥٠ ( المادة ١٥٦ القديمة ) — قد أغفلت كلمة « إيماء » اذ بذكرها تكون قد كررت لسابقة الاحالة على المادة ١٤٨ .  
وقد زيدت عبارة « أو اباعة في أى مكان » ليحصل البتات في مسألة سريان وعدم سريان أحكام المادة ١٥٥ ( المادة ١٦١ القديمة ) على مجرد وضع صور منافية للحشمة للبيع في حانوت دون عرضها على أنظار المارة فان المحاكم الأهلية ( خلافا للمحاكم المختلطة ) مع وجود النص القديم قد فصلت في المسألة بالمعنى السلبي .

### نص هذه المادة بعد تعديله بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢

« كل من تناول على مسند الملكية المصرية أو طعن في نظام توارث العرش أو طعن في حقوق الملك وسلطته سواء كان ذلك بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها أو بواسطة اشهار رسم أو نقش أو تصوير أو رمز وتمثيل أو عرضه للبيع في أى محل أو بغير ذلك من طرق العلنية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه » .  
[ انظر المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ تحت المادة ٨٦ ]

### المادة ١٧٤

يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه كل من ارتكب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها فعلا من الأفعال الآتية :



فما عدا التعديل الأخير للمادة ١٥١ من قانون سنة ١٩٠٤ بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ ، عدلت هذه المادة قبل ذلك مرتين : الأولى بالقانون رقم ٣٧ الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ، والثانية بالقانون رقم ٩٧ الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩٣١ . وهذه هي النصوص القديمة :

### نص المادة ١٥١ من قانون سنة ١٩٠٤

« من حرض الناس بإحدى الطرق المينة آتقا على كراهة الحكومة الخديوية وبفضها أو على الازدراء بها فجزاؤه أيضا الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى »

### نص المادة ١٥١ معرلا بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣

« يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنين كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية وذلك باستعمال إحدى الطرق المينة فى المادة السابقة :

- ( أولا ) التحريض على كراهة نظام الحكومة المقرر فى القطر المصرى أو على الازدراء بها .
- ( ثانياً ) نشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية .
- ( ثالثا ) تحييد تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الارهاب أو بوسائل أخرى غير مشروعة .

ويعاقب بنفس العقوبات المتقدمة كل من شجع بطريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب جريمة من هذه الجرائم بدون أن يكون قاصدا الاشتراك مباشرة فى ارتكابها .

واذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة بواسطة جريدة أو نشرة دورية تحكم المحكمة فى حالة الادانة بتعطيل الجريدة أو النشرة الدورية مدة ستة أشهر .

وفى حالة العود الى ارتكاب جريمة مماثلة لها فى مدة السنتين التاليتين لتاريخ الحكم الأول تقرر المحكمة إلغاءها نهائيا .

وللمحكمة أن تأمر باقتال المطبعة اقفالا مؤقتا أو نهائيا اذا حكم على صاحب المطبعة بصفة شريك » .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣

الجزء الأول من المادة ١٥١ المقترحة فى المشروع يقوم مقام المادة ١٥١ القديمة .

وقد استعيف فى النص الجديد عن كلمة « الحكومة » الواردة فى النص القديم بعبارة « نظام الحكومة المقرر فى القطر المصرى » وذلك لأن النص القديم كان يمكن تفسيره تفسيراً ضيقاً واعتبار انه لا يشير الا الى الحكومة أى الوزارة القائمة وقتئذ . على ان كلمة « الحكومة » يجب اعطاؤها معنى واسعا وهى تشمل كل النظم الأساسية للدولة . الوزارة ومجلس النواب ومجلس الشيوخ والقضاء والجيش .

ومن الواضح أن لكل انسان الحرية فى نقد النظم الأساسية للدولة بشرط أن يكون الغرض الحقيقى لهذا النقد الوصول الى اصلاح النظم المذكورة بالطرق القانونية . ولكن اذا كان ينشأ عن النقد التحريض على كراهة نظام الحكومة والازدراء به يترتب عليه وضع عثرات تعوق الحكومة عن انجاز الأعمال المنوطة بها فى اختصاصاتها الأساسية وذلك بإلقاء الاضطراب فى النفوس وبتحريض الشعب على بغض الحكومة والازدراء بها — فحينئذ يكون قد وقع تجاوز لحدود النقد المسموح به وتجب العقوبة اذا أريد الاحتفاظ بالهيئة والسلطة اللتين لا غنى عنهما للحكومة ولنظم الدولة الأساسية لإقيام بالأعمال المنوطة بها .

أما الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ١٥١ فالغرض منهما قمع الدعوة المضرة التي تقوم بها الهيئات القوضوية أو الشيوعية .

وقد ورد في الفقرة الأخيرة من المادة الجديدة انه يجب على المحكمة أن تحكم بتعطيل الجريدة أو النشرة الدورية تعطيلاً مؤقتاً أو بقلها في حالة العود قلاً نهائياً .

غير انه يجب أن يلاحظ انه اذا أريد منع بث دعوة مضرة مخالفة للنظام الاجتماعي فالدستور نفسه ( راجع المادة ١٥ منه ) يحجز تعطيل الجريدة أو النشرة أو إيقافها بالطرق الادارية .

كما أن حرية الاجتماع لا تحول دون اتخاذ التدابير التي تراها السلطات لازمة لحماية النظام الاجتماعي ولوضع حد لمثل تلك الدعوة المضرة ( راجع المادة ٢٠ من الدستور ) ولكن لم ير من المناسب أن يحدد في قانون جنائي الأحوال التي يجوز فيها الالتجاء الى هذه التدابير الشديدة .

### نص المادة ١٥١ معرلاً بالمرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

« يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على خمسمائة جنيه كل من ارتكب باحدى الطرق المتقدمة ذكرها فعلاً من الأفعال الآتية :  
( أولاً ) التحريض على قلب نظام الحكومة المقرر في القطر المصري أو على كراهته أو الإزدراء به .

( ثانياً ) تحييد أو نشر المذاهب التي ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الارهاب أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة » .

### المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

#### المادة ١٥١

تقابل المادة ١٥١ من القانون الحالي . والتعديلات التي أدخلت عليها هي :

( أ ) أدمجت في فقرة واحدة هي الفقرة « ثانياً » الجديدة الأفعال التي كانت مذكورة في الفقرتين « ثانياً » و « ثالثاً » من المادة القديمة فوصف الجريمة بحسب صيغة المادة الجديدة لا يقتصر على من يجذب نفسه استعمال القوة لتغيير نظم الهيئة الاجتماعية الأساسية أو مبادئ الدستور الأساسية بل يتناول كذلك من ينشر أو يجذب المذاهب التي ترمى الى تغيير هذه المبادئ أو هذه النظم بالقوة ولو لم ينصح هو نفسه باستعمالها أو صرح بأنه لا يشير باستعمالها فمن يجذب مثلاً نظريات شيوعية كما تطبق في روسيا ومعنى هذه البلشفية ، أو من يقرظ مذهب لينين يقع تحت طائلة العقاب ولو احتسب لنفسه وصرح بأنه لا يشير باستعمال القوة وذلك لأن هذه المذاهب تتطوى على أن يستولى العمال مباشرة وبالقوة على مقاليد الأحكام في الدولة اذ كانت تعتبر كل وسيلة أخرى لبسط النظام الشيوعي غير فعالة .

( ب ) شددت العقوبات بأن أضيف الى السجن الغرامة من خمسين جنيهاً الى خمسمائة جنيه .

( ج ) حذفت الفقرة التي تعاقب من يشجع بطريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب

جريمة مما ذكر في المادة ١٥١ ونقلت الى المادة ١٦٦ رابعة ، فبدلاً من أن يكون هذا الفعل



حالة خاصة بهذه المادة يصبح صورة من الاشتراك منطبقة على كل الجرائم التي ترتكب بطريقة من الطرق المنصوص عليها في المادة ١٤٨ .

( د ) حذف من المادة الجديدة الفقرة التي كانت تنص على تعطيل الجريدة أو الغائها في حالة الحكم بالعقوبة وذلك لأنه رئي أن ينص على الأحكام التبعية بمجملتها في مادة جديدة .

### المادة ١٧٥

يعاقب بنفس العقوبات كل من حرض الجند باحدى الطرق المتقدم ذكرها على الخروج عن الطاعة أو على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية .

هي المادة ١٥٢ من قانون سنة ١٩٠٤ معدلا بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩٣١ .

### المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

#### المادة ١٥٢

تقابل المادة ١٥٢ من قانون العقوبات . وقد عدلت بتشديد العقوبة أخذا بمثال التشريع الفرنسي وأصبحت الجريمة المنصوص عليها فيها يعاقب عليها بنفس العقوبات المنصوص عليها في المادة ١٥١ الجديدة .

### نص المادة ١٥٢ قبل تعديلها بالمرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

« كل من حرض العسكرية باحدى الطرق المتقدم ذكرها على الخروج عن الطاعة أو على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين » .

### المادة ١٧٦

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تزيد على مائة جنية أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من حرض باحدى الطرق المتقدم ذكرها على بغض طائفة أو طوائف من الناس أو على الازدراء بها اذا كان من شأن هذا التحريض تكدير السلم العام .

هي المادة ١٥٣ من قانون سنة ١٩٠٤ معدلا بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩٣١ .

### المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

#### المادة ١٥٣

هي المادة ١٥٣ من قانون العقوبات . غير أنه أصبح يكفي لجعل الفعل جريمة أن يكون

التحريض من شأنه تكدير السلم العام وللقاضى تقدير هذا على حسب الظروف . بينما كان النص القديم يشترط لوقوع الجريمة أن يقصد الفاعل تكدير السلم العام ومن الصعب جدا في بعض الأحيان اقامة الدليل في مثل هذه الأحوال على توفر ذلك القصد . أما الآن فالقانون يفترض قصد الاجرام متى كان التحريض من شأنه تكدير السلم العام .  
ثم أن النص الجديد شدد العقوبة فرفع الغرامة التي كان أقصاها خمسين جنيها الى مائة جنية وجعل حداها الأدنى عشرين جنيها .

### نص المادة ١٥٣ قبل تعديلها بالمرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

« كل من سعى باحدى الطرق المتقدم ذكرها في تكدير السلم العمومى بتحريضه غيره على بغض طائفة أو جملة طوائف من الناس أو الازدراء بها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا » .

### المادة ١٧٧

يعاقب بنفس العقوبات كل من حرض غيره باحدى الطرق المتقدم ذكرها على عدم الاتقياد للقوانين أو حسن أمرا من الأمور التي تعد جناية أو جنحة بحسب القانون .

هى المادة ١٥٤ من قانون سنة ١٩٠٤ معدلا بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ الصادر من ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ .

### المذكرة الليفصاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٥٤ .

تقابل المادة ١٥٤ من قانون العقوبات غير أنها شددت العقوبة فرفعت الغرامة من خمسين الى مائة جنية مع جعل الحد الأدنى عشرين جنيها ومع إجازة الحكم بالحبس والغرامة معا .

### نص المادة ١٥٤ قبل تعديله بالمرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

« من حرض غيره باحدى الطرق السابق ذكرها على عدم الاتقياد للقوانين أو حسن أمرا من الأمور التي تعد جناية أو جنحة بحسب القانون يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا » .

### المادة ١٧٨

كل من انتهك بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها حرمة الآداب أو حسن الأخلاق يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنية أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

هى المادة ١٥٥ من قانون سنة ١٩٠٤ معدلا بالرسوم بقانون رقم ٩٧ الصادر فى ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ .

### المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٥٥

نص هذه المادة هو نص المادة ١٥٥ القديمة تماما انما شددت فيها العقوبات بمقدار ما ذكر فى المادة السابقة .

### نص المادة ١٥٥ قبل تعديله بالرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

« كل من انتهك بواسطة احدى الطرق البيئة آثفا حرمة الآداب أو حسن الأخلاق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا » .

### المادة ١٧٩

يعاقب بالسجن أو بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنين كل من عاب فى حق الذات الملكية بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها ولا يقل الحبس على أى حال عن ستة شهور .

ويعاقب بالحبس من عاب بواسطة احدى تلك الطرق فى حق الملكية أو ولى العهد أو أحد أوصياء العرش .

فاذا وقع ذلك فى حضرة أحد ممن تقدم ذكرهم ضوعفت العقوبة .

هى المادة ١٥٦ من قانون سنة ١٩٠٤ معدلا بالرسوم بقانون رقم ٩٧ الصادر فى ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ .

### المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٥٦

نص هذه المادة هو نص المادة ١٥٦ القديمة انما شددت العقوبة فى جريمة العيب فى حق الملكية أو ولى العهد أو أحد أوصياء العرش فصار يعاقب عايبها بالحبس الذى يجوز أن تكون مدته ثلاث سنوات بدلا من تحديد مدته بستين .

### النصوص السابقة

فما عدا التعديل الأخير للمادة ١٥٦ من قانون سنة ١٩٠٤ بالرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ، عدلت هذه المادة قبل ذلك بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ . وهذه هى النصوص السابقة :



**نص المادة ١٥٦ من قانونه سنة ١٩٠٤**

« كل من عاب في حق ذات ولي الأمر بواسطة إحدى الطرق المذكورة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى . »

**نص المادة ١٥٦ معرلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢**

« يعاقب بالسجن أو بالحبس لمدة لا تزيد على خمس سنين كل من عاب في حق الذات الملكية بواسطة إحدى الطرق المذكورة . ولا يقل الحبس على أى حال عن ستة شهور . ويعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنتين من عاب بواسطة إحدى تلك الطرق في حق الملكة أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش . »

فاذا وقع ذلك في حضرة احد ممن ذكرهم ضوعفت العقوبة »

[ انظر المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ تحت المادة ٨٦ ]

**المادة ١٨٠**

كل من وجه اللوم الى الملك على عمل من أعمال حكومته أو ألقى عليه مسئوليته بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

هى المادة ١٥٦ مكررة المضافة لقانون سنة ١٩٠٤ بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ والمعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ الصادر فى ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ .

**المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١****المادة ١٥٦ مكررة**

نص هذه المادة هو نص المادة ١٥٦ مكررة القديمة انما شددت العقوبة بأن جعل للغرامة حد أدنى قدره عشرون جنيها وخول القاضى حق الحكم بالحبس والغرامة معا .

**نص المادة ١٥٦ مكرره المضافة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢**

كل من وجه اللوم الى الملك على عمل من أعمال حكومته أو ألقى عليه مسئوليته بواسطة إحدى الطرق المتقدمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه . »

[ انظر المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ تحت المادة ٨٦ ]

**المادة ١٨١**

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من عاب باحدى الطرق المتقدم

ذكرها في حق ملك أو رئيس دولة أجنبية .

هى المادة ١٥٧ من قانون سنة ١٩٠٤ معدلا بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ الصادر في ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ .

**المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١**

المادة ١٥٧

هى المادة ١٥٧ من قانون العقوبات مع تحويل في التحرير .

### النصوص السابقة

فما عدا التعديل الأخير للمادة ١٥٧ من قانون سنة ١٩٠٤ بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ، عدلت هذه المادة قبل ذلك بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ وهذه هى النصوص السابقة .

### نص المادة ١٥٧ من قانونه سنة ١٩٠٤

« كل من عاب في حق أحد ملوك الدول أو أحد رؤساء الحكومات الأجنبية بواسطة احدى تلك الطرق يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري » .

### نص المادة ١٥٧ معدلا بالقانونه رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢

« كل من عاب في حق أحد ملوك أو رؤساء الدول الأجنبية بواسطة احدى تلك الطرق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين » .

[ انظر المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ تحت المادة ٨٦ ] .

### المادة ١٨٢

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تزيد على مائة جنيهه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من عاب باحدى الطرق المتقدم ذكرها في حق ممثل لدولة أجنبية معتمد في مصر بسبب أمور تتعلق بأداء وظيفته .

هى المادة ١٥٧ مكررة المضافة على قانون سنة ١٩٠٤ بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ الصادر في ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ وقد أخذت عن المادة ١٦١ من قانون سنة ١٩٠٤ قبل تعديله بهذا المرسوم بقانون .

**المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١**

المادة ١٥٧ مكررة

تقابل المادة ١٦١ من قانون العقوبات ، وقد رأت من الأصوب أن توضع هذه المادة التى

يقصد منها حماية الممثلين السياسيين للدول الأجنبية عقب المادة ١٥٧ المقصود منها حماية الملوك الأجانب وشدت العقوبة فيها فرفعت الغرامة من خمسين جنيها الى مائة جنية وجعل لها حد أدنى قدره عشرون جنيها وخول القاضى حق الحكم بالحبس والغرامة معا .

**نص المادة ١٦١ من قانونه سنة ١٩٠٤ قبل تعديله بالمرسوم بقانونه**

**رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١**

« يجازى بتلك العقوبات أيضا كل تصدى بواسطة احدى الطرق السابق ذكرها الى سب وكلاء الدول السياسيين أو القناصل الجزالات المعتمدين لدى الحضرة الخديوية أو الافتراء عليهم بسبب أمور متعلقة بوظائفهم » .

### المادة ١٨٣

يعاقب بنفس العقوبات من عاب بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها فى حق أحد أعضاء الأسرة المالكة .

هى المادة ١٥٨ من قانون سنة ١٩٠٤ معدلا بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ الصادر فى ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ .

**المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١**

**المادة ١٥٨**

هى المادة ١٥٨ القديمة انما شددت العقوبات الواردة فيها فرفعت الغرامة من ٥٠ جنيها الى مائة جنية وجعل لها حد أدنى قدره عشرون جنيها وأصبح للقاضى أن يحكم بالحبس والغرامة معا .

### النصوص السابقة

فما عدا التعديل الذى أدخل على المادة ١٥٨ بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ، عدلت هذه المادة قبل ذلك بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ . وهذه هى النصوص السابقة :

**نص المادة ١٥٨ من قانونه سنة ١٩٠٤**

« كل من عاب فى حق أحد أعضاء عائلة الحضرة الخديوية بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها مصريا »

**نص المادة ١٥٨ معدلا بالقانونه رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢**

« كل من عاب فى حق أعضاء الأسرة الملكية بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها » .

[ انظر المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ تحت المادة ٨٦ . ]



## المادة ١٨٤

يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تزيد على مائتي جنية أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أهان أو سب باحدى الطرق المتقدم ذكرها البرلمان أو أحد المجلسين أو غيرها من الهيئات النظامية أو الجيش أو الحاكم أو السلطات أو المصالح العامة .

هى المادة ١٥٩ من قانون سنة ١٩٠٤ معدلا بالرسوم بقانون رقم ٩٧ الصادر فى ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ . وقد أدخل عليها التعديل المبين بالذكره الايضاحية لمشروع القانون .

## المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالى

عدلت العقوبة بالتشديد فجعلت الحبس والغرامة التى لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تزيد على مائتي جنية وخص بالذكر من الهيئات النظامية البرلمان أو أحد المجلسين . ولما كانت الاهانة أو السب الموجه الى واحد أو أكثر من أعضاء الهيئات أو السلطات أو المصالح دون تعيينهم قد يلحق الهيئة أو السلطة أو المصلحة نفسها فقد رأى أن يشار فى هذه المذكرة الى أن الاهانة التى تقع على هذه الصورة تدخل تحت حكم هذه المادة .

## النصوص السابقة

نص المادة ١٥٩ من قانون سنة ١٩٠٤ معدلا بالرسوم بقانون رقم

٩٧ لسنة ١٩٣١

« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تزيد على مائة جنية أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أهان أو سب باحدى الطرق المتقدم ذكرها القوات البحرية أو البحرية أو الهيئات النظامية أو الحاكم أو السلطات أو المصالح العامة » .

المذكرة الايضاحية للرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٥٩

تقابل المادة ١٦٠ من قانون العقوبات (١) . أما المادة ١٥٩ (٢) منه فقد رأى أن

(١) نص المادة ١٦٠ من قانون سنة ١٩٠٤ : « يجازى بتلك العقوبات أيضا كل من وقع منه بواسطة احدى الطرق المذكورة اهانة فى حق احدى الحاكم أو الهيئات النظامية أو جهات الادارة العمومية » .

(٢) نص المادة ١٥٩ من قانون سنة ١٩٠٤ : « يعاقب بالعقوبات المذكورة كل من =

لا فائدة منها اذ أن الجريمة المنصوص عليها فيها تقع حتما على حسب نوع الاهانة اما تحت طائلة المادة ٢٦١ الخاصة بالقذف واما تحت طائلة المادة ٢٦٥ الخاصة بالسب .

وتشتمل المادة ١٥٩ الجديدة على تشديد في العقوبات فقد رفعت الغرامة من خمسين جنيها الى مائة جنية وجعل لها حد أدنى قدره عشرون جنيها وخول للقاضي أن يحكم بالحبس والغرامة معا .

## المادة ١٨٥

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنية أو باحدى هاتين العقوبتين كل من سب موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، وذلك مع عدم الاخلال بتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ اذا وجد ارتباط بين السب وجريمة قذف ارتكبتها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب .

هى المادة ١٦٠ من قانون سنة ١٩٠٤ معدلا بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥

## المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥

### المادة ١٦٠

أثارت المادة ١٦٠ من قانون العقوبات الأهلئ التى جاء بها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١<sup>(١)</sup> لمعاقبة قد أعمال الحكومة والهيئات النظامية والسلطات والمصالح العامة اذا استعمل فيه عبارات مؤذية أو بذيئة . كثيرا من الاعتراض بسبب ابهام النص وعمومه . على أن الواقع هو أن كل عمل ذى خطر مما يقع فى حكم هذه المادة يدخل بصفة عامة فى نطاق جرائم أخرى مما ينص عنه قانون العقوبات . لذلك رؤى من المناسب إلغاؤها .

= أهان موظفا عموميا أو أحد رجال الضبط أو أى انسان مكلف بخدمة عمومية أو افترى عليه أو سبه باحدى الطرق السالفة الذكر بسبب أمور تتعلق بوظيفته أو خدمته .

(١) نص المادة ١٦٠ التى جاء بها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ :

« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من قد باحدى الطرق المتقدم ذكرها عملا من أعمال الحكومة أو من أعمال هيئة نظامية أو سلطة أو مصلحة عامة وتجاوز فى ذلك حد النقد المباح باستعمال عبارات مؤذية أو بذيئة » .

وقد نقل مكان المادة الملغاة الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ (١) التي تعاقب على السب الموجه الى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة والتي تقابل المادة ١٥٩ (٢) من قانون العقوبات الذي وضع في سنة ١٩٠٤ ، وبذلك تعود الى مكانها الأول الذي نزعها منه قانون سنة ١٩٣١ وقد كان هذا القانون يبيح للمتهم ، كما في حالة جريمة القذف الموجه ضد موظف ، اثبات حسن نيته وإقامة الدليل على صحة الوقائع المدعى بها . فألغى قانون نمرة ٣٥ لسنة ١٩٣٢ تلك القاعدة على أثر صدور حكم من محكمة النقض والابرام وبذلك أصبح ممتنعا بوجه عام إقامة الدليل في مادة السب .

غير أنه رؤى من العدل التزام حد وسط وبسط حق إقامة الدليل الى مادة السب ( ولو أن تعريف السب نفسه ينفي أن يكون فيه اسناد واقعة معينة ) حيث تكون جريمة السب مرتبطة بجريمة قذف ارتكبتها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب .

وفي الواقع ليس من المقبول أن يمكن المتهم في جريمة قذف من إثبات سلامة نيته وحقيقة الأفعال المدعى بها وأن ينال بذلك البراءة ، في حين يتعين ، لعدم جواز إقامة الدليل على السب ، توقيع العقوبة عليه بسبب سب بسيط لا يعدو أن يكون اجمالا ، في كلمة مهينة ، للوقائع التي قذف بها . ولذلك فإن تسوية الاثنين في الحكم أمر يوجب في هذه الحالة ما بين الجريمتين من الارتباط الوثيق وإنما يتحقق هذا الارتباط عند ما يكون مؤداهما واحدا ويكون فرق ما بينهما اختلاف طريقة التعبير . فهي في احدهما اسناد وقائع معينة وفي الأخرى اسناد الفاظ بني على صحة تلك الوقائع .

## المادة ١٨٦

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من أخل بطريقة من الطرق المتقدم ذكرها بمقام قاض أو هيئته أو سلطته في صدد دعوى .

هي المادة ١٦٠ مكررة المضافة الى قانون سنة ١٩٠٤ بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ والمعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ والمعدلة أخيرا بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ . والنص الحالي موافق لتعديل سنة ١٩٣٥ فيما عدا عبارة « المتقدم ذكرها » الواردة بالنص فقد أضيفت اليه بعد عبارة « بطريقة من الطرق » بمعرفة لجنة الحفائية بمجلس النواب عند النظر في مشروع القانون .

(١) نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ :

« وإذا كان السب موجها الى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تزيد على مائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين فقط » .

(٢) انظر نص هذه المادة تحت المادة ١٨٤ هامش رقم ٢ ص ١٥٣ .



## نص المادة ١٦٠ مكررة المضاف بالمرسوم بقانونه رقم ٢٨ لسنة

١٩٣١

« يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من أخل باحدى الطرق المتقدم ذكرها وعلى أى وجه بمقام قاض أو هيئته أو سلطته فى صدد دعوى . »

## المذكورة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١

لفت نظر وزارة الحفانية من بضع سنوات الى المضار الجسيمة التى تترتب على اذاعة أخبار ونشر تعليقات وانتقادات بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر عن التحقيقات الجنائية وبصفة عامة عن القضايا الجنائية أو المدنية المطروحة أمام مختلف المحاكم .

ولم تتفرد مصر بالشكوى من هذه الحال وتلمس علاجها فكثير من الشرائع الأجنبية تعرض لها بنصوص ليس لها مقابل فى التشريع المصرى ففى فرنسا نص قانون الصحافة الصادر فى ٢٩ يولى سنة ١٨٨١ فى المادة ٣٨ على عقاب من ينشر ( اجراءات التحقيق قبل أن تتلى فى جلسة علنية ) وكذلك فى ايطاليا ( قانون ٦ مايو سنة ١٨٧٧ ) والمانيا ( قانون ٧ مايو سنة ١٨٧٤ ) وفى الصرب ( قانون ٣١ مارس سنة ١٨٩١ المعدل فى ١٢ يناير و ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٤ ) وفى بلاد أخرى . وقد دلت التجربة فى البلاد المشار اليها على قصور هذه النصوص عن منع كل ما يراد حظره فى حين أن الشريعة الانجليزية تعاقب على كل امتهان يوجه الى السلطة القضائية وعلى نشر كل ما من شأنه التأثير فى القضاة أو فى الشهود ( موسوعات قوانين انجلترا ج ٧ فقرة ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦٣٧ ) .

وهذا ما أدى بوزارة الحفانية فى السنين الأخيرة الى النظر فى وضع نصوص تشريعية سداً لهذا النقص ومع أن اللجنة التشريعية آتت دراسة المشروعات التى وضعت لذلك فى شهر مايو من السنة الماضية الا أن مجلس الوزراء لم يتمكن من فحصها لأسباب عرضية . ومما لا شك فيه أن اجراءات التحقيق الجنائى بحكم القانون سرية على من ليسوا طرفا فيها فلا تجوز اذاعتها . ففى نشرها واذاعتها اخرج للمحقق وكثيرا ما تسىء الى سمعة أشخاص لا تزال ادانتهم موضع الشك . وحتى اذا وصلت الدعوى الى دور الاجراءات العلنية فى الجلسة فليس من المصلحة أن تعرض الصحافة اليها بتقد أو تعليق أو أن تقف من المتهم أو من خصم فى الدعوى المدنية موقف مناصرة أو مناجزة وليس الغرض منع الصحافة من القيام بواجب نشر الأخبار بين الناس إنما يجب عليها فى هذا الصدد مراعاة الحيلة التامة وأن تتحاشى كل تعليق أو مساجلة يكون من شأنها التأثير فى المحققين أو الشهود أو فى رأى العام على وجه العموم . وقد أنشئت المحاكم للفصل فى المنازعات بين الأفراد وللقصاص من المجرمين فيحسن أن تترك لها فى ذلك الحرية كاملة وكما يجب المحافظة على النظام فى ساحة المحكمة كذلك يجب مراعاة عدم تكدير الجو الذى تجرى فيه المرافعة بالجدل والمساجلة فى موضوعها خارج المحكمة .

ومن جهة أخرى فقد لوحظ أن الجرائد تنشر أحيانا مقالات فيها تؤدي الى السخرية ممن تعنيه أو حط من كرامته ومقامه ولو أنها خالية من قذف أو سب أو اهانة مما يقع تحت أحكام المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من قانون العقوبات فاذا جاز التجاوز عن هذا التعدي بالنسبة لأحاد الناس وحتى بالنسبة للموظفين فلا يجوز التجاوز عنه اذا وجه الى قاض أو الى محكمة بمناسبة دعوى قائمة فني أنجلترا تشمل جريمة امتهان المحكمة (Contempt of court) كل ما من شأنه المساس بسلطة القاضي يراجع (Law Reports Queen's Bench Division, 1900, Vol. 2, page 38 et suiv).

فمن اللازم رعاية لاستتباب السكينة وحسن النظام أن ينزل الناس على أحكام القضاء ولا يكون ذلك الا اذا وضعوا في القضاء تقهّم ووجهوا اليه احترامهم . ولذلك يتعين منع كل نشر يكون من شأنه امتهان القاضي أو تحقير سلطته .

ولا يقصد بذلك منع الجرائد من نقد قانوني للاجراءات والأحكام التي تصدر من القضاة والمحاكم فكل نقد جدي بحسن نية وللصلحة العامة لا يجوز اعتباره جريمة . وانما لا يصح التجاوز عما يقع من اسراف في التهم أو طعن شخصي يكتب بمهارة فلا يقع تحت حكم المادة ١٦٠ ويكون خطرا ومؤاخذا عليه اذ يقوض الثقة بالقضاء ويذهب باحترامهم من نفوس الناس وذلك شعور يتعين العمل على الاحتفاظ به .

والمشروع المرفق بهذا يضيف ثلاث مواد الى الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

فالمادة الأولى منها التي ستصبح المادة ١٦٠ مكررة تعاقب على النشر الحاصل بصدد أية دعوى مدنية أو جنائية والذي يؤدي الى الخط على أى وجه من مقام القاضي أو هيئته أو سلطته مثل التهم الشديد وكل طعن شخصي .

والعقوبات الواردة فيها هي الحبس الى ستة أشهر والغرامة الى ٥٠ جنيها أو احدهما فقط واذن فعقابها أخف من عقاب الجريمة الواردة في المادتين ١٥٩ و ١٦٠ عقوبات حيث يمتد الحبس فيهما الى سنة .

والمادة ١٦٥ ( ثانية ) تعاقب بالحبس الى ستة أشهر وبغرامة الى خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين من ينشر اذاعات عن التحقيقات الجنائية وهذه العقوبات هي بعينها المقررة بالمادة ١٦٤ عقوبات لنشر المرافعات القضائية المحظور نشرها الا أن الحد الأقصى للغرامة أنقص من مائة الى ٥٠ جنيها .

والمادة ١٦٥ ( ثالثة ) تعاقب بالعقوبات المتقدمة على النشر الذي من شأنه أن يؤثر في القضاة أو المحققين أو الشهود أو يؤثر على وجه العموم في الرأي العام . وليس النص مقصورا على الدعاوى الجنائية بل يمتد الى كل دعوى مرفوعة أمام أية جهة من جهات الحكم في البلاد سواء منها الجنائية والمدنية والشرعية والعسكرية حتى التأديبية . ويمتد الى كل تحقيق جنائي أو تأديبي .

وكذلك يعد النشر جريمة اذا كان من شأنه أن يمنع شخصا من الافضاء بمعلومات الى

جهات الاختصاص اذ يجب على كل وطني أن يكون عوناً للعدالة وأن يساعد على تحقيقها .  
وهذه المادة تشدد العقاب اذا قصد بالنشر احداث النتيجة التي يحظرها القانون واذن فالجريمة  
في هذه الأحوال تتكون من طبيعة ما نشر بلا حاجة الى اثبات قصد التأثير لدى الناشر في  
الأشخاص المذكورين في المادة ١٦٥ ( ثالثة ) أو في الرأي العام . أما اذا ثبت هذا القصد  
لدى المتهم فتطبق في حقه الفقرة الثانية من المادة ويجوز اذن تشديد العقاب .

### نص المادة ١٦٠ مكررة المعدل بالمرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

« يعاقب بنفس العقوبات كل من أخل باحدى الطرق المتقدم ذكرها وعلى أى وجه بمقام  
قاض أو هيئته أو سلطته في صدد دعوى » .

### المذكورة الابيضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

#### المادة ١٦٠ مكررة

هذه المادة تعاقب على أفعال النشر التي ترتكب بصدد أية دعوى مدنية أو جنائية والتي  
تؤدي الى الخط على أى وجه من مقام القاضى أو هيئته أو سلطته مثل التهم الشديد وكل طعن  
شخصى .

والعقوبات الواردة فيها هي الحبس الى ستة أشهر والغرامة الى خمسين جنيتها أو احداها  
فقط واذن فعقابها أخف من عقاب الجريمة الواردة في المادة ١٥٩ حيث يمتد الحبس فيها الى سنة .

### نص المادة ١٦٠ مكررة المعدل بالمرسوم بقانونه رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥

« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيتها أو باحدى  
هاتين العقوبتين فقط كل من أخل بطريقة من الطرق بمقام قاض أو هيئته أو سلطته في صدد  
دعوى » .

### المذكورة الابيضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥

#### المادة ١٦٠ مكررة

لم تغير المادة ١٦٠ مكررة الجديدة شيئاً في النص القديم عدا أنه استبدل بالأحالة الى المادة  
السابقة ذكر مقدار العقوبة ، اذ لم تعد الاحالة تستقيم مع تعديل المادة ١٦٠ .

## المادة ١٨٧

يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها أموراً  
من شأنها التأثير في القضاة الذين يناط بهم الفصل في دعوى مطروحة أمام أية  
جهة من جهات القضاء في البلاد أو في رجال القضاء أو النيابة أو غيرهم من الموظفين  
المكلفين بتحقيق أو التأثير في الشهود الذين قد يطلبون لأداء الشهادة في تلك



الدعوى أو في ذلك التحقيق أو أمورا من شأنها منع شخص من الافضاء بمعلومات لأولى الأمر أو التأثير في رأى العام لمصلحة طرف في الدعوى أو التحقيق أو ضده . فإذا كان النشر بقصد احداث التأثير المذكور يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

هى المادة ١٦١ من قانون سنة ١٩٠٤ معدلا بالرسوم بقانون رقم ٩٧ الصادر في ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ وقد أخذت بنصها عن المادة ١٦٥ ثالثا التى أضيفت الى قانون سنة ١٩٠٤ بالرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ .

### المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

#### المادة ١٦١

هذه المادة أيضا تشمل على حكم جديد فان الجريمة تعتبر قد وقعت اذا كان ما نشر من شأنه يؤثر في القضاة أو المحققين أو الشهود . والمحكمة أن تقدر من هذه الوجهة مع مراعاة الظروف ما اذا كانت الأمور المنشورة التى رفعت الدعوى بسببها من حيث نوعها ولهجتها يمكن أن تحدث هذا التأثير .

أما اذا كانت نية التأثير في القضاة أو المحققين أو الشهود ثابتة فصفة الجريمة تزيد جسامه ويصبح عقابها أشد .

ولذلك فالمادة ١٦١ تعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من ينشر ما من شأنه أن يؤثر في القضاة أو المحققين أو الشهود أو يؤثر على وجه العموم في رأى العام . وليس النص مقصورا على المدعاوى الجنائية بل يمتد هنا كما في المادة ١٦٠ مكررة الى كل دعوى مرفوعة أمام أية جهة من جهات الحكم في البلاد سواء منها الجنائية والمدنية والشرعية والعسكرية حتى التأديبية ويمتد الى كل تحقيق جنائى أو تأديبي .

وكذلك يعد النشر جريمة اذا كان من شأنه أن يمنع شخصا من الافضاء بمعلومات الى جهات الاختصاص اذ يجب على كل وطنى أن يكون عوناً للعدالة وأن يساعد على تحقيقها .

وهذه المادة تشدد العقاب اذا قصد بالنشر احداث النتيجة التى يحظرها القانون ، والأصل أن الادانة في هذا النوع من الأفعال تستخلص من ذات الكناية المنشورة بلا حاجة الى اثبات قصد التأثير لدى الناشر في الأشخاص المذكورين في الفقرة الأولى من المادة أو في رأى العام أما اذا ثبت هذا القصد لدى المتهم فتطبق في حقه الفقرة الثانية من المادة ويجوز اذن تشديد العقاب .

( يراجع في هذه المادة وما قبلها المذكرة التى رفعت الى مجلس الوزراء في ٨ فبراير سنة

١٩٣١ عن المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ بإضافة أحكام جديدة الى قانون العقوبات الأهلى بشأن الجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها). [انظر هذه المذكرة تحت المادة ١٨٦]

## المادة ١٨٨

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتى جنيهه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بسوء قصد بواسطة إحدى الطرق المتقدمة ذكرها أخبارا كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا للغير، اذا كان من شأن هذه الأخبار أو الأوراق أن تكدر السلم العام أو أن تلحق ضررا بالمصلحة العامة.

هى المادة ١٦٢ من قانون سنة ١٩٠٤ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ ومع التعديل المشار اليه بالمذكرة الايضاحية.

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالى

شدت العقوبة الخاصة بنشر الأخبار الكاذبة أو الأوراق المزورة بسوء قصد مراعاة لما يترتب على هذه الجريمة من الضرر بالمصلحة العامة وترك تقدير هذا الضرر للمحاكم خذف وصفه بجسيم لتعذر وضع حد بين الجسيم وغيره.

### المصوص السابقة

فما عدا التعديل الأخير للمادة ١٦٢ من قانون سنة ١٩٠٤، عدلت هذه المادة قبل ذلك بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ الصادر فى ١٨ يونيه سنة ١٩٣١.

### نص المادة ١٦٢ منه قانونه سنة ١٩٠٤

« من نشر بسوء قصد بواسطة إحدى الطرق المتقدمة ذكرها أخبارا كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا لأشخاص سواء كان ذلك من تلقاء نفسه أو تقلا عن مطبوعات أخرى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثمانية عشر شهرا وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط متى كانت الأخبار أو الأوراق يترتب عليها تكدير السلم العمومى ».

### نص المادة ١٦٢ معدلة بالمرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيهه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من نشر بواسطة إحدى الطرق المتقدمة ذكرها أخبارا كاذبة أو نشر أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا للغير اذا كان من شأن هذه الأخبار أو الأوراق أن تكدر السلم العام أو أن تلحق ضررا جسيما بالمصلحة العامة وذلك ما لم يثبت المتهم حسن نيته ».

ويعاقب بنفس العقوبات كل من نقل بسوء قصد بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها تلك الأخبار أو الأوراق .

### المذكرة الانضمامية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

#### المادة ١٦٢

تقابل المادة ١٦٢ من قانون العقوبات ، وقد عدل نصها بقصد تعريف الجريمة على وجه أدق وتحويل عبء الإثبات عن عاتق الى آخر فيفترض النص الجديد سوء النية الى أن يثبت العكس . اذ أن الواجب على الصحفي قبل أن ينشر خبرا من شأنه تكدير السلم العام أو إلحاق ضرر جسيم بالمصلحة العامة أن يتحقق من صحته . فجرد اقدمه على نشر هذا الخبر يترتب عليه ادانته ما لم يثبت أنه خدع اى انه كان لديه من الأسباب الجدية ما يحمله على الاعتقاد بصحة الخبر .

أما اذا كانت جريمة الصحفي هي مجرد نقل أخبار أو أوراق سبق لغيره نشرها فيفترض حينئذ حسن نيته ، وعلى النيابة العمومية أن تثبت أن المتهم كان عالما بأن ما نشره من الأخبار أو الأوراق غير صحيح ، أو كان لديه على الأقل من الأسباب الجدية ما يحمله على الشك في صحتها .

### نص المادة ١٦٢ معدلا بالمرسوم بقانونه رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥

« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنية أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من نشر بسوء قصد بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها أخبارا كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا للغير، اذا كان من شأن هذه الأخبار أو الأوراق أن تكدر السلم العام أو أن تلحق ضررا جسيما بالمصلحة العامة » .

### المذكرة الانضمامية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥

#### المادة ١٦٢

في النص الجديد لهذه المادة عود الى النظام الذى كان قائما قبل سنة ١٩٣١ . وهو أيسر للمتهم . وبذلك لا يحق العقاب إلا إذا أقامت النيابة في جميع الأحوال الدليل على سوء قصد المتهم ولم يعد إذن محل للفرقة بين حالة النشر التى كان المتهم يلزم فيها بإثبات حسن قصده وبين حالة النقل التى كان حسن القصد فيها مفترضا .

### المادة ١٨٩

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنية أو باحدى هاتين العقوبتين كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها ما جرى فى الدعاوى المدنية أو الجنائية التى قررت المحاكم سماعها فى جلسة



سرية أو في الدعاوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أو في الباب السابع من الكتاب الثالث من هذا القانون .

ولا عقاب على مجرد نشر موضوع الشكوى أو على مجرد نشر الحكم .  
ومع ذلك ففي الدعاوى التي لا يجوز فيها إقامة الدليل على الأمور المدعى بها يعاقب على إعلان الشكوى أو على نشر الحكم بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة ما لم يكن نشر الحكم أو الشكوى قد حصل بناء على طلب الشاكي أو بإذنه .

هي المادة ١٦٣ من قانون سنة ١٩٠٤ معدلا بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالي

المادتان ١٩١ و ١٩٢ [ ١٨٩ و ١٩٠ من القانون كما صدر ] — رُئي الرجوع الى حظر نشر المرافعات الخاصة بكافة الدعاوى المتعلقة بالجرائم التي تقع بواسطة النشر ودعاوى القذف والسب وافتشاء الأسرار فأخذ نص هاتين المادتين عن المادتين ١٦٣ و ١٦٤ من المرسوم بقانون الصادر في ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ ، وذلك لأن نشر المرافعات في هذه الجرائم هو ترديد لها ومضاعفة لآثارها بلا مبرر .

وقد أضيفت في المادة ١٩٢ [ ١٩٠ من القانون كما صدر ] الدعاوى التي ترى المحاكم نظرا لنوع وقائعها أن تحظر نشر المرافعات أو الأحكام الصادرة بها محافظة على النظام أو الآداب .

### المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

#### المادة ١٦٣

تقابل المادة ١٦٣ من قانون العقوبات . وقد عدل نصها بأن أضيف الى الدعاوى المحظور نشر ما جرى فيها جميع الدعاوى الجنائية المبينة في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني أو الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات . فالنتائج الضارة التي تترتب على جميع الجرائم التي تكون العلانية ركنا من أركانها يتجدد أثرها اذا نشر وقت محاكمة المتهمين فيها ما يجرى أثناء هذه المحاكمة مما يستدعي إعادة ذكر الاهانات والسباب والتحريض والقذف المكونة للجريمة وعرضه من جديد على الجمهور . والعلاج الوحيد لمثل تلك الفضائح هو السكوت عليها . وعلى ذلك فلن يستطيع الصحفي المقامة عليه الدعوى أن يعلن عن نفسه أو أن يحدد حملاته بحجة أنه ينشر ما جرى في الدعاوى التي يحاكم من أجلها .

ولما كان القطر الأخير من المادة ١٦٣ الحالية من قانون العقوبات ينص على جريمة

من نوع مختلف تمام الاختلاف على نوع الجريمة المتقدم ذكرها فقد فصل منها ووصل بالمادة ١٦٥ التي تنص على جريمة شبيهة بها .

وقد شددت العقوبات فجعل الحبس لمدة سنة بدلا من ستة شهور وغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه بدلا من ثلاثين جنيها وعلاوة على ذلك يجوز الحكم بالعقوبتين معا .

### النصوص السابقة

فيما عدا التعديل الذي أدخل على المادة ١٦٣ بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ، عدلت هذه المادة قبل ذلك بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ وهذه هي النصوص السابقة :

### نص المادة ١٦٣ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠

« كل من تصدى بأحدى الطرق المذكورة آتفا الى نشر ما جرى في الدعاوى التي لم يجوز القانون فيها اقامة الدليل على الأمور المدعى بها أو ما جرى في الدعاوى المدنية والجنائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية ولم يقتصر في ذلك على مجرد اعلان الشكوى بناء على طلب المشتكى أو على مجرد نشر الحكم الصادر فيها أو ما جرى في الجلسات العلنية المنعقدة في المحاكم على غير حقيقته قاصدا بذلك قصدا سيئا يجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن ٣٠ جنيها مصريا » .

وقد جمع هذا النص حكم المادتين ١٦٣ و ١٦٤ من قانون سنة ١٩٠٤ ونصهما :

### المادة ١٦٣ من قانون سنة ١٩٠٤

« كل من تصدى بأحدى الطرق المذكورة آتفا الى نشر ما جرى في دعاوى القذف التي لم يجوز القانون فيها اقامة الدليل على الأمور الموجبة للقذف أو ما جرى في الدعاوى المدنية أو الجنائية التي قررت المحكمة سماعها في جلسة سرية ولم يقتصر في ذلك على مجرد اعلان الشكوى بناء على طلب المشتكى أو على مجرد نشر الحكم الصادر فيها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها مصريا » .

### المادة ١٦٤ من قانون سنة ١٩٠٤

« من نشر بواسطة احدى الطرق المتقدم بيانها ما جرى في الجلسات العلنية المنعقدة في المحاكم على غير حقيقته قاصدا بذلك قصدا سيئا يجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها مصريا » .

### تعليقات الحفانية على قانون سنة ١٩٠٤

المادتان ١٦٣ و ١٦٤ ( المادتان ١٧٠ و ١٧١ القديمتان ) — قد زيد الحد الأقصى للعقوبة .

المادة ١٧٤ القديمة قد حذفت بناء على طلب مجلس شورى القوانين وينبني على هذا الحذف أن كل شخص يرتكب جريمة اما بصفته فاعلا أصليا واما بصفته شريكا في جريمة مما نص عليه في هذا الباب تجب محاكته طبقا للقانون العام .

### المادة ١٩٠

في غير الدعاوى التى تقع فى حكم المادة السابقة يجوز للمحاكم نظرا لنوع وقائع الدعوى أن تحظر فى سبيل المحافظة على النظام العام أو الآداب نشر المرافعات القضائية أو الأحكام كلها أو بعضها باحدى الطرق المبينة فى المادة ١٧١ ومن يخالف ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

هى المادة ١٦٤ من قانون سنة ١٩٠٤ معدلا بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ .  
[ انظر المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالى تحت المادة ١٨٩ ]

### المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٦٤

هى المادة ١٦٤ من قانون العقوبات ، غير أن الأمر بحظر النشر لم يعد قاصرا على الحالة التى يكون الداعى فيها اليه هو المحافظة على النظام العام بل أجيئ أن يؤمر بحظر النشر أيضا فى سبيل المحافظة على الآداب ، وشددت العقوبة فجعل الحبس لمدة سنة بدلا من ستة شهور وجعل للغرامة حد أدنى قدره عشرون جنيها وخول للقاضى الحكم بالعقوبتين معا .

### التعويض السابقة

أدخل حكم هذه المادة لأول مرة فى قانون العقوبات بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ بدلا من نص المادة ١٦٤ من قانون سنة ١٩٠٤ الذى أدمج بمقتضى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ فى المادة ١٦٣ . [ انظر التعليق المادة ١٨٩ ]

### نص المادة ١٦٤ الصادر به القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠

« اذا ظهر أن فى نشر المرافعة القضائية ضررا بالنظام العام نظرا لنوع الجريمة المقامة لأجلها الدعوى جاز للمحكمة أن تحظر نشرها كلها أو بعضها ويعاقب المخالف بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ١٠٠ جنيه مصرى » .

### المادة ١٩١

يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها ما جرى فى المداولات السرية بالمحاكم أو نشر بغير أمانة وبسوء قصد ما جرى فى الجلسات العلنية بالمحاكم .



هى المادة ١٦٥ من قانون سنة ١٩٠٤ معدلا بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ .

**المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ .**

المادة ١٦٥

هى المادة ١٦٥ من قانون العقوبات وقد أضيف اليها معاقبة من ينشر بغير أمانة وبسوء قصد ما جرى فى الجلسات العلنية بالحكام . ولما كانت العقوبات المنصوص عليها الآن خفيفة ( وهى الحبس لمدة شهرين وغرامة عشرة جنيهات ) فقد رفعت فى المشروع الجديد الى مستوى العقوبات المنصوص عليها فى المواد السابقة اذ أن الجريمة هى من أنواع الجرائم المبينة فى تلك المواد وتمثلها فى الخطورة .

### النصوص السابقة

فما عدا التعديل الذى أدخل فى المادة ١٦٥ بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ، عدلت هذه المادة قبل ذلك بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ . وهذه هى النصوص السابقة :

### نص المادة ١٦٥ منه قانونه سنة ١٩٠٤

« كل من نشر بواسطة احدى الطرق المتقدمة ما جرى فى المداولات السرية بالحكام استتفاية كانت أو ابتدائية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية » .

### نص المادة ١٦٥ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠

« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهرين أو بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات مصرية كل من نشر بواسطة احدى الطرق المنصوص عليها فى المادة ١٦٣ ما جرى فى المداولات السرية بالحكام استتفاية كانت أو ابتدائية » .

### المادة ١٩٢

يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها ما جرى من المناقشات فى الجلسات السرية لأحد مجلسى البرلمان أو نشر بغير أمانة وبسوء قصد ما جرى فى الجلسات العلنية لأى المجلسين المذكورين .

هى المادة ١٦٥ مكررة المضافة على قانون سنة ١٩٠٤ بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ .

### المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

هذه المادة جديدة . والغرض منها معاقبة من ينشر ما يجرى من المناقشات البرلمانية فى الجلسات السرية لأحد المجلسين ، وكذلك من ينشر بغير أمانة وبسوء قصد ما يجرى فى الجلسات العلنية لأى المجلسين المذكورين .

## المادة ١٩٣

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها اذاعات بشأن تحقيق جنائي قائم اذا كان قاضى التحقيق قد أمر بمجمل التحقيق سرىا أو اذا كانت النيابة العمومية قد حظرت اذاعة شىء عنه مراعاة لاحقاق الحق أو للآداب أو لظهور الحقيقة .

هى المادة ١٦٥ ثالثة المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ .

### المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥

المادة ١٦٥ ثالثة

يحدد النص الجديد لهذه المادة الأحوال التى يكون فيها افشاء الأسرار المتعلقة بتحقيق جنائى معاقبا عليه . ففى التحقيقات التى يجريها قاضى التحقيق والتى تحصل بنص المادة ٧٨ من قانون تحقيق الجنايات الأهلى فى جلسة علنية لا يكون النشر معاقبا عليه . ما لم يأمر القاضى باجراء التحقيق فى جلسة سرية . أما فيما يختص بالتحقيق الابتدائى الذى تباشره النيابة ولا يؤذن فيه للجمهور بالحضور فان افشاء أسرار هذا التحقيق لا يقع تحت طائلة قانون العقوبات ، الا اذا حظر المحقق كل النشر فى شأنه .

### النصوص السابقة

أدخل الحكم الوارد بهذه المادة لأول مرة فى قانون العقوبات بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ بالمادة ١٦٥ ثانية ثم بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ بالمادة ١٦٥ ثالثة ثم عدل أخيرا بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ السابق الاشارة اليه .

### نص المادة ١٦٥ ثانية المضاف بالمرسوم بقانونه رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١

« يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها اذاعات بشأن تحقيق جنائى قائم » . [ انظر المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ تحت المادة ١٨٦ ] .

### نص المادة ١٦٥ ثالثة الصادر بها المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها اذاعات بشأن تحقيق جنائى قائم » .

## المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

### المادة ١٦٥ ثالثة

هذه المادة جديدة أيضا . والغرض منها العقاب على افشاء الأسرار المتعلقة بتحقيق جنائي قائم . فان تدخل الصحافة في عمل المحقق يضر في أغلب الأحوال بحسن سير التحقيق ، وكثيرا ما يحصل أن الأخبار التي تنشرها الجرائد ارضاء لرغبة الجمهور في استطلاع الأخبار يكون من شأنها تنبيه بعض الشهود الذين لم تسمع أقوالهم بعد أو تنبيه المجرم نفسه ان كان لا يزال مجهولا .

أما العقوبة المنصوص عليها فهي الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو احدى هاتين العقوبتين فقط .

### المادة ١٩٤

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنية أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من فتح اكتتابا أو أعلن عنه باحدى الطرق المتقدم ذكرها بقصد التعويض عن الغرامات أو المصاريف أو التضمينات المحكوم بها قضائيا في جناية أو جنحة .

وكذلك كل من أعلن باحدى تلك الطرق قيامه أو قيام آخر بالتعويض المشار اليه كله أو بعضه أو عزمه على ذلك .

هي المادة ١٦٦ من قانون سنة ١٩٠٤ وفق تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ .

## المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

### المادة ١٦٦

هذه المادة تقابل المادة ١٦٦ من قانون العقوبات . وقد لوحظ أن الأفعال التي أشير اليها في المادة الحالية لا تستقصى كل الأحوال التي تقع في هذا السبيل والتي يترتب عليها المساس بهيبة الأحكام الجنائية وحرمتها . ومن الأفعال ما لا يقل خطورة عن فتح اكتاب أو الاعلان عنه كأن يعلن شخص انه قائم عن المحكوم عليه بدفع الغرامات أو المصاريف أو التضمينات أو أنه سيتولى القيام عنه في ذلك أو كأن يعلن أن شخصا آخر أو هيئة معينة فعلت أو ستفعل ذلك . وإذا كان فتح الاكتاب سبيلا الى استثارة عطف الجمهور ولاشراكه في الاعتراض على الأحكام القضائية فإن الأفعال التي سبقت الإشارة اليها تنطوي على تحد لها لا يقل خطورة عن فتح الاكتاب أو الاعلان عنه . ولذلك كملت المادة بالنص على هذه الأفعال . ومن جهة أخرى شددت العقوبة فزيدت الغرامة المنصوص عليها في المادة من خمسين جنيها الى مائة جنية ونص فيها على جواز الحكم بالحبس والغرامة معا .



نص المادة ١٦٦ من قانونه سنة ١٩٠٤ قبل تعديلها بالمرسوم بقانونه

رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها اعلانات يريد بها جمع إعانة أو باشر بنفسه جمعها لتعويض الغرامات أو المصاريف أو التضمينات المحكوم بها على شخص ما بسبب ارتكاب جنابة أو جنحة » .

### المادة ١٩٥

مع عدم الاخلال بالمسئولية الجنائية بالنسبة لمؤلف الكتابة أو واضع الرسم أو غير ذلك من طرق التثيل يعاقب رئيس تحرير الجريدة أو المحرر المسئول عن قسمها الذى حصل فيه النشر اذا لم يكن ثمة رئيس تحرير بصفته فاعلا أصليا للجرائم التى ترتكب بواسطة صحيفته .

ومع ذلك يعفى من المسئولية الجنائية :

- (١) اذا أثبت أن النشر حصل بدون علمه وقدم منذ بدء التحقيق كل ما لديه من المعلومات والأوراق المساعدة على معرفة المسئول عما نشر .
- (٢) أو اذا أرشد في أثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة وقدم كل ما لديه من المعلومات والأوراق لاثبات مسئوليته وأثبت فوق ذلك أنه لو لم يقم بالنشر لعرض نفسه لخسارة وظيفته في الجريدة أو لضرر جسم آخر .

هى المادة ١٦٦ مكررة المضافة لقانون سنة ١٩٠٤ بالقانون رقم ٢٨ الصادر في ١٦ يونيه سنة ١٩١٠ ، والمعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ . والنص الحالى مطابق لنص المادة ١٦٦ مكررة وفق هذا التعديل .

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٦٦ مكررة

تقابل المادة ١٦٦ مكررة من قانون العقوبات . ولكن الطريقة التى اتبعها المشروع فى النص الجديد لبيان الأشخاص المسئولين عما يقع من الجرائم بواسطة جريدة ما تختلف عن الطريقة التى كان قانون العقوبات قد سار عليها فان هذا القانون اتبع التشريع الفرنسى الذى رتب الأشخاص الذين تقع عليهم المسئولية الجنائية ترتيبا من شأنه أن لا يسأل أشخاص فئة الا اذا تعذر اثبات المسئولية على أشخاص الفئة السابقة . فنص أولا على معاقبة مدير الصحيفة فان لم يكن فيقع العقاب على المؤلف وان لم يكن فعلى الطابع وان لم يكن فعلى البائع .

أما المشروع الجديد فقد احتفظ بهذه الطريقة بالنسبة الى الفئتين الأخيرتين وهما مسئولان جنائيا في الأحوال المينة في المادة ١٦٦ ثلاثة . أما فيما يختص بالفئتين الأوليين فقد أخذ في معاملتهما بمذهب المسئولية المشتركة فنص في المادة ١٦٦ مكررة الجديدة على أن يعتبر كفاعلين أصليين في الجريمة مؤلفو الكتابة وكذلك رئيس تحرير الجريدة فان لم يكن ثمة رئيس تحرير فالحرر المسئول عن القسم من الجريدة الذي حصل فيه النشر .

ولا يستطيع رئيس التحرير الافلات من هذه المسئولية الا بشروط معينة في المادة . وبهذه المناسبة ينبغي الإشارة الى أن لفظة « جريدة » الواردة في النص لا يقصد منها الجرائد اليومية وحدها بل تشمل الجرائد التي تصدر مرة أو مرتين في الأسبوع والمجلات التي تصدر في مواعيد أبعد من ذلك وبوجه العموم جميع الكتابات الدورية . وتنطبق هذه الملاحظة على المواد ١٦٧ و ١٦٧ مكررة و ١٦٨ .

### نص المادة ١٦٦ مكررة المضافة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠

« يحكم بالعقوبات السابقة على الأشخاص الآتي ذكرهم بصفة فاعلين أصليين للجناية أو الجنحة على حسب الترتيب الآتي :

- المديرون أو ملتزمو الطبع مهما كانت حرفتهم أو الاسم الذي يتسمون به .
- فان تعذرت اقامة الدعوى ضد المـؤلفون .
- فان تعذرت اقامة الدعوى ضد فـأصحاب المطابع .
- فان تعذرت اقامة الدعوى ضد فـالبائعون أو الموزعون أو اللاصقون .
- وهذا كله مع عدم الاخلال بما يقتضيه تطبيق قواعد الاشتراك ان كان لها وجه » .
- [ انظر تقرير المستشار القضائي السير ملكول ماك ايلريث عن هذه المادة سنة ١٩١٠ ص ١٣ وما بعدها ] .

### المادة ١٩٦

في الأحوال التي تكون فيها الكتابة أو الرسم أو الصور أو الصور الشمسية أو الرموز أو طرق التمثيل الأخرى التي استعملت في ارتكاب الجريمة قد نشرت في الخارج وفي جميع الأحوال التي لا يمكن فيها معرفة مرتكب الجريمة يعاقب ، بصفته فاعلين أصليين ، المستوردون والطابعون فان تعذر ذلك فالبائعون والموزعون والملصقون وذلك ما لم يظهر من ظروف الدعوى أنه لم يكن في وسعهم معرفة مشتملات الكتابة أو الرسم أو الصور أو الصور الشمسية أو الرموز أو طرق التمثيل الأخرى .

هي المادة ١٦٦ ( ثلاثة ) المضافة لقانون سنة ١٩٠٤ بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ الصادر في ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ ، مع التعديل المشار اليه بالذكر الايضاحية لمشروع القانون الحالي .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالي

هي المادة ١٦٦ (ثالثة) وقد حذفت منها عبارة « ومحاكمته أمام المحاكم المصرية » لأن هذه العبارة أصبحت لا محل لها بعد أن ألغيت الامتيازات الأجنبية وأعد القانون انطيقه على جميع سكان القطر بلا تمييز .

### المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٦٦ ثالثة

تحل هذه المادة محل بعض الأحكام الواردة في المادة ١٦٦ مكررة من قانون العقوبات والفرض منها — في الحالات التي يكون فيها فاعل الجريمة الأصلي ( سواء أكان مرتكبها الحقيقى أو رئيس تحرير الجريدة الذى يعتبره القانون فاعلا أصليا ) غير معروف أو ليس فى الامكان محاكمته لنشره كتابات فى الخارج مثلا — القاء المسؤولية على المستوردين والطابعين على حسب الأحوال وان لم يوجدوا فعلى البائسين والموزعين والملصقين .

### المادة ١٩٧

لا يقبل من أحد ، للافلات من المسؤولية الجنائية مما نص عليه فى المواد السابقة ، أن يتخذ لنفسه مبررا أو أن يقيم لها عذرا من أن الكتابات أو الرسوم أو الصور أو الصور الشمسية أو الرموز أو طرق التمثيل الأخرى انما نقلت أو ترجمت عن نشرات صدرت فى مصر أو فى الخارج أو أنها لم تزد على ترديد اشاعات أو روايات عن الغير .

هي المادة ١٦٦ (خامسة) المضافة لقانون سنة ١٩٠٤ بالرسوم بقانون رقم ٩٧ الصادر فى ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ .

### المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٦٦ خامسة

تشتمل هذه المادة على حكم جديد ، فهى تنص على أنه لا يقبل من أحد للافلات من المسؤولية الجنائية الاعتذار بأن ما نشره فى مصر انما نقله عن مطبوعات سبق نشرها فى مصر أو فى الخارج ، أو أنها لم تزد على مجرد اشاعات أو روايات عن الغير . ذلك لأن الواجب يقضى على من ينقل كتابة أو رسما سبق نشرها بأن يتحقق أولا من أن هذه الكتابة أو هذا الرسم لا ينطويان على أية مخالفة للقانون كما يقضى الواجب بعدم قبول كل اشاعة أو رواية على علاقتها وبلا تمييز .

### المادة ١٩٨

إذا ارتكبت جريمة باحدى الطرق المتقدم ذكرها جاز لرجال الضبطية



القضائية ضبط كل الكتابات والرسوم والصور والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل مما يكون قد أعد للبيع أو التوزيع أو العرض أو يكون قد بيع أو وزع أو عرض فعلا وكذا الأصول ( الكليشيات ) والألواح والأحجار وغيرها من أدوات الطبع والنقل .

ويؤمر في الحكم الصادر بالعقوبة إذا اقتضى الحال بإزالة الأشياء التي ضبطت أو التي قد تضبط فيما بعد أو اعدامها كلها أو بعضها .

وللمحكمة أن تأمر أيضا بنشر الحكم الصادر بالعقوبة في صحيفة واحدة أو أكثر أو بالصاقه على الجدران أو بالأمرين معا على نفقة المحكوم عليه .

فاذا ارتكبت الجريمة بواسطة جريدة وجب على رئيس تحريرها أو على أى شخص آخر مسئول عن النشر أن ينشر في صدر صحيفته الحكم الصادر بالعقوبة في تلك الجريمة في خلال الشهر التالى لصدور الحكم ما لم تحدد المحكمة ميعادا أقصر من ذلك والا حكم عليه بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه وبإلغاء الجريدة .

هى المادة ١٦٧ من قانون سنة ١٩٠٤ معدلة بالرسوم بقانون رقم ٩٧ الصادر فى ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ .

### المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٦٧ .

تقابل المادة ١٦٧ من قانون العقوبات . انما عدل نصها تعديلا طفيفا لجعله أضبط مما كان . وعلاوة على ذلك قد أضيفت عقوبة الغرامة الى عقوبة الانغاء فى الأحوال التى تمنع فيها الجريدة المحكوم عليها من نشر حكم الاداة الصادر عليها .

نص المادة ١٦٧ من قانونه سنة ١٩٠٤ قبل تعديله بالمرسوم بقانونه

رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

« اذا أقيمت دعوى على أى شخص بسبب ارتكابه جنحة أو جناية بواسطة الصحف أو الجرائد أو غيرها من طرق النشر يجوز ضبط الرسائل والمطبوعات والاعلانات والرسوم والتفوش والصور الرمزية وغيرها والألواح والأحجار وغير ذلك من أدوات الطبع والنشر . وينزى أن يكون الحكم الصادر بالعقوبة مشتملا بحسب الاقتضاء على الأمر بإزالة أو اعدام كل أو بعض الأشياء التى ضبطت أو تضبط فيما بعد ويسوغ أيضا اصدار أمر بطبع الحكم

المذكور في جريدة واحدة أو أكثر والصاقه على الحيطان بمصاريف من طرف المحكوم عليه .

ويجب على كل جريدة أو رسالة دورية أن تنشر الحكم الصادر بشأنها في أحد أعدادها التي تنشر في أثناء الشهر الذي صدر فيه الحكم المذكور وأن تأخرت عن ذلك حكم بالغائها .

### المادة ١٩٩

إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليه في المواد السابقة بطريق النشر في إحدى الجرائد واستمرت الجريدة أثناء التحقيق على نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه فيجوز للمحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة بناء على طلب النيابة العمومية أن تأمر بتعطيل الجريدة ثلاث مرات على الأكثر .

ويصدر الأمر بعد سماع أقوال للتهم ولا يجوز الطعن في هذا الأمر بأية طريقة من طرق الطعن .

فإذا كانت موالاة النشر المشار إليها في الفقرة الأولى قد جرت بعد إحالة القضية للحكم إلى محكمة الجench أو إلى محكمة الجنائيات يطلب أمر التعطيل من محكمة الجench أو من محكمة الجنائيات على حسب الأحوال .

ويجوز إصدار أمر التعطيل كلما عادت الجريدة إلى نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه .

ويبطل فعل أمر التعطيل إذا صدر أثناء مدة التعطيل أمر بحفظ القضية أو قرار بأن لاوجه لاقامة الدعوى فيها أو حكم بالبراءة .

هي المادة ١٦٧ مكررة المضافة لقانون سنة ١٩٠٤ بالرسوم بقانون رقم ٩٧ الصادر في ١٨ بونيه سنة ١٩٣١ والمعدلة بالرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ ، والنص الحالي مطابق لنص المادة المعدل .

### المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥

المادة ١٦٧ مكررة :

تنص المادة الجديدة على أن الجريدة التي توالى نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه لا يصدر أمر تعطيلها إلا من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة . وقد كان صدور هذا الأمر من سلطة القاضي الجزئي أو قاضي التحقيق . فإذا كانت

القضية قد أحيلت الى محكمة الجنج أو الى محكمة الجنايات فيكون أمر التعطيل من اختصاص هذه أو تلك على حسب الأحوال .

ومن جانب آخر فان التعطيل الذي كان يحكم به لمدة خمسة عشر يوما بحسب نص المادة ١٦٧ مكررة أصبح قاصرا على ثلاث مرات ، ولم يكن مقياس الأيام عمليا بالنسبة للجرائد والمجلات الأسبوعية أو الشهرية .

وأخيرا فان الجزاء لا يتضمن اقفال المطبعة الذي كان يؤمر به حتما في حالة ما تكون المطبعة ملكا للجريدة .

### نص المادة ١٦٧ مكررة كما صدر بالمرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

« اذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة بطريق النشر في احدى الجرائد واستمرت الجريدة أثناء التحقيق على نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه فيجوز للنيابة العمومية أن تطلب من قاضى المواد الجزئية أو من قاضى التحقيق الأمر بتعطيل الصحيفة المذكورة مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما .

ويصدر القاضى أمره بعد سماع أقوال المتهم ولا يجوز الطعن في هذا الأمر بأية طريقة من طرق الطعن .

فاذا كانت موالة النشر المشار اليها في الفقرة الأولى من هذه المادة قد جرت بعد احالة القضية الى قاضى الاحالة أو الى المحكمة يطلب أمر التعطيل من قاضى الاحالة أو المحكمة حسب الأحوال .

ويجوز تجديد أمر التعطيل كلما عادت الصحيفة الى نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه .

ويترتب على أمر التعطيل حتما اقفال المطبعة مدة التعطيل اذا كانت ملكا للجريدة المعطلة . ويبطل فعل أمر التعطيل اذا صدر أثناء مدة التعطيل أمر بحفظ القضية أو قرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى فيها أو حكم بالبراءة » .

### المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

#### المادة ١٦٧ مكررة

تشتمل هذه المادة على حكم جديد . فهي تخول للنيابة الحق في أن تطلب من القاضى الجزئى الأمر بتعطيل الجريدة في حالة ما اذا استمرت تلك الجريدة أثناء التحقيق على نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع مماثل له . فاذا انتهى التحقيق يستصدر أمر التعطيل في الحالة المشار اليها من قاضى الاحالة أو من المحكمة المحالة اليها القضية .

#### المادة ٢٠٠

اذا حكم على رئيس تحرير جريدة أو المحرر المسئول أو الناشر أو صاحب



الجريدة في جنابة ارتكبت بواسطة الجريدة المذكورة أو في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٧٩ و ٣٠٨ قضى الحكم بتعطيل الجريدة لمدة شهر بالنسبة للجرائد التي تصدر ثلاث مرات في الأسبوع أو أكثر ولمدة ثلاثة أشهر بالنسبة للجرائد الأسبوعية ولمدة سنة في الأحوال الأخرى .

فاذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين في جريمة ارتكبت بواسطة الجريدة غير الجرائم المذكورة في الفقرة السابقة جاز الأمر بتعطيل الجريدة لمدة لا تتجاوز نصف المدة المقررة بها .

واذا حكم بالعقوبة مرة ثانية في جريمة مما ذكر بالفقرة الثانية وقعت في أثناء السنتين التاليتين لصدور حكم سابق جاز الأمر بتعطيل الجريدة مدة تساوى مدة العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى .

واذا حكم بالعقوبة مرة ثالثة في جريمة مما ذكر بالفقرة الثانية وقعت في أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم الثانى وجب تعطيل الجريدة مدة تساوى المدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى .

هى المادة ١٦٨ من قانون سنة ١٩٠٤ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ ، مع التعديل المشار اليه بالذكر الايضاحية لمشروع القانون .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالى

جعلت أحكام هذه المادة الخاصة بتعطيل الجريدة في حالات العيب في الذات الملكية أو ولى العهد أو أحد أوصياء العرش بحيث تناول أيضا حالات الاهانة والقذف والسب اذا تضمنت طعنا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة العائلات ( المادة ٣١٠ ) [ ٣٠٨ من القانون كما صدر ] مراعاة لخطورة هذه الجرائم جميعها .

### نص المادة ١٦٨ المعدل بالمرسوم بقانونه رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥

« اذا حكم على رئيس تحرير جريدة أو المحرر المسئول أو الناشر أو صاحب الجريدة في جنابة ارتكبت بواسطة الجريدة المذكورة أو في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٥٦ قضى الحكم بتعطيل الجريدة لمدة شهر بالنسبة للجرائد التي تصدر ثلاث مرات في الأسبوع أو أكثر ولمدة ثلاثة أشهر بالنسبة للجرائد الأسبوعية ولمدة سنة في الأحوال الأخرى .

فاذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين في جريمة ارتكبت بواسطة الجريدة غير الجرائم

المذكورة في الفقرة السابقة جاز الأمر بتعطيل الجريدة لمدة لا تتجاوز نصف المدة المقررة بها .  
 فإذا حكم بالعقوبة مرة ثانية في جريمة مما ذكر بالفقرة السابقة وقعت في أثناء السنتين التاليتين  
 لصدور حكم سابق جاز الأمر بتعطيل الجريدة مدة تساوي مدة العقوبة المنصوص عليها في الفقرة  
 الأولى » .

### المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥

المادة ١٦٨

كانت المادة ١٦٨ قديمة تنص على الغاء الجريدة حتماً أو طبقاً لما يراه القاضي على حسب  
 الأحوال . ولاشك في أن هذه العقوبة قاسية فانها تلحق بالمحكوم عليه خسارة مالية تتجاوز  
 بكثير أكبر غرامة فضلاً عما فيها من عبث شديد بحق الملكية ، خصوصاً وأنها كانت تستتبع  
 حتماً اقفال المطبعة اذا كانت ملكاً للجريدة التي وقعت الجريمة بواسطتها ، ولو كان عمل هذه  
 المطبعة غير قاصر على طبع الجريدة .

ثم ان من شأن شدة العقوبة أن تغري من يهدد وقوعها باستعمال الطرق الاحتيالية  
 لتفادي أثرها .

لذلك رأى حذف عقوبة الالفاء . وهي لا توجد الآن الا في تشريعات استثنائية . ولم  
 يبق سوى عقوبة التعطيل بعد أن هبطت الى مدد قصيرة لجنايات وجرائم العيب عقوبتها شهر  
 بدلاً من سنة بالنسبة للصحف التي تصدر ثلاث مرات في الاسبوع أو أكثر وثلاثة أشهر  
 بالنسبة للجرائد الاسبوعية وسنة في الأحوال الأخرى . أما ما عدا ذلك من الجرائم فعقوبتها  
 قاصرة على نصف المدد المذكورة ما لم يكن تمت عود ( ويتحقق العود كلما سبق وجود حكم  
 في السنتين السابقتين سواء أكان بالتعطيل الكامل لمدة شهر أم بالتعطيل النصفى ) فيكون  
 التعطيل في هذه الحالة لكامل مدة الشهر الخ .

هذا الى الغاء العقوبات الخاصة باقفال المطبعة اقفالاً نهائياً أو مؤقتاً .

### النصوص السابقة

فيما عدا التعديل الذي أدخل على المادة ١٦٨ بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ ،  
 عدلت هذه المادة قبل ذلك بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ثم بالقانون رقم ٣٥ لسنة  
 ١٩٣٢ وهذه هي النصوص السابقة :

### نص المادة ١٦٨ من قانونه سنة ١٩٠٤

» الحكم على من ارتكب جناية بواسطة المطبوعات يترتب عليه حتماً الغاء الجريدة  
 والرسالة الدورية التي حكم على صاحبها أو مديرها وفضلاً عن الحكم بالغاء الجريدة أو الرسالة  
 في نفس الحكم الصادر بالعقوبة يجوز أن ينص فيه أيضاً على قفل المطبعة التي طبع فيها ذلك قفلاً  
 مؤقتاً أو مؤبداً اذا كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركاً في ارتكاب الجناية الصادر الحكم  
 بشأنها واذا ارتكب أحد بواسطة المطبوعات جنحة غير الجنح المفضرة بأفراد الناس وحكم عليه  
 بسبب ذلك ثم عاد في أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم عليه بالعقوبة لارتكاب جنحة من

نوع الأولى يسوغ في هذه الحالة اصدار أمر في الحكم الثانى الصادر بعقابه بتعطيل الجريدة أو الرسالة الدورية لمدة أقلها خمسة عشر يوما وأكثرها شهر .  
وان تكرر منه ذلك ثالث مرة في أثناء المدة المذكورة يجوز الحكم بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين الى ستة أشهر .

ويجوز أيضا اصدار أمر في نفس الحكم الصادر بالعقوبة في أول مرة بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين الى ستة أشهر اذا كان الحكم المذكور صادرا بسبب التحريض على ارتكاب جناية غير الجنايات المضرة بأمن الحكومة ولم يترتب على ذلك التحريض فعل الجناية أو كان صادرا بسبب الطعن في مسند الخديوية المصرية أو في نظام حقوق الوراثة فيها أو في حقوق الحضرة الخديوية ونفوذها أو بسبب الطعن في حقها .

وفي حالة صدور حكم ثان أو حكم آخر بعده في أثناء السنتين التاليتين للحكم الأول سواء كان بسبب التحريض على فعل تلك الجناية أو بسبب الطعن أو النقص المتقدم ذكرهما يجوز إصدار أمر في نفس الحكم الصادر بالعقوبة بإلغاء الجريدة أو الرسالة الدورية بل وتغفل المطبعة قفلا مؤقتا أو مؤبدا اذا كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركا في فعل ما وقع .

### نص المادة ١٦٨ المعدل بالمرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

« اذا حكم بعقوبة جناية على رئيس تحرير الجريدة أو المحرر المسئول أو على الناشر أو على صاحب الجريدة في جريمة ارتكبت بواسطة الجريدة فيجب أن يقضى أيضا في نفس الحكم بإلغائها .

فاذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين بعقوبة غير عقوبة الجناية في جناية أو في جريمة مما نص عليه في المواد ١٤٨ و ١٥١ و ١٥٦ أو اذا حكم عليه في احدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٩ يجوز أن يؤمر في الحكم بإلغاء الجريدة أو بتعطيلها مدة لا تتجاوز سنة . وفي حالة صدور حكم ثان بالعقوبة لجريمة من الجرائم المذكورة وقعت في أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم الأول يجب الأمر بإلغاء الجريدة .

فاذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين بعقوبة الحبس أو بغرامة تزيد على خمسين جنيا في جريمة ارتكبت بواسطة الجريدة غير الجرائم المذكورة في الفقرتين السابقتين جاز الأمر بتعطيل الجريدة مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور . وفي حالة الحكم بالعقوبة مرة ثانية في جريمة مما ذكر وقعت في أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم الأول يجوز الأمر بتعطيل الجريدة مدة لا تتجاوز ستة شهور مهما تكن العقوبة التي قضى بها الحكم الأول أو الثانى . فاذا قضى مرة ثالثة بالعقوبة لجريمة من هذه الجرائم ارتكبت في السنتين التاليتين لصدور الحكم الأول وجب على القاضى أن يأمر بتعطيل الجريدة مدة ستة شهور .

ويترتب حتما على الحكم بإلغاء أو تعطيل الجريدة اقفال المطبعة اقفالا نهائيا أو مؤقتا حسب الأحوال اذا كانت المطبعة ملكا للجريدة . فاذا كانت الجريدة تطبع في مطبعة أخرى وحكم على صاحب هذه المطبعة باعتباره فاعلا أصليا للجريمة أو شريكا فيها وجب أن يقضى الحكم باقفال المطبعة اقفالا نهائيا أو مؤقتا .



## المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

### المادة ١٦٨

تقابل المادة ١٦٨ من قانون العقوبات ، ولكن قد أدخلت عليها بعض التعديلات فالحكم بالغاء الجريدة لم يعد الزاما الا اذا حكم على رئيس تحريرها أو المحرر المسئول أو على الناشر أو على صاحب الجريدة بعقوبة جنائية .

وميجوز الحكم بالالغاء في جميع الأحوال الموصوفة فيها الجريمة بوصف الجناية مهما كانت العقوبة المحكوم بها فعلا وفي بعض احوال اخرى مذكورة على سبيل الحصر . ففي كل هذه الأحوال يجوز للقاضي الحكم اما بالالغاء واما بالتعطيل لمدة لا تتجاوز سنة كما يجوز له ألا يحكم بذلك . ولكن الالغاء يكون واجبا في حالة صدور حكم ثان بالادانة في جريمة مما ذكر في أثناء السنتين التاليتين للحكم الأول .

أما في سائر الجرائم الأخرى فالحكم بالالغاء ليس وجوبيا ولا اختياريا انما يجوز الحكم بالتعطيل لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور متى كانت العقوبة الأصلية الحبس أو غرامة تزيد على خمسين جنيا . ويجوز الحكم بالتعطيل لمدة لا تتجاوز ستة شهور في حالة صدور حكم ثان بالادانة مهما تكن العقوبة المحكوم بها في الحكم الأول أو الثاني . انما يكون الحكم بالتعطيل لمدة ستة شهور واجبا في حالة صدور حكم ثالث بالعقوبة .

وينص المشروع على أن الحكم بالالغاء أو التعطيل يترتب عليه حتما اقفال المطبعة نهائيا أو مدة التعطيل وكل ذلك اذا كانت المطبعة ملكا للجريدة فاذا كانت الجريدة تطبع في مطبعة أخرى فلا يترتب على الحكم المذكور اقفال المطبعة حتما انما يجب الحكم بالاقتال اذا حكم على صاحب هذه المطبعة باعتباره أحد الفاعلين الأصليين للجريمة أو شريكا فيها .

## التعديل الذي أدخل على المادة ١٦٨ بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢

مادة ٢ — تستبدل بالفقرتين الأولى من المادة ١٦٨ من القانون المذكور الفقرات الثلاث الآتية :

« اذا حكم على رئيس تحرير الجريدة أو المحرر المسئول أو على الناشر أو على صاحب الجريدة في جنائية ارتكبت بواسطة الجريدة فيجب أن يقضى أيضا في نفس الحكم بالغائها .  
» فاذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين في جريمة مما نص عليه في المادتين ١٥٢ مكررة و ١٥٦ وجب أن يأمر الحكم بالغاء الجريدة أو بتعطيلها مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة . كذلك يجب أن يؤمر بتعطيل الجريدة مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر عند الحكم بعقوبة لجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٥٩ و ٢٦١ و ٢٦٢ اذا وقعت الجريمة على البرلمان أو أحد مجلسيه أو الوزارة .

« فاذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين في إحدى الجناح المنصوص عليها في المواد ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥٣ و ١٥٧ و ١٥٩ و ١٦٢ يجوز أن يؤمر في الحكم بالغاء الجريدة أو بتعطيلها مدة لا تتجاوز سنة وفي حالة صدور حكم ثان بالعقوبة لجريمة من الجرائم

المذكورة أو الجرائم المشار إليها في الفقرة السابقة وقعت في أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم الأول يجب الأمر بإلغاء الجريدة .

### المذكرة الانضائية لمشروع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢

توالت الأعمال الاجرامية في العهد الأخير فرأى البرلمان أنه يجب معالجة هذه الحالة بكل ما تقتضيه من الوسائل .

ولا شك في أن الباعث لمرتكبي تلك الأعمال هو ما لا يزالون يقرؤونه كل يوم في الصحف من انتقاص نظام الحكم المقرر في البلاد والزراية عليه وعلى القائمين بالأمر فيه .  
وانه وان تكن المادة ١٥١ تحمى هذا النظام ، وان يكن كثيرا مما ينشر في الصحف يدخل في باب التحريض على كراهيته والازدراء به ، الذي تعاقب عليه تلك المادة ، فان أكثر منه لا يبلغ هذا المبلغ وان لم يكن أقل أثرا في تهوين شأن النظام والانتقاص منه والاضعاف من هيئته .

فبقانون العقوبات اذن نص يجب تداركه ويجب لذلك أن يعاقب على الكتابات التي قد لا يجوز وصفها بأنها تحريض أو لا يسهل لأي سبب من الأسباب أن ينسب الى كاتبها أن نيته تعلقت بالتحريض والتي قد تحدث في نفس الرجل العادي أثر الكراهية أو الاحتقار .

وقد وضعت الوزارة لهذا الغرض مادة جديدة تقع بعد المادة ١٥٢ ويكون رقمها ١٥٢ مكررة وبمقتضى هذه المادة تكون كل عبارة استعملت سواء أ كانت عنوانا لمقال أم عبارة في سياقه — محلا للعقاب اذا كان من شأنها أن تترك في نفس الرجل العادي الذي يقرأها أثر الازدراء بالنظام أو النفور منه أو أن تظهره بمظهر زرى كره أو أن تجعله محل تساؤل وشك سواء من حيث مشروعيته أم من حيث قبول البلاد له والتزام حدوده المرسومة .

على أنه لكي يكون الجزاء كافيا لتحقيق الغرض المقصود منه يجب ألا يقتصر على عقاب رئيس التحرير وغيره من المسؤولين ، بل يجب أن يتناول الأداة التي مكنتهم من ارتكاب الجريمة وهي الجريدة . وتلك الأداة ( لما لها من الانتشار والذيع ) هي التي تبجل للجريمة شأنًا خاصا وأثرا بالغا .

وقد لاحظ قانون العقوبات هذا المعنى فرتب على الحكم بالعقوبة في جرائم الصحف عقوبات تبعية يقع أثرها على الجريدة وعلى المطبعة التي تطبع فيها ( مادة ١٦٨ ) . غير أن ما جاء بها من العقوبات قاصر عن أداء الغرض المطلوب من الزجر .

وقد رثى من أجل ذلك تشديد هذه العقوبات التبعية فجعل الإلغاء الحتمى نتيجة لارتكاب جنائية مهما تكن العقوبة التي يحكم بها من أجلها وعدلت بمقتضى ذلك الفقرة الأولى من المادة ١٦٨ .

كذلك رثى أنه اذا جاز على العموم أن يترك للقاضي في بعض الجرائم الخيار في أن يأمر بالإلغاء أو بالتعطيل أو ألا يقضى بإيهما فانه ينبغي فيما يتعلق بحماية نظام الحكم أن يكون الخيار محصورا بين الإلغاء أو التعطيل . وقد جعل هذا الحكم ساريا على الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٦ التي تكون تارة جنائية وتارة جنحة بحسب العقوبة التي يحكم بها فيها . كما جعل التعطيل لمدة عين حدها الأدنى والأقصى ، عقوبة حتمية في جرائم الإهانة والنفذ والسب

إذا وقعت على البرلمان أو أحد مجلسيه أو الوزارة باعتبار هذه الجرائم طريقة غير مباشرة لتعريض نظام الحكم للكراهية والازدراء . وضمت هذه الأحكام جميعها فقرة جديدة تلى الفقرة الأولى من المادة ١٦٨ .

وفى ما أوجبه الأحكام المتقدمة من التعديل فى الفقرة الثانية من المادة ١٦٨ تركت تلك الفقرة على حالها وهى تجعل للقاضى الخيار فى الحكم بالالغاء أو بالتعطيل أو فى عدم الحكم بأيهما . غير أنه رأتى أن حالة العود التى أشير إليها فى آخر الفقرة والتى تستتبع الحكم بالغاء الجريمة حتماً يجب أن تنسج لتشمل عدا الجرائم المنصوص عليها فى هذه الفقرة الجرائم التى ورد ذكرها فى الفقرة الجديدة حين لا يحكم فيها بالالغاء منذ أول جريمة .

### المادة ٢٠١

إذا ألقى أحد رجال الدين فى أثناء تأدية وظيفته وفى محفل عمومى مقالة تضمنت قدحاً أو ذماً فى الحكومة أو فى قانون أو فى مرسوم أو فى عمل من أعمال جهات الادارة العمومية أو نشر بصفة ناصح أو تعليمات دينية رسالة مشتملة على شىء من ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .

هى المادة ١٦٩ من قانون سنة ١٩٠٤ مع استبدال عبارة « أحد رجال الدين » الواردة فى النص الحالى بعبارة « أحد رؤساء الديانات » الواردة فى النص القديم . وذلك بمعرفة مجلس النواب عند نظر مشروع هذه المادة . [ انظر مضبطة الجلسة الثانية والستين لمجلس النواب بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧ ]

### الباب الخامس عشر — المسكوكات الزيف والمزورة

النصوص الواردة فى هذا الباب هى بينها نصوص قانون سنة ١٩٠٤

### المادة ٢٠٢

من قلد ضرب المسكوكات المتداولة قانوناً أو عرفاً فى بلاد الحكومة المصرية ذهباً كانت أو فضة أو نقص قيمتها بأخذ جزء من الذهب أو الفضة المشتملة عليه بواسطة مبرد أو مقراض أو ماء الحل أو غير ذلك وكذا من طلى مسكوكاً بطلاء يصيره شبيهاً بمسكوكات أكثر من قيمته أو اشترك فى تزويج تلك المسكوكات المزورة أو الناقصة أو فى ادخالها فى بلاد الحكومة وكذا من اشتغل بالتعامل بها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .



هي المادة ١٧٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادتين ١٧٩ و ١٨١ من القانون القديم  
والمواد ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ من القانون الفرنسي

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ١٧٠ ( المادتان ١٧٩ و ١٨١ القديمتان ) — ان عبارة « المسكوكات المتداولة عرفا في بلاد الحكومة » مقصود بها حماية المسكوكات الذهبية الانكليزية والفرنساوية التي حلت محل المسكوكات الذهبية المصرية في المعاملة الجارية .

### المادة ٢٠٣

اذا ارتكبت احدى الجرائم المنصوص عنها في المادة السابقة فيما يتعلق بمسكوكات غير المذكورة في تلك المادة فتكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع .

هي المادة ١٧١ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادتين ١٨٠ و ١٨١ من القانون القديم  
والمادتين ١٣٢ و ١٣٣ من القانون الفرنسي .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ١٧١ ( المادتان ١٨٠ و ١٨١ القديمتان ) — لما كانت المادة ١٧٠ الموجودة في القانون الجديد تنطبق على أحوال أكثر مما كانت تشملها في القانون القديم فقد جعلت المادة ١٧١ قاصرة على بعض الأحوال التي كانت داخلة في حكمها وقد أجزى للقاضي بناء على ذلك استبدال عقوبة السجن بالأشغال الشاقة المؤقتة

### المادة ٢٠٤

الاشتراك المذكور في المواد السابقة لا ينسب أصلا الى من أخذ مسكوكات مزورة أو مغشوشة بصفة أنها جيدة وتعامل بها . ومع ذلك من استعمل تلك المسكوكات بعد أن تحققت له عيوبها يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز ستة أمثال المسكوكات المتعامل بها .

هي المادة ١٧٢ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٨٢ من القانون القديم والمادة ١٣٥ من القانون الفرنسي .

### المادة ٢٠٥

الأشخاص المرتكبون للجنايات المذكورة في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ يعفون من العقوبة اذا أخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في

البحث عنهم أو سهلوا القبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور .

هي المادة ١٧٣ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٨٣ من القانون القديم والمادة ١٣٨ من القانون الفرنسي .

### الباب السادس عشر - التزوير

النصوص الواردة في هذا الباب هي نصوص قانون سنة ١٩٠٤ بالتعديل والاضافة اللذين أدخلها عليها بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٣ ، وقد أدمجت فيها المادتان الأولى والثانية من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ باعتبار ما يرتكب من الغش في مادة تحقيق الوراثة والوفاة أو عقد الزواج معاقبا عليه . هذا مع التعديل والاضافة المشار اليهما بالمادتين ٢٠٦ و ٢٢٥

#### المادة ٢٠٦

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل من قلد أو زور شيئا من الأشياء الآتية سواء بنفسه أو بواسطة غيره وكذا كل من استعمل هذه الأشياء أو أدخلها في البلاد المصرية مع علمه بتقليدها أو بتزويرها وهذه الأشياء هي :  
أمر ملكي أو قانون أو مرسوم أو قرار صادر من الحكومة .  
خاتم الدولة أو إمضاء الملك أو ختمه .

أختام أو تمغيات أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة .  
ختم أو إمضاء أو علامة أحد موظفي الحكومة .  
أوراق مرتبات أو بونات أو سراكى أو سندات أخر صادرة من خزينة الحكومة أو فروعها .

أوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها قانونا .  
تمغيات الذهب أو الفضة .

هي المادة ١٧٤ من قانون سنة ١٩٠٤ مع التعديل المشار اليه بالذكر الايضاحية وتقابل المادتين ١٧٤ و ١٧٦ من القانون القديم والمادتين ١٣٩ و ١٤٢ من القانون الفرنسي .

#### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالي

هي المادة ١٧٤ من قانون سنة ١٩٠٤ مع تغيير في بعض الأشياء المعاقب على تزويرها أو تقليدها أو استعمالها مع العلم بتزويرها . فقد كان من بينها « فرمان أو أمر عال » فحذف فرمان لعدم وجوده الآن وأبدل الأمر العالى بأمر ملكي أو قانون أو مرسوم أما فرمانات

القديمة القائمة فاذا ارتكب تزوير فيها فانه يقع تحت حكم النصوص التي تعاقب على التزوير .  
ومن بين الأشياء الواردة في المادة ١٧٤ أيضا « ختم الحكومة أو ولى الأمر » . وقد  
استبدلت بها خاتم الدولة أو امضاء الملك أو ختمه .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ١٧٤ ( المادة ١٨٤ القديمة ) — استبدلت في هذه المادة عبارة « احدى جهات  
الادارة العمومية » بعبارة « احدى جهات الحكومة » توصلا للتمييز بصفة أجلى بين الحالة  
المذكورة فيها والحالة المذكورة في المادة ١٧٦ وبما أنه رخص للبنك الأهلي باصدار أوراق  
مالية فمن الضروري وقاية للعاملات حماية هذه الأوراق بنوع خاص ( راجع المادة ١٣٩ من  
قانون العقوبات الفرنسى ) .

### المادة ٢٠٧

يعاقب بالحبس كل من استحصل بغير حق على أختام الحكومة الحقيقية  
أو أختام احدى المصالح أو احدى جهات الادارة العمومية واستعملها استعمالا  
مضرا بمصلحة الحكومة أو بلادها أو آحاد الناس .

هى المادة ١٧٥ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٨٥ من القانون القديم والمادة  
١٤١ من القانون الفرنسى .

### المادة ٢٠٨

يعاقب بالحبس كل من قلد ختما أو تمغة أو علامة لاحدى الجهات أيا كانت  
أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة أو أحد البيوت التجارية وكذا من  
استعمل شيئا من الأشياء المذكورة مع علمه بتقليدها .

هى المادة ١٧٦ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٨٦ من القانون القديم والمادة ١٤٢  
من القانون الفرنسى .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ١٧٦ ( المادة ١٨٦ القديمة ) — الظاهر أن جريمة تقليد « الأختام أو التمغات أو  
العلامات التي تضعها الحكومة على أصناف الأشياء والبضائع » داخلة في حكم المادة ١٧٤ .

### المادة ٢٠٩

كل من استحصل بغير حق على الأختام أو التمغات أو النياشين الحقيقية  
المعدة لأحد الأنواع السالف ذكرها واستعملها استعمالا مضرا بأى مصلحة عمومية



أو شركة تجارية أو أى إدارة من إدارات الأهالى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

هى المادة ١٧٧ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٨٧ من القانون القديم والمادة ١٤٣ من القانون الفرنسى .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ١٧٧ ( المادة ١٨٧ القديمة ) — قد زيد الحد الأقصى للعقوبة .

### المادة ٢١٠

الأشخاص المرتكبون لجنايات التزوير المذكور بالمواد السابقة يعفون من العقوبة اذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع فى البحث عنهم وعرفوها بفاعليها الآخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع فى البحث المذكور .

هى المادة ١٧٨ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٨٨ من القانون القديم والمادة ١٤٤ من القانون الفرنسى .

### المادة ٢١١

كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب فى أثناء تأدية وظيفته تزويرا فى أحكام صادرة أو تقارير أو محاضر أو وثائق أو سجلات أو دفاتر أو غيرها من السندات والأوراق الأميرية سواء كان ذلك بوضع امضاءات أو اختتام مزورة أو بتغيير المحررات أو الاختتام أو الامضاءات أو بزيادة كلمات أو بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن .

هى المادة ١٧٩ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٨٩ من القانون القديم والمادة ١٤٥ من القانون الفرنسى .

### المادة ٢١٢

كل شخص ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا مما هو مبين فى المادة السابقة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن مدة أكثرها عشر سنين .

هي المادة ١٨٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٩٠ من القانون القديم والمادة ١٤٧ من القانون الفرنسي .

### المادة ٢١٣

يعاقب أيضا بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل موظف في مصلحة عمومية أو محكمة غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير اقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير تلك السندات ادراجه بها أو بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها أو بجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها .

هي المادة ١٨١ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٩١ من القانون القديم والمادة ١٤٦ من القانون الفرنسي .

### المادة ٢١٤

من استعمل الأوراق المزورة المذكورة في المواد الثلاث السابقة وهو يعلم تزويرها يعاقب بالأشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث سنين الى عشر .

هي المادة ١٨٢ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٩٢ من القانون القديم والمادة ١٤٨ من القانون الفرنسي .

### المادة ٢١٥

كل شخص ارتكب تزويرا في محررات أحد الناس بواسطة إحدى الطرق السابق بيانها أو استعمل ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس مع الشغل .  
هي المادة ١٨٣ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٩٣ من القانون القديم والمادتين ١٥٠ و ١٥١ من القانون الفرنسي .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ١٨٣ ( المادة ١٩٣ القديمة ) — بناء على رغبة مجلس شورى القوانين تقرر أن يكون الحبس المنصوص عليه في هذه المادة دائما مع الشغل .

### المادة ٢١٦

كل من تسمى في تذكرة سفر أو في تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقي أو كفل أحدا في استحصاله على الورقة المشتملة على الاسم المذكور وهو يعلم ذلك

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .  
 هي المادة ١٨٤ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٩٤ من القانون القديم والمادة ١٥٤ من القانون الفرنسي .

### المادة ٢١٧

كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة أو زور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الأصل أو استعمل إحدى الأوراق المذكورة مع علمه بتزويرها يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .  
 هي المادة ١٨٥ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٩٥ من القانون القديم والمادتين ١٥٣ و ١٥٦ من القانون الفرنسي .

### المادة ٢١٨

كل من استعمل تذكرة مرور أو تذكرة سفر ليست له يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا .  
 هي المادة ١٨٥ مكررة المضافة لقانون سنة ١٩٠٤ بالقانون رقم ١٣ في ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ .

**المذكرة الابيضانية لمشروع القانون رقم ١٣ الصادر في ٢٣ مارس**

**سنة ١٩٣٣**

المادة ١٨٥ مكررة — ان تعدد الحوادث التي استعمل فيها أشخاص جوازات سفر صادرة لغيرهم أثار أخيرا اهتمام وزارة الداخلية فرأت أنه لوضع حد لهذه الحوادث لا بد من ادخال نص خاص على قانون العقوبات يعاقب من يرتكب هذا الغش الذي لا يقع تحت طائلة أى نص من نصوص القوانين الجنائية الحالية .

هذا وأن مشروع قانون العقوبات الذي وضع في سنة ١٩١٩ — ١٩٢١ كان يحتوي على مادة رقمها ٢٥٠ تعاقب على ارتكاب هذا الغش وكذلك قانون العقوبات الفرنسي أضيف إليه في سنة ١٨٦٣ نص خاص لهذا الغرض ( مادة ١٥٤ ) وقد رؤى من الأفضل بدلا من استعمال عبارة القانون الفرنسي في وصف جواز السفر بأنه « صادر باسم غير اسمه » أو عبارة مشروع قانون العقوبات المصري بأنه « ملك لشخص آخر » استعمال عبارة « ليست له » لأنها ادل في المعنى على أن الشخص الذي أعطى له الجواز هو غير الشخص الذي استعمله .

### **مناقشة مجلس النواب لمشروع هذه المادة**

[ صورة طبق الأصل من محضر الجلسة الثامنة والخمسين لمجلس النواب في يوم ١٤ يونيه سنة ١٩٣٢ ]



« حضرة النائب المحترم احمد والى الجندى » : أقترح أن ينص فى هذه المادة على وجوب ثبوت سوء النية لأنه يحدث أحيانا أن شخصين يحمل كل منهما تذكرة سفر « أبونيه » ( كمضوين من أعضاء هذا المجلس مثلا ) يعيشان فى فندق واحد وربما فى غرفة واحدة . فيكون من المحتمل أن تبدل تذكرة الواحد منهما بتذكرة الآخر من دون قصد منهما ، ولا يكون من العدل فى هذه الحالة ان يوقع العقاب عليهما .

« سعادة النائب المحترم محمد علام باشا » : ان المشرع يفترض وجود سوء النية .

« المقرر » : ان القصد الجنائى ركن أساسى من أركان الجريمة فاذا لم يتوافر لا تكون هناك جريمة . وهذا لا يحتاج الى نص .

« حضرة النائب المحترم احمد والى الجندى » : ينص قانون العقوبات فى مواضع كثيرة على وجوب توافر سوء النية . فاذا كان ركن « سوء النية » لا يحتاج الى نص صريح كان ذكره فى القانون لغوا لا لزوم له .

« الرئيس » : اظن ان اثبات هذه المناقشة فى المحضر يؤدى الغرض من النص الصريح .

« حضرة مندوب الوزارة » : ان عبارة « تذكرة سفر » الواردة بالمادة لم يقصد منها المعنى الذى ذكره حضرة النائب المحترم . وانما المقصود منها ما يأتى :

اولا — التصاريح التى تعطىها الحكومة لأشخاص محظور عليهم الانتقال من جهة الى أخرى فيرفع عنهم هذا الحذر ويباح لهم الانتقال بموجبها ، وهذه التصاريح لا تشمل تذاكر السكة الحديدية ولا « ابونيهات » السكة الحديدية وانما يدخل فيها تذكرة المرور *Feuille de route* وهى التى تعطى لساكر الجيش الذين هم ممنوعون اصلا من الانتقال من جهة الى أخرى بعيدا عن معسكراتهم . فتخول لهم هذه التصاريح حق الانتقال دون ان يتعرض لهم أى شخص من رجال الحكومة او تستوقفهم أية مصلحة من المصالح او رجل من رجال البوليس على اعتبار انهم قارون او هاربون .

وكذلك يدخل فيها تذاكر المرور التى تعطى للمشردين ( طبقا لقانون العقوبات ) للانتقال بها من جهة والاقامة فى جهة اخرى .

ثانيا — تذاكر المرور التى يطلق عليها اسم « *Permis de Route* » وهى تبيح لحاملها ان يجتازوا طريقا لم يكن المرور فيه مباحا كما تبيح لهم ان يجتازوا « كبرى » او « هويس » فى غير الميعاد المحدد للمرور عليه .

ويدخل فى هذا النوع التذاكر التى تصدرها الحكومة فى زمن الأحكام العرفية لاباحة الانتقال من جهة الى اخرى .

ثالثا — التذاكر التى يطلق عليها لفظ « *Passeport* » أى جوازات سفر وهى التى تعطىها الحكومة لشخص ليجتاز بها حدود المملكة الى مملكة اخرى .

والأساس الذى يقوم عليه اصدار هذه التذاكر هو وجود قيد لحرية شخص او مانع له من الانتقال ، فهذه التذاكر ترفع القيد او تبيح الانتقال طبقا لما هو مبين فيها ( تصفيق ) .

« حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى » : ان ما ذكرته بخصوص تذاكر السكك

الحديدية « ابونيه » واحتمال ابدال تذكرة منها بأخرى ينطبق أيضا على تذاكر المرور التي تعطى لرجال الجيش .

ولى اعتراض على عبارة « تذكرة سفر » الواردة بالمادة . وكان يجب ان تبدل بعبارتها عبارة « جواز سفر » او « پاسبور » لأن تذكرة السفر تنصرف عرفا واصطلاحا ولغة الى تذكرة السكة الحديدية .

« حضرة مندوب الوزارة » : ان هذا التعبير وارد بالمواد ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٧ من قانون العقوبات وهو مستخدم في هذا القانون من يوم وضعه .

« حضرة النائب المحترم احمد والى الجندى » : وهل يمنع قدم استخدامه من ان تستبدل به عبارة « جواز سفر » .

هذا وانى أصر على وجوب النص على توفر سوء النية .

« المقرر » : الذى أراه هو أن عبارة « تذكرة سفر » عامة وتشمل « تذاكر » و « ابونيات » السكة الحديدية .

أما ما ذكره حضرة الزميل احمد والى الجندى بشأن النص على توافر سوء النية فلا أرى له محلا لأنه من المبادئ العامة التى لا تتراع فيها مطلقا فى قانون العقوبات ان القصد الجنائى ركن اساس فى كل الجرائم عدا المخالفات ولم يذكر القانون سوء النية صراحة الا فى جرائم القذف وما مائلها .

ولما كانت الجريمة التى نحن بصددتها تعد جنحة فان هذه القاعدة العامة تسرى عليها . فاذا ثبت ( فى المثل الذى ساقه حضرته ) ان ابدال التذاكر كان عن خطأ لا عن قصد لم تكن هناك جريمة .

« حضرة النائب المحترم احمد والى الجندى » : نحن الآن فى مقام تشريع . ولا يكلفنا شيئا ان نرفع اللبس فى الفاظ القانون باضافة عبارة « بسوء نية » « او قصدا » .

« الرئيس » : ان هذا المشروع سيحال على اللجنة الاستشارية التشريعية . ولهذه اللجنة ان تضيف ما ترى اضافته بعد الاطلاع على هذه المناقشات .

والآن هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

### تقرير لجنة الحفائية . بمجلس الشيوخ عن مشروع هذه المادة

هذا المشروع يشتمل على تعديل قانون العقوبات الأهلئ فى ثلاثة مواضع :

.....

#### الثانى

( ١ ) اضافة نص هو المادة ١٨٥ عقوبات مكررة على مواد الباب السادس من الكتاب الثانئ من قانون العقوبات الأهلئ المتعلق بالتزوير يتناول بالعقاب صورة خاصة من صور الغش لم يكن تناولها المشرع بنص وهئ حالة الشخص الذى يستعمل تذكرة مرور ليست له وقد

أعطى المشروع هذه الحالة عقوبة الجنحة (الحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو غرامة لا تزيد على ٢٠ جنيا مصريا) .

وقد قصد بعبارة « تذكرة سفر » التصاريح التي تصدرها الحكومة لترفع بها قيودا من حرية أو نبيح بها انتقالا محظورا مثل تذكرة المرور التي تعطى لساكر الجيش لينتقلوا بها خارج المعسكرات والتذاكر التي تعطى للمتفردين وكذلك التذاكر التي تمنح وقت اعلان الأحكام العرفية لباحة التنقل والمرور وجوازات السفر المخصصة لاجتياز الحدود .

وهذا التعديل في التشريع اقتضته كثرة حوادث الغش في استعمال جوازات السفر وما قد تؤدي إليه من تهديد الأمن العام والنظام .

(ب) ولكي تأخذ الجريمة الجديدة المنصوص عليها في هذه المادة المقترحة حكم الجرائم الماثلة لها في الأهمية — من حيث انها صور مخفية لجرائم التزوير — عدلت المادة ١٩١ عقوبات لتشملها .

### المادة ٢١٩

كل صاحب لوكاندة أو قهوة أو أود أو محلات مفروشة معدة للايجار وكذلك كل صاحب خان أو غيره ممن يسكنون الناس بالأجرة يوميا قيد في دفاتره الأشخاص الساكنين عنده بأسماء مزورة وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .

هي المادة ١٨٦ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٩٦ من القانون القديم والمادة ١٥٤ من القانون الفرنسي .

### المادة ٢٢٠

كل موظف عمومي أعطى تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم مزور مع علمه بالتزوير يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا فضلا عن عزله .

هي المادة ١٨٧ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٩٧ من القانون القديم والمادة ١٥٥ من القانون الفرنسي .

### المادة ٢٢١

كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص آخر شهادة مزورة على ثوب عاهة لنفسه أو لغيره باسم طبيب أو جراح بقصد أنه يخلص نفسه أو غيره من أى خدمة عمومية يعاقب بالحبس .

هي المادة ١٨٨ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٩٨ من القانون القديم والمادة ١٥٦ من القانون الفرنسي .



## المادة ٢٢٢

كل طبيب أو جراح شهد زورا بمرض أو بعاهة تستوجب الاعفاء من أى خدمة عمومية بسبب الترجى أو من باب مراعاة الخاطر يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه مصرى . وأما اذا سيق الى ذلك بالوعدله بشيء ما أو باعطائه هدية أو عطية فيحكم عليه بالعقوبات المقررة للرشوة ويحكم على الراشين بالعقوبات التى تستوجبها جنائتهم .

هى المادة ١٨٩ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٩٩ من القانون القديم والمادة ١٦٠ من القانون الفرنسى .

## المادة ٢٢٣

العقوبات المبينة بالمادتين السابقتين يحكم بها أيضا اذا كانت تلك الشهادة معدة لأن تقدم الى المحاكم .

هى المادة ١٩٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٠٠ من القانون القديم .

## المادة ٢٢٤

لا تسرى أحكام المواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ على أحوال التزوير المنصوص عليها فى المواد ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ ولا على أحوال التزوير المنصوص عليها فى قوانين عقوبات خاصة .

هى المادة ١٩١ من قانون سنة ١٩٠٤ المعدلة بالقانون رقم ١٣ الصادر فى ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ .

## المادة ٢٢٥

تعتبر بصمة الأصبع كالامضاء فى تطبيق أحكام هذا الباب .

هذه المادة جديدة ولم يكن لها مقابل فى قانون سنة ١٩٠٤ .

## المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالى

هى مادة جديدة تضى باعتبار بصمة الاصبع كالامضاء فى تطبيق أحكام التزوير . وقد أدى الى اضافتها شيوع هذا النوع من التزوير فى مصر فكثيرا ما يحدث أن يصم المزور بأصبعه أو أصبع غيره على ورقة وينسب البصمة الى شخص آخر . وقد اختلفت المحاكم فى

اعتبار هذا الفعل تزويرا حتى ان محكمة القضا والابرار تقسها ترددت في هذا الأمر فقضت أولا بأنه لا يعد تزويرا لأن المادة ١٧٩ ع حصرت التزوير في وضع امضاءات أو أختام مزورة أو تغيير المحررات ... الخ . ولم تنص على بصمة الاصبع . ثم عدلت عن هذا الرأي واعتبرت هذا الفعل تزويرا لأن من يصم بأصبعه أو أصبع غيره على محرر وينسب هذه البصمة لشخص آخر إنما ينتحل شخصية ذلك الشخص الآخر والاتحال طريقة من طرق التزوير المادى .

وحسباً لهذا الخلاف قد أضيف النص الجديد الذى يسوى بين بصمة الاصبع والامضاء في تطبيق أحكام التزوير .

### المادة ٢٢٦

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من قرر فى اجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة أمام السلطة المختصة بأخذ الاعلام أقوالا غير صحيحة عن الوقائع المرغوب اثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة وذلك متى ضبط الاعلام على أساس هذه الأقوال .

ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من استعمل اعلاما بتحقيق الوفاة والوراثة ضبط على الوجه المبين فى الفقرة الأولى من هذه المادة وهو عالم بذلك .

هى المادة الأولى من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ باعتبار ما يرتكب من الغش فى مادة تحقيق الوراثة والوفاة أو عقد الزواج معاقباً عليه . وقد رُئى ادماج نصوص هذا القانون فى قانون العقوبات .

### المذكرة الابدغرافية لمشروع القانون الحالى

المادتان ٢٢٨ و ٢٢٩ [ ٢٢٦ و ٢٢٧ من القانون كما صدر ] — رُئى أن يدمج فى باب التزوير القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالمعاقبة على ما يرتكب من الغش فى مادة تحقيق الوراثة والوفاة أو فى عقد الزواج لأنه ينص على صور من التزوير معاقب عليها بعقوبات مخففة كما هو الشأن فى صور أخرى واردة فى الباب نفسه . فالمادة ٢٢٨ [ ٢٢٦ من القانون كما صدر ] هى المادة الأولى من ذلك القانون والمادة ٢٢٩ [ ٢٢٧ من القانون كما صدر ] هى المادة الثانية منه .

### الوثائق المتعلقة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣

[ انظر التعليق على المادة ٢٢٧ ]

## ابيضاح للمادة الأولى من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣

[ صورة طبق الأصل من مناقشات مجلس الشيوخ بجلسة ٨ مايو سنة ١٩٣٣ ]

« حضرة الشيخ المحترم محمد خيرت راضى بك » : أريد إزالة اللبس الذى قد يتبادر للذهن من صيغة المادة الأولى أن أوجه نظر حضراتكم إلى مسألة لها الأهمية الكبرى .  
ذلك أنه جاء فى المادة الأولى من مشروع القانون ما يأتى :

« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من قرر فى اجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثه أمام السلطة المختصة بأخذ الاعلام أقوالا غير صحيحة عن الوقائع المرغوب إثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة » .

ومن المفهوم طبعا أن الاعلامات الشرعية تارة تؤخذ عن أشخاص قد توفوا حديثا ولهم فى دفاتر الوفيات ما يدل على تاريخ الوفاة ، وحررت لهم محاضر وفيات ولأولادهم ونسبهم أوراق رسمية ، وتارة تطلب إعلامات شرعية بتحقيق وفاة ووراثه عن أشخاص توفوا من عهود سابقة ومضت عليهم أزمان طويلة ولا يوجد معاصرون لهم ليتمكنوا من الشهادة التى تطلب بشأن وفاتهم عن ذرية أو غير ذرية ، ومثل هؤلاء المتوفين اذا طلب تحقيق وفاتهم واستصدار إعلام شرعى بشأنهم ، لا يمكن أن يكلف الطالب احضار شهود عاينوا موتهم ووقفوا بأنفسهم على ما يتعلق بمحالمهم ، ولذلك وسعت الشريعة الفراء السبيل لهم بتلك النظم والقواعد الشرعية المقررة ، ولم يقصد بهذا المشروع التدخل فى نظام سماع الشهود أو فى القواعد الشرعية التى وضعت لقبول شهادة الشهود ، انما قصد به فقط المنع من الحصول على الاعلامات بوسائل الغش والتزوير اضرارا بأصحاب الشأن أو طمس معالم الحقيقة .

وفى الشريعة الفراء أنواع كثيرة تجوز فيها الشهادة من طريق الشهرة الشرعية ومن ضمنها مسائل النسب لأنها مبنية على الحمل والولادة ، وهذا لا يمكن أن يصل الى معرفته الا القليل جدا . وكذلك مسائل الوفاة وما شابهها .

فأريد أن يكون مفهوما أنه لا صلة لهذه المادة بطرق العلم التى نظمت بالقواعد الشرعية .  
كذلك فى مسائل الوقف التى يكون قد مضى على البعض منها زمن ليس بالقريب وفى بعض الحوادث قد يمضى نحو سبعمائة أو ثمانمائة سنة وما مائل ذلك ويراد الحصول على اعلامات شرعية لمن يدعى الاستحقاق فيه ليكشف عن نسبه أو صلته بالواقفين أو ممن سموا بكتاب الوقف فثل هذه المسائل لا يمكن أن يكلف الشاهد أن يشهد فيها عن بيئة ومعاينة ومشاهدة أنه رأى فلانا وفلانا لأن ذلك تكليف غير معقول بعد أن يكون قد مضى على وفاة المتوفى مئات السنين مثلا بل المفهوم أنه يكتفى بشهادة الشاهد من طريق من الطرق الشرعية التى سنتها الشريعة الفراء تسهila لوصول ذوى الحقوق الى حقوقهم . أما لو كلفوا باحضار شهود يشهدون عن معاينة لصاغت حقوق هؤلاء عليهم ولكان فى ذلك حرج عظيم على ذوى الحقوق وارهاق لهم . بل اضاءة تامة لتلك الحقوق وهذا ما لا يمكن أن يرد بخاطر مشرع .

فأردت أن ألفت نظر المجلس حتى لا يكون هناك مجال للبس أو الشك اذا ما أريد تطبيق هذا المشروع . وفى اعتقادى أن وزارة الحفانية لا تخالفنى فى هذا البيان .



« حضرة محمد محمود افندى » ( مدير ادارة المحاكم الأهلية ) : وزارة الحفانية لا ترى مانعا من اثبات ذلك فى المحضر على اعتبار أنه تفسير .

## المادة ٢٢٧

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من أبدى أمام السلطة المختصة بقصد اثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانونا لضبط عقد الزواج أقوالا يعلم أنها غير صحيحة أو حرر أو قدم لها أوراقا كذلك متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه الأقوال أو الأوراق .  
ويعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه كل شخص خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة فى القانون .

هى المادة الثانية من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ باعتبار ما يرتكب من الغش فى مادة تحقيق الوراثة والوفاة أو عقد الزواج معاقبا عليه .

## المذكرة الإضافية لمشروع القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣

وجه حضرة صاحب العزة النائب العمومى نظر وزارة الحفانية الى بعض أحكام صدرت من محكمة النقض والابرام فى قضايا جنائية ، رفعت على أشخاص أبدوا اقرارات كاذبة فى إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة أو أمام المأذون الشرعى بشأن سن الزوجين .  
أما عن الاقرارات الكاذبة فى اجراءات تحقيق الوفاة والوراثة وهى الاجراءات التى نظمها المواد من ٣٥٥ الى ٣٦١ من لائحة المحاكم الشرعية فقد رأت محكمة النقض والابرام فى حكمها الصادر بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٢٧ ( القضية رقم ٩١٨ لسنة ٤٤ قضائية ) أن أحكام قانون العقوبات الخاصة بالتزوير فى الأوراق الرسمية لا تنطبق على هذه الحالة لأن إجراءات الاعلام الشرعى بالوراثة هى من قبيل الدعوى . والكذب فى الدعوى لا يعتبر تزويرا ورأت من جهة أخرى فى حكم آخر أصدرته فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ أن المادة ٢٥٧ من قانون العقوبات الخاصة بشهادة الزور فى دعوى مدنية لا يمكن تطبيقها لأن هذه الاجراءات ليست فى الحقيقة دعوى مطلوبا بها الحصول على حكم وإنما هى تحقيق ادارى يختص به أحد رجال القضاء ويعلن فى نهايته النتيجة التى وصلت اليها تحرياته .

فيؤخذ من هذه الأقوال أنه لا عقاب على الغش الذى يمكن من الحصول على إعلام شرعى غير صحيح بواسطة إبداء إقرارات كاذبة أمام السلطة الادارية أو القاضى الشرعى .  
أما فيما يختص بإبداء الاقرارات الكاذبة أمام المأذون أو تقديم الشهادات الطيبة غير الصحيحة له بشأن سن الزوجين أو أحدهما ، فإن قضاء محكمة النقض لم يستقر على رأى بشأنه .

فقد جاء في حكم صدر بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ أنه إذا أثبت المأذون في العقد بسوء نية أن سن الزوجة أو الزوج بلغت الحد القانوني وكانت في الحقيقة أقل من ذلك كانت الواقعة تزويرا منطبقا على المادة ١٨١ من قانون العقوبات . فإذا كان له شركاء ثبت سوء نيتهم فيما قرروه له عوقبوا بهذه الصفة .

وفي حكم تاريخه ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ رأت محكمة النقض مع التسليم بأنه لو ثبت التواطؤ بين المأذون والشهود فإن الأول يكون قد ارتكب تزويرا ويكون الباقيون شركاء له في هذا التزوير وأنه نظرا لعدم ثبوت هذا التواطؤ في القضية لا يكون في اقرارات الشهود الكاذبة جريمة ، وبعد ذلك بقليل أصدرت حكما بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣١ اعتبرت فيه الذين خدعوا المأذون بتقديمهم له شهادة طيبة غير صحيحة شركاء في تزوير ، ولو أن المأذون كان حسن النية .

ولكنها بعد ذلك عادت الى نظريتها السابقة وأصدرت بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ حكما قضت فيه بأن لا جريمة معاقبا عليها في حالة خدع المتهمين للمأذون بتقديمهم له شهادة طيبة غير صحيحة وتأيدتم هذه الشهادة باقرارات كاذبة خاصة بسن الزوجة .

وفي نهاية الأمر أصدرت محكمة النقض حكما حديثا بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢ عبرت فيه بجلاء عن فكرتها في هذا الموضوع فقالت ان الغش الذي يقع من الزوجين وذويهما في مسألة اثبات السن على غير حقيقتها لا يمكن ان يكون الشارع أراد العقاب عليه بالأشغال الشاقة ( أى بالعقوبات المنصوص عليها للتزوير ) سواء أ كانوا متواطئين مع المأذون على هذا أم غير متواطئين .

ويؤخذ من هذه الأحكام المختلفة أن محكمة النقض والايام تكره ان تطبق على مثل هذا الغش ، نص المادة ١٨١ الشديد ، ولو كان هناك تواطؤ بين المأذون والشهود . أمام هذه الحالة اقترح حضرة صاحب العزة النائب العمومي وضع قانون لمعاقبة الاقرارات الكاذبة في اجراءات تحقيق الوفاة والوراثة بعقوبة الجنبعة وكذلك الاقرارات الكاذبة بشأن سن الزوجين أو أحدهما بمناسبة عقود الزواج .

ولا شك في ضرورة وضع هذا التشريع لأن الاقرار الكاذب في اجراءات الغرض منها اثبات من هم ورثة شخص توفي هو عمل مرذول من الوجهة الخلقية ومن شأنه الاضرار بالغير وهو يقرب من التزوير المعنوي وشهادة الزور معا .

أما الاقرار الكاذب بشأن سن الأزواج فيجب أن ينص في القوانين الجنائية على العقاب عليه أيضا ، لأنه يعطل ما ورد في لائحة المحاكم الشرعية من الأحكام الخاصة بالسن الأدنى للزواج التي وضعت حرصا على مصلحة الأسرة والأمة .

وتقترح وزارة الحفانية معاقبة الاقرار الكاذب في اجراءات تحقيق الوفاة والوراثة ، وكذلك الاقرار الكاذب بشأن سن الزواج بنفس العقوبات المنصوص عليها لشهادة الزور في دعوى مدنية في المادة ٢٥٧ من قانون العقوبات أى بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه . وينص المشروع على عقوبة أشد توقع على الشخص الحائز للسلطة

القانونية الذي يرتكب هذه الجريمة فيحرر عقد الزواج او يضبط مادة الوفاة والوراثة على أساس اقرارات كاذبة ، مع علمه بذلك .

فالمادة الأولى من مشروع القانون المرافق لهذا التي تنص على معاقبة كل من أبدى أمام السلطة المختصة اقرارات أو معلومات غير صحيحة ، قد قصدت الشهود الذين يؤدون الشهادة أمام القاضي الشرعى أو أمام احدى جهات القضاء الملى عندما يراد تحقيق الوفاة والوراثة . أما الأشخاص الذين يطلبون في تحقيق ادارى تمهيدى لاعطاء معلومات فلا عقاب عليهم بموجب هذا القانون لأنه في الواقع يصعب النص على معاقبة من يبدى اقرارات بشكل خال من مظاهر الرسمية قد لا يدونها العمدة أو الشيخ بطريقة مطابقة تماما لما فاه به الشهود . وما دامت هذه التحريات التمهيدية لا بد أن يعقبا سماع شاهدين على الأقل أمام القاضي الشرعى أو القضاء الملى فاقرارات هؤلاء الشهود الأخيرة هي التي تعتبر على وجه ما أساسا في الموضوع وهي التي أراد القانون المعاقبة عليها اذا كانت غير صادقة . وقد قصد القانون أيضا معاقبة الشخص الذي يطلب تحقيق الوفاة والوراثة اذا أبدى في الاجراءات أمام القاضي الشرعى أو القضاء الملى اقرارات يعلم انها غير صحيحة أو لديه أسباب للاعتقاد بأنها غير صحيحة .

والمادة الثانية الخاصة بالاقرار الكاذب بشأن سن الزواج قصدت الأشخاص الذين يقررون أمام المأذون أو المحكمة الشرعية أو أمام السلطة الملية أن أحد الزوجين قد بلغ السن القانونية التي تسمح لهذه السلطة باجراء عقد الزواج ، كما قصدت أيضا الطبيب الذي يعطى شهادة طبية غير صحيحة . ومن المفهوم أنه فيما يختص بعقود الزواج التي تباشر أمام سلطة غير القاضي الشرعى أو المأذون سوف لا يطبق عليها نص هذا القانون الا في الأحوال التي تكون هذه السلطة مفيدة فيها بقوانين أو قواعد دينية تمنعها من اجراء عقد الزواج اذا كان الزوجان لم يبلغا سنا محددة .

ويلاحظ أن النص الذي يوقع العقوبة على الشخص الحائز للسلطة القانونية قد وضع بكيفية مختلفة في المادة الأولى عن المادة الثانية . فقد رأى أن هذا الاختلاف ضرورى لأن السلطة التي تحقق الوفاة والوراثة يجب عليها دائما أن تبني عملها على ما يبدى أمامها من الاقرارات . أما السلطة التي تجرى عقد الزواج فيمكن أن ترتكب الجريمة المنصوص عليها اما باجراء العقد على أساس اقرارات تعلم أنها غير صحيحة ، واما باجرائه على أساس آخر كأن تعقده مثلا بدون شهود أو بغير شهادة طبية بدعوى أن مظهر الزوجين يمكن من الاعتقاد بأنهما قد بلغا السن القانونية . والواقع أنه مهما تكن الاجراءات التي يوجب اتباعها في اجراء عقد الزواج عند عدم تقديم شهادة ميلاد يجب أن يقدر أن هذه الاجراءات لا يكون لها داع اذا كان مظهر الزوجين يدل بلا شك على أنهما قد بلغا السن القانونية .

. وأخيرا قد رأى عدم ضرورة ادماج هذه النصوص في قانون العقوبات للدلالة بإيضاح على أنها جرائم من نوع خاص لا تنطبق عليها الأحكام الخاصة بالتزوير أو الخاصة بشهادة الزور . على أساس هذه الاعتبارات أعدت وزارة الحفانية مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة وتنشرف بتقديمه الى مجلس الوزراء حتى اذا وافق عليه يتكرم برفعه لأعتاب حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك لاستصدار المرسوم اللازم بعرضه على البرلمان .



## أصل المشروع المقدم من الحكومة للبرلمان

### المادة الأولى :

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين ، أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه ، كل من قرر في اجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثه أمام السلطة المختصة بأخذ الاعلام ، أقوالا أو أبدى معلومات عن الوقائع المرغوب اثباتها وهو يعلم أنها غير صحيحة أو يكون لديه من الأسباب ما يحمله على الاعتقاد بأنها غير صحيحة ، وذلك متى ضبط الاعلام على أساس هذه المعلومات أو الأقوال .

ويعاقب بالحبس ، أو بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه ، كل شخص خوله القانون سلطة أخذ الاعلام بتحقيق الوفاة والوراثه ضبط اعلاما على أساس الأقوال أو المعلومات المشار اليها في الفقرة السابقة وهو عالم بأن هذه الأقوال والمعلومات غير صحيحة .

ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين ، أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه ، كل من استعمل اعلاما بتحقيق الوفاة والوراثه ضبط على الوجه المبين في الفقرة الأولى من هذه المادة وهو عالم بذلك .

### المادة الثانية :

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين . أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه ، كل من أبدى أمام السلطة المختصة بقصد اثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانونا لتحرير عقد الزواج أقوالا أو معلومات يعلم أنها غير صحيحة أو يكون لديه من الأسباب ما يحمله على الاعتقاد بأنها غير صحيحة أو قدم لها أوراقا كذلك ، وذلك متى حرر عقد الزواج على أساس هذه الأقوال أو المعلومات أو الأوراق .

ويعاقب بالحبس ، أو بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه ، كل شخص خوله القانون سلطة تحرير عقد الزواج وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة في القانون .

## تقرير لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ عمه هذا المشروع

« المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا »

أحال المجلس على هذه اللجنة بجلسته المنعقدة في يوم ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٢ مشروع قانون وارد من مجلس النواب باعتبار ما يرتكب من الفس في مادة تحقيق الوفاة والوراثه أو عقد الزواج معاقبا عليه ، وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بمجلسات : ٢٩ يونيه و ٤ يوليه سنة ١٩٣٢ و ٢٨ ديسمبر و ٤ و ١١ يناير و ٣٠ مارس سنة ١٩٣٣ فتبين لها أنه يرمى الى أن يتناول بالعقاب حالتين :

( الأولى ) الأشخاص الذين يدون أقوالا أو معلومات كاذبة أمام السلطة المختصة بضبط اعلام الوفاة والوراثه ، وذلك لأنه ظهر من اتجاه أحكام محكمة النقض والابرام أنها لا تميل الى اعتبار هذا النوع من الفس مما يدخل تحت نص المادة ٢٥٧ عقوبات الخاصة بجريمة شهادة الزور .

كذلك نص على حكم هذه الجريمة اذا وقعت من الشخص الذى خوله القانون سلطة ضبط الاعلام — كالقاضى الشرعى مثلا — فجعلت عقوبتها الحبس أو غرامة لا تزيد على مائتى جنيه . كما نص أيضا على عقاب الشخص الذى يستعمل اعلاما شرعيا ضبط على أساس معلومات غير صحيحة وهو عالم بذلك .

( الثانية ) الأشخاص الذين يدون أقوالا أو يقدمون أوراقا غير صحيحة للسلطة المختصة بتحرير عقد الزواج توصلا لاثبات أن أحد الزوجين قد بلغ السن المحددة قانونا لعقد الزواج — وذلك لأن محكمة النقض والابرام فى أحكامها الأخيرة أظهرت ترددا فى تطبيق العقوبة المنصوص عنها فى المادة ١٨١ عقوبات على هذا النوع من الغش نظرا لشدتها . كما نص أيضا على عقاب القاضى أو المأذون الذى يحرر عقد زواج وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة فى القانون .

وقد استمعت اللجنة للإيضاحات والبيانات التى أدلى بها مندوب وزارة الحفانية بمجلسه ؛ يولى سنة ١٩٣٢ كما استعرضت الأسباب التى دعت الى هذا التشريع وهى تقر الوزارة عليها لأنه من الضرورى حقيقة سد هذا النقص فى قانون العقوبات ، إذ لا يصح ترك الغش الذى يمكن بواسطته الحصول على إعلام شرعى غير مطابق للحقيقة بإبداء معلومات كاذبة أمام السلطات المختصة بدون عقاب ؛ مع ما لاعلام الوفاة والوراثة من الأهمية والخطورة خصوصا وقد جعله القانون حجة ووضعه فى مصاف الأحكام ورتب عليه استحقاق الوراثة وثبوت النسب . كذلك الاقرارات الكاذبة التى يقصد بها حمل المأذون أو القاضى على تحرير عقد زواج لم يبلغ أحد طرفيه الحد الأدنى للسن المقررة بالقانون تؤدى الى تفويت ما رتبته الشارع من الأحكام فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لغاية سامية : هى رعاية مصلحة الأسرة والأولاد .

ولكن اللجنة بعد البحث والمناقشة اتفقت بصدد المادة الأولى من المشروع فرأت الأقلية المكونة من حضرة صاحب المعالى أحمد طلعت باشا وفضيلة الشيخ عبد المجيد سليم والشيخ محمد خيرت راضى بك والأستاذ أحمد رشدى حذف عبارة « أمام السلطة المختصة بأخذ الاعلام » وذلك ليكون النص عاما يتناول بالعقاب الأشخاص الذين يسألون فى التحريات الادارية فى حين رأت أغلبية اللجنة المكونة من حضرات المرحوم محمود أبو النصر بك وادوار قصيرى بك وعبد الرحمن رضا باشا وعبد الحليم البيلى بك وصالح حقى باشا بقاء هذه العبارة .

### رأى الأقلية وأسانيره

رأت الأقلية أن يكون نص الجزء الأول من المادة الأولى كما يأتى :  
« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من قرر فى اجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة أقوالا . . . »  
واستندت على ما يأتى :

١ — تترتب على الاشهاد نتائج هامة ، ولذلك يجب أن يحاط بكل الضمانات التى تكفل حصوله على أكمل وجه . ولما كان القاضى يعتمد فى إصداره على التحريات الادارية كما يعتمد

على شهادة الأشخاص الذين يشهدون أمامه فيجب العمل على صيانة التحريات أيضا من شهادة الزور .

٢ — يصعب الأخذ بما ذهبت إليه الأكثرية من أن التحريات الادارية تحصل بطريقة لا تبث على الاطمئنان لأن القانون قررهما وألزم القاضي الأخذ بنتائجها كما ألزمه أن يطلب من جهة الادارة القيام بها ( مادة ٣٥٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ) .

### رأى الأغلبية وأساتيده

ورأت الأغلبية ابقاء هذه العبارة للأسباب الآتية :

- ١ — تحصل التحريات الادارية عادة بسرعة وبدون تدقيق يصح الاطمئنان إليه ، ومن المجازفة معاقبة شخص تؤخذ أقواله بهذه الطريقة .
- ٢ — التحريات وحدها لا تكفي لضبط الاشهاد ومن واجب القاضي أن يسمع شهودا تعزز هذه التحريات .
- ٣ — لا ترى وزارة الحفانية — وهي صاحبة المشروع — في مذكرتها الايضاحية — محلا لمعاقبة من يبدى أقوالا أمام جهات الادارة .

\*\*\*

وقد رأت اللجنة بالاجماع استبدال عبارة « وهو يعلم أنها غير صحيحة أو يكون لديه من الأسباب ما يحمله على الاعتقاد بأنها غير صحيحة » بعبارة « وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة » .

كما رأت اللجنة حذف الفقرة الثانية من المادة الأولى لترك الأشخاص الذين قصدتم بها المشرع لحكم القانون العام .

أما فيما يتعلق بالمادة الثانية فقد رأت اللجنة حذف عبارة « أو يكون لديه من الأسباب ما يحمله على الاعتقاد بأنها غير صحيحة » اكتفاء بعبارة « أقوالا يعلم أنها غير صحيحة » تيسيرا على الناس وصيانة للحقوق .

كذلك لاحظت اللجنة أن عبارة « أو قدم لها أوراقا » الواردة في المشروع لا تكفي لتناول الطبيب بالعقاب لأنه لا يقدم للسلطة المختصة بتحرير عقود الزواج شيئا بل يعطى لذوى الشأن شهادة عن سن أحد الزوجين . ولما كانت المذكرة الايضاحية صريحة في أن القصد هو معاقبة الطبيب اذا كانت الشهادة المقدمة منه غير مطابقة للحقيقة فقد اقترحت اللجنة عبارة « أو حرر أو قدم لها أوراقا » .

\*\*\*

ولما عرض المشروع بعد أن أدخلت عليه هذه التعديلات على اللجنة الاستشارية التشريعية تطبيقا للمادة ٩٦ من الدستور لاحظت عليه ما يأتي :

أولا — رأت اللجنة الاستشارية أن المشروع في الأصل كان ينص في الفقرة الثانية من المادة الأولى على عقوبة مخففة لهذه الجريمة اذا وقعت من الشخص الذى خوله القانون سلطة



ضبط الاعلام — كالفوضى الشرعى — لأن الجريمة فى هذه الحالة هى فى الأصل تزوير معنى فى محرر رسمى معاقب عليه بمقتضى المادة ١٨١ من قانون العقوبات الأهلى بالأشغال الشاقة أو السجن ، ولما كان من الضرورى أن يكون التشريع كله على نسق واحد بحيث لا يفرق فى العقوبة ، فيحكم بالحبس إذا ارتكبت هذه الجريمة بواسطة أحد الأفراد ، وبالأشغال الشاقة أو السجن إذا وقعت من الفوضى . رؤى من الأنسب اعتبار الجريمة فى هذه الحالة الأخيرة صورة مخففة لجرائم التزوير ، وجعلت عقوبتها عقوبة الجنحة — واللجنة لا تشاظرها هذا الرأى إذ أن مركز الفوضى غير مركز الفرد ، وإخلاله بواجبات وظيفته يعرضه لعقوبة شديدة تتناسب مع الثقة التى وضعت فيه — هذا فضلا عن أن القضاة أنفسهم يعتبرون هذا النص ماسا بكرامتهم من حيث مساواتهم بالأفراد .

ثانيا — لاحظت اللجنة الاستشارية أن حذف عبارة « أو أبدى معلومات » من الفقرة الأولى من المادة الأولى يؤدى الى عدم معاقبة مقدم طلب الاعلام الا اذا سمعت أقواله وإن هذا سيؤدى الى أن تضطر وزارة الحفانية الى إصدار تعليمات الى القضاة الشرعيين بأن يطلبوا دائما حضور موقع الطلب لسماع أقواله وتساءلت عما تستطيع الوزارة أن تعمل به بصدد البطرنكانات والحاخانات ولا سلطة لها عليها . ولا ترى اللجنة مانعا من إصدار هذه التعليمات متى رؤى لزوم لها . وفى استطاعة الحكومة أن تلفت نظر البطرنكانات والحاخانات الى وجوب سماع أقوال مقدم الطلب .

ثالثا — اعترض على عبارة « يجهل حقيقتها » التى اقترحتها اللجنة بأنها قد تؤدى الى معاقبة الشهود الذين يقررون وقائع صحيحة ولكنهم يجهلون بها بأنه إذا كان المقصود من هذه الصيغة هو العمل على إبطال عادة فاشية أمام المحاكم الشرعية كثرت الشكوى منها وهى فى الحقيقة ممقوتة فالأولى وضع الدواء فى مكان الدواء أى فى النصوص الخاصة بشهادة الزور ، فع اعترف الوزارة بأن هذه العادة فاشية أمام المحاكم الشرعية وممقوتة فى نظرها كما هى فى نظر الجميع لا تسلم اللجنة مطلقا بترك هذه العادة تنفسي أكثر مما هى عليه ، وإذا ما تقدمت وزارة الحفانية بمشروع معدل لنصوص جريمة شهادة الزور فلا يسمع اللجنة إلا إقراره .

رابعا — أن الصيغة التى وردت فى المشروع فيما يتعلق بعبارة « أو يكون لديه من الأسباب ما يحمله على الاعتقاد بأنها غير صحيحة » تعين الركن الأدبى للجريمة بصيغة أقل تشددا من عبارة « وهو يعلم » التى اقترحتها اللجنة ، وهى فى الوقت نفسه تمكن النيابة العمومية من الوصول الى اثبات الجريمة خصوصا وقد استعملها المشرع المصرى فى المادة ١٢٦ عقوبات مكررة . وترى اللجنة أن التعبير الذى يراد الحرص على إبقائه تعبير غامض واستعماله فى المادة ١٢٦ عقوبات مكررة لا يكتفى لى تقبله اللجنة على ما فيه من الشذوذ ، ومع ذلك فقد أعفت المادة المذكورة من العقاب الزوج أو الزوجة أو أصول الجانى أو فروعه .

ولذلك تتمسك اللجنة بالتعديلات التى أدخلتها على المشروع وقد انتهت بأغلبية الآراء الى إقراره بالصيغة المرافقة ، وهى تشرف بعرض الأمر على هيئة المجلس المقرر ليقرر فيه ما يراه .

## الباب السابع عشر - التجار في الأشياء الممنوعة

### وتقدير عملات البوستة والتفريقات

النصوص الواردة في هذا الباب هي بعينها نصوص قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات المحققة على قانونه سنة ١٩٠٤

ان الجرائم المتعلقة بتهرب البضائع معاقب عليها الآن عادة بمقتضى « قانون الجمارك » أو بمقتضى قوانين مخصوصة كالمتعلقة بالملح والبارود والنظرون والدخان والحشيش وغيرها وبناء عليه فان الباب القديم قد استعيز عنه بالمادة ١٩٢ فقط التى أقيت لأنه لا يوجد قانون مخصوص متعلق بحيازة بعض أصناف من الممنوع دخولها فى القطر المصرى حيازة ممنوعة قانونا ( كالأسلحة البيضاء - راجع الأمر العالى الصادر فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٩ ) وكان الأوفق أن يدرج بصفة مادة جديدة ( ١٩٣ ) فى الباب الذى نحن بصددده ( لا فى الباب المتعلق بالتزوير ) الأمر العالى المؤرخ ١٢ فبراير سنة ١٨٨٩ القاضى بمنع بيع وحمل . . الخ التمثات والعلامات التى تكون هيئتها الظاهرة مشابهة لتمثات وعلامات البوستة والتفريقات لأن الأمر العالى المشار اليه لم يعتبرها تزويرا فى ذاتها بل راعى التدليس والغش الذى يقع باستعمالها وقد أهمل ذكر عبارة الضبط والمصادرة فى المادتين لأن هذا الأمر مذكور فى المادة ٣٠ من الكتاب الأول .

### المادة ٢٢٨

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيتها مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط : كل من أدخل فى بلاد مصر بضائع ممنوع دخولها فيها أو نقل هذه البضائع أو حملها فى الطرق لبيعها أو عرضها للبيع أو أخفاها أو شرع فى ذلك ما لم ينص قانونا عن عقوبة أخرى .

هى المادة ١٩٢ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المواد من ٢٠٢ الى ٢٠٧ من القانون القديم .

### المادة ٢٢٩

يعاقب بالعقوبات المدونة فى المادة السابقة من صنع أو حمل فى الطرق للبيع أو وزع أو عرض للبيع مطبوعات أو نموذجات مهما كانت طريقة صنعها تشابه بهيئتها الظاهرة علامات وطوايع مصلحتى البوستة والتفريقات المصرية أو

مصالح البوستة والتلغرافات في البلاد الداخلة في اتحاد البريد مشابهة تسهل قبولها بدلا من الأوراق المقلدة .

هي المادة ١٩٣ من قانون سنة ١٩٠٤ .

## الكتاب الثالث

الجنايات والجنح التي تحصل لآحاد الناس

### الباب الأول — القتل والجرح والضرب

النصوص الواردة في هذا الباب هي بعينها نصوص قانون سنة ١٩٠٤ مع التعديلات المشار إليها في المواد ٢٣٨ و ٢٤٣ و ٢٤٤ . وقد ألغيت المادة ٢١٦ من قانون سنة ١٩٠٤ للسبب المبين بالمذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالي وهو :  
« ألغيت المادة ٢١٦ من قانون سنة ١٩٠٤ لأن ما نصت عليه من أن الدية يصير تقديرها والحكم بها شرعا في الأحوال التي تجوز فيها بدون اخلال بالعقوبات المدونة في القانون هو أمر لا يحتاج الى نص » .

### المادة ٢٣٠

كل من قتل نفسا عمدا مع سبق الاصرار على ذلك أو الترصد يعاقب بالاعدام .

هي المادة ١٩٤ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٠٢ من القانون الفرنسي والمادة ٢٠٨ من القانون القديم .

### تعليقات المحققة على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ١٩٤ ( المادة ٢٠٨ القديمة ) — الألفاظ الواردة في هذه المادة وهي « حسب الأصول المقررة في هذا القانون » ما كان يظهر لها معنى فأهملت .

### المادة ٢٣١

الاصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المصمم منها إيذاء شخص معين أو أى شخص غير معين وجده أو صادفه سواء كان ذلك القصد معلقا على حدوث أمر أو موقوفا على شرط .

هي المادة ١٩٥ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٩٧ من القانون الفرنسي والمادة ٢٠٩ من القانون القديم .



### المادة ٢٣٢

الترصد هو ترصد الانسان لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل الى قتل ذلك الشخص أو الى ايذائه بالضرب ونحوه .

هي المادة ١٩٦ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٩٨ من القانون الفرنسى والمادة ٢١٠ من القانون القديم .

### المادة ٢٣٣

من قتل أحدا عمدا بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلا أو آجلا يعد قاتلا بالسم أيا كانت كيفية استعمال تلك الجواهر ويعاقب بالاعدام .

هي المادة ١٩٧ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادتين ٣٠١ و ٣٠٢ من القانون الفرنسى والمادة ٢١١ من القانون القديم .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ١٩٧ ( المادة ٢١١ القديمة ) — المادة القديمة كانت تجعل الشروع في الجريمة كالجريمة التامة وهي مطابقة في ذلك للبادئ المقررة في القانون الفرنساوى الذى أخذت منه هذه المادة والظاهر أن ليس من سبب قوى يحمل على ابقاء هذا الاستثناء للقاعدة العمومية المتبعة في القانون المصرى .

قد حذفت المادة ٢١٢ القديمة فان العبارة الواردة في هذه المادة وهي « متى كان الفاعل لذلك من أرباب الشرور المتخذين الايذاء والفساد حرفة لهم وكانت له سوابق تثبت عليه ذلك » هي من الابهام بمكان كان يفسح للقاضى ساطة خطرة لو كان عمل بما يقتضيه هذا النص الا أن الواقع هو أن القاضى ما كان يعمل به .

### المادة ٢٣٤

من قتل نفسا عمدا من غير سبق إصرار ولا ترصد يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالاعدام اذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى . وأما اذا كان القصد منها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .

هي المادة ١٩٨ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٠٤ من القانون الفرنسي والمادة ٢١٣ من القانون القديم .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ١٩٨ ( ٢١٣ القديمة ) — الفقرة الاولى — العقوبة الواردة في المادة ٣٠٤ من القانون الفرنسي هي الأشغال الشاقة المؤبدة ولقد نبه جميع الشراح الى الصعوبة المتناهية بل الاستحالة في أغلب الاحوال في تمييز المسؤولية الأدبية في حال القتل مع سبق الاصرار من المسؤولية الادبية في حال القتل بغير سبق اصرار فان القتل في هذه الحالة الاخيرة لو وقع في حالة تهيج ناشئ عن تحريض من نوع وان كان قويا الا أن القانون لا يقبله عنرا يمكن مع ذلك أن تراعى فيه الرأفة الى الحد الملائم لمصالح الهيئة الاجتماعية ومن وجه آخر فان القتل ولو ارتكب بغير سبق اصرار قد يكون حصوله بكل ثبات جأش فتكون الجناية في هذه الحالة دليلا من الجاني على عدم اكترائه بالحياة البشرية وتستحق عقابا صارما وينتج من ذلك أن الفرق الذي وجد الى الآن بين العقوبات في المادتين ٢٠٨ و ٢١٣ القديمتين كان جسيما جدا فبوضع عقوبتي الاشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة كعقوبتين اختياريتين يتسنى للقاضي أن يحكم في هذه الاحوال الاستثنائية بعقوبة تناسب درجة الجريمة وأما حريته المطلقة في الاحوال المستحقة للرأفة فباقية على ما كانت عليه .

الفقرة الثانية — قد جعل واضع القانون القديم في الجزء الأخير من هذه الفقرة بدل كلمة « جنحة » الواردة في القانون الفرنسي كلمتي « جنابة أو جنحة » وفي ذلك خلط لأحكام هذا الجزء من الفقرة بالأحكام الواردة في الجزء الأول منها والمادة الجديدة ترجع الى النص الفرنسي والعقوبة الواردة في هذا القانون الاخير هي الاعدام والمادة الجديدة جعلت هذه العقوبة اختيارية مع العقوبة الواردة في القانون القديم وهي الأشغال الشاقة المؤبدة .

### المادة ٢٣٥

المشاركون في القتل الذي يستوجب الحكم على فاعله بالاعدام يعاقبون بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .

هي المادة ١٩٩ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢١٤ من القانون القديم .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ١٩٩ ( المادة ٢١٤ القديمة ) — قد سبقت الإشارة في الباب المتعلق بالاشتراك من الكتاب الأول الى أن الشريك بحسب التعريف المعطى اليه في القانون هو الشخص الذي يمكن أن يكون مدانا أديا بالقتل واذن فقد جعل الاعدام عقوبة اختيارية يصح الحكم بها عليه .

### المادة ٢٣٦

كل من جرح أو ضرب أحدا عمدا أو أعطاه مواد ضارة ولم يقصد من

ذلك قتلا ولكنه أفضى الى الموت يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع . وأما اذا سبق ذلك اصرار أو ترصد فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

هى المادة ٢٠٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٠٩/٤ من القانون الفرنسى والمادة ٢١٥ من القانون القديم .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٢٠٠ ( المادة ٢١٥ القديمة ) — قد نبه بعض القضاة الى أن أمر تسبب الموت عن ضرب أو جرح ( وجعل الجريمة بهذه الكيفية منطبقة على هذه المادة ) هو أمر عرضى محض حتى ان الحد الأدنى المقرر للعقوبة الذى كان الى اليوم جائزا الحكم بها بعد مراعاة الرأفة (وهو حبس سنتين ) كان فيه تقال ولذا فقد جعلت عقوبة السجن اختيارية معه .

وقد ذهب القضاة من وجه آخر فى بعض الأحيان الى تقرير عدم وجود التعمد فى الأحوال التى كان الموت فيها نتيجة طبيعية لاستعمال القسوة وعلى هذا فقد جعل الحد الأقصى لعقوبة الأشغال الشاقة المنصوص عنها فى الجزء الأول من المادة سبع سنوات . وان ذكر اعطاء مواد ضارة يسد نقصا شوهد وجوده عملا .

### المادة ٢٣٧

من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها فى الحال هى ومن يزنى بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة فى المادتين ٢٣٤ ، ٢٣٦ .

هى المادة ٢٠١ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٢٤ من القانون الفرنسى والمادة ٢٢٧ من القانون القديم .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٢٠١ ( المادة ٢٢٧ القديمة ) — قد حورت عبارة هذه المادة نظرا لما أدخل من التعديل على المواد المتعلقة بالدفاع الشرعى الذى تعذرت بسببه الاحالة على المادة ٢٢٦ ( القديمة ) ( تنظر التعليقات على المادتين ٢٠٩ و ٢١٥ الجديدتين ) .

قد حذفت المادة ٢٢٢ القديمة بما ان الأشخاص المنصوص عنهم فيها يمكن معاقبتهم حسب القواعد العمومية المقررة للاشتراك .

وقد حذفت أيضا المادتان ٢٢٣ و ٢٢٤ القديمتان بما ان القواعد العمومية للاشتراك تميز معاقبة الرئيس وان المادة ٥٨ تبيح تبرئة الموظف فى الأحوال التى يمكنه ان يثبت فيها انه أطاع أوامر رئيسه اطاعة شرعية .



من قتل نفساً خطأ أو تسبب في قتلها بغير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن إهمال وتفريط أو عن عدم انتباه وتوق أو عن عدم مراعاة وإتباع اللوائح يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه مصري .

في المادة ٢٠٢ من قانون سنة ١٩٠٤ مع التعديل المشار اليه بالذكرة الايضاحية ، وتقابل المادة ٣١٩ من القانون الفرنسي والمادة ٢١٦ من القانون القديم .

هي المادة ٢٠٢ من قانون سنة ١٩٠٤ التي تعاقب على القتل خطأ . وقد رفع الحد الأقصى لعقوبة الحبس المقررة لهذه الجريمة الى ثلاث سنين والحد الأقصى للغرامة الى مائتي جنيه لأن العمل أظهر أن العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٠٢ المذكورة وهي الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا لا تكفي في الأحوال التي يكون فيها الخطأ جسيما أو التي يتعدد فيها المجني عليهم .

كل من أخفى جثة قتيل أو دفنها بدون اخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأسبابه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

هي المادة ٢٠٣ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٥٩ من القانون الفرنسي والمادة ٢١٧ من القانون القديم .

كل من أحدث بغيره جرحاً أو ضرباً نشأ عنه قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعتة أو نشأ عنه كف البصر أو فقد إحدى العينين أو نشأت عنه أية عاهة مستديمة يستحيل برؤها يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى خمس سنين . أما اذا كان الضرب أو الجرح صادراً عن سبق إصرار أو ترصد أو تربص فيحكم بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين الى عشر سنين .

هى المادة ٢٠٤ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٠٩ من القانون الفرنسى والمادة ٢١٨ من القانون القديم .

### المادة ٢٤١-

كل من أحدث بغيره جروحا أو ضربات نشأ عنها مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها مصريا . أما اذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق اصرار أو ترصد فتكون العقوبة الحبس .

هى المادة ٢٠٥ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٠٩ من القانون الفرنسى والمادة ٢١٩ من القانون القديم .

### المادة ٢٤٢

اذا كانت الجروح أو الضربات لم تبلغ درجة الجسامة المذكورة فى المادتين السابقتين يعاقب فاعلها بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .

فان كانت صادرة عن سبق اصرار أو ترصد فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

هى المادة ٢٠٦ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣١١ من القانون الفرنسى والمادة ٢٢٠ من القانون القديم .

### المادة ٢٤٣

اذا حصل الضرب أو الجرح المذكوران فى مادتي ٢٤١ و ٢٤٢ بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصبة أو تجمع مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل تواقفوا على التعدى والايذاء فتكون العقوبة الحبس .

هى المادة ٢٠٧ من قانون سنة ١٩٠٤ مع التعديل المشار اليه بالمذكرة الايضاحية وتقابل المادة ٢/٢٢٠ من القانون القديم .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالى

هى المادة ٢٠٧ من قانون سنة ١٩٠٤ مع تعديل فى عبارتها الفرنسية قصد به ازالة لبس .

فيها . فان هذه المادة تعاقب على الضرب الذي يقع « بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من شخص أو أكثر ضمن عصابة أو تجمع مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدي والايذاء » . ويشمل العقاب في هذه الحالة جميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجمع . وقد استقر قضاء محكمة النقض والابرام على أن « التوافق » معناه « قيام فكرة الاجرام بعينها عند كل من المتهمين أي توارد خواطرم على الاجرام واتجاه خاطر كل منهم اتجاها ذاتيا الى ما تتجه اليه خواطر سائر أهل فريقه من تعمد ايقاع الأذى بالجنى عليه فهو لا يستوجب سبق اصرار أو اتفاق على الضرب » .

ونظراً لأن النص الفرنسي للمادة ٢٠٧ المذكورة جاء فيه لفظ (accord) مقابل لفظ « توافق » في النص العربي وهذا اللفظ الفرنسي قد يؤدي الى اللبس اذ قد يفهم منه وجوب اتفاق المتهمين على الضرب مع أنه يكفي توافق خواطرم على ذلك كما تقدم بيانه فقد أبدلت في النص الفرنسي عبارة "agissant de commun accord" بعبارة "agissant dans le même but" .

### المادة ٢٤٤

كل من تسبب في جرح أحد من غير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن اهمال أو عدم انتباه أو عدم مراعاة اللوائح يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .

هي المادة ٢٠٨ من قانون سنة ١٩٠٤ مع التعديل المشار اليه بالمذكرة الايضاحية وتقابل المادة ٣٢٠ من القانون الفرنسي والمادة ٢٢١ من القانون القديم .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالي

هي المادة ٢٠٨ من قانون سنة ١٩٠٤ التي تعاقب على الجرح خطأ وقد رفع فيها الحد الأقصى لعقوبة الحبس الى ستة أشهر لأنه لوحظ في العمل ان الحد الأقصى للحبس المنصوص عليه في المادة ٢٠٨ المذكورة ( وهو شهران ) لا يكفي في الأحوال التي يكون فيها الخطأ جسماً او التي يتعدد فيها الجنى عليهم .

### المادة ٢٤٥

لا عقوبة مطلقاً على من قتل غيره أو أصابه بجراح أو ضربه أثناء استعماله حق الدفاع الشرعي عن نفسه أو ماله أو عن نفس غيره أو ماله وقد بينت في المواد الآتية الظروف التي ينشأ عنها هذا الحق والقيود التي يرتبط بها .

هي المادة ٢٠٩ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٢٨ من القانون الفرنسي والمادتين ٢٢٥ و ٢٢٦ من القانون القديم .



## تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٢٠٩ وما بعدها الى المادة ٢١٥ — هذه المواد التي حلت محل المواد ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٨ و ٢٢٩ القديمة قد أضيفت بناء على طلب مجلس شورى القوانين .  
فالمادة ٢٢٥ القديمة كانت تنص على حق الدفاع الشرعى عن النفس دون ان تضع له حدودا .

والمادة ٢٢٦ القديمة كانت تنص على جواز استعمال الدفاع الشرعى فى رد نسلق منزل مسكون او كسره او تقبه او الدخول فيه او نسلق ملحقاته او كسرها او تقبها او الدخول فيها كأنها الحالة الوحيدة التى يقبل فيها استعمال هذا الحق عن المال .

فمجلس الشورى لاحظ اولاً ان ضرورة دفع جريمة فى الغيطان ليلاً هى بالنظر لعوائد البلاد أشد من ضرورة دفع جريمة ترتكب فى منزل مسكون . ومن جهة أخرى لاحظ ان حماية المادة ٢٢٦ القديمة لمن يدفع متسلقاً أو كاسراً او ناقباً يفعل ما يفعل من ذلك فى خلال الليل كانت منصوفاً عليها بعبارة تقبل التوسع كثيراً فكان للرجل الذى لا يملك لنفسه اى حق يدفع به ليلاً عن ماله الذى فى الغيطان ان يقتل مطلقاً دون مراعاة ظروف الأحوال كل من حاول ان يلج بيته او ملحقاته ليلاً وقد أخذت المواد التى اقترحها مجلس شورى القوانين عن المواد ٩٦ وما بعدها الى ١٠٥ من قانون العقوبات الهنـدى .

وكل ما يرتكب فى أثناء استعمال حق الدفاع الشرعى اما عن النفس واما عن المال لا عقاب عليه مطلقاً ( المادة ٢٠٩ ) ولا يفرق القانون فى ذلك بين دفاع الشخص عن نفسه او عن نفس غيره ولا بين دفاعه عن ماله او عن مال غيره .

وقد حددت المادة ٢١٠ بعبارة تقبل التوسع بالأحوال التى يجوز استعمال هذا الحق فيها . وقد قرر فيها مما عدا ذلك مبدأ كون القوة التى تستعمل لا يجوز ان تتخطى الحدود الضرورية للوصول الى الغرض المقصود . ودرجة القوة التى تباح شرعاً هى مسألة تتعلق بالوقائع وعلى القاضى ان يبين ويحكم اذا كانت تعدت فى ذلك الحد الضرورى او لم تتعده ويجب عليه فى ذلك ان يلاحظ اذا كان الشخص الذى يستعملها كان يدفعه اذ ذاك عامل من الظروف لا يتسنى معه ان يقدر الحد الذى ما كان له ان يتعداه حق قدره .

وقد نصت المادة ٢١٣ على استثناء مهم يستثنى من القاعدة التى قررتها المادة ٢١٠ والنـى من مقتضاها انه يجوز ان يستعمل من القوة ما يكفى لحماية النفس او المال حماية فعلية . ولا يكون للشخص ان يتعدى ذلك الحد الى احداث الموت عمداً الا فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٢١٣ ومعلوم انه لا يلزم على ذلك ان يكون القتل العمـد فى هذه الأحوال غير معاقب عليه دائماً فانه بمقتضى المادة ٢١٠ لا يكون غير معاقب عليه حتى فى هذه الأحوال الا اذا كان الوصول الى الغرض المقصود غير متيسر باستعمال قوة أقل شدة من ذلك . ومتى تجاوزت حدود حق الدفاع الشرعى بنية سليمة فلا يترتب على ذلك عدم الحكم على المتجاوز بعقوبة ما ( المادة ٢١٥ وتراجع المادة ٢٢٩ القديمة ) . فاذا كان الفعل المرتكب جنحة فعدم نص القانون على حد أدنى

للعقوبة التي يحكم بها يدع للقاضي سلطة مطلقة كافية في ذلك . فاذا كان الفعل جنائية وكانت حدود حق الدفاع الشرعي قد تجاوزت تجاوزا كثيرا فقد يكون من الضروري أيضا الحكم بالعقوبات المنصوص عليها قانونا . ويمكن تنزيل العقوبة في جميع الأحوال الى الحبس مدة ما عملا بالمادة ٢١٧ وذلك على حسب درجة المذورية التي يعتبر القاضي وجودها عند ارتكاب الفعل . وقد يكون الحد الأدنى المصرح بالحكم به حسبها هو مقرر في هذه المادة زائدا عن اللازم كما لو كان المتهم لم يخطيء في غير تقدير القوة اللازمة مثلا فلذلك قد أجاز القانون للقاضي ان يعتبر المتهم معنورا فيما فعل وان يحكم عليه بالحبس لمدة يجوز ان لا تزيد عن يوم واحد . وقد اخرج من حق الدفاع الشرعي استثناءان في المادتين ٢١١ و ٢١٢ فلا وجود لهذا الحق متى وجد الوقت الكافي للركون الى الاحتماء بالسلطة العمومية وكذلك لا وجود له فيما يأتيه مأمورو السلطة العمومية الا في أحوال استثنائية .

أما بالنسبة لما يأتيه احد مأموري الضبط والربط أثناء قيامه بعمل داخل في حدود وظيفته فظاهر انه لا يمكن ان يكون لحق الدفاع الشرعي وجود لأن عمل العامل لا يكون في هذه الحالة جريمة . فمتى تخطى العامل ما خول له من السلطة أصبح عمله غير شرعي ولا بد لأول وهلة من انه يترتب عليه جواز استعمال حق الدفاع الشرعي ممن يصدر هذا العمل . ومع ذلك فمن الضروري ان يقوم هؤلاء المأمورون بأعمالهم وينتج عن ذلك ضرورة انهم قد يتعدون أحيانا بسلامة نية حدود وظيفتهم في ذلك مثلا يرى عامل البوليس فعلا يظنه جريمة فيقبض على من يظنه مرتكباً له غير ان الفعل لم يكن في الحقيقة جريمة فيكون حينئذ القبض على الفاعل من الوجهة القانونية حاصلًا بغير حق الا ان المتهم لا يزال ملزماً بالتوجه بلا مقاومة الى مركز البوليس لابتداء أقواله .

ومع ذلك كله قد يكون للمتهم الحق في بعض الأحيان في المقاومة اذا كان الفعل الذي أثاره العامل يحتمل ان ينشأ عنه لشخصه ضرر عظيم عند عدم حصول مقاومة منه . وكذلك يوجد هذا الحق اذا كان العامل سيء النية في عمله . كما لو قبض بسوء قصد على شخص برىء . الا انه مما يلاحظ ان الموظفين العموميين مفترض لديهم حسن النية . فالشخص الذي تصدر منه مقاومة اذا رأى ان العامل غير حسن القصد يفعل ذلك وعليه تبعة عمله هذا . وهناك مسألة هي أخرى المسائل في هذا الباب متعلقة بمعرفة وقت انتهاء ذلك الحق كما لو سرق سارق مثلاً ثم عمد الى الفرار بعد استيلائه على الأشياء المسروقة فهو قد أتم فعل السرقة بحكم القانون . ومع ذلك فمقبول أن تدخل الاحتياطات التي تتخذ لمنع من الفرار بما سرق في عداد الأفعال المقصودة من عبارة « دفع سرقة » اما اذا هرب السارق فعلا فلا يكون هناك حق مطلقا في استعمال القوة لاسترجاع الأشياء المسروقة التي توجد تحت يده بل يجب أن يقبض عليه ويحاكم .

أما من حيث المادة ٢٣١ القديمة فتراجع المادتان ٢٨٣ و ٢٨٤ من القانون الجديد .

## المادة ٢٤٦

حق الدفاع الشرعي عن النفس يبيح للشخص الا في الأحوال الاستثنائية

المبينة بعد استعمال القوة اللازمة لدفع كل فعل يعتبر جريمة على النفس منصوصا عليها في هذا القانون .

وحق الدفاع الشرعى عن المال يبيح استعمال القوة اللازمة لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الثانى والثامن والثالث عشر والرابع عشر من هذا الكتاب وفي المادة ٣٨٧ فقرة أولى والمادة ٣٨٩ فقرة أولى وثالثة .

هى المادة ٢١٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٢٨ وما بعدها من القانون الفرنسى والمادة ٢٢٥ وما بعدها من القانون القديم .

[ انظر التعليق على المادة ٢٤٥ ]

### المادة ٢٤٧

وليس لهذا الحق وجود متى كان من الممكن الركون فى الوقت المناسب الى الاحتماء برجال السلطة العمومية .

هى المادة ٢١١ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المواد ٣٢٨ وما بعدها من القانون الفرنسى والمواد ٢٢٥ وما بعدها من القانون القديم .

[ انظر التعليق على المادة ٢٤٥ ]

### المادة ٢٤٨

لا يبيح حق الدفاع الشرعى مقاومة أحد مأمورى الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته الا اذا خيف أن ينشأ عن أفعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب معقول .

هى المادة ٢١٢ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٢٨ من القانون القديم .

[ انظر التعليق على المادة ٢٤٥ ]

### المادة ٢٤٩

حق الدفاع الشرعى عن النفس لا يجوز أن يبيح القتل العمد إلا إذا كان مقصودا به دفع أحد الأمور الآتية :



( أولا ) فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة اذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة .  
 ( ثانيا ) إتيان امرأة كرها أو هتك عرض انسان بالقوة .  
 ( ثالثا ) اختطاف انسان .

هى المادة ٢١٣ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٢٨ من القانون الفرنسى والمادة ٢٢٥ من القانون القديم .  
 [ انظر التعليق على المادة ٢٤٥ ]

### المادة ٢٥٠

حق الدفاع الشرعى عن المال لا يجوز أن يبيح القتل العمد الا اذا كان مقصودا به دفع أحد الأمور الآتية :

( أولا ) فعل من الأفعال المبينة فى الباب الثانى من هذا الكتاب .  
 ( ثانيا ) سرقة من السرقات المعدودة من الجنايات .  
 ( ثالثا ) الدخول ليلا فى منزل مسكون أو فى أحد ملحقاته .  
 ( رابعا ) فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة اذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

هى المادة ٢١٤ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادتين ٣٢٨ و ٣٢٩ من القانون الفرنسى والمادتين ٢٢٥ و ٢٢٦ من القانون القديم .  
 [ انظر التعليق على المادة ٢٤٥ ]

### المادة ٢٥١

لا يعنى من العقاب بالكلية من تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعى أثناء استعماله إياه دون أن يكون قاصدا احداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع . ومع ذلك يجوز للقاضى اذا كان الفعل جنائية أن يعده معذورا اذا رأى لذلك محلا وأن يحكم عليه بالحبس بدلا من العقوبة المقررة فى القانون .

هى المادة ٢١٥ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادتين ٣٢٢ و ٣٢٦ من القانون الفرنسى والمادة ٢٢٩ من القانون القديم .  
 [ انظر التعليق على المادة ٢٤٥ ]

## الباب الثاني — الحريق عمرا

النصوص الواردة في هذا الباب هي نصوص قانون سنة ١٩٠٤ بالتعديلات والاضافة التي أدخلت عليها بالمرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وبالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ ثم بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٣ ومع التعديل المشار اليه بالمادة ٢٥٨ .

### المادة ٢٥٢

كل من وضع عمدا نارا في مبان كائنة في المدن أو الضواحي أو القرى أو في عمارات كائنة خارج سور ما ذكر أو في سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن وعلى وجه العموم في أى محل مسكون أو معد للسكنى سواء كان ذلك مملوكا لفاعل الجناية أم لا يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . ويحكم أيضا بهذه العقوبة على من وضع عمدا نارا في عربات السكك الحديدية سواء كانت محتوية على أشخاص أو من ضمن قطار محتو على ذلك .

هي المادة ٢١٧ من قانون سنة ١٩٠٤ المعدلة بالمرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وتقابل المادة ٢٣٢ من القانون القديم والمادة ٤٣٤ من القانون الفرنسى .  
[ انظر في تعديل المادة ٢١٧ من قانون سنة ١٩٠٤ بالمرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الفقرة الأخيرة من المذكرة الايضاحية لهذا المرسوم بقانون المنشورة تحت المادة ١٧ ( ص ١٦ ) ]

### المادة ٢٥٣

كل من وضع نارا عمدا في مبان أو سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن ليست مسكونة ولا معدة للسكنى أو في معاصر أو سواق أو آلات رى أو في غابات أو أجمات أو في مزارع غير محصودة يعاقب بالأشغال الشاقة مؤقتا اذا كانت تلك الأشياء ليست مملوكة له .

هي المادة ٢١٨ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٣٣ من القانون القديم والمادة ٤٣٤ من القانون الفرنسى .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٢١٨ ( المادة ٢٣٣ القديمة ) — قد اعتبرت السواق والمعاصر كالمبانى في الأحكام الصادرة من المحاكم والظاهر أن الأولى النص عنهما بصراحة في هذه المادة وقد أضيفت آلات لرى بناء على طلب مجلس شورى القوانين .

### المادة ٢٥٤

من أحدث حال وضع النار في أحد الأشياء المذكورة في المادة السابقة ضررا لغيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن اذا كانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل بها ذلك بأمر مالكها .

هي المادة ٢١٩ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٣٤ من القانون القديم والمادة ٤٣٤ من القانون الفرنسي .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادتان ٢١٩ و ٢٢٠ ( المادتان ٢٣٤ و ٢٣٥ القديمتان ) — ان الحالة الأكثر وقوعا عادة والتي تنطبق عليها المادة ٢١٩ والجزء المقابل لها من المادة ٢٢٠ هي التي يحرق فيها انسان أشياء يملكها ليقبض مبلغا طائلا كانت أشياءه مؤمنة عليه وليس هذا الفعل عبارة عن تدليس فقط بل هو يسبب خطرا كبيرا عاما وكانت العقوبة القديمة غير كافية فزيد الحد الأقصى لها . وقد زيدت عبارة « سواء كان لا يزال باقيا بالغيظ أو نقل الى الجرن » بناء على طلب مجلس شورى القوانين .

### المادة ٢٥٥

من وضع نارا عمدا في أخشاب معدة للبناء أو للوقود أو في زرع محصود أو في أكوام من قش أو تبين أو في مواد أخرى قابلة للاحتراق سواء كانت لا تزال بالغيظ أو نقلت الى الجرن أو في عربات السكة الحديدية سواء كانت مشحونة بالبضائع أو لا ولم تكن من ضمن قطار محتو على أشخاص يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة اذا لم تكن هذه الأشياء ملكا له .  
أما اذا أحدث عمدا حال وضعه النار في أحد الأشياء المذكورة أى ضرر لغيره وكانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل ذلك بأمر مالكها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

هي المادة ٢٢٠ من قانون سنة ١٩٠٤ المعدلة بالقانون رقم ١٣ الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ ، وتقابل المادة ٢٣٥ من القانون القديم و ٤٣٤ من القانون الفرنسي .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ١٣ سنة ١٩٣٣

« ما جاء فيها بشأن المادتين ٢٢٠ و ٢٢٣ مكررة »



المادة ٢٢٠ والمادة ٢٢٣ مكررة — ان التعديل الوحيد الذى أدخل على المادة ٢٢٠ هو اضافة الكلمات الآتية « أو فى أكوام من قش أو تبين أو فى مواد أخرى قابلة للاحتراق » وذلك بعد الكلمات « زرع محصود » .

وقد رأى من المفيد اضافتها كي يتسنى المعاقبة على وضع النار فى القش والتبن والمواد الأخرى القابلة للاحتراق بنفس العقوبة المفروضة لوضع النار فى الزرع المحصود أو الأخشاب المعدة للبناء أو الوقود . فهذه الجريمة هى فى الواقع خطرة جداً لأن القش مادة سريعة الالتهاب يمكن أن تتسرب منها النار بسهولة الى أملاك أخرى .

ولكن مساواة حرق القش أو التبن بحرق الأخشاب يجب أن يقابلها تخفيف فى العقوبة اذا كانت قيمة الأشياء المحرقة زهيدة ولم يكن هناك خطر من امتداد النار لأشياء أخرى أو خطر على الأشخاص .

وقد ميزت أكثر الشرائع الأجنبية ، وكذلك مشروع قانون العقوبات المصرى لسنة ١٩٢١ بين أحكام الحريق على حسب ما اذا كانت قيمة الأشياء المحرقة كبيرة أو صغيرة وعلى حسب ما اذا كان هناك خطر من امتداد النار لأشياء أخرى أو من تعريض حياة الناس للخطر . فالمادة ٢٢٣ مكررة المقترحة قد استوحيت من روح هذه الشرائع المختلفة وعلى الأخص من المادة ٣١٠ من قانون العقوبات الايطالى القديم .

وفى الواقع قد ترتب على شدة العقوبات المنصوص عليها فى المادة ٢٢٠ وعدم تناسبها مع الجريمة عند ما تكون قيمة الأشياء المحرقة زهيدة أن بعض هذه القضايا حفظ وبعضها صدرت فيه أحكام ببراءة المتهمين عند تقديمهم للمحاكمة .

على أن مصلحة النظام العام والآداب العامة تقضى بالآلا تترك مثل هذه الجرائم بدون عقاب عليها حتى لو كان التلف فيها زهيدا .

لذلك نص فى المشروع المقترح على توقيع عقوبة الحبس فى جريمة وضع النار عمدا فى الأشياء المبينة بالمادة ٢٢٠ متى توافرت فيها الظروف الآتية :

- (١) اذا كانت قيمة الأشياء المحرقة لا تزيد على خمسة جنيهات مصرية .
- (٢) اذا لم يكن هناك خطر على الأشخاص أو خطر من إلحاق الضرر بأشياء أخرى .
- (٣) اذا لم تستعمل مادة مفرقة فى ارتكاب الجريمة .

وقد رأى من الضرورى ادخال هذا الشرط الأخير لأن استعمال المواد المفرقة يجب فى كل الحالات ردعه بشدة .

[ انظر التعليق على المادة ٢٥٤ ]

## المادة ٢٥٦

وكذلك يعاقب بهذه العقوبة بحسب الأحوال المتنوعة المبينة فى المواد السابقة كل من وضع النار فى أشياء لتوصيلها للشئ المراد احراقه بدلا من وضعها مباشرة فى ذلك .

هى المادة ٢٢١ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٣٦ من القانون القديم والمادة ٤٣٤ من القانون الفرنسى .

### المادة ٢٥٧

وفى جميع الأحوال المذكورة اذا نشأ عن الحريق السالف ذكره موت شخص أو أكثر كان موجودا فى الأماكن المحرقة وقت اشتعال النار يعاقب فاعل هذا الحريق عمدا بالاعدام .

هى المادة ٢٢٢ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٣٧ من القانون القديم والمادة ٤٣٤ من القانون الفرنسى .

### المادة ٢٥٨

كل من استعمل قنابل أو ديناميتا أو مفرقات أخرى فى الأحوال المبينة فى المواد السابقة المتعلقة بجناية الحريق يعاقب بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة .

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة من عرض عمدا حياة الناس أو صحتهم للخطر بأن استعمل مفرقات على أى وجه كان . فاذا أحدث الانفجار موت شخص أو أكثر كان العقاب الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة .

ويعاقب بالسجن من عرض عمدا بالطريق عينها أموال الغير للخطر . فاذا أحدث الانفجار ضررا للأموال كان العقاب الأشغال الشاقة المؤقتة .

فاذا كان الخطر المشار اليه فى الفقرتين السابقتين ناشئا عن إهمال أو عدم احتياط كان العقاب الحبس لمدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

هى المادة ٢٢٣ من قانون سنة ١٩٠٤ المعدلة بالقانون رقم ٣٥ الصادر فى ١٠ يولى سنة ١٩٣٢ ، مع التعديل المشار اليه فى المذكرة الايضاحية . وتقابل المادة ٢٣٨ من القانون القديم والمادة ٤٣٥ من القانون الفرنسى .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالى

هى المادة ٢٢٣ من قانون سنة ١٩٠٤ المعدلة بالقانون رقم ١٣ الصادر فى ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ [ هكذا جاء بالمذكرة الايضاحية والصحيح هو أن هذه المادة عدلت بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ ] . وقد رأى أن يضاف فى آخر الفقرة الثانية منها بعد لفظ « الاعدام » « أو الأشغال الشاقة المؤبدة » حتى يكون حكم هذه الفقرة متفقا مع حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٧٠ [ ١٦٨ من القانون كما صدر ] التى تنص على حالة مماثلة .

## المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢

« ما جاء بها خاصة بأحكام المفرقات »

وإذا كانت الأعمال الاجرامية قد دعت الوزارة الى أن تنقضى أسبابها البعيدة وتعمل على علاجها فلم يكن ليفوتها أن تنتظر في أمر الأحكام التي أوردتها قانون العقوبات خاصة بالمفرقات لتبين ما إذا كانت كفيلة بالردع المباشر .

والأحكام المذكورة مبعثرة في القانون بالمواد ٧٩ و ٢٢٣ و ٣١٦ و ٣١٧ وفيما عدا المادة ٢٢٣ قد عدلت هذه المواد بالقانونين رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ .

وأول ما يستوقف النظر في هذه الأحكام أن أعمال الصنع والاستيراد والاحراز المنصوص عليها في المادتين ٧٩ و ٣١٧ يلحظ فيها أن تكون واقعة على مفرق فإذا وقعت على مادة معدة لأن تدخل في تركيب المفرق أو إذا وقعت على آلة أو أداة تستخدم في صنع المفرق أو انفجاره جاز أن يقوم الشك في أنها داخلة تحت طائلة العقاب مع أن هذه الأعمال لا تقل خطورة عن الأخرى . وقد سوى بينهما في الحكم القانون الانجليزي الذي وضع في سنة ١٨٨٣ عن المفرقات ( المادة ٩ ) وقانون العقوبات الايطالي الموضوع في سنة ١٩٣٠ ( مادة ٤٣٥ ) .

وترى الوزارة أن هذا التحديد ضروري لجعل أسباب الزجر وافية بالغرض المقصود بها . وقد جعلته فقرة ثالثة تضاف الى المادة ٧٩ وأحالت اليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٧ . ولكن هذه المادة الأخيرة تقرر عقابا هو لا شك غير كاف ولا هو متناسب مع خطر الجرائم والنتائج التي يمهدها لها الصنع أو الاستيراد أو الاحراز . وتظهر ضآلته إذا قيس بالعقوبات المقررة لهذه الأعمال في التشريعات الأجنبية . وقد رئي الاكتفاء في هذا الشأن باحتذاء مثال القانون الفرنسي الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٣ ( مادة ٣ ) وهو ليس بأشدها .

أما المادة ٢٢٣ فتعاقب على الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢١٧ — ٢٢٢ إذا كان الفاعل بدل أن يضع النار استعمال مادة مفرقة . وقد أحاط هذا الباب بكثير من الأحوال التي يقع فيها وضع النار أو استعمال المفرقات وقرر عقوبات تتناسب مع الخطر الذي قد ينشأ عنهما بما لهما من فعل ذريع وشدة عمياء وبالنسبة للأشخاص أو الأموال . ولكن ما تضمنته أحكامه من تخصيص قد يكون من شأنه أن حالة من أحوال استعمال القنابل كوضع قنبلة في طريق عام أو أي مكان آخر تشترك مع تلك الأحكام في أنها تعرض حياة الأشخاص أو صحتهم أو أموالهم للخطر ولكنها لا تدخل في خصوص تلك الأحكام . ويفوت بذلك عقاب الفاعل فيها . لذلك رأت الوزارة أن تحتاط لمثل تلك الأحوال بأن تضيف الى المادة ٢٢٣ حكما يعاقب كل من عرض عمدا حياة الناس أو صحتهم للخطر أو أموالهم للضرر باستعمال مادة مفرقة ويجعل من موت الأشخاص أو تحقق الضرر للأموال بسبب الانفجار ظرفا مشددا كما يعاقب على من يعرض جميع ذلك للخطر بسبب الإهمال أو عدم الاحتياط .



والجريمة العمد في هذه الفقرة تشترك ولا شك مع جرائم الباب الثاني جميعها في أنها تعرض حياة الأشخاص أو صحتهم أو أموالهم للخطر ولكنها أعم من حيث أنها لا تشترط عملا معيناً أو وضعا خاصا كما فعلت مواد هذا الباب فكل فعل أتاها شخص متعمدا كانت الوسطة فيه مادة مفرقة وقصد به الى تعريض شيء من ذلك للخطر يكون داخلا في متناول الفقرة الجديدة مهما تكن طريقة استعمال المادة المفرقة أو وضعها ومهما يكن الطرف أو الحالة التي وقع فيها ذلك الوضع أو الاستعمال .

بهذا يكون التشريع المصرى أضبط أداة وأنفذ أثرا من حيث الضرب على أيدي هذه الطائفة من المجرمين والقضاء على هذا النوع الخطير من الجرائم وإذا كان الشارع المصرى غداة عمل اجرامى خطير رأى أن يستعرض الأحكام الحاضرة في أمر المفرقات ليهذبها ويجعلها أوفى بالغرض ، فقد سبقه الى ذلك وفي ظروف قد لا تكون خطورتها بلغت ما بلغت الجرائم الأخيرة في مصر الشارع الانجليزي في سنة ١٨٨٣ والفرنسوى في سنة ١٨٩٣ وغيرهما .

**نص المادة ٢٢٣ من قانونه سنة ١٩٠٤ قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٥**

**سنة ١٩٣٢**

« كل من استعمل مادة مفرقة في الأحوال المبينة في المواد السابقة المختصة بجناية الحرق يعاقب بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة » .

## المادة ٢٥٩

في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٥٥ اذا لم تستعمل مفرقات ولم تتجاوز قيمة الأشياء المحرقة خمسة جنهات مصرية ولم يكن هناك خطر على الأشخاص أو خطر من الحاق ضرر بأشياء أخرى تكون العقوبة الحبس .

هي المادة ٢٢٣ مكررة المضافة لقانون سنة ١٩٠٤ بالقانون رقم ١٣ الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ .

**المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٣**

[ انظر التعليق على المادة ٢٥٥ ]

**الباب الثالث — اسقاط الحوامل ومنع وبيع الأسيرة أو الجواهر**

**المشورة المضمنة بالصحة**

النصوص الواردة في هذا الباب هي نصوص قانون سنة ١٩٠٤ مع التعديل المشار اليه بالمادة ٢٦٣ .

## المادة ٢٦٠

كل من أسقط عمدا امرأة حبلى بضرب أو نحوه من أنواع الايذاء يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .

هى المادة ٢٢٤ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٣٩ من القانون القديم والمادة ٣١٧ من القانون الفرنسى .

## المادة ٢٦١

كل من أسقط عمدا امرأة حبلى باعطائها أدوية أو باستعمال وسائل مؤذية الى ذلك أو بدلاتها عليها سواء كان برضاها أم لا ، يعاقب بالحبس .

هى المادة ٢٢٥ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٤٠ من القانون القديم والمادة ٣١٧ من القانون الفرنسى .

## تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٢٢٥ و ٢٢٦ ( المادتان ٢٤٠ و ٢٤١ القديمتان ) — قد أنزل الحد الأقصى للحبس الى ثلاث سنوات عملا بالمبدأ العام .

## المادة ٢٦٢

المرأة التى رضيت بتعاطى الأدوية مع علمها بها أو رضيت باستعمال الوسائل السالف ذكرها أو مكنت غيرها من استعمال تلك الوسائل لها وتسبب الاسقاط عن ذلك حقيقة تعاقب بالعقوبة السابق ذكرها .

هى المادة ٢٢٦ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٤١ من القانون القديم والمادة ٣١٧ من القانون الفرنسى .

[ انظر التعليق على المادة ٢٦١ ]

## المادة ٢٦٣

اذا كان المسقط طبييا أو جراحا أو صيدليا أو قابلة يحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة .

هى الفقرة الأولى من المادة ٢٢٧ من قانون سنة ١٩٠٤ مع التعديل المشار اليه بالمذكرة الايضاحية .

وتقابل المادة ٢٤٢ من القانون القديم والمادة ٣١٧ من القانون الفرنسى .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالي

هي المادة ٢٢٧ من قانون سنة ١٩٠٤ مع اضافة القوايل الى الأشخاص الذين يقضى القانون بتشديد العقوبة عليهم بسبب صفتهم . وكانت المادة ٢٢٧ تنص على الأطباء والجراحين والصيدالة فقط . فأضاف اليهم المشروع القوايل لأن اشتغالهم بالتوليد يؤهلن لمعرفة وسائل الاسقاط والدلالة عليها أو استعمالها . وقد أضاف الشارع الفرنسي أيضا القوايل الى المادة ٣١٧ من قانون العقوبات الفرنسي بمقتضى القانون الصادر في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ .

### المادة ٢٦٤

لا عقاب على الشروع في الاسقاط .

« هذه المادة هي الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٧ من قانون سنة ١٩٠٤ التي تنص على أنه لا عقاب على الشروع في الاسقاط وقد سلخت من المادة ٢٢٧ وجعلت مادة مستقلة لاختلاف الحكمين فيهما » [ المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالي ] .

### المادة ٢٦٥

كل من أعطى عمدا لشخص جواهر غير قاتلة قنشا عنها مرض أو عجز وقتي عن العمل يعاقب طبقا لأحكام المواد ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ على حسب جسامة ما نشأ عن الجريمة ووجود سبق الاصرار على ارتكابها أو عدم وجوده . هي المادة ٢٢٨ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٤٣ من القانون القديم والمادة ٣١٧ من القانون الفرنسي .

### المادة ٢٦٦

كل من غش أشربة أو جواهر أو غلالا أو غيرها من أصناف المأكولات أو أدوية معدة للبيع بواسطة خلطها بشيء مضر بالصحة أو باع أو عرض للبيع أشربة أو جواهر أو أصناف مأكولات أو أدوية مع علمه أنها مغشوشة بواسطة خلطها بشيء مضر بالصحة ولو كان المشتري عالما بذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو باحدى هاتين العقوبتين فقط . هي المادة ٢٢٩ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٤٥ من القانون القديم .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٢٢٩ ( المادة ٢٤٥ القديمة ) — ان أمر بيع الجواهر السامة بدون طلب



الكفالات المناسبة من المشتري يعاقب عليه الآن ( بالعقوبات المقررة للمخالفات ) طبقا للقرار الصادر في ١٣ يونيه سنة ١٨٩١ متعلقا بالجواهر السمية (١) والمصادرة التي هي موضوع الفقرة الثانية من المادة القديمة داخلة في حكم المادة ٣٠ .

### الباب الرابع - هنك العرمه وفساد الاطفال

النصوص الواردة في هذا الباب هي في مجموعها نصوص قانون سنة ١٩٠٤ المعدلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٣ ، مع التعديلات المشار اليها بالمواد ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧٧ والاضافة التي أدخلت بالمادة ٢٧٢ .

### المادة ٢٦٧

من واقع أننى بغير رضاها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .  
فاذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما بالأجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة .

هي المادة ٢٣٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادتين ٢٤٧ و ٢٤٨ من القانون القديم والمادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ من القانون الفرنسى .

### تعديلات الحاقية على قانونه سنة ١٩٠٤

المواد من ٢٣٠ الى ٢٣٢ ( المواد من ٢٤٦ الى ٢٤٨ القديمة ) — ان عبارات هذه المواد في القانون القديم كان فيها خلط كثير لأنها كانت تتضمن أحكاما متعلقة بالفجور ( الوقاع ) وأخرى متعلقة بهتك العرض وكلها متداخلة في بعضها وعلى هذا فقد وضعت هذه العبارات وضعا جديدا ولقد أدخل فيها أربعة تغييرات مهمة فجعلت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة عقوبة اختيارية للفجور وجعل استعمال التهديد كاستعمال القوة وجعل السن الذى يعتبر فيه الرضا أربع عشرة سنة بدل اثنتى عشرة في المادتين ٢٣١ و ٢٣٢ فصار هذا السن موافقا للمقرر في معظم الشرائع الأجنبية وفي الحالة المنصوص عنها في المادة ٢٣٢ ( المادة ٢٤٦ القديمة ) قد نص عن عقوبة خاصة متى ارتكبت الجريمة على شخص طفل لم يبلغ السابعة اذ في هذه الحالة

(١) يلاحظ أن هذا القرار قد ألغى بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٤ الصادر بلائحة تعاطى صناعة الصيدلية والاتجار بالجواهر السامة . وهذا القانون قد ألغى أيضا بالمرسوم بقانون رقم ١٤ الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٩٢٩ عن مزاولة مهنة الصيدلة والاتجار في الجواهر السامة وهذا المرسوم الأخير هو المعمول به الآن مع التعديل الذى أدخل عليه بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٣٣ .

يصعب نظرا لعدم ادراك الطفل تمييز ما اذا كان هدد أو لم يهدد وبما أن الطفل في أوائل السن لا يمكن أن يبدى قبولاً لأمر بتمييز وادراك فمسألة الوقوف على ما اذا كان هدد أو لم يهدد تقل أهميتها لأن هذه الأهمية في الأحوال العادية تنتج من أن المجنى عليه ربما كان يقبل وانه حرم من حرية ابدائه قبوله بواسطة التهديد .

## المادة ٢٦٨

كل من هتك عرض إنسان بالقوة أو بالتهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع .

واذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها ممن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ يجوز ابلاغ مدة العقوبة الى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة . واذا اجتمع هذان الشرطان معا يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة .

هي المادة ٢٣١ من قانون سنة ١٩٠٤ المعدلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٣ ( وقد اقتصر هذا التعديل على رفع السن في الفقرة الثانية منها من أربع عشرة سنة الى ست عشرة سنة ) .

وهي تقابل المادتين ٣٤٧/١ و ٣٤٨ من القانون القديم والمادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ من القانون الفرنسي .

## تقرير لجنة الحفانية بمجلس السيوخ عن مشروع القانون رقم ٣٩

لسنة ١٩٣٣

( المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيلي بك )

بجلسة ١٧ مايو سنة ١٩٣٣ قرر المجلس أن يحيل الى لجنة الحفانية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب خاصا بتعديل بعض مواد قانون العقوبات الأهلي وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بجلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٣٣ .

وهذا المشروع كان يرمى في الأصل الى تعديل المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات الأهلي التي تعاقب بالحبس كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ الأربع عشرة سنة بغير قوة أو تهديد وذلك برفع سن المجنى عليه الى ست عشرة سنة .

ولكن رؤى فيما بعد وأثناء بحث المشروع في مجلس النواب أنه من الواجب تعديل بعض مواد أخرى وهي المادة ٢٣١ من قانون العقوبات الخاصة بهتك العرض بالقوة أو بالتهديد حيث اعتبر صغر السن ظرفا مشددا للعقوبة والمواد ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ الخاصة بخطف الأطفال برفع سن المجنى عليه لأنه يجب أن يكون التشريع على نسق واحد . وفلا وافقت

اللجنة الاستشارية التشريعية بوزارة الحفانية على ذلك وتولت هي بنفسها تعديل هذه المواد الأخرى .

وقد بنى هذا المشروع على وجوب التوفيق بين نصوص لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية ( المعدلة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ ) التي قررت حد أدنى للسن الذي يمكن أن تزوج فيه الفتاة فنعت المأذون من مباشرة عقد الزواج ما لم يثبت لديه أن سن الزوجين قد بلغ ست عشرة سنة على الأقل وبين نصوص قانون العقوبات — صحيح أن المشرع في لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية قد راعى مصلحة الأسرة ومستقبل الأولاد وسعادة الزوجية وقصد ألا يصادق على عقد الزواج الا اذا كان الزوجان قد بلغا من النضوج العقلي والخلقى درجة تمكنهما من احتمال أعباء هذه الحياة المشتركة بصرف النظر عن البلوغ أو التمييز الا أنه قد ترتب على هذا الخلاف أن الاعتداء على أعراض الفتيات في الفترة التي يكن فيها بين سن الرابعة عشرة والسادسة عشرة لا يعاقب عليه .

لذلك نص في المشروع على رفع سن الفتاة الذي عنده يكون المعتدى على عرضها — بدون اكراه غير مستهدف للعقوبة من أربع عشرة سنة الى ست عشرة سنة .  
واللجنة توافق على ذلك خصوصا وأن المشرع قد رفع سن الرشد الى احدى وعشرين سنة .  
ولهذا وافقت اللجنة باجماع الآراء على مشروع هذا القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي ترجو من المجلس اقراره .

### المذكرة الايضاحية لأصل المشروع

المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات تنص على عقاب كل من يهتك عرض صبي أو صبية لم تبلغ سن كل منهما أربع عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد ، وعلى ذلك لا تقع أية عقوبة على كل من يهتك عرض صبي أو صبية زادت سن كل منهما على أربع عشرة سنة ما دامت الجريمة حصلت برضاء المجنى عليه بغير قوة أو تهديد ، والذي حدا بالمشرع أن يعنى من العقوبة كل من يهتك عرض صبي أو صبية بغير قوة أو تهديد اذا زادت سن كل منهما على أربع عشرة سنة ، هو افتراض قوة التمييز عند الصبي أو الصبية في هذه السن لدرجة تجعل الصبي أو الصبية قادرا على الدفاع عن عرضه ، وعدم التفريط في شرفه بتأثير طرق الغواية التي يسلكها من يحاول الاعتداء عليه . ولكن في هذا الافتراض مبالغه يؤسف لها ، اذ الواقع والمشاهد أن الصبي أو الصبية في سن الرابعة عشرة لا يكون لها التمييز وخصوصا قوة الارادة الكافية لمقاومة طرق الغواية والتأثير المعنوي ، التي يتخذها بعض المجرمين الذين يحلو لهم الاعتداء على عقاف الصبيان أو الفتيات بعد بلوغهم سن الرابعة عشرة ، ويشجعهم على الاسترسال في طريق اجرامهم اطمئنانهم من عقاب القانون ، ما داموا لا يستعملون مع ضحاياهم قوة أو تهديدا .

ومن المؤلم حقا ، أن نرى أن القانون الذي حدد سن ست عشرة سنة كحد أدنى لزواج الفتيات مراعاة لاعتبارات صحية وجيهة ، يشجع لدرجة ما بعض الشبان أو الرجال على الاعتداء على عقاف الفتيات اللاتي يزيد عمر الواحدة منهن على أربع عشرة سنة ، وذلك لأن بعض



أولئك الشبان والرجال يظهرون لتلك الفتيات رغبتهم في الزواج بهن ، ويعتذرون عن تنفيذ رغبتهم بأن القانون هو الذى يمنع من عقد زواج كل فتاة لم يبلغ عمرها ست عشرة سنة . ولأضرب مثلا يدل على ضعف القانون أو قصه في هذا الموضوع ، ووجوب الاسراع باصلاحه بطريقة تعديل المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات حسب الاقتراح الذى أتشرف بتقديمه :

رجل أحب فتاة ، وهى فى سن الخامسة عشرة مثلا ، وأراد أن يقتن بها فيحول القانون — بالأسف — بينه وبين هذه الرابطة الشرعية القريفة وإذا تزوجها فعلا قبل أن تم السادسة عشرة حل بهما عقاب القانون الذى يقرر أيضا الفصل بينهما .

ولكن لو ارتكب هذا الرجل مع تلك الفتاة الفاحشة ، وهتك عرضها برضاها بتأثير وعود خلافة ، أو بما بينهما من الحب المتبادل فلا عقوبة عليهما .

فكان القانون يحرم على الفتاة التى عمرها خمس عشرة سنة مثلا أن تتمتع مع رجل يحبها وتجه بالحياة الزوجية الشرعية التى أحلها الله ، ولكن هذا القانون نفسه يبيح لأى رجل أن يرتكب الفاحشة — التى حرمها الله — مع مثل تلك الفتاة اذا هى قبلت ذلك من دون عقاب عليهما .

أليست هذه النتيجة مدهشة ومؤلة جدا ! لمنافاتها للأخلاق السامية التى وضعت القوانين لحمايتها ، وألحت فى التمسك بها .

وأعجب من هذا كله أن القانون يحرم على الفتاة أن تتصرف فى أموالها وأملأها قبل سن الرشد التى حددها وهى احدى وعشرون سنة ولكنه كما أسلفنا — بكل أسف — يسمح لها بأن تفرط فى عرضها — وهو أئمن ما تملكه الفتاة — متى جاوزت الرابعة عشرة من عمرها ، كأن القانون يجعل المال — وهو عرض تافه زائل — أئمن من الشرف ، وأولى بالناية والحماية ، وهو ما لم يقل به عاقل .

لذلك أتشرف بأن أقدم لهيئة المجلس الموقر مشروع قانون بتعديل المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات ، مقترحا رفع سن الصبي أو الصبية التى اذا هتك فيها عرض أحدهما بغير قوة أو تهديد لا يكون من ارتكب الجريمة معرضا للعقاب من سن أربع عشرة الى سن ست عشرة سنة ، وهى السن الأدنى لزواج الفتيات حتى لا تكثر حوادث الاعتداء على عرض الفتيات اللاتى يتراوح عمرهن بين أربع عشرة سنة وست عشرة سنة وهى الفترة التى يجوز للرجال فيها هتك عرض الفتيات متى كان ذلك برضاهن ، ولكن لا يجوز لهم فى خلالها التزوج بهن لو أرادوا ذلك .

الدكتور عبد العزيز نظمي  
نائب السيدة زينب

مصر فى ٢٩ مارس سنة ١٩٢٢

## المادة ٢٦٩

كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما ثمانى عشرة سنة

كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالحبس وإذا كان سنه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

هي المادة ٢٣٢ من قانون سنة ١٩٠٤ مع رفع السن في القسم الأول منها الى ثمانى عشرة سنة ( انظر مضبطة الجلسة الثانية والستين لمجلس النواب في ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧ ) .  
وبلاحظ أن المادة ٢٣٢ من قانون سنة ١٩٠٤ سبق أن عدلت بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٣ برفع السن في القسم الأول منها أيضا من أربع عشرة سنة الى ست عشرة سنة .  
[ انظر التعليق على المادة ٢٦٨ ]

وهذه المادة تقابل المادتين ٢٤٦ و ٢٤٨ من القانون القديم والمادتين ٣٣١ و ٣٣٣ من القانون الفرنسى .

## المادة ٢٧٠

كل من تعرض لافساد الأخلاق بتحريضه عادة الشبان الذين لم يبلغوا سن الحادية والعشرين سنة كاملة على الفجور والفسق ذكورا كانوا أو أنثاء أو بمساعدته اياهم على ذلك أو تسهيله ذلك لهم يعاقب بالحبس .

هي المادة ٢٣٣ من قانون سنة ١٩٠٤ مع التعديل المشار اليه باللمزة الايضاحية لمشروع القانون .

وتقابل المادة ٢٤٩ من القانون القديم والمادة ٣٣٤ من القانون الفرنسى .

## اللمزة الايضاحية لمشروع القانون الحال

هي المادة ٢٣٣ من قانون سنة ١٩٠٤ مع رفع السن الى ٢١ سنة وهذه سن الرشد بمقتضى قانون ترتيب المجالس الحسبية .

## تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

[ انظر التعليق على المادة ٢٧١ ]

## المادة ٢٧١

إذا كان تحريض الشبان أو مساعدتهم على الفجور أو الفسق أو تسهيل ذلك لهم واقعا ممن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ تكون العقوبة السجن من ثلاث سنوات الى سبع .

هي المادة ٢٣٤ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٥٠ من القانون القديم والمادة ٣٣٤ من القانون الفرنسى .

## تعديلات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادتان ٢٣٣ و ٢٣٤ ( المادتان ٢٤٩ و ٢٥٠ القديمتان ) — قد زيدت الحدود القصوى للعقوبات بناء على طلب مجلس شورى القوانين .

## المادة ٢٧٢

كل من يعول في معيشته كلها أو بعضها على ما تكسبه امرأة من الدعارة يعاقب بالحبس .

هذه المادة جديدة ولم يكن لها مقابل بقانون سنة ١٩٠٤ .

## المذكرة الانضمامية لمشروع القانون الحالي

هي مادة جديدة أضيفت الى قانون العقوبات لمعاقبة القوادين الذين يعولون في رزقهم كله . أو بعضه (١) على ما تكسبه النسوة من الدعارة لأن قانون سنة ١٩٠٤ لم يكن فيه نص يعاقب على ذلك مع خطورته .

والنص الجديد مأخوذ من المادة ٥٣٤ من قانون العقوبات الايطالى .

## • مناقشة مجلس النواب لمشروع هذه المادة

[ صورة طبق الأصل من محضر الجلسة الثانية والستين فى يوم ٢٦ يوليه سنة ١٩٣٧ ]  
تليت المادة ( ٢٧٢ ) ونصها :

« ٢٧٢ — كل من يعول فى معيشته كلها أو بعضها على ما تكسبه امرأة من الدعارة يعاقب بالحبس » .

« حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى » — أريد أن أعرف الغرض من كلمة « امرأة » الواردة فى هذه المادة وهل تنصرف الى الزوجة ؟

« المقرر » — يفهم من العبارة التى تلى كلمة ( امرأة ) انها لا تنصرف الى الزوجة اذ .  
« حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى » — يجوز أن تكون الزوجة مومسا .  
« حضرة صاحب المعالى وزير المالية » — اذا كانت الزوجة تحترف الدعارة فلاشك أن المادة تنطبق عليها .

« حضرة النائب المحترم الأستاذ انطون جرجس انطون » — هذه المادة الجديدة تتعلق حقيقة بالبلطجية ولا أرى محلا لوضعها فى باب هتك العرض . والوضع الصحيح لها هو فى قانون

(١) عبارة « معيشته كلها أو بعضها » الواردة بالنص كانت فى المشروع « رزقه كله أو بعضه » فعدلتها لجنة الحفانية بمجلس النواب عند نظر مشروع القانون .



المشبهين والمنشردين . لأن الشخص الذى يعول فى معيشته كلها أو بعضها على ما تكسبه امرأة هو بلا شك رجل منشرد لا صناعة له .

« حاضرة صاحب المعالي وزير المالية » — أرجو أن يثبت اذا وافق المجلس ان هذه المادة تنطبق أيضا على القوادين وعلى البلطجية الذين يعيشون مما تكسبه النساء الساقطات من طريق الدعارة اذا توفرت فيهم الشروط الواردة فى هذه المادة .

« الرئيس » — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

### المادة ٢٧٣

لا تجوز محاكمة الزانية الا بناء على دعوى زوجها الا أنه اذا زنى الزوج فى المسكن المقيم فيه مع زوجته كالمبين فى المادة ٢٧٧ لا تسمع دعواه عليها .

هى المادة ٢٣٥ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٥١ من القانون القديم والمادة ٣٣٦ من القانون الفرنسى .

### المادة ٢٧٤

المرأة المتزوجة التى ثبت زناها يحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين لكن لزوجها أن يقف تنفيذ هذا الحكم برضائه معاشرتها له كما كانت .

هى المادة ٢٣٦ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٥٢ من القانون القديم والمادة ٣٣٧ من القانون الفرنسى .

### المادة ٢٧٥

ويعاقب أيضا الزانى بتلك المرأة بنفس العقوبة .

هى المادة ٢٣٧ من قانون سنة ١٩٠٤ مع تعديل بسيط فى عبارتها وتقابل المادة ٢٥٣ من القانون القديم والمادة ٣٣٨ من القانون الفرنسى .

### المادة ٢٧٦

الأدلة التى تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هى القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق أخر مكتوبة منه أو وجوده فى منزل مسلم فى المحل المخصص للحريم .

هى المادة ٢٣٨ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٥٤ من القانون القديم والمادة ٣٣٨ من القانون الفرنسى .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٢٣٨ ( المادة ٢٥٤ القديمة ) — قد جعل بناء على طلب مجلس شورى القوانين اعتراف التهم ووجوده في المحل المخصص للحريم من بيت مسلم دليلين عليه .  
والدليل الأخير منصوص عليه في المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات المختلط .

### المادة ٢٧٧

كل زوج زنى في منزل الزوجية وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة يجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور .

هي المادة ٢٣٩ من قانون سنة ١٩٠٤ مع التعديلات التي أدخلها مجلس النواب عند المناقشة في مشروعها .  
وهي تقابل المادة ٢٥٥ من القانون القديم والمادة ٣٣٩ من القانون الفرنسى .

### مناقشة مجلس النواب لمشروع هذه المادة

[ صورة طبق الأصل من محضر الجلسة الثانية والستين في يوم ٢٦ يولية سنة ١٩٣٧ ]  
أشير الى المادة ٢٧٧ ونصها :  
« كل زوج زنى غير مرة في منزل الزوجية بامرأة تكون قد أعدها لذلك وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة المذكورة يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية » .

« حضرة النائب المحترم الأستاذ اسماعيل سليمان حمزة » — أرى أن تحذف من المادة عبارة « تكون قد أعدها لذلك » اذ أنى لا أفهم أن شرط الاعداد هو الذى يؤدي الى العقوبة ، فافترضوا أنه وجدت امرأة عرضا في منزل الزوجية وتمكن الزوج من الزنا بها فهل يقال انه لا يعاقب لأنه لم يعد هذه المرأة لذلك الغرض ؟

اذا قلنا بعدم العقاب فكأننا فوتنا قصد الشارع . وما دام قد ثبت أن الرجل ارتكب جريمة الزنا غير مرة وجب رفع العقيد الثانى . ولا أرى اذن ضرورة لعبارة « تكون قد أعدها لذلك » وأطلب حذفها .

« معالى النائب المحترم مكرم باشا عبيد » — انى أوافق حضرة الأستاذ اسماعيل حمزة على اقتراحه ، وأزيد عليه اقتراحا برفع عبارة « غير مرة » وفي الواقع أن الرجال قساة جدا أيها السادة لأنهم هم الذين يشرعون لأنفسهم .

وانى أنضم لحضرات النواب الذين تكلموا عن الدين ، لا لأننا نطبق الدين على الدنيا ، بل لأن الدين هو مثلنا الأعلى . وكل منا يرجو أن تنتشر الفضيلة بين الناس وتتمكن في المستقبل من معاقبة كل أنواع الزنا مهما كانت ظروفه وحياتنا الاجتماعية الحالية تجعل الشارع يتردد عند تقرير عقوبة الزانى ، ولا يمكن أن يصل التشريع الوضعى الى مستوى التشريع السماوى ،

وليس معنى هذا أن الشريعة الغراء أو الشرائع الأخرى قاسية في عقوباتها لأن الواقع أنه يجب أن يعاقب الزاني أيا كان وفي كل حالة . ولكن الاعتبار الاجتماعي كما قدمت هي التي تجعل الشارع يتردد في العقوبة . على أنه في الوقت نفسه لا يجوز أن نسمح صراحة للرجل أن يزني من غير عقاب ولا أن يزني بحضور امرأته أو في منزل الزوجية ، فهو ان فعل ذلك كان فاسقا غير جدير بالرافة ووجب على الشارع ان يوقع عليه العقوبة التي يستحقها ، وأغلب ظني أن هذا أقل انصاف منا كرجال للفضيلة ذاتها وللرأة في ذاتها .

( تصفيق )

ولذلك أوافق على حذف عبارة « غير مرة » و « امرأة تكون قد أعدها لذلك » الواردتين بالمادة .

« حضرة النائب المحترم الأستاذ اسماعيل سليمان حمزة » — أقترح حذف عبارة « أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات » اذ أنه يجب الاختصار على عقوبة الحبس والمساواة في هذا الصدد بين الرجل والمرأة .

« حضرة النائب المحترم الأستاذ زهير صبرى » — حضرات النواب المحترمين : الواقع أن النساء يتهمنا نحن الرجال بأثنا حينما نشرع نراعى مصلحتنا دائما ونعمل ضدهن وقد ترتب على ذلك أن قامت في بلاد العالم ثورة نسوية ترمى الى تحقيق العدالة والمساواة بين المرأة والرجل . وليست محاولات النساء لدخول برلمانات بريطانيا وفرنسا والمانيا وغيرها الا مظهرا لهذه الثورة .

لقد وضع الرجل كل الشروط اللازمة للمحافظة على العرض ففرض على الزوجة كل العقوبات في حين أنه أقل منها أو خففها عن نفسه ، مع أن العدالة تقضى بأن تكون عقوبة الزاني هي ذات العقوبة المفروضة على الزانية .

فالمادة ٢٧٧ من المشروع تنص على حالة الزوج الذي زنى غير مرة في منزل الزوجية بلمرأة يكون قد أعدها لذلك وثبت عليه هذا الامر . . . الخ .

فالمشرع اشترط في هذه المادة ثلاثة شروط ، وهي : الاعداد ، والتعدد ووقوع الفعل في منزل الزوجية ولكنه لم يفعل مثل ذلك لصالح المرأة . فالرجل له أن يزني في الخارج كما يشاء وله أن يزني مرة واحدة في منزل الزوجية . أما المرأة فلا تستطيع شيئا من ذلك والا نالها العقاب . فلم لا تتركها كالرجل تعمل ما تشاء خارج منزل الزوجية حتى يكون هناك تعادل ومساواة على الأقل ؟

يا حضرات النواب المحترمين : لقد أجمع علماء النفس على أن الرجل هو السبب في دعارة المرأة لأنها قد تتدفع في هذا السبيل انتقاما من زوجها ومبادلة الخطيئة بالخطيئة . ولقد كان الواجب أن يعاقب الرجل قبل أن تعاقب المرأة لأنه هو الذي ساقها الى مهاوى الدعارة .

« حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى » — لقد رسم هذا القانون حدود الزوج وحدود الزوجة ولنا لا يصح أن نقاس عقوبة أحدهما بعقوبة الآخر . فقد نص على



عقوبة الحبس للرجل الذي يقتل زوجته وهي متلبسة بجريمة الزنا . ولكن ليس كل رجل يفعل ذلك ، فقد يتسامح الزوج في هذا الحق ويكتفى برفع الدعوى العمومية على زوجته فيحكم عليها بالحبس سنتين فكان اذن يجب ، كي نسوى بين الزوجين ، أن يباح للزوجة حق قتل زوجها في حالة التلبس بالزنا . وانى أوافق على التعديل الذى تقدم به معالى وزير المالية بشرط أن تبقى العقوبة كما هي الآن .

« حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الله الحيدى » — حضرات النواب المحترمين : لقد قصد الشارع بالمادة المطروحة أمام حضراتكم أن يعاقب شخصا يمكن القول عنه بأنه مستهتر بجرمة العلاقة الزوجية .

ولو نظرنا الى هذا الفعل في ذاته لوجدنا أن ضرره لا يقتصر على مجرد ارتكابه فحسب ، بل قد يجبر الزوجة على اتيان مثله اما معاندة منها لزوجها أو رغبة في محاكاته انتقاما منه وتشفيا ، لهذا كان لزاما علينا في هذه الحالة أن نتشدد في توقيع العقوبة . لذلك أرى أن الاقتراح الخاص بحذف عقوبة الغرامة اقتراح وجيه وأؤيد معالى مكرم باشا في رأيه .

« حضرة النائب المحترم الأستاذ أنطون جرجس أنطون » — يحق لنا أن نقسائل بعد أن حذف عقوبة الغرامة ، هل للزوجة أن تقف تنفيذ الحكم كما يجوز للرجل ؟ « الرئيس » — سنأخذ الرأى الآن على الاقتراحات التى قدمت من بعض حضرات النواب المحترمين بتعديلات في المادة ٢٧٧ بحسب ترتيبها وهي :

أولا — اقتراح من حضرة النائب المحترم زهير صبرى ونصه :  
” أقترح أن تكون المادة ٢٧٧ كالآتي :

كل زوج زنى وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة يجازى بالحبس مدة لا تزيد على سنتين “ .

فالموافق على الاقتراح يقف .  
( وقفت أقلية ) .

« الرئيس » — إذن تقرر رفض الاقتراح .

ثانيا — إقتراح من حضرات النواب المحترمين محمود عبد النبي بك والشيخ أحمد أبوسديره وعبد المنعم مصطفى خليل بك نصه :  
” نرى تعديل المادة ٢٧٧ بما يأتى :

كل متزوج زنى في منزل الزوجية أو غيره وثبت عليه الزنى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر “ .

فالموافق على هذا الاقتراح يقف .  
( وقفت أقلية ) .

« الرئيس » — إذن تقرر رفض الاقتراح .

ثالثا — اقتراح من حضرة النائب المحترم الأستاذ اسماعيل سليمان حمزة ونصه :

” أقترح حذف عبارتي « غير مرة » و « بامرأة تكون قد أعدها لذلك » من المادة ٢٧٧ التي أصلها ٢٧٩ من مشروع الحكومة “ .

« حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية » — توافق الوزارة على هذا التعديل فيصبح نص المادة كما يأتى : ” كل زوج زنى فى منزل الزوجية وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة المذكورة يجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية “ .

« حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لشؤون القصر » — ان اقتراح حضرة النائب المحترم الأستاذ اسماعيل سليمان حمزة يحتوى على شقين . فأخذ رأى على أحد شقيه فيه تضييع لقيمة الاقتراح .

« الرئيس » — ان حضرة النائب المحترم الأستاذ اسماعيل سليمان حمزة قدم اقتراحين بتعديلات فى المادة ٢٧٧ وأحدهما الاقتراح الذى تلوته قبل الآن على حضراتكم . فالموافق عليه يتفضل بالوقوف . ( وقت أغلبية ) .

« الرئيس » — إذن يصبح نص المادة بعد التعديل هكذا ” كل زوج زنى فى منزل الزوجية وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة المذكورة يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية “ .

« الرئيس » — ( خامسا ) اقتراح من حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك نصه : ” أقترح استبدال كلمتي ( بدعوى الزوجة ) بكلمات ( بناء على طلب الزوجة ) “ .

« حضرة النائب المحترم الأستاذ على أيوب » — سبق أن وافق المجلس على المادة ٢٧٣ من هذا المشروع وفيها عبارة ” بناء على دعوى زوجها “ فلا أرى محلا لهذا التعديل . « الرئيس » — الموافق على اقتراح حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك يتفضل بالوقوف .

( وقت أقلية ) .

« الرئيس » — إذن تقرر رفض هذا الاقتراح .

خامسا — اقتراحان أحدهما من حضرة النائب المحترم الأستاذ أنطون جرجس أنطون ونصه : ” ولكن للزوجة أن توقف تنفيذ هذا الحكم برضاها معاشرتها له كما كانت “ .

والثانى من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى ونصه :

أقترح جعل المادة ٢٧٧ كالآتى :

” كل زوج زنى فى منزل الزوجية بامرأة يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر .

وللزوجة أن توقف التنفيذ بقبولها معاشرة زوجها “ .

ولما كان هذا الاقتراح الأخير يحتوى على شقين الأول مماثل لاقتراح حضرة النائب المحترم الأستاذ اسماعيل سليمان حمزة الذى وافق عليه المجلس الآن والشق الثانى يتفق مع اقتراح حضرة

النائب المحترم الأستاذ أنطون جرجس أنطون فيؤخذ الرأي على الشق الثانى مع اقتراح الأستاذ أنطون .

فالموافق عليه يتفضل بالوقوف .

( وقتت أقلية ) .

« الرئيس » — اذن تقرر رفض الشق الثانى من هذا الاقتراح واقتراح الأستاذ أنطون

جرجس .

سادسا — اقتراح من حضرة النائب المحترم الأستاذ اسماعيل سليمان حمزه ونصه :

” اقترح أن تحذف من المادة ٢٧٧ عقوبة الغرامة “ .

« حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية » — الوزارة توافق على هذا

الحذف .

« الرئيس » — الموافق على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .

( وقتت أغلبية )

« حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق دياب » — لا أرى معنى لكلمة المذكورة

الواردة بعد عبارة ” بدعوى الزوجة “ فأقترح حذفها .

« حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية » — نوافق على حذف هذه

الكلمة .

« الرئيس » — اذن أتلو على حضرتكم نص هذه المادة بعد التعديلات :

” ٢٧٧ — كل زوج زنى فى منزل الزوجية وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة

يجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور “ .

فهل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

## المادة ٢٧٨

كل من فعل علانية فعلا فاضحا مخلا بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا .

هى المادة ٢٤٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٥٦ من القانون القديم والمادة

٣٣٠ من القانون الفرنسى .

## المادة ٢٧٩

يعاقب بالعقوبة السابقة كل من ارتكب مع امرأة أمرا مخلا بالحياء ولو فى

غير علانية .

هى المادة ٢٤١ من قانون سنة ١٩٠٤ .



### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٢٤١ ( جديدة ) قد وضعت هذه المادة بناء على طلب مجلس شورى القوانين وقد ذكر المجلس المذكور على وجه الخصوص دخول شخص في منزل وارتكابه في حضرة امرأة فعلا لو وقع علانية لعد فعلا فاضحا مخلا بالحياء .  
ويعاقب أيضا بمقتضى هذه المادة على دخول شخص في الجزء المخصص للحريم من منزل بقصد ارغام امرأة على وجوده عندها .

### الباب الخامس — القبض على الناس ومبصرهم برون ومه من

#### وسرقه الاطفال ومطف البنات

النصوص الواردة في هذا الباب هي نصوص قانون سنة ١٩٠٤ المعدلة بالقانونين رقم ١٥ لسنة ١٩٣٢ و ٣٩ لسنة ١٩٣٣ مع الاضافة الواردة بالمادة ٢٩٣ .

#### المادة ٢٨٠

كل من قبض على أى شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

هى المادة ٢٤٢ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٥٧ من القانون القديم والمادة ٣٤١ من القانون الفرنسى .

#### المادة ٢٨١

يعاقب أيضا بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل شخص أعار محلا للحبس أو الحجز غير الجائزين مع علمه بذلك .

هى المادة ٢٤٣ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٥٨ من القانون القديم والمادة ٣٤١ من القانون الفرنسى .

#### المادة ٢٨٢

اذا حصل القبض فى الحالة المبينة بالمادة ٢٨٠ من شخص تزيا بدون حق بزى مستخدمى الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو أبرز أمرا مزورا مدعيا صدوره من طرف الحكومة يعاقب بالسجن . ويحكم فى جميع الأحوال بالأشغال

الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية .

هى المادة ٢٤٤ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٥٩ من القانون القديم والمادة ٣٤٤ من القانون الفرنسى .

### المادة ٢٨٣

كل من خطف طفلا حديث العهد بالولادة أو أخفاه أو أبدله بآخر أو عزاه زورا الى غير والدته يعاقب بالحبس فان لم يثبت أن الطفل ولد حيا تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تزيد على خمسين جنيا مصرى .  
أما اذا ثبت أنه لم يولد حيا فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على شهرين أو غرامة لا تزيد على خمسة جنيهات .

هى المادة ٢٤٥ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٦٠ من القانون القديم والمادة ٣٤٥ من القانون الفرنسى .

### المادة ٢٨٤

يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيا مصرى لكل من كان متكفلا بطفل وطلبه منه من له حق فى طلبه ولم يسلمه اليه .

هى المادة ٢٤٦ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٦١ من القانون القديم .

### المادة ٢٨٥

كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه فى محل خال من الآدميين أو حمل غيره على ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

هى المادة ٢٤٧ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٦٢ من القانون القديم والمادة ٣٤٩ من القانون الفرنسى .

### المادة ٢٨٦

اذا نشأ عن تعريض الطفل للخطر وتركه فى المحل الخالى كالمبين فى المادة السابقة انفصال عضو من أعضائه أو فقد منفعته فيعاقب الفاعل بالعقوبات المقررة

للجرح عمدا . فان تسبب عن ذلك موت الطفل يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدا .  
 هي المادة ٢٤٨ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٦٣ من القانون القديم والمادة  
 ٣٥١ من القانون الفرنسى .

### المادة ٢٨٧

كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه فى محل  
 معمر بالآدميين سواء كان ذلك بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالحبس مدة لا  
 تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا .  
 هي المادة ٢٤٩ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٦٤ من القانون القديم والمادة  
 ٣٥٢ من القانون الفرنسى .

### المادة ٢٨٨

كل من خطف بالتحيل أو الاكراه طفلا لم يبلغ سنه ست عشرة سنة  
 كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن . فان كان المخطوف أنثى يعاقب  
 الخاطف بالأشغال الشاقة المؤقتة .  
 هي المادة ٢٥٠ من قانون سنة ١٩٠٤ المعدلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٣ وتقابل  
 المادة ٢٦٥ من القانون القديم والمادتين ٣٥٤ و ٣٥٥ من القانون الفرنسى .  
 [ أنظر التعليق على المادة ٢٦٨ ]

### المادة ٢٨٩

كل من خطف من غير تحيل ولا إكراه طفلا لم يبلغ سنه ست عشرة سنة  
 كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع . أما اذا  
 كان المخطوف أنثى فتكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين  
 الى عشر .

هي المادة ٢٥١ من قانون سنة ١٩٠٤ المعدلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٣ وتقابل  
 المادة ٢٦٦ من القانون القديم .  
 [ انظر التعليق على المادة ٢٦٨ ]

### المادة ٢٩٠

كل من خطف بالتحيل أو الاكراه أنثى يبلغ سنها أكثر من ست عشرة



سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .  
 هي المادة ٢٥٢ من قانون سنة ١٩٠٤ المعدل بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٣ وتقابل  
 المادة ٢٦٨ من القانون القديم .  
 [ انظر التعليق على المادة ٢٦٨ ]

### المادة ٢٩١

إذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعيا لا يحكم عليه بعقوبة ما .  
 هي المادة ٢٥٣ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٦٩ من القانون القديم والمادة  
 ٣٥٧ من القانون الفرنسي .

### المادة ٢٩٢

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها  
 . مصر يا أى الوالدين أو الجدّين لم يسلم ولده الصغير أو ولد ولده الى من له الحق  
 فى طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضائته أو حفظه . وكذلك  
 أى الوالدين أو الجدّين خطفه بنفسه أو بواسطة غيره ممن لهم بمقتضى قرار من  
 جهة القضاء حق حضائته أو حفظه ولو كان ذلك بغير تحايل أو إكراه .  
 هي المادة ٢٥٣ مكررة المضافة لقانون سنة ١٩٠٤ بالقانون رقم ١٥ الصادر فى ٢٤  
 مايو سنة ١٩٣٢ .

### المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٢

تنص المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات الأهلى — التى توافق الفقرة الأخيرة من المادة  
 ٣٤٥ من قانون العقوبات الفرنسى — على عقوبة الحبس أو الغرامة لغاية خمسين جنيها على  
 من كان متكفلا بطفل ولم يسلمه الى من له الحق فى طلبه .  
 وكانت المحاكم الفرنسية تحكم قبل سنة ١٩٠١ بأن امتناع الأب أو الأم عن تسليم الطفل  
 أو خطفه بمعرفتهما لا يكون جناية خطف الأطفال المنصوص عليها فى المادة ٣٥٤ من قانون  
 العقوبات الفرنسى ولا جناية عدم تسليمهم الى من له الحق فى طلبهم المنصوص عليها فى الفقرة  
 الأخيرة من المادة ٣٤٥ المذكورة .  
 غير أن هذا النص قد أزيل من التشريع الفرنسى بالقانون الصادر فى ٥ ديسمبر  
 سنة ١٩٠١ .

أما فى مصر فقد جرى قضاء المحاكم على تطبيق المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات الأهلى  
 على الوالدين اذا امتنعا عن تسليم الأطفال الى من يحكم له بحضائتهم ، ولكن المحاكم لا تطبق

على الوالدين المادة ٢٥١ وما يليها الخاصة بجريمة خطف الأطفال .

وقد أبدت محكمة استئناف مصر الأهلية منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام في ٢ يناير و ١٠ أبريل سنة ١٩٣١ (١) الرغبة في أن تعدل المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات على وجه يسمح بتوقيع العقاب على أى الوالدين اذا خطف ولده بدون حق على مثال ما جرى في تعديل قانون العقوبات الفرنسى .

وقد بحثت وزارة الحفانية هذه المسألة فرأت وجوب الأخذ بهذه الرغبة وذلك بإضافة نص جديد الى قانون العقوبات الأهلى بعد المادة ٢٤٦ يكون المادة ٢٤٦ مكررة يعاقب أى الوالدين على جريمة عدم تسليم الطفل المنصوص عليها في المادة ٢٤٦ وعلى جريمة خطفه المنصوص عليها في المادة ٢٥١ ورأت أيضا أن جريمتى عدم التسليم والخطف من الوالدين لا تستحقان العقاب الشديد المقرر لغير الوالدين في المادتين ٢٤٦ و ٢٥١ فجعلت عقابهما القرامة أو الحبس الى سنة فقط .

وفي تطبيق حكم هذه المادة الجديدة يشمل معنى الخطف معنى الكلمات الأخرى المستعملة في التشريع الفرنسى في هذا الصدد فيسرى على خطف الولد ممن له حق حضائته أو حفظه أو تحويله عن يده وعلى خطفه أو تحويله من المحل الذى يكون قد وضعه فيه صاحب الحق المذكور وكذلك على خطفه من أى شخص أو من أى محل آخر أو تحويله عن يد أى شخص آخر أو من أى محل آخر .

بناء عليه ، تتصرف وزارة الحفانية برفع مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة الى مجلس الوزراء حتى اذا وافق عليه يتفضل برفعه لأعتاب حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك لاستصدار المرسوم اللازم لعرضه على البرلمان .

**تقرير لجنة الحفانية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون رقم ١٥ لسنة**

**١٩٣٢**

( المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد خيرت راضى بك )

أحال المجلس على هذه اللجنة بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٣٢ مشروع القانون المقدم من وزارة الحفانية ، الخاص بإضافة مادة الى قانون العقوبات الأهلى ، تكون المادة (٢٥٣) مكررة . وقد بحثت اللجنة هذا المشروع ، واطلعت على المواد الواردة في الباب الخامس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهلى ، وعلى حكمى محكمة النقض والإبرام الصادر أحدهما في ٢ شعبان سنة ١٣٤٨ الموافق ٢ يناير سنة ١٩٣٠ والثانى في ١١ ذى القعدة سنة ١٣٤٨ الموافق ١٠ ابريل سنة ١٩٣٠ ، وعلى المناقشات التى دارت بشأن هذا المشروع أمام مجلس النواب ، وعلى المذكرة التفسيرية له . وهى ترى وجاعة هذا التشريع خصوصا بعد أن جرى قضاء المحاكم أخيرا على عدم تطبيق المادة ( ٢٤٦ ) من قانون العقوبات الأهلى على أى الوالدين اذا امتنع عن تسليم الطفل الى من يحكم له بحضائته أو حفظه وعلى عدم تطبيق أحكام

(١) في القضيتين رقم ٣١٣ر٦٦ سنة ٤٧ قضائية .

الخطف القاسية الواردة في المادة ( ٢٥١ ) على أى الوالدين إذا خطف ولده بغير حق بنفسه أو بواسطة غيره بغير تحايل أو اكراه ممن لهم حق حضائته أو حفظه ، آخذة في ذلك بأن حكمة التشريع في مواد باب الخطف هي حماية الأطفال ممن يخشى عليهم منه وأن الوالدين بفطرتهما ممن يرعونهم بالشفقة والحنان فلن يتصور منهما قصد الاضرار بهم . ومعمدة كذلك على ما جرى عليه الفقه والقضاء الفرنسى من عدم تطبيق أحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٥ من قانون العقوبات الفرنسى « المتقابلة للمادة ٢٤٦ من قانون العقوبات المصرى » . والمادة ٣٥٧ من قانون العقوبات الفرنسى « المتقابلة للمادة ٢٥١ من قانون العقوبات المصرى » على أى الوالدين ، حتى اضطر الشارع الفرنسى الى اضافة فقرة جديدة على المادة ٣٥٧ عقوبات جعل فيها عدم قيام أحد الوالدين بتسليم الطفل لمن حكم له منهما بتسلمه ، كما جعل خطفه أو التحريض على خطفه ، جنحة يعاقب عليها . واللجنة توافق أيضا على ذلك الشرط الوارد في هذه المادة : وهو أن يكون الحق في الحضانة أو الحفظ (بناء على قرار من جهة القضاء) . لأنه مع التنازع في الحق ، وقيام الشك في أولوية أحدهما على الآخر ، لا يسوغ توقيع العقوبة الجنائية قبل أن يتقرر أيهما صاحب الحق من الجهة المختصة وسيان أن يكون القرار نهائيا أو مشمولا بالنفاذ المؤقت .

وترى اللجنة أيضا سريان حكم الخطف المشار اليه في هذه المادة على خطف الولد ممن له حق حضائته أو حفظه أو تحويله عن يده ، وعلى خطفه أو نقله من المكان الذى يكون قد عهد به اليه أو من أى شخص أو محل آخر قد وضعه فيه صاحب الحق المذكور . هذا ، وقد اقترح بعض حضرات الأعضاء وجوب اضافة القيد المنصوص عليه في هذه المادة الى المادة ٢٤٦ التى نصها :

” يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيها مصريا كل من كان متكفلا بطفل وطلبه منه من له حق في طلبه ولم يسلمه اليه “ ، بأن يضاف عقب كلمة ” من له حق في طلبه “ ” بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضائته أو حفظه “ ليكون التشريع متسقا ، ولعين الأسباب التى أوجبت وضع ذلك القيد في هذه المادة التى يراد اضافتها . ولكن أغلبية اللجنة لم تر اختصاصها بالبحث في مواد خارجة عما أحيل عليها بحثه وأن ذلك يقتضى تعديلا لتلك المادة ٢٤٦ فيجب أن يسلك فيه الطريق القانونى .

وقد رأى بعض حضرات الأعضاء أن يكون الجد ( أبو الأب وإن علا ) والجدتان ( أم الأم وإن علت ، وأم الأب كذلك ) مثلهما كمثل الوالدين لأن حكمة التشريع منطبقة عليهم . فهم وان لم يبلغوا درجة الأبوين في الشفقة والحنان ، إلا أن لهم من مزيد الشفقة والرفق ما يحول دون قصد الاضرار بالصغار أو بالنكابة بهم . فهم والأبوان في هذا المعنى سواء . خصوصا اذا لوحظ أن للجد الصحيح ولاية على النفس والمال عند فقد الأب ، لذلك استقر رأى على أن يضاف في ختام هذه المادة ما نصه :

” وحكم الجد الصحيح والجدتين الصحيحتين حكم الوالدين في ذلك “ .

ورأت اللجنة الاتصال بوزارة الحفانية بواسطة من تنتدبه لحضور جلساتها للوقوف منه على معلوماتها نحو ما لاحظته خاصا بالمادة ٢٤٦ وبموضوع تلك الاضافة .



وقد وافقت الوزارة على أن يكون حكم الجد والجدتين كحكم الأبوين .  
فأعيد المشروع الى اللجنة الاستشارية التشريعية على الوجه الذى رسمه الدستور فى المادة ٩٦ وطبقا للمادة ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ الخاص بالنظام الداخلى للبرلمان .  
وقد انتهت اللجنة الاستشارية التشريعية الى وضع صيغتين : احدهما لحالة التعميم ، والأخرى لحالة التخصيص بعثت بها الى اللجنة . وهما مراققتان لهذا التقرير . قرأت اللجنة الأخذ بالصيغة الثانية (١) .

وقد لاحظ أيضا بعض حضرات أعضاء اللجنة ، أن ظاهر عبارة المادة يوم جواز توقيع العقوبة على أى الوالدين لم يسلم الصغير بمجرد ثبوت الحق لغيره ، ولو لم يكن ذلك الغير قد استعمل حقه فى تنفيذ الحكم الصادر بأحقية . كما أنه قد يفهم من ظاهر عبارة المادة أن مجرد صدور قرار لشخص بأحقية بالحضانة أو الحفظ ، فى غير حقوقه مع من يده الصغير من الوالدين ، يكفى لتوقيع العقوبة على أحد الوالدين اذا كان الصغير يده وامتنع عن تسليمه الى من يده حكم لم يصدر ضده . ولذلك اقترح أن يكون نص العبارة :

” يعاقب بالحبس . . . أى الوالدين امتنع عن تسليم ولده الصغير الى من له الحق فى طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر ضده بشأن حضائته أو حفظه الخ “ لمنع كل لبس أو إيهام فى التطبيق . ولكن اللجنة لم تر الأخذ بذلك لأن المفروض أن الأحكام انما تكون حجة ضد المحكوم عليه ، وان عدم تسليم الصغير انما يظهر عند تنفيذ المحكوم له الحكم الصادر لصالحه . وبناء على ما تقدم

رأت اللجنة بالاجماع الموافقة على المشروع بعد ادخال التعديل المشار اليه وتقرح على المجلس أن يوافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا ٤

## المادة ٢٩٣

كل من صدر عليه حكم قضائى واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجيه أو أقاربه أو أصهاره أو أجرة حضانة أو رضاعة أو مسكن وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين . ولا ترفع الدعوى عليه إلا بناء على شكوى من صاحب الشأن . واذا رفضت بعد الحكم عليه دعوى ثانية عن هذه الجريمة فتكون عقوبته الحبس مدة لا تزيد على سنة .  
وفى جميع الأحوال اذا أدى المحكوم عليه ما تجبى فى ذمته أو قدم كفيلا

(١) لم يوافق المجلس على الأخذ بالصيغة الثانية التى رأت اللجنة الأخذ بها بل أخذ بالصيغة الأولى وهى الخاصة بحالة التعميم وهى التى صدر بها القانون .

يقبله صاحب الشأن فلا تنفذ العقوبة .

هذه المادة جديدة ولم يكن لها مقابل بقانون سنة ١٩٠٤ . وقد أثارَت هذه المادة جدلا بشأن التوفيق بينها وبين المادة ٣٤٧ (١) من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها الرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ [ انظر مناقشات مجلس النواب لمشروع المادة ٢٩٣ بالجلسة الثانية والستين في يوم ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧ ومناقشات مجلس الشيوخ لمشروع هذه المادة بالجلسة الحادية والأربعين في يوم ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧ ] . ومن أجل ذلك صدر الرسوم بقانون رقم ٩٢ في ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ خاصا بالاجراءات التي تتخذ وفقا للمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات (نشر في الوقائع المصرية بالعدد رقم ٩٢ «غير اعتيادي» في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧) .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالي

هي مادة جديدة أضيفت الى هذا الباب للمعاقبة على جريمة هجر العائلة . وهي جريمة تعاقب عليها القوانين الحديثة وقد أدخلت في بلجيكا بالقانون الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩١٢ وفي فرنسا بالقانونين الصادرين في ٧ فبراير سنة ١٩٢٤ و ٣ أبريل سنة ١٩٢٨ وفي ايطاليا بقانون العقوبات الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ .

والنص الجديد يعاقب كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجيه أو أقاربه أو أصهاره أو أجرة حضانة أو رضاعة أو مسكن وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع .

ولما كانت هذه الجريمة مما يمس نظام الأسرة ويؤثر في الروابط العائلية فقد رُئي تعليق المحاكمة فيها على شكوى صاحب الشأن .

ويترتب على ذلك أن يكون لصاحب الشأن بعد تبليغه عن الجريمة أن يعدل عن بلاغه ويتنازل عن شكواه في أية حالة كانت عليها الدعوى ما دامت لم تنته بحكم نهائي . ويترتب على هذا التنازل سقوط الدعوى العمومية .

وقد فتح المشروع للمحكوم عليه باب الخلاص من العقوبة حتى بعد أن يصبح الحكم الصادر بها نهائيا فنص على أنه اذا أدى ما تجبذ في ذمته أو قدم كفيلًا يقبله صاحب الشأن فلا تنفذ العقوبة .

(١) نص المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية :

« اذا امتنع المحكوم عليه من تنفيذ الحكم الصادر في النفقات أو في أجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن يرفع ذلك الى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم أو التي بدائرتها محل التنفيذ ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به وأمرته ولم يمثل حكمت بحبسه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس عن ثلاثين يوما أما اذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلًا فانه يخلى سبيله وهذا لا يمنع من تنفيذ الحكم بالطرق الاعتيادية » .

## المرسوم بقانونه رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧

مادة ١ — لا يجوز في الأحوال التي تطبق فيها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية السير في الاجراءات المنصوص عنها في المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ما لم يكن المحكوم له بالنفقة أو بأجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن قد استنفد الاجراءات المشار اليها في المادة ٣٤٧ المذكورة .

مادة ٢ — اذا نفذ بالاكرام البدني على شخص وفقا لحكم المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ثم حكم عليه بسبب الواقعة نفسها بعقوبة الحبس تطبيقا للمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات استنزلت مدة الاكرام البدني الأولى من مدة الحبس المحكوم به . فاذا حكم عليه بغرامة خفضت عند التنفيذ بمقدار عشرة قروش عن كل يوم من أيام الاكرام البدني الذي سبق انفاذه فيه .

مادة ٣ — على وزير الحفانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

ويعرض هذا المرسوم بقانون على البرلمان في أول اجتماع له

## الباب السادس — شهادة الزور واليمين الخائبة

النصوص الواردة في هذا الباب هي نصوص قانون سنة ١٩٠٤ بالاضافة التي أدخلت عليه بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٣ ومع التعديل المشار اليه بالمادة ٢٩٩ .

### المادة ٢٩٤

كل من شهد زورا لمتهم في جناية أو عليه يعاقب بالحبس .

هي المادة ٢٥٤ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٧٠ من القانون القديم والمادة ٣٦١ من القانون الفرنسي .

### المادة ٢٩٥

ومع ذلك اذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على المتهم يعاقب من شهد عليه زورا بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن أما اذا كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم هي الاعدام وتعدت عليه يحكم بالاعدام أيضا على من شهد عليه زورا .

هي المادة ٢٥٥ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٧١ من القانون القديم والمادة ٣٦١ من القانون الفرنسي .

## تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المواد ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ ( المواد ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ القديمة ) — قد خفضت



كثيرا العقوبات المقررة فى المواد القديمة من ٢٧٠ الى ٢٧٢ بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦ حتى يعاقب على شهادة الزور كالجنح التى تقع فى الجلسات ولم يمح هذا التغيير ولو أن العقوبات التى كانت نتيجة ليست مناسبة لأهمية الجريمة ومع ذلك فقد أدخل بعض التعديل . أولا لأن شهادة الزور التى تكون نتيجة الحكم بالاعدام تختلف بالكلية اذا نفذت هذه العقوبة عن شهادة الزور فى الأحوال الأخرى لأن عواقبها لا ترد والظاهر ان ليس من سبب صحيح يمنع من اعتبار هذه الشهادة الزور كالقتل . وثانيا قد أضيفت الأشغال الشاقة المؤقتة الى السجن فى المادة ٢٥٥ ( ٢٧١ القديمة ) بصفة عقوبة اختيارية فى حال شهادة الزور التى تكون نتيجة صدور حكم على المتهم فى قضية جنائية . وثالثا ليس من الضرورى أن تنزل فى المادة ٢٥٦ ( ٢٧٢ القديمة ) عقوبة شهادة الزور فى مواد المخالفات الى العقوبات المقررة للمخالفات بما أن المادة ٢٣١ ( ٢٤٤ القديمة ) من قانون تحقيق الجنايات قد خولت للقاضى الجزئى ولو عند ما يجلس بصفة قاضى مخالفات أن يحكم فى الجنح التى تقع فى الجلسات وأخيرا فان الحد الأقصى لعقوبة الحبس المقررة فى المادتين ٢٥٦ و ٢٥٧ قد أبلغ الى سنتين .

### المادة ٢٩٦

كل من شهد زورا على متهم بجنحة أو مخالفة أو شهد له زورا يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا .

هى المادة ٢٥٦ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٧٢ من القانون القديم والمادة ٣٦٢ من القانون الفرنسى .

[ انظر التعليق على المادة ٢٩٥ ]

### المادة ٢٩٧

كل من شهد زورا فى دعوى مدنية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى .

هى المادة ٢٥٧ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٧٣ من القانون القديم والمادة ٣٦٣ من القانون الفرنسى .

[ أنظر التعليق على المادة ٢٩٥ ]

### المادة ٢٩٨

اذا قبل من شهد زورا فى دعوى جنائية أو مدنية عطية أو وعدا بشئ ما يحكم عليه هو والمعطى أو من وعد بالعقوبات المقررة للرشوة أو للشهادة الزور إن

كانت هذه أشد من عقوبات الرشوة .

هى المادة ٢٥٨ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٧٤ من القانون القديم والمادة ٣٦٤ من القانون الفرنسى .

### المادة ٢٩٩

يعاقب بالعقوبات المقررة لشهادة الزور كل شخص كلف من سلطة قضائية بعمل الخبرة أو الترجمة فى دعوى مدنية أو تجارية أو جنائية فغير الحقيقة عمدا بأى طريقة كانت .

هى المادة ٢٥٨ مكررة المضافة لقانون سنة ١٩٠٤ بالقانون رقم ٧٧ الصادر فى ١٠ يولى سنة ١٩٣٣ ، مع التعديل المشار اليه بالذكر الايضاحية .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالى

هى المادة ٢٥٨ مكررة التى أضيفت الى قانون سنة ١٩٠٤ بالقانون رقم ٧٧ الصادر فى ١٠ يولى سنة ١٩٣٣ ونظرا لأهمية عمل المترجمين رتبنا ضامنا لقيامهم بهذا العمل على الوجه المطلوب تهديدهم بالعقاب اذا أخلوا عن قصد بواجب الأمانة أسوة بالخبراء .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٣

يعتبر مشروع القانون المرافق لهذا مكملا لمشروعى القانونين الخاص أحدهما بالخبراء والآخر بتعديل قانون المرافعات فى المواد المتعلقة بأهل الخبرة .

وقد دلت أعمال المحاكم على زيادة اتجاه القضاة الى تعيين الخبراء للاستشارة بأرائهم والاسترشاد ببحوثهم فيما يعرض عليهم من المنازعات .

ومع أن القاضى غير مقيد برأى أهل الخبرة إلا أن هذه الآراء فى الغالب تكون محل تقدير القاضى يستند اليها عند الفصل فى النزاع المطروح أمامه .

لذلك رأى من الضرورى ضمنا لحسن سير العدالة أن يعاقب كل خير قرر غير الحقيقة أو أبدى رأيا غير صحيح بسوء قصد لما يترتب على ذلك من الأضرار الجسيمة بالمتقاضين .

وقد نص فى المشروع على أن العقوبات على هذه الجريمة هى العقوبات المقررة لشهادة الزور لأنها ليست أقل منها جسامه بل هى فى الواقع أشد خطرا وأعظم ضررا لصدورها من شخص أولاه القضاء ثقته وحمله عبء الوكالة فى العمل الذى يؤديه .

وليس هذا التشريع بدعا انقرد به الشارع المصرى فقد سبقه اليه غيره من التشريعات الأجانب ( راجع قانون العقوبات الايطالى المادة ٢١٧ من القانون القديم والمادة ٢٧٣ من القانون الجديد ، والتشريع الجنائى الانجليزى ، وقانون العقوبات الهندى المادة ١٩١ ) .

لهذا يتشرف وزير الحفانية بعرض مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة على مجلس الوزراء حتى اذا وافق عليه يتفضل برفعه لأعتاب حضرة صاحب الجلالة الملك لاستصدار المرسوم اللازم بعرضه على البرلمان (١) ٤

## تقرير لجنة الحفانية بمجلس الشيوخ عمه مشروع القانون رقم ٧٧

لسنة ١٩٣٣

بجلسة ١٧ مايو سنة ١٩٣٣ أحال المجلس على هذه اللجنة مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص باضافة مادة جديدة الى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات فبحثته بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٤ مايو و ١٤ و ٢١ يونيه سنة ١٩٣٣ وشهد الجلسة الأولى حضرتنا مدير ادارة المحاكم الأهلية والسكرتير الفني لمكتب حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية مندوبين عن الوزارة .

وقد تبين للجنة أن هذا المشروع يكون الحلقة الثالثة من سلسلة التشريع المعدل لاجراءات الخبرة أمام المحاكم الأهلية وهو يرمى الى اعتبار الخبير الذي يقرر خلاف الحقيقة بسوء القصد أو يبدى رأيا غير صحيح كذلك كشاهد الزور والواقع أنه لا خلاف بين الحالتين فان الشاهد والخبير كلاهما شخص يؤدي أمام مجلس القضاء أقوالا — شفهية كانت أو كتائية — لا شك في أن لها أثرا كبيرا في تكوين عقيدة القاضي ولذلك فقد أحسن المشرع صنعا بسد هذا النقص في التشريع لأنه من غير المفهوم أن يعاقب الشاهد اذا كذب في شهادته ولا يعاقب الخبير اذا قرر عمدا خلاف الحقيقة مع أن جريمة الخبير أشد خطرا لصدورها من شخص هو محل ثقة واعتبار هذا فوق أنه في مباشرة عمله إنما يقوم مقام القاضي الذي اتدبه لينقل بدلا عنه ولذلك فان اللجنة توافق على ما جاء في هذا المشروع خاصا بتقرير غير الحقيقة فيما يتعلق بالوقائع المادية فاذا ما اشتمل تقرير الخبير أو محضر أعماله على ما يخالف الحقيقة فانه يكون مستهدفا للعقوبة أما الرأي الذي يبديه الخبير فقد رأت اللجنة باجماع الآراء عدم المعاقبة عليه اذ الواقع أن الخبير يبدى رأيه استنتاجا ويجب أن تكون الآراء الفنية بنجوة من العقاب لأن العلم والفن يتطوران بين يوم وآخر .

على أنه لا يمكن الهيمنة على عقيدة الخبير لأنها مسألة داخلية ولا يجوز أن يترك المجال للقاضي لاستنباطها واستخلاصها .

هذا فضلا عن أنه قد يترتب على المعاقبة على الآراء الفنية أن تصبح مأمورية الخبراء ولا قيمة لها لأن الخبير قد يحجم عن البت برأى خشية التعرض للعقوبة .

(١) نص مشروع المادة ٢٥٨ مكررة الذي قدمته الحكومة :

« يعاقب بالعقوبات المقررة لشهادة الزور كل شخص كلف بعمل الخبرة في دعوى مدنية أو جنائية قرر عمدا غير الحقيقة بأي طريقة كانت أو أبدى بأي طريقة كانت وبسوء قصد رأيا غير صحيح » .



ولهذه الأسباب رأت اللجنة حذف الجزء الأخير من المادة .

\*\*\*

وبعد أن أقرت اللجنة هذا المشروع على الوجه المتقدم اتصلت باللجنة الاستشارية التشريعية تطبيقاً للمادة ٩٦ من الدستور والمادة ٤٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان وهذه اللجنة اقترحت للتوفيق بين الرأيين نصاً آخر جعل العقوبة في هذه الحالة منصفة على استنتاج غير الحقيقة .

واللجنة لا توافق على هذا النص الجديد وتتمسك بالتعديل الذي أجرته وتحرص على النص الذي اقترحتة .

ولذلك وافقت اللجنة بأجماع الآراء على مشروع هذا القانون بالصيغة المرافقة لهذا وهي ترجو من المجلس اقرارها .

### المادة ٣٠٠

من أكره شاهداً على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة زوراً يعاقب بمثل عقوبة شاهد الزور مع مراعاة الأحوال المقررة في المواد السابقة .

هي المادة ٢٥٩ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٧٥ من القانون القديم والمادة ٣٦٥ من القانون الفرنسي .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٢٥٩ ( المادة ٢٧٥ القديمة ) — ان عبارة « بالقوة والفهر » الواردة في المادة القديمة بعد أن تكون ظاهرة المعنى .

### المادة ٣٠١

من ألزم باليمين أوردت عليه في مواد مدنية وحلف كاذباً يحكم عليه بالحبس ، ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري .

هي المادة ٢٦٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٧٦ من القانون القديم والمادة ٣٦٦ من القانون الفرنسي .

### الباب السابع — القذف والسب وإفساء الأسرار

النصوص الواردة في هذا الباب هي في مجموعها نصوص قانون سنة ١٩٠٤ بالتعديل الذي أدخل عليها بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ومع التعديلات والاضافات المشار إليها بالمواد ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣١٠ .

## المادة ٣٠٢

يعد قاذفا كل من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت اليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه .

ومع ذلك فالطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم هذه المادة اذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وبشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند اليه .

ولا يقبل من القاذف إقامة الدليل لاثبات ما قذف به الا في الحالة المبينة في الفقرة السابقة .

هي المادة ٢٦١ من قانون سنة ١٩٠٤ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ .

### المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

التعديل الوحيد الذي أدخل على نص المادة ٢٦١ الحالي هو تغيير في تحرير الفقرة الثانية فقد أضيف الى عبارة « أحد الموظفين العموميين » الكلمات الآتية وهي « أو أى شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة » وعليه يكون حكم الشيوخ والنواب وأعضاء مجالس المديريات والمجالس البلدية والمجالس الحسبية الخ تحكم الموظفين.

### نص المادة ٢٦١ قبل تعديله بالمرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

« يعد قاذفا كل من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة ١٤٨ من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت اليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه .

ومع ذلك فالطعن في أعمال أحد الموظفين العموميين لا يدخل تحت حكم هذه المادة اذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال وظيفته وبشرط اثبات حقيقة كل فعل أسند اليه . ولا تقبل من القاذف إقامة الدليل لاثبات ما قذف به الا في الحالة المبينة في الفقرة السابقة » .

### تعليقات المحامية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٢٦١ ( المادة ٢٧٧ القديمة ) — ان الفقرة الثانية والثالثة من المادة الجديدة وهما اللتان أضيفتا بناء على اقتراح مجلس شورى القوانين استعيض بهما عن الفقرة الثانية من المادة القديمة فان عبارة هذه المادة وهي « لا تقبل من القاذف إقامة الدليل لاثبات ما قذف به »

وان كانت واضحة وضوحا كافيا الا أن المحاكم قد أظهرت في أحكامها ميلا الى اتباع نص القانون الفرنسي الذي يجيز بصريح العبارة اقامة الدليل لا ثبات ما قذف به الموظف من المسائل التي تتعلق بأداء واجباته خاصة .

فاذا تقرر مبدئيا العمل بمثل هذه القاعدة فاللازم على ما يظهر هو تقرير عدم الحكم بعقوبة بسبب الطعن على أعمال موظف عمومي اذا كان الطعن صادرا عن حسن نية لا مجرد تقرير جواز اقامة الدليل على صحة الأمور المنسوبة للموظف والفرق الطفيف بين الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٦١ وبين الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٦٥ يستلزم البحث لمعرفة في أية مادة من هاتين المادتين يجب تقرير مبدأ عدم العقاب على الانتقاد في بعض الأحوال على أعمال الموظفين العموميين . فبالاحالة التي زيدت في المادة ٢٦٥ على المادة ٢٦١ تكون الفقرة الجديدة سارية في الحالتين .

والحماية التي تقررت في النص الجديد هي بالنسبة للحماية المقررة بمقتضى القانون الفرنسي ( التي تسوغ اقامة الدليل لاثبات كل فعل متعلق بأعمال الموظفين العموميين ) أضيق نطاقا منها من بعض الوجوه وأوسع منها من البعض الآخر فان المادة الجديدة تشترط فيما ينسب من الأفعال أن يكون الغرض من نسبتها الى الموظف تأييد طعن صادر عن حسن نية على أعماله أما اذا أثبت أن هذا الطعن لم يكن عن نية حسنة فلا يترتب على امكان اقامة الدليل على صحة تلك الأفعال عدم الحكم بعقوبة ومن جهة أخرى اذا كان الطعن صادرا عن سلامة نية لا يشترط أن تكون تلك الأفعال تتعلق مباشرة بأعمال الموظف اذا كانت تؤيد هذا الطعن .

والانتقاد هو عبارة عن اظهار رأى ويشترط القانون أن يكون هذا الانتقاد خاصا بأداء واجبات الموظف فكون الشخص موظفا عموميا لا يترتب عليه أن يكون لأحد حق الانتقاد عليه في معيشته أو أحواله الخصوصية أسوة غيره من الافراد ويجب من جهة أخرى أن يكون صادرا عن نية حسنة فاذا توفر هذا الشرط لا يلزم لتبرئة المتهم أن يكون القاضي موافقا له فيما أبداه من الانتقاد وشرط حسن النية هو مسألة من المسائل المتعلقة بالوقائع لا يمكن أن تقرر لها قاعدة ثابتة لكن يلزم على الأقل أن يكون موجه الانتقاد يعتقد في ضميره صحته حتى يمكن أن يعد صادرا عن سلامة نية وأن يكون قدر الأمور التي نسبها الى الموظف تقديرا كافيا وأن يكون انتقاده للمصلحة العامة لا لسوء قصد .

### المادة ٣٠٣

يعاقب على القذف بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيا ولا تزيد على مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

فاذا وقع القذف في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة



كانت العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .

هذه المادة عبارة عن الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ٢٦٢ من قانون سنة ١٩٠٤ وفق تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ .

### المذكرة الإيضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

#### المادة ٢٦٢

قد عدلت العقوبات المترتبة على جريمة القذف وشددت . فقانون العقوبات يميز بين أنواع القذف بحسب ما يكون القذف منطويا على اسناد جريمة معاقب عليها قانونا أو غير منطوي على شيء من ذلك ، وهو يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها في الحالة الأولى ، ويعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيها في الحالة الثانية . وقد تراءى أن هذا التمييز لا مبرر له ، إذا أن الأمور المسندة إلى المجنى عليه قد تلحق بشرفه ضررا بليغا ولو لم تكن من الجرائم المعاقب عليها ، ويتعلق تقدير ذلك بصفة الشخص المظنون فيه وبظروف أخرى .

لهذا استصوب فرض نفس العقوبات في الحالتين . وللقاضي أن يجعل مقدار القصاص متناسبا مع ما ينطوي عليه القذف من الشر وما يلحقه بالمجنى عليه من الضرر . والعقوبات المنصوص عليها في المشروع هي الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

فإذا تضمن القذف طعنا في أعراض العائلات وجب على القاضي الحكم بالحبس والغرامة معا إذ أن مثل هذه الطعون هي مما ينبغي القضاء عليها بأقصى ما يمكن من الشدة لأن الضرر الذي ينشأ عنها بعيد المدى ولا يمكن أن يتخذ أي اعتبار من اعتبارات المصلحة العامة مبررا لها (١) . وقد شددت العقوبات في حالة وقوع القذف في حق موظف عمومي أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة . وسبب هذا التشديد هو أنه لما كان من الجائز هنا إقامة الدليل على صحة ما يقذف به فالحكم على المتهم يكون معناه أنه قد ثبت عليه الادعاء بأمور كاذبة ، وعلى ذلك تكون جريمته أبلغ وأشد . ومن جهة أخرى فالقذف في حق موظف أو شخص آخر ذي صفة نيابية عامة يلحق بالمصلحة العامة ضررا أبلغ من القذف في حق الأفراد .

نص المادة ٢٦٢ من قانون سنة ١٩٠٤ قبل تعديلها بالمرسوم بقانونه

رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

(١) هذه الفقرة من المذكرة الإيضاحية خاصة بالفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ونصها : « فإذا تضمن القذف طعنا في الأعراض تكون العقوبة الحبس والغرامة في الحدود السابق بيانها » . وحكم هذه الفقرة يدخل في المادة ٣٠٨ من القانون الحالي . [ انظر التعليق على هذه المادة ]

« يعاقب على القذف بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا اذا كان ما قذف به جناية أو جنحة وأما في الأحوال الاخر فلا يزيد الحبس عن ستة شهور ولا الغرامة عن ثلاثين جنيها مصريا .

### تعليقات المحققة على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٢٦٢ ( المادة ٢٧٨ القديمة ) — قد وقع الريب في معرفة ما اذا كان لفظ « جنائية » الوارد في هذه المادة مستعملا بمعناه الخاص أو اذا كان معادلا للفظ « تعزيرية » والظاهر أن الأولى زيادة الايضاح .

### المادة ٣٠٤

لا يحكم بهذا العقاب على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد بالحكم القضائيين أو الاداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله .

هي المادة ٢٦٣ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٧٩ من القانون القديم .

### المادة ٣٠٥

وأما من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه اشاعة غير الاخبار المذكور ولم تقم دعوى بما أخبر به .

هي المادة ٢٦٤ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٨٠ من القانون القديم والمادة ٣٧٣ من القانون الفرنسي .

### المادة ٣٠٦

كل سب لا يشتمل على اسناد واقعة معينة بل يتضمن بأى وجه من الوجوه خدشا للشرف أو الاعتبار يعاقب عليه في الأحوال المبينة بالمادة ١٧١ بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنية أو باحدى هاتين العقوبتين .

هذه المادة هي عبارة عن الفقرة الأولى من المادة ٢٦٥ من قانون سنة ١٩٠٤ المعدلة بالرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ، مع التعديل المشار اليه بالذكر الايضاحية لمشروع القانون .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالي

رفع الحد الأقصى للعقوبة في النص الجديد واستغنى عن عبارة « عيب معين » اكتفاء بعبارة « خدشا للشرف أو الاعتبار » .

### النصوص السابقة

فيما عدا التعديلات التي أدخلت أخيرا بالقانون الحالي ، عدلت المادة ٢٦٥ من قانون سنة ١٩٠٤ بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ثم بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ ثم بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ وهذه هي النصوص السابقة :

### نص المادة ٢٦٥ من قانون سنة ١٩٠٤

« كل سب غير مشتمل على اسناد واقعة معينة بل كان مشتملا على اسناد عيب معين أو على خدش الناموس أو الاعتبار بأي كيفية كانت من الأحوال المبينة بالمادة ١٤٨ يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا وذلك مع عدم الاخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ اذا اقتضى الحال ذلك » .

### تعليقات المحققة على قانون سنة ١٩٠٤

المادة ٢٦٥ ( المادة ٢٨١ القديمة ) — قد زيد الحد الاقصى للعقوبة .  
ومن حيث الاحالة على المادة ٢٦١ ينظر التعليق على هذه المادة .  
قد حذفت المادة ٢٨٣ القديمة لانها احالة غير ذات فائدة على كتاب المخالفات الواردة فيه الجريمة المنصوص عنها في هذه المادة .

### نص المادة ٢٦٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ٢٦٥ — كل سب لا يشتمل على اسناد واقعة معينة بل يشتمل على اسناد عيب معين أو يتضمن بأي وجه من الوجوه خدشا للشرف أو الاعتبار يعاقب عليه في الأحوال المبينة بالمادة ١٤٨ بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

فاذا تضمن السب طعنا في الاعراض تكون العقوبة الحبس والغرامة معا في الحدود السابق بيانها (١) .

واذا كان السب موجها الى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين فقط وذلك مع عدم الاخلال في هذه الحالة بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ .

### المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ٢٦٥

يدخل حكم هذه الفقرة في المادة ٣٠٨ من القانون الحالي . [ انظر التعليق على هذه المادة وعلى المادة ٣٠٣ ]



لايجاد تناسق بين العقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٦٥ في جريمة السب والعقوبات المنصوص عليها في جريمة الغذف نص المشروع على توقيع عقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور وبغرامة أقصاها خمسون جنيها أو احدى هاتين العقوبتين فقط في أحوال السب الاعتيادية . أما اذا تضمن السب طعنا في أعراض العائلات فيجب على القاضي الحكم بالحبس والغرامة معا . فان كان الطعن موجها الى موظف عمومي أو الى شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة فيجوز أن تمتد عقوبة الحبس الى سنة وتكون الغرامة حداها الأثنى عشرون جنيها والأقصى مائة جنية .

### التعديل الذي أدخل في المادة ٢٦٥ بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢

عدلت الفقرة الثالثة من هذه المادة بالكيفية الآتية : « واذا كان السب موجها الى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنية أو احدى هاتين العقوبتين فقط » .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢

« ما جاء فيها عن تعديل المادة ٢٦٥ »

وقد دعا ادخال التعديل المتقدم ذكره في نظام التحقيق في مسائل الغذف الى النظر في المادة ٢٦٥ لمعرفة ما اذا كان ايجاب تقديم البيان الخاص بأدلة الوقائع يجب أن يسرى أيضا بالنسبة للحالات التي أجازت فيها تلك المادة اقامة الدليل وهي الحالات المشار اليها في الفقرة الثانية منها . وان المقابلة بين صدر المادة الذي يفيد أن السب المعاقب عليه بمقتضاها هو مالا يشتمل على اسناد واقعة معينة والعبارة الأخيرة منها التي تشير الى عدم الاخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ وهي الأحكام الخاصة بالطعن الجائر في أعمال الموظفين اذا حصل بسلامة نية وبشرط اثبات حقيقة كل فعل ( واقعة ) أسند اليه تثير في النفس مباشرة أن بين جزئي المادة تنافرا اذ حيث لا يكون اسناد واقعة لا يمكن أن يتصور اثبات واقعة . وقد لاحظ ذلك القانون الفرنسي الذي استمد منه تعريف الغذف والسب فأجاز الاثبات في الغذف ولم يجره في السب . ولا يتبين بوضوح من الأعمال التحضيرية لقانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ الذي أباح اثبات سب الموظفين لأول مرة في التشريع المصري علة هذه الاباحة ( راجع تعليقات وزارة الحفانية على المادة ٢٦٥ ) ومن جهة أخرى فقد اعتبرت محكمة النقض والابرار أن التعميم ( الذي هو من أخص طبائع السب ) لا يتقلب الى تخصيص بوقائع معينة جائز اثباتها بسبب ما يرد بعد ذلك على لسان المتهم عند ما تتولى النيابة التحقيق معه فان أقواله في الواقع انما تكون على سبيل ضرب الأمثال . وأخيرا فان المصلحة العامة من حيث الكشف عن سيئات الموظفين لا تكسب من استعمال ألفاظ السب وانما تكسب من ايراد وقائع الغذف حين يمكن اثبات صحتها وبالعكس فان في اباحة اثبات ألفاظ السب العامة بوقائع خاصة لا تذكر الا في التحقيق تشجيعا على الغض من كرامة الموظفين والوظائف .

لهذا. رأيت الوزارة أن تعود الى القاعدة التي كان معمولاً بها في التشريع المصري قبل سنة ١٩٠٤ وهي القاعدة التي لا يزال العمل مطرداً عليها في فرنسا حيث الصحافة لا تشكو الضيق .

### التعديل الذي أدخل في المادة ٢٦٥ بالمرسوم بقانونه رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥

ألغيت الفقرة الثالثة من هذه المادة ونص على حكمها في المادة ١٦٠ المعدلة بهذا المرسوم بقانون .

[ انظر التعليق على المادة ١٨٥ ]

## المادة ٣٠٧

إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١٨١ الى ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ بطريق النشر في احدى الجرائد أو المطبوعات رفعت الحدود الدنيا والقصوى لعقوبة الغرامة المبينة في المواد المذكورة الى ضعفها ولم يجز أن تقل عقوبة الغرامة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ عن عشرين جنيها .

هذه المادة جديدة ولم يكن لها مقابل بقانون سنة ١٩٠٤ .

## المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالي

المادة ٣٠٩ — هذه المادة لم تكن موجودة في التشريع القديم وقد نصت على أنه إذا كانت الجرائم المشار اليها في المواد من ١٨٣ الى ١٨٧ و ٣٠٥ و ٣٠٨ [ من ١٨١ الى ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ من القانون كما صدر ] قد ارتكبت بطريق النشر في الجرائد أو المطبوعات رفعت الحدود الدنيا والقصوى للغرامة الى ضعفها . وفي حالة السب في حق أحد الأفراد التي لم ينص فيها على حد أدنى جعل هذا الحد عشرين جنيها .

وبديهي أن ارتكاب هذه الجرائم بطريق النشر في الجرائد والمطبوعات بعد التفكير والتروي يجعل لها من الخطورة ما لا يكون لها اذا وقعت بمجرد القول في الشوارع أو غيرها من المحلات العامة في وقت غضب أو على أثر استفزاز خصوصاً اذا كانت الألفاظ التي تكوّنوها مما يرد عادة على ألسنة العامة .

ومن جانب آخر فإن حملات السب أو القذف في الصحف قد يتخذها بعض من لا خلاق لهم سبيلاً للكسب أو غيره من الأغراض الشخصية . لذلك يكون تشديد عقوبة الغرامة في هذه الحالة له ما يبرره .

## المادة ٣٠٨

إذا تضمن العيب أو القذف أو السب الذي ارتكب باحدى الطرق المبينة في

المادة ١٧١ طعنا في عرض الأفراد أو خدشاً لسمعة العائلات يعاقب بالحبس والغرامة معاً في الحدود المبينة في المواد ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ على أن لا تقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى وألا يقل الحبس عن ستة شهور .

هذه المادة جديدة .

### المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون الحالي

يعتبر التشريع الحاضر « الطعن في الأعراض » ظرفاً مشدداً للذف والسب . وقد كانت كلمة « الأعراض » مترجمة في النص الفرنسي بعبارة معناها الحرفي « شرف العائلات » فكانت المقابلة بين الأصل والترجمة مثارا لبعض الشكوك في مدلول المعنى المقصود كما كانت مثارا لتأويلات مختلفة . والواقع أنه إذا كان معنى العرض اصطلاحاً لا يتناول إلا ما يتصل بالأمور الجنسية فإن عبارة « شرف العائلات » تتضمن فضلاً عن العرض كل ما يمت إلى الشرف من النواحي الأخرى .

لذلك رُئي توحيداً للعبارة في النصين من جهة وجعلها شاملة لصيانة الأعراض وسمعة العائلات من جهة أخرى أن تعدل عبارة « طعنا في الأعراض » في النص العربي بعبارة « طعنا في عرض الأفراد أو خدشاً لسمعة العائلات » وقد أريد بإضافة كلمة « الأفراد » حماية عرض المرأة والرجل على السواء لأن النص القديم كان محلاً لتفسير يقصر تطبيقه على عرض المرأة . كما قصد بإضافة « أو خدشاً لسمعة العائلات » حماية العائلات مما يخدش سمعتها ولو كان موجهاً إلى فرد معين أو غير معين منها . وسواء أكان متصلاً بالعرض أم بغيره من نواحي الشرف والكرامة .

وقد روعي في ذلك كله ضرورة وضع حد لاستهتار بعض الصحف والمجلات وخوضها في الشؤون الخاصة للأفراد والعائلات لنهش أعراضهم وإيذائهم في شرفهم وكرامتهم والاساءة إلى سمعتهم لأغراض شخصية دنيئة .

وقد نقل النص العربي الجديد إلى النص الفرنسي بالعبارة المقابلة له .

وقد جمعت المادة ٣١٠ [ ٣٠٨ من القانون كما صدر ] في نص واحد حكيم منفصلين وردا في القانون القديم بشأن القذف والسب وجعل تطبيق هذا الظرف المشدد شاملاً لبعض الجرائم الواردة في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني .

وللأسباب عينها التي تبرر النص الجديد للمادة ٣٠٩ [ ٣٠٧ من القانون كما صدر ] رُئي أنه إذا وقعت الجريمة بطريق النشر في الجرائد أو غيرها من المطبوعات وجب ألا يقل الحد الأدنى للحبس عن ستة شهور وللغرامة عن نصف الحد الأقصى .



## المادة ٣٠٩

لا تسرى أحكام المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٨ على ما يسنده أحد الأخصام لخصمه في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم فإن ذلك لا يترتب عليه إلا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية .

هذه المادة تقابل الفقرة الأولى من المادة ٢٦٦ من قانون سنة ١٩٠٤ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ مع اضافة المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٨ الى عداد المواد المشار اليها فيها .

### النصوص السابقة

عدلت المادة ٢٦٦ من قانون سنة ١٩٠٤ بأن أضيفت اليها فقرة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ ثم عدلت المادة بفقرتها بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ وهذه هي النصوص السابقة :

### نص المادة ٢٦٦ من قانونه سنة ١٩٠٤

« احكام المادتين السابقتين لا يجرى تطبيقها على ما يختص باقتراء أحد الخصوم على الآخر في أثناء المدافعة عن حقوقه أمام المحاكم شفاهاً أو تحريراً فان هذا الاقتراء لا يستوجب الا الدعوى على فاعله بصفة مدنية أو تأديبية » .

### الفقرة التي أضيفت على المادة ٢٦٦ بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠

« يجرى أيضا تطبيق المادة ١٦٦ مكررة في كل دعوى تقام بالتطبيق لنص المواد ٢٦١ الى ٢٦٥ السابقة » .

### نص المادة ٢٦٦ المعدلة بالمرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

« لا تسرى أحكام المادتين السابقتين على ما يسنده أحد الاخصام لخصمه في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم فإن ذلك لا يترتب عليه الا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية . وعند اتخاذ الاجراءات الجنائية يقتضى المواد ٢٦١ وما يليها الى المادة ٢٦٥ السابق ذكرها تطبيق أحكام المواد ١٦٦ مكررة وما يليها الى المادة ١٦٨ من هذا القانون » .

### المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

#### المادة ٢٦٦

تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٦٦ من قانون العقوبات على أن المادة ١٦٦ مكررة ( وهي التي تقرر النظام الخاص بالمسؤولية الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني ) تنطبق على حالة القذف والسب .

وقد أضاف المشروع الى هذا الحكم أن سائر العقوبات المنصوص عليها في المواد ١٦٧ و ١٦٨ مكررة و ١٦٨ في الجرائم المبينة بالباب الرابع عشر من الكتاب الثاني تطبق أيضا على مادة القذف والسب .

### المادة ٣١٠

كل من كان من الأطباء أو الجراحين أو الصيادلة أو القوابل أو غيرهم مودعا اليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصي أئتمن عليه فأفشاه في غير الأحوال التي يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا .

ولا تسرى أحكام هذه المادة إلا في الأحوال التي لم يرخص فيها قانون بإفشاء أمور معينة كالمقرر في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

هي المادة ٢٦٧ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادتين ٢٨٤ من القانون القديم والمادة ٣٧٨ من القانون الفرنسي .

### الباب الثامن — السرقة والاغتصاب

النصوص الواردة في هذا الباب هي بعينها نصوص قانون سنة ١٩٠٤ بالتعديل الذي أدخل فيها بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ .

#### تعليقات المحققة على قانونه سنة ١٩٠٤

كان قد نبه كثير من القضاة الى ضرورة تحويل المواد الواردة في باب السرقة لأنه كانت يظهر أن لا فائدة في وجود كثير منها كما أن المواد المتعلقة بالسرقات الجنائية كانت تستلزم تحويلا كثيرا يقتضى تغييرا كليا في هذا الباب .

### المادة ٣١١

كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره فهو سارق .

هي المادة ٢٦٨ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٨٥ من القانون القديم والمادة ٣٧٩ من القانون الفرنسي .

### المادة ٣١٢

لا يحكم بعقوبة ما على من يرتكب سرقة اضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعهم .

هي المادة ٢٦٩ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٨٦ من القانون القديم والمادة ٣٨٠ من القانون الفرنسي .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٢٦٩ ( المادة ٢٨٦ القديمة ) — قد غيرت عبارة الجزء الأول من المادة القديمة المتعلقة بحالة خصوصية تقتضى اعفاء المتهم من العقوبة ولم يغير شيء من معناه وقد حذف الجزء الأخير منها لأن المادة ٤٢ الجديدة تنص عن حالة الاشتراك عند ما يكون الفاعل الأصلي معفى من العقوبة .

### المادة ٣١٣

يعاقب بالأشغال الشاقة مؤبداً من وقعت منه سرقة مع اجتماع الشروط الخمسة الآتية :

( الأول ) أن تكون هذه السرقة حصلت ليلاً .  
( الثانى ) أن تكون السرقة واقعة من شخصين فأكثر .  
( الثالث ) أن يوجد مع السارقين أو مع واحد منهم أسلحة ظاهرة أو مخبأة .

( الرابع ) أن يكون السارقون قد دخلوا داراً أو منزلاً أو أودة أو ملحقاتها مسكونة أو معدة للسكنى بواسطة تسور جدار أو كسر باب ونحوه أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو بواسطة التزوي بزى أحد الضباط أو موظف عمومى أو إبراز أمر مزور مدعى صدوره من طرف الحكومة .

( الخامس ) أن يفعلوا الجناية المذكورة بطريقة الاكراه أو التهديد باستعمال أسلحتهم .

هي المادة ٢٧٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٨٧ من القانون القديم والمادة ٣٨١ من القانون الفرنسي .

### المادة ٣١٤

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من ارتكب سرقة باكراه فاذا ترك الاكراه أثر جروح تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

هي المادة ٢٧١ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادتين ٢٨٨ و ٢٩١ من القانون القديم والمادة ٣٨٢ من القانون الفرنسي .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٢٧١ وما يليها الى ٢٧٣ — ( التي استعفى بها عن المواد ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩١ القديمة ) — كان في المواد القديمة خلط كثير أما أولاً فلأن العقوبة المنصوص عنها في المادة ٢٨٨ للسرقة باكره وبشرطين كذلك من الشروط الخمسة المدونة في تلك المادة كانت عين العقوبة المقررة في المادة ٢٩١ للسرقة باكره عند ما لم يترك الاكره أثراً لأى جرح ولا يقترن بأى شرط آخر وأما ثانياً فبسبب الاحالات الواردة فيها على المادة ٢٨٧ وأن التغير الجديد لا يمس الموضوع فى شىء غير اضافة الأشغال الشاقة المؤقتة بصفة عقوبة اختيارية الى الأشغال الشاقة المؤبدية فى المادة ٢٧١ فى حال السرقة باكره اذا ترك الاكره أثر جروح اذ أن الجروح قد تكون خفيفة للرجة لا تستوجب زيادة العقوبة .

### المادة ٣١٥

يعاقب على السرقات التي ترتكب فى الطرق العمومية بالأشغال الشاقة المؤبدية أو المؤقتة فى الأحوال الآتية :

( أولاً ) اذا حصلت السرقة من شخصين فأكثر وكان أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً .

( ثانياً ) اذا حصلت السرقة من شخصين فأكثر بطريق الاكره .

( ثالثاً ) اذا حصلت السرقة ولو من شخص واحد حامل سلاحاً وكان ذلك ليلاً أو باكره أو تهديد باستعمال السلاح .

هى المادة ٢٧٢ من قانون سنة ١٩٠٤ المعدلة بالرسوم بقانون الصادر فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ وتقابل المادة ٢٨٩ من القانون القديم والمادة ٣٨٣ من القانون الفرنسى .

[ أنظر تعليقات الحفانية على قانون سنة ١٩٠٤ تحت المادة ٣١٤ وانظر فى التعديل الذى أدخل بالرسوم بقانون الصادر فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ الفقرة الأخيرة من المذكرة الايضاحية لهذا الرسوم بقانون المنشورة تحت المادة ١٧ ص ١٦ ]

### المادة ٣١٦

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي تحصل ليلاً من شخصين فأكثر يكون أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً .

هى المادة ٢٧٣ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٩١ من القانون القديم والمادة ٣٨٥ من القانون الفرنسى .

[ انظر تعليقات الحفانية على قانون سنة ١٩٠٤ تحت المادة ٣١٤ ]



## المادة ٣١٧

يعاقب بالحبس مع الشغل :

( أولاً ) على السرقات التي تحصل في مكان مسكون أو معد للسكنى أو في ملحقاته أو في أحد المحلات المعدة للعبادة .

( ثانياً ) على السرقات التي تحصل في مكان مسور بحائط أو بسياج من شجر أخضر أو حطب يابس أو بخنادق ، ويكون ذلك بواسطة كسر من الخارج أو تسور أو باستعمال مفاتيح مصطنعة .

( ثالثاً ) على السرقات التي تحصل بكسر الأختام المنصوص عليه في الباب التاسع من الكتاب الثاني .

( رابعاً ) على السرقات التي تحصل ليلاً .

( خامساً ) على السرقات التي تحصل من شخصين فأكثر .

( سادساً ) على السرقات التي تحصل من شخص واحد يكون حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً .

( سابعاً ) على السرقات التي تحصل من الخدم بالأجرة إضراراً بمخدوميهم أو من المستخدمين أو الصناع أو الصبيان في معامل أو حوانيت من استخدموهم أو في المحلات التي يشتغلون فيها عادة .

( ثامناً ) على السرقات التي تحصل من المحترفين بنقل الأشياء في العربات أو المراكب أو على دواب الحمل أو أى إنسان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحد أتباعهم إذا سلمت إليهم الأشياء المذكورة بصفتهم السابقة .

هى المادة ٢٧٤ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٩٢ من القانون القديم والمادة ٣٨٦ من القانون الفرنسى .

## تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٢٧٤ — ( ٢٩٢ القديمة ) — هذه المادة تنص عن السرقات التي تعد جنحاً وتكون مصحوبة بظروف مشددة والفقرة الأولى منها كانت تحتم في القانون القديم وجود شرطين معاً من الشروط الثلاثة المذكورة فيها وهى أن تكون السرقة حصلت ليلاً ومن

شخصين فأكثر أو في مكان مسكون أو في محل عبادة والظاهر أن وجود شرط واحد من هذه يكفي لتبرير زيادة للعقوبة ( انظر الفقرات ١ و ٤ و ٥ الجديدة ) وقد اختصر في عبارة الفقرة الثانية القديمة ( الفقرة السادسة الجديدة ) وبما أن مجرد حصول السرقة في مكان مسكون أو في ملحقاته يكفي بمفرده لا نطبق السرقة على هذه المادة فكان يمكن أن يحذف من الفقرة الثالثة القديمة ( السابعة الجديدة ) هذه العبارة « سواء من مال ضيف نزل عند مخدومه أو من مال صاحب منزل دخل فيه مع مخدومه » وأن يحذف من الفقرة الرابعة القديمة ( الثامنة الجديدة ) قوله « صاحب لوكاندة أو خان » والفقرة الثالثة الجديدة هي المادة ١٤١ القديمة وقد سوى بناء على طلب مجلس شورى القوانين بين الأماكن « المعدة للسكنى » وبين الأماكن « المسكونة » .

### المادة ٣١٨

يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين على السرقات التي لم يتوفر فيها شيء من الظروف المشددة السابق ذكرها .

هي المادة ٢٧٥ من قانون سنة ١٩٠٤ وتعادل المواد ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٣٠٠ من القانون القديم والمادة ٤٠١ من القانون الفرنسي .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادتان ٢٧٥ و ٢٧٦ — قد حذف المادتان ٢٩٤ و ٢٩٥ القديمتان لأن أقصى العقوبة المقررة فيهما هو نفس الحد الأقصى المقرر للسرقة البسيطة ( راجع المادة ٣٠٠ القديمة ) فكان الظاهر اذن أن لا حاجة الى هاتين المادتين وقد استعيض عن المادة ٣٠٠ القديمة بالمادة ٢٧٥ الجديدة وأن أحكام هذه المادة تنطبق على أنواع السرقات المنصوص عنها في الجزء الأول من المادة ٢٩٦ القديمة وللقاضى الحق في خفض العقوبة كلما دعت الظروف لذلك في حال سرقة الغلال الخ . . . والخطر في ابقاء الفعل المنصوص عنه في الجزء الأول من المادة ٢٩٦ القديمة بصفة جريمة خصوصية ناشئة من أن المحاكم كانت مختلفة في تعريف المراد من قوله في القانون « محصولات الأرض النافعة » وقد جعل الحد الأقصى للعقوبة المقررة في النص الجديد الحبس مدة سنتين لعدم كفاية الحد الأقصى المقرر الآن وهو سنة — أنظر الحد الأقصى وهو خمس سنوات المقرر في المادة ٣٨٨ من القانون الفرنساوى وهي المقابلة لمادة القانون المصرى — وكان يوجد الجزء الأخير من المادة ٢٩٦ القديمة نوعا خاصا من السرقات معاقبا عليه بالعقوبات المقررة لمواد المخالفات وهذه العقوبات كافية في كثير من الأحوال لكن قد تكون للجريمة في أحوال أخرى صفة سرقة خطيرة على الهيئة الاجتماعية ومن وجه آخر فإن سلطة القاضى أصبحت غير مرتبطة بمحد أدنى بالنظر للقواعد الجديدة فلا يخفى ظلم من اعتبار هذه الأفعال جنحا ومن ثم يجوز تطبيق العقوبات المقررة للعود اذا اقتضى الحال ذلك ولكن بما أن الغرامة غير مقررة في أحوال السرقات العادية فقد تهرت صريحا في المادة ٢٧٦ كمقوبة اختيارية للأفعال المتقدمة

الذكر متى كانت قيمة الغلال المسروقة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا .  
وهنا يتعين الكلام على إلغاء المادتين ٢٩٣ و ٢٩٧ القديمتين وفيما يختص بالمادة ٢٩٣ فإن  
الغرض الظاهر من هذه المادة كان هو معاقبة سائقي العربات وغيرهم ممن يسرقون شيئا من  
البضائع التي يؤتمنون عليها ويضعون بدل الأشياء المسروقة غيرها حتى لا تظهر سرقتهم فإذا  
كان هذا هو الغرض فالفعل منطبق على الفقرة الثامنة من المادة ٢٧٤ فإذا اعتبر بالعكس أن  
الغرض من هذه المادة هو المعاقبة على اتلاف مال الغير بسوء القصد فليس هنا موضع هذه المادة  
وللاحظ أن أمر اتلاف ممتلكات الغير بسوء القصد لم يبحث فيه في أى موضع من القانون  
القديم بحثا كافيا .

وأما فيما يختص بالمادة ٢٩٧ فليس من الواضح أن يكون ثقل حد من حدود الاطيان من  
موضعه موصلا الى سرقة ومع ذلك فانه من صالح النظام العام أن يكون هناك عقاب على الفعل  
المنصوص عنه في هذه المادة ولذا فقد أدخل ثقل أو ازالة حد من الحدود في المادة ٣١٣  
( المادة ٣٣٢ القديمة ) التي كانت تنص من قبل عن عقوبة ردم الخنادق المجدولة حدودا وغير  
ذلك وقد جعلت فيها عقوبة خاصة لمن يتقل حدا أو يزيله اذا كان يقصد بذلك اغتصاب أرض  
وهذا ما يظهر أن المادة المحذوفة كانت ترمى اليه .

### المادة ٣١٩

ويجوز ابدال عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادتين السابقتين بغرامة  
لا تتجاوز جنيتين مصريين اذا كان المسروق غلالا أو محصولات أخرى لم تكن  
منفصلة عن الأرض وكانت قيمتها لا تزيد على خمسة وعشرين قرشا مصريا .  
هي المادة ٢٧٦ من قانون سنة ١٩٠٤ .

[ انظر تعليقات الحفانية على قانون سنة ١٩٠٤ تحت المادة ٣١٨ ]

### المادة ٣٢٠

المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز في حالة العود أن يجعلوا تحت مراقبة  
البوليس مدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر .  
هي المادة ٢٧٧ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٠١ من القانون القديم والمادة  
٤٠١ من القانون الفرنسى .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٢٧٧ — هي المادة ٣٠١ القديمة المعدلة بمقتضى الأمر العالى الصادر في ٢٩ يونيه  
سنة ١٩٠٠ وقد أدخلت عليها التعديلات اللازمة وان مسألة مراقبة البوليس في حال الحكم  
بعقوبة جنائية وارد الكلام عليها في المادة ٢٨ .

### المادة ٣٢١

يعاقب على الشروع في السرقات المعدودة من الجنح بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر في القانون للجريمة لو تمت فعلاً أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيتها مصرياً .

هي المادة ٢٧٨ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٠٢ من القانون القديم .

#### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٢٧٨ — هي عبارة عن مضمون المادة ٣٠٢ القديمة بعبارة أخرى وان الاحالة التي في المادة القديمة على المواد ٨ و ١٠ و ١١ كانت بعيدة عن الوضوح ولقد أدت الى أكبر صعوبة في العمل .

### المادة ٣٢٢

كل من أخفى أشياء مسروقة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين واذا كان الجاني يعلم أن الأشياء أخذت بواسطة سرقة عقوبتها أشد فيحكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه السرقة .

هي المادة ٢٧٩ من قانون سنة ١٩٠٤ .

#### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٢٧٩ — قد استعيض بهذه المادة عن المادة ٦٩ القديمة .

### المادة ٣٢٣

اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائياً أو ادارياً يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلًا من مالها .

ولا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٣١٢ من هذا القانون المتعلقة بالاعفاء من العقوبة .

هي المادة ٢٨٠ من قانون سنة ١٩٠٤ .

#### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٢٨٠ — راجع المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات التي نصها :



« اذا اختلس المدين المحجوز على أمتعته أو غيره شيئاً من الأمتعة المحجوزة قضائياً أو ادارياً مجازى جزاء السارق » .

وان المادة ٤٦٠ القديمة لم ينص فيها الا عن اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائياً ومن ثم كان يمكن اعتبار موضعها في قانون المرافعات ثم صدر بعد ذلك أمر عال في ٩ مايو سنة ١٨٩٥ بوجوب تطبيقها في حال اختلاس الأشياء المحجوز عليها ادارياً فهذه اذن جريمة يجب عقلاً أن يكون موضعها في قانون العقوبات والمادة بنصها التي هي عليه من سنة ١٨٩٥ قد أدت الى خلاف كثير لمعرفة ما اذا كانت الجريمة تعتبر تعدياً على السلطة القضائية أو تعدياً على حق الملكية وهل كلمة الغير الواردة في هذه المادة تنطبق على كل شخص غير المحجوز عليه أو على من يرتكبون الجريمة لفائدته فقط وهل المراد من قوله في المادة « مجازى جزاء السارق » أن من يقع منه الاختلاس المنصوص عنه في هذه المادة لا يعاقب في حال من الأحوال الا بالعقوبة المقررة للسرقة البسيطة .

ومما لا ريب فيه أن هذه الجريمة هي في كل الأحوال اعتداء على السلطة القضائية الا أنه لم ينشأ عنها اشكال الا في حال ما اذا لم تتوفر فيها أركان السرقة المعاقب عليها أعني اذا كان المختلس هو مالك الأشياء المختلسة أو شخص آخر يعمل لصالحه أو قريب له لا عقاب عليه بمقتضى أحكام المادة ٢٦٩ ( المادة ٢٨٦ القديمة ) .

والنص الجديد جعل هذا الفعل جريمة من نوع خاص معاقباً عليها بالعقوبات المقررة للسرقة على اختلاف أنواع هذه العقوبات .

وان اختلاس الأشياء المحجوزة بمعرفة مالكيها المعين لحراستها ليس هو اختلاسا حقيقيا بالنظر لما تقدم وهذا الاختلاس هو جريمة خصوصية أيضا ولذا أضيفت على القانون مادة جديدة هي المادة ٢٩٧ وهذه المادة مع المادة ٢٨٠ يزيلان كل اشكال تولد عن تطبيق المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات الحالي .

### المادة ٣٢٤

كل من قلد مفاتيح أو غير فيها أو صنع آلة ما مع توقع استعمال ذلك في ارتكاب جريمة يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين .  
أما اذا كان الجاني محترفا بصناعة عمل المفاتيح والأقفال فيعاقب بالحبس مع الشغل .

هي المادة ٢٨١ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٩٨ من القانون القديم والمادة ٣٩٩ من القانون الفرنسي .

### المادة ٣٢٥

كل من اغتصب بالقوة أو التهديد سنداً مثبتاً أو موجداً لدين أو تصرف

أو براءة أو أكره أحداً بالقوة أو التهديد على إمضاء ورقة من هذا القبيل أو ختمها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .

هي المادة ٢٨٢ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٩٩ من القانون القديم والمادة ٤٠٠ من القانون الفرنسي .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٢٨٢ وما بعدها الى ٢٨٤ — قد استعيض بهذه المواد عن المادتين ٢٣١ و ٢٩٩ القديمتين وهذه المواد الجديدة تشمل أحوالا كانت لا تدخل تحت أحكام هاتين المادتين وكانت عبارة المادة ٢٣١ القديمة على ما فيها من التعقيد والحفاء لا تنص الا على حالة معينة خصوصية من أحوال الغصب بطريق التهديد وهي حالة أولى لها أن تكون بين الجرائم المختصة بالملكية .

وقد جعل التهديد في المادة ٢٨٢ كالقوة واستعيض عن عبارة « سند دين أو براءة » بعبارة « سندا مثبتا أو موجودا لدين أو تصرف أو براءة » لازالة شك كان قد عرض في انطباق هذه الالفاظ على عقد بيع .

وقد نص على الغصب بطريق التهديد بطريقة عامة في المادة ٢٨٣ وقد جعل في المادة ٢٨٤ التهديد بارتكاب جريمة معاقبا عليه بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة ( وهي الحالة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٢٣١ القديمة ) كالتهديد بارتكاب جريمة معاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤقتة وزيدت حالة التهديد بنشر أمور شائنة لانها مع الاسف أصبحت كثيرة الحصول ولم يرد نص عليها في القانون الحالي .

ويلاحظ أنه لم يشترط في المادتين ٢٨٣ و ٢٨٤ أن يكون التهديد صادرا الى نفس الشخص المراد غصب ماله ( تقدا كان أو غيره ) وأنه لا يشترط بمقتضى المادة ٢٨٤ أن تكون الأمور الشائنة المهدد بنسبتها اليه متعلقة بشخصه .

وفي الغصب بالتهديد يكون التهديد ركنا من أركان الجريمة فيعتبر اذن بالنسبة اليها من الاعمال التي يعد ارتكابها بدءا في تنفيذها وبذلك يمكن أن يعد ارتكابها شروعا معاقبا عليه اذا توفرت شرائط الشروع المنصوص عليها في المادة ٤٠ ويلاحظ أن الشروع معاقب عليه في الاحوال المنصوص عليها في المواد الثلاث ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ ( ٤٦ و ٤٧ و ٢٨٣ ) .

### المادة ٣٢٦

كل من حصل بالتهديد على إعطائه مبلغا من النقود أو أى شيء آخر يعاقب بالحبس . ويعاقب الشروع في ذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

هي المادة ٢٨٣ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٢٣١ من القانون القديم والمادة

٣٠٥ من القانون الفرنسى .

[ انظر تعليقات الحفانية على قانون سنة ١٩٠٤ تحت المادة ٣٢٥ ]

### المادة ٣٢٧

كل من هدد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال معاقب عليها بالقتل أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف وكان التهديد مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر يعاقب بالسجن .  
ويعاقب بالحبس اذا لم يكن التهديد مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر .  
وكل من هدد غيره شفهاً بواسطة شخص آخر بمثل ما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين سواء أكان التهديد مصحوباً بتكليف بأمر أم لا .

ويعاقب على التهديد كتابة بالتعدى أو الإيذاء الذى لا يبلغ درجة الجسامة المتقدمة بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ٢٠ جنياً مصرى .

هى المادة ٢٨٤ من قانون سنة ١٩٠٤ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ الصادر فى ١٦ يونيه سنة ١٩١٠ .

### المذكرة الإضافية لمشروع القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠

« ما جاء بها خاصة بهذه المادة » :

#### التهديدات

لم تنص المادتان ٢٨٣ و ٢٨٤ من قانون العقوبات الا على سلب المال بالتهديد أما التهديد الغير المصحوب بطلب أو بتكليف بأمر فغير معاقب عليه الآن مهما بلغ من الشدة وهو نقص من المفيد سده .

لذلك عدلت المادة ٢٨٤ بحيث تناول التهديد بالقول أو الكتابة سواء كان التهديد مفروناً بطلب أم لا متى كان شديداً كالتهديد بأمر يعاقب عليه فاعله بالقتل أو الأشغال الشاقة أو التهديد بإفشاء ما يمس الشرف أو بعزو ما يندش الناموس . واذا لم يبلغ التهديد درجة الجسامة السابقة فانه لا يعاقب عليه الا اذا كان بالكتابة .

### تقرير المستشار القضاى عن هذه المادة

« من تقرير المستشار القضاى السير ملكولم ماك ايلريث عن سنة ١٩١٠ »

(د) « التهديدات » — عدلت المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات تعديلا ذا شأن أفضى الى توسيع دائرة تطبيقها .

كان قانونا العقوبات الصادران في سنة ١٨٨٣ ( المادة ٢٣١ ) وفي سنة ١٩٠٤ ( المواد ٢٨٢ الى ٢٨٤ ) لا يعاقبان على التهديد الا اذا كان الغرض منه سلب المال وكان التهديد حتى بالكتابة غير معاقب عليه مهما بلغت درجة خطورته . فتنهبت الخواطر الى هذا النقص لما تكاثرت خطابات التهديد وأصبح من المهم تداركه . ولا شك أن هذه الخطابات اذا أرسلت لأشخاص عصبي المزاج مهددة اياهم بالقتل تحدث عندهم رعبا وقلقا وقد تلفتهم اذا كانوا من الموظفين عن القيام بواجباتهم . وتستحيل عادة معرفة أصحاب هذه الخطابات لأنها دائما بلا توقيع . ولكن على الحكومة أن تتخذ من القانون سلاحا لمحاربة مثل هذه الأحوال وان كانت لا تجد سبيلا لاستعمال ذلك السلاح الا نادرا .

وقد عدلت المادة ٢٨٤ المذكورة بناء على ذلك تعديلا جعلها تتناول التهديد بالقول (١) وبالكتابة وسواء كان التهديد مقرونا بطلب أم لا متى كان شديدا كالتهديد بأمر يعاقب عليه فاعله بالقتل أو الأشغال الشاقة أو التهديد بافشاء ما يمس الشرف أو بعزو ما يחדش الناموس واذا لم يبلغ التهديد درجة الجسامة السابقة فانه لا يعاقب عليه الا اذا كان بالكتابة .

### نص المادة ٢٨٤ قبل تعديله بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠

« وتعاقب الجريمة المنصوص عليها في المادة السابقة بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن اذا كان الأمر المهدد به جريمة معاقباً عليها بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو افشاء أمور شائنة أو نسبتها »

[ انظر تعليقات الحفانية على قانون سنة ١٩٠٤ بشأن هذا النص تحت المادة ٣٢٥ ]

## الباب التاسع — التفاس

النصوص الواردة في هذا الباب هي بعينها نصوص قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

قد صارت زعايا الحكومة المحلية تحاكم أمام المحاكم المختلطة في أحوال الافلاس المختلط بمقتضى الأمر العالى الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ بتعديل الفصل الثانى من لائحة ترتيب

---

(١) بناء على طلب مجلس شورى القوانين تقرر عدم العقاب على التهديدات الشفهية الا اذا كانت بواسطة الغير ( راجع محضر جلسة أول يونيه سنة ١٩١٠ ملحق الجريدة الرسمية في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٠ نمرة ١٣٧ ) ويؤيده النص القديم المادة ٢٣١ فقرة أولى من قانون العقوبات الصادر في سنة ١٨٨٣ .



المحاكم (١) لكن بما أنه مما لا يحسن أن يتغير القانون الواجب العمل به بحسب كون بعض الدائنين من الأجانب أو بحسب كون جميعهم وطنيين فقد جعل هذا الباب موافقا للباب المقابل له من قانون العقوبات المختلط المعدل بالأمر العالي الصادر في ذلك التاريخ وأن العقوبة المقررة في المادة ٢٩٤ من القانون المختلط هي الحبس من سنتين الى خمس ولكن بما أن الحبس بمقتضى القانون الأهلى لا تريد مدته عن ثلاث سنوات فقد استعيض عن هذه العقوبة في المادة ٢٨٧ الجديدة بعقوبة السجن من ثلاث سنوات الى خمس والعقوبة القديمة الواردة في المادة ٣٠٥ كانت هي الأشغال الشاقة المؤقتة .

### المادة ٣٢٨

كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة تفالس بالتدليس في الأحوال الآتية :

- (أولا) اذا أخفى دفاتره أو أعدمها أو غيرها .
  - (ثانيا) اذا اختلس أو خبا جزءا من ماله اضرارا بدائنيه .
  - (ثالثا) اذا اعترف أو جعل نفسه مدينا بطريق التدليس بمبالغ ليست في ذمته حقيقة سواء كان ذلك ناشئا عن مكتوباته أو ميزانيته أو غيرها من الأوراق أو عن اقراره الشفاهى أو عن امتناعه من تقديم أوراق أو ايضاحات مع علمه بما يترتب على ذلك الامتناع .
- هى المادة ٢٨٥ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٥٩١ من قانون التجارة الفرنسى .

### المادة ٣٢٩

يعاقب المتفالس بالتدليس ومن شاركه في ذلك بالسجن من ثلاث سنوات الى خمس .

هى المادة ٢٨٦ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٤٠٢ من القانون الفرنسى .

(١) أنظر المادة الخامسة والثلاثين من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة الصادرة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ ونصها :

« تختص المحاكم المختلطة كذلك بمسائل تفالس الأشخاص الخاضعين لولاية المحاكم الأهلية اذا كان أحد الدائنين الداخلين في الاجراءات أجنبيا » . وانظر أيضا المادة ١٥ (سادسا) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٣٧ ونصها :

« لا تختص المحاكم الأهلية بمسائل التفالس اذا كان أحد الدائنين الداخلين في الاجراءات أجنبيا » .

### المادة ٣٣٠

يعد متفالساً بالتقصير على وجه العموم كل تاجر أوجب خسارة دائنيه بسبب عدم حزمه أو تقصيره الفاحش وعلى الخصوص التاجر الذى يكون فى إحدى الأحوال الآتية :

(أولاً) اذا رتب أن مصاريفه الشخصية أو مصاريف منزله باهظة .

(ثانياً) اذا استهلك مبالغ جسيمة فى القمار أو أعمال النصيب المحض أو فى أعمال البورصة الوهمية أو فى أعمال وهمية على بضائع .

(ثالثاً) اذا اشترى بضائع لبيعها بأقل من أسعارها حتى يؤخر اشهار افلاسه أو اقترض مبالغ أو أصدر أوراقاً مالية أو استعمل طرقاً أخرى مما يوجب الخسائر الشديدة لحصوله على النقود حتى يؤخر اشهار افلاسه .

(رابعاً) اذا حصل على الصلح بطريق التدليس .

هى المادة ٢٨٧ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٥٨٥ من قانون التجارة الفرنسى .

### المادة ٣٣١

يجوز أن يعتبر متفالساً بالتقصير كل تاجر يكون فى إحدى الأحوال الآتية :

(أولاً) عدم تحريره الدفاتر المنصوص عليها فى المادة ١١ من قانون التجارة أو عدم اجرائه الجرد المنصوص عليه فى المادة ١٣ أو اذا كانت دفاتره غير كاملة أو غير منتظمة بحيث لا تعرف منها حالة الحقيقة فى المطلوب له والمطلوب منه وذلك كله مع عدم وجود التدليس .

(ثانياً) عدم اعلانه التوقف عن الدفع فى الميعاد المحدد فى المادة ١٩٨ من قانون التجارة أو عدم تقديمه الميزانية طبقاً للمادة ١٩٩ أو ثبوت عدم صحة البيانات الواجب تقديمها بمقتضى المادة ٢٠٠ .

(ثالثاً) عدم توجهه بشخصه الى مأمور التفليسة عند عدم وجود الأعذار

الشرعية أو عدم تقديمه البيانات التي يطلبها الأمور المذكور أو ظهور عدم صحة تلك البيانات .

(رابعاً) تأديته عمداً بعد توقف الدفع مطلوب أحد دائنيه أو تمييزه اضراراً بباقي الغرماء أو اذا سمح له بمزية خصوصية بقصد الحصول على قبوله الصلح .  
(خامساً) اذا حكم بافلاسه قبل أن يقوم بالتعهدات المترتبة على صلح سابق .  
هي المادة ٢٨٨ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### المادة ٣٣٢

اذا أفسلت شركة مساهمة أو شركة حصص فيحكم على أعضاء مجلس إدارتها ومديرها بالعقوبات المقررة للتفالس بالتدليس اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمراً من الأمور المنصوص عليها في المادة ٣٢٨ من هذا القانون أو اذا فعلوا ما يترتب عليه افلاس الشركة بطريق الغش أو التدليس وعلى الخصوص اذا ساعدوا على توقف الشركة عن الدفع سواء باعلاناتهم ما يخالف الحقيقة عن رأس المال للكتتب أو المدفوع أو بتوزيعهم أرباحاً وهمية أو بأخذهم لأنفسهم بطريق الغش ما يزيد عن المرخص لهم به في عقد الشركة .  
هي المادة ٢٨٩ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### المادة ٣٣٣

ويحكم في تلك الحالة على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين المذكورين بالعقوبات المقررة للتفالس بالتقصير :

(أولاً) اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمراً من الأمور المنصوص عليها في الحالتين الثانية والثالثة من المادة ٣٣٠ وفي الأحوال الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المادة ٣٣١ من هذا القانون .

(ثانياً) اذا أهملوا بطريق الغش في نشر عقد الشركة بالكيفية التي نص عليها القانون .

( ثالثاً ) اذا اشتركوا في أعمال مغايرة لما في قانون نظام الشركة أو صادقوا عليها .

هى المادة ٢٩٠ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### المادة ٣٣٤

يعاقب المتفالس بالتقصير بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

هى المادة ٢٩١ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٤٠٢ من القانون الفرنسى .

### المادة ٣٣٥

يعاقب الأشخاص الآتى بيانهم فيما عدا أحوال الاشتراك المبينة قانوناً بالحبس وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .  
( أولاً ) كل شخص سرق أو أخفى أو خبأ كل أو بعض أموال المفلس من المنقولات أو العقارات ولو كان ذلك الشخص زوج المفلس أو من فروعه أو من أصوله أو أنسابه الذين فى درجة الفروع والأصول .

( ثانياً ) من لا يكونون من الدائنين ويشتركون فى مداولات الصلح بطريق الغش أو يقدمون ويثبتون بطريق الغش فى تفليسة سندات ديون صورية باسمهم أو باسم غيرهم .

( ثالثاً ) الدائنون الذين يزيدون قيمة ديونهم بطريق الغش أو يشترطون لأنفسهم مع المفلس أو غيره مزايا خصوصية فى نظير إعطاء صوته فى مداولات الصلح أو التفليسة أو الوعد باعطائه أو يعقدون مشاركة خصوصية لنفهم وإضراراً بباقي الغرماء .

( رابعاً ) وكلاء الدائنين الذين يختلسون شيئاً أثناء تأدية وظيفتهم .

ويحكم القاضى أيضاً ومن تلقاء نفسه فيما يجب رده الى الغرماء وفى التعويضات التى تطلب باسمهم إذا اقتضى الحال ذلك ولو فى حالة الحكم بالبراءة .  
هى المادة ٢٩٢ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المواد ٥٩٣ وما بعدها من قانون التجارة الفرنسى .



## الباب العاشر — النصب وغيابة الامانة

النصوص الواردة في هذا الباب هي نصوص قانون سنة ١٩٠٤ بالاضافة التي أدخلت عليها  
بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٢ مع الاضافة الواردة بالمادة ٣٣٧ والتعديل المشار اليه بالمادة  
٣٣٨ .

### المادة ٣٣٦

يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا أو باحدى هاتين  
العقوبتين فقط كل من توصل الى الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين  
أو سندات مخالصة أو أى متاع منقول وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير  
أو بعضها إما باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب  
أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بمحصول ربح وهمي أو تسديد المبلغ الذى أخذ  
بطريق الاحتيال أو إيهامهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور  
وإما بالتصرف فى مال ثابت أو منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه  
وإما باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة ، أما من شرع فى النصب ولم يتممه  
فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا .  
ويجوز جعل الجانى فى حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على  
الأقل وسنتين على الأكثر .

هى المادة ٢٩٣ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣١٢ من القانون القديم والمادة  
٤٠٥ من القانون الفرنسى .

### تعليقات المحققة على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٢٩٣ ( المادة ٣١٢ القديمة ) — هذه المادة نقلت من الباب التاسع .  
وقد زيدت فيها هذه العبارة « وإما بالتصرف فى مال ثابت أو منقول ليس ملكا له ولا له  
حق التصرف فيه » بناء على طلب مجلس شورى القوانين .

والجريمة المنصوص عليها فى هذه المادة اذا كان موضوعها عينا من الأعيان الثابتة تكون  
الجنحة التى كانت معروفة فى القانون الفرنساوى بـ (Stélionat) والتصرف فى الأعيان قد لا يكون  
بييع تام كالرهن مثلا فانه كاف لسريان حكم هذه المادة وقد يجوز أن العين لم تكن قط ملكا  
للمتهم أو لا يجوز له أن يتصرف فيها التصرف الذى يريد اجراءه لسبق تصرفه فيها .

أما اذا كان التهم يعتقد حقا أنه يجوز له اجراء هذا التصرف فلا يجوز الحكم عليه بعقوبة ما لما يقتضيه ما ورد في هذه المادة من قوله « وكانت ذلك بالاحتيايل لسلب كل ثروة الغير أو بعضها » .

أما من حيث الأعيان المنقولة فالغالب أن يكون تطبيق هذه المادة نادر الحصول لأن الفعل المكون لجريمة النصب بالنسبة للمشتري يكون معاقبا عليه عادة كسرقة أو اختلاس وقع اضرارا بالمالك الحقيقي ومع ذلك فمن الممكن ذكر حالتين تنطبق فيهما هذه المادة وهما :

أولا — اذا كانت السرقة وقعت اضرارا بوالد التهم فانها تكون غير معاقب عليها بمقتضى حكم المادة ٢٦٩ لكنه من حيث النصب الواقع من السارق اضرارا بالمشتري الحسن النية لاينجو من العقوبة بمقتضى حكم هذه المادة .

ثانيا — اذا باع المؤمن الأشياء المسلمة اليه على سبيل الأمانة فان يعه هذا يعد خيانة أمانة ونصبا وشروعه في هذا البيع غير معاقب عليه بصفة شروع في خيانة أمانة لكنه يجوز أن يعاقب عليه كشروع في نصب .

وقد حورت عبارة المادة بعض التحوير .

### المادة ٣٣٧

يحكم بهذه العقوبات على كل من أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع .

هذه المادة جديدة ولم يكن لها مقابل بقانون سنة ١٩٠٤ .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالي

هي مادة جديدة أضيفت الى هذا الباب لعقاب من يعطى شيكا لا يقابله رصيد يفي بقيمته وقد كان من المتعذر قانونا ادخال هذا الفعل في مادة النصب .

والنص المقترح مقتبس من مشروع قانون العقوبات الفرنسي ( المادة ٤٥٢ ) وهو يعاقب معطى الشيك في الأحوال الآتية :

أولا — اذا كان الشيك الذى أعطاه لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . فلا يكتفى أن يكون الرصيد قائما بل يشترط فوق ذلك أن يكون قابلا للسحب لجواز أن يكون محجوزا عليه .

ثانيا — اذا كان الرصيد أقل من قيمة الشيك .

ثالثا — اذا سحب بعد اعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك .

رابعا — اذا أمر البنك أو الجهة المسحوب عليها الشيك بعدم دفع قيمته .

ويشترط للعقاب في كل هذه الأحوال أن يكون المتهم عالماً بأن الرصيد لا يفي بقيمة الشيك .

### مناقشة مجلس النواب لمشروع هذه المادة

[ صورة طبق الأصل من محضر الجلسة الثانية والستين لمجلس النواب في يوم ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧ ]

تليت المادة ٣٣٧ ونصها :

” ٣٣٧ — يحكم بهذه العقوبات على كل من أعطى شيكاً مع علمه بأنه لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أو أن الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع “ .

« الرئيس » — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

« حضرة النائب المحترم عبد المجيد الرمالي » — أقترح أن تضاف عبارة ” بسوء نية “ الى هذه المادة ، حتى تكون متفقة مع الاقتراح الذي سبق أن قدمه حضرة النائب المحترم السيد عبد الحميد البنان ورأى المجلس حفظه اكتفاء بأن مشروع هذا القانون سيتضمن الغرض الذي يرمى اليه .

لقد جرت العادة في الوقت الحاضر ، تأثراً بظروف الأزمة ، على التعامل بالشيكات ، فتكتب لأجل معينة على أن تدفع في مواعيد الاستحقاق ؛ وقد يحل الموعد ويتعذر صرف الشيك لمصر التاجر ، مع أنه كان حسن النية وقت تحريره ، فهل من الانصاف أن توقع عليه عقوبة الحبس ؟

كما أقترح أن تضاف الى آخر المادة عبارة ( بغير مبرر شرعي ) . ولتوضيح اقتراحي أضرب مثلاً ، تاجراً اشترى بضاعة على أن يتسلمها في ميعاد معين ، وحرر بمنها شيكاً يصرف في تاريخ معين ، فكيف لا يستطيع هذا التاجر أن يمنع صرف الشيك اذا حل موعد تسليم البضاعة ولم تسلم اليه ، مع أن هذا حق شرعي له ؟

« حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلماني لوزارة الحفانية » — تكون المسألة اذن مدنية .

« حضرة النائب المحترم عبد المجيد الرمالي » — نعم ، هي مدنية . ومع ذلك يكون التاجر معرضاً لعقوبة الحبس أو الغرامة .

« حضرة صاحب المعالي وزير المالية » — اني أوافق حضرة النائب المحترم عبد المجيد الرمالي على اضافة عبارة ( بسوء نية ) لكن مع حذف عبارة ( مع علمه ) . وتلاحظون حضراتكم أن هذه المادة لم تكن أصلاً في القانون المصري ، وقد اقتبست عن القانون الفرنسي ، والأصل الفرنسي يشترط سوء النية (Mauvaise volonté) فمن رأي أن تتدرج في التشريع لهذا الأمر وترك للقاضي تقدير سوء النية ، وتحذف عبارة ( مع علمه ) لأن سوء النية يشمل العلم وعدم العلم .

« حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك » — لا أستطيع التفرقة بين سوء النية والعلم ، كما لا أفهم أن شخصا يجهل مقدار رصيده في البنك ، ثم هو مع هذا الجهل يعطي شيكا أى ( سندا بل نقد ) ونفرض فيه بعد ذلك حسن النية . وهل يمكن التفريق في هذه الحالة بين سوء النية والعلم ؟

أما ما يقترحه حضرة النائب المحترم من اضافة عبارة الى آخر المادة تمكن محرر الشيك من وقف صرفه لسبب مشروع ، فأراه اقتراحا جديرا بموافقة المجلس .

« حضرة صاحب المعالي وزير المالية » — أضرب مثلا لما تساءل عنه حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك ، فمن الجائز أن يحمر شخص شيكا وهو يعلم أنه ليس له رصيد في البنك ولكنه ينتظر أن يكون له رصيد في موعد الدفع بنى بصرف قيمة الشيك ، فليس في هذا جريمة وان كان فيه اهمال ظاهر .

فوجهة نظرى أن قانوننا لم يكن يعاقب على هذا التصرف اطلاقا ، وقد بدأنا نضع العقوبة فيه ، فلا نكن ملكيين أكثر من الملك ، فنصدر قانوننا أشد حكما من القانون الفرنسى الذى اقتبسنا منه حكم هذه المادة .

وفى ظنى أن حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك يعلم مئى بأنه قد يكون هناك علم ولا يكون سوء نية . فيحسن ألا نأخذ الأمور طرفة وأن نترك التقدير للقاضى فاذا اتضح له سوء النية أصدر حكمه بالعقوبة .

« حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك » — أرى أنه من الواجب النظر الى سبب تحرير الشيك ، فمن الجائز أن يعطى شخص ولده شيكا ليقبض به مبلغا من النقود بصرفه فى الشؤون الخاصة به أو بولده ، فاطلاق المادة يخلق من هذه الحالة جريمة ويقرر عليها عقوبة . وانفرض أن تاجرا أو أحدا من الناس أعطى خادمه شيكا ليصرف قيمته ثم ظهر أن لا رصيد له فى البنك أو أن الرصيد نقد قبل تقديم الشيك ، فهل فى هذه الحالة قصد جنائى أو سوء نية ؟ ان اراد النص على اطلاقه غير مفهوم ولا مقول ، بل الواجب النظر فى السبب الذى دعا الى تحرير الشيك واعطائه .

واذا اشترت شيئا مثلا ، وحررت عقدا بالشراء ثبت فيه أن الثمن مدفوع ولم ينص على طريقة دفعه ، هل دفع نقدا أو دفع شيكا ، ثم اتفقت مع البائع على أن أعطيه شيكا بالثمن يصرف قيمته من البنك فى تاريخ معين ، فان هذا العقد يكسبني حقا من غير شك ، ولكن اعطائى شيكا حيث لا رصيد لى فيه نوع من النصب والاحتيال والغش . ولهذا أقترح ما يأتى :  
( يحكم بهذه العقوبة على كل من أعطى تحويلا على آخر بمبلغ من النقود لانشاء حق له أو التخلص من حق عليه . . . الخ ) .

ولتوضيح هذا أذكر أن شخصا يديننى مثلا بألف جنيه ، فطالبنى بها حين لم تكن مئى ، فأعطيته شيكا بقيمة الدين وتسلمت منه سند الدين أو مخالصة به ، وبهذا خلصت من الدين ولم أدفع الا ذلك الشيك الزائف المغشوش الذى ليس له أصل ولكنه ايهام فى ايهام ! صحيح أن القصد الجنائى ثابت فى هذه الحالة ، ولكن ورود النص على هذا الوجه :



( يحكم بهذه العقوبات على كل من أعطى شيكا ) لا يجعل هذا الاطلاق مفهوما أو معقولا .  
أثنا جاءني صديق وسألني مبلغا من المال ، خررت له شيكا ليس له رصيد يقابله يقال أنني ارتكبت جريمة ولا بد من العقوبة عليها ؟

أعتقد أنه يجب أن تتضمن المادة بيان السبب المشروع الذي دعا الى تحرير الشيك بأن تضاف عبارة ( لانشاء حق له أو التخلص من حق عليه ) .

هذا من حيث الشق الأول من اقتراحى أما شقه الثانى فيتناول الحالة التى لا يكون فيها الرصيد واقيا بقيمة الشيك ، ولنفرض أن شخصا أعطى شيكا بألف جنيه ، ولم يكن الرصيد عند تقديم الشيك الا ٩٩٠ جنيها فقط . فهل ترون فى هذه الحالة جريمة يجب العقاب عليها ؟ اننى أرى كما أشرت اليه فى اقتراحى أن يتسامح فى هذا النقص القليل ما دام الجانب الأكبر من النقود محفوظا لدى البنك ، فانه قد يحدث الخطأ فى حساب الرصيد وضبط مئداره ، وقد يبلغ هذا الخطأ ١٠٪ أو ٢٠٪ نقصا أو زيادة .

لهذا قلت فى اقتراحى ان النقص الذى يتجاوز عنه يجب ألا يزيد على ثلث قيمة الشيك .  
وبناء على هذا أتلو على حضراتكم نص المادة كما اقترح تعديلها :

( يحكم بهذه العقوبات على كل من أعطى تحويلا على آخر بمبلغ من النقود لانشاء حق له أو التخلص من حق عليه مع علمه بأنه لايقابل التحويل رصيد قائم وقابل للسحب أو أن الرصيد أقل من قيمة التحويل بقدر الثلث أو سحب بعد اعطاء التحويل كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا ينى بثلى قيمة التحويل أو أمر المسحوب عليه التحويل بعدم الدفع ) .

ولهذا أرجو من المجلس الموقر الموافقة على هذا الاقتراح .

« الرئيس » — أدامى اقتراحات ثلاثة : الأول مقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى ونصه :

أقترح جعل المادة كالآتى :

” يحكم بهذه العقوبات على كل من أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أو أن الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد اعطاء الشيك كل رصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا ينى بقيمة الشيك أو أمر بعدم دفع الشيك بدون سبب شرعى “ .

والثانى مقدم من حضرة النائب المحترم عبد المجيد الرمالي ونصه :

” أقترح تعديل المادة ٣٣٧ وجعلها كالآتى :

يحكم بهذه العقوبات على كل من أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله وقت الوفاء رصيد قابل للسحب أو أن الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا ينى بقيمة الشيك وقت الاستحقاق أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع بغير مبرر شرعى “ .

« حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية » — ان الحكومة توافق على هذا التعديل باضافة عبارة ” بسوء نية “ وتستلزم الصياغة أن تحذف عبارة ” مع علمه بأنه “ لأن عبارة ” سوء النية “ وضعت بدلا من عبارة ” مع علمه بأنه الخ “ .

« حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا » — وتكون صياغة المادة كما يلى

” من أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد “ .

« حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية » — يستلزم السياق كذلك أن يستبدل بكلمة ” أن “ الواقعة بين كلمتي ” أو “ و ” الرصيد “ كلمة ” كان “ لتكون هكذا ” أو كان الرصيد أقل من الشيك “ .

« الرئيس » — اذن تكون المادة بعد التعديل كما يأتى :

” يحكم بهذه العقوبات على كل من أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد اعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يبنى بقيمة الشيك أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع بدون مبرر شرعى “ .

« حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية » — لا توافق الحكومة على اضافة عبارة بدون مبرر شرعى أو عذر شرعى لأنها تثير اشكالا مدينا ويستحسن أن يترك تقدير ذلك للقضاء .

« الرئيس » — الموافق على اضافة عبارة ” بدون مبرر شرعى أو عذر شرعى “ يقف . ( وقت أقلية ) .

« الرئيس » — اذن تكون المادة بعد التعديل كما يأتى :

” يحكم بهذه العقوبات على كل من أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد اعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يبنى بقيمة الشيك أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع “ .

« حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد مغازى البرقوقي » — لى كلمة فى اقتراح حضرة النائب المحترم عبد المجيد الرمالى .

« الرئيس » — اذا كانت الكلمة فى الموضوع فلا . أما فى الصياغة فلا بأس .

« حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد مغازى البرقوقي » — تضمن الاقتراح عبارة لم يؤخذ فيها رأى المجلس وهى عبارة ” وقت الاستحقاق “ وقد تضمنها كذلك اقتراح حضرة النائب المحترم السيد عبد الحميد البنان . وهذه مسألة هامة جدا لأنه يجب أن يكون الرصيد موجودا فى البنك وقت تحرير الشيك .

« الرئيس » — لا يمكن المطالبة بالقيمة المحرر بها الشيك الا عند حلول موعد الاستحقاق ، فلو كان الموعد مثلا فى أول الشهر ، وذهب المحرر الى الشيك قبل ذلك بعشرة أيام الى البنك فلا يمكنه الوقوف منه على ما اذا كان المحرر الشيك رصيد أو لا .

« حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد مغازى البرقوقي » — ان المادة تقول ” أو سحب بعد اعطاء الشيك “ والمفهوم من ذلك أن السحب قد يكون قبل الاستحقاق أى أن المبلغ كان موجودا بالبنك وسحب بعد اعطاء الشيك وقبل الاستحقاق .

« الرئيس » — ان المقصود هو وجود المبلغ وقت الاستحقاق وهذا واضح من المادة .

« حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد مغازى البرقوقي » — مادام المجلس يوافق على هذا التفسير فأنا مكنتف به .

« حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية » — والحكومة توافق على هذا التفسير .

« الرئيس » — بقى الاقتراح الثالث المقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك ونصه :

” يحكم بهذه العقوبة على كل من أعطى تحويلاً على آخر بمبلغ من النقود لإنشاء حق له أو التخلص من حق عليه مع علمه بأنه لا يقابل التحويل رصيد قائم وقابل للسحب أو أن الرصيد أقل من قيمة التحويل بقدر الثلث أو سحب بعد إعطاء التحويل كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا ينى بثلى قيمة التحويل أو أمر المسحوب عليه التحويل بعدم الدفع “ .  
فالاقتراح قد اشتمل على شقين . فالشق الأول ينصب على من أعطى تحويلاً لإنشاء حق له أو التخلص من حق عليه فلنأخذ رأى أولاً على هذا الشق والموافق عليه يقف .  
( وقت أقلية ) .

اذن تقرر رفض هذا الشق من الاقتراح .  
والشق الثانى ينصب على أن الرصيد أقل من قيمة التحويل بقدر الثلث أو سحب بعد إعطاء التحويل كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا ينى بثلى قيمة التحويل .  
فالموافق على هذا الشق من الاقتراح يقف .  
( لم يقف أحد ) .

« الرئيس » — اذن تقرر رفض هذا الشق من الاقتراح كذلك ويصبح الاقتراح بذلك مرفوضاً .

والآن هل توافقون على تعديل المادة ٣٣٧ على الوجه الآتى :

” يحكم بهذه العقوبات على كل من أعطى بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا ينى بقيمة الشيك أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع “ .  
( موافقة عامة ) .

## المادة ٣٣٨

كل من انتهز فرصة احتياج أو ضعف أو هوى نفس شخص لم يبلغ سنه الحادية والعشرين سنة كاملة أو حكم بامتداد الوصاية عليه من الجهة ذات الاختصاص وتحصل منه اضراراً به على كتابة أو ختم سندات تمسك أو مخالصة متعلقة باقراض أو اقتراض مبلغ من النقود أو شئ من المنقولات أو على تنازل عن أوراق تجارية أو غيرها من السندات الملزمة التمسكية يعاقب أياً كانت طريقة الاحتيال التى استعملها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى وإذا كان الخائن مأموراً بالولاية أو بالوصاية على

الشخص المغدور فتكون العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع .  
 هي المادة ٢٩٤ من قانون سنة ١٩٠٤ مع رفع السن فيها من ثمانى عشرة سنة الى  
 احدى وعشرين سنة وذلك بمعرفة لجنة الحفانية بمجلس النواب عند بحث مشروع هذه المادة .  
 وهى تقابل المادة ٣١٣ من القانون القديم والمادة ٤٠٦ من القانون الفرنسى .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٢٩٤ ( المادة ٣١٣ القديمة ) — قد استبدلت فى هذه المادة الكلمات « لم يبلغ سنه  
 احدى وعشرين سنة » بعبارة « لم يبلغ سنه ثمانية عشرة سنة كاملة أو حكم بامتداد الوصاية  
 عليه من الجهة ذات الاختصاص » وذلك بناء على طلب مجلس الشورى . وقد أدخل هذا  
 التغيير نظرا لما تقرر فى لائحة المجالس الحسبية من أن الرشد لا يكون الا يلوغ الثامنة عشرة  
 من العمر . وزيادة على ذلك قد زيدت العقوبة فى حالة ما يكون المتهم مأمورا بالولاية أو الوصاية  
 على المغدور .

### المادة ٣٣٩

كل من انتهز فرصة ضعف أو هوى نفس شخص وأقرضه نقوداً بأى  
 طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد الأقصى المقرر للفوائد الممكن الاتفاق عليها  
 قانونا يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهاً .

فاذا ارتكب المقرض جريمة مماثلة للجريمة الأولى فى الخمس السنوات التالية  
 للحكم الأول تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز المائة  
 جنيه أو احدى هاتين العقوبتين فقط .

وكل من اعتاد على إقراض نقود بأى طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد  
 الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانونا يعاقب بالعقوبات المقررة بالفقرة  
 السابقة .

هى المادة ٢٩٤ مكررة المضافة لقانون سنة ١٩٠٤ بالقانون رقم ١٢ الصادر فى ٨  
 يونيه سنة ١٩١٢ .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٢

« عن المعاقبة على الربا الفاحش »

لما كان الربا غير معاقب عليه بمقتضى القوانين الحالية وذلك نقص كبير فى التشريع يجب سده .  
 رأيت الحكومة من الواجب عليها أن تنص على المعاقبة على الافراط فى الربا مهما صادفها  
 من الصعوبات فى ذلك اذ المشاهد أن المعاملة بالربا فى ازدياد وان الفلاح هو فى أكثر الأحيان  
 الفريسة للرايين الذين يعاملونه بلا مبالاة .



والنص العروض لا يعاقب بغير الغرامة التي لا تزيد عن عشرة جنيهاً مصرية من انتهاز فرصة ضعف أو هوى نفس المقرض وأعطاه بأي طريقة كانت نقوداً بفائدة تزيد عن الفوائد الممكن الاتفاق عليها قانوناً .

أما في حالة ما إذا ارتكب المقرض جريمة مماثلة للجريمة الأولى في الخمس سنوات التالية للحكم الأول تكون العقوبة بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز المائة جنيه أو باحدى العقوبتين فقط .

وأما جريمة الاعتياذ على اقراض نقود بربا فاحش فعاقب عليها لذاتها وبصرف النظر عما إذا كان حصل انتهاز فرصة ضعف أو هوى نفس المقرض .

### المادة ٣٤٠

كل من أتمن على ورقة ممضاة أو مختومة على بياض فخان الأمانة وكتب في البياض الذي فوق الختم أو الامضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتمسكات التي يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الامضاء أو الختم أو للماله عوقب بالحبس ويمكن أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرية . وفي حالة ما إذا لم تكن الورقة الممضاة أو المختومة على بياض مسلمة الى الخائن وانما استحصل عليها بأي طريقة كانت فانه يعد مزوراً ويعاقب بعقوبة التزوير .

هي المادة ٢٩٥ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣١٤ من القانون القديم والمادة ٤٠٧ من القانون الفرنسي .

### المادة ٣٤١

كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نقوداً أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك اضراراً بمالكها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم له الا على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجاناً بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرية .

هي المادة ٢٩٦ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣١٥ من القانون القديم والمادة ٤٠٨ من القانون الفرنسي .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٢٩٦ ( المادة ٣١٥ القديمة ) — قد صارت العقوبة هي المقررة للنصب ولذا فانه يمكن ضم المادتين ٣١٥ و ٣١٦ القديمتين الى بعضهما .

### المادة ٣٤٢

يحكم بالعقوبات السابقة على المالك المعين حارسا على أشيائه المحجوز عليها قضائيا أو إداريا اذا اختلس شيئا منها .  
هي المادة ٢٩٧ من قانون سنة ١٩٠٤ .  
[ أنظر التعليق على المادة ٣٢٣ ]

### المادة ٣٤٣

كل من قدم أو سلم للمحكمة في أثناء تحقيق قضية بها سند أو ورقة ما ثم سرق ذلك بأى طريقة كانت يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيها مصريا .  
هي المادة ٢٩٨ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣١٧ من القانون القديم والمادة ٤٠٩ من القانون الفرنسى .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٢٩٨ ( المادة ٣١٧ القديمة ) — قد يتسبب عن الجريمة المنصوص عنها في هذه المادة اضرار جسيم بشؤون العدالة وقد تكون الغرامة التى كانت هي العقوبة الوحيدة المنصوص عليها في القانون القديم عقوبة غير كافية مطلقا .

### الباب الحادى عشر

### تعطيل المزادات والنفس الذى يحصل فى المعاملات التجارية

النصوص الواردة فى هذا الباب هى بينها نصوص قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

قد حذفت المادة ٣٢٢ القديمة بسبب وضع مادة عامة خاصة بالمصادرة وهى المادة ٣٠ .

### المادة ٣٤٤

كل من عطل بواسطة تهديد أو اكراه أو تطاول باليد أو نحوه مزادا متعلقا

ببيع أو شراء أو تأجير أموال منقولة أو ثابتة أو متعلقا بتعهد بمقاولة أو توريد أو استغلال شيء أو نحو ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

هى المادة ٢٩٩ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣١٨ من القانون القديم والمادة ٤١٢ من القانون الفرنسى .

### المادة ٣٤٥

الأشخاص الذين تسببوا فى علو أو انحطاط أسعار غلال أو بضائع أو بونات أو سندات مالية معدة للتداول عن القيمة المقررة لها فى المعاملات التجارية بنشرهم عمدا بين الناس أخبارا أو اعلانات مزورة أو مفتراه أو باعطائهم للبائع ثمنا أزيد مما طلبه أو بتواطئهم مع مشاهير التجار الحائزين لصنف واحد من بضاعة أو غلال على عدم بيعه أصلا أو على منع بيعه بشمن أقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم أو بأى طريقة احتيالية أخرى يعاقبون بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

هى المادة ٣٠٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣١٩ من القانون القديم والمادة ٤١٩ من القانون الفرنسى .

### المادة ٣٤٦

يضاعف الحد الأقصى المقرر لعقوبة الحبس المنصوص عنها فى المادة السابقة اذا حصلت تلك الحيلة فيما يتعلق بسعر اللحوم أو الخبز أو حطب الوقود والفحم أو نحو ذلك من الحاجات الضرورية .

هى المادة ٣٠١ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٢٠ من القانون القديم والمادة ٤٢٠ من القانون الفرنسى .

### المادة ٣٤٧

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من غش المشتري فى عيار شيء من المواد الذهبية أو الفضية أو فى جنس حجر كاذب مبيع بصفة صادق أو فى جنس

أى بضاعة أو غش بغير الطرق المبينة بالمادة ٢٦٦ أشربة أو جواهر أو غلة أو غيرها من أصناف المأكولات أو الأدوية معدة للبيع أو باع أو عرض للبيع شيئا من الأشربة والجواهر والغلة وغيرها من أصناف المأكولات والأدوية مع علمه أنها مغشوشة أو فاسدة أو متعفنة أو غش البائع أو المشتري أو شرع فى أن يغشه فى مقدار الأشياء المقتضى تسليمها سواء كان ذلك بواسطة استعمال موازين أو مكييل أو مقاييس مزورة أو آلات وزن أو كيل غير صحيحة أو بواسطة طرق أخرى من شأنها جعل الوزن أو الكيل أو القياس غير صحيح أو إيجاد زيادة بطرق التدليس فى وزن أو حجم البضاعة ولو حصل ذلك قبل اجراء الوزن والكيل أو القياس أو بواسطة اعطاء بيانات غير حقيقية من شأنها الإيهام بحصول الوزن أو الكيل أو القياس من قبل بالدقة .

هى المادة ٣٠٢ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٢١ من القانون القديم والمادة ٤٢٤ من القانون الفرنسى .

### المادة ٣٤٨

يكون مرتكبا لجنحة التقليد كل من طبع بنفسه أو بواسطة غيره كتباً على خلاف القوانين واللوائح المتعلقة بملكية تلك الكتب لمؤلفيها أو صنع بنفسه أو بواسطة غيره أى شىء أعطى من أجله امتياز مخصوص من الحكومة لأحد أفراد الناس أو لشركة مخصوصة .

هى المادة ٣٠٣ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٠٣ من القانون القديم والمادة ٤٢٥ من القانون الفرنسى .

### المادة ٣٤٩

المؤلفات أو الأشياء التى عملت تقليدا يصير ضبطها لصاحب الامتياز ويجازى المقلد بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى . وكذلك من أدخل فى القطر المصرى أشياء من هذا القبيل عملت تقليدا فى البلاد الأجنبية يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى . وأما من باع أو عرض للبيع كتباً أو أشياء صار عملها تقليدا وهو عالم بحالتها فيجازى بدفع غرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيهاً مصرى .



هى المادة ٣٠٤ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٢٤ من القانون القديم والمادة ٤٢٧ من القانون الفرنسى .

### المادة ٣٥٠

ويحكم أيضا بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى على من قلد أشياء صناعية أو ألحانا موسيقية مختصة بمؤلفيها أو بمن تنازلوا له عنها أو قلد علامات فورية مختصة بصاحبها دون غيره تطبيقا للوائح .

هى المادة ٣٠٥ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٢٥ من القانون القديم والمادة ٤٢٨ من القانون الفرنسى .

### المادة ٣٥١

كل من باع أو عرض للبيع مصنوعات عملت تقليدا أو بضائع صار وضع تلك العلامات المزورة عليها وكذلك من غنى علنا بنفسه بألحان موسيقية أو حمل غيره على التغنى بها أو لعب ألعابا تياترية أو حمل غيره على اللعب بها إضرارا بمخترعيها يحكم عليه بدفع غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

هى المادة ٣٠٦ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٢٦ من القانون القديم .

### الباب الثانى عشر

#### ألعاب القمار والنصيب والبيع والشراء بالنمرة المعروف باللوتيرى

النصوص الواردة فى هذا الباب هى بينها نصوص قانون سنة ١٩٠٤ .

### المادة ٣٥٢

كل من فتح محلا لألعاب القمار والنصيب وأعد له لدخول الناس فيه يعاقب هو وصيارف المحل المذكور بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط وتضبط أيضا لجانب الحكومة جميع النقود والأمتعة التى توجد فى المحلات الجارى فيها الألعاب المذكورة .

هى المادة ٣٠٧ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٢٧ من القانون القديم والمادة ٤١٠ من القانون الفرنسى .

### المادة ٣٥٣

ويعاقب بهذه العقوبات أيضا كل من وضع للبيع شيئا في الثمرة المعروفة باللوثيرى بدون إذن الحكومة وتضبط أيضا لجانب الحكومة جميع النقود والأمتعة الموضوعة في الثمرة .

هى المادة ٣٠٨ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٢٨ من القانون القديم والمادة ٤١٠ من القانون الفرنسى .

### تعليقات المحققة على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٣٠٨ ( المادة ٣٢٨ القديمة ) — قد حذفت الفقرة الثانية من المادة القديمة بناء على طلب مجلس شورى القوانين وهذه الفقرة هى : ( ولا تنطبق المادة الحالية على ألعاب اللوثيرى المقصود بها فعل الخير ) وبذلك يكون من الضرورى لكل ألعاب اللوثيرى التى تعمل لوجوه الخير الاذن بها من الحكومة ومع ذلك فقد عرض على محكمة الاستئناف المختلطة مشروع أمر عال خاص بألعاب اللوثيرى على العموم .

### الباب الثالث عشر — التخريب والتعيب والاعتراف

النصوص الواردة فى هذا الباب هى بعينها نصوص قانون سنة ١٩٠٤ بالتعديلات التى أدخلت عليها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ ثم بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ .

### المادة ٣٥٤

كل من كسر أو خرب لغيره شيئا من آلات الزراعة أو زرائب المواشى أو عشش الخفراء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

هى المادة ٣٠٩ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٢٩ من القانون القديم والمادة ٤٥١ من القانون الفرنسى .

### المادة ٣٥٥

يعاقب بالحبس مع الشغل :

( أولا ) كل من قتل عمدا بدون مقتض حيوانا من دواب الركوب أو الجر أو الحمل أو من أى نوع من أنواع المواشى أو أضربه ضررا كبيرا .  
( ثانيا ) كل من سم حيوانا من الحيوانات المذكورة بالفقرة السابقة أو سمكا

من الاسماك الموجودة في نهر أو ترعة أو غدير أو مستنقع أو حوض .  
ويجوز جعل الجانبين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين  
على الأكثر .

وكل شروع في الجرائم السالفة الذكر يعاقب عليه بالحبس مع الشغل مدة  
لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا .  
هى المادة ٣١٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٣٠ من القانون القديم والمادتين  
٤٥٢ و ٤٥٣ من القانون الفرنسى .

### تعليقات الحفائية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٣١٠ (المادة ٣٣٠ القديمة) — قد زيدت فيها فقرة جديدة يعاقب بمقتضاها الشروع  
في هذه الجريمة .  
وقد جعلت الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة من الجنایات اذا ارتكبت ليلا وذلك بناء  
على طلب مجلس شورى القوانين ( تراجع المادة ٣١١ الجديدة ) .

### المادة ٣٥٦

اذا ارتكبت الجرائم المنصوص عايبها في المادة السابقة ليلا تكون العقوبة  
الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى سبع .  
هى المادة ٣١١ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### المادة ٣٥٧

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرة  
جنيهاً كل من قتل عمداً بدون مقتض أو سم حيواناً من الحيوانات المستأنسة  
غير المذكورة في المادة ٣٥٥ أو أضربه ضرراً كبيراً .  
هى المادة ٣١٢ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٣١ من القانون القديم .

### المادة ٣٥٨

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو بدفع غرامة لا تتجاوز  
عشرين جنيتها مصرياً من أتلف كل أو بعض محيط متخذ من أشجار خضراء أو  
يابسة أو غير ذلك ومن قتل أو أزال حداً أو علامات مجمولة حداً بين أملاك  
مختلفة أو جهات مستغلة ومن ردم كل أو بعض خندق من الخنادق المجمولة حداً

لأمالك أو جهات مستقلة . وإذا ارتكب شيء من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة السابقة بقصد اغتصاب أرض تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين .  
 هي المادة ٣١٣ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٣٢ من القانون القديم والمادة ٤٥٦ من القانون الفرنسي .

### تعليقات الحفانية على قانون سنة ١٩٠٤

المادة ٣١٣ ( المادة ٣٣٢ القديمة ) — قد زيد الحد الأقصى للعقوبة .  
 انظر فيما يتعلق بالتعديل المدخل على هذه المادة التعليق على المادة ٢٩٧ القديمة .  
 قد حذفت المادة ٣٣٣ القديمة فان المحاكم الادارية يمكن أن تحكم بالعقاب على الجريمة المنصوص عنها في هذه المادة اذا كانت عبارة عن مخالفة للوائح التي هي منوطة بتنفيذها والا فالأولى أن يقتصر على طلب تعويض .

### المادة ٣٥٩

كل من تسبب عمدا بقطع جسر من الجسور أو بكيفية أخرى في حصول غرق يحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .  
 هي المادة ٣١٤ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٣٤ من القانون القديم .

### المادة ٣٦٠

الحريق الناشئ من عدم تنظيف أو ترميم الأفران أو المداخن أو المحلات الأخر التي توقد فيها النار أو من النار الموقدة في بيوت أو مبان أو غابات أو كروم أو غيطان أو بساتين بالقرب من كيمان تبين أو حشيش يابس أو غير ذلك من المخازن المشتملة على مواد الوقود وكذا الحريق الناشئ عن إشعال سواروخ في جهة من جهات البلدة أو بسبب إهمال آخر يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد على شهر أو بدفع غرامة لا تزيد على عشرين جنيتها مصريا .  
 هي المادة ٣١٥ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٣٥ من القانون القديم والمادة ٤٥٨ من القانون الفرنسي .

### المادة ٣٦١

كل من خرب أموالا ثابتة أو منقولة لا يملكها أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو عطّلها بأية طريقة وكان ذلك بقصد الاساءة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيتها .



فاذا ترتب على الفعل ضرر مالى قيمته عشرة جنيهاً أو أكثر يعاقب المجرم بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .  
ويمجوز رفع عقوبة الحبس لغاية خمس سنين أو رفع الغرامة لغاية مائتى جنيه اذا نشأ عن الفعل تعطيل أو توقيف أعمال مصلحة ذات منفعة عامة أو اذا ترتب عليه جعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم فى خطر .

هى المادة ٣١٦ من قانون سنة ١٩٠٤ المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ والنص الحالى مطابق لهذا التعديل فيما عدا الفقرة الأخيرة منه التى ألغيت بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ ونصها :

« وكل من ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الفقرات الثلاث السابقة بواسطة استعمال قنابل أو ديناميت أو مفرقات أخرى يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة » .

### المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣

تتضمن المادتان ٣١٦ و ٣١٧ من قانون العقوبات الأهلى المعمول به الآن على أحكام تتعلق بتخريب الأملاك الثابتة والمنقولة أو بتعييبها . ولكن الألفاظ المستعملة فى هاتين المادتين تقصر تطبيقهما على بعض حالات معينة فهما على وجه الحصر . وعلى ذلك لا يقع تحت طائلة الجزاء تخريب عدد كبير من الأموال المنقولة أو الثابتة . تلك حالة خطرة لا سيما فى أحوال الاتلاف الذى يقع أثناء الاضراب أو فى أحوال التخريب الذى يقع أثناء الفتن .  
فلأجل سد هذا الفراغ اقترح صوغ المادة ٣١٦ فى قالب جديد تتناسب فيه العقوبة مع خطورة الجرم .

أما المادة ٣١٧ الجديدة فليست سوى الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٦ الحالية .

**نص المادة ٣١٦ من قانون سنة ١٩٠٤ قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٧**

**لسنة ١٩٣٢**

« كل من هدم أو خرب أو أثلف بأى طريقة كانت كلا أو بعضاً من المباني أو السفن الشراعية أو البخارية أو الطرق أو القناطر أو مجارى المياه أو الجسور أو غير ذلك من سبل المواصلات أو من المباني التى ليست ملكاً له وكان ذلك عمداً منه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً .

ويحكم بالعقوبات المذكورة على كل من هدم أو أثلف أو ثقل علامات جيوديزية أو طبوغرافية أو طودات محادة أو أوتاد حدود أو طودات ميزانية » .

### تعليقات المحققة على قانون سنة ١٩٠٤

المادتان ٣١٦ و ٣١٧ ( المادة ٢٣٦ القديمة ) — ان جريمة التسبب عمداً فى فرقة آلة بخارية كانت معاقبا عليها فى المادة ٢٣٦ القديمة بالحبس لمدة كان أفصاها سنتين والظاهر أن

هذه الجريمة وكذا جريمة استعمال مواد مفرقة يستحقان عقوبة أشد .  
وقد أضيفت الفقرة الثانية على المادة ٣١٦ لايجاد عقوبة على الأفعال التي يتسبب عنها  
خسائر محسوسة لديوان المساحة .

### المادة ٣٦٢

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل  
من هدم أو أتلف أو نقل علامات جيوديزية أو طبوغرافية أو طودات محادة  
أو أوتاد حدود أو طودات ميزانية .

هي المادة ٣١٧ من قانون سنة ١٩٠٤ وفق التعديل الذي أجرى فيه بالقانون رقم ٣٧  
لسنة ١٩٢٣ .

[ انظر التعليق على المادة ٣٦١ ]

### نص المادة ٣١٧ من قانونه سنة ١٩٠٤ قبل تعديله سنة ١٩٢٣

« كل من ارتكب احدى الجرائم المبينة في المادة السابقة بواسطة استعمال مواد مفرقة  
وكذلك كل من تسبب عمدا في فرقة آلة بخارية أو مرجل يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة » .

### المادة ٣٦٣

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنين  
وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيها ولا تزيد على ثلثمائة جنيه كل من صنع أو  
استورد من الخارج أو أحرز قنابل أو ديناميتا أو مفرقات أخرى بدون رخصة  
أو بدون مسوغ شرعى .

ويسرى حكم الفقرة الثالثة من المادة ٨٨ على هذه الجريمة .

هي المادة ٣١٧ مكررة المضافة على قانون سنة ١٩٠٤ بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣  
والمعدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ والنص الحالى مطابق لهذا التعديل .

[ انظر المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ تحت المادة ٢٥٨  
ص ٢١٥ ]

### نص المادة ٣١٧ مكررة قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢

« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من صنع  
أو استورد من الخارج أو أحرز قنابل أو ديناميتا أو مفرقات أخرى بدون رخصة أو بدون  
مسوغ شرعى » .

### المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣

ويحتوى هذا المشروع أيضا على مادة تعاقب على مجرد صنع أو استيراد أو حيازة القنابل

أو الديناميت أو غير ذلك من المفرقات بلا حاجة الى اقامة الدليل على وجود علاقة بين هذا العمل وبين وقوع جريمة معينة ( تراجع المادة الجديدة ٣١٧ مكررة ) .

### المادة ٣٦٤

كل من تعرض بدون اقتضاء بواسطة ضرب ونحوه لمنع ما أمرت أو صرحت الحكومة باجرائه من الأشغال العمومية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه مصرى .

هى المادة ٣١٨ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٣٧ من القانون القديم والمادة ٤٣٨ من القانون الفرنسى .

### المادة ٣٦٥

كل من أحرق أو أتلف عمدا بأى طريقة كانت شيئا من الدفاتر أو المضابط الأصلية أو السجلات أو نحوها من أوراق المصالح الأميرية أو الكمبيالات أو الأوراق التجارية أو الصيرفية أو غير ذلك من السندات التى يتسبب عن اتلافها ضرر للغير يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

هى المادة ٣١٩ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٣٨ من القانون القديم والمادة ٤٣٩ من القانون الفرنسى .

### المادة ٣٦٦

كل نهب أو اتلاف شىء من البضائع أو الأمتعة أو المحصولات وقع من جماعة أو عصابة بالقوة الاجبارية يكون عقابه الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

هى المادة ٣٢٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٣٩ من القانون القديم والمادة ٤٤٠ من القانون الفرنسى .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٣٢٠ ( المادة ٣٣٩ القديمة ) — الظاهر أن هذه المادة لم يعمل بها قط ولكن العبارة الأخيرة من النص القديم كانت تعطى مبدئيا أهمية زائدة للاعتذار بالالاح والترجى عن الاشتراك فى الأفعال المعاقب عليها بمتقضى هذه المادة .

### المادة ٣٦٧

يعاقب بالحبس مع الشغل :

(أولاً) كل من قطع أو أتلف زرعاً غير محصود أو شجراً نابتاً خلقة أو مغروساً أو غير ذلك من النبات .  
(ثانياً) كل من أتلف غيطاً مبدوراً أو بث في غيط حشيشاً أو نباتاً مضرراً .

(ثالثاً) كل من اقتلع شجرة وأكثر أو أى نبات آخر أو قطع منها أو قشرها لبيتها وكل من أتلف طعمة في شجر .  
ويجوز جعل الجانين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر .

هى المادة ٣٢١ من قانون سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٣٤٠ من القانون القديم والمادة ٤٤٤ من القانون الفرنسى .

### المادة ٣٦٨

إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها فى الفقرتين الأولى والثانية من المادة السابقة ليلاً من ثلاثة أشخاص على الأقل أو من شخص أو اثنين وكان واحد منهما على الأقل حاملاً لسلاح تكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى سبع .

هى المادة ٣٢٢ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفائية على قانونه سنة ١٩٠٤

المادة ٣٢٢ — قد أضيفت هذه المادة بناء على طلب مجلس شورى القوانين .

### الباب الرابع عشر — انتهاك حرمة ملك الغير

النصوص الواردة فى هذا الباب هى بينها نصوص قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفائية على قانونه سنة ١٩٠٤

( فى انتهاك حرمة الملكية )

قد أضيف هذا الباب الى القانون بناء على طلب مجلس شورى القوانين . وهو يسد حاجة كانت لوحظت من قبل لتكون موضوع بحث عند الاشتغال بتنقيح القانون تنقيحاً أكمل مما كان مزماً . ويمكن أن يقارن بينه وبين الأحكام المفصلة أكثر مما هنا التى فى المواد من ٣٥٢



الى ٣٧٣ من قانون العقوبات السوداني التي قررت عقوبات أشد كثيرا من العقوبات المقررة في هذا الباب .

والغرض الأصلي من هذا الباب هو معاقبة الأشخاص الذين يدخلون لغرض معاقب عليه قانونا أو يوجدون لمثل هذا الغرض في أماكن في حيازة الغير فاذا ابتدء بالفعل في تنفيذ القصد الجنائي كان الشخص في الغالب مرتكباً لشروع في جريمة معينة غير أنه يحصل غالباً أن العثور على الشخص قبل بدئه في أي تنفيذ يخله من كل عقاب كما هو الحال مثلاً اذا دخل شخص في منزل بقصد السرقة .

وفي هذه الأحوال اذا كان الدخول حصل بواسطة كسر أو ثقب أو بواسطة تسلق وأمكن اثبات قصد السرقة فهنا بلا أدنى شك شروع في سرقة مع كسر أو ثقب . الا أنه اذا كان المتهم قد دخل البيت حيث كان الباب مفتوحاً واختفى فيه فالجريمة التي شرع فيها ترجع الى سرقة من منزل مسكون والدخول فيه لا يعد شروعا في هذه الجريمة .

وزيادة على ما تقدم من الضروري لأجل الحكم بعقوبة على شخص في مقابل شروع أن يثبت الشروع في جريمة معينة لكنه قد يحصل أن يستحيل الحكم لأجل شروع في جريمة على شخص دخل بيتاً حتى مع الكسر أو الثقب لأنه لا يمكن البت في سبب دخوله هل كان لارتكاب قتل أو سرقة وذلك رغماً عن وضوح نية الاجرام عنده .

وليس من الضروري بناء على نصوص المادة ٣٢٤ اثبات نية ارتكاب جريمة معينة اذا كان يؤخذ من كل الظروف انه كان عند الشخص نية أكيدة لارتكاب جريمة كائنة ما كانت . وربما استنتج الاثبات على هذه النية من مجرد وجود شخص غريب عن المنزل فيه متى لم يستطع هذا الشخص أن يعمل وجوده تعليلاً كافياً . وتكون القرينة عليه أقوى اذا حصلت الواقعة ليلاً .

وهناك تعليل يمكن لمن يظن أنه سارق أن يعمل به وجوده عند عدم وجود كسر أو ثقب فيدعى أنه إنما وجد بنية ارتكاب أمر مناف الآداب لا بنية الاجرام . وان كان لا شك في أنه سهل تفنيد مثل هذا الادعاء إلا أن مجرد الجهر به علانية لا يصح السكوت عنه .

وقد وضعت المادة ٣٢٥ الجديدة فأصبح غير ضروري بناء على نصوص هذه المادة لدحض مثل هذا الادعاء أن تثبت نية الجريمة اذا وجد المتهم في بيت الخ محتاطاً لاخفاء نفسه عمن لو رأوه لكان لهم الحق في اخراجه منه .

وتجيز المادة ٣٢٦ في بعض أحوال أن تراد العقوبات المقررة في المادتين ٣٢٤ و ٣٢٥ . والمادة ٣٢٧ — ومثلها المادتان ٣٢٣ و ٣٢٤ من حيث الغرض من وضعهما وهو معاقبة من يتعرض بالقوة لواضي اليد — ترمى الى المحافظة على النظام العام .

وليلاحظ أن المادة ٣٢٣ تشمل الأحوال التي كانت تنطبق عليها الى اليوم أحكام الأمر العالي الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٨٩٢ الذي ألغى الآن .

وقد جاء عقب ذلك في عبارة التعليقات الفرنسية ما ترجمته « وليس في النص الجديد لفظة paisible » وقد حذفت هذه اللفظة لكيلا يكون هناك ريب في أن ما أراد

الشارع أن يعاقب عليه انما هو أفعال التعرض بالقوة الى واضع اليد على عقار دون أن تكون هناك ضرورة لأن يكون حائزاً شرعياً وهو ما قد كان يتطرق الى الذهن اذ كانت المادة القديمة تذكر صفة من صفات تلك الحيازة .

غير أنه يلاحظ أن ترجمة لفظة «paisible» لا وجود لها في النص العربي للقانون القديم .

### المادة ٣٦٩

كل من دخل عقارا في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه قانوني وبقى فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً .

واذا وقعت هذه الجريمة من شخصين أو أكثر وكان أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً أو من عشرة أشخاص على الأقل ولو لم يكن معهم سلاح تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً .

هي المادة ٣٢٣ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### المادة ٣٧٠

كل من دخل بيتاً مسكوناً أو معداً للسكنى أو في أحد ملحقاته أو في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال وكانت هذه الأشياء في حيازة آخر قاصداً من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانوني وبقى فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيهاً مصرياً .

هي المادة ٣٢٤ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### المادة ٣٧١

يعاقب بنفس هذه العقوبة كل من وجد في إحدى المحلات المنصوص عليها في المادة السابقة مختفياً عن أعين من لهم الحق في إخراجه .

هي المادة ٣٢٥ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### المادة ٣٧٢

وإذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين ليلا تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

أما لو ارتكبت ليلا بواسطة كسر أو تسلق أو من شخص حامل لسلح تكون العقوبة الحبس .

هى المادة ٣٢٦ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### المادة ٣٧٣

كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو فى أحد ملحقاته أو فى سفينة مسكونة أو فى محل معد لحفظ المال ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن له الحق فى ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصرى .

هى المادة ٣٢٧ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### الباب الخامس عشر - التوقف عن العمل بالمصالح ذات المنفعة العامة

#### والاعتراء على حرية العمل

النصوص الواردة فى هذا الباب هى بينها نصوص الباب المقابل له الذى أضيف الى قانون سنة ١٩٠٤ بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ .

### المادة ٣٧٤

محظور على المستخدمين والأجراء التابعين لمصلحة خاصة حاصلة على امتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة كالسكك الحديدية والترامواى والتنوير وتوريد المياه وما شابه ذلك أن يتوقفوا عن العمل كلهم معا أو جماعات منهم بكيفية تعطل معها سير العمل فى تلك المصلحة بدون أن يخطر المديروا المحافظ بذلك قبل الوقت الذى ينوون فيه التوقف عن العمل بخمسة عشر يوما على الأقل . ويقدم هذا الاخطار بالكتابة ويكون موقعا عليه بامضاء أو ختم المستخدمين والأجراء الذين ينوون التوقف عن العمل وتبين فيه أسباب هذا التوقف . ويعطى لدوى الشأن وصل يذكر فيه تاريخ استلام الاخطار وساعته .

والتوقف عن العمل بدون مراعاة الأحكام الواردة في الفقرة السابقة والميعاد المنصوص عليه فيها يعد جريمة يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها .  
وكل من يحرص المستخدمين والأجراء المشار اليهم على التوقف عن العمل بدون مراعاة الأحكام الواردة في هذه المادة أو الميعاد المنصوص عليه فيها يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على مائة جنية .

هي المادة ٣١٧ مكررة المضافة الى قانون سنة ١٩٠٤ بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ .

### المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣

#### ٢

« أنظر القسم الأول من هذه المذكرة تحت المادة ١٢٤ ص ١١٣ و ١١٤ »  
أما في حالة الخدمة العامة التي منح امتيازها لمصلحة خاصة فإن اقدام المستخدمين والعمال القائمين بها على ترك عملهم ينبغي أن يعامل معاملة خاصة لأن هؤلاء الأشخاص في الواقع يشغلون مركزا وسطا بين الموظفين والمستخدمين المعيّنين في خدمة عامة بالمعنى الصحيح وبين العمال الذين يقومون بعمل للأفراد . فانه ما لم يجعل هؤلاء الأشخاص في مركز خاص يتمتعون فيه بضمانات تماثل ما يتمتع به موظفو الحكومة ومستخدموها فمن الصعب حرمانهم من حقوقهم في الاضراب عن العمل غير انه يجب أن لا يغيب عن البال من جهة أخرى أن الخدمة العامة الممنوح امتيازها لمصلحة خاصة لا فرق بينها وبين الخدمة العامة بالمعنى الصحيح من حيث قيامها بسد حاجات أهل البلاد وهي حاجة لا يستطيع الأفراد عادة القيام بسدادها .

فلذلك ولأن الخدمة التي يشتغل فيها هؤلاء العمال هي من الأعمال ذات المنفعة العامة التي يجب ضمانتها سيرها بلا انقطاع محافظة على مصالح الجمهور كان من غير المقبول أن يسمح لهم بالتوقف عن العمل كلهم معا أو جماعات منهم من غير اخطار سابق بوقت كاف .

والغرض من وضع المادة ٣٢٧ مكررة المقترح ادراجها في باب جديد يضاف الى قانون العقوبات ( تراجع المادة الخامسة من مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة ) هو منع المفاجأة بالاضراب ولذلك قررت فيها مهلة كافية حتى يمكن التوفيق بين المصالح المتضاربة أو على الأقل اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سير العمل مؤقتا الى أن يحسم الخلاف .

وقد قررت في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٢٧ مكررة التي نحن بصدد عقوبة أشد من العقوبة الواردة في الفقرة السابقة عليها وذلك لمجازاة الأشخاص الذين يحرصون المستخدمين والعمال المشتغلين بخدمة عامة ممنوح امتيازها لمصلحة خاصة على مخالفة أحكام القانون فان مسئولية هؤلاء الأشخاص أعظم من مسئولية العمال أنفسهم .

### المادة ٣٧٥

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها كل



من استعمال القوة أو الضرب أو الارهاب أو التهديد أو التدابير غير المشروعة في الاعتداء أو الشروع في الاعتداء على حق من الحقوق الآتية :

( أولاً ) حق الغير في العمل ؛

( ثانياً ) حق الغير في أن يستخدم أو يتمتع عن استخدام أى شخص ؛

( ثالثاً ) حق الغير في أن يشترك أو لا يشترك في جمعية من الجمعيات .

ويطبق حكم هذه المادة حتى لو استعملت القوة أو الارهاب أو التدابير غير المشروعة ضد زوجة الشخص المقصود أو ضد أولاده .

وتعد من التدابير غير المشروعة الأفعال الآتية على الأخص :

( أولاً ) تتبع الشخص المقصود بطريقة مستمرة في غدوه ورواحه ؛

( ثانياً ) اخفاء أدواته أو ملابسه أو أشياء أخرى مما يستعمله في مزاوله

عمله أو منعه بأية طريقة أخرى من استعمالها ؛

( ثالثاً ) الوقوف موقف التهديد بالقرب من منزله أو بالقرب من أى مكان

آخر يقطنه أو يشتغل فيه .

ويعاقب بنفس العقوبات السابق ذكرها كل من يحرص الغير بأية طريقة

على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة .

هى المادة ٣٢٧ ( ٣ ) المضافة الى قانون سنة ١٩٠٤ بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٣ .

المذكورة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣

٣

« انظر القسمين الأول والثانى من هذه المذكرة تحت المادتين ١٢٤ و ٣٧٤ »

ليس من شؤون الحكومة فى الأصل أن تتدخل فى العلاقات ذات الصلة الخاصة التى تقع بين أصحاب الأعمال وبين العمال التابعين لهم . الا أنه اذا وقع خلاف فعلا فمن واجب الحكومة أن تحافظ على الأمن العام من جهة وأن تمنع من جهة أخرى الاعتداء على حرية العمل .

أما من جهة الأمن العام فان سلطة البوليس العادية كافية بوجه عام للمحافظة عليه وفى مقدور السلطات دائماً أن تلجأ الى استعمال القوة المسلحة اذا اقتضى الحال ذلك .

وأما حرية العمل فان نصوص قانون العقوبات فى الوقت الحاضر لا تكفى لمنع ما قد يقع من الاعتداء عليها .

للعمال الذين يشتغلون فى أعمال يملكها الأفراد أن يتفقوا فيما بينهم على توقيف العمل ولا عقاب عليهم من أجل ذلك . غير أنه اذا كان من بينهم من لا يريد توقيف العمل فيجب أن

يكون حرا في الاستمرار على القيام بعمله من غير أن يتعرض لتهديد أو ارهاب من جانب زملائه .  
والعمال كذلك الحق في انشاء جمعيات أو نقابات ولكن ليس لهم أن يجبروا زملاءهم على  
الاشتراك فيها ولا أن يجبروا عضوا في جمعية من الجمعيات على تركها . وحق العمال في انشاء  
نقابات يجب أن لا يترتب عليه الحرمان من الحق في رفض الانضمام لتلك النقابات . كما أن حقهم  
في الاضراب يجب أن لا يترتب عليه الاعتداء على حرية الغير في العمل . وهذا يستلزم أيضا أن  
يكون صاحب العمل حرا في اختيار عماله فلا يجبر بواسطة التهديد أو الارهاب على استخدام  
أو عدم استخدام فريق معين من الأشخاص تبعا لانضمامهم أو عدم انضمامهم للجمعية من الجمعيات .  
تلك مبادئ يحسن بالناس أن يذكروها ويجب على الحكومة أن تلزمهم باحترامها .  
والغرض من المادة ٣٢٧ (٣) ( المقترحة في المادة الخامسة من مشروع القانون المرفق  
بهذه المذكرة ) تقرير عقوبة لما يقع على حرية العمل من الاعتداء على اختلاف ضروبه  
المعتادة وهذه المادة مستفادة على الأخص من التشريع الفرنسي ( المادة ٤١٤ وما يليها من  
قانون العقوبات ) والتشريع البلجيكي ( القانون الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٨٩٢ ) والتشريع  
الانجليزي ( قانون التآمر وحماية الأموال الصادر في سنة ١٨٧٥ ) والتشريع الايطالي  
( المادة ١٦٥ وما يليها من قانون العقوبات ) .  
ومما لا شك فيه أن هذه المادة سيكون من ورائها عند وقوع خلافت خاصة بالعمل في  
المستقبل حماية أصحاب الأعمال والعمال على السواء حماية وافية .

## الكتاب الرابع

### المخالفات

النصوص الواردة بهذا الكتاب هي بعينها نصوص قانون سنة ١٩٠٤ بالتعديل الذي  
أدخل في المادة ٣٤٧ منه بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ [ انظر التعليق على المادة ٣٩٤ ] .

### المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية

#### المادة ٣٧٦

يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصريا :  
( أولا ) من زحم الطريق العام بلا ضرورة أو بلا اذن من جهة الاقتضاء  
سواء كان ذلك بحفره فيه حفرا أو بوضعه أو بتركه فيه مواد أو أشياء تجعل المرور  
غير مأمون للمارين أو توجب مضايقته وكذا من يغتصبه بأي كيفية كانت .  
( ثانيا ) من أهمل في وضع مصباح على المواد أو الأشياء التي وضعها أو  
تركها في طريق عام أو على الحفر التي عملها فيه .

- ( ثالثا ) من يعرض بضائعه أو يبيعها في المواضع الممنوع فيها ذلك بأمر من البوليس أو في غير الأوقات المعينة بمعرفته لذلك .
- ( رابعا ) من غسل في طريق عام عربات معدة للركوب أو النقل أو بهائم معدة للجبر أو للحمل أو للركوب .
- ( خامسا ) من قطع جسر ترعة أو مسقى للعموم حق المرور عليه ولم يحتط لمرور الناس بوضعه ممرا أو اتخاذ أى وسيلة أخرى .
- هى المادة ٣٢٨ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات المحققة على قانونه سنة ١٩٠٤

الفقرة ١ — هذه الفقرة جامعة للفقرة الأولى من المادة ٣٤١ والفقرة السادسة من المادة ٣٤٧ القديمتين والعقوبة التى قررت للمخالفات المبينة فى الفقرة المذكورة خفيفة لأن هاته المخالفات لها على الأخص صفة مدنية وقد خفضت العقوبة المقررة بشأن « اغتصاب الطرق العامة » لأنه كان ارتوى أن تكون بمثابة العقوبة المدونة فى الفقرة الأولى من المادة ٣٤١ القديمة .

وقد أهمل ذكر عبارة ( اتلاف الطرق العامة ) الواردة فى الفقرة السادسة من المادة ٣٤٧ القديمة لأن هذا الفعل منصوص عنه فى المادة ٣١٦ ( المادة ٣٣٦ القديمة ) وأغلب هذه الجرائم يصاقب عليها فى الجهات السارية فيها لوائح التنظيم بمقتضى القرار الصادر فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ متعلقا بالطرق العامة .

وعبارات ( بدون ترخيص من السلطة العمومية ) و ( أو بعمل حفر فيها ) مستجدة — أنظر القرار الصادر فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ والفقرة الرابعة من المادة ٥٣١ من القانون البلجيكي .

الفقرة ٢ — تقابل الفقرة الثالثة من المادة ٣٤١ القديمة — النص القديم ما كان يتعلق إلا بمن كانوا يضعون أدوات وغيرها فى الطرق العمومية الخ ... بموجب رخصة .

الفقرة ٤ — تقابل الفقرة الثامنة من المادة ٣٤٢ القديمة — قد أزيل الحد الأقصى للعقوبة من ٥٠ قرشا مصريا الى ٢٥ قرشا مصريا .

الفقرة ٥ — قد أضيفت هذه المادة بناء على طلب مجلس شورى القوانين .

### المخالفات المتعلقة بالأمن العام أو السلامة العمومية

#### المادة ٣٧٧

يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصريا :

(اولا) من أذنته جهة الاقتضاء بترميم أو هدم بناء آيل للسقوط فامتنع من ذلك أو أهمل فيه .

(ثانيا) من ألقى في الطريق بغير احتياط أشياء من شأنها جرح المارين اذا سقطت عليهم .

(ثالثا) من ركض في الجهات المسكونة خيلا أو دواب معدة للجرا أو الحمل أو الركوب أو تركها تركض فيها .

(رابعا) من ترك في الشوارع أو الطرق أو الميادين أو المحلات العمومية أو النيطان شيئا من الآلات والعدد والأسلحة التي لو وقعت في أيدي اللصوص أو غيرهم من الأشقياء لاستعانوا بها على ارتكاب الجرائم وهذه الأشياء تصدر أيضا لجانب الحكومة .

هي المادة ٣٣٠ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

الفقرة ٤ — قد أهملت عبارة « أسلحة المحارث الخ » بناء على مقترح مجلس شورى القوانين لأنها لا فائدة فيها .

### المادة ٣٧٨

يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشا :

(أولا) من أهمل في تنظيف أو اصلاح المداخن أو الأفران أو المعامل التي تستعمل فيها النار .

(ثانيا) من كان موكلا بالتحفظ على مجنون في حالة هياج فأطلقه أو كان موكلا بحيوان من الحيوانات المؤذية أو المفترسة فأقلته .

(ثالثا) من حرش كلبا واثبا على مار أو مقتنيا أثره أو لم يرده عنه اذا كان الكلب في حفظه ولو لم يتسبب عن ذلك أذى ولا ضرر .

هي المادة ٣٣١ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

الفقرة ١ — تعادل الفقرة الثالثة من المادة ٣٤٣ القديمة — النص الجديد مطابق لنص



الأحكام المقابلة لذلك في قانونى فرنسا وبلجيكا وعند وضع القانون المصرى القديم لم يتبع في هذا الموضوع بغير موجب نص ذينك القانونين .

الفقرة ٢ — الفقرة المذكورة داخلة الى الآن في الفقرة الرابعة من المادة ٣٤٣ والمادة القديمة كانت تعاقب « من كان يطلق أحد المجانين أو المصابين بهياج » بدون تمييز بين الحالة التى يكون ذلك فيها خطرا على الأهالى والحالة التى يكون فيها الفعل مسببا لخطر على نفس المجانين أو المصابين بالهياج المذكورين وبما أن المادة الجديدة موضوعة في الكتاب الذى عنوانه « المخالفات المتعلقة بالامن العام » فقد رؤى تكملة النص بذكر لفظ « المجانين » في المادة ٣٤٦ .

الفقرة ٣ — هذه الفقرة واردة الى الآن في الفقرة الرابعة من المادة ٣٤٣ — وقد عدلت عبارتها حتى لا يظن أن أصحاب الكلاب هم الذين يعاقبون بمقتضاها دون غيرهم .

### المادة ٣٧٩

يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحدا مصريا :

( أولا ) من ألهب بغير إذن سوارينخ أو نحوها في الجهات التى يمكن أن ينشأ عن إلهابها فيها إتلاف أو أخطار .

( ثانيا ) من أطلق في داخل المدن أو القرى طبنجة أو بندقية أو علبة نارية أو ألهب فيها مواد أخرى مفرقة .

هى المادة ٣٣٢ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### المادة ٣٨٠

يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد على خمسة أيام :

( أولا ) من حصل منه في الليل لفظ أو غاغة مما يكدر راحة السكان .

( ثانيا ) من وقع منه في الجنازات عويل أو ولولة مما يكدر راحة السكان .

هى المادة ٣٣٣ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحقانية على قانونه سنة ١٩٠٤

الفقرة ١ — هذه الفقرة واردة الى الآن في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٦ وقد حذفت عبارة « مشتملا على سب أو قذف » لأنه اذا كان للفعل هذه الصفة فالمعاقبة عليه تكون بمقتضى المواد المتعلقة بالسب والقذف ( راجع الفقرة الأولى من المادة ٥٦١ من القانون البلجيكى ) ولما كانت المادة تميز توقيع عقوبة الحبس فقد صار ابلاغ الحد الأقصى للغرامة الى جنيته مصرى .

## المخالفات المتعلقة بالصحة العمومية

### المادة ٣٨١

يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشاً مصرياً :  
 (أولاً) من ألقى أو وضع في طريق عمومي قاذورات أو أوساخاً أو  
 كناسات أو مياهها قذرة أو غير ذلك مما يتصاعد منه ما يضر بالصحة .  
 (ثانياً) من وضع في المدن على سطح أو حيطان مسكنه مواد مركبة من  
 فضلات أو روث البهائم أو غيرها مما يضر بالصحة العمومية .  
 (ثالثاً) كل من مر من القضاين أو غيرهم بلحم البهائم أو جشها داخل  
 المدن أو حملها بدون أن يحجبها عن نظر المارين .  
 هي المادة ٣٣٤ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### المادة ٣٨٢

يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتهاً مصرياً كل من ألقى في النيل أو الترع أو  
 المصارف أو مجارى المياه أو البرك جثث حيوانات أو مواد أخرى مضرّة بالصحة  
 العمومية .  
 هي المادة ٣٣٥ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات المحققة على قانونه سنة ١٩٠٤

تقابل الى الآن الفقرة الرابعة من المادة ٣٤٤ . وبما أن عبارة « مجارى المياه المارة بالمدن  
 أو القرى » ما كانت تنطبق على وضع البلاد فقد حذفت وأصبح النص شاملاً للبرك .

### المادة ٣٨٣

كل من وجد في دكانه أو حانوته أو محل تجارته أو وجد عنده في الأسواق  
 شيء من الثمار أو المشروبات أو المواد المستعملة في الأكل أو في التداوى وكانت  
 هذه الأشياء تالفة أو فاسدة يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتهاً مصرياً أو بالحبس مدة  
 لا تزيد على اسبوع فضلاً عن ضبط الأشياء التالفة أو الفاسدة ومصادرتها .  
 هي المادة ٣٣٦ من قانون سنة ١٩٠٤ .

## المادة ٣٨٤

يجازى بهذه العقوبة أيضا :

(أولا) كل من كانت عنده حيوانات أو مواش ملكاله أو في حوزته أو تحت حراسته وكانت تلك الحيوانات أو المواشي مشتبه في أنها مصابة بأمراض معتبرة قانونا أو من جهات الاقتضاء بأنها معدية ولم يبادر بأخبار الجهة المختصة بذلك .

(ثانيا) كل من ترك حيواناته المصابة تخالط غيرها من المواشي السليمة مع سبق التنبيه من جهة الاقتضاء بمنع ذلك .

(ثالثا) كل من خالف بأى كيفية كانت نص اللوائح الصادرة في هذا الخصوص .

هى المادة ٣٣٧ من قانون سنة ١٩٠٤ .

## تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

الفقرة ١ — هى الفقرة الأولى من المادة ٣٤٩ القديمة غير أن عبارة « أمراض يقرر من الحكومة أو من جهة الاقتضاء بأنها معدية » استبدلت بالعبارة الآتية وهى : « أمراض يقرر القانون أو الحكومة بأنها معدية » إذ أن بعض الأمراض مقرر صريحا أنها معدية بموجب الامر العالى الصادر فى أول فبراير سنة ١٨٨٣ .

## المخالفات المتعلقة بالآداب

## المادة ٣٨٥

يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع :  
(أولا) من اغتسل فى المدن أو القرى بحالة منافية للحياء أو وجد فى طريق عمومى وهو بهذه الحالة .

(ثانيا) من وجد بحالة سكر بين فى الطرق العمومية أو فى المحلات العمومية .

(ثالثا) من وجد فى الطرق العمومية أو المحلات العمومية أو أمام منزله وهو يحرّض المارين على الفسق بإشارات أو أقوال . فان كان المحرض المذكور

لم يبلغ اثنى عشرة سنة كاملة يجازى أبواه بالعقوبات المقررة فى هذه المادة .  
 هذه المادة عبارة عن الفقرات الثلاث الأولى من المادة ٣٣٨ من قانون سنة ١٩٠٤ .  
 أما الفقرة « رابعا » من المادة ٣٣٨ المذكورة فقد سبق أن ألغيت بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتحريم التسول وكان نصها : « من أغرى الأطفال على الشحاذة فى الطرق العمومية أو فى المحلات العمومية » .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

الفقرة ٢ — هى عين الفقرة الخامسة من المادة ٣٥٠ القديمة غير أنه قد حذف منها لفظ « أو عريضة » لعدم لزومه نظرا لوجود الأمر العالى المختص بالمتشردين .

### المخالفات المتعلقة بالسلطة العمومية

#### المادة ٣٨٦

يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا :

( أولا ) من امتنع أو أهمل فى أداء أعمال مصلحة أو بذل مساعدة وكان قادرا عليها عند طلب ذلك من جهة الاقتضاء فى حالة حصول حادث أو هياج أو غرق أو فيضان أو حريق أو نزول مصائب أخرى عمومية وكذا فى حالة قطع الطريق أو النهب أو التلبس بجريمة أو ضجيج عام أو فى حالة تنفيذ أمر أو حكم قضائى .

( ثانيا ) من نزع أو مزق عمدا الاعلانات الملصقة على الحيطان بأمر الحكومة أو صيرها لا تقرأ .

( ثالثا ) من امتنع من قبول عملة البلاد الأهلية أو مسكوكاتها بالقيمة المتعامل بها ولم تكن مزورة ولا مغشوشة  
 هى المادة ٣٣٩ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

الفقرة ٢ — تقابل الفقرة الثالثة من المادة ٣٤٤ القديمة ولكن أضيفت عليها عبارة « أو جعلها لا تقرأ » فان النص القديم كان قاصرا لا يشمل ما كان يقع من الصاق اعلان على اعلان آخر سبق الصاقه بأمر من الحكومة .



## المتالفات المتعلقة بالأملاك

### المادة ٣٨٧

يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشا مصريا :

( أولا ) من دخل في أرض مهيأة للزراعة أو مبدور فيها زرع أو محصول أو مر منها بمفرده أو بهائم أو دوابه المعدة للجر أو الحمل أو الركوب أو ترك هذه البهائم أو الدواب تمر منها وكان ذلك بغير حق .

( ثانيا ) من رمى أحجار أو أشياء أخرى صلبة أو قاذورات على عربات أو بيوت أو مبان أو محوطات ملك غيره أو على بساتين أو حظائر .

( ثالثا ) من رمى في النيل أو الترعة أو المصارف أو مجارى المياه الأخرى أدوات أو أشياء أخرى يمكن أن تعوق الملاحة أو تزحم مجارى تلك المياه .

هى المادة ٣٤٠ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

الفقرة ١ — هذه الفقرة جامعة للفقرتين التاسعة والعاشر من المادة ٣٤٣ القديمة .  
الفقرة ٢ — هى جزء من المادة ٣٤٣ القديمة ( الفقرة السادسة ) الا أنه زيد فيها لفظ « العربات » راجع الفقرة الرابعة من المادة ٥٥٧ من القانون البلجيكي .

### المادة ٣٨٨

يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحدا مصريا :

( أولا ) من قطع الخضرة النابتة فى المحلات المخصصة للمنفعة العمومية أو نزع الأتربة منها أو الأحجار أو مواد أخرى ولم يكن مآذونا بذلك .

( ثانيا ) من أتلف أو خلع أو نقل الصفائح أو النمر أو الألواح الموضوعة على الشوارع أو الأبنية .

( ثالثا ) من أطفأ نور الغاز أو المصابيح أو القوانيس المعدة لانهارة الطرق العمومية وكذا من أتلف أو خلع أو نقل شيئا منها أو من أدواتها .

هى المادة ٣٤١ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

الفقرة ٣ — تقابل الفقرة السابعة من المادة ٣٤٤ القديمة . وقد زيد فيها لفظ « مصايح » حتى تكون شاملة للمصايح الكهربائية كما أنه استبدل لفظ « سلب » بالألفاظ الآتية ( أتلّف أو خلع أو قتل ) حتى تكون هذه الفقرة موافقة للنص السابق وسبب هذا التغيير هو أن النص القديم للمادة أوقع بعض القضاة في الخطأ وجعلهم يعتبرون بعض الأفعال مما تسرى عليه هذه المادة مع أنها في الحقيقة عبارة عن سرقات معاقب عليها بمقتضى المادة ٢٧٥ ( المادة ٣٠٠ القديمة )

### المادة ٣٨٩

يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحدا مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع :

- ( أولا ) من تسبب عمدا في إتلاف شيء من منقولات الغير .
- ( ثانيا ) من تسبب في موت أو جرح بهائم أو دواب الغير بعدم تبصره أو باهماله أو عدم التفاته أو عدم مراعاته للوائح .
- ( ثالثا ) من رعى بغير حق مواشى أيا كانت أو تركها ترعى في أرض بها محصول أو في بستان .

هى المادة ٣٤٢ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحفانية على قانونه سنة ١٩٠٤

الفقرة ٢ — هذه الفقرة جامعة لل فقرات ٢ و ٤ و ٥ من المادة ٣٤٧ القديمة .

### المخالفات المتعاقبة بالموازين والمقاييس

### المادة ٣٩٠

من وجدت عنده بلا سبب قانونى موازين أو مكاييل أو مقاييس مزورة أو غير ذلك من الآلات الغير المضبوطة المعدة للوزن أو الكيل أو القياس يجازى بغرامة لا تزيد على جنيه واحد مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا فضلا عن ضبط الموازين والمكاييل والمقاييس والآلات المذكورة ومصادرتها .

هى المادة ٣٤٣ من قانون سنة ١٩٠٤ .

### تعليقات الحقانية على قانونه سنة ١٩٠٤

تقابل الفقرة الثانية من المادة ٣٤٨ القديمة . ولكن لم تدرج فيها عبارة « موازين أو مقاييس أو مكاييل خلاف الموازين أو المكاييل أو المقاييس المقررة باللوائح » لعدم وجود لائحة ما تمنع صريحا أن يكون عند الناس موازين ومقاييس ومكاييل غير مقررة . والنص القديم ما كان يسرى الا على الموازين والمقاييس والمكاييل التي توجد في « الدكاكين والمعامل ومحلات التجارة والأسواق » وقد رؤى أنه ما كان هناك وجه شديد لابقاء هذا التقييد الحالي لأن لفظ « بدون سبب قانوني » كاف لأن يجعل في أمن من العقاب من يستعملون الموازين الغير المضبوطة لأشغالهم الخصوصية استعمالا غير مقرون بقصد الاضرار بالغير .

### المخالفات المتعلقة بالأشخاص

#### المادة ٣٩١

من ألقى بغير احتياط قاذورات على إنسان يجازى بدفع غرامة لا تزيد على خمسين قرشا مصريا .

هي المادة ٣٤٤ من قانون سنة ١٩٠٤ .

#### المادة ٣٩٢

من ألقى عمداً أجساماً صلبة أو قاذورات على انسان ولم يصبه يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا .

هي المادة ٣٤٥ من قانون سنة ١٩٠٤ .

#### المادة ٣٩٣

يجازى بعقوبة لا تتجاوز جنيتها مصريا من ترك أولاده الحديثي السن أو مجانين موكولين لحفظه يهيمون وعرضهم بذلك للأخطار أو الاصابات .

هي المادة ٣٤٦ من قانون سنة ١٩٠٤ .

#### المادة ٣٩٤

يجازى بغرامة لا تزيد على جنيه واحد مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً :

( أولا ) من ابتدر إنسانا بسب غير على .  
 ( ثانيا ) من وقعت منه مشاجرة أو تعدد وإيذاء خفيف ولم يحصل ضرب أو جرح .

هى المادة ٣٤٧ من قانون سنة ١٩٠٤ المعدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ .

### المذكرة الانتصافية لمشروع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢

وبمناسبة تعديل المادة ٢٦٥ ترى الوزارة أخذا برأى محكمة النقض والابرام فى حكم أصدرته أخيرا وأشارت فيه الى ما بين المادتين ٢٦٥ و ٣٤٧ من التداخل أن تعدل المادة الأخيرة بأن تحذف منها عبارة " أو غير مشتمل على اسناد عيب أو أمر معين " فان تعريف السب كما أورده المادة ٢٦٥ من العموم بحيث يشمل هذا النوع من السب اذا وقع بوجه من وجوه العلنية . ومن جانب آخر فان المقابلة بين السب غير العلنى والسب غير المشتمل على اسناد عيب أو أمر معين فى المادة ٣٤٧ يدل على أن النوع الأخير يعتبر مخالفة اذا وقع علنيا . ومن هنا يكون التداخل بين المادتين ٢٦٥ و ٣٤٧ وهو راجع كما لاحظت محكمة النقض والابرام بحق الى اختلاف مصادر النقل . ويستحسن فى هذا الشأن أن يجعل الضابط فى التميز بين الجنحة والمخالفة ( العلنية ) كما هو الشأن فى القانون الفرنسى . ويجب لذلك أن تحذف العبارة التى سبقت الاشارة اليها من المادة ٣٤٧ .

### المخالفات المنصوص عنها فى اللوائح الخصوصية

#### المادة ٣٩٥

من خالف أحكام اللوائح العمومية أو المحلية الصادرة من جهات الادارة العمومية أو البلدية أو المحلية يجازى بالعقوبات المقررة فى تلك اللوائح بشرط ألا تزيد على العقوبات المقررة للمخالفات . فان كانت العقوبة المقررة فى اللوائح زائدة عن هذه الحدود وجب حتما انزالها اليها .

فاذا كانت اللائحة لا تنص على عقوبة ما يجازى من يخالف احكامها بدفع غرامة لا تزيد على خمسة وعشرين قرشاً مصرياً .

هى المادة ٣٤٨ من قانون سنة ١٩٠٤ .



## قانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨

### بشأن الأحداث المتشردين

بعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ومواقفة رأى مجلس النظر .

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

١ — يعتبر الولد ذكرا كان أو أنثى الذى لم يبلغ من العمر ١٥ سنة كاملة

متشردا :

(١) اذا تسول فى الطريق العام أو فى محل عمومى .

(ب) اذا لم يكن له محل اقامة مستقرولا وسائط للتعيش وكان أبواه

متوفيين أو محبوسين تنفيذا لأحكام صدرت عليهما بذلك .

(ج) اذا كان سيئ السلوك ومارقا من سلطة أبيه أو وصيه أو أمه اذا

كان الأب متوفى أو غائبا أو كان عديم الأهلية أو من ولى أمره .

٢ — كل ولد متشرد يجوز ارساله الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر شبيه

بها معين من قبل الحكومة بمقتضى أمر يصدره قاضى المحكمة الجزئية أو المحكمة

المركزية بعد اثبات الحالة بالكيفية المتبعة فى مواد الجرح مع التعديلات المبينة فى

المواد الآتية :

يجوز اخلاء سبيل الولد الذى عهد الى مدرسة اصلاحية أو محل مماثل لها

طبقا لأحكام هذا القانون بقرار تصدره ادارة المحل المقيم فيه ويحصل ذلك على

الأكثر متى بلغ سنه ١٨ سنة كاملة .

٣ — الولد الذى يكون فى حالة من الأحوال المبينة فى المادة الأولى يجوز

حجزه احتياطيا حتى يحكم فى القضية ويكون ذلك الحجز الاحتياطى بقدر الامكان

فى مدرسة اصلاحية أو فى محل مماثل لها ويصدر به أمر من النيابة أو من

ضابط البوليس القائم بأعمال النيابة العمومية أمام المحكمة المركزية ولا تزيد مدة

الحجز الاحتياطي عن أربعة أيام الا اذا أيد أمر الحبس قاضى المحكمة الجزئية أو المركزية .

٤ — لا تقام الدعوى العمومية على ولد متشرد بمقتضى الفقرة (ج) من المادة الأولى المذكورة الا بتصريح سابق من أبيه أو من وصيه أو من أمه اذا كان الأب متوفى أو غائبا أو كان عديم الأهلية أو من ولى أمره .  
وللقاضى أن يأمر فى هذه الحالة بأن يشترك الأب متى كان مقتدرا أو أحد من ذكروا اذا كان الأب متوفى وكان للولد مال فى مصاريف تربية الولد وأن يعين المبلغ الذى يدفعه ومواعيد دفعه والمبالغ المستحقة تحصل بالطرق المنصوص عنها فى الأمر العالى الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ .  
ويجوز اخلاء سبيل الولد ولو لم يبلغ سنه الثمانى عشرة سنة متى طلب ذلك من صرح باقامة الدعوى أو من يقوم مقامه .

٥ — اذا تبين للمحكمة الجزئية أو المحكمة المركزية أن سن الولد المتهم امامها بمخالفة يقل عن ١٥ سنة كاملة وأنه متشرد جاز لها ايقاف النطق بالحكم فى المخالفة واصدار الأمر بارساله كنص المادة الثانية المتقدمة .

٦ — اذا رفعت دعوى على ولد توفرت فيه شروط التشرد فللقاضى أن لا يصدر أمرا بارساله الى مدرسة اصلاحية أو الى محل مماثل لها ولو كانت الواقعة ثابتة عليه متى رأى من ظروف الدعوى عدم لزوم ذلك وفى هذه الحالة يحكم على المتهم بالمعقوبة القانونية التى تنطبق على وقائع الدعوى .

٧ — كل أمر يصدر طبقا للمادة الثانية المتقدمة يكون واجب التنفيذ ولو مع حصول الاستئناف ويكون التنفيذ بمقتضى أمر من النيابة يقرر وضعه بموافقة نظارة الحفانية .

٨ — يعمل بنصوص هذا القانون فى محافظتى مصر والاسكندرية ويجوز أن يعمل بها أيضا فى جهة أخرى بقرار من ناظر الحفانية .

## المجرات الأخرى التي يسرى عليها قانون المجرات المتشردين

قرار نظارة الحفانية في ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٩	{	مدينة بور سعيد
		بندر طنطا
		بندر المنصورة
		بندر الجيزة
		بندر الزقازيق
قرار وزارة الحفانية في ١٨ يناير سنة ١٩٣٢	{	بندر المنيا
		بندر دمنهور
		بندر أسيوط
		تاج الدول
		كفر الشيخ اسماعيل
قرار وزارة الحفانية في ٩ مارس سنة ١٩٣٥	{	ميت كردك
		كفر الشوام
		جزيرة امبابه
		الحوتيه
		العجوزة
قرار وزارة الحفانية في ٦ مايو سنة ١٩٣٦	{	بندر بنى سويف
		بندر سوهاج
		مدينة الاسماعيليه
		بندر بنها
		بندر بنها

٩ — على ناظر الحفانية تنفيذ هذا القانون الذى يعمل به بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

( صدر فى ٩ مايو سنة ١٩٠٨ — ٨ ربيع الثانى سنة ١٣٢٦ )

## قانون رقم ١٠ سنة ١٩١٤

### بشأن التجمهر

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المضمحل  
على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ؛

ونظرا لأن الضرورة تقضى بالتعجيل فى إيجاد عقوبة للجرائم التى ترتكب  
بواسطة التجمهر تكون أشد تأثيرا من الأحكام المعمول بها الآن ؛  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحاقانية ومواقفة رأى مجلس النظار ؛  
أمرنا بما هوات :

مادة ١ — اذا كان التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل من  
شأنه أن يجعل السلم العام فى خطر وأمر رجال السلطة المتجمهرين بالتفرق فكل  
من بلغه الأمر منهم ورفض طاعته أو لم يعمل به يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن  
سته شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا .

مادة ٢ — اذا كان الغرض من التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على  
الأقل ارتكاب جريمة ما أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح . أو اذا  
كان الغرض منه التأثير على السلطات فى أعمالها أو حرمان شخص من حرية  
العمل سواء كان ذلك التأثير أو الحرمان باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها ،  
فكل شخص من المتجمهرين اشترك فى التجمهر وهو عالم بالغرض منه أو علم بهذا  
الغرض ولم يتعد عنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا  
تتجاوز عشرين جنيتها مصريا .

وتكون العقوبة الحبس الذى لا تزيد مدته عن سنتين أو الغرامة التى لا  
تتجاوز خمسين جنيتها مصريا لمن يكون حاملا سلاحا أو آلات من شأنها أحداث  
الموت اذا استعملت بصفة أسلحة .



مادة ٣ — اذا استعمل المتجمعون المنصوص عليهم في المادة السابقة أو استعمل أحدهم القوة أو العنف جاز ابلاغ مدة الحبس المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة المذكورة الى سنتين لكل شخص من الأشخاص الذين يتألف منهم التجمع . وجاز ابلاغ مدة الحبس المنصوص عليه في الفقرة الثانية منها الى ثلاث سنين لحاملي الأسلحة أو الآلات المشابهة لها .

واذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمع فجميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجمع وقت ارتكاب هذه الجريمة يتحملون مسئوليتها جنائيا بصفتهم شركاء اذا ثبت علمهم بالغرض المذكور .

مادة ٤ — يعاقب مدبرو التجمع الذي يقع تحت حكم المادة الثانية من هذا القانون بنفس العقوبات التي يعاقب بها الأشخاص الداخلون في التجمع ويكونون مسئولين جنائيا عن كل فعل يرتكبه أى شخص من هؤلاء الأشخاص في سبيل الغرض المقصود من التجمع ولو لم يكونوا حاضرين في التجمع أو ابتعدوا عنه قبل ارتكاب الفعل .

مادة ٥ — على ناظر الحاقية تنفيذ هذا القانون ويعمل به منذ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بالقاهرة في ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ ( ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ )

**المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمع**

« ايضاح مرفق بمشروع قانون بشأن التجمع »

ان القوانين المعمول بها الآن ليست وافية بالزجر عن الجرائم التي ترتكب بواسطة التجمع نعم يوجد في قانون العقوبات الأهلى بعض نصوص تعاقب على النهب الواقع من عصابات مسلحة « مادة ٨٤ وما بعدها » ولكن القيود الواردة في تلك النصوص جعلت تطبيقها قاصرا على حوادث يندر جدا وقوعها الآن . أما النهب الذي يقع على غير هذه الطريقة من عصابات أو جماعات لا نظام لها فلم ينص عليه الا في المادة ٣٢٠ وهى لا تتناول الا البضائع والأمتعة والمحصولات ويشترط فيها فوق ذلك استعمال القوة وفيما عدا ذلك من أحوال التعدى على الملكية فان النصوص القانونية الخاصة بها لا تنص أغلبها على ارتكابها في حالة التجمع هذا فضلا عن أن النصوص الحالية تجعل من الصعب تحديد مسؤولية كل فرد من المتجمهرين عن الجرائم التي ترتكب أثناء التجمع .

أما عن الجرائم التي تقع على الأشخاص بواسطة التجمهر فالنص الحالي للمادة ٢٠٧ يقضى بتشديد العقاب في حالتين فقط وهو مع ذلك لم يخل من قيود أخرى فهو لا يعاقب الا على الضرب أو الجرح المعاقب عليهما بعقوبة الجنحة أى المنصوص عليهما في المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ من قانون العقوبات ويشترط فيه أن يحصل الضرب أو الجرح بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى وأن يكون الفاعل ضمن عصابة أو تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدى والايذاء .

وقد مست الحاجة قبل الآن الى تعديل هذه المادة بقصد توسيع دائرة انطباقها وتلافى الصعوبات التي ظهرت في تطبيقها أثناء العمل من حيث تحديد مسؤولية كل من المتجمهرين فعرض على الجمعية التشريعية مشروع قانون بشأن تعديل هذه المادة والنص الذي جاء فيه يتناول أحوال الضرب الذي يقضى الى الموت أو تنشأ عنه عاهة مستديمة « مادة ٢٠٠ و ٢٠٤ » ويقرر مسؤولية كل فرد من المتجمهرين عن كل جريمة من هذه الجرائم اذا وقعت أثناء التجمهر « راجع المادة ٢٠٧ من مشروع قانون بتعديل بعض نصوص من قانون العقوبات الأهلي » .

ولكن القانون بقي الى الآن خاليا من أحكام تتعلق بالتجمهر في ذاته مع ان مجرد التجمهر قد يكون خطرا على السلم العام خصوصا في الظروف الاقتصادية الحاضرة التي نشأت عن الحرب الاوروية فكان من الضروري أن تتوفر لدى الحكومة الوسائل التي تمكنها من المحافظة على النظام العام مهما كانت الظروف ولذلك بادرت نظارة الحقانية الى وضع مشروع الأمر العالى المرفق بهذا الايضاح ليتسنى للمحاكم توقيع العقاب الزاجر على مرتكبي الجرائم التي تهدد السلم العام اذا وقع شيء منها .

فص في المادة الأولى من هذا المشروع على عقوبة الاشتراك في التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل اذا صدر للمتجمهرين أمر رجال السلطة بالفرق فعملوا بهذا الأمر ورفضوا طاعته أو لم يعملوا به .

قد لا يكون لهذا التجمهر أى قصد جنائى ولكن ربما كان وجوده في ذاته مهددا للسلم العام وفي هذه الحالة يكون عدم الاذعان لأمر رجال السلطة بالفرق فعلا يستحق العقاب .  
والقانون الحالي يعاقب على مقاومة رجال السلطة بنفس العقوبة المقررة بهذه المادة ( راجع المادة ١١٨ من قانون العقوبات ) ولو لم تكن المقاومة مصحوبة بضرب متى كانت بالقوة أو العنف .

فالقانون المعروض الآن يجعل رفض تنفيذ أوامر رجال السلطة بفض التجمهر أو عدم تنفيذه في حكم جريمة المقاومة المنصوص عليها في المادة ١١٨ المتقدمة نظرا لظرف التجمهر وما يجره من الخطر على السلم العام .

ونص في المادة الثانية عن عقوبة التجمهر الذي يكون الغرض منه ارتكاب جريمة ما أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو استعمال القوة أو التهديد في التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل وقد جعل مجرد الاشتراك في هذا التجمهر معاقبا عليه

وجعلت العقوبة أشد لمن يوجد من التجمهرين حاملا أسلحة أو آلات من شأنها أحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة فإذا استعملت القوة أو العنف بالفعل فالعقاب المقرر لكل من اشترك في التجمهر يجوز ابلاغه الى سنتين حسبما والعقاب المقرر لمن يكون منهم حاملا سلاحا يجوز ابلاغه الى ثلاث سنتين ( المادة الثالثة ) .

وقد قررت هذه المادة في الفقرة الأخيرة منها مسؤولية كل شخص من التجمهرين عن الجرائم التي ترتكب في التجمهر تنفيذا للغرض المقصود منه باعتباره شريكا فيها وذلك متى ثبت علمه بالغرض المذكور .

أما المادة الرابعة فتعاقب المديرين للتجمهر بنفس العقوبات التي يعاقب بها الداخلون في التجمهر ولو لم يكونوا حاضرين وذلك بالنظر للمسؤولية الكبرى التي يجب أن يتحملها هؤلاء المدبرون .  
وغنى عن البيان ان أحكام هذا القانون لا تنطبق الا على التجمهر الذي يحصل في الطرق والمحلات العمومية .

---

## قانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧

## خاص باحراز وحمل السلاح

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٠٤ الخاص باحراز وحمل السلاح ؛

وبعد الاطلاع على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٠٥ الخاص بادخال الأسلحة والاتجار بها ؛

ونظرا لضرورة زيادة تعميم منع احراز وحمل السلاح والسماح باتخاذ اجراءات غير اعتيادية لنزع السلاح من الأهالى طبقا لرأى السلطة العسكرية ؛ وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، ومواقفة رأى مجلس الوزراء ؛ رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يمنع فى القطر المصرى احراز وحمل الأسلحة النارية وكذلك الأسلحة البيضاء المبينة فى الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون والذي يمكن تعديله فى أى وقت كان بقرار من وزير الداخلية .

ولا يسرى هذا المنع على رجال القوة العمومية المرخص لهم بحمل السلاح ضمن حدود اللوائح الجارى العمل بها وطبقا لنصوصها .

ويستمر العمل بنصوص القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٠٥ الخاص بادخال الأسلحة والاتجار بها .

مادة ٢ — لوزير الداخلية أو للسلطة التى ينتدبها لهذا الغرض أن يعطى بصفة استثنائية رخصا لاحراز السلاح وحمله .

مادة ٣ — وزير الداخلية حر فى منح الرخص أو رفضها أو تحديد مدتها أو قصرها على أنواع معينة من الأسلحة وتقييدها بأى شرط أو حد يرى ضرورة تقييدها به وذلك حسبما يترأى له .



وهو أيضا حر في سحب الرخص في أى وقت وله في هذه الحالة أن يعطى صاحب السلاح ميعاداً لبيع سلاحه الى أحد تجار الأسلحة المرخص لهم أو الى شخص رخص له أو لتصديره خارج القطر .

مادة ٤ — لا يمكن تفتيش منازل الأشخاص المشتبه فيهم بأنهم يحرزون أسلحة بجمالة مخالفة لأحكام هذا القانون الا بواسطة القاضى أو مندوب النيابة العمومية أو بناء على أمر منها بواسطة مأمور الضبطية القضائية الذى ينتدبانه لهذا الغرض .

مادة ٥ — على الموظف الذى يجرى التفتيش أن يستصحب معه شاهدين وأن يحرر محضراً بما أجراه وبما عاينه ويوقع عليه هو والشاهدان وصاحب المحل الذى صار تفتيشه .

فاذا كان هذا الأخير غائبا أو امتنع عن التوقيع على المحضر بامضائه أو ختمه أو كان غير قادر على إجراء ما تقدم يذكر ذلك فى المحضر ويصير العمل أيضا بأحكام قانون تحقيق الجنايات وبقية القواعد المتبعة فى تفتيش المنازل .

مادة ٦ — يعاقب على الجرائم التى ترتكب ضد هذا القانون بالعقوبات الآتية :

اذا كان السلاح ناريا تكون العقوبة بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو الغرامة لغاية خمسين جنيبها مصريا .

اذا كان السلاح من الأسلحة البيضاء تكون العقوبة بالحبس لمدة لا تتجاوز شهراً واحداً أو الغرامة لغاية ثلاثة جنيبات مصرية .

ويحكم القاضى دائماً بمصادرة السلاح .

مادة ٧ — يلغى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٠٤ .

رخص احراز السلاح وحمله المعطاة طبقاً للقانون المشار اليه تعتبر جميعها ملغاة ولا عمل لها .

مادة ٨ — يصدر وزير الداخلية بقرار منه لائحة ببيان شروط منح الرخص والرسوم المقررة عليها وتجديدها وسائر الأحكام التكميلية .

### أحكام مؤقتة

مادة ٩ — على كل شخص يحرز سلاحاً أو أكثر من الأسلحة المشار إليها في المادة الأولى أن يقدم ما عنده من هذه الأسلحة الى المركز أو القسم أو نقطة البوليس وذلك في مدة شهر من تاريخ ابتداء العمل بهذا القانون .

أما الذين يحرزون أسلحة من الأنواع المبينة في الجدول رقم ٢ الملحق بهذا القانون والذي يمكن تعديله في أى وقت كان بقرار من وزير الداخلية فيمكنهم الاكتفاء بتقديم اخطار كتابي تفصيلي عنها الى السلطة المشار إليها آنفاً وفي الميعاد المحدد أعلاه .

وللبوليس دائماً أن يأمر باحضار الأسلحة التي تقدم الاخطار عنها واذا لم يتم مقدم الاخطار بما أمر به فللبوليس ذاته أن يقوم بضبطها في منزله .

مادة ١٠ — الأسلحة التي يصير احضارها أو التي يقدم اخطار عنها تصدر ما لم يتحصل صاحبها في مدة ثلاثة شهور من تاريخ احضارها أو من تاريخ الاخطار المقدم عنها على الرخصة المشار إليها في المادة الثانية . أما اذا كانت من الأسلحة المنوه عنها في الفقرة الثانية من المادة السابقة فيكتفى بأن يثبت صاحبها بأنه قد تصرف بها بالطريقة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة .

أما الأسلحة المرصعة أو المزخرفة فيفصل منها القسم المرصع أو المزخرف الذي ليس بجزء أصلي من السلاح ويرد الى صاحبه اذا طلب ذلك .

مادة ١١ — للمحافظين والمديرين عند اللزوم أن يأمرؤا بتفتيش المنازل في بحر الستة أشهر التالية لتاريخ ابتداء العمل بهذا القانون بقصد البحث عن الأسلحة المشار إليها في المادة الأولى وضبطها وذلك بدون مراعاة القواعد الواردة في المادتين الرابعة والخامسة .

ويكون اجراء هذا التفتيش بناء على أمر وزير الداخلية وطبقاً للتعليمات التي يصدرها .

والأسلحة التي تضبط قبل انتهاء الميعاد المنوه عنه في المادة التاسعة لا يعاقب

أصحابها وإنما تصدر طبقاً لأحكام المادة العاشرة .  
 مادة ١٢ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون الذي يسرى العمل به  
 من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
 صدر بقصر جبارس في ٢٦ رجب سنة ١٣٣٥ ( ١٧ مايو سنة ١٩١٧ )

### الجدول رقم ١

الأسلحة البيضاء الممنوعة المشار إليها في المادة الأولى من القانون رقم ٨  
 لسنة ١٩١٧ :

- (١) السيوف والشيش ( ما عدا السيوف والشيش التي هي جزء من  
 الكسوة الرسمية وكذلك السيوف والشيش وشيش المبارزة ) ؛
- (٢) السونكات ؛
- (٣) الخناجر ؛
- (٤) الرماح ؛
- (٥) نصال الرماح ؛
- (٦) عصي الشيش ؛
- (٧) الخشت ( قضيب مدبب من الحديد يوضع بأطراف العصي ) ؛
- (٨) ملكة حديد ( بونية حديد ) ؛
- (٩) السكاكين التي لا يسوغ احرازها أو حملها مسوغ من الضرورة  
 الشخصية أو الحرفة .

### الجدول رقم ٢

الأسلحة التي يكتفى بتقديم اخطار عن احرازها طبقاً للمادة التاسعة من  
 القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ :

- (١) أسلحة الزينة ، وهي الأسلحة العتيقة والبنادق والقراينات والبنادق  
 القصيرة والريشولترات والطبنجات مهما كان طولها التي تكون  
 كورناقتها وزنادها أو ماسورتها متحلية بالذهب أو الفضة أو منقوشة

نقشا بديعا . ولكي يمكن ادخال أسلحة الزينة ( خلافا للأسلحة العتيقة ) في هذا الجدول يلزم أن لا تكون قيمة القطعة الواحدة أقل من عشرين جنيها عن البنادق والقرايينات والبنادق القصيرة ، ومن ثمانية جنيها عن الريڤولڤرات ، ومن ثلاثة جنيها عن الطبنجات ؛

(٢) البنادق والقرايينات والطبنجات طرز « فلوير » والأسلحة المماثلة لها من العيار الصغير ، والأسلحة ذات الماسورة الحلزونية المعروفة بأسلحة « صالون » .

---



قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣  
بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة  
وبالمظاهرات فى الطرق العمومية

نحن ملك مصر

بما أن حق الاجتماع العام لم تعترف به ولم تنظمه القوانين المصرية بعد ؛  
وبما أنه من الضرورى ومن الملائم الاعتراف بهذا الحق وتقرير حدوده  
وأحكامه لكى يتسنى للأهلين الاشتراك فى الحياة العامة للبلاد على وجه  
هادىء منتظم ؛

وبعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر ؛  
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛  
رسمنا بما هو آت :

الفصل الأول — فى الاجتماعات العامة

مادة ١ — الاجتماعات العامة حرة على الوجه المقرر فى هذا القانون .  
مادة ٢ — يجب على من يريد تنظيم اجتماع عام أن يخطر بذلك المحافظة  
أو المديرية ، فإذا كان يراد عقد الاجتماع خارج مقر المحافظة أو المديرية أخطر  
سلطة البوليس فى المركز ويكون الاخطار قبل عقد الاجتماع بثلاثة أيام على  
الأقل .

وتنقص هذه المدة الى أربع وعشرين ساعة اذا كان الاجتماع انتخابيا .  
مادة ٣ — يجب ان يكون الاخطار شاملا لبيان الزمان والمكان المحددين  
للإجتماع ولبیان موضوعه . ويجب أن يبين به كذلك اذا كان الغرض منه محاضرة  
أو مناقشة عامة أو اذا كان الاجتماع انتخابيا .  
كما يجب ان يتضمن بيان تأليف اللجنة المنصوص عاها فى المادة السادسة  
وذلك استدراكا للحالة التى لا ينتخب فيها المجتمعون لجنة .

ويجب أن يوقع على الاخطار من خمسة أو من اثنين اذا كان الاجتماع انتخابيا من أهل المدينة أو الجهة التي سيعقد فيها الاجتماع المتوطنين فيها المعروفين بين أهلها بحسن السمعة المتمتعين بالحقوق المدنية والسياسية .  
ويبين كل من هؤلاء الموقعين في الاخطار اسمه وصفته وصناعته ومحل توطنه .

مادة ٤ — يجوز للمحافظ أو المدير أو لسلطة البوليس في المركز منع الاجتماع اذا رآوا أن من شأنه أن يترتب عليه اضطراب في النظام أو الأمن العام ، بسبب الغاية منه أو بسبب ظروف الزمان والمكان الملازمة له أو بأي سبب خطير غير ذلك .

ويبلغ اعلان المنع الى منظمى الاجتماع أو الى أحدهم بأسرع ما يستطاع وقبل الموعد المضروب للاجتماع بست ساعات على الأقل .  
ويعلق هذا الاعلان على باب المحافظة أو المديرية أو المركز وينشر في الصحف المحلية اذا تيسر ذلك .

ويجوز لمنظمى الاجتماع أن يتظلموا من أمر المنع الى وزير الداخلية فاذا كان الأمر صادراً من سلطة بوليس المركز فيقدم التظلم الى المدير .  
أما الاجتماعات الانتخابية فلا يجوز منعها أبداً .

مادة ٥ — لا يجوز عقد الاجتماعات في أماكن العبادة أو في المدارس أو في غيرها من محال الحكومة الا اذا كانت المحاضرة أو المناقشة التي يعقد الاجتماع لأجلها تتعلق بغاية أو غرض مما خصصت له تلك الأماكن والمحال .  
ولا يجوز على أية حال أن تمتد هذه الاجتماعات الى ما بعد الساعة الحادية عشرة ليلا الا باذن خاص من البوليس .

مادة ٦ — يجب أن يكون للاجتماع لجنة مؤلفة من رئيس ومن اثنين من الأعضاء على الأقل وعلى هذه اللجنة المحافظة على النظام ومنع كل خروج على القوانين كما أن عليها أن تحفظ للاجتماع صفته الميينة في الاخطار وأن تمنع كل خطاب يخالف النظام العام أو الآداب أو يشتمل على تحريض على الجرائم .

فاذا لم ينتخب المجتمعون لجنة تكون اللجنة مؤلفة من الأعضاء المبيينين في الاخطار .

مادة ٧ — للبوليس دائما الحق في حضور الاجتماع لحفظ النظام والأمن ولمنع كل انتهاك لحرمة القانون ويكون من حقه أن يختار المكان الذي يستقر فيه . ويجوز له حل الاجتماع في الأحوال الآتية :

- (١) اذا لم تؤلف لجنة للاجتماع أو اذا لم تقم اللجنة بوظيفتها ؛
- (٢) اذا خرج الاجتماع عن الصفة المعينة له في الاخطار ؛
- (٣) اذا أُلقيت في الاجتماع خطب أو حدث صياح أو أنشدت أناشيد مما يتضمن الدعوة الى الفتنة أو وقعت فيه أعمال أخرى من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في غيره من القوانين ؛
- (٤) اذا وقعت جرائم أخرى أثناء الاجتماع ؛
- (٥) اذا وقع اضطراب شديد .

مادة ٨ معدلة ( مرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ ) (١) — يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع في مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس يدهم دعوة شخصية فردية . على أن الاجتماع يعتبر عاما اذا رأى المحافظ أو المدير أو سلطة البوليس في

(١) نص المادة ٨ قبل تعديلها في سنة ١٩٢٩ :

« يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع في مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس يدهم دعوى شخصية فردية . ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع تتوفر فيه الشروط الآتية :

- (١) أن يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم ؛
- (٢) أن يكون قاصرا على الناخبين وعلى المرشحين أو وكلائهم ؛
- (٣) أن يقام الاجتماع في الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد لاجراء الانتخاب » .

المركز أن الاجتماع بسبب موضوعه أو عدد الدعوات أو مطابقة توزيعها أو بسبب أى ظرف آخر ليس له الصفة الصحيحة لاجتماع خاص .

وفى هذه الحالة يجب عليه أن يخطر الداعى الى الاجتماع أو المنظم له بأن يقوم بالواجبات التى فرضها هذا القانون .

ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع تتوافر فيه الشروط الآتية :

( ١ ) أن يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم .

( ٢ ) أن يكون قاصرا على الناخبين وعلى المرشحين أو وكلائهم .

( ٣ ) أن يقام الاجتماع فى الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد لاجراء الانتخاب .

#### الفصل الثانى — فى المظاهرات فى الطريق العام

مادة ٩ — تسرى أحكام المادة الأولى والفقرة الأولى من المادة الثانية والفقرتان الأولى والثالثة من المادة الثالثة والفقرات الأربع الأولى من المادة الرابعة والفقرتان الأولى والثانية ( ٢ و ٣ و ٤ و ٥ ) من المادة السابعة على كل أنواع الاجتماعات والمواكب والمظاهرات التى تقام أو تسير فى الطرق أو الميادين العامة والتى يكون الغرض منها سياسيا .

ويجوز فى كل حين للسلطات الميينة فى المادة الثانية أن تقرر مكان الاجتماع أو خطة سير الموكب أو المظاهرة على أن تعلن المنظمين بذلك طبقا لحكم المادة الرابعة .

فاذا نظم موكب من هذا القبيل بمناسبة تشييع جنازة فان الاعلان الصادر من السلطة بمنع الموكب أو بتحديد خطة سيره يبلغ الى القائمين بشؤون الجنازة من أسرة المتوفى .

مادة ١٠ — لا يترتب على أى نص من نصوص هذا القانون تقييد ما للبوليس من الحق فى تفريق كل احتشاد أو تجمع من شأنه أن يجعل الأمن



العام في خطر أو تقييد حقه في تأمين حرية المرور في الطرق والميادين العامة .

### الفصل الثالث — في العقوبات والأحكام العامة

مادة ١١ — معدلة ( مرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ )<sup>(١)</sup> — الاجتماعات أو المواكب أو المظاهرات التي تقام أو تسير بغير اخطار عنها أو رغم الأمر الصادر بمنعها يعاقب الداعون اليها والمنظمون لها وكذلك أعضاء لجان الاجتماعات بالحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويحكم بهذه العقوبات أيضا اذا كان الداعون أو المنظمون لاجتماع أو لموكب أو لمظاهرة سواء أأخطروا عنها أو لم يخطروا وقد استمروا في الدعوة لها أو في تنظيمها بالرغم من منعها .

كل شخص يشترك رغم تحذير البوليس في اجتماع أو موكب أو مظاهرة لم يخطر عنها أو صدر الأمر بمنعها أو يعصى الأمر الصادر الى المجتمعين بالتفرق يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي الحالة المشار اليها في الفقرة الثانية من هذه المادة يحكم بالعقوبات المذكورة

(١) نص المادة ١١ قبل تعديلها في سنة ١٩٢٩ :

« الاجتماعات أو المواكب أو المظاهرات التي تقام أو تسير بغير اخطار عنها أو رغم الأمر الصادر بمنعها يعاقب الداعون اليها والمنظمون لها وكذلك أعضاء لجان الاجتماعات بالحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين .

كل شخص يشترك رغم تحذير البوليس في اجتماع أو موكب أو مظاهرة لم يخطر عنها أو صدر الأمر بمنعها أو يعصى الأمر الصادر الى المجتمعين بالتفرق يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين .

« أما المخالفات الأخرى لهذا القانون فيعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على سبعة أيام وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو باحدى هاتين العقوبتين .

ولا يحول تطبيق أحكام الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد عن الأعمال ذاتها مما يكون منصوصا عليه في قانون العقوبات أو في القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر أو في أى قانون آخر من القوانين المعمول بها » .

في الفقرة السابقة على الأشخاص الذين يشرعون في الاشتراك في تلك الاجتماعات أو المواكب أو المظاهرات .

أما المخالفات الأخرى لهذا القانون فيعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على سبعة أيام وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو باحدى هاتين العقوبتين .

ولا يحول تطبيق أحكام هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد من الأعمال ذاتها مما يكون منصوصا عليه في قانون العقوبات أو في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر أو في أى قانون آخر من القوانين المعمول بها .

مادة ١٢ — وزير الداخلية أن يصدر بقرار منه الأحكام التي يقتضيها تنفيذ هذا القانون .

مادة ١٣ — على وزيرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويجرى العمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بمرأى عابدين في ١٤ شوال سنة ١٣٤١ ( ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ )

## المذكرة التفسيرية لمشروع القانون الخاص بالاجتماعات العامة

### والمظاهرات في الطرق العمومية

يقصد القانون الاعتراف بحق التجمهر العام ووضع نظام له وذلك كما ذكر في مقدمة المشروع . أن خلو التشريع المصرى من أى قانون خاص بهذا الحق جعل من المشكوك فيه ما اذا كان خضوعا تاما لسلطة تصرف الحكومة بنوع عام وسلطة البوليس بنوع خاص . على أن الحالة السياسية الحديثة والاصلاحات الدستورية الواجب ادخالها عاجلا تبرر ضرورة الاعتراف بهذا الحق الذى لا بد منه للحياة العامة لكل بلد ديموقراطى مع وضع نظام لحدوده اللازمة . والمشروع مستمد من القوانين الفرنسية والايطالية والبلجيكية مع اعتبار القانون الفرنسى الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٨٨١ بصفة خاصة .

ورد في المادة الثامنة تعريف الاجتماعات العمومية لا سيما من وجهة تمييزها من الاجتماعات الخصوصية التي تنعقد في الأندية الخاصة والتي لا يدخلها الا أشخاص معينون مستدعون بموجب دعوات شخصية فردية .

ويجب من جهة أخرى ملاحظة أن المعنى الصحيح لكلمة اجتماع تؤديه مقدمة القانون ونصوص القانون المختصرة وكذا تكنى السابقات الموجودة في القوانين الآنف ذكرها لتعيين طبيعة وصفات الاجتماعات العمومية المراد وضع نظام لها وللتفريق بينها وبين تلك الاجتماعات التي تمثل المظاهرات البسيطة الاعتيادية للحياة الاجتماعية ( كالاجتماعات في المساجد لتأدية الفروض

الدينية وفي البورصات والأسواق للقيام بأعمال التجارة أو الصناعة وفي الملاهي الخ ) . وبعبارة أخرى فإن الاجتماعات التي يرمى القانون الى وضع نظام لها إنما هي الاجتماعات العمومية التي تدبر لفرض معين لتكوين الرأي العام أو لاستشارته في مواضيع عامة قلت أو كثرت عموميتها .

وقد ورد في نفس المادة الثامنة تعريف نوع معين من الاجتماعات العمومية وهو الاجتماعات الانتخابية وهذا التعريف وارد لتطبيق النصوص التي احتواها القانون في مصلحة هذه الاجتماعات التي لا يملك البوليس سلطة منعها في المدة التي تشتد فيها الحركة الانتخابية وتسفر عن نتيجة وهي المدة التي تمتد من تاريخ استدعاء دوائر الناخبين حتى يوم الانتخاب . ومن البديهي أن الاجتماعات الانتخابية التي تعقد قبل هذه المدة تقع تحت الأحكام العامة لنظر الاجتماعات العمومية .

ويجب أخيرا ملاحظة أن القانون لا يقصد وضع نظام للاجتماعات التي ربما يعقدها الأجانب في هيئة جالياتهم تحت رقابة التفصيلات ومسئوليتها فإن هذه الاجتماعات اذا عقدت في أماكن عمومية تكون بطبيعة الحال خاضعة للسلطة العادية المخولة للبوليس الذي يملك دائما حق دخول هذه الأماكن ويمكنه اخلاءها عند حدوث ما يخل بالنظام .

وتحتوي المادة الأولى من القانون على تقرير المبدأ الأساسي لحرية الاجتماع العمومي في الدائرة المحددة بموجب نصوص هذا القانون .

وتعين المادتان الثانية والثالثة الواجبات المفروضة على منظمي هذه الاجتماعات ومن البديهي أن شخصية هؤلاء المنظمين تقدم بمثابة ضمان من أمم ما يضمن به الغرض الجدي والروح النظامي لهذه الاجتماعات . ولربما كان من المستحب أن تفرض عليهم شروط كفاءة فائقة الا أنه كان يخفى الوقوع فيما لا يلائم من تضيق نطاق حق الاجتماعات تضيقا كبيرا بطريقة غير مباشرة . ويجب على كل حال أن يمنع القائمون الحقيقيون بعمل الاجتماعات من الاختباء وراء أشخاص صوريين يظهرون فقط لينجزوا مع البوليس الاجراءات اللازمة لامكان عقد الاجتماع . فالمشروع يختم على منظمي الاجتماعات أن يكونوا :

أولا — أشخاصا ذوي كرامة ومعروفين أي أنهم يشغلون مركزا محترما في الهيئة الاجتماعية يعطى لهم حيثية ما ( أعيانا وملاكات وتجارا وموظفين وأشخاصا يمارسون مهنة حرة ورؤساء أو وكلاء مصانع أو ورش أو أعضاء شركات أو جمعيات أو هيئات أخرى من المعترف بها رسميا أو المسموح بها بطريقة غير مباشرة الخ ) .

ثانيا — أشخاصا متمتعين بالحقوق المدنية والسياسية أي أن يكونوا مصريين راشدين غير محجور عليهم حائزين على الشروط المفروضة في قوانين البلاد للتمتع بحقوق الانتخاب .

ثالثا — أشخاصا قاطنين في المدينة أو الناحية التي سيعقد الاجتماع بها ويجب على القائمين بعقد الاجتماعات أن يقدموا الى المحافظات والمديريات والمراكز بحسب مكان الاجتماع قبل انعقاد الاجتماع بثلاثة أيام وقبله بأربعة وعشرين ساعة اذا كان انتخابيا اقرارا كتابيا بالآتي :

( ١ ) بيان يوم وساعة ومكان عقد الاجتماع .

(ب) تعيين الغرض من الاجتماع أى إيضاح المسائل التى ستكون موضوعا للبحث فيه وبيان ما اذا كان الغرض منه القاء محاضرة أو تناول بحث علنى أو اجراء انتخاب .

(ج) بيان كيفية تأليف المكتب فى حالة ما اذا كان هذا المكتب لا ينتخب عند الاجتماع . وقد اتبع المشروع المبدأ الحر الذى لا يلزم الاجتماعات العمومية بالحصول على تصريح سابق بالاجتماع . ولكن ليس معنى ذلك تخلص الحكومة من مسئوليتها فى المحافظة على النظام والراحة العامة وتملصها من واجبها المترتب على ذلك وهو منع الاجتماعات التى تهدد هذا النظام وتلك الراحة . وبناء عليه فان المادة الرابعة تخول الحكمدار والمدير وبوليس المركز حق منع الاجتماع الا فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة السابقة ويجب أيضا ملاحظة أن البوليس ليس ملزما فى الأحوال المذكورة باستعمال القوة فيمكنه ألا يعتمد اليها اذا ظهر أن فض الاجتماع ليس ضروريا .

وأن أولى الحالات المنظورة حالة ما اذا كان المكتب لم يشكل أو شكل ولكن بات غير قادر على حفظ النظام والترتيب فى المناقشة . ففى هذه الحالة وقبل أن تقع أمور جنائية أو خلل خطير يمكن البوليس أن يفض الاجتماع ويمكنه أيضا الانتظار حتى ينتثت الجمع من نفسه عند عدم مقدرته الوصول الى نتيجة ما .

وثانية الحالات المنظورة حالة ما اذا لم يحافظ الاجتماع على الصفة التى رخص له بها كما لو كان الغرض منه القاء محاضرة فتتحول المحاضرة الى مناقشة ففى هذه الحالة أيضا يترك لتصرف البوليس النظر فيما اذا كان يمكن السماح بقاء الاجتماع دون الشروع فى فضه رغما من التغير الحاصل .

وثالثة الحالات حالة ما اذا نشأ عن الاجتماع خطب أو هتاف أو أغاني داعية الى الفتنة أو أية مخالفة من المخالفات المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو فى قوانين أخرى . ففى هذه الحالة يتحتم فض الاجتماع بوجه عام اما حفظا للنظام أو للتمكن من القبض على المتهمين ولكنه قد يمكن أيضا القبض على هؤلاء واعادة النظام دون الالتجاء الى فض الاجتماع . وتشبه هذه الحال كثيرا الحالة الواردة بنمرة ٤ فى هذه المادة والمتعلقة بأعمال جنائية ليست ناشئة عن الاجتماع لا مباشرة ولا غير مباشرة وإنما تقع فى بعض الظروف أثناء الاجتماع .

هذا ويعتبر أيضا سببا لفض هذا الاجتماع نشوء اخلال خطر بالأمن وهو ما تؤدى اليه نوعا ما الأحوال السابقة . ولكنه قد يحدث أيضا مستقلا عنها .

ويرمى القسم الثانى من المشروع الى وضع نظام لهذه الاجتماعات فى الطرق العمومية وهى المعروفة عادة « بالمظاهرات » والتى يمكن حصولها على صور مختلفة ( مثل تقابل وتجمهر وسير فى صفوف وموكب أعلام وجنازة الخ ) ولها جميعها الصفات العامة التى يقصد بها تعزيد مظاهرة سياسية .

وتطبق على هذه المظاهرات نفس القوانين الموضوعة للاجتماعات بالمعنى الصحيح الا بالطبع ما كان من هذه القوانين خاصا بالاجتماعات الانتخابية أو التى يوجبها تشكيل مكتب . ويخول البوليس حقا خاصا ذا أهمية كبرى لتحديد المكان الذى تقوم فيه هذه أو رسم المظاهرات أو



لرسم خطة سيرها اليه فاذا كان الأمر متعلقا بمظاهرة تنظم لغرض سياسى على أثر جنازة فان على السلطة أن تخطر عائلة المتوفى بمنع موكب الجنازة أو خطة السير المرسومة له وللبوليس فيما يتعلق بهذه المظاهرات نفس الحقوق التى له اذا تراءى لهم أن من شأنه الاخلال بالنظام والراحة العامة سواء كان ذلك بسبب الغرض الذى يرمى اليه أو لسبب حالة الطرف والمكان الذى يحدث فيها ( مثلا : حصول هذا الاجتماع وقت حصول اجتماعات أخرى ذات مرمى مضاد وقرب مكانه من مكان الاجتماعات الأخرى المذكورة أو من مكاتب الحكومة . وأن يبين للاجتماع مكان من الأمكنة الممنوع عمل اجتماعات عمومية بها طبقا لنص المادة السادسة الخ ) ، أو بسبب أية دواع أخرى ذات أهمية .

هذا ويقضى المشروع ألا يقتصر تبليغ أمر تحذير الاجتماع الى القائمين بعمله بل يقضى أيضا بنشر هذا الأمر على باب المحافظة أو المديرية أو المركز وفى الجرائد المحلية ان أمكن وذلك اخطارا للأهالى بهذا التحذير .

وقد منح القائمون بعمل الاجتماعات حق المعارضة فى التحذير لدى الوزير اذا اختص الأمر باجتماع حظره المحافظ أو المدير ولدى هذا الأخير اذا كان خاصا بأمر اجتماع حظره بوليس المركز . ولا يمكن مطلقا تحذير الاجتماعات الانتخابية .

وتقضى المادة الخامسة بأنه لا يمكن عقد اجتماعات فى الأبنية المعدة لتأدية الفروض الدينية عامة ولا فى المدارس وغيرها من دوائر الحكومة الا اذا كانت المحاضرة التى تلى أو المناقشة التى تدور متعلقة بغرض من الأغراض التى تخصص عادة لها الأبنية والأماكن المذكورة . ولا يمكن بأى حال أن يطول الاجتماع الى ما بعد الساعة الحادية عشرة مساء دون اذن خاص من البوليس واذا كان المشروع مأخوذا من القانون الفرنسى فهو يعتبر أن وجود مكتب للإشراف على المناقشة فى الاجتماع من الاحتياطات المفيدة جدا سواء لمصلحة النظام العام أو لى تدور المناقشة بطريقة حرة فعالة قانونية منظمة وأنه كما ورد فى المادة السادسة يجب أن يكون لكل اجتماع مكتب مكون من رئيس ومساعد على الأقل يكلف بالمحافظة على النظام ومنع أى مخالفة للقوانين وبأن يحفظ للاجتماع الصفة التى تصرح له بها ويمنع كل خطاب مخالف للنظام العام أو للأداب العامة أو محتو على ما يستفز الى عمل جنائى .

وقد رأينا أنه يجب على المنظمين أن يعينوا فى البلاغ أعضاء المكتب ما لم يفرض انتخابه الى الجمعية العمومية وبذلك يتحاشى حرمان الاجتماع من هذا العامل الأساسى والمكتب الذى يذكر فى البلاغ أن يقوم بصفة مكتب مؤقت لتنظيم انتخاب المكتب النهائى . فاذا لم ينتخب هذا الأخير بقى هو بصفة مكتب نهائى .

وأن من أم وأدق المسائل الواجب حلها المسألة المتعلقة بسلطة البوليس أثناء انعقاد اجتماع عام غير محظور . فمن أول حقوقه أن يحضر هذا الاجتماع ليحفظ النظام والراحة العامة وليس له ذلك فقط بل يكون له حق انتقاء المحل الذى يجلس فيه وهو أمر ذو أهمية عملية عظيمة . وللبوليس علاوة على حق حضور الاجتماع الحق فى فضه بالقوة . ولكن لا يستعمل هذا الحق

فما يختص بالاجتماعات العامة ولكنه يجب عليه مع ذلك ضمان حرية وسلامة سير الأهالى فى الطرقات والمحلات العمومية .

وترمى المادة العاشرة الى تأكيد واجب البوليس هذا قائلة بالألا يمكن لأى نص من القانون أن يحد حق البوليس سواء فى تشتيت التجمهر أو التجمع الذى من شأنه أن يجعل الأمن العام فى خطر أو فى ضمان حرية وسلامة السير فى الطرقات والمحلات العمومية .

ويحتوى آخر قسم من المشروع على نصوص العقوبات القانونية فى حالة عقد اجتماعات غير مبلغ عنها أو محظورة فإن المسئولية يجب أن تقع فى الأصل على من نظموها أو أداروها . وهؤلاء أنفسهم يجب أن يكونوا مسؤولين عن اتباع نصوص قانون الاجتماعات المبلغ عنها تبليغا قانونيا .

وتقول المادة الثانية ( أن الداعين والمنظمين للاجتماعات والمواكب أو غيرها من المظاهرات غير المبلغ عنها أو المحظورة وكذا أعضاء مكاتب هذه الاجتماعات يجوز الحكم عليهم بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه مصرى أو بعقوبة فقط من هاتين العقوبتين ) وأنه ( فى حالة أى مخالفة أخرى للقانون يجوز أن يعاقب المذكورون بالحبس مدة لا تزيد على سبعة أيام وبغرامة لا تزيد على مائة قرش صاغ أو باحدى هاتين العقوبتين فقط ) . أما أفراد الجمهور فقد انضج أنه لا يمكن توجيه مسئولية جنائية ضدهم لسبب مجرد اندماجهم فى اجتماع غير مبلغ عنه أو محظور وذلك لأنه يصبح من المحال تقريبا اثبات أنهم كانوا عاملين بحالة الاجتماع المخالفة للقانون .

وتقتصر المادة الثانية على معاقبتهم بحبس لا يزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيا مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط وذلك عند ما يصرون على التجمهر أو يرفضون الانصراف بعد صدور أمر البوليس المحظر بذلك ويضاف الى ما سبق أن العقوبات المنصوص عليها فى هذه المادة لا تعفى من تطبيق كل عقوبة منصوص عليها للأسباب عينها فى قانون العقوبات أو فى القانون نمرة ١٠ الصادر فى سنة ١٩١٤ بشأن الاجتماعات أو فى أى قانون معمول به . ويوجد أخيرا فى المادة الثانية نص ليس هو الا نتيجة معقولة لنص المادة الأولى القاضى بأن الاجتماعات المنعقدة مخالفة لنصوص هذا القانون يمكن منعها أو حلها أو تشتيت شملها بالقوة دائما وقد يكون من الضرورى تكملة القانون بنصوص تطبيقية . والمادة الثامنة عشرة تخول وزارة الداخلية الحق فى اصدارها بموجب قرار .

قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣  
بنظام الأحكام العرفية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادتين ٤٥ و ١٥٥ من الدستور ،  
وبما أن المصلحة تدعو الى وضع قانون يتضمن القواعد العامة التي يجب  
العمل بها في حالة اعلان الأحكام العرفية ،  
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية والحقانية ، وموافقة رأى مجلس  
الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يجوز اعلان الأحكام العرفية كلما تعرض الأمن أو النظام العام  
في الأراضي المصرية أو في جهة منها للخطر سواء أكان ذلك بسبب اغارة قوات  
العدو المسلحة أو بسبب وقوع اضطرابات داخلية .

مادة ٢ - يكون اعلان الأحكام العرفية بمرسوم ويتضمن هذا المرسوم  
ذكر ما يأتي :

( أولا ) الجهة التي تجرى فيها الأحكام العرفية ،  
( ثانيا ) التاريخ الذي يبدأ فيه بافاد هذه الأحكام ،  
( ثالثا ) اسم من يقلد السلطات الاستثنائية التي نص عليها في هذا القانون  
حاكما عسكريا كان أو غيره .

وكذلك يكون رفع الأحكام العرفية بمرسوم .

مادة ٣ - يجوز للسلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية أن تتخذ باعلان  
أو بأوامر كتابية أو شفوية التدابير الآتية بيانها :

(١) سحب الرخص باحراز السلاح وحمله والأمر بتسليم الأسلحة على  
اختلاف أنواعها والذخائر والمواد القابلة للانفجار والمفرقات وضبطها أينما وجدت  
واغلاق مخازن الأسلحة .

- (٢) الترخيص بتفتيش الأشخاص أو المنازل في أية ساعة من ساعات النهار أو الليل .
- (٣) الأمر بمراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها وإيقاف نشرها من غير اخطار سابق والأمر باغلاق أية مطبعة وضبط المطبوعات والنشرات والرسومات التي من شأنها تهيج الخواطر واثارة الفتنة أو مما قد يؤدي الى الاخلال بالأمن أو النظام العام سواء أ كانت معدة للنشر أو للتوزيع أو للعرض على الأنظار أو البيع أو لم تكن معدة لغرض من هذه الأغراض .
- (٤) الأمر بمراقبة الرسائل البريدية والتلغرافية والتليفونية .
- (٥) تحديد مواعيد فتح المحال العمومية واغلاقها أو بعض أنواع تلك المحال سواء في كل الجهة التي أجريت فيها الأحكام العرفية أو في بعض النواحي أو الأحياء وتعديل تلك المواعيد واغلاق المحال العمومية المذكورة كلها أو بعضها .
- (٦) الأمر باعادة الأشخاص المولودين أو المتوطنين في غير الجهة التي يقيمون فيها الى مقر ولادتهم أو توطنهم اذا لم يوجد ما يبرر مقامهم في تلك الجهة أو الأمر بأن يكون يدهم تذاكر لاثبات الشخصية أو للاذن بالاقامة .
- (٧) الأمر بالقبض على المتشردين والمشتبه فيهم وبمحجزهم في مكان أمين .
- (٨) منع أى اجتماع عام وحله بالقوة وكذلك منع أى ناد أو جمعية أو اجتماع وحله بالقوة .
- (٩) منع المرور في ساعات معينة من النهار أو الليل في كل الجهة التي أجريت فيها الأحكام العرفية أو في بعضها إلا باذن خاص أو لضرورة عاجلة بشرط اثبات تلك الضرورة .
- (١٠) تنظيم استعمال وسائل النقل على اختلاف أنواعها في كل الجهة التي أجريت فيها الأحكام العرفية أو في بعضها ومنع ذلك الاستعمال عند الاقتضاء .
- (١١) اخلاء بعض الجهات أو عزلها وعلى العموم حصر وتحديد المواصلات بين الجهات المختلفة التي أجريت فيها الأحكام العرفية وتنظيم تلك المواصلات .
- (١٢) الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو أية مصلحة عامة



أو خاصة أو أى معمل أو مصنع أو محل صناعى أو أى عقار أو أى منقول أو أى شىء من المواد الغذائية وكذلك تكليف أى فرد بتأدية أى عمل من الأعمال ويجوز لمجلس الوزراء أن يضيق دائرة الحقوق المتقدمة المخولة للسلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية أو أن يرخص لها باتخاذ أى تدبير آخر مما يقتضيه صون الأمن والنظام العام فى كل الجهة التى أجريت فيها الأحكام العرفية أو فى بعضها.

مادة ٤ — تنفيذ الاعلانات والأوامر الصادرة من السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية يتولاه البوليس أو القوات العسكرية فإذا كانت القوات العسكرية هى المتولى التنفيذ جاز لضباط الجيش ولصف الضباط ابتداء من رتبة شاوئش اثبات المخالفات لتلك الاعلانات والأوامر ويجب على كل موظف أو مستخدم عام أن يعاونهم فى دائرة وظيفته أو عمله على القيام بذلك التنفيذ .

مادة ٥ — يعاقب من خالف الاعلانات والأوامر الصادرة من السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية بالعقوبات المنصوص عليها فى تلك الاعلانات ولا يجوز أن تزيد هذه العقوبات على السجن لمدة ثمانى سنوات ولا على غرامة بمبلغ أربعة آلاف جنيه مصرى . على أن ذلك لا يمنع من توقيع عقوبة أشد حيث يقضى بها قانون العقوبات أو القوانين الأخرى ويجوز دائماًلقاء القبض على المخالفين فى الحال .

مادة ٦ — يصدر الحكم فى الجرائم المنصوص عليها فى المادة السابقة من محكمة عسكرية واحدة أو أكثر تؤلف من اثنين من ضباط الجيش من رتبة يوزباشى أو من رتبة أعلى منها تعيينهما السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية ومن قاض من قضاة المحاكم الأهلية يعينه وزير الحفانية ويقوم بمباشرة الدعوى عضو من أعضاء النيابة .

ويجوز لمجلس الوزراء أن ينحول السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية الحق فى أن تحيل الى المحكمة العسكرية الجرائم التى يعاقب عليها القانون العام أو ما يبين منها فى قرار المجلس فى كل الجهة التى أجريت فيها الأحكام العرفية أو فى بعضها ويجوز فى هذه الحالة أن ينص فى ذلك القرار على أن تكون المحكمة

العسكرية مؤلفة من ثلاثة من الضباط ومن قاضيين .

مادة ٧ - يجرى العمل فيما يتعلق بتحقيق القضايا التي ترفع الى المحكمة العسكرية وبالحكم فيها وفق القواعد المعمول بها أمام المحاكم العسكرية المصرية مع مراعاة ما قد يطرأ عليها من التعديلات بمقتضى القرار المنصوص عليه في المادة التاسعة .

مادة ٨ - الأحكام التي تصدر من المحكمة العسكرية لا تقبل الطعن بأى وجه من الوجوه على أن تلك الأحكام لا تنفذ الا بعد اقرارها من جانب السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية ولتلك السلطة دائماً تخفيف العقوبة .

فاذا كان الحكم صادرا بعقوبة تتجاوز الحبس لمدة سنتين فانه لا يصبح نهائيا الا بعد أن يتثبت وزير الحقانية من صحة الاجراءات التي اتبعت .

مادة ٩ - يجوز لوزير الداخلية أن يتخذ بقرار يصدر منه بعد موافقة مجلس الوزراء ما يراه ضروريا من التدابير لتنفيذ هذا القانون .

مادة ١٠ - لا يترتب على أحكام هذا القانون الاخلال بما يكون لقائد الجيش في حالة الحرب من الحقوق في منطقة الأعمال العسكرية .

مادة ١١ - على وزراء الداخلية والحقانية والحرية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويجرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بسرأى المنتزه في ١١ ذى القعدة سنة ١٣٤١ ( ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ ) .

## قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ عن المتشردين والأشخاص المشتبه فيهم

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالتشرد ؛  
وعلى الأمر العالى الصادر فى ٢ ربيع الأول سنة ١٣١٨ ( ٢٩ يونيه سنة  
١٩٠٠ ) بتعديل النظام الخاص بمراقبة البوليس ، المعدل بمقتضى القانون رقم ١٦  
لسنة ١٩٠٩ ؛

وعلى القانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بوضع بعض أشخاص تحت  
مراقبة البوليس ؛

وعلى قانون العقوبات الأهلى ؛

وعلى قانون تحقيق الجنايات الأهلى ؛

وعلى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٤ بإنشاء محاكم المراكز ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية والحقانية ، وموافقة رأى مجلس  
الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

### الباب الأول — فى المتشردين وفى الأشخاص المشتبه فيهم

مادة ١ — يعد فى حالة تشرد :

( أولا ) من لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش ؛

( ثانيا ) من يسعى فى كسب عيشه بتعاطى أعمال القمار أو التنجيم فى الطرق  
أو الحال العمومية أو فى أى محل آخر يكون معرضا لنظر الجمهور ؛

( ثالثا ) قوادو النساء العموميات<sup>(١)</sup> ؛

(١) ألغيت الفقرتان ( رابعا وخامسا ) من هذه المادة وذلك بمقتضى المادة ١١ من القانون  
رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتحريم التسول والرفق بذيل هذا القانون .

(سادسا) العجز الذين يجوبون البلاد دون أن يكون لهم موطن ثابت أو أن يثبتوا أنهم يحترفون مهنة أو صناعة مشروعة ؛  
(سابعا) من يقضى الليل عادة في الطرق أو الميادين العمومية في المدن أو البنادر ولا يثبت أن له مسكنا .

مادة ٢ — يجوز أن يعد من المشتبه فيهم :

(أولا) الأشخاص المحكوم عليهم للقتل عمدا والذين حكم عليهم أكثر من مرة واحدة لارتكاب جريمة من الجرائم الآتى بيانها أو لشروع في إحدى تلك الجرائم وهى التهديد المنصوص عليه في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات الأهلى وخطف الأشخاص والحريق عمدا وتعطيل وسائل المواصلات والسرقه والنصب وتزييف النقود واتلاف المزروعات واعدام المواشى وانتهاك حرمة المساكن بقصد ارتكاب جريمة ما الا اذا كان قد مضى خمس سنين على انقضاء آخر عقوبة أو كانت تلك العقوبة قد سقطت بالتقادم ؛  
(ثانيا) من تولت النيابة أكثر من مرة عمل تحقيق ضدّهم أو اقامة الدعوى عليهم لجريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو لشروع في إحدى تلك الجرائم ولكن بسبب عدم كفاية الأدلة حفظت القضية أو صدر قرار بأن لا وجه لاقامتها أو حكم فيها بالبراءة الا اذا كان قد مضى خمس سنين على حفظ القضية أو اصدار القرار بأن لا وجه لاقامتها أو الحكم فيها بالبراءة أو كانت الدعوى العمومية قد سقطت بالتقادم ؛

(ثالثا) من صدر عليهم مرة واحدة حكم مما نص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة وكانوا مرة واحدة أيضا محلا لتحقيق أو لدعوى مما نص عليه في

= وهذا هو نص هاتين الفقرتين :

(رابعا) الأشخاص الأصحاء القادرون على العمل الذين يتعاطون الشحاذة في الطرق العمومية ؛

(خامسا) من حكم عليه أكثر من مرتين بسبب تخريب الأطفال على التسول في الطرق أو المحال العمومية وكان قد مضى على الحكم الأخير أقل من سنة .



الفقرة الثانية الا اذا أمكنهم الانتفاع بالمواعيد المنصوص عليها في تينك الفقرتين ؛  
( رابعا ) من يوجدون أكثر من مرة واحدة بين غروب الشمس وبين شروقها جائسين أو مختبئين في جوار قرية أو عزبة أو ضاحية أو أى مكان آخر يدعو الى الشبهة ومن غير أن يكون لوجودهم سبب ما ؛

( خامسا ) من اشتهر عنهم لأسباب جدية الاعتياذ على الاعتداء على النفس أو على المال أو الاعتياذ على التهديد بالاعتداء على النفس أو على المال أو الاعتياذ على الاشتغال كوسطاء لاعادة الأشخاص المخطوفين أو الأشياء المسروقة ؛

( سادسا ) من اعتادوا الاتجار بطريقة غير مشروعة بالمواد السامة أو بالمغيبات كالخشيش والأفيون والداتورة والكوكايين وغير ذلك .

## الباب الثانى — فى انذار البوليس

مادة ٣ — اذا تبين للبوليس أن شخصا فى حالة تشرد استدعاه لى يسلمه انذارا صريحا بأن يغير فى مدى عشرين يوما أحوال معيشته التى تنافى القانون وتجعله فى حالة التشرد والاقدم للقضاء لتوقيع العقوبات المنصوص عليها فى المادة السادسة .

فاذا عارض الشخص فى أنه فى حالة تشرد وعرض أن يقدم بينات جدية على صحة معارضته جمع البوليس البينات المذكورة وقرر استبقاء الانذار أو العدول عنه تبعا للنتيجة التى يصل اليها .

ويجوز لمن يفترض فيه التشرد أن يطعن فى قرار البوليس أمام النيابة وعلى النيابة بعد عمل تحقيق عند الاقتضاء أن تؤيد الانذار الصادر من البوليس أو أن تلغيه .

وتبين الاجراءات الخاصة بهذا الطعن فى القرارات المنصوص عليها فى المادة الرابعة والثلاثين من هذا القانون .

مادة ٤ — يرسل الانذار المنصوص عليه فى المادة السابقة الى الشخص

الذى يفترض فيه التشرّد من مأمور القسم أو المركز في الجهة التي يقيم فيها ذلك الشخص أو الجهة التي يوجد بها اذا لم يكن له مقر ثابت أو من نائب المأمور المذكور .

ويحرم محضر سواء عن الانذار أو عن معارضة من يفترض فيه التشرّد أو عن الأسباب التي دعت البوليس الى عدم الأخذ بتلك المعارضة ؛ ويكون في كل مكتب بوليس سجل تقييد فيه أسماء من يرسل اليهم الانذار .

مادة ٥ — يجوز على الدوام اكراه من يفترض فيه التشرّد على الحضور الى مركز البوليس لاستلام الانذار .

مادة ٦ — يعاقب من بقى في حالة تشرّد رغم انذار البوليس أو من عاد الى تلك الحالة في خلال ثلاث سنوات من تاريخ الانذار بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة لا تزيد على سنة واحدة .

فاذا عاد الى حالة التشرّد في خلال ثلاث سنوات من تاريخ انقضاء مدة العقوبة عوقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة لا تزيد على سنتين وذلك بغير حاجة الى انذار سابق .

ويجوز كذلك للقاضى أن يأمر بأن يمضى المحكوم عليه مدة المراقبة في جهة معينة في الأراضى المصرية . ويكون تعيين هذه الجهة بقرار يصدره وزير الداخلية طبقا للمادة الرابعة والثلاثين من هذا القانون .

فاذا عاد المحكوم عليه الى حالة التشرّد مرة أخرى في خلال ثلاث سنوات من تاريخ انقضاء مدة العقوبة عوقب بوضعه تحت مراقبة البوليس في جهة معينة طبقا للفقرة السابقة لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات وذلك بغير حاجة الى انذار . وفيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات تعد هذه المراقبة مماثلة لعقوبة الحبس .

مادة ٧ — يكون اثبات حالة التشرّد في الدعاوى الجنائية المذكورة في المادة السابقة بشهادة يوقع عليها في القرى والبنادر من العمدة وشيخى القرية أو

البندر ومن المأمور أو ممن يقوم مقامه وفي المدن من شيخ الحارة وشيخ القسم ومن المأمور ، وذلك الى أن يثبت العكس .

مادة ٨ — تسرى على الأشخاص المشتبه فيهم الوارد ذكرهم في المادة الثانية الاجراءات الخاصة بالانذار المقررة في المواد الثالثة والرابعة والخامسة .

وينذر البوليس الشخص المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما بحيث يجتنب كل عمل من شأنه تأييد ما يقوم حوله من الظنون .

مادة ٩ — اذا حدث بعد انذار البوليس أن حكم مرة أخرى بالادانة على الشخص المشتبه فيه أو قدم ضده بلاغ جديد عن ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين (أولا) و (ثانيا) من المادة الثانية أو عن شروعه في ارتكاب إحدى تلك الجرائم أو اذا وجد مرة أخرى في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة (رابعا) من المادة المذكورة أو اذا كان لدى البوليس من الأسباب الجدية ما يؤيد ظنونه عن أميال المشتبه فيه وأعماله الجنائية يطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه طبقا لأحكام الباب التالي .

### الباب الثالث — في مراقبة البوليس

مادة ١٠ — يكون خاضعا لنظام مراقبة البوليس :

(أولا) من يوضع تحت مراقبة البوليس عند انقضاء مدة العقوبة الأصلية الصادرة عليه بالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس ؛

(ثانيا) من يعفى اعفاء مقيدا بشرط من عقوبة بالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس ويوضع تحت مراقبة البوليس أثناء المدة الباقية من عقوبته ؛

(ثالثا) من يوضع تحت مراقبة البوليس باعتباره مشتبه فيه ؛

(رابعا) من يوضع تحت مراقبة البوليس باعتباره متشردا .

مادة ١١ — يصدر القرار بوضع شخص تحت مراقبة البوليس :

(أولا) فيما يتعلق بالأشخاص الوارد ذكرهم في الفقرة الأولى من المادة

السابقة ، من المحكمة التي حكمت بالعقوبة ويستثنى من ذلك محاكم المراكز فانها

لا تحكم في أية حال بمراقبة البوليس ؛

( ثانيا ) فيما يتعلق بالأشخاص الوارد ذكرهم في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة السابقة ، من المحكمة الجزئية ؛

( ثالثا ) فيما يتعلق بالأشخاص الوارد ذكرهم في الفقرة الثانية من المادة المذكورة ، من وزير الداخلية بناء على اقتراح مفتش عموم السجون .

مادة ١٢ — كل من يوضع تحت ملاحظة البوليس عند انقضاء مدة عقوبة صادرة عليه بالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس أو على أثر إعفائه مقيدا بشرط من إحدى هذه العقوبات يحال عند بدء مدة المراقبة الى سلطة البوليس في الجهة التي كان معتقلا فيها . وعليه أن يصرح لتلك السلطة عن الجهة التي ينوى اتخاذها محلا لإقامته فإن لم يفعل يعين محل إقامته بأمر من وزارة الداخلية . ويجوز لوزير الداخلية أن يمنع الشخص الموضوع تحت المراقبة من تحديد محل إقامته في دائرة المحافظة أو المديرية التي ارتكبت فيها الجريمة التي استوجبت الحكم أو في المديرية المجاورة لها .

وعلى أية حال يمنع الأشخاص الموضوعون تحت المراقبة من الإقامة في العزب .

مادة ١٣ — عند تعيين محل إقامة المحكوم عليه يجب في الحال على سلطة البوليس في الجهة التي كان معتقلا فيها أن توصله اليه مخفورا أو أن تسلمه ورقة طريق تبيح له التوجه اليه في زمن معين . وعند وصوله يقدم أو يتقدم من نفسه في الحال الى مكتب بوليس المركز أو القسم لقيده اسمه .

فاذا هرب أو امتنع عن تقديم نفسه في الموعد المحدد في ورقة الطريق حكم عليه بالعقوبات المقررة لمن يخالف الأحكام الخاصة بالمراقبة .

مادة ١٤ — كل من يحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس باعتباره مشتبا فيه أو متشردا يجب أن يقدم أو أن يتقدم بنفسه في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت الحكم عليه الى مكتب البوليس بالمركز أو القسم الذي يكون موجودا به لابداء التصريح للنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة



الثانية عشرة من هذا القانون . وبعد ذلك يجرى العمل نحوه طبقا لأحكام المادة السابقة .

مادة ١٥ — على سلطة البوليس في المركز أو القسم الذي يكون الشخص الموضوع تحت المراقبة مقيدا به أن تسلمه تذكرة تبقى بيده على الدوام ويقدمها لرجال البوليس عند كل طلب . وتتضمن هذه التذكرة بيان الشروط التي يكون المحكوم عليه ملزما باتباعها طبقا للمادة التالية وكذلك البيانات المنصوص عليها في المادة العشرين من هذا القانون .

مادة ١٦ — يجب على كل شخص موضوع تحت المراقبة اتباع الشروط الآتية :

( أولا ) لا يجوز أن يغير محل اقامته قبل أن يبلغ سلطة البوليس في المركز أو القسم الذي يكون مقيدا به عن الجهة التي يرغب الإقامة فيها ويؤشر في التذكرة عن كل تغيير في محل الإقامة .

وعليه اخطار عمدة القرية التي يكون مراقبا فيها عن كل تغيير في مسكنه ؛ ( ثانيا ) يجب عليه أن يتوجه الى مكتب البوليس في المركز أو القسم الذي يكون مقيدا به في المكان والزمان المعينين في تذكرته . على أنه لا يجوز تكليفه بذلك أكثر من أربع مرات في الشهر .

وكذلك يجب عليه أن يتوجه في أى وقت آخر اذا أعلنه البوليس بذلك . ( ثالثا ) يجب عليه أن يعود الى مسكنه عند غروب الشمس وألا يبرحه قبل طلوع النهار الا اذا أعفى من هذا القيد بالطريقة المنصوص عليها بعد .

مادة ١٧ — لا يجوز للشخص الموضوع تحت المراقبة أن ينقل محل اقامته الى مركز أو قسم آخر الا اذا كان قد أقام ستة أشهر على الأقل في المركز أو القسم الذي ينوى مغادرته أو اذا كان المدير أو المحافظ قد أذن بهذا الانتقال . أما الشخص الذي يكون محكوما عليه بالإقامة في جهة معينة أو الذي يصدر اليه الأمر بالعودة الى محل اقامته المعتاد طبقا للمادة الثانية والعشرين من هذا القانون فانه لا يجوز له نقل محل اقامته الى مركز أو قسم آخر بغير اذن سابق

من وزارة الداخلية .

وعلى من يريد نقل محل اقامته الى مركز أو قسم آخر أن يحصل على ورقة طريق من سلطة البوليس في المركز أو القسم الذى يكون مقيدا به وأن يتبع أحكام المادة الثانية عشرة من هذا القانون .

مادة ١٨ — يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة واحدة كل من خالف أحكام المادتين السابقتين .

مادة ١٩ — يجوز للمحافظ أو المدير أن يعفى الشخص الموضوع تحت المراقبة من قضاء الليل في مسكنه اذا أثبت الشخص المذكور أن عمله يقتضى بقاءه خارج منزله ليلا أو اذا وجدت أسباب أخرى تسوغ هذا الاعفاء .

ويجوز لمأمور المركز أو القسم الذى يكون الشخص الموضوع تحت المراقبة مقيدا به أن يمنحه هذا الاعفاء لمدة لا تزيد على أربعة عشر يوما . وعليه أن يبلغ ذلك في الحال الى المحافظ أو المدير الذى يكون من حقه ابطال الاعفاء .

ويجوز ابطال الاعفاء في أى وقت اذا زالت الأسباب التى دعت اليه أو اذا كان الشخص الموضوع تحت المراقبة مشتبها في سلوكه .

مادة ٢٠ — يكون بكل مكتب بوليس سجل تقييد به أسماء الأشخاص الموضوعين تحت المراقبة الذين يقيمون في دائرة المركز أو القسم ويذكر في هذا السجل :

( أولا ) اسم الشخص الموضوع تحت المراقبة ولقبه والعلامات المميزة له ؛

( ثانيا ) القرار الصادر بوضعه تحت المراقبة ؛

( ثالثا ) محل اقامته ؛

( رابعا ) تاريخ وضعه تحت المراقبة والتاريخ الذى تنتهى فيه تلك المراقبة ؛

( خامسا ) اليوم والساعة اللذان ينبغى التقدم فيهما الى سلطة البوليس ؛

( سادسا ) التواريخ التى تقدم فيها فعلا ؛

( سابعا ) كل تغيير في محل الإقامة ؛

( ثامنا ) كل اعفاء من قيود المراقبة أذن له به .

مادة ٢١ — يحق للبوليس أن يتخذ جميع التدابير الضرورية للتثبت من أن الشخص الموضوع تحت المراقبة لم يترك مسكنه أثناء الساعات المحددة . على أنه لا يجوز مع ذلك للبوليس أن يدخل مسكن الشخص الموضوع تحت المراقبة الا اذا رفض بعد انذاره مرتين أن يظهر نفسه وبشرط أن يكون ذلك بحضور اثنين من رجال البوليس يكون أحدهما ضابطا أو بحضور العمدة وشيخ الخفراء .

مادة ٢٢ — يجوز لوزير الداخلية بناء على طلب المحافظ أو المدير :  
( أولا ) أن يأمر بنقل كل محكوم عليه بوضعه تحت المراقبة تجمله أخلاقه وسلوكه خطرا على الجمهور في الجهة التي يقيم فيها الى جهة أخرى تابعة لمركز أو لقسم معين لكي يمضى بها مدة المراقبة الباقية . وعلى وزير الداخلية عند اصدار هذا الأمر أن يراعى الظروف الخاصة للمحكوم عليه وما قد يلقاه من التسهيلات لكسب عيشه في محل اقامته الجديد ؛

( ثانيا ) أن يأمر كل متشرد أو مشتبه فيه حكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس في مركز غير المركز الذي يوجد في دائرة محل اقامته المعتاد أن يعود الى المركز أو القسم الذي كان يقيم به عادة وأن يقضى فيه مدة المراقبة الباقية .

مادة ٢٣ — اذا عين للشخص الموضوع تحت المراقبة محل اقامة خاص أو صدر اليه الأمر بالعودة الى المركز الذي يوجد به محل اقامته المعتاد وذلك طبقا للمادة السابقة فانه ينبغي اعلانه بالحضور في ظرف أربع وعشرين ساعة أمام سلطة البوليس في المركز أو القسم الذي يكون مقيدا به وعليه في هذه الحالة اتباع أحكام المادة الثالثة عشرة من هذا القانون . فاذا امتنع عن الحضور حوكم لمخالفته الأحكام الخاصة بمراقبة البوليس .

مادة ٢٤ — تبدأ مدة المراقبة من اليوم المحدد في الحكم ولا يمد التاريخ المقرر لانقضائها بسبب قضاء الشخص الموضوع تحت المراقبة مدة في الحبس أو بسبب تغيبه عن محل اقامته لسبب آخر .

مادة ٢٥ — كل شخص موضوع تحت المراقبة ما عدا الأشخاص المشار اليهم في الفقرة ( ثانيا ) من المادة العاشرة من هذا القانون يجوز أن يعفى من

المراقبة عن المدة الباقية منها بأمر من وزير الداخلية بناء على طلب المحافظ أو المدير .  
وهذا الاعفاء يكون نهائيا بمجرد صدور الأمر به . على أن أحكام هذه المادة لا تسرى على الأشخاص الذين يعفون اعفاء مقيدا بشرط من عقوبة بالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس ولا يكونون قد قضوا المدة الباقية من العقوبة .

مادة ٢٦ — اذا خالف الشخص الموضوع تحت المراقبة حكما من الأحكام الخاصة بها المنصوص عليها فيما تقدم جاز القبض عليه بغير أمر بالقبض . وعلى البوليس أن يحمله في ظرف ثمانى وأربعين ساعة الى النيابة لحاكمته . ويبقى محبوسا حبسا احتياطيا الى حين الحكم فى القضية أو حفظها .

#### الباب الرابع — أمظام خاصة بالعقوبات والتحقيق

مادة ٢٧ — يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة كل متشرد أو مشتبه فيه صدر اليه انذار البوليس أو وضع تحت مراقبته وذلك فى الأحوال الآتية :  
( أولا ) اذا وجد حاملا سلاحا أو مجتمعا مع شخصين أو أكثر يكون أحدهما أو أحدهم على الأقل حاملا سلاحا فى الظروف المنصوص عليها فى الفقرة ( رابعا ) من المادة الثانية ؛

( ثانيا ) اذا وجد متنكرا بشكل من الأشكال خارج مسكنه ؛  
( ثالثا ) اذا وجد ؛

( ١ ) حاملا مبردا أو شنكلا أو غير ذلك من الآلات التى من شأنها تسهيل دخول المحال المغلقة أو التى تستعمل عادة فى ارتكاب السرقات ؛

( ب ) حاملا مواد سامة أو سوائل قابلة للالتهاب أو غيرها من المواد التى قد تسبب تسميم المواشى أو أحداث حريق أو اتلاف مزروعات وتستعمل عادة لغرض من تلك الأغراض أو كان حائزا لتلك المواد أو السوائل .

وذلك بغير أن يستطيع أن يثبت ما يبرر احراز شيء مما ذكر أو استعماله ؛



(رابعاً) اذا وجد حاملاً تقوداً أو أشياء ذات قيمة أو حائزاً لها من غير أن يكون لديه وسائل مشروعة ومعروفة للتعيش ومن غير أن يستطيع اثبات مصدرها .

وفضلاً عن ذلك يحكم بوضع المجرم تحت مراقبة البوليس لمدة لا تزيد على سنتين . فاذا كان موضوعاً تحت تلك المراقبة من قبل أطيلت المراقبة للمدة المذكورة .

وفي حالة العود يجوز ابلاغ مدة المراقبة الاضافية الى ثلاث سنوات .  
مادة ٢٨ — لأجل تطبيق حكم الفقرة الأولى من المادة السابقة يعد من الأسلحة عدا ما ذكر في المادة الأولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ وفي الجدول (رقم ١) الملحق به البلط والنبايت والعصى الغليظة المعروفة باسم « الدبرك » وكل آلة أخرى من شأنها احداث الوفاة .

ولا يمنع تطبيق العقوبة المنصوص عليها في تلك الفقرة توقيع العقوبة المنصوص عليها في القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ المتقدم ذكره .

مادة ٢٩ — عند وجود قرائن خطيرة على ارتكاب أحد المتشردين أو المشتبه فيهم الذين صدر اليهم انذار البوليس أو الموضوعين تحت مراقبة البوليس لجنة ما أو على شروعه في ارتكابها يخول البوليس والنيابة قبل المتهمين السلطة المنصوص عليها في المادتين الخامسة عشرة والسادسة والثلاثين من قانون تحقيق الجنايات الأهلى ولو في غير الأحوال والشروط المنصوص عليها فيهما .

فاذا كان المتهم من الأشخاص الموضوعين تحت المراقبة طبق عليه حكم المادة العادسة والعشرين من هذا القانون .

وكذلك تطبق أحكام المادة الثالثة والعشرين من قانون تحقيق الجنايات الأهلى على الأشخاص الذين صدر اليهم انذار البوليس .

مادة ٣٠ — كل حكم يصدر بالادانة للجنة ما ضد متشرد أو مشتبه فيه ممن صدر اليهم انذار البوليس أو ممن هم موضوعون تحت المراقبة يكون واجب التنفيذ من وقت النطق به رغم استئنافه .

## أحكام عامة وأخرى قتية

مادة ٣١ — لا تسرى أحكام هذا القانون على النساء ولا على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة .

مادة ٣٢ — تسرى أحكام هذا القانون على جميع الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس بمقتضى أحكام سابقة على صدوره .

مادة ٣٣ — يلغى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالتشرد والأمر العالى الصادر فى ٢ ربيع الأول سنة ١٣١٨ ( ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ ) بتعديل النظام الخاص بمراقبة البوليس المعدل بمقتضى القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩٠٩ ، والقانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بوضع بعض أشخاص تحت مراقبة البوليس . وكذلك يلغى كل ما كان مخالفا لهذا القانون من الأحكام .

مادة ٣٤ — على وزيرى الداخلية والحقانية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولهما اصدار قرارات بما يريانه ضروريا من الأحكام .

مادة ٣٥ — يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

صدر بسرأى المنتزه فى ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٤١ ( ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٣ )

## قرار

بشأن الاجراءات الخاصة بالطعن فى الانذار الذى يسلمه البوليس

للمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم

وزير الحقانية

بعد الاطلاع على المواد الثالثة والثامنة والرابعة والثلاثين من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم .

قرر ما هو آت :

١ — " معدلة بالقرار الصادر فى ١٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٢ ( ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٣ ) " .

" يقبل الطعن أمام النيابة من المتشرد أو المشتبه فيه فى القرار الصادر بإنذاره من البوليس اذا تقدم فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ استلام الانذار " .

ويحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب النيابة الداخل في اختصاصها مركز البوليس الذى قام بالانذار .

وعلى قلم الكتاب وقت تقرير الطعن تحديد اليوم الذى ينظر فيه وتنبيه مقدم الطعن الى الحضور فى ذلك اليوم .

٢ — على النيابة اخطار البوليس الذى أصدر القرار بالطعن المقدم من المشتد أو المشتبه فيه وتاريخ نظر الطعن ، وعلى البوليس ارسال الأوراق وما أجراه من التحقيقات الى النيابة قبل هذا التاريخ .

٣ — اذا لم يحضر الطاعن فى اليوم المحدد لنظر الطعن جاز للنسبة نظره فى غيبته واصدار قرار بما تراه بعد الاطلاع على التحقيقات التى أجراها البوليس .

٤ — تسلم للطاعن بناء على طلبه صورة من القرار الذى تصدره النسبة فى حالة قبول الطعن وترسل للبوليس صورة من القرار أيا كان مضمونه .

٥ — لا يوقف الطعن أمام النسبة سريان مدة العشرين يوما المقررة فى المادة الثالثة من القانون نمرة ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

٦ — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر فى ١٦ فبراير سنة ١٩٢٤ .

## منشور النائب العمومى بشأن اجراءات الطعن

### فى انذارات التشرد والاشتباه

( منشور رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ )

جرى العمل أخذا بظاهر نص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم على أن تظم المتشرد أو المشتبه فيه من الانذار الذى يسلمه اليه البوليس يكون أولا بطريق المعارضة أمام البوليس ثم الطعن بعد ذلك أمام النسبة العمومية فى القرار الذى يصدره البوليس باستبقاء الانذار السابق تسليمه — وصدر قراران وزاريان فى ١٦ فبراير سنة ١٩٢٤ أحدهما من وزارة الداخلية والثانى من وزارة الحفانية بتنظيم اجراءات الطعن على هذا النحو .

ولما كانت حقيقة عبارة النص سالف الذكر لا تحتل التأويل المتقدم وكل ما تقرره من طرق الطعن فى الانذار بعد صدوره هو التظم للنسبة العمومية وحدها كما يتبين بوضوح من النص الفرنسى الذى يدل بجلاء على أن منازعة الشخص فى انذاره أمام البوليس لا تكون إلا قبل تسلمه الانذار عند ما ينبه البوليس الى عزمه على اعتباره متشردا وكما يستفاد من أن الفقرة الأخيرة لتلك المادة لا تشير الا الى الاجراءات الخاصة بالطعن الذى يقدم للنسبة العمومية — ولو كان المشرع أجاز طريق المعارضة أمام البوليس لتكلم أيضا عن اجراءات هذه المعارضة .

ولما كانت حقيقة النص لا تميز المعارضة أمام البوليس فى الانذار بعد تسلمه خاطبنا وزارة الحفانية فى شأن هذا النظر فأجابتنا بأنها توافق عليه هى ووزارة الداخلية وفملا صدر قراران

## منشور النائب العمومى بشأن الاجراءات الخاصة بالطعن فى الانذار ٣٤٣

وزاريان نشرافى الجريدة الرسمية فى العدد رقم ٧٩ بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ أحدهما من وزارة الداخلية بإلغاء القرار الوزارى السابق صدوره منها وبأحالة جميع المعارضات المقدمة للبوليس الى النيابة العمومية ذات الاختصاص بالحالة التى هى عليها . والثانى من وزارة الحفانية بتعديل قرارها الأول .

لذلك ندعو النيابة الى العمل على مقتضى التعديل المتقدم واتباع التعليمات الآتية :

١ — اذا صدر لشخص انذار من البوليس باعتباره متشردا أو مشتبهافى فذلك الشخص أن يطعن فى الانذار أمام النيابة فى ظرف ثمانية أيام من تسلمه اياه .

وفى حالة حصول هذا الطعن تخطر النيابة البوليس ويحب على البوايس المبادرة بإرسال جميع الأوراق والتحقيقات الى النيابة وترسل النيابة الى البوليس صورة من قرارها فى حالة قبول الطعن وفى هذه الحالة يعتبر الانذار ملغى ويؤشر البوليس على القسيمة بمضمون قرار النيابة .

٢ — لا يوقف الطعن فى الانذار أمام النيابة سريان مدة العشرين يوما التى يجب فيها على المتشرد أن يغير حالة معيشته التى من أجلها أعتبر متشردا .

٣ — جميع المعارضات المقدمة للبوليس فى انذارات الاشتباه والتشرد والتى لم يكن فصل فيها تحول بالحالة التى هى عليها الى النيابة المختصة لنظرها والفصل فيها .

ولا يحكم بعدم قبول تلك المعارضات لتقديمها بعد الميعاد اذا كانت قد رفعت للبوايس فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ تسلم الانذار .

وتفصل النيابة فى الطعون المطروحة أمامها عن قرارات استبقاء الانذار اذا روعيت فيها الاجراءات التى كانت واجبة الاتباع قبل العمل بالقرار الوزارى الأخير .

وقرارات استبقاء الانذار الصادرة من البوليس قبل العمل بهذا القرار يظل باب الطعن فيها أمام النيابة مفتوحا لمدة ثمانية أيام من تاريخ صدورها .

الاسكندرية فى ١٥ جمادى الأولى سنة ١٣٥٢ ( ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٣ )



قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨  
بوضع نظام للاتجار بالمخدرات واستعمالها (١)

نحن فؤاد الأول ملك مصر  
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

الفصل الأول  
أحكام عمومية

مادة ١ — تنفيذاً لنصوص هذا القانون تعتبر المواد المذكورة بعد كجواهر  
مخدرة :

(١) الأفيون الخام والأفيون الطبي ومستحضراتهما التى تكون نسبة المورفين  
فيها ٢ فى الألف فما فوق .

(٢) المورفين والكوديين والديونين والهيريونين وأشباه القلويات الأخرى  
للأفيون وجميع أملاح هذه الجواهر ومشتقاتها وكذا الأمزجة والمركبات أو  
المستحضرات الرسمية وغير الرسمية ( وضمنها الأدوية المسماة بمضادات الأفيون )  
المحتوية على نسبة واحد فى الألف من الهيريونين أو على نسبة ٢ فى الألف من  
المورفين أو الديونين أو ٨ فى الألف من الكوديين أو أى نسبة تزيد على ذلك .  
(٣) الكوكا : أوراقها وثمارها ومسحوقها .

(٤) الكوكايين وأملاحه والنوفوكايين ومشتقاتهما وكل المستحضرات  
المشتملة على واحد فى الألف فما فوق من الكوكايين أو النوفوكايين .  
(٥) الایجونين .

(٦) القنب الهندى (الحشيش) وجميع مستحضراته ومشتقاته بأى اسم  
تعرض به فى التجارة .

(١) انظر مناقشات مجلس النواب لمشروع هذا القانون بجلسات ٢٤ و ٢٧ و ٣١ يناير  
و ٤ و ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٧ ومناقشات مجلس الشيوخ بجلستى ١٨ و ٢٣ يناير سنة ١٩٢٨ .

وكذلك كل مستحضر أقر باذيني يحتوى على جوهر من الجواهر المذكورة بنسبة تساوى النسبة السابق ذكرها أو تزيد عليها أى اثنين فى الألف من المورفين أو الديونين وثمانية فى الألف من الكودين وواحد فى الألف من الكوكايين أو النوفوكايين أو الهيروين .

ملاحظة هامة : انظر الفقرات المعدلة لكشف الجواهر المخدرة المنصوص عليها بهذه المادة ،  
بآخر هذا القانون .

مادة ٢ — محظور على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو يملك أو يحرز أو يشترك أو يبيع أو يتبادل أو يسلم أو يتنازل عن الجواهر المخدرة بأية صفة كانت أو أن يتدخل بصفة وسيط فى تجارة الجواهر المذكورة أو احرازها أو شرائها أو بيعها أو المبادلة عليها أو التنازل عنها الا فى الأحوال المنصوص عليها فى هذا القانون وبالشروط المبينة به .

## الفصل الثانى

### الجلب والتصدير والنقل بطريق البريد

مادة ٣ — محظور على أى شخص أن يجلب الى القطر المصرى أو يصدر منه أى جوهر مخدر الا بترخيص خاص من مصلحة الصحة العمومية عن كل جلب أو تصدير .

مادة ٤ — لا يمكن اعطاء رخص التصدير الا للأشخاص المرخص لهم بالاتجار بالجواهر المخدرة ، ويمكن اعطاء رخص الجلب للأشخاص المذكورين بعد :  
(١) أصحاب الصيدليات أو أصحاب المحلات المعدة لصنع المستحضرات الأقرباذينية .

(٢) أصحاب معامل التحاليل الكيماوية أو الصناعية أو الأبحاث العلمية .

(٣) تجار الجواهر المخدرة المرخص لهم قانونا .

(٤) مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها .

(٥) الوكلاء أو الوسطاء ( القومسيونجية ) للمتحصلات الطبية الأقرباذينية المرخص لهم قانونا .

(٦) الأطباء البشريون والأطباء البيطريون وأطباء الأسنان المرخص لهم وكذلك مديرو المستشفيات والمستوصفات .

ومع ذلك فإن رخص الجلب لا يجوز اعطاؤها للأطباء البشريين والأطباء البيطريين وأطباء الأسنان الحائزين لدبلومة الا اذا كان يدهم تذكرة الرخصة المنصوص عليها في المادة الثانية والعشرين والمواد التالية لها من هذا القانون عن الجواهر الموضحة بها .

ويجب على الطالب أن يبين في طلبه كمية وطبيعة الجواهر المخدرة التي يريد جلبها أو تصديرها مع بيان الأسباب التي تبرر الجلب أو التصدير لأجل احتياجات مهنته أو تجارته وكذلك جميع البيانات الأخرى التي يمكن أن تطلبها منه مصلحة الصحة العمومية .

ولمصلحة الصحة الحق في رفض الترخيص المذكور أو تخفيض الكمية المطلوبة .

مادة ٥ — لا يجوز تسليم الجواهر المخدرة التي تصل الى الجمرک الا بموجب ترخيص سحب يعطى من مصلحة الصحة العمومية ، ولا يعطى التصريح المذكور الا لحاملي رخصة الجلب المشار اليها في المادة السابقة أو لوكلائهم .

ويجب أيضا ابراز رخصة التصدير عند خروج الجواهر من الجمرک بقصد التصدير .

مادة ٦ — لا يجوز جلب أو تصدير الجواهر المخدرة أو نقلها بطريق البريد ضمن طرود محتوية على مواد أخرى ويجب أن يكون ارسالها ولو بصفة عينة داخل طرود مؤمن عليها وأن يبين عليها طبيعة وكمية ونسبة الجواهر المذكورة .

مادة ٧ — ممنوع منعاً باتاً جلب الأفيون الطبي الذي تقل نسبة المورفين فيه عن ١٠ في المائة وكل رسالة تجلب من هذا الجوهر يجب أن تكون مصحوبة

بشهادة من القابريقة توضح بها نسبة ما يحتوى عليه الأفيون من المورفين .  
وبغض النظر عن هذه الشهادة يكون لمصلحة الصحة العمومية الحق في  
عمل تحليل للجوهر قبل خروجه من الجمر .

### الفصل الثالث

#### أحكام خاصة بالصيديات وصرف الأدوية

مادة ٨ — مع عدم الإخلال بنصوص القوانين واللوائح المعمول بها فيما  
يختص بالصيديات يجب على الصيادلة فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات واستعمالها أن  
يتبعوا نصوص المواد الآتية :  
مادة ٩ — يجب أن تحفظ الجواهر المخدرة في أوعية توضع عليها بطاقة  
بيضاء وتكتب عليها البيانات بالأسود وتكتب كلمة « سم » على البطاقة بالأبيض  
على شريط أسود .

مادة ١٠ — مع مراعاة ما هو مذكور بالمادة ٢١ بشأن تذاكر الرخص  
لا يجوز للصيادلة أن يصرفوا جواهر مخدرة بأي شكل كان بدون تذكرة طبية .  
على أنه يجوز للصيدلى مع ذلك أن يصرف لأى مريض يقصده بنفسه في  
صيدليته لاسعافه صبغة الأفيون أو اللودذيوم سيدنهام أو مسحوق دوفر  
على شرط ألا يزيد مقدار الأفيون الطبي في الكمية المنصرفة على عشرة سنتيغرام  
ويجب أن يقيد الصيدلى الكمية المنصرفة في دفتره مع اسم المريض وعنوانه .

مادة ١١ — لا يجوز للصيادلة أن يصرفوا تذاكر طبية محتوية على جوهر  
مخدر ما لم تكن هذه التذاكر مستوفية للشروط الآتية :  
يجب أن تكتب بالحبر أو بقلم الانيلين بكيفية واضحة وأن تذكر فيها كمية  
الجوهر المخدر بالأرقام والحروف .

ويجب أن تؤرخ التذاكر وتمضى بالكامل ويبين بها علاوة على ذلك  
عنوان الموقع عليها وكذلك رقم التليفون اذا كان عنده تليفون .  
ويجب أيضا أن يبين بها اسم المريض وعنوانه وسنه .



مادة ١٢ — لا يجوز للصيادلة صرف تذاكر طبية تحتوى على محاليل جواهر مخدرة للحقن تحت الجلد اذا اقضى يومان على تحرير التذكرة ولا يحسب ضمن هذه المدة اليوم الذى حرر فيه الطبيب التذكرة .

مادة ١٣ — لا يجوز تكرار تحضير التذاكر المحتوية على جواهر مخدرة الا بموجب تذكرة طبية جديدة . والتذاكر الطبية المحتوية على كوديين يجوز تكرارها بشرط ألا تتجاوز نسبته النسبة المنصوص عليها فى المادة الأولى على ألا يتجاوز مجموع كميته ٥٠ سنتيجراما .

ولا يجوز تكرار تحضير التذاكر الطبية المحتوية على احدى الجواهر المذكورة بالمادة الأولى السابقة بأية نسبة كانت الا بموجب تذكرة طبية جديدة اذا كانت معدة للحقن تحت الجلد .

مادة ١٤ — المستحضرات الخصوصية المصنوعة فى الخارج أو فى القطر المصرى المعدة لتناولها من الفم أو للاستعمال من الظاهر وتكون محتوية على مورفين أو ديونين أو كوكايين أو نوفوكايين أو كوديين أو هيروين يجوز صرفها بدون تذكرة طبية بشرط ألا تزيد نسبة هذه الجواهر فيها على النسبة المنصوص عليها فى المادة الأولى على أن لا يتجاوز مجموع كميته ٥٠ سنتيجراما بالنسبة للكوديين و ١٢ سنتيجراما بالنسبة للجواهر الأخرى .

والمستحضرات الخصوصية المحتوية على أى جوهر من الجواهر المبينة بالمادة الأولى بأية نسبة كانت لا يجوز صرفها بدون تذكرة طبية اذا كانت معدة للاستعمال للحقن تحت الجلد .

مادة ١٥ — لا يجوز للصيادلة صرف تذكرة طبية موصوف بها كوكايين أو نوفوكايين لاستعماله كقطرة أو لاستعماله من الظاهر اذا زادت كمية الكوكايين أو النوفوكايين عن ٤٠ سنتيجراما فى المحلول كله أو اذا زادت نسبة احدى هاتين المادتين عن ٤ فى المائة .

أما اذا كان الكوكايين أو النوفوكايين قد أمر به الطبيب للاستعمال الباطنى فيجب أن يخلط بمجهرين على الأقل من الجواهر الطبية الفعالة اذا تجاوزت كمية

الكوكايين أو النوفوكاين ٢٠ سنتيجراما في التركيب كله .

مادة ١٦ — لا يجوز للصيادلة أن يستعملوا الأفيون الخام أو الأفيون المسحوق « الطبي » في المستحضرات الأقرباذينية الا اذا كان محتويا على ١٠ في المائة من المورفين بالضبط .

مادة ١٧ — اذا كان الدواء معدا لمعالجة الأسنان فعلى الصيدلى أن يكتب على بطاقة الدواء المنصرف كلمتي « للأسنان فقط » واذا كان الدواء معدا للحيوان وجب أن يكتب على البطاقة كلمتي « للحيوان فقط » .

مادة ١٨ — كافة الجواهر المخدرة الواردة الى الصيدلية أو المنصرفة منها يجب قيدها أولا فأولا في دفتر خاص للوارد والمنصرف تكون صفحاته مرقومة ومختومة بختم مصلحة الصحة العمومية .

ويذكر في القيد بحروف واضحة وسهلة القراءة فيما يختص بالوارد تاريخ الورود واسم وعنوان البائع ونوع وكمية الجواهر المخدر وفيما يختص بالمنصرف يذكر ما يأتي :

- (١) اسم وعنوان محرر التذكرة .
  - (٢) اسم المريض ولقبه وعنوانه وسنه .
  - (٣) التاريخ الذي صرف فيه الدواء والرقم المتسلسل المقيده في دفتر التذاكر الطبية وكذا كمية المخدرات التي يحتوى عليها .
- ويدون بهذا الدفتر علاوة على ذلك جميع البيانات الأخرى التي يصدر بها قرار وزارى .

مادة ١٩ — لا ترد التذاكر الطبية المحتوية على جواهر مخدرة لحاملها بأى حال من الأحوال ويجب أن تحفظ بالصيدلية ويبين بها تاريخ صرف الدواء . ومع ذلك فانه يحق لحاملها أن يطلب من الصيدلية أن تعطيه صورة من التذكرة ويوضع عليها ختم الصيدلية وتاريخ ورقم قيدها في الدفتر الخاص .

مادة ٢٠ — يجب حفظ الدفاتر والتذاكر المذكورة بالمواد السابقة لمدة

خمس سنوات من تاريخ آخر قيد حصل بالدقتر وأن تكون تحت تصرف مفتشى مصلحة الصحة العمومية .

مادة ٢١ — يجوز للصيادلة صرف جواهر مخدرة بموجب تذاكر الرخص المنصوص عليها فيما يلي وبالكميات المبينة على هذه التذاكر للأشخاص المذكورين بعد :

الأطباء البشريون والأطباء البيطريون وأطباء الأسنان وأصحاب معامل التحاليل أو محلات المستحضرات الأقرباذنية ومديرو المستشفيات والمستوصفات ومعاهد التعليم .

مادة ٢٢ — تذاكر الرخص المذكورة بالمادة السابقة تصرف من مصلحة الصحة العمومية بعد تقديم طالب يبين به ما يأتي :

- (١) طبيعة الجواهر المخدرة المحتاج لها الطالب .
- (٢) الكمية اللازمة للطالب مدة ستة شهور .
- (٣) جميع البيانات الأخرى التي يمكن أن تطلبها مصلحة الصحة العمومية وإذا كان قد سبق للطالب أن حصل على تذكرة رخصة بالكميات التي استنفدها وجب عليه أن يرفق هذه الرخصة بطلبه .

وتذكرة الرخصة المعطاة لأطباء الأسنان لا يمكن أن يصرف لهم بمقتضاها إلا المخدرات الآتية :

أمبول السكوكاين والأدرنالين (٢١ في المائة من السكوكاين على الأكثر) وأمبول النوفوكاين (٥ في المائة من النوفوكاين على الأكثر) وأقراص هذه الجواهر المحتوية على واحد أو اثنين سنتيجرام من السكوكاين أو خمسة سنتيجرامات من النوفوكاين على الأكثر . ومحاليل هذه الجواهر المحتوية على جواهر فعالة بشرط أن لا تزيد نسبة السكوكاين على ٢ في المائة ونسبة النوفوكاين على ٥ في المائة ومسحوق المورفين ومسحوق السكوكاين . ولمصلحة الصحة العمومية دائماً الحق في رفض اعطاء الرخصة أو تخفيض الكمية المطلوبة — وللطالب أن يرفع شكواه من ذلك الرفض الى الوزير الذي يقضى فيها

بصفة نهائية و بدون أن يترتب على هذا الرفض مطالبة بأى تعويض كان .

مادة ٢٣ — يجب أن يبين بتذكرة الرخصة :

( أولا ) اسم حامل تذكرة الرخصة ولقبه وصناعته وعنوانه .

( ثانيا ) مجموع كمية الجواهر المخدرة التى يمكن الحصول عليها بموجب تذكرة الرخصة وكذلك أقصى كمية يمكن صرفها له فى الدفعة الواحدة .

ويجب أن تؤرخ تذكرة الرخصة ويوقع عليها من موظف مصلحة الصحة الذى أعطاها .

مادة ٢٤ — يجب على الصيادلة أن يبينوا على تذكرة الرخصة الكمية المنصرفة وتاريخ الصرف وأن يضعوا امضاءهم بجانب هذه البيانات .

مادة ٢٥ — يجب على الصيادلة سواء أ كانوا أصحاب أو مديري صيدليات أن يرسلوا الى مصلحة الصحة العمومية فى الأسبوع الأول من شهر يناير وأبريل ويوليه وأكتوبر من كل سنة بكتاب موصى عليه كشفا تفصيليا موقعا عليه منهم عن الوارد والمنصرف من الجواهر المخدرة فى خلال الثلاثة أشهر السابقة والباقي منها وذلك بملء الأرائيك التى تعطىها المصلحة لهم .

مادة ٢٦ — كل شخص مرخص له بحيازة الجواهر المخدرة بمقتضى هذا القانون يجب عليه أن يقيد الوارد والمنصرف من هذه الجواهر أولا فأولا فى دفتر خاص مختوم بختم مصلحة الصحة العمومية مع ذكر اسم المريض ولقبه وعنوانه اذا كان الصرف فى العيادات والمستوصفات والمستشفيات أو ذكر الغرض الذى استعملت فيه هذه الجواهر اذا كان الصرف للعمليات الجراحية أو فى محال أخرى مرخص لها بحيازتها .

### الفصل الرابع

#### أحكام خاصة بالاتجار بالجواهر المخدرة

مادة ٢٧ — الاتجار بالجواهر المخدرة يجب أن يكون خاضعا للقواعد الخاصة المذكورة بعد .



مادة ٢٨ — على كل من أراد الاتجار في صنف واحد أو أكثر من الجواهر المخدرة أن يحصل أولاً على رخصة من وزارة الداخلية .  
ويقدم الطلب بذلك الى مصلحة الصحة العمومية وترفق به شهادة رسمية صادرة أو مؤشر عليها من جهة الاختصاص التابع لها الطالب حسب جنسيته مثبتة لشخصيته وحسن سلوكه .

ويشترط لاعطاء الرخصة أن يكون الطالب عالماً بالقراءة والكتابة وأن يميز كل صنف من الجواهر المخدرة عن الآخر .

مادة ٢٩ — لا يجوز للأشخاص المرخص لهم بالاتجار بالجواهر المخدرة أن يبيعوا أو يسلموا هذه الجواهر أو يتنازلوا عنها بأية صفة كانت الا للأشخاص المرخص لهم أيضاً بهذا الاتجار وللصيادلة من أصحاب أو مديري الصيدليات وللأشخاص الذين يدهم تذاكر الرخص المنصوص عليها بالمادة ٢١ .  
ويجب عليهم فيما يتعلق بالفئة الأخيرة من هؤلاء الأشخاص أن يتبعوا نص المادة ٢٤ .

مادة ٣٠ — جميع الجواهر المخدرة الواردة للمحل المرخص له بالاتجار بها أو المنصرف منه يجب قيدها أولاً فاولاً في دفاتر خاصة تكون صفحاتها مرقومة ومختومة بختم مصلحة الصحة العمومية .

ويجب أن يذكر بهذه الدفاتر تاريخ ورود أو الصرف واسم البائع أو المشتري وعنوانه وكمية وطبيعة الجوهر المخدر . وكذلك جميع البيانات التي تقررها مصلحة الصحة العمومية .

مادة ٣١ — على تجار الجواهر المخدرة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه الى مصلحة الصحة العمومية في أثناء الأسبوع الأول من كل شهر كشفاً موقعا عليه منهم مبينا به الوارد والمنصرف من الجواهر المخدرة في خلال الشهر السابق والباقي منها وذلك بملء الأرائيك التي تعطى لهم المصلحة .

مادة ٣٢ — لوزير الداخلية بمقتضى قرار يصدر منه وبناء على طلب مصلحة الصحة العمومية أن يضيف الى كشف الجواهر المخدرة المذكورة في هذا

القانون أى جوهـر طـبـى يظهـر من استعماله أنه يحدث تأثيرا مخدرا وأن يحذف بمقتضى قرار أيضا جوهرا أو أكثر من هذه الجواهر أو أن يغير النسبة المحددة فى المادة الأولى والمادة الثانية والعشرين من هذا القانون .

ولا تنفذ القرارات المذكورة إلا بعد شهرين من تاريخ نشرها فى الجريدة الرسمية .

[ انظر القرارات المعدلة لكشف الجواهر المخدرة بآخر هذا القانون ]

### الفصل الخامس

#### أحكام خاصة بالأفيون الناتج من زراعة القطن المصرى

مادة ٣٣ — يجب على المزارعين الذين لا يزال فى حيازتهم عند العمل بهذا القانون أفيون ناتج من زراعة القطن المصرى أن يخطروا مصلحة الصحة العمومية بطريق البريد الموصى عليه عن مقداره فى مدى ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون وأن يخطروها كذلك بالطريقة عينها أولا فأولا عن كل مقدار يباع منه مع بيان اسم المشتري الذى يجب أن يكون من الأشخاص المرخص لهم بالاتجار فى الأفيون لتصديره الى الخارج .

مادة ٣٤ — لا يجوز نقل الأفيون الناتج من زراعة القطن المصرى من جهة الى أخرى إلا بطريق السكة الحديدية أو البريد بعد الحصول على ترخيص خاص من مصلحة الصحة العمومية .

### الفصل السادس

#### أحكام خاصة بالعقوبات

مادة ٣٥ — يعاقب بالحبس مع الشغل من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ٢٠٠ جنيه الى ١٠٠٠ جنيه :

(١) كل شخص صدر أو جلب جواهر مخدرة بدون أن يكون معه الترخيص الخاص المنصوص عليه فى المادة ٣ من هذا القانون وذلك بدون اخلال بالأحكام

التي تطبق في مسائل التهريب .

(٢) كل صيدلى سواء كان صاحب أو مدير صيدلية يبيع جواهر مخدرة أو يتنازل عنها أو يصرفها بأية صفة كانت بدون تذكرة طبية في غير الحالة المبينة بالفقرة الثانية من المادة العاشرة من هذا القانون أو بدون تذكرة رخصة أو بكميات تزيد عن المرخص بها في هذا القانون أو عن الكميات المبينة بتذكرة الرخصة .

(٣) كل شخص مرخص له بالاتجار بالجواهر المخدرة يخالف أحكام الفقرة الأولى من المادة الثلاثين من هذا القانون .

(٤) كل صيدلى وكذا كل شخص مرخص له بالاتجار بالجواهر المخدرة أو ببيعها لا يمسك الدفاتر الخاصة المذكورة بالمواد ١٨ و ٢٦ و ٣٠ أو يحوز أو يحوز جواهر مخدرة بكميات تزيد أو تقل عن الكميات الناتجة أو التي يجب أن تنتج من القيد بالدفاتر المذكورة مع مراعاة الفروقات المسموح بها في المادة ٤٣ من هذا القانون .

(٥) كل شخص مرخص له ببيع الجواهر المخدرة باستعمالها في غرض أو أغراض معينة يكون قد تصرف فيها بأية صفة كانت في غير تلك الأغراض .

(٦) كل شخص ليس من الصيادلة أو من الأشخاص المرخص لهم بالاتجار بالجواهر المخدرة :

(أ) يكون قد باع جواهر مخدرة أو تنازل عنها أو صرفها بأية صفة كانت أو قدمها للتعاطى أو سهل تعاطيها مجاناً أو بمقابل .

(ب) يكون قد حاز أو أحرز أو اشترى جواهر مخدرة ما لم يثبت أنه يحوز هذه الجواهر بموجب تذكرة رخصة أو تذكرة طبية أو بموجب أى نص من نصوص هذا القانون .

مادة ٣٦ — يعاقب بالحبس مع الشغل من ستة شهور الى ثلاث سنين وبغرامة من ٣٠ الى ٣٠٠ جنيه كل شخص يحوز أو يحوز أو يشتري بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى جواهر مخدرة ما لم يثبت أنه يحوز هذه الجواهر

بموجب تذكرة رخصة أو تذكرة طبية أو بموجب أى نص من نصوص هذا القانون أو أنها مصروفة اليه بمعرفة الطبيب المعالج .

ويجوز للمحكمة بدلا من عقوبة الحبس أن تحكم بإرسال الجانى الى اصلاحية خاصة لمدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد عن سنة .

مادة ٣٧ — يعاقب بالحبس مع الشغل وبغرامة من ٣٠ جنيها الى ٣٠٠ جنيهه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادتين ٣٣ و ٣٤ من هذا القانون .

مادة ٣٨ — يعاقب على الشروع فى ارتكاب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون بنفس عقوبة الجريمة .

مادة ٣٩ — فى حالة العود بعد سبق الحكم بمقتضى هذا القانون على العائد يجب أن لا تقل العقوبة عن ضعف الحد الأدنى المقرر للجريمة بمقتضى هذا القانون ولا يجوز فى هذه الحالة ابدال الحبس بالارسال الى الاصلاحية اذا كان قد سبق ارسال المحكوم عليه اليها .

مادة ٤٠ — لا يجوز الحكم بايقاف تنفيذ الحبس لمن يحكم عليه فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .

وتكون الأحكام واجبة التنفيذ فورا ولو مع حصول استئنافها .  
ويجوز للمحكمة أن تأمر بنشر ملخص الحكم النهائى على نفقة المحكوم عليه فى ثلاث جرائد يومية تعيينها المحكمة .

ويحرم المحكوم عليه بناء على هذا القانون من استعمال حقوقه السياسية والانتخابية لمدة خمس سنوات تبدأ من انتهاء مدة العقوبة .

مادة ٤١ — لا يجوز لأى سبب من الأسباب أن تنزل العقوبة عن الحد الأدنى المنصوص عليه فى هذا القانون .

مادة ٤٢ — علاوة على العقوبات المنصوص عليها فى المادة ٣٥ يحكم على الجانى بالايقاف عن حق تعاظى مهنته أو صناعته أو تجارته مدة تعادل مدة عقوبة الحبس المحكوم بها عليه تبدأ بعد اقضائها اذا كان يتعاظى مهنة أو صناعة أو



تجارة تستوجب الحصول على إذن أو رخصة .

وفي حالة العود يجوز الحكم بسحب الاذن أو الرخصة نهائيا .

مادة ٤٣ — يحكم القاضى علاوة على ذلك باغلاق الصيدلية أو المحل المرخص له بالاتجار بالجواهر المخدرة لمدة تعادل ضعف مدة عقوبة الحبس اذا كان الجانى صاحب الصيدلية أو المحل المرخص له بالاتجار بالجواهر المخدرة ونهائيا فى حالة العود وذلك فى الحالتين الآتيتين :

(١) اذا كانت قد صرفت جواهر مخدرة بدون تذكرة طبية فى غير الحالة المبينة بالفقرة الثانية من المادة العاشرة من هذا القانون أو بكمية تزيد على الكمية المرخص بها فى هذا القانون .

(٢) اذا وجدت فى الصيدلية أو فى المحل كميات من المخدرات تزيد أو تنقص عن الكميات الناتجة أو التى يجب أن تنتج من القيد فى الدفاتر الخصوصية المنصوص عليها فى هذا القانون مع التسامح فى الفروقات الطفيفة الناتجة عن تعدد عمليات الوزن بشرط أن لا تزيد هذه الفروقات فى الزيادة أو العجز عن :

٨. /٠ فى الكميات التى لا تزيد عن جرام واحد .

٥. /٠ فى الكميات التى تزيد عن جرام لغاية ٢٥ جراما على شرط ألا يزيد مقدار التسامح عن ٢٥ سنتي جراما .

١. /٠ فى الكميات التى تزيد عن ٢٥ جراما .

٥. /٠ فى الجواهر المخدرة السائلة أيا كان مقدارها .

أما اذا كان الجانى غير صاحب الصيدلية أو المحل المرخص له بالاتجار بالجواهر المخدرة فيجوز للقاضى فى الحالتين المذكورتين أن يحكم باغلاق الصيدلية أو المحل لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سنة .

مادة ٤٤ — يجوز للقاضى أن يحكم أيضا باغلاق المحلات العمومية أو بيوت العاهرات أو أى حانوت ( دكان ) أو محل آخر يدخله الجمهور لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سنة اذا حصل فيه ( بأية صفة كانت ) بيع أو تسليم جواهر مخدرة أو تنازل عنها أو السماح بتعاطيها أو استعمالها أو اذا وجدت فيه كميات من

هذه الجواهر بالمخالفة لنصوص هذا القانون .

وفي حالة العود يحكم بالاغلاق نهائيا .

مادة ٤٥ — يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة وكذلك الأدوات التي تضبط بالمخلات التي ارتكبت فيها جريمة معاقب عليها بمقتضى هذا القانون وتكون قد استعملت في ارتكابها .

مادة ٤٦ — تصرف بالطريقة الادارية للأشخاص الذين يضبطون الجواهر المخدرة أو يسهلون ضبطها بأى شكل كان مكافأة بغض النظر عن نوع الحكم بحسب ما يأتى :

( أولا ) عن الأفيون والحشيش ٥ مليات عن كل جرام من المائة جرام الأولى و ٢ ملجم عن كل جرام يزيد على المائة الى ١٠٠٠ جرام و ١ جنيه عن كل كيلولغاية ١٠ كيلو جرام و  $\frac{1}{4}$  جنيه عن كل كيلو يزيد على ١٠ كيلو جرام بشرط ألا تزيد قيمة المكافأة على ٣٠ جنيتها .

( ثانيا ) عن المواد المخدرة الأخرى ٥ مليات عن كل جرام من العشرين جراما الأولى و ٢٠ مليا عن كل جرام من ٢١ الى ١٠٠ جرام و ١٠ مليات عن كل جرام من ١٠٠ الى ١٠٠٠ جرام و ٥ جنيهات عن كل كيلو جرام يزيد عن الكيلو جرام الأول بشرط أن لا يزيد مجموع المكافأة على ١٠٠ جنيه .

مادة ٤٧ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون لم ينص على العقاب عليها في المواد السابقة يحكم على مرتكبيها بالحبس البسيط لمدة لا تزيد على سبعة أيام وبغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو باحدى هاتين العقوبتين .

### الفصل السابع

#### أحكام وقتية وختمية

مادة ٤٨ — يلغى الرسوم الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام للاتجار بالجواهر المخدرة وكل نص في أى قانون أو لائحة عمومية يقرر عقوبة مغايرة للعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٤٩ — بمجرد العمل بهذا القانون يلغى المرسوم بقانون الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ بوضع نظام للاتجار بالمخدرات واستعمالها فيما عدا الجرائم التي لم يتم الفصل فيها نهائيا قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٥٠ — على وزيرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .  
نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر بمرأى عابدين فى ٢٣ شوال سنة ١٣٤٦ ( ١٤ ابريل سنة ١٩٢٨ ) .

### القرارات المعدلة لكشف الجواهر المخدرة

الوارد بالمادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨

قرار وزارة الداخلية فى ٢٤ محرم سنة ١٣٤٨ ( ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٩ )<sup>(١)</sup> :

مادة ١ — يضاف الى كشف الجواهر المخدرة المبينة فى المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ المشار اليه الجواهر الآتية :

” الديلويد والبنزويل مورفين وبصفة عامة المواد المعبر عنها باسم ايستر المورفين “ كذا ” جميع مشتقات الايجونين التى يمكن استعمالها صناعيا فى توليده “.

قرار وزارة الداخلية فى ٢٧ محرم سنة ١٣٤٩ ( ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٠ )<sup>(٢)</sup> :

مادة ١ — يضاف الايكودال والديكوديل الى كشف الجواهر المخدرة المبينة فى المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ المشار اليه أعلاه .

قرار وزارة الداخلية فى ٢١ جمادى الثانية سنة ١٣٥٠ ( ٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ )<sup>(٣)</sup> :

مادة ١ — يضاف الى كشف الجواهر المخدرة المبينة فى المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ المشار اليه أعلاه الجواهر والمستحضرات الآتية :  
الاسيديكون . ( اسيتيلو ديميتيلو ديهيدرو تيباين ) .

(١) الوقائع المصرية فى ١٥ يوليه سنة ١٩٢٩ صفحة ١ من العدد ٦٢ .

(٢) الوقائع المصرية فى ١٤ يوليه سنة ١٩٣٠ صفحة ٢ من العدد ٦٨ .

(٣) الوقائع المصرية فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ صفحة ١ من العدد ١٢١ .

جميع أملاح إستر المورفين والديهيدرو أوكسيكودينون (الايكودال) والديهيدرو كودينون (الديكوديد) والديهيدرو مورفينون (الديلوديد) وكذا جميع المستحضرات التي تحتوى على إحدى المواد المذكورة ما عدا محاليل الكارديازول ديكوديد المحتوية على الأقل على ١٠ في المائة من الكارديازول وه في الألف على الأكثر من ملح الديكوديد .

مادة ٢ — يحذف من الكشف المذكور الجواهر والمستحضرات الآتية :

الكودين والديونين وأشباه القلويات الأخرى للأفيون وجميع أملاح هذه الجواهر ومشتقاتها وكذا الأنزجة والمركبات أو المستحضرات الرسمية وغير الرسمية ( وضمنها الأدوية المسماة بمضادات الأفيون ) .

النوفاكايين ومشتقاته ومستحضراته .

مشتقات الكوكايين .

الكوكا . أوراقها وثمارها ومسحوقها .

التركيب أو كتاب التذاكر الطبية ( الفارما كويا )	المستحضر
مركبة حسب كتاب التذاكر الطبية ( الفارما كويا ) البريطانية كودكس .	أفلام اليودوفورم والمورفين . . . . .
	سروخ الأفيون النوشادري . . . . .
	عجينة كاوية للأعصاب . . . . .
	حبوب الزئبق والأفيون . . . . .
	حبوب الديجتالا والأفيون المركبة . . . . .
	حبوب الزئبق والطباشير والأفيون . . . . .
	أقراص الرصاص والأفيون . . . . .
مركبة حسب كتاب التذاكر الطبية ( الفارما كويا ) البريطانية سنة ١٨٩٨ .	مرهم العفص المركب . . . . .
	لصقة أفيون . . . . .
مركبة حسب كتاب التذاكر الطبية البريطانية ( الفارما كويا ) .	سروخ الأفيون . . . . .
	حبوب عرق الذهب وبصل العنصل . . . . .
	حبوب الرصاص والأفيون . . . . .
	مسحوق عرق الذهب المركب ( مسحوق دوفر ) . . . . .
	مسحوق الكينو المركب . . . . .
	أقراص الرصاص المركبة . . . . .
	مرهم العفص والأفيون . . . . .
بلسم مسكن المركب من :	
أفيون . . . . . ٦٠ جراما	



صابون	١٢٠	جراما
كافور	٩٠	»
زعفران	٣٠	»
كؤول ٨٠	٣٠٠٠	»
لصقة الأفيون المركبة من :		

صمغ الليمون	٢٠
ترينتين	٣٠
شمع أصفر	١٥
لبان مسحوق	١٨
جاوى مسحوق	١٠
أفيون مسحوق	٥
بلسم يرو	٢

الجائن الكاوية للأعصاب — هذه المستحضرات علاوة على ماتحتويه من أملاح الكوكاين أو المورفين أو أملاح كل من هاتين المادتين فانها تحتوى على خمسة وعشرين في المائة على الأقل من أحماض الزرنينيك ونضاف إليها الكمية الكافية من الكريوزوت أو الفينول لاعطائها قوام العجينة .

يبورات الصودا والكوكاين المركبة على شكل أقراص أو حبوب النخ وبجدة بواسطة الضغط وصعبة الكسر ومحتوية على ٢ في الألف من ملح الكوكاين على الأكثر ومحتوية في الوقت نفسه على عشرين في المائة من البوركس على الأقل وعلى عشرين في المائة من الانتيرين على الأقل أو أى مادة مفقدة للألم مشابهة لهذه وعلى أربعين في المائة على الأكثر من المواد ذات الطعم بشرط أن لايزيد وزن القرص أو الحبة منها عن جرام واحد .

أقراص مسحوق عرق الذهب المحتوية على أفيون ( الفارماكوبيا النمساوية الثامنة ) .  
مسحوق الياترين ١٠٥ — ياترين ( حمض يودو أوكسيكينولين سولفونيكى ) مع اضافة خمسة في المائة من الأفيون .

أقراص للصوت مركبة من :

كالكلوريك .

بوركس .

كوكاين ٢٥٠٠٠٠ ر . في المقدار الطبي الواحد .

أمبول برناتريك المركب من :

( أ ) ثانى سيانات الزئبق . . . . . ٠.٠٣ ر .

كوكاين . . . . . ٠.٠٢ ر .

( ب ) سكسينات الزئبق . . . . . ٠.٠٣ ر .

كوكاين . . . . . ٠.٠١ ر .

امبول ستيلامركب من :

( أ ) سكسينات الزئبق . . . . . ٠.٣ ر . جراما

كوكاين . . . . . ٠.١ ر . »

( ب ) سكسينات الزئبق . . . . . ٠.٥ ر . »

كوكاين . . . . . ٠.٣ ر . »

حبوب التريبتينا المركبة حسب الفارماكوبيا السويدية الطبعة العاشرة .

حبوب الكالوميل والأفيون ( حبوب ديويترين ) المركبة من :

كالوميل مسحوق ناعم جدا . . . . . ١٠ سنتيجرام

خلاصة الأفيون . . . . . ٢٠ »

خلاصة عرق النجيل . . . . . ٢٠ »

مسحوق العرقسوس ك . ك . لعمل عشر حبات .

حبوب يودور الزئبق والأفيون ( حبوب ريكورد ) المركبة من :

يودور الزئبق حديث التحضير . . . . . ٥٠ سنتيجرام

مسحوق الأفيون . . . . . ٢٠ »

مسحوق العرقسوس . . . . . ٣٠ »

عسل أبيض ك . ك . لعمل عشر حبات .

دهان اتالجين مركب من :

خلاصة القنب الهندي . . . . . ١٠ جرامات

منتول . . . . . ٣ »

يوكالبتول . . . . . ٥ »

صابون ستايرينيك . . . . . ٥٠ »

محلول الشطة المركب . . . . . ٩٤١ »

أقراص الكوكاين مع الأتروين المحتوى كل منها على ٠.٣ ر . جراما على الأكثر من

ملح الكوكاين و ٠.٣ ر . جراما من ملح الأتروين على الأقل .

المحلول المعقم من المورفين مع الأتروين المحتوى على ٠.٢ / على الأكثر من ملح المورفين

و ٠.٥ و ٠ / على الأقل من ملح الأتروين بشرط أن يصرف بصفة امبول ١ و ١ سم .

مروخ الغص والأفيون المركب حسب الفارماكوبيا البريطانية .

سجائر هندية للجريمو مركبة من :

أوراق البلادونا . . . . . ٩٦٢ ر . جراما

خلاصة القنب الهندي . . . . . ٠.٥ ر . »

نترات البوتاسا . . . . . ٠.٣٣ ر . »

حبوب ضد الاسهال مركبة من :

كافور . . . . . ٠.٦٤٨ ر . »

خلات الرصاص . . . . . ٠١٣ ر. جرام  
 تحت تترات البزموت . . . . . ١٦٢ ر. »  
 حمض التنيك . . . . . ٠٠٦٤٨ ر. »  
 مسحوق الأفيون . . . . . ٠٢٦ ر. »  
 أقراص ضد الزكام نمرة ٢ ( فرانك س . بتس وشركاه بالولايات المتحدة ) ومركبة من :

مسحوق الأفيون . . . . . ٠٠٤٣ ر. جراما  
 سلفات الكينين . . . . . ٠٢٢ ر. »  
 كلوريدات النوشادر . . . . . ٠٢٢ ر. »  
 كافور . . . . . ٠٢٢ ر. »  
 خلاصة أوراق البلادونا . . . . . ٠٠٤٣ ر. »  
 خلاصة جذور الأكونيت . . . . . ٠٠٤٣ ر. »

أقراص ضد الاسهال نمرة ٢ ( فرانك س . بتس وشركاه بالولايات المتحدة ) ومركبة من :  
 مسحوق الأفيون . . . . . ٠١٦ ر. جراما  
 كافور . . . . . ٠١٦ ر. »  
 مسحوق عرق الذهب . . . . . ٠٠٨ ر. »  
 خلّات الرصاص . . . . . ٠١١ ر. »

أقراص ضد الدوسنطاريا ( ه . ك . ملفورد وشركاه بالولايات المتحدة ) مركبة من :  
 مسحوق الأفيون . . . . . ٠١٣ ر. جراما  
 مسحوق عرق الذهب . . . . . ٠٠٦٤٨ ر. »  
 مسحوق الكالومل . . . . . ٠٣٢٤ ر. »  
 خلّات الرصاص . . . . . ٠٣٢٤ ر. »  
 بزموت بيتانافتول . . . . . ١٩٤٤ ر. »

أقراص الزئبق المزوجة بالأفيون المركبة من :  
 مسحوق الكالومل ( كلورور الزئبقوز ) . . . . . ٠٠٦٥ ر. جراما  
 مسحوق أوكسيد الأتيمون . . . . . ٠٠٦٥ ر. »  
 مسحوق جذور عرق الذهب . . . . . ٠٠٦٥ ر. »  
 مسحوق الأفيون . . . . . ٠٠٦٥ ر. »  
 سكر اللبن . . . . . ٠٠٦٥ ر. »

محلول الجيلاتين ك . ك . لعمل قرص

أقراص الرصاص المزوجة بالأفيون المركبة من :  
 سكر الرصاص . . . . . ١٩٥ ر. جراما  
 مسحوق الأفيون . . . . . ٠٠٦٥ ر. »

## محلول الجيلاتين ك . ك . لعمل قرص

لصقة الأفيون المركبة من :

خلاصة الأفيون . . . . . ٢٥ جراما

راتينج لامى تقى . . . . . ٢٥ »

لصقة الدياكيلون الصمغية . . . . . ٥٠ »

مسحوق دوفر المركب من :

مسحوق جذور عرق الذهب . . . . . ١ جرام

مسحوق الأفيون . . . . . ١ »

سكر لبن . . . . . ٨ »

لصقة الأفيون المركبة من :

راتينج لامى . . . . . ٨ جرام

ترينيتينا . . . . . ١٥ »

شمع أصفر . . . . . ٥ »

لبان مسحوق . . . . . ٨ »

مسحوق الجاوى . . . . . ٤ »

مسحوق الأفيون . . . . . ٢ »

بلسم ييرو . . . . . ١ »

مادة ٣ — (١) تعدل نسبة المورفين في مستحضرات الأفيون الخام والأفيون الطبي المبينة في رقم (١) من المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الى " أكثر من ٢ في الألف " بدلا من " ٢ في الألف فما فوق " .

(٢) تعدل نسبة المورفين والهيريون في الأمزجة والمركبات أو المستحضرات الرسمية وغير الرسمية ( وضمنها الأدوية المسماة بمضادات الأفيون ) المبينة في رقم (٢) من المادة المذكورة الى " أكثر من ٢ في الألف من المورفين " بدلا من " ٢ في الألف فما فوق " والى " أية نسبة كانت من الهيريون " بدلا من " واحد في الألف فما فوق " .

(٣) تعدل نسبة الكوكايين في المستحضرات المبينة في رقم (٤) من المادة المذكورة الى " أكثر من واحد في الألف " بدلا من " واحد في الألف فما فوق " .

مادة ٤ — يعمل بهذا القرار بعد مضي شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا في ٢١ جادى الثانية سنة ١٣٥٠ ( ٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ ) .



قرار وزارة الداخلية في ٢٧ محرم سنة ١٣٥١ ( ٢ يونيه سنة ١٩٣٢ )<sup>(١)</sup>:

مادة ١ — تحذف من كشف الجواهر المخدرة المشار اليه أعلاه المستحضرات الآتية :

اسم المستحضر	بيان التركيب
الكبير الكافور المركب	كافور . . . . . ٤ قحاحات
	روح اليانسون . . . . . ٥ نقط
	حمض الجاويك . . . . . ٦ قحاحات
	كلوريدات الهيروين . . . . . ٤ »
	خلاصة عرق الذهب السائلة . . . . . ١٢٠ نقطة
	صبغة بصل العنصل . . . . . ١٥ أوقية سائلة
	شراب بسيط ك. ك. لعمل . . . . . ٢٠ » »
الكبير الهيروين والترين المضاف عليه أبومورفين .	كلوريدات الأبومورفين . . . . . ٥ قحاحات
	» الهيروين . . . . . ٤ »
	هيدرات الترين . . . . . ٤٤ قحقة
	كحول . . . . . ١٠ أوقيات سائلة
	جلسرين . . . . . ٥ » »
	شراب الكركز ك. ك. لعمل . . . . . ٢٠ أوقية »
	خلاصة عرق الذهب السائلة . . . . . ١٢٠ نقطة
لعوق الهيروين المضاف عليه عرق الذهب . . . . .	كلوريدات الهيروين . . . . . ٤ قحاحات
	صبغة البنج . . . . . ١٥ أوقية سائلة
	كلوروفورم مخدر . . . . . ١٥ » »
	شراب بلسم الطولو . . . . . ٣ أوقيات »
	شراب الكركز . . . . . ٣ » »
	جلسرين ك. ك. لعمل . . . . . ٢٠ أوقية »
	خلاصة البوليجالا السائلة . . . . . ١ » »
لعوق البوليجالا المركب	» بصل العنصل السائلة . . . . . ١ »
	طرطير مقيء . . . . . ٨ قحاحات
	كلوريدات الهيروين . . . . . ٤ »
	جلسرين . . . . . ٢ أوقية سائلة
	شراب بسيط لعمل ك. ك. . . . . ٢٠ »

(١) الوقائع المصرية الصادرة في ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٢ — العدد ٥٦ .

اسم المستحضر	بيان التركيب
لعوق الزعفران المركب	كلوريدات الهيدروجين . . . . . ٤ قحبات
	» الأومورفين . . . . . ٥ »
	ماء مقطر . . . . . ١ أوقية سائلة
	خلاصة الزعفران السائلة (١١) . . . . . ٥ أوقيات »
	محلول طولو . . . . . ٢٥ ر ١ أوقية »
	جلسرين ك . ك . لعمل . . . . . ٢٠ أوقية
	ايكودال . . . . . ١ جرام
	مسحوق الجنطيانا . . . . . ٣٥ جراما
	» عرق الذهب . . . . . ٢٠ »
	كبريتات الكينين . . . . . ٢٠ »
أقراص الدكتور س . جاييتي	كافيين . . . . . ٥ جرامات
	سكرالين . . . . . ٢٥ جراما
	تمزج وتجهز بصفة أقراص يزن كل منها ٥ قحبات
	مسحوق البربريس أو عود الريح العادي ٠.٣٢٤ ر من الجرام
	جوز مقهى . . . . . ٠.١٢ ر »
	ايكودال . . . . . ٠.٣٢ ر »
	عرق الذهب . . . . . ٠.٦٤٨ ر »
	راوند . . . . . ٠.١٣ ر »
	مسحوق الثرفة المركب . . . . . ٠.٣٢٤ ر »
	الطبشير العطري . . . . . ٠.٣٢ ر »
أقراص ب . ب المركبة	

المحاليل المعقمة من الايكودال مع الأتروين المحتوية على ٢ في المائة على الأكثر من ملح الايكودال و ٠.٥ ر في المائة على الأقل من ملح الأتروين بشرط أن يصرف باسم أمبول ١ ر ٣ سم .

قرار وزارة الداخلية في ٢٢ ذي القعدة سنة ١٣٥٢ (٨ مارس سنة ١٩٣٤) (١):

مادة ١ — يضاف الى كشف الجواهر المخدرة المشار اليه أعلاه الجواهر والمستحضرات الآتية :

- (١) الديهيدرومورفين ( البارامورقان ) واستراته وأملاحه واسترات تلك الأملاح .
- (٢) أملاح استرات المورفين .

- (٣) استرات الايكودال والديكوديد والديلوديد والاسيديكون واسترات أملاحها .
- (٤) مورفين — ن — أوكسيد ( الجينومورفين ) ومشتقاته . وكذا جميع مشتقات المركبات المورفينية المحتوية على أزوت التي تتحد مع خمسة عناصر .
- (٥) أملاح الايجونين .
- (٦) التيباين وأملاحه .
- (٧) أملاح أثيرات أوكسيد المورفين ( البترويل مورفين ) ما عدا الميتيل مورفين ( الكودين ) والاتيل مورفين وأملاحهما .
- (٨) جميع أملاح الاسيتيلو ديميتيلو ديهيدرو تيباين ( الاسيديكون ) وكذلك جميع مستحضرات هذه المادة أيا كانت نسبة الاسيديكون الموجود فيها .
- (٩) المحاليل المعلقة من المورفين أو الايكودال مع الانثروين المحتوية على ٢ في المائة على الأكثر من ملح المورفين أو الايكودال و ٠.٥ ر . في المائة على الأقل من ملح الانثروين بشرط أن تصرف بصفة أمبول ١ ر ١ سم ٢ .
- (١٠) المواد المتبرة بجواهر مخدرة بمقتضى القانون رقم ٢١ المشار اليه بهاليه اذا خففت بخلطها بمادة أخرى غير فعالة سائلة أم جامدة مهما كانت درجة التخفيف .
- مادة ٢ — يعمل بهذا القرار بعد شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ٩  
تحريرا في ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٥٢ ( ٨ مارس سنة ١٩٣٤ ) .
- قرار وزارة الداخلية في ٢٩ جمادى الثانية سنة ١٣٥٣ ( ٨ أكتوبر سنة ١٩٣٤ )<sup>(١)</sup> :
- مادة ١ — يضاف الى كشف الجواهر المخدرة المشار اليه أعلاه المستحضرات الآتية :
- (١) مستحضرات استرات الايجونين وأملاحها .
- (٢) مستحضرات الديهيدرو مورفين .
- (٣) مستحضرات استرات الديهيدرواكسيكودينون والديهيدروكودينون والديهيدرومورفينون والاسيتيلوديهدروكودينون والديهيدرومورفين وأملاحها .
- (٤) مستحضرات ن . أوكسيمورفين ( جينومورفين ) .
- (٥) مستحضرات مركبات ن . أوكسيمورفين ومركبات المورفين الأخرى المحتوية على أزوت يتحد مع خمسة عناصر .
- (٦) مستحضرات الايجونين والتيباين والبتريلمورفين واثيرات أوكسيد المورفين الأخرى وأملاحها ( ما عدا الميثيلمورفين والاثيلمورفين وأملاحها ) .
- مادة ٢ — يعمل بهذا القرار بعد شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ٩  
تحريرا في ٢٩ جمادى الثانية سنة ١٣٥٣ ( ٨ أكتوبر سنة ١٩٣٤ ) .

---

(١) الوقائع المصرية في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٤ — العدد ٩٢ .

## مرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩

خاص بحفظ النظام في معاهد التعليم

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية ومواقفة رأى مجلس

الوزراء .

## رسمنا بما هوآت

مادة ١ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة من عشرين الى خمسين جنيتها كل من استعمل القوة أو العنف أو الارهاب أو التهديد أو المناورات أو الأعطية أو الوعود أو أية طريقة أخرى لدعوة التلاميذ أو طلبة المدارس أو الكليات أو غيرها من معاهد التعليم الى القيام بمظاهرات أو الامتناع عن تلقي الدروس أو مغادرة معاهد التعليم أو الانقطاع عنها أو الى تأليف لجان أو جماعات سياسية للطلبة أو الانضمام اليها أو الى حضور اجتماعات سياسية أو الى الاشتراك بأي طريقة كانت في تحرير أو توقيع أو طبع أو نشر أو توزيع محاضرات سياسية أو احتجاجات موجهة الى السلطات بشأن مسائل أو أمور ذات صبغة سياسية وتعد على وجه الخصوص من المناورات الأفعال الآتية :

(١) الوقوف بالقرب من المدارس لتجمع التلاميذ أو الطلبة .

(٢) اذاعة أخبار صحيحة أو كاذبة عن اضراب تلاميذ أو طلبة معاهد

تعليم أخرى .

مادة ٢ — يعاقب بنفس العقوبات المتقدمة كل من تجارى بواسطة الايحاء أو الصياح أو الخطب أو المحررات أو المطبوعات أو بأية طريقة من طرق النشر على الهتاف بعمل من الأعمال المنصوص عليها في المادة السابقة أو على تحبيذه أو على لوم أو تحقير المتنعين عنه .

مادة ٣ — يعاقب كذلك بنفس هذه العقوبات كل من شجع أدبيا أو



ماديا أو ماليا على ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادتين السابقتين دون أن يشترك مباشرة في ارتكابها .

مادة ٤ — على وزيرى الحقانية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .  
نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر بسراى عابدين فى ٢٨ رمضان سنة ١٣٤٧ ( ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ ) .

---

## مرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١

## بشأن إعادة الاعتبار

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — تجوز إعادة الاعتبار الى كل محكوم عليه لجناية أو جنحة .  
ويعاد الاعتبار بحكم يصدر من محكمة الاستئناف التى يقيم فى دائرتها  
المحكوم عليه بناء على طلبه .

مادة ٢ — لا يحكم بإعادة الاعتبار الا اذا توافرت الشروط الآتية :  
أولا — يجب أن تكون العقوبة قد نفذت أو عفى عن المحكوم عليه بها  
أو سقطت بالمدة الطويلة .

ثانيا — يجب أن يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العفو  
منها مدة خمس عشرة سنة اذا كانت عقوبة جنائية أو مدة ثمانى سنوات اذا كانت  
عقوبة أخرى الا فى حالة الحكم للعود فتكون المدة دائما خمس عشرة سنة .  
واذا كانت العقوبة قد سقطت بالمدة الطويلة فيجب فى جميع الأحوال أن تنقضى  
مدة خمس عشرة سنة من تاريخ سقوط العقوبة .

وفى حالة ما يكون المحكوم عليه قد وضع تحت مراقبة البوليس بعد انقضاء  
العقوبة الأصلية تبتدىء المدة المتقدم ذكرها من اليوم الذى تنتهى فيه مدة  
المراقبة .

واذا كان قد أفرج عن المحكوم عليه تحت شرط لا تبتدىء المدة المذكورة  
الا من تاريخ انقضاء مدة العقوبة نفسها .

ثالثا — يجب أن يكون الطالب قد برىء من جميع الالتزامات المتعلقة  
بالغرامات والرد والتعويض والمصاريف القضائية . وللمحكمة الاستئناف أن تتجاوز

عن هذا الشرط اذا أثبت الطالب أنه لم يكن أبداً بحال يستطيع معها الوفاء بهذه الإلتزامات .

واذا كان الطالب قد صدر الحكم عليه بالتضامن فتعين محكمة الاستئناف حصة الدين التي يجب عليه دفعها لكي يعتبر قد وفى بهذا الشرط .  
وفى حالة الحكم فى جريمة تقالس يجب على الطالب أن يثبت أنه قد حصل على حكم بإعادة اعتباره التجارى .

مادة ٣ — اذا كان الطالب قد صدرت عليه عدة أحكام فلا يحكم بإعادة اعتباره الا اذا تحقق بالنسبة لكل حكم منها الشرطان الأول والثالث من الشروط المنصوص عليها فى المادة السابقة . ويراعى فى حساب المدة المنصوص عليها فى الشرط الثانى اسنادها الى أحدث تلك الأحكام .

مادة ٤ — متى توافرت الشروط المشار اليها فى المادة الثانية تحكم محكمة الاستئناف بإعادة اعتبار الطالب اذا رأت أن سلوكه منذ صدور الحكم عليه يدعو الى الثقة بتقويم نفسه .

مادة ٥ — لا تمنح إعادة الاعتبار الا مرة واحدة .

مادة ٦ — يقدم طلب إعادة الاعتبار بعريضة الى النائب العمومى . ويجب أن تشمل على البيانات اللازمة لتعيين شخصية الطالب وأن تبين تاريخ الحكم الصادر عليه والأماكن التى أقام فيها من ذلك الحين .

مادة ٧ — يجرى النائب العمومى تحقيقاً بشأن الطلب للاستيثاق من تاريخ اقامة الطالب فى كل مكان نزله من وقت الحكم عليه ومدة تلك الإقامة وللتثبت من سلوكه ووسائل ارتزاقه فى كل مدة منها وبوجه عام يتقصى كل ما يراه لازماً من المعلومات ويضم نتيجة التحقيق الى الطلب ويرفق به أيضاً :

١ — صورة الحكم الصادر على الطالب .

٢ — شهادة سوابقه .

٣ — تقرير عن سلوكه فى السجن .

مادة ٨ — يرفع النائب العمومى الطلب الى المحكمة فى الثلاثة الشهور

التالية لتقديمه ويدون رأيه فيه والأسباب التي بني عليها .  
وتفحص المحكمة الطلب وتفصل فيه في أودة المشورة بعد سماع أقوال  
النيابة العمومية والطالب وبعد استيفاء كل ماتراه لازماً من المعلومات التكميلية ،  
ويعلن النائب العمومي الطالب بالحضور قبل الجلسة بثمانية أيام على الأقل .  
ولا يقبل الطعن في حكم المحكمة الا بطريق النقض خطأ في تطبيق القانون  
أو في تفسيره وتتبع في هذا الطعن الأوضاع والمواعيد المنصوص عليها في قانون  
تحقيق الجنايات .

مادة ٩ — يرسل النائب العمومي صورة من حكم إعادة الاعتبار الى  
المحكمة التي صدر منها الحكم بالعقوبة ليؤشر به على هامش الحكم .  
ويؤشر بذلك في قلم السوابق .

مادة ١٠ — يترتب على إعادة الاعتبار محو الحكم بالادانة بالنسبة للمستقبل .  
ويزول ابتداء من تاريخ الحكم بإعادة الاعتبار كل ما ترتب عليه من  
وجوه انعدام الأهلية أو الحرمان من الحقوق .

مادة ١١ — لا يحتاج بإعادة الاعتبار على الغير فيما يتعلق بالحقوق التي تترتب  
لهم من الحكم بالادانة وعلى الأخص فيما يتعلق بالرد والتعويضات المدنية .

مادة ١٢ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية وله أن يصدر كل ما يراه لازماً من القرارات لهذا  
الغرض وعلى الأخص فيما يتعلق بقلم السوابق .

صدر بسرأي عابدين في ١٥ شوال سنة ١٣٤٩ ( ٥ مارس سنة ١٩٣١ ) .



## مذكرة ايضاحية بشأن القانون الخاص باعادة الاعتبار

يؤدي الحكم بعقوبة جنائية أو جنحة الى الانتقاص من شخصية المحكوم عليه ويحول دون استعادة مكائته السابقة في الهيئة الاجتماعية ودون الوصول الى مركز شريف لأن الحكم بالعقاب في غالب الأحوال يتبعه الحرمان من بعض الحقوق السياسية والمدنية ويسجل في قلم السوابق فيتعذر على المحكوم عليه الاندماج ثانية في الهيئة الاجتماعية .

وليس من العدل أن يحرم شخص من أن يتبوأ في الهيئة الاجتماعية المكان اللائق بكل وطني صالح اذا بذل مجهودا جديا ليهتدى وأقام الدليل على هذا بحسن سيرته مدة طويلة على أن من مصلحة الهيئة الاجتماعية نفسها أن يندمج فيها المحكوم عليه الذي تاب وأصلح حاله ولذلك قررت غالب الشرائع أحكاما لرد اعتبار المحكوم عليهم .

وتتميز اعادة الاعتبار عن العفو من العقوبة بأن اعادة الاعتبار حق للمحكوم عليه بينما العفو منحة من ولي الأمر ثم ان العفو يترك الحكم قائما من حيث العود وصحيفة السوابق وأحيانا لايشمل العقوبات التبعية بينما رد الاعتبار يمحو الحكم بالادانة وكل نتائجها في الحال والاستقبال . وكذلك تتميز اعادة الاعتبار عن العفو الشامل أيضا . فالعفو الشامل إنما يكون في غالب الأحيان تديرا سياسيا يتخذ لغرض عام بقصد تسكين الخواطر واسبال ذبول النسيان على بعض الحوادث وليس مكافأة شخصية على حسن سلوك المحكوم عليهم ويترتب عليه ايقاف تنفيذ العقوبة ومحو الحكم في الماضي والمستقبل وايقاف اجراءات الدعوى . أما اعادة الاعتبار فتستلزم بالعكس تنفيذ العقوبة ولا تمحو الحكم بل ترفع آثاره بالنسبة للمستقبل .

وقد خلا التشريع الجنائي المصري من النص على أحكام بشأن اعادة الاعتبار . لذلك كثيرا ما تقدم الى وزارة الحفانية طلبات بالتماس العفو لرفع عدم الأهلية المقرر عقوبة تبعية في قانون العقوبات أو النصوص عليه في قانون الانتخاب وهذه الطلبات تخرج الوزارة فلا تستطيع في الحالة الراهنة اجابتها كما لا تريد رفضها . لذلك ترى الوزارة من المناسب وضع حد لهذه الحالة بتنظيم طريقة قانونية لاعادة الاعتبار .

وفي الشرائع الحديثة يعاد الاعتبار باحدى طريقتين اما بحكم القانون واما بحكم القضاء وقد اتبع أغلبها الطريقة القضائية فيستعاد الاعتبار بحكم من المحكمة بعد فحص حالة الطالب . وبعضها كالقريعة الفرنسية والايطالية اتخذ علاوة على ذلك طريقة اعادة الاعتبار بحكم القانون بالنسبة الى الأحكام الخفيفة فيكتسب حتما بدون واسطة القضاء بمجرد مرور زمن معين من تاريخ انقضاء العقوبة أو سقوطها بالمدة الطويلة اذا لم يصدر أثناء المدة المذكورة حكم بعقاب جديد .

والطريقة الأخيرة محل اعتراض لأنها تسمح لشخص حياته غير شريفة وسلوكه شائن باستعادة اعتباره ما دام لم يرتكب جريمة معينة أو استطاع اخفاء ما يرتكبه من الجرائم فأقلت من العقاب . لذلك ترى وزارة الحفانية تشجيعا للمحكوم عليهم على اصلاح حالهم ورفعوا لمستوى الأخلاق بينهم أن يقتصر الآن على ادخال اعادة الاعتبار القضائي فقط في التشريع المصري .

والمادة الأولى من المشروع تقرر قاعدة إعادة الاعتبار وتجعله حقا للمحكوم عاياه متى توافرت الشروط التي يوجبها القانون على أن للمحكمة الرأي الأعلى في تقدير ما اذا كان الطالب جديرا برد اعتباره عليه .

أما فيما يتعلق بالمحكمة التي تقضى بإعادة الاعتبار فإن الوزارة ترى من الأفضل أن يعهد بنظر هذه الطلبات الى محكمة الاستئناف ، وبذلك يكون قرارها نهائيا لا يقبل الطعن الا بطريق النقض لخطأ قانوني ، الأمر المستحب في مثل هذه المادة حيث يتعلق الحكم فيها بتقدير القضاء المطلق .

والمادة الثانية تبين الشروط الواجبة لاجازة رد الاعتبار وهي ثلاثة :

( الأول ) تنفيذ العقوبة الأصلية — فيجب كشرط أولى تنفيذ العقوبة أى أن تكون الغرامة وفيت والعقوبة القيدة للحرية نفذت تماما .

والعفو من العقوبة يقوم مقام تنفيذها حكما اذ لا يعقل أن محكوما عليه شمله عطف ولى الأمر يحرم لهذا السبب من إعادة الاعتبار .

ويشبه بتنفيذ العقوبة سقوطها بالمدة الطويلة . وهذا الحكم أدخل في فرنسا حديثا بقانون ١٠ مارس سنة ١٨٩٨ .

ولأول وهلة قد لا يرى من الانصاف مساواة الحكم بين الذين يفرون من وجه القضاء ولم يكفروا عن جريمتهم نحو الهيئة الاجتماعية بالذين نفذ فيهم العقاب . ولا شك أن كثيرا من الذين يتهربون من تنفيذ العقوبة لا يستحقون إعادة الاعتبار . وإنما قد يستحقها نفر منهم كالذين هربوا خائفين وربما كانوا يبرأون لو حضروا ودافعوا عن أنفسهم وكالذين لم تبلغهم الأحكام الصادرة عليهم .

(الثانى) مدة الاختبار — يجب أن تنقضى مدة من الزمن قبل الحصول على إعادة الاعتبار . وهذه المدة ضرورية لكي يمكن الاستدلال بسلوك المحكوم عليه على صلاح حاله . وينص المشروع على مدتين احدهما ثمانى سنوات بالنسبة الى المحكوم عليهم بعقوبة جنحة والثانية خمس عشرة سنة بالنسبة الى المحكوم عليهم بعقوبة جنابة والعائدين والذين سقطت العقوبة عنهم بالمدة الطويلة .

وعلى ذلك تكون معاملة الذين سقطت العقوبة عنهم بالمدة الطويلة في مواد الجنج أفسى من معاملة الذين كفروا عن جريمتهم بتنفيذ العقوبة . أما في مواد الجناسيات فمدة الاختبار لهم واحدة . ولكن لا يغرب عن البال أن مدة سقوط العقوبة الجنائية عشرون سنة وأنه يجب اذن قضاء خمس وثلاثين سنة من تاريخ الحكم لاتشوبها شائبة ليستطيع الذين سقطت عقوبتهم بالمدة الطويلة استعادة اعتبارهم ، وخمس وثلاثين سنة لهذا الغرض هى مدة كافية فلا يمكن اطالتها .

وفوق ذلك يحدد المشروع بدء سريان المدة ، فينص على أنها تبدأ من اليوم الذى تنتهى فيه مدة مراقبة البوليس في حالة وضع المحكوم عليه تحت المراقبة بعد انقضاء العقوبة الأصلية وينص أيضا على أنها تبدأ في حالة الافراج تحت شرط من تاريخ انقضاء مدة العقوبة نفسها .

( الثالث ) وقاء الالتزامات المالية المترتبة على الحكم ، قد صيغت المادة بحيث ينسج نصها

لبراءة الذمة سواء بالوفاء وبمرور المدة الطويلة وفيما عدا ذلك يظهر ضروريا أن ينص على الحالة التي تحول فيها الفاقة دون الوفاء فلا ينبغي لمثل هذه الحالة أن تمنع اعادة الاعتبار اذا رأت المحكمة من العدل منحها بشرط أن يقوم الدليل الكافي على العجز عن تنفيذ الالتزامات المالية المحكوم بها .

وعلى هذا النوال يكون من العدل أن يشترط على المتفالس أن يني جميع ديونه قبل الحصول على اعادة اعتباره فيجب عليه الحصول على اعادة اعتباره التجارى طبقا لأحكام المواد ٤٠٨ الى ٤١٩ من قانون التجارة . ومع ذلك قد يتساءل عن جواز استبقاء حكم المادة ٤١٧ من قانون التجارة الذي يمنع اعادة الاعتبار التجارى لمن أفلس بالتدليس ولمن حكم عليه لسرقة أو نصب أو خيانة أمانة الخ . فهل يجوز عقلا استبقاء هذا الحرمان في حين أن هؤلاء الأشخاص أنفسهم يستطيعون استعادة اعتبارهم من الوجهة الجنائية ، وفي فرنسا انتهى هذا الأمر في شهر ديسمبر من سنة ١٩٠٣ بتعديل المادة ٦١٢ من قانون التجارة وكانت تتضمن مثل الحرمان المنصوص عليه في المادة ٤١٧ من القانون المصرى ورفع هذا الحظر عن استعادوا اعتبارهم من الوجهة الجنائية .

ولذلك فكرت الوزارة في اقتراح تعديل المادة ٤١٧ من قانون التجارة الأهلى كما جرى في فرنسا . ولكن لما كانت اعادة الاعتبار التجارى في العمل نادرة جداً أمام المحاكم الأهلية لأن اجراءات التفاليس تتم غالبا أمام المحاكم المختلطة فقد رأت الوزارة ارجاء النظر في هذا التعديل لتبحث ما اذا كان يمكن اجراؤه دفعة واحدة وبمعنى واحد في القانونين الأهلى والمختلط . وأخيراً يميز المشروع للمحكمة تحديد نصيب الطالب من المصاريف والتعويضات في حالة الحكم عليه بالتضامن مع آخرين وذلك لأن الغرض من التضامن هو أن يكفل بقدر الامكان وفاء المستحق للحكومة وللأفراد الذين لحقهم الضرر فليس من العدل من الوجهة الجنائية التشدد مع أحد المحكوم عليهم الذي يقوم بالوفاء بنصيبه بسبب امتناع الآخرين أو عجزهم عن الوفاء بما عليهم .

المادة الثالثة — تين كيفية تطبيق المادة الثانية على حالة من يحكم عليه بعدة أحكام فأجازت له استعادة اعتباره وانما اشترطت توافر الشروط المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة الثانية لكل حكم منها أما المدة المنصوص عليها في الفقرة الثانية فتحسب بالنسبة الى أحدثها صدورا وعلى ذلك فمن يكون عائدا يقضى خمس عشرة سنة من تاريخ آخر حكم صدر عليه ولو لم يقض الا بعقوبة جنحة ، وبعكس ذلك تكون المدة ثمانى سنوات فقط طبقا للفقرة الثانية من المادة الثانية اذا كان المحكوم عليه غير عائد وقضى عليه بعقوبات جنح متعددة .

المادة الرابعة — تخول المحكمة اذا توافرت الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية سلطة مطلقة لتقدير ما اذا كان الطالب يستحق اعادة الاعتبار اذ يجب لذلك أن يكون سلوكه منذ صدور الحكم عليه دالا على صلاح حاله ولا سبيل في هذا الشأن لوضع قواعد محددة واذن يجب أن تترك للمحكمة الحرية المطلقة في الحكم حسب خلق كل فرد وحالته الخصوصية وظروف البيئة التي عاش فيها .

المادة الخامسة — لا تبيح لمن يحكم عليه بغياب بعد رد اعتباره أن يجدده ، ومع أن وقوع ذلك بعيد الاحتمال الا أنه يحسن اجتناب تكرار طلب إعادة الاعتبار من قبل اناس يدلون على عدم استقامتهم وصلاحهم . فإعادة الاعتبار لم توضع للمجرمين العائين ولو أنا لا نعدم أمثلة تكون العقوبة فيها عن جريمة وقعت عفوا ولا يصح اتخاذها دليلا على تحول المحكوم عليه عن جادة الاستقامة . انما هذه الأمثلة الشاذة لا يعتد بها القانون .

المواد السادسة والسابعة والثامنة — تبين اجراءات دعوى إعادة الاعتبار وتقرح الوزارة اجتنابا للعلانية التي قد يخشاها بعض الطالبين أن تعقد الجلسة في هذه المادة في أودة المشورة سواء لسماع المرافعة أو للنطق بالحكم .

وتنص المادة الثامنة علاوة على ذلك على عدم جواز الطعن في أحكام المحكمة الا بطريق النقض من جانب النيابة العمومية والطالب .

مادة ٩ — تين ما يجب اتخاذه فورا من التدابير ليأتي حكم رد الاعتبار بالفرض المقصود منه فتنص على ارسال صورته الى المحكمة التي صدر منها الحكم بالعقوبة ليؤشر به على هامش الحكم .

مادة ١٠ — تبين آثار الحكم برد الاعتبار .

مادة ١١ — تنص على حفظ حقوق الغير . فقد يقع أن الذين قضى لهم بتعويض مدني بموجب الحكم بالعقوبة الذي يحو أثره رد الاعتبار لم توف اليهم حقوقهم في حالة تجاوز المحكمة عن هذا الشرط طبقا للفقرة الثالثة من المادة الثانية . وقد يقع أيضا أن الذين أصابهم ضرر ولم يدعوا بالحقوق المدنية في الدعوى الجنائية يبقى لهم الحق في رفع دعوى مدنية ضد المحكوم عليه . فلا يجوز للمحكوم بإعادة اعتباره أن يتخيل أن حكم إعادة الاعتبار يدفع طلب التعويض المدني . فاذا تظاهر من الوجهة الجنائية فانه لا يزال مسئولاً عن تعويض كل ضرر ترتب على خطأه .

مادة ١٢ — تكلف وزير الحفانية بتنفيذ القانون وتوجب عليه اتخاذ التدابير اللازمة بشأن قلم السوابق .

قلم السوابق الذي أنشئ بأمر عال في ١٨ فبراير سنة ١٨٩٥ تنظم بقرار صدر في ٢ اكتوبر سنة ١٩١١ ويجب تعديل نظامه ليتوافق مع نصوص مشروع قانون إعادة الاعتبار وستعد وزارة الحفانية مشروع قرار بذلك ينشر فيما بعد .

بناء عليه تتشرف وزارة الحفانية بأن ترفع الى مجلس الوزراء مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة حتى اذا وافق عليه يتفضل برفعه لأعتاب حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك للتصديق عليه .

تحريرا في أول مارس سنة ١٩٣١ .



## فانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣

### بتفرم التسول

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب الفانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرين كل شخص صحيح البنية ذكرًا كان أو أنثى يبلغ عمره خمس عشرة سنة أو أكثر وجد متسولا فى الطريق العام أو فى المحال أو الأماكن العمومية ولو ادعى أو تظاهر بأداء خدمة للغير أو عرض ألعاب أو بيع أى شىء .

مادة ٢ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا كل شخص غير صحيح البنية وجد فى الظروف المبينة فى المادة السابقة متسولا فى مدينة أو قرية نظم لها (١) ملاجىء وكان التحاقه بها ممكنا (٢) .

(١) لفظ « لها » الوارد بالنص كان فى المشروع « فيها » . وقد حصل هذا التعديل عند نظر مشروع الفانون بمعرفة لجنة الحفانية بمجلس النواب وقد أوضح مقرر هذه اللجنة سبب التعديل عند نظر مشروع هذه المادة بالمجلس بقوله :

” تلاحظون حضراتكم أن اللجنة استبدلت فى هذه المادة كلمة ( لها ) بكلمة ( فيها ) ، وسبب ذلك أنها لاحظت أن أصل المادة يشعر بوجوب تنظيم ملجأ فى المدينة أو القرية ، حتى يمكن تطبيق حكم هذه المادة على التسولين فى تلك المدينة أو تلك القرية . هذا هو المفهوم من كلمة ( فيها ) ولكن اللجنة راعت أن انشاء الملاجىء سينظم بمقتضى قرار وزارى ، وأنه من الجائز أن ينظم لجملة مدن أو قرى ملجأ واحد ، ولذلك وضعت كلمة ( لها ) بدل كلمة ( فيها ) حتى يسرى حكم المادة على التسولين الذين يقبض عليهم فى بلد ليس فيه ملجأ ، ولكنه نظم له ملجأ فى بلد آخر “ .

[ أنظر محضر جلسة مجلس النواب فى يوم ٣١ مايو سنة ١٩٣٣ ]

(٢) أنظر قرار وزير الداخلية المؤرخ ٧ يناير سنة ١٩٣٤ بتعيين المدن والقرى المنظم لها ملاجىء للتسولين وهذا نصه :

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادتين الثانية والعاشرة من الفانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ الفاضى ---

مادة ٣ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور كل متسول في الظروف المبينة في المادة الأولى يتصنع الاصابة بجروح أو عاهات أو يستعمل أية وسيلة أخرى من وسائل الغش لا كتساب عطف الجمهور .

مادة ٤ — يعاقب بالعقوبة المبينة في المادة السابقة كل شخص يدخل بدون إذن في منزل أو محل ملحق به بغرض التسول .

مادة ٥ — يعاقب بنفس العقوبة كل متسول وجدت معه أشياء تزيد قيمتها على مائتي قرش ولا يستطيع اثبات مصدرها .

مادة ٦ — يعاقب بنفس العقوبة :

(١) كل من أغرى الأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة على التسول .

(٢) كل من استخدم صغيراً في هذه السن أو سلمه لآخر بغرض التسول .  
وإذا كان المتهم ولياً أو وصياً على الصغير أو مكلفاً بملاحظته تكون العقوبة الحبس من ثلاثة الى ستة شهور .

== بتحريم التسول :

وعلى القرار الوزاري الصادر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٣ :

قرر ما هو آت :

مادة ١ — تخصص الملاجىء المبينة بعد للندن والقرى الآتية :

(١) ملجآن بالقاهرة : القاهرة ، الجيزة ، سقارة ، بنى حسن ، الروضة ، أسيوط ، البلينا ، العرابة المدفونة ، نجع حمادى ، قنا ، دندره ، الأقصر ، الكرنك ، اسنا ، ادفو ، كوم امبو ، أسوان .

(٢) ملجآن بمدينة طنطا : طنطا ودسوق .

(٣) ملجآن بمدينة الاسكندرية : الاسكندرية .

(٤) ملجآن بمدينة المنصورة : المنصورة ، بور سعيد ، الاسماعيلية ، السويس .

مادة ٢ — فى الجهات النائية عن مقر الملاجىء المشار اليها فى المادة السابقة يصير ترحيل الأشخاص الى الملجأ الذى تخصص لهم على مصاريف الحكومة .

مادة ٣ — يلغى القرار الوزاري الصادر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٣ المشار اليه أعلاه .

مادة ٤ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريراً فى ٢١ رمضان سنة ١٣٥٢ ( ٧ يناير سنة ١٩٣٤ ) .

مادة ٧ — في حالة العود تكون عقوبة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

مادة ٨ — في جميع الأحوال التي يحكم فيها على المتسول غير صحيح البنية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون يأمر القاضي بإدخاله في الملجأ بعد تنفيذ العقوبة .

مادة ٩<sup>(١)</sup> — يجوز للبوليس والنيابة الأمر بالقبض على المتهم كما يجوز للنيابة أن تصدر أمرا بحبسه احتياطيا ولا يكون هذا الأمر نافذ المفعول الا لمدة الأربعة الأيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة اذا كان مقبوضا عليه من قبل مالم تحصل النيابة في أثناء هذه المدة على إذن بالكتابة من القاضي الجزئي بامتدادها طبقا لنص المادة ٣٧ من قانون تحقيق الجنايات .

وكل حكم يصدر طبقا لنصوص هذا القانون يكون واجب التنفيذ ولو مع حصول الاستئناف .

مادة ١٠ — يعين وزير الداخلية بقرار منه المدن والقرى المشار اليها في المادة الثانية ويقرر شروط الالتحاق بهذه الملاجىء والخروج منها .

مادة ١١ — تلغى الفقرة (رابعا) من المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات الأهلى والفقرتان (رابعا وخامسا) من المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشبوهين .

---

(١) لم تكن هذه المادة واردة بالمشروع الأصيل للقانون وقد أدخلت فيه بناء على اقتراح وزير الداخلية ووافق مجلس النواب على ذلك [ أنظر مناقشات مجلس النواب بجلسته ٣١ مايو سنة ١٩٢٣ ] وعند نظر مشروع القانون في مجلس الشيوخ رأت لجنة الحفانية به الغاء هذه المادة استناداً على أنها خاصة بالاجراءات فوضعها في قانون تحقيق الجنايات ، وأن هذه المادة لا ضرورة لها لأن أحكام قانون تحقيق الجنايات بشأن القبض والحبس الاحتياطى تبنى عن هذا النص فى أغلب الأحيان اذ أن الغالب هو أن المتسول يضبط متلبسا بجريمته وهو فوق ذلك ليس له محل اقامة وهذا يبرر القبض والحبس الاحتياطى وفقا للقانون العام . غير أن مجلس الشيوخ لم يوافق على رأى لجنة الحفانية به وقرر استبقاء هذا النص . [ أنظر مناقشات مجلس الشيوخ فى جلسة ١٤ يونيه سنة ١٩٢٣ ]

مادة ١٢ — على وزيرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

نأمر بأن يصم هذا القانون بنخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بسرأى عابدين فى ٢٩ صفر سنة ١٣٥٢ ( ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٣ ) .

### المذكرة التفسيرية لمشروع قانونه تحريم التسول

يتضمن التشريع الحالى أحكاما متفرقة الغرض منها مكافحة التسول وهى :

- ١ — القرار الوزارى الصادر فى ٢١ يونيه سنة ١٨٩٧ بمنع التكفف فى الأماكن العمومية الكائنة بالجهات التى يعينها كل محافظ أو مدير فى دائرة اختصاصه .
- ٢ — المخالفة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٨/٤ من قانون العقوبات الأهلى وهى تعاقب من أغرى الأطفال على الشحاذة فى الطرق العمومية أو فى المحلات .
- ٣ — قانون الأحداث المتشردين ذكورا كانوا أو إناثا الصادر فى ٩ مايو سنة ١٩٠٨ الذى يعاقب الأحداث الذين لم يبلغوا سن الخامسة عشرة ويمارسون التسول فى الطريق العام أو فى محل عمومى .

ولما كان هذا القانون قد حوى أحكاما أكثر ملاءمة لتفويم المتسولين الأحداث وتضمن اجراءات خاصة بذلك فقد رؤى من المستحسن ابقاؤه وقصر المشروع الجديد على المتسولين الذين هم فى سن الخامسة عشرة فما فوق .

٤ — القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشبوهين وهو يعتبر فى حالة تشرد : (١) الأشخاص الأصحاء القادرين على العمل الذين يتعاطون الشحاذة فى الطرق العمومية ، (ب) من حكم عليه أكثر من مرتين بسبب تحريض الأطفال على التسول فى الطرق أو المحال العمومية وكان قد مضى على الحكم الأخير أقل من سنة .

ويلاحظ : (١) أن هذا القانون لا يسرى على النساء ( المادة ٣١ ) ، (٢) أن التسول لا يعاقب عليه لأول وهلة ، بل يجب أن يسبق ذلك انذار المتسولين ، (٣) أن هذا القانون لم ينص الا على التسول فى الطريق العام بدون التعرض للتسول فى المحال العمومية .

وتلقاء نص القوانين الحالية فالمأمول أن المشروع المقدم المستمدة أحكامه من القوانين الفرنسية والايطالية كفىل بأن يحقق الغرض المنشود فقد اعتبر التسول جنحة معاقبا عليها بالحبس من شهر الى سنة ، ووضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس بل ارساله الى الملجأ اذا كان من ذوى العاهات . وفى هذا الاجراء الأخير معنى التقدير لظروف المتسولين المصابين بمجروح أو عاهات ، وهى ظروف تستدعى الشفقة والعطف كما تقضى عدلا بقصر العقوبة على من يتسول منهم بالجهات التى بها ملاجىء معدة لايوائهم ، وقد تقدم انشاء وتنظيم الملاجىء فى فرنسا وايطاليا الى حد كبير . ولذوى العاهات هناك على نوع ما حق الاعالة والايواء . وفى مصر



تقوم الحكومة الآن بدراسة هذا الموضوع .  
وفيا لى بعض ايضاحات عن كل حكم من أحكام المشروع :  
المادة الأولى :

تعاقب المتسولين سلبى البنية على الاطلاق . ويلاحظ أنه علاوة على شرط السن ( ١٥ سنة فأكثر ) يجب لتكوين الجريمة أن يحصل التسول فى الطريق العام أو فى المحلات والأماكن العمومية ، وهذا التقييد راجع الى أن القانون المقترح يتعلق خاصة بالنظام والأمن العام ، ولا يحول دون اعتبار الجريمة قائمة ما قد يتذرع به العاطلون أو الذين يقومون بألعاب مختلفة ويدخل فى عداد هؤلاء من ينتحلون صفة الباعة المتجولين ولا تزيد بضاعتهم على علبة تقاب أو بعض ابر وابور الجاز أو دبايس أو ورقة من أوراق اليانصيب وكذلك مروضو الدواب والحيوانات — وهذا الشرط الأخير مستمد من المادة ٤٥٣ من قانون العقوبات الايطالى .  
المادة الثانية :

وهى مستمدة من المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات الفرنسى تعاقب المتسولين غير صحيحى البنية اذا تسولوا فى جهات نظمت بها ملاجىء وكان فى استطاعتهم الالتحاق بهذه الملاجىء وقت ارتكاب الجريمة . كما أن شرط السن والتسول فى الطرق والأمكنة العمومية يجب توفرهما أيضا لتكوين الجريمة وهذا ما أشار اليه النص فى عبارة ( وجد فى الظروف المتقدمة ) .  
المادة الثالثة والرابعة :

منقولتان عن بعض الأحكام الواردة فى المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات الفرنسى والمادة ٦٧٠ من قانون العقوبات الايطالى .  
المادة الخامسة :

مأخوذة عن المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات الفرنسى ولها مثيل فى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين ( المادة ٢٧/٤ ) .  
المادة السادسة :

تعاقب بنفس العقوبة اغراء الأحداث على التسول وكل من استخدم صغيرا أو سلمه لآخر بفرض التسول — وقد حذت حذو المادة ٤٥٦ من قانون العقوبات الايطالى فى تشديد العقوبة فى حالة ما اذا كان المتهم ذا نفوذ على الصغير — وهذه الجريمة هى بالذات المخالفة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٨/٤ من قانون العقوبات الأهلى — وقد اعتبرت جنحة فى مشروع القانون الحالى .  
المادة السابعة :

خاصة بجرائم العود ولم ينص فيها على حد أدنى للعقوبة لترك للفاضى الحكم بالعقوبة التى تتناسب مع خطورة الأحوال المعاقب عليها فى القانون .  
المادة الثامنة :

كان من الضرورى أن ينص القانون على ادخال التسول غير صحيح البنية فى الملجأ متى انتهت مدة عقوبته وذلك أوفى بالغرض الذى يتوخاه القانون وهو مقاومة داء التسول .

المادة التاسعة : [ العاشرة من القانون كما صدر ]

لما كان العقاب على التسول المنصوص عليه في المادة الثانية متوقفا على شرط وجود ملاجىء في الجهة التي حصل فيها التسول رؤى من اللازم تعيين تلك الجهات بقرار من وزير الداخلية وفي الآن ذاته تقرير شروط الالتحاق بالملاجىء والخروج منها .

المادة العاشرة : [ الحادية عشرة من القانون كما صدر ]

تلغى المادة ٣٣٨ / ٤ من قانون العقوبات الأهلى والفقرتان رابعا وخامسا من المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ التي أصبحت ولا محل لبقائها ، أما القانون الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٠٨ فانه يظل قائما .

---

## مرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، ومواقفة رأى مجلس الوزراء ؛  
رسمنا بما هو آت :

### ١ - تعريف الاصطلاحات

مادة ١ - فى تطبيق هذا القانون يقصد بكلمة « مطبوعات » كل الكتابات أو الرسوم أو القطع الموسيقية أو الصور الشمسية أو غير ذلك من وسائل التمثيل متى نقلت بالطرق الميكانيكية أو الكيميائية أو غيرها فأصبحت بذلك قابلة للتداول .

ويقصد بكلمة « التداول » بيع المطبوعات أو عرضها للبيع أو توزيعها أو الصاقها بالجدران أو عرضها فى شبائك المحلات أو أى عمل آخر يجعلها بوجه من الوجوه فى متناول عدد من الأشخاص .

ويقصد بكلمة « جريدة » كل مطبوع يصدر باسم واحد بصفة دورية فى مواعيد منتظمة أو غير منتظمة .

ويقصد بكلمة « الطابع » صاحب المطبعة .

ومع ذلك فاذا كان صاحب المطبعة قد أجرها الى شخص آخر فأصبح ذلك الشخص هو المستغل لها فعلا فكلمة « الطابع » تنصرف الى المستأجر .  
ويقصد بكلمة « الناشر » الشخص الذى يتولى نشر أى مطبوع .

### ٢ - فى الأحكام المتعلقة بالطابع وبالمطبوعات

على وجه العموم

مادة ٢ - يجب على كل طابع قبل فتحه مطبعة أن يقدم اختاراً كتابيا بذلك الى المحافظة أو المديرية التى تقع المطبعة فى دائرتها .

ويشتمل الاخطار على اسم ولقب وجنسية ومحل اقامة الطابع ومقر المطبعة واسمها .

ويجب تقديم اخطار جديد في خلال ثمانية أيام عن كل تغيير في البيانات المتقدمة .

مادة ٣ — يجب على كل طابع قبل أن يتولى طبع جريدة أن يقدم اخطارا كتابيا بذلك الى المحافظة أو المديرية .

مادة ٤ — يجب أن يذكر بأول صفحة من أى مطبوع أو بآخر صفحة منه اسم الطابع وعنوانه واسم الناشر وعنوانه ان كان غير الطابع وكذا تاريخ الطبع .

مادة ٥ — عند اصدار أى مطبوع يجب ايداع أربع نسخ منه في المحافظة أو المديرية التى يقع الاصدار في دائرتها .

ويعطى ايصال عن هذا الايداع .

مادة ٦ — لا تسرى أحكام المادتين الرابعة والخامسة على المطبوعات ذات الصفة الخاصة أو التجارية .

مادة ٧ — لا يجوز لأحد أن يتولى بيع أو توزيع مطبوعات في الطريق العام أو في أى محل عمومى آخرو لو كان ذلك بصفة عارضة أو مؤقتة إلا بعد الحصول على رخصة بذلك من وزارة الداخلية .

مادة ٨ — لا يجوز لأحد أن يمارس مهنة مرتبطة بتداول مطبوعات في الطريق العام أو في أى محل عمومى آخر قبل أن يقيد اسمه في المحافظة أو المديرية .

والشروط اللازمة للتصريح بهذا القيد تبين بقرار وزارى .

مادة ٩ — يجوز محافظة على النظام العام أن تمنع مطبوعات صادرة في الخارج من الدخول والتداول في مصر ويكون هذا المنع بقرار خاص من مجلس الوزراء .

مادة ١٠ — يجوز لمجلس الوزراء أن يمنع أيضا من التداول في مصر



المطبوعات المثيرة للشهوات وكذلك المطبوعات التي تتعرض للأديان تعرضا من شأنه تكدير السلم العام .

### ٣ — في الأحكام الخاصة بالجرائد

مادة ١١ — يجب أن يكون لكل جريدة رئيس تحرير مسئول يشرف اشرافا فعليا على كل محتوياتها أو جملة محررين مسئولين يشرف كل واحد منهم اشرافا فعليا على قسم معين من أقسامها .

مادة ١٢ — يجب أن يكون رؤساء التحرير أو المحررون المسئولون حائزين للصفات الآتية :

( أولا ) أن يكونوا مصريين اذا كانت الجريدة تنشر كلها أو بعضها باللغة العربية .

( ثانيا ) ألا تقل سنهم عن خمس وعشرين سنة ميلادية .

( ثالثا ) أن يكونوا كاملي الأهلية وحسنى السمعة .

( رابعا ) ألا يكون قد حكم عليهم لجناية من الجنايات العادية أو لسرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو غدر أو رشوة أو تفالس بالتدليس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو اغراء شهود أو هتك عرض أو اغراء قصر على البغاء أو انتهاك حرمة الآداب أو حسن الأخلاق أو تشرد لجنحة ارتكبت للفرار من الخدمة العسكرية أو لشروع في ارتكاب جريمة مما ذكر متى كان الشروع منصوصا عليه في القانون .

مادة ١٣ — يجب على كل من أراد أن يصدر جريدة أن يقدم اخطارا كتابيا بذلك الى المحافظة أو المديرية التي يتبعها محل الاصدار .

ويشتمل الاخطار على البيانات الآتية :

( أولا ) اسم ولقب وجنسية ومحل اقامة صاحب الجريدة والمحرر أو المحررين المسئولين والناشر ان وجد .

( ثانيا ) اسم الجريدة واللغة التي تنشر بها وطريقة اصدارها وعنوانها .

( ثالثا ) اذا كان للجريدة مطبعة خاصة والافيين اسم وعنوان المطبعة

التي تطبع فيها الجريدة .

ويجب أن يوقع على الاخطار من صاحب الجريدة ومن رئيس التحرير أو المحررين المسئولين ومن الناشر ان وجد .  
ويعطى ايصال عن هذا الاخطار .

مادة ١٤ — كل تغيير يطرأ على البيانات التي تضمنها الاخطار يجب اعلانه للمحافظة أو المديرية كتابة قبل حدوثه بثمانية أيام على الأقل الا اذا كان هذا التغيير طرأ على وجه غير متوقع ففي هذه الحالة يجب اعلانه في ميعاد ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ حدوثه .

مادة ١٥ — لضمان وفاء الغرامات والمصاريف التي قد يحكم بها على رئيس التحرير أو المحررين المسئولين أو صاحب الجريدة أو الناشر أو الطابع تطبيقاً لأحكام هذا القانون أو تطبيقاً لأحكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني أو الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهلى يجب على الموقعين على الاخطار المنصوص عليه فى المادة ١١ إما أن يودعوا فى ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ الاخطار تأمينا نقديا مقداره ٣٠٠ جنيه عن كل جريدة تصدر ثلاث مرات أو أكثر فى الاسبوع و ١٥٠ جنيه فى الأحوال الأخرى واما أن يقدموا كفيلاً يرتضيه المحافظ أو المدير .

مادة ١٦ — اذا نقص التأمين بسبب ما أخذ منه بمقتضى أحكام المادة السابقة وجب اكماله فى الخمسة الأيام التالية لانداز يعلن بالطرق الادارية الى صاحب الشأن .

فاذا أصبح الكفيل غير مقتدر وجب أن يستبدل به بالكيفية المبينة آنفا كفيل آخر يرتضيه المحافظ أو المدير .

مادة ١٧ — يجوز اصدار الجريدة فى اليوم الحادى والثلاثين من تاريخ الاخطار الا اذا أعلن المحافظ أو المدير فى خلال هذه المدة مقدمى الاخطار كتابة بالطرق الادارية بمعارضته فى اصدار الجريدة لعدم توافر أحد الشروط المبينة فى المواد السابقة .

مادة ١٨ — اذا لم تظهر الجريدة في بحر الثلاثة الأشهر التالية لتاريخ الاخطار أو اذا لم تصدر بانتظام في خلال ستة أشهر اعتبر الاخطار كأنه لم يكن ويكون اثبات عدم انتظام صدور الجريدة المشار اليه في الحالة الثانية بقرار من وزير الداخلية يعلن لصاحب الشأن .

مادة ١٩ — يجب بيان اسم صاحب الجريدة ورئيس تحريرها وكذا اسم ناشرها اذا وجد واسم المطبعة التي تطبع فيها اذا لم يكن لها مطبعة خاصة بها وذلك بشكل ظاهر على كل نسخة وفي أول صفحة منها .

واذا لم يكن للجريدة رئيس تحرير وكان لها عدة محررين كل منهم مسئول عن قسم خاص مما ينشر فيها يجب بيان أسماء هؤلاء المحررين بالطريقة عينها مع تعيين القسم الذى يشرف عليه كل منهم .

مادة ٢٠ — بمجرد تداول عدد من الجريدة أو ملحق لعدد يجب أن يسلم الى وزارة الداخلية ست نسخ مما نشر موقع عليها من رئيس التحرير أو أحد المحررين المسئولين اذا كانت الجريدة تصدر في القاهرة والى المحافظة أو المديرية اذا كانت الجريدة تصدر في مدن أخرى .

ويعطى ايصال بهذا الايداع .

مادة ٢١ — يجوز محافظة على النظام العام أن يمنع عدد معين من جريدة تصدر في الخارج من الدخول والتداول في مصر وذلك بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٢٢ — ..... (١)

(١) ألغيت بالمرسوم بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالتشريع الذى تطبقه المحاكم المختلطة وكان نصها كما يأتى :

الجرائد التى تصدر في مصر بلغة أجنبية ويكون رئيس تحريرها أو محرروها المسئولون غير خاضعين للمحاكم الأهلية — يجوز محافظة على النظام العام تعطيلها بقرار خاص من مجلس الوزراء بعد انذار يوجه اليها وزير الداخلية أو بدون إنذار سابق وذلك لمدة خمسة عشر يوما اذا كانت الجريدة تصدر ثلاث مرات أو أكثر في الأسبوع أو لمدة شهر اذا كانت تصدر أسبوعيا أو لمدة ثلاثة شهور في الأحوال الأخرى .

ويجوز لنفس السبب التقدم منع تداول عدد معين من الجرائد المذكورة بقرار يصدره وزير الداخلية .

مادة ٢٣ — يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أن يدرج من غير مقابل في أول عدد يصدر من الجريدة وفي الموضع المخصص للأخبار المهمة ما ترسله اليه وزارة الداخلية من البلاغات المتعلقة بالمصلحة العامة أو الخاصة بمسائل سبق نشرها في الجريدة المذكورة .

مادة ٢٤ — يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أن يدرج بناء على طلب ذوى الشأن تصحيح ما ورد ذكره من الوقائع أو سبق نشره من التصريحات في الجريدة ويجب أن يدرج التصحيح في خلال الثلاثة الأيام التالية لاستلامه أو على الأكثر في أول عدد يظهر من الجريدة في نفس المكان وبنفس الحروف التي نشر بها المقال المطلوب تصحيحه ويكون نشر التصحيح من غير مقابل اذا لم يتجاوز ضعف المقال المذكور . فاذا تجاوز الضعف كان للمحرر الحق في مطالبة صاحب الشأن قبل النشر بأجرة النشر عن المقدار الزائد على أساس تعريفة الاعلانات .

مادة ٢٥ — لا يجوز الامتناع عن نشر التصحيح في غير الأحوال الآتية :  
(١) اذا وصل التصحيح الى الجريدة بعد شهرين من تاريخ نشر المقال الذي اقتضاه .

(ب) اذا سبق للجريدة أن صححت بنفس المعنى الوقائع أو التصريحات التي اشتمل عليها المقال المطلوب تصحيحه .

(ج) اذا كان التصحيح محررا بلغة غير التي كتب بها المقال .

(د) اذا كان في نشر التصحيح جريمة معاقب عليها .

٤ — في العقوبات

مادة ٢٦ — كل مخالفة لأحكام المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٧ تكون عقوبتها الحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر والغرامة من ٢٠ جنيها الى ٢٠٠ جنية أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .

وتكون المعاقبة على دخول المطبوعات والجرائد أو تداولها أو نشرها خلافا لأحكام المواد ٩ و ١٠ و ٢١ و ٢٢ بنفس العقوبات السابقة .



و يجوز أن يقضى أيضا الحكم الصادر بالعقوبة بتعطيل الجريدة لمدة ١٥ يوما إذا كانت تصدر ثلاث مرات أو أكثر في الأسبوع أو لمدة شهر إذا كانت تصدر أسبوعيا أو لمدة سنة في الأحوال الأخرى .

مادة ٢٧ — يعاقب بنفس العقوبات المتقدمة رئيس التحرير والمحرورون المسئولون وصاحب الجريدة والطابع والناشر عند وجوده إذا ما استمروا على اظهار الجريدة باسمها أو باسم آخر بعد صدور القرار بتعطيلها .  
ويجب أن يقضى أيضا في هذه الحالة بتعطيل الجريدة لمدة تعادل ضعف المدة المنصوص عليها في المادة المتقدمة وتضاف الى مدة التعطيل السابقة .

مادة ٢٨ — كل مخالفة لأحكام المادة ١٦ تكون عقوبتها الغرامة من ١٠ جنيهات الى ١٠٠ جنيه .

مادة ٢٩ — كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على ١٠٠ قرش وبالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

وفي حالة الحكم بالعقوبة لمخالفة أحكام المادة الثانية يجوز للقاضى أن يحكم باقفال المطبعة .

مادة ٣٠ — فى حالة مخالفة أحكام المواد ٩ و ١٠ و ٢١ و ٢٢ تضبط المطبوعات أو أعداد الجريدة بصفة ادارية .

وفي حالة مخالفة أحكام المادة ١٠ يضبط أيضا ما استعمل فى الطباعة من قوالب وأصول ( كليشيات ) .

ويقضى الحكم الصادر بالعقوبة بمصادرة المطبوعات المذكورة أو أعداد الجريدة أو القوالب أو الأصول ( الكليشيات ) .

مادة ٣١ — فى حالة مخالفة أحكام المواد ٤ و ٧ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٧ و ١٩ يجوز ضبط المطبوعات أو أعداد الجريدة بصفة ادارية .

و يجوز أن يقضى الحكم الصادر بالعقوبة بمصادرة هذه المطبوعات أو أعداد الجريدة .

مادة ٣٢ — يجوز للمحكمة عند الحكم ببراءة المحرر الذي اتهم بارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤ أو ٢٥ أن تلزمه بنشر التصحيح بالصيغة التي طلب منه نشرها أو بصيغة أخرى تعينها .

وفي حالة الحكم بالعقوبة بسبب الامتناع عن النشر وبالإلزام بنشر التصحيح يجب أن يحدث النشر في العدد الأول أو الثاني الذي يلي صدور الحكم إذا كان هذا الحكم حضوريا أو الذي يلي اعلان هذا الحكم إذا كان غيابيا — مهما تكن أوجه الطعن في الحكم — فإذا ألغى الحكم بعد نشره جاز للمحرر أن يدرج حكم الالغاء على نفقة الخصم الذي أقيمت الدعوى بناء على طلبه . ويجوز أيضا أن يؤمر في الحكم الصادر بالعقوبة بأنه إذا امتنع المحرر عن تنفيذ الأمر الصادر بالنشر ينشر التصحيح على نفقة المحرر في ثلاث جرائد يعينها صاحب الشأن .

مادة ٣٣ — تنشر في الجريدة الرسمية أوامر منع التداول وقرارات التعطيل والاندازات المنصوص عليها في المواد السابقة .

مادة ٣٤ — ينفذ ما يصدر من الأحكام أو ما يؤمر به من التدابير الادارية بمقتضى هذا القانون بدون نظر الى معارضة صاحب الجريدة أو المطبعة أو أى شخص آخر ذى شأن .

٥ — فى الأحكام الوقتية وفى النصوص الملغاة

مادة ٣٥ — يعطى الأشخاص الذين يمارسون المهن المبينة فى الباب الثانى ميعادا قدره شهران من تاريخ العمل بهذا القانون للقيام بتنفيذ ما نصت عليه المواد ٢ و ٣ و ٧ .

مادة ٣٦ — يلغى قانون المطبوعات رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١ .

مادة ٣٧ — على وزيرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل منهما فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر بسرأى القبة فى ٤ ذى الحجة سنة ١٣٥٤ ( ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٦ ) .

## مذكرة ايضاحية لمشروع المرسوم بقانونه بشأن المطبوعات

ان وضع المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ المعدل لبعض نصوص الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى والباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهلئ اقتضى إعادة النظر فى قانون المطبوعات رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١ حتى تكون نصوصه متطابقة مع نصوص ذلك المرسوم الجديد .

ان المبادئ التى تضمنها قانون سنة ١٩٣١ لم تزل مجعولة أساسا للمشروع الحالئ إلا أنه قد عدلت بعض الأحكام التى كانت موضوعة لتطبيق تلك المبادئ تعديلا قصد به تخفيف تلك الأحكام .

فتلا قد ألغئ المشروع الحالئ النص الذى كان يلزم كل جريدة تظهر ثلاث مرات أو أكثر فى الاسبوع بأن تكون لها مطبعة خاصة ( مادة ١١ من قانون سنة ١٩٣١ ) كما أنه حذف من العقوبات عقوبة الغاء الجريدة وجعل التعطيل لمدة أقصر كما أنه أضاف الى الضمان النقدي الضمان الشخصئ الذى هو أقل ارهاقا .

ولقد كان الباب الثانئ من قانون سنة ١٩٣١ قاصرا على نصوص خاصة بالمطبوعات بصفة عامة دون أن يضع أحكاما خاصة بالطابع وتوزيع المطبوعات — لذلك وضع المشروع الحالئ نصوصا جديدة فى الباب الثانئ سدا لذلك النقص — فقد نص فى المادة الثانية على الزام كل طابع بتقديم اخطار قبل فتح المطبعة ولقد كان قانون المطبوعات سنة ١٨٨١ كالقانون العثمانئ السابق يقضى بعدم جواز فتح مطبعة الا بعد الحصول على ترخيص من الحكومة — أما المشروع الحالئ فقد سن طريقة أيسر وهئ طريقة الاخطار اذ أنه لما كان الطابع ملزما بتنفيذ بعض اجراءات من أخصها وضع اسمه وعنوانه على المطبوعات التى ياشر طبعها فى مطبعته كان من الضرورى أن يكون لدى الادارة المعلومات الكافية عن المطابع الموجودة حتى يتيسر لها مراقبة تنفيذ القانون ولهذا السبب ألزم الطابع الذى يتولى طبع جريدة ما بأن يخطر الادارة بذلك .

المادتان السابعة والثامنة — لا ينبغئ النقص من الأهمية التى لعملية التوزيع بين العمليات التى تتعاقب على المطبوعات من حين تحريرها الى حين تداولها بين الأيدئ اذ أن توزيع المطبوعات المحظورة هو ركن أساسئ للجرائم الصحفية — بل قد يكون وحده كافيا أحيانا لتكوين الجريمة — لذلك تنص قوانين المطبوعات عادة على جعل الموزعين مسئولين أسوة بالمحررين والطابعين والناشرين — حتى ان القانون الفرنساوى الصادر فى ٢٩ يوليه سنة ١٨٨٩ جعل بابا خاصا بلبصق الاعلانات والتوزيع والبيع فى الطريق العام .

والمشروع الحالئ فرق بين الأشخاص الذين يتعهدون ببيع المطبوعات أو توزيعها وبين الأشخاص الذين يمارسون مهنة مرتبطة بتداول تلك المطبوعات على الوجه المبين بالمادة الأولى ( بائعون وموزعون ولاصفون الخ ) .

ولما كان المتعهدون المشار اليهم آتاهم عادة أم عامل فى ترويج المطبوعات لذلك نص المشروع على الزامهم بالحصول على رخصة من وزارة الداخلية — وهناك علة أخرى موجبة للزامهم

## مذكرة إيضاحية لمشروع المرسوم بقانون بشأن المطبوعات ٣٩١

بالحصول على هذا الترخيص وهي أن عملية التداول إنما تباشر في الطريق العام أو أى محل عمومي .

أما الأشخاص الذين يباشرون مهنة مرتبطة بتداول المطبوعات فقد لوحظ أنهم عادة محركون على عملهم من تلقاء غيرهم لا من تلقاء أنفسهم لذلك اكتفى المشروع بالزامهم بأن يقيّدوا أسماءهم بالمحافظة أو المديرية قبل أن يمارسوا تلك المهنة — وهذا هو ما كان مفروضا من قبل على بعضهم بمقتضى القرار الوزاري المؤرخ ٣١ يناير سنة ١٩١٥ الخاص بالباعة السريجة .

أما الشروط اللازمة لهذا القيد فقد ترك أمرها لوزير الداخلية ليصدر بها قرارا كما ترك له فرض ما يرى لزوم تطبيقه من الجزاءات التي أغفلها القانون نفسه لقلة أهميتها .

المادة ٩ — هذه المادة ان هي الا مضمون ما جاء بالمادتين ١٩ و ٢٩ من قانون سنة ١٩٣١ .

ومن جهة أخرى فانه لما كانت كلمة مطبوعات تشمل الجرائد طبقا لتعريفها المبين بالمادة الأولى رؤى الاكتفاء بمادة واحدة . كما أنه لما كان الاخلال بالأديان والآداب هو من أسباب الاخلال بالنظام العام لذلك رؤى الاكتفاء بعبارة النظام العام دون الاشارة الى الأديان والآداب .

المادة ١٠ — أخذت حكم المادة ٢٥ من قانون سنة ١٩٣١ بعد أن استبدلت بعبارة « المطبوعات المضرة بآداب الشبان » عبارة أوسع وأنب منها وهي عبارة « المطبوعات المثيرة للشهوات » .

ومن جهة أخرى فان الضمانات التي نص عليها الدستور من منع الرقابة على الصحف التي تطبع في مصر أو وقفها أو الغائها بما يكفل حرية الرأي بواسطة النشر إنما وضعت لكفالة حرية الآراء السياسية فلا يجوز الاستفادة منها بالنسبة للمطبوعات المثيرة للشهوات أو التي تتعرض للأديان تعرضا من شأنه تكدير السلم العام اذ أنه من المفروض على الحكومة أن تحول على أسرع وجه دون وقوع ما يترتب من النتائج على مثل تلك المطبوعات الآثمة ولهذا الغرض قضت المادة ١٠ بمنع تداولها في مصر بقرار خاص من مجلس الوزراء .

والأحكام الواردة في المواد ١١ الى ١٤ من الباب الخاص بالجرائد ان هي الا نفس الأحكام الواردة في المواد ٧ الى ٩ من قانون سنة ١٩٣١ عدا أنه حذف من نص المادة ١٢ : (١) شرط عدم صدور حكم على رئيس التحرير أو المحررين المسئولين مرتين لجرائم من المنصوص عليها في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني وفي الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهلي، (٢) شرط عدم صدور حكم عليهم بالعزل من وظائفهم أو بشطب اسمهم بقرار تأديبي لأفعال ماسة بشرفهم أو سلوكهم ، (٣) شرط ألا يكونوا من أعضاء البرلمان .

وأما المادة ١٣ فلم تدخل على طريقة الاخطار سوى بعض تعديلات لا تحتاج الى شرح . هذا وقد كان قانون سنة ١٩٣١ يشترط عند تقديم الاخطار ايداع تأمين مقداره ٣٠٠ جنيه أو ١٥٠ جنيها حسب الأحوال . ونظرا لأن هذا الشرط كان مرهقا في بعض الأحوال ( وبخاصة بالنسبة للجرائد الدورية من علمية وأدبية ) فقد رأى المشروع مع ابقائه أن يضيف



إليه شرطاً آخر أيسر منه وهو شرط تقديم كفيل يرتضيه المحافظ أو المدير حتى يصبح لدوى الشأن الخيار بين ما يلائمهم من أحد هذين الشرطين .

ويقضى المشروع بوجوب ايداع التأمين التقدي أو تقديم الكفيل في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ الاخطار دون أن ينص على الجزاء الذى يترتب على مخالفة ذلك اكتفاء بما خول للمحافظ أو المدير في المادة ١٧ من حق المعارضة في اصدار الجريدة في خلال الشهر التالى لتاريخ الاخطار .

وقد اعتبر الاخطار صحيحاً قانوناً اذا لم تبد في خلال الشهر التالى لتاريخ تقديمه معارضة من جانب السلطة المختصة ومن ثم يصبح اصدار الجريدة جائزاً .

على أنه في حالة عدم ظهور الجريدة لا يجوز اعتبار الاخطار قائماً الى غير أجل ولذلك هذا المشروع حذو قانون سنة ١٩٣١ في المادة ١٣ منه بأن نص على أنه اذا لم تظهر الجريدة في بحر الثلاثة أشهر التالية لتاريخ الاخطار اعتبر الاخطار كأن لم يكن وكذلك رؤى من الضرورى أن توضع أحكام لحالة عدم انتظام صدور الجريدة أى الحالة التى تصدر فيها في تواريخ أو مواعيد مخالفة للبيانات المدونة في الاخطار الا أنه لوحظ أنه من المتعذر معاقبة هذه الحالة بإلغاء الاخطار لمجرد عدم الانتظام كما هو الحال في عدم الظهور الذى هو من الوقائع الممكن اثباتها بسهولة .

فتلأفاً لكل خلاف اشترط القانون صدور قرار من السلطة المختصة بإثبات عدم انتظام صدور الجريدة وإعلانه لصاحب الشأن . ولو أنه لم توضع عقوبة للمخالفة في الحالتين المذكورتين الا أن اصدار الجريدة بعد الثلاثة الشهور أو بعد اعلان قرار وزير الداخلية يعتبر في حكم اصدارها بغير اخطار أصلاً وظاهر أنه على مقتضى حكم المادة ١٨ المشتملة على هاتين الحالتين يترتب على إلغاء الاخطار رد مبلغ التأمين أو إبراء ذمة الكفيل .

أما المواد الباقية من هذا الباب فاتها أخذت من المواد ١٥ الى ٢٣ من قانون سنة ١٩٣١ مع بعض التعديل في الجزئيات وفي ترتيب الوضع على الوجه الذى اقتضاه المنطق ومع اخراج المادة ١٨ من هذا الترتيب ووضعها تحت « باب العقوبات » مع ما وضع تحته من الجزاءات الأخرى .

وقد ألغى المشروع في باب العقوبات المذكور عقوبة إلغاء الجريدة التى كان منصوصاً عليها في المادة ١٤ من قانون سنة ١٩٣١ وجعل عقوبة التعطيل لمدة أقصر طبقاً للقواعد التى أخذ بها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ كما أنه ألغى عقوبة اقفال المطبعة التى كانت جزاء لمخالفة الأحكام الخاصة برؤساء التحرير أو المحررين المسئولين أو باصدار الجريدة بدون اخطار أو بناء على اخطار غير صحيح . ولم تبق هذه العقوبة الا في حالة واحدة وهى حالة فتح المطبعة بدون اخطار ( مادة ٣٢ ) اذ أنه توجد مطابع سرية يتعين بسببها تخويل الحكم بالاقتال . لذلك جعلت هذه العقوبة اختيارية مما يجعل للقاضى سلطة واسعة في تقدير ظروف الحال فيتسنى له تطبيق هذه العقوبة عند الاقتضاء .

وبعد أن كان قانون سنة ١٩٣١ يقضى في حالة الاخلال بأحكام الكفالة بعقوبة الحبس

## مذكرة ابضاحية لمشروع المرسوم بقانون بشأن المطبوعات ٣٩٣

لمدة قد تصل الى ستة أشهر وبالغرامة من ٢٠ جنيها الى ٢٠٠ جنية اكتفى المشروع بأن تكون العقوبة مالية فقط من ١٠ جنيها الى ١٠٠ جنية حتى يكون الجزاء من نوع الجريمة. وأخيراً فإنه بدلاً مما كان يقضى به قانون سنة ١٩٣١ من ضبط أدوات الطباعة في كثير من الأحوال حتى في أحوال مخالفة الأحكام المتعلقة بالمسائل الادارية جعل المشروع هذا الضبط قاصراً على القوالب والأصول ( الكليشيات ) التي استعملت في الطباعة كما جعله قاصراً على المطبوعات المثيرة للشهوات أو المخلة للأداب .

أما مصادرة المطبوعات أو أعداد الجريدة أو القوالب أو الأصول فقد جعلت من اختصاص القاضي وحده .

لهذا تتشرف وزارة الداخلية بعرض مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة على هيئة مجلس الوزراء لكي يتفضل عند الموافقة برفعه الى الأعتاب السنية للتصديق عليه .

---

مرسوم بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٧  
خاص بالتشريع الذى تطبقه المحاكم المختلطة

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، ومواقفة رأى مجلس الوزراء ؛  
رسمنا بما هوآت :

مادة ١ - تطبق المحاكم المختلطة مع قانون العقوبات الصادر به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وقانون تحقيق الجنايات الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٧ القانون المدنى وقانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون التجارة وقانون التجارة البحرى المختلطة وكذلك القوانين واللوائح المصرية المعمول بها فى ١٥ اكتوبر سنة ١٩٣٧ .

مادة ٢ - تلغى أحكام القوانين واللوائح المترتبة على نظام الامتيازات .  
وبناء على ذلك تلغى على وجه الخصوص :  
(١) القانون الصادر فى ٩ أغسطس سنة ١٨٦٣ بخصوص المستخدمين لدى قناصل الدول الأجنبية فى سائر الممالك المحروسة .  
(٢) القانون الصادر فى ٩ يونيه سنة ١٨٦٧ ( ٧ صفر سنة ١٢٨٤ ) باعطاء الأجانب حق ملكية العقارات بالممالك العثمانية .

(٣) المواد من ١ الى ١٢ ومن ٢١٧ الى ٢٢٠ من القانون المدنى المختلط .  
(٤) الأمر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ بشأن لوائح الضبط التى تطبقها المحاكم المختلطة .

(٥) الذكريتو الصادر فى ٨ مارس سنة ١٨٩١ بشأن قانون رخص الصنائع ( البانتنا ) .

(٦) الأمر العالى الصادر فى أول مارس سنة ١٩٠١ بشأن رفع القضايا من موظفى الوكالات السياسية أو من موظفى القنصليات ( القواصين ) .

(٧) الفقرات من ٣ الى ٧ من المادة ٩ (ثانيا) من اللائحة الجمركية الصادرة فى ١٣ مارس سنة ١٩٠٩ .

(٨) المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٠ الصادر فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات .

(٩) الأحكام الآتية التى قضت استثناء بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى المواد الجنائية :

الفقرة الأخيرة من المادة ٨ من الأمر العالى الصادر فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠ الخاص بالآلات البخارية .

المادة ٣١ من القانون رقم ١ الصادر فى ٩ يناير سنة ١٩٠٤ الخاص بالمحلات العمومية .

الفقرة الأخيرة من المادة ٧ من القانون رقم ١٣ الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤ الخاص بالمحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة .

المادة ١٣ من القانون رقم ١٥ الصادر فى ١٢ يونيه سنة ١٩١٢ الخاص بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية .

القانون رقم ٥ لسنة ١٩١٧ بشأن اختصاص المحاكم المختلطة فى مواد المخالفات .

المادة ١٠ من القانون رقم ٢٠ الصادر فى ٢٦ يوليه سنة ١٩٢١ الخاص بالاحتياطات التى تتخذ لإبادة دودة لوز القطن ودود بذرة القطن .

المادة ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ الخاص بالمراهنات .

المادة ٦ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٢ لوقاية الطيور النافعة للزراعة .

الفقرة الأخيرة من المادة ٢ من المرسوم بقانون الصادر فى ٢١ مايو سنة

١٩٢٦ الخاص بمنع زراعة الخشخاش (أبو النوم) فى مصر .

المادة ٢١ من المرسوم بقانون الصادر فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٨ الخاص

بتجارة الأسمدة والنخصبات .

المادة ٨٦ من القانون الصادر فى ٣٠ يناير سنة ١٩٢٩ الخاص بالصيديات .



(١٠) الأحكام الخاصة بالأجانب الواردة فى المادتين ٥ و ١٤ من الأمر العالى الصادر فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ بخصوص عوائد الأملاك المبنية والأمر العالى الصادر فى ١١ ابريل سنة ١٨٨٦ الخاص ببلجان التقدير ومجلس المراجعة فى موضوع عوائد الأملاك المبنية وكذلك المادة ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٩ الخاص بزيادة عوائد الأملاك المبنية فى مدينة القاهرة .

(١١) الأحكام الآتية الخاصة بالعقوبات التى تطبق تبعاً لجنسية المتهم :  
القرار الصادر فى ٢١ يونيه سنة ١٨٩٧ بشأن التكف .  
الذكرى الصادر فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٩٧ بعقاب من يحفر فى أرض للحكومة بلا رخصة .

القانون رقم ١٣ الصادر فى ٢ أغسطس سنة ١٩٠٦ الخاص بالمخالفات المتعلقة بالآداب .

الفقرة الثانية من المادة ٤ من المرسوم بقانون الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ الخاص بتقرير بعض المحظورات على أنواع الصيد .

المرسوم بقانون رقم ٦٧ الصادر فى ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٨ الخاص بالعقوبات التى تطبقها المحاكم المختلطة فى أحوال مخالفة القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام للاتجار بالمخدرات واستعمالها .

(١٢) الأحكام المينة بعد فيما تضمنته من نص على تدخل الهيئات  
القنصلية :

المادة ٥١٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المختلط .

الفقرة الثانية من المادة ٤ من الأمر العالى الصادر فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠ والخاص بالآلات البخارية .

الفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون رقم ١ الصادر فى ٩ يناير سنة ١٩٠٤ الخاص بالمحلات العمومية .

الفقرة الثانية من المادة ٥ من القانون رقم ١٣ الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤ والخاص بالمحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة .

الفقرة الثالثة من المادة ١٩ من القانون رقم ٢٧ الصادر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٦ والفقرة الأخيرة من المادة ١٩ من القانون رقم ٥ الصادر فى ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٧ الخاص بنزع الملكية للمنافع العامة .

الفقرة الخامسة من المادة ٧ والفقرة الثالثة من المادة ٢٠ والفقرة الأخيرة من المادة ٣٢ والفقرة الخامسة من المادة ٣٣ والفقرات من ٣ الى ٩ من المادة ٤١ من اللائحة الجمرية الصادرة فى ١٣ مارس سنة ١٩٠٩ .

الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٧ الخاص بتقرير الاحتياطات التى يعمل بها للوقاية من الكوليرا .

الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من المرسوم الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ والخاص بتركيب واستعمال أجهزة المواصلات بواسطة الموجات الأثرية .

الفقرة الأخيرة من المادة ١٨ من القانون رقم ١ الصادر فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٦ الخاص بالملاريا .

الفقرة الأخيرة من المادة ٣ من المرسوم الصادر فى ١١ فبراير سنة ١٩٣١ بالاجراءات الخاصة بتحصيل رسم الانتاج على الكبريت المخزن بالبلاد .

الفقرة الأخيرة من المادة ٧ من المرسوم الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الخاص برسم الانتاج على الكحول .

المادة ٢ من المرسوم الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ والخاص بالطرق التى تتبع فى حجز وبيع الأثمار والمحصولات والموجودات والمواشى والعقارات المملوكة فى حالة عدم دفع الأموال أو العشور فى مواعيد استحقاقها .

الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من الأمر العالى الصادر فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ بخصوص لائحة مصلحة التنظيم .

مادة ٣ — استثناء من أحكام المادة ٣٨ من الأمر العالى الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن الترع والجسور والمادة ١٢ من الأمر العالى الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ بشأن السكك الزراعية والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٣ والقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٠٥ بمنع رى الأراضى الشراقي والمادة ٢ من القانون رقم ٦ لسنة

١٩١٣ بمنع انتشار دودة القطن من زراعة البرسيم تصدر العقوبات المنصوص عنها فى القوانين والأوامر العالية المذكورة من المحاكم المختلطة عند ما يكون مرتكب الخالقة أجنبياً .

مادة ٤ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ .

ويعرض هذا المرسوم بقانون على البرلمان فى أول اجتماع له ما صدر بسراى المنتزه فى ٦ شعبان سنة ١٣٥٦ ( ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ) .  
المذكرة التفسيرية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٧ بشأنه

### التشريع الذى تطبقه المحاكم المختلطة

ان التشريع الذى يجب على المحاكم المختلطة تطبيقه فى عهدهما الجديد على عكس التشريع الذى كانت تطبقه حتى الآن ، يستند الى ارادة الشارع المصرى وحدها .

وعلى ذلك فانه يكفى أن يكون قانون مصرى قائماً فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ لأن يوجب على المحاكم المختلطة تطبيقه وذلك دون بحث فيما اذا كانت قد وافقت عليه الدول أو محكمة الاستئناف المختلطة أم لم توافق عليه .

والمادة الأولى من المشروع ترمى الى تحديد مركز الأجانب فى هذا الشأن وهى تشير أولاً الى القوانين الكبرى بما فى ذلك قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الجديدان . وقد اقتضى توسيع الاختصاص الجنائى للمحاكم المختلطة بتبديل قانون العقوبات وتحقيق الجنايات القديمين وكان قصورها ظاهرة . فأعدت الحكومة المصرية قانونين جديدين تطبقهما المحاكم المختلطة من ١٥ أكتوبر ( أما قانون العقوبات فتطبقه المحاكم الأهلية أيضاً ) وقد استحسن أن يستمر العمل بالقوانين الأخرى ( المدنى والمرافعات المدنية والتجارية والتجارى البحرى ) حتى توضع نصوص جديدة .

وقد عقببت المادة الأولى على ما تقدم أن جعلت جملة التشريع المصرى القائم فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ سارياً على الأجانب بما فى ذلك القوانين التى لم تكن حتى الآن تطبق عليهم كلها أو بعضها .

على أن من بين النصوص التشريعية التى كانت تطبقها المحاكم المختلطة ما هو مترتب على الامتيازات أو ما يثبت للأجانب امتيازاً أو اعفاء أو ما يضع لهم نظاماً يختلف عن النظام الموضوع للمصريين . والمادة الأولى من اتفاق مونترو التى ألغت الامتيازات الغاء تاماً من جميع الوجوه لا يقتصر أثرها على انتهاء المعاهدات والاتفاقات والعادات وكافة الاتفاقات الدولية التى يتكون منها نظام الامتيازات بل أنها تستتبع حتماً الغاء النصوص التشريعية التى هى فى ساحة القانون المصرى الداخلى . مظهر ذلك النظام وآية وجوده .

## المذكرة التفسيرية للمرسوم بقانون بالتشريع الذى تطبقه المحاكم المختلطة ٣٩٩

وقد حققت المادة الثانية من المشروع هذا الأثر المترتب على إلغاء الامتيازات اذ أثبتت القاعدة العامة بأن كل أحكام القوانين واللوائح المترتبة على نظام الامتيازات أصبحت باطلة وملغاة واذ عدت في غير حصر التطبيقات الرئيسية لهذه القاعدة العامة .

ومما يقع عليه الإلغاء مواد القانون المدنى المختلط التى بطلت أو انتفت فائدتها بإصدار لائحة التنظيم القضائى الجديدة للمحاكم المختلطة والقوانين واللوائح العثمانية التى ظلت تطبق فى مصر ومرسوم سنة ١٨٨٩ الخاص باللوائح التى تطبقها المحاكم المختلطة ومرسوم أول مارس سنة ١٩٠١ الذى كان ينظم المركز القانونى للموظفين السياسيين والفنصليين ولموظفى الفنصليات ( القواصين ) وأحكام اللائحة الجزائية التى تقضى بمنح إعفاءات والمادة ٢٢ من قانون المطبوعات التى وضعت قواعد خاصة للأجانب فى جرائم المطبوعات .

وقد ضمن التعداد الوارد فى المادة ٢ طائفة من الأحكام لا تتلاءم مع قواعد الاختصاص الجنائى كما عرقتها اللائحة الجديدة للتنظيم القضائى للمحاكم المختلطة أما لأنها بسطت اختصاص المحاكم المختلطة استثناء على غير الأجانب وأما لأنها وضعت قواعد خاصة لمحاكمة الأجانب . كذلك يقع الإلغاء على الأحكام التى تقضى بتدخل السلطات الفنصلية وعلى الأحكام التى وضعت فى الحدود التى بينها دكرينو ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ والتى لا تقضى بالنسبة للأجانب الا بعقوبة المخالفة فى حين أنها تقضى فى نفس الجرائم بعقوبة أشد بالنسبة للمصريين .

والمشروع المرافق يقضى فيما يتعلق بالقوانين التى ستطبق على الأجانب والتى تنص على عقوبات توقعها محاكم إدارية أن تصدر العقوبات المنصوص عليها فى القوانين المشار إليها فى المادة النائية من المحاكم المختلطة عند ما يكون مرتكب المخالفة أجنبيا .





جدول بيان مواد قانون العقوبات السابق وما يقابلها من القانون الحالي ٤٠١

## جدول

بيان مواد قانون العقوبات السابق وما يقابلها من القانون الحالي

مواد القانون السابق	مواد القانون الحالي		مواد القانون السابق	مواد القانون الحالي
١	٢١		١	٢١
٢	٢٢		٢	٢٢
٣	٢٣		٣	٢٣
٤	٢٤		٤	٢٤
٥	٢٥		٥	٢٥
٦	٢٦		٦	٢٦
٧	٢٧		٧	٢٧
٨	٢٨		٨	٢٨
٩	٢٩		٩	٢٩
١٠	٣٠		١٠	٣٠
١١	٣١		١١	٣١
١٢	٣٢		١٢	٣٢
١٣	٣٣		١٣	٣٣
١٤	٣٤		١٤	٣٤
١٥	٣٥		١٥	٣٥
١٦	٣٦		١٦	٣٦
١٧	٣٧		١٧	٣٧
١٨	٣٨		١٨	٣٨
١٩	٣٩		١٩	٣٩
٢٠	٤٠		٢٠	٤٠

٤٠٢ جدول بيان مواد قانون العقوبات السابق وما يقابلها من القانون الحالي

مواد القانون السابق	مواد القانون الحالي		مواد القانون السابق	مواد القانون الحالي
٤١	٤١		٥٩	٦٤
٤٢	٤٢		٦٠	٦٥
٤٣	٤٣		٦١	٦٦
٤٤	٤٤		٦١ مكررة	٦٧
٤٥	٤٥		٦٢	٦٨
٤٦	٤٦		٦٣	٦٩
٤٧	٤٧		٦٤	—
٤٧ مكررة	٤٨		٦٥	٧٠
٤٨	٤٩		٦٦	٧١
٥٠	٥١		٦٧	٧٢
١ قه لسنة ١٩٠٨	٥٢		٦٨	٧٣
٢ قه لسنة ١٩٠٨	٥٣		—	—
٥١	٥٤		٦٩	٧٤
٥٢	٥٥		—	٧٥
٥٣	٥٦		٧٠	٧٦
٥٣	٥٧		٧١	٧٧
٥٣	٥٨		٧٢	٧٨
٥٤	٥٩		٧٣	٧٩
٥٤	—		٧٤	٨٠
٥٥	٦٠		٧٥	٨١
٥٦	٦١		—	٨٢
٥٧	٦٢		٧٦	٨٣
٥٨	٦٣			٨٤

جدول بيان مواد قانون العقوبات السابق وما يقابلها من القانون الحالي ٤٠٣

مواد القانون السابق	مواد القانون الحالي		مواد القانون السابق	مواد القانون الحالي
—	٨٥		٩٣	١٠٨
٧٧	٨٦		٩٤	١٠٩
٧٨	٨٧		٩٥	١١٠
٧٩	٨٨		٩٦	١١١
٨٠	٨٩		٩٧	١١٢
٨١	٩٠		٩٨	١١٣
—	٩١		٩٩	١١٤
—	٩٢		١٠٠	١١٥
—	٩٣		١٠١	١١٦
—	٩٤		١٠٢	١١٧
٨٢	٩٥		١٠٣	١١٨
٨٣	٩٦		١٠٤	١١٩
٨٤	٩٧		١٠٥	١٢٠
٨٥	٩٨		١٠٦	١٢١
٨٦	٩٩		١٠٧	١٢٢
—	١٠٠		١٠٨	١٢٣
٨٧	١٠١		١٠٨ مكررة	١٢٤
٨٨	١٠٢		١٠٩	١٢٥
٨٩	١٠٣		١١٠	١٢٦
٩٠	١٠٤		١١١	١٢٧
٩١	١٠٥		١١٢	١٢٨
٩٢	١٠٦		١١٣	١٢٩
٩٢ مكررة	١٠٧		١١٤	١٣٠



٤٠٤ جدول بيان مواد قانون العقوبات السابق وما يقابلها من القانون الحالي

مواد القانون السابق	مواد القانون الحالي		مواد القانون السابق	مواد القانون الحالي
١١٥	١٣١		١٥٤	١٣٥
١١٦	١٣٢		١٥٥	١٣٦
١١٧	١٣٣		١٥٦	١٣٧
—	١٣٤		١٥٧	١٣٧ أ
—	١٣٥		—	١٣٧ ب
١١٨	١٣٦		١٥٨	١٣٧ ج
١١٩	١٣٧		١٥٩	١٣٧ د
١٢٠	١٣٨		١٦٠	١٣٨
١٢١	١٣٩		١٦١	١٣٩
١٢٢	١٤٠		١٦٢	١٤٠
١٢٣	١٤١		١٦٣	١٤١
١٢٤	١٤٢		١٦٤	١٤٢
١٢٥	١٤٣		١٦٥	١٤٣
١٢٦	١٤٤		١٦٦	١٤٤
١٢٦ مكررة	١٤٥		١٦٧	١٤٥
١٢٧	١٤٦		١٦٨	١٤٦
١٢٨	١٤٧		١٦٩	١٤٧
١٢٩	١٤٨		١٧٠	١٤٧ مكررة
١٣٠	١٤٩		١٧١	١٤٨
١٣١	١٥٠		١٧٢	١٤٩
١٣٢	١٥١		١٧٣	١٥٠
١٣٣	١٥٢		١٧٤	١٥١
١٣٤	١٥٣		١٧٥	١٥٢

جدول بيان مواد قانون العقوبات السابق وما يقابلها من القانون الحالي ٤٠٥

مواد القانون السابق	مواد القانون الحالي		مواد القانون السابق	مواد القانون الحالي
*	...		١٦٦ مكررة	١٩٥
١٥٣	١٧٦		١٦٦ ثالثة	١٩٦
١٥٤	١٧٧		**	...
١٥٥	١٧٨		١٦٦ خامسة	١٩٧
١٥٦	١٧٩		١٦٧	١٩٨
١٥٦ مكررة	١٨٠		١٦٧ مكررة	١٩٩
١٥٧	١٨١		١٦٨	٢٠٠
١٥٧ مكررة	١٨٢		١٦٩	٢٠١
١٥٨	١٨٣		١٧٠	٢٠٢
١٥٩	١٨٤		١٧١	٢٠٣
١٦٠	١٨٥		١٧٢	٢٠٤
١٦٠ مكررة	١٨٦		١٧٣	٢٠٥
١٦١	١٨٧		١٧٤	٢٠٦
١٦٢	١٨٨		١٧٥	٢٠٧
١٦٣	١٨٩		١٧٦	٢٠٨
١٦٤	١٩٠		١٧٧	٢٠٩
١٦٥	١٩١		١٧٨	٢١٠
١٦٥ مكررة	١٩٢		١٧٩	٢١١
١٦٥ ثالثة	١٩٣		١٨٠	٢١٢
١٦٦	١٩٤		١٨١	٢١٣

\* المادة ١٥٢ مكررة سبق أن ألغيت بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ ولم يرد لها مقابل  
بالقانون الحالي .

\*\* المادة ١٦٦ رابعة سبق أن ألغيت بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ ولم يرد لها مقابل  
بالقانون الحالي .

٤٠٦ جدول بيان مواد قانون العقوبات السابق وما يقابلها من القانون الحالي

مواد القانون السابق	مواد القانون الحالي		مواد القانون السابق	مواد القانون الحالي
١٨٢	٢١٤		٢٣٧	٢٠١
١٨٣	٢١٥		٢٣٨	٢٠٢
١٨٤	٢١٦		٢٣٩	٢٠٣
١٨٥	٢١٧		٢٤٠	٢٠٤
١٨٥ مكررة	٢١٨		٢٤١	٢٠٥
١٨٦	٢١٩		٢٤٢	٢٠٦
١٨٧	٢٢٠		٢٤٣	٢٠٧
١٨٨	٢٢١		٢٤٤	٢٠٨
١٨٩	٢٢٢		٢٤٥	٢٠٩
١٩٠	٢٢٣		٢٤٦	٢١٠
١٩١	٢٢٤		٢٤٧	٢١١
—	٢٢٥		٢٤٨	٢١٢
١٩١ لسنة ١٩٣٣	٢٢٦		٢٤٩	٢١٣
١٩٢ لسنة ١٩٣٣	٢٢٧		٢٥٠	٢١٤
١٩٢	٢٢٨		٢٥١	٢١٥
١٩٣	٢٢٩		—	٢١٦
١٩٤	٢٣٠		٢٥٢	٢١٧
١٩٥	٢٣١		٢٥٣	٢١٨
١٩٦	٢٣٢		٢٥٤	٢١٩
١٩٧	٢٣٣		٢٥٥	٢٢٠
١٩٨	٢٣٤		٢٥٦	٢٢١
١٩٩	٢٣٥		٢٥٧	٢٢٢
٢٠٠	٢٣٦		٢٥٨	٢٢٣

جدول بيان مواد قانون العقوبات السابق وما يقابلها من القانون الحالي ٤٥٧

مواد القانون السابق	مواد القانون الحالي		مواد القانون السابق	مواد القانون الحالي
٢٢٣ مكررة	٢٥٩		٢٨٢	٢٤٤
٢٢٤	٢٦٠		٢٨٣	٢٤٥
٢٢٥	٢٦١		٢٨٤	٢٤٦
٢٢٦	٢٦٢		٢٨٥	٢٤٧
٢٢٧	٢٦٣		٢٨٦	٢٤٨
	٢٦٤		٢٨٧	٢٤٩
٢٢٨	٢٦٥		٢٨٨	٢٥٠
٢٢٩	٢٦٦		٢٨٩	٢٥١
٢٣٠	٢٦٧		٢٩٠	٢٥٢
٢٣١	٢٦٨		٢٩١	٢٥٣
٢٣٢	٢٦٩		٢٩٢	٢٥٣ مكررة
٢٣٣	٢٧٠		٢٩٣	—
٢٣٤	٢٧١		٢٩٤	٢٥٤
—	٢٧٢		٢٩٥	٢٥٥
٢٣٥	٢٧٣		٢٩٦	٢٥٦
٢٣٦	٢٧٤		٢٩٧	٢٥٧
٢٣٧	٢٧٥		٢٩٨	٢٥٨
٢٣٨	٢٧٦		٢٩٩	٢٥٨ مكررة
٢٣٩	٢٧٧		٣٠٠	٢٥٩
٢٤٠	٢٧٨		٣٠١	٢٦٠
٢٤١	٢٧٩		٣٠٢	٢٦١
٢٤٢	٢٨٠		٣٠٣ و ٣٠٨	٢٦٢
٢٤٣	٢٨١		٣٠٤	٢٦٣



٤٠٨ جدول يان مواد قانون العقوبات السابق وما يقابلها من القانون الحالي

مواد القانون السابق	مواد القانون الحالي		مواد القانون السابق	مواد القانون الحالي
٢٦٤	٣٠٥		٣٢٨	٢٨٥
٢٦٥	٣٠٦ و ٣٠٨		٣٢٩	٢٨٦
—	٣٠٧		٣٣٠	٢٨٧
			٣٣١	٢٨٨
٢٦٦	٣٠٩		٣٣٢	٢٨٩
٢٦٧	٣١٠		٣٣٣	٢٩٠
٢٦٨	٣١١		٣٣٤	٢٩١
٢٦٩	٣١٢		٣٣٥	٢٩٢
٢٧٠	٣١٣		٣٣٦	٢٩٣
٢٧١	٣١٤		٣٣٧	—
٢٧٢	٣١٥		٣٣٨	٢٩٤
٢٧٣	٣١٦		٣٣٩	٢٩٤ مكررة
٢٧٤	٣١٧		٣٤٠	٢٩٥
٢٧٥	٣١٨		٣٤١	٢٩٦
٢٧٦	٣١٩		٣٤٢	٢٩٧
٢٧٧	٣٢٠		٣٤٣	٢٩٨
٢٧٨	٣٢١		٣٤٤	٢٩٩
٢٧٩	٣٢٢		٣٤٥	٣٠٠
٢٨٠	٣٢٣		٣٤٦	٣٠١
٢٨١	٣٢٤		٣٤٧	٣٠٢
٢٨٢	٣٢٥		٣٤٨	٣٠٣
٢٨٣	٣٢٦		٣٤٩	٣٠٤
٢٨٤	٣٢٧		٣٥٠	٣٠٥

جدول بيان مواد قانون العقوبات السابق وما يقابلها من القانون الحالي ٤٠٩

مواد القانون السابق	مواد القانون الحالي		مواد القانون السابق	مواد القانون الحالي
٣٠٦	٣٥١		٣٢٧ مكررة	٣٧٤
٣٠٧	٣٥٢		٣٢٧ (٣)	٣٧٥
٣٠٨	٣٥٣		٣٢٨	٣٧٦
٣٠٩	٣٥٤		٣٢٩	—
٣١٠	٣٥٥		٣٣٠	٣٧٧
٣١١	٣٥٦		٣٣١	٣٧٨
٣١٢	٣٥٧		٣٣٢	٣٧٩
٣١٣	٣٥٨		٣٣٣	٣٨٠
٣١٤	٣٥٩		٣٣٤	٣٨١
٣١٥	٣٦٠		٣٣٥	٣٨٢
٣١٦	٣٦١		٣٣٦	٣٨٣
٣١٧	٣٦٢		٣٣٧	٣٨٤
٣١٧ مكررة	٣٦٣		٣٣٨	٣٨٥
٣١٨	٣٦٤		٣٣٩	٣٨٦
٣١٩	٣٦٥		٣٤٠	٣٨٧
٣٢٠	٣٦٦		٣٤١	٣٨٨
٣٢١	٣٦٧		٣٤٢	٣٨٩
٣٢٢	٣٦٨		٣٤٣	٣٩٠
٣٢٣	٣٦٩		٣٤٤	٣٩١
٣٢٤	٣٧٠		٣٤٥	٣٩٢
٣٢٥	٣٧١		٣٤٦	٣٩٣
٣٢٦	٣٧٢		٣٤٧	٣٩٤
٣٢٧	٣٧٣		٣٤٨	٣٩٥

٤١٠ جدول بيان مواد قانون العقوبات السابق وما يقابلها من القانون الحالي

### القوانين التي أدمجت في قانون العقوبات

**القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الإجرام**

المادة الأولى أصبحت المادة ٥٢ من قانون العقوبات .

» الثانية أصبحت المادة ٥٣ من قانون العقوبات .

**القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ بشأن تحقيق الوراثة والوفاء أو عقد الزواج**

المادة الأولى أصبحت المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات .

المادة الثانية أصبحت المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات .

---

## فهرس هجائي

(١)

إباحة ( ر . أسباب الإباحة )

إتجار بالخدرات واستعمالها

( ر . قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ )

إتصاف بصفة كاذبة

( ر . إختلاس الألقاب والوظائف )

إتفاقات جنائية — ٤٨

اشتراك فيها — ٩٦

دعوة للانضمام اليها — ٩٧

إتلاف واضرار وتخریب وتعيب

( ر . أيضا حريق . نهب )

آثار — ١٦٢

أرض منزوعة — ٣٦٦ — ٣٦٨ و ٣٨٧

فقرة أولى و ٣٨٩ فقرة ثالثة

أشياء مخصصة للعبادة — ١٦٠

إعلانات ملصقة بأمر الحكومة — ٣٨٦

فقرة ثانية .

آلات بخارية — ٣٦٠

آلات زراعية — ٣٥٤

أوراق تجارية الخ — ٣٦٥

» وسندات خصوصية — ٣٦٥

» » متعلقة بالحكومة — ١٥١

و ١٥٢ و ١٧٢ و ٣٦٥

بضائع الخ بواسطة عصاية وبالقوة الجبرية —

٣٦٦

جسور — ٣٥٩

» تسبب عنها غرق — ٣٥٩

حدود — ٣٥٨ و ٣٦١ و ٣٦٢

حيوانات بغير قصد — ٣٨٩ فقرة ثانية .

حيوانات عمدا — ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧

زرائب المواشي — ٣٥٤

سبل المواصلات — ٣٦١ و ٣٦٢

سفن — ٣٦٣

سمك : تسميته — ٣٥٥ و ٣٥٦

سياج وحدود — ٣٥٨

شجر وزرع — ٣٦٧

» مفروس بالشوارع الخ — ١٦٢

صفائح أو تمر أو الواح موضوعة على

الشوارع أو الأبنية — ٣٨٨ فقرة

ثانية .

عشش الخفراء — ٣٥٤

علامات جيودوزية أو طبوغرافية الخ —

٣٦٢

مبان — ٣٦٠ و ٣٦١

» معدة للعبادة — ١٦٠ فقرة ثانية .

» معدة للنفع العام — ١٦٢

محصولات — ٣٦٦ و ٣٦٧ فقرة أولى

و ٣٦٨ و ٣٨٧ فقرة أولى و ٣٨٩

فقرة ثالثة .

محلات مخصصة للنفعة العمومية بنزع

خضرتها أو أحجارها الخ — ٣٨٨

فقرة أولى .

متقولات الغير — ٣٨٩ فقرة أولى .

نور الطرق العمومية — ٣٨٨ فقرة ثالثة .

آثار ( إتلافها ) — ١٦٢

إثبات :

الأمور المقدوف بها — ٣٠٢

الاشتراك في الزنا — ٢٧٦



اختلاس أشياء مودعة أو مؤجرة أو معارة  
الخ — ٣٤١

اختلاس أشياء محجوز عليها — ٣٤٢  
اختلاس أموال أميرية :

إذا كان المختلس أميناً عليها — ١١٢  
و ١١٣ و ١١٧

إذا كان المختلس مأموراً للحصول الخ — ١١٢  
» » » موظفاً — ١١٨

» » » فحجز من أجور  
العملة — ١١٥

إذا كان المختلس موظفاً فحجز أجور عملة لم  
يشغلهم — ١١٦

اختلاس في حالة النفال — ٣٢٨ و ٣٣٢  
اختلاس الألقاب والوظائف الخ :

اتصاف بصفة كاذبة أو بزي موظف للقبض  
على شخص بدون وجه حق — ٢٨٢  
تداخل في وظيفة عمومية بدون صفة أو  
اذن — ١٥٥

تزي بزي موظف لارتكاب سرقة — ٣١٣  
قكرة رابعة

لبس كسوة رسمية أو تقلد نشان بدون حق  
١٥٦ — ١٥٩

اختلاس وكلاء الدائنين — ٣٣٥

إخفاء :

أشياء مسروقة — ٣٢٢

أموال المفلس — ٣٣٥

بضائع ممنوع دخولها — ٢٢٨

جاسوس — ٨٤

جثة قتيل — ٢٣٩

طفل حديث الولادة — ٢٨٣

فار من الخدمة العسكرية — ١٤٦

متهم أو مقبوض عليه الخ . — ١٤٤

حسن نية الموظف المرتكب لفعل — ٦٣

إجتماعات عامة ( ر . ق ١٤ سنة ١٩٢٣ )  
إجهاض :

إسقاط عمدا بضرب أو نحوه — ٢٦٠

إسقاط باعطاء أو استعمال أدوية أو وسائل  
أخرى — ٢٦١ و ٢٦٣

رضا المرأة بالإسقاط — ٢٦١ و ٢٦٢

شروع في إسقاط — ٢٦٤

مسئولية الطبيب المسقط الخ — ٢٦٣

إحتكار بضائع — ٣٤٥ و ٣٤٦

إحتيال على قاصر — ٣٣٨

أحداث متشردون ( ر . ق ٢ لسنة ١٩٠٨ )

إحراز السلاح ( ر . ق ٨ لسنة ١٩١٧ )

أحكام عرفية ( ر . ق ١٥ لسنة ١٩٢٣ )

أحكام معلق تنفيذها على شرط

٥٥ — ٥٩

إخبار بأمر كاذب :

أحكامه — ٣٠٥

عقوبته — ٣٠٣

أخبار كاذبة :

مقصود بها احتكار شيء — ٣٤٥ و ٣٤٦

مقصود بها تكدير السلم العام — ١٨٨

أختام ( ر ختم . فك أختام ) :

إختراعات ومؤلفات :

تقليدها بواسطة الطبع أو الصنع — ٣٤٨

و ٣٤٩

اختصاص المحاكم — ١

إختلاس :

( ر . أيضا ظروف مخفية ) :  
 الأسباب الخاصة :  
 تلبس بالزنا : قتل — ٢٣٧  
 دفاع عن النفس — ٢٥١  
 الأسباب العامة :  
 حدائث السن — ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٧١ و ٧٢  
 استجواب بالتعذيب ( ر . تعذيب )  
 استعمال في التزوير ( ر . تزوير )  
 أسيرة ملكية :  
 عيب في حق أحد أعضائها — ١٨٣  
 أسطول :  
 تولى قيادته لغرض اجرامى — ٩١  
 أسعار — تسبب في علوها أو انحطاطها —  
 ٣٤٥ و ٣٤٦  
 اسقاط ( ر . اجهاض )  
 أسلحة ( ر . سلاح )  
 اشتراك :  
 أحكامه الخاصة :  
 اتفاقات جنائية — ٤٨  
 اغراء بواسطة الصحف الخ — ١٧١  
 تقالس بالتدليس — ٣٢٨  
 تقالس بالتقصير — ٣٣٥  
 جرائم الصحافة — ١٩٥  
 زنا : عقوبته — ٢٧٥  
 زنا : اثباته — ٢٧٦  
 أحكامه العامة :  
 تعريفه — ٣٩ و ٤٨  
 عقوباته — ٤١ — ٤٤  
 أشخاص — المخالفات المتعلقة بهم :

آداب ، الجرائم المتعلقة بها :  
 انتهاك حرمة الآداب بواسطة الصحف  
 الخ — ١٧٩  
 أمر مخل بالحياء مع امرأة — ٢٧٩  
 تحريض الشبان على الفجور — ٢٧٠ و ٢٧١  
 تحريض المارة على الفجور — ٣٨٥  
 ثلاثة .  
 زنا الزوج — ٢٧٧  
 زنا الزوجة — ٢٧٣ — ٢٧٦  
 » » وعذر زوجها في قتلها — ٢٣٧  
 فعل على مخل بالحياء — ٢٧٨  
 مخالفات متعلقة بالآداب — ٣٨٥  
 هتك عرض — ٢٦٨ و ٢٦٩  
 » » بالاكرام — ٢٦٧  
 وجود بحالة منافية للآداب — ٣٨٥  
 أول .  
 إدارة أموال وأمالك المحكوم عليه — ٢٥  
 أدوية ( ر . مواد ضارة )  
 أديان :  
 انتهاك حرمة الأديان — ١٦٠  
 تشويش على إقامة الشعائر الدينية — ١٦٠  
 تعد على أحد الأديان — ١٦١  
 قدح أحد رؤساء الديانات في الحكومة —  
 ٢٠١  
 أسباب الإباحة :  
 الأسباب الخاصة :  
 حق الدفاع الشرعى — ٢٤٥ — ٢٥١  
 الأسباب العامة :  
 أفعال الموظفين الأميرين — ٦٣  
 ارتكاب فعل عملا بحق — ٦٠  
 أسباب تخفيف العقاب

على حرية العمل — ٣٧٥  
إعدام :  
عقابه — ١٣  
اعطاء :  
شيك لا يقابله وصيد قائم الخ — ٣٣٧  
إعفاء من العقوبة ( ر . ر . موانع العقاب )  
إعلانات :  
نزع أو تمزيق الاعلانات الملصقة بأمر  
الحكومة الخ — ٣٨٦ فقرة ثانية  
اغتيال بحالة منافية للحياة — ٣٨٥ أولى  
اغتيصاب ( ر . ر . أيضا اختلاس ) :  
اغتيصاب أرض بنقل حدودها الخ — ٣٥٨  
» الطرق العمومية — ٣٧٦  
اغتيصاب بالقوة :  
اغتيصاب عقد أو سند الخ — ٣٢٥  
» شيء ما — ٣٢٦ و ٣٢٧  
شروع في ذلك — ٣٢٦  
إغراء ( ر . ر . تحريض )  
إقتراء ( ر . ر . أيضا اهانة . تعد . سب . قذف ) :  
اهانة واقتراء بواسطة الصحف الخ على :  
القوات الحرية والبحرية — ١٨٤  
المحاكم والهيئات النظامية — ١٨٤  
الموظفين العموميين ورجال الضبط — ١٨٥  
وكلاء الدول السياسيين — ١٨٢  
أقران :  
تنظيفها — ٣٧٦ فقرة أولى  
حريق ناشئ منها — ٣٦٠

القاء أحجار الخ — ٣٩٢  
إلقاء قاذورات — ٣٩١ و ٣٩٢  
ترك الأولاد يهيمون — ٣٩٣  
ترك المجانين يهيمون — ٣٩٥  
سب غير علني — ٣٩٤ فقرة أولى  
مشاجرة وايداء خفيف — ٣٩٤ فقرة ثانية  
أشخاص مكلفون بخدمة عمومية :  
ازعاجهم بوقوع كوارث الخ لا وجود لها —  
١٣٥  
أشغال شاقة — ١٤ و ١٥  
أشغال عمومية :  
اختلاس مرتبات العمال أو نحوها — ١١٥  
و ١١٦  
انتفاع الموظف منها — ١١٧  
تسخير بدون حق — ١١٥ و ١٣١  
تعرض لمنعها — ٣٦٤  
أشياء محجوز عليها :  
اختلاس المالك الحارس لها — ٣٤٢  
اختلاسها المعتبر في حكم السرقة — ٣٢٣  
أشياء مضبوطة :  
مصادرتها في حالة الحكم بعقوبة — ٣٠  
إصرار سابق :  
تعريفه — ٢٣١  
إضراب — ٣٧٤ و ٣٧٥  
اضراب الموظفين العموميين — ١٢٤  
إضرار ( ر . ر . اتلاف الخ . حريق . نهب )  
إعانة غير جائزة قانونا :  
الاعلان عنها في الصحف الخ — ١٩٤  
اعتداء :

إكراه :

إكراه الشهود — ٣٠٢

التوقيع على ورقة بالاكراه — ٣٢٥

الحصول على مبلغ بالاكراه — ٣٢٦

إكراه على بيع — ١٣٠ و ١٣٢

آلات ( ر . سلاح )

آلات مفرقة ( ر . قتابل )

آلات يستعان بها على ارتكاب جرائم :

تركها في الطرق الخ — ٣٧٧ فقرة رابعة

عملها — ٣٢٤

مصادرتها — ٣٠

الغاب القمار :

محلات القمار — ٣٥٢

يانصيب ( لوترية ) — ٣٥٣

القضاء :

أجسام صلبة أو قاذورات على انسان —

٣٩١ و ٣٩٢

أجسام صلبة أو قاذورات على عربات أو

بيوت — ٣٨٧ فقرة ثانية

أشياء خطيرة في الطريق — ٣٧٧ فقرة ثانية

أشياء في النيل أو الترع تعوق الملاحة الخ

— ٣٨٧ فقرة ثالثة

مواد ضارة في المياه — ٣٨٢

امتداح :

امتداح الأمور التي تعد جنایات أو جنح وذلك

بواسطة الصحف الخ — ١٧٧

امتناع عن الحكم — ١٢١ و ١٢٢

امتياز : تقليده — ٣٤٨ و ٣٤٩

امراة ( ر . أنثى )

أمراض معدية ( ر . حيوانات )

أملاك :

إتلاف أو خلع الصفائح وما شابهها الموضوع

على الشوارع الخ — ٣٨٨ فقرة ثانية

إتلاف متقلات الغير عمدا — ٣٨٩ فقرة

أولى

إضرار بحيوانات الغير — ٣٨٩ فقرة ثانية

» بالمزارع أو البساتين — ٣٨٧ فقرة

أولى و ٣٨٩ فقرة ثالثة

إطفاء أنوار الطرق أو إتلاف أدواتها —

٣٨٨ فقرة ثالثة

رمى أحجار أو أشياء أخرى على عربات أو

بيوت الخ — ٣٨٧ فقرة ثانية

رمى أشياء في النيل أو الترع تعيق الملاحة

— ٣٨٧ فقرة ثالثة

قطع الخضرة ونزع الأحجار وغيرها من

المحلات المخصصة للمنفعة العمومية —

٣٨٨ فقرة أولى

أملاك عقارية :

إغتصاب أرض — ٣٥٨

إتھاك حرمة الملك — ٣٦٩ — ٣٧٣

نقل حدود الخ — ٣٥٨

أمن الحكومة :

التحريض على ارتكاب الجنایات المخلة به

— ١٧٢

الجنایات المضرة به من جهة الداخل —

الكتاب الثاني الباب الثاني

الجنایات المضرة به من جهة الخارج —

الكتاب الثاني الباب الأول

أمن عام — المخالفات المتعلقة به :



على موظف عمومي — ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٦  
أوراق :

اتلافها — ١٥١ — ١٥٣ و ٣٦٥  
اختلاس الأمين عليها لها — ١١٢  
اخفاؤها — ١١٢ و ١٥١ — ١٥٢  
و ٣٤٣

أوراق مقدمة للمحكمة :

سرقها — ٣٤٣

أوصياء العرش ( ر . عرش )

ايداء خفيف ( ر . تعد الخ . ضرب الخ )

ايقاف تنفيذ الأحكام — ٥٥ — ٥٩

( ب )

برلمان :

ارهاب أحد أعضائه — ٩٩

بضائع :

اختكارها — ٣٤٥ و ٣٤٦

بضائع ممنوع دخولها :

الاتجار بها — ٣٢٨

مصادرتها — ٣٠

بلاغ كاذب ( ر . اخبار بأمر كاذب )

بناء آيل للسقوط :

امتناع عن ترميمه أو اكمال فيه — ٣٧٧

فقرة أولى

بهائم ( ر . حيوانات )

بوسته وتلغراف وتليفون :

اخفاء أو فتح المكاتب والتلغرافات — ١٥٤

تعطيل الخابرات التلغرافية أو التليفونية —

القضاء أشياء خطرة على المارين — ٣٧٧  
فقرة ثانية

بناء آيل للسقوط — ٣٧٧ فقرة أولى

ترك آلات وأسلحة في المحلات العمومية —

٣٧٥ فقرة رابعة

حيوانات — ٣٧٧ فقرة ثالثة و ٣٧٨

فقرتان ثانية وثالثة

سوارخ وألعاب نارية — ٣٧٩ فقرة أولى

طلقات نارية — ٣٧٩ فقرة ثانية

عدم التحفظ على مجنون في حالة هياج —

٣٧٨ فقرة ثانية

أموال أميرية ( ر . اختلاس )

انتفاع الموظف من الأعمال المحالة عليه —

١١٧

اتهاك :

حرمة المنازل — ١٢٨

ملكية العقارات — ٣٦٧ — ٣٧٣

» المؤلفات الأدبية والفنية والصناعية —

٣٤٨ — ٣٥١

أتى ( ر . أيضا خطف . زنا )

المحكوم عليها بالأشغال الشاقة — ١٥

إتفجار ( ر . فرقة )

اهانة وتعد :

بفعل فاضح أو مغل بالحياء — ٢٧٨ و ٢٧٩

بطريق الصحف الخ :

على الآداب — ١٧٨

على القوات الحربية أو البحرية — ١٨٤

على المحاكم أو الهيآت النظامية الخ — ١٨٤

على موظف عمومي الخ — ١٨٥

على وكلاء الدول — ١٨٢

على الأديان — ١٦١

امتناع عن الحكم — ١٢١ و ١٢٢  
 انتهاك حرمة المنازل — ١٢٨  
 تسخير في أعمال غير مقررة قانونا — ١٣١  
 توسط في القضايا — ١٢٠ و ١٢١  
 توقيع عقوبة غير مقررة قانونا — ١٢٧  
 توقيف تنفيذ الأوامر والأحكام أو تأخير  
 تحصيل الأموال — ١٢٣  
 تجمير ( ر . ق ١٠ سنة ١٩١٤ )  
 تخريض ( ر . أيضا صحافة ) :  
 على اتفاق جنائي — ٤٨  
 على ارتكاب الجرائم — ١٧١ و ١٧٢  
 و ٩٥ و ٩٦  
 تحزب ( ر . عصيان )  
 تحصيل غير المستحق — ١١٤  
 تخريب ( ر . اتلاف الخ . حريق . نهب )  
 تدنيس الأشياء الدينية — ١٦٠ و ١٦١  
 ترصد :  
 تعريفه — ٢٣٢  
 تزوير :  
 استعماله :  
 استحصال بدون حق على أختام أو تمغات  
 أو نياشين — ٢٠٧ و ٢٠٩  
 أوراق مزورة أو مصطنعة — ٢٠٦ و ٢٠٨  
 و ٢١٠ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٧ و ٢١٨  
 غش أو تقليد :  
 اجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة أو  
 عقد الزواج — ٢٢٦ و ٢٢٧  
 أوامر الحكومة — ٢٠٦ و ٢١٠  
 أوراق أميرية : اذا كان المزور من الأفراد  
 — ٢١٢

١٦٦—١٦٣  
 تقليد الطوابع — ٢٢٩  
 بوليس :  
 تكليف عساكر البوليس العمل على تعطيل  
 أوامر الحكومة — ٩٢  
 بيع :  
 اكراه عليه — ١٣٠ و ١٣٢  
 غش فيه — ٣٤٧  
 بيع العقار مرتين — ٣٣٦  
 (ت)  
 تأليف :  
 انتهاك حرمة حقوقه — ٣٤٨ و ٣٤٩  
 و ٣٥١  
 تبليغ ( ر . أيضا موانع العقاب ) :  
 بلاغ كاذب :  
 اخبار بأمر كاذب — ٣٠٧ و ٣٠٩  
 عقوبته — ٣٠٤  
 بلاغ لاعقاب عليه — ٣٠٦  
 تبليغ بزنا — ٢٧٣ و ٢٧٧  
 تجارة ( ر . أيضا معاملات تجارية )  
 ( ر . اتجار بالمخدرات واستعمالها )  
 البضائع المنوع دخولها — ٢٢٨  
 تجاوز الموظفين حدود السلطة :  
 استعمال قسوة — ١٢٩  
 اصدار حكم غير حق — ١٢١  
 اضرار أو تعطيل سهولة المزايدات المتعلقة  
 بالحكومة — ١٢٥  
 اغتصاب ملك — ١٣٠  
 اكراه على بيع أو تنازل — ١٣٠ و ١٣٢

- أوراق أميرية : اذا كان المزور موظفا —  
٢١١ و ٢١٣  
أوراق البنوك التي أذن بإصدارها — ٢٠٦  
أوراق مرتبات أو سندات خزانة الحكومة  
— ٢٠٦ و ٢١٠  
تذكرة سفر باسم مزور — ٢١٦ و ٢٢٠  
و ٢٢٤  
تذكرة سفر مصطنعة أو مزورة — ٢١٧  
و ٢٢٤  
تذكرة مرور باسم مزور — ٢١٦ و ٢٢٠  
و ٢٢٤  
تذكرة مرور مصطنعة أو مزورة — ٢١٧  
و ٢٢٤  
أحكام ضد التزوير — ٢٢٤  
تمغة الذهب أو الفضة — ٢٠٦ و ٢١٠  
ختم إحدى الجهات أو الشركات المأذونة  
والبيوت التجارية — ٢٠٨  
ختم إحدى المصالح الخ — ٢٠٦ و ٢١٠  
ختم الحكومة أو ولي الأمر — اذا كان  
المزور موظفا — ٢٠٦ و ٢١٠  
دفتر لوكاندة بقيد أسماء مزورة فيه — ٢١٩  
و ٢٢٤  
شهادة مرضية : اعطاؤها — ٢٢٢ و ٢٢٣  
و ٢٢٤  
شهادة مرضية : عملها — ٢٢١ و ٢٢٣  
و ٢٢٤  
طوابع بوستة وتلغراف ( ر . تقليد )  
كتابة في ياض فوق توقيع — ٣٤٠  
محركات أحد الناس — ٢١٥  
تزيف المسكوكات — ٢٠٢ — ٢٠٥  
تسليم للوالدين أو الوصي — ٦٧ و ٦٩  
تسميم ( ر . أيضا قتل ) :
- تسميم الحيوانات — ٣٥٥ — ٣٥٧  
تسول ( ر . شحاذة )  
تشجيع على ارتكاب بعض الجرائم — ٩٦  
تشرذ ( ر . متشردون )  
تشويش الشعائر أو الاحتفالات الدينية  
— ١٦٠  
تضامن في الغرامات — ٤٤  
تعد وايذاء ( ر . أيضا اهانة ) :  
تعد على موظف الخ — ١٣٦  
قسوة صادرة من موظف — ١٢٩  
مشاجرة أو تعد أو ايذاء خفيف — ٣٩٤  
فقرة ثانية  
تعدد الجرائم :  
القاعدة العامة — ٣٢  
عند ما يكون المجرم من الأحداث — ٦٨  
تعدد العقوبات :  
في حالة الهرب — ١٣٨  
قواعده العامة — ٣٣ — ٣٨  
تعذيب :  
أشخاص مقبوض عليهم بدون وجه حق —  
٢٨٢  
متهمين — ١٢٦  
تعرض للملك الغير — ٣٦٩ — ٣٧٣  
تعريض الطفل للخطر — ٢٨٥ — ٢٨٧  
تعليق تنفيذ الأحكام على شرط ٥٥ — ٥٩  
تعويض ورد :  
أحكامه العامة — ٧٦ و ٧

تنظيف المداخن أو الأفران الخ — ٣٧٨

ققرة أول

تنفيذ العقوبات ( ر . ر أيضا عقوبات )

إيقاف التنفيذ — ٥٥ و ٥٨

حساب مدة الحبس الاحتياطي واستنزائها

— ٢١ و ٢٣

تنفيذ أوامر الحكومة :

تعطيله — ٩٢

تهديد :

اغتصاب بالتهديد — ٣٢٥ و ٣٢٦

اغراء بالتهديد وبواسطة الصحف على

ارتكاب جريمة — ١٧٢ — ٢٠٠

( ر . صحافة )

إهانة موظف بتهديده — ١٣٣

تهديد بتعد أو إيذاء — ٣٢٧ ققرة أخيرة

تهديد بجريمة ضد النفس أو المال — ٣٢٧

تهديد في حكم الرشوة — ١٠٩ و ١١٠

قبض بدون حق وتهديد بالقتل — ٢٨٢

تهديد بجريمة أو إفشاء سر للحصول على

قود أو غيرها — ٣٢٧

توريد أشياء على ذمة الحكومة :

استحصال على ربح بواسطة الفس — ١١٣

إعانة الموظف لتعهد بالتوريد على عدم الوفاء

— ١١٩

انتفاع الموظف مما يحال عليه — ١١٧

تكليف النفس من غير مأمورية بعمل شيء

على ذمة الحكومة — ١١٧

توقف عن العمل — ٣٧٤ و ٣٧٥

في حالة التفالس — ٣٣٥

تعيب ( ر . اتلاف الخ . حريق . نهب )

تفالس :

تفالس بالتدليس :

من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو مديريها:

تعريفه — ٣٣٢

من تاجر : تعريفه — ٣٢٨

عقاب المتفالس وشركائه — ٣٢٩

تفالس بالتقصير :

من أعضاء مجلس الإدارة الخ : تعريفه —

٣٣٣

من تاجر : تعريفه — ٣٣٠ و ٣٣١

الاشتراك فيه وعقوبته — ٣٣٥

التعويضات وما يجب رده — ٣٣٥

عقوبته — ٣٣٤

تقليد ( ر . أيضا تزوير . تعريف السكوكات ) :

أشياء صناعية وألحان موسيقية — ٣٥٠

٣٥١ و

طوابع بوستة وتلغراف — ٢٢٩

علامات فورية — ٣٥٠ و ٣٥١

مفاتيح مصطنعة — ٣٢٤

مؤلفات وأشياء ذات امتياز — ٣٤٨

٣٤٩ و ٣٥١

تكدير الأمن العام ( ر . ثورة . عصيان )

تلغرافات :

إفشاؤها أو إخفاؤها — ١٥٤

تلغراف وتلفون ( ر . بوستة الخ )



توقيع على ورقة بيضاء :

خيانة الأمانة فيها — ٣٤٠

( ث )

ثورة ( ر : أيضا عصيان )

( ج )

جاسوس :

إخفاء جواسيس — ٨٤

تجسس — ٧٨ — ٨٢

جب العقوبات — ٣٥

جثة :

إخفاء جثث القتلى — ٢٣٩

إلقاء جثث حيوانات في الماء — ٣٨٢

نقل الجثث داخل المدينة — ٣٨١ فقرة ثالثة

جرائد ( ر . صحافة )

جرائم :

ارتكبت خارج القطر المصري — ٢ — ٤

ارتكبت في القطر المصري — ٢٥١

الجرائم المنصوص عنها في قوانين ولوائح

خصوصية — ٨

الدخول في عقار بقصد ارتكاب جريمة فيه

٣٦٩ — ٣٧٣

القانون الذي يسرى عليها — ٥

أنواع الجرائم — ١٢٥٩

جروح ( ر . أيضا ضرب ) :

إضرار بحيوانات — ٣٥٥ — ٣٥٧

بغير عمد بحيوانات مملوكة للغير — ٣٨٩

فقرة ثانية

جلسات علنية :

نشر ما يجري فيها بواسطة الصحف الخ —

١٨٩

جناية :

تعريفها — ١٠

جنحة :

تعريفها — ١١

جنحة مماثلة :

في مادة العود — ٤٩

جنون :

الجنون من موانع العقاب — ٦٢

جهة إدارية :

ازعاجها بالتبليغ عن وقوع كوارث أو

حوادث لا وجود لها — ١٣٥

جواهر سامية ( ر . مواد ضارة ) :

( ر . مخدرات واستعمالها — قانون رقم

٢١ لسنة ١٩٢٨ )

جيش — ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٨ :

تحرير الجنود بطريق الصحف الخ — ١٧٥

جاسوسية — ٧٩

تولى قيادة فرقة منه لغرض إجرامى — ٩٠

( ح )

حاجات المعيشة الضرورية :

تحايل في أسعارها — ٣٤٦

حاكم ( ر . ولي الأمر )

حبس ( ر . أيضا سجن )

حبس احتياطي : استنزاه من العقوبة —

٢١ — ٢٣

حبس بلا حق — ٢٨٠ — ٢٨٢ ( ر .

حجز )

عقوبته — ١٨ — ٢٠  
 حجز وحبس الناس بدون وجه حق —  
 ٢٨٢ — ٢٨٠  
 حجز طفل — ٢٨٤  
 حدود الأملاك :  
 اتلافها أو نقلها — ٣٥٨  
 حرب ( ر . محاربة )  
 حرب أهلية ( ر . عصيان )  
 حرمان من الحقوق والمزايا :  
 عقوبة تبعية : تعريفها — ٢٤ و ٢٥  
 حرية التجارة :  
 تعطيلها — ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦  
 حرية شخصية :  
 قبض على شخص بدون وجه حق الخ —  
 ٢٨٢ — ٢٨٠  
 حرية المزايدات :  
 تعطيلها — ٣٤٤  
 تعطيلها اذا كانت متعلقة بالحكومة — ١٢٥  
 حرية المعاملات : تعطيلها — ٣٤٥ و ٣٤٦  
 حريق :  
 أخشاب معدة للاستعمال و زرع محصود —  
 ٢٥٧ — ٢٥٥  
 أشخاص وأموال — ٢٥٨ و ٢٥٩  
 اغراء بواسطة الصحف على حريق — ١٧٢  
 آلات زراعة وري — ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٦  
 و ٢٥٨  
 أوراق ودفاتر وأوراق تجارية الخ — ٣٦٥  
 حريق غير عمد — ٣٦٠  
 حريق نشأ عنه موت — ٢٥٧ و ٢٥٨

عربات أو قطارات بها أشخاص — ٢٥٢  
 و ٢٥٦ و ٢٥٨  
 عربات أو قطارات ليس بها أشخاص — ٢٥٥  
 و ٢٥٦ و ٢٥٨  
 غابات ومزارع غير محصودة — ٢٥٣ و ٢٥٤  
 و ٢٥٦ و ٢٥٨  
 محلات غير مسكونة — ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٦  
 و ٢٥٨  
 محلات مسكونة — ٢٥٢ و ٢٥٦ و ٢٥٨  
 مواد مفرقة — ٢٥٨ و ٣٦٠  
 حكم بغير حق — ١٢١  
 حكومة ( ر . أيضا أمن الحكومة )  
 تخريض على كراهتها بواسطة الصحف الخ  
 — ١٧٤  
 تخريب ذخائرها — ٩٠  
 » مخازنها — ٩٠  
 » مبانيها — ٩٠  
 شروع في قلب شكلها — ٨٧  
 قدح أحد رؤساء الدين فيها — ٢٠١  
 تعطيل تنفيذ أوامرها بالتجنيد — ٩٢  
 حمل السلاح ( ر . ق ٨ لسنة ١٩١٧ )  
 حيوانات :  
 اطلاق حيوانات مؤذية أو مفترسة — ٣٧٨  
 فقرة ثانية  
 القاء جثث حيوانات في الماء — ٣٨٢  
 تحريش السكاب — ٣٧٨ فقرة ثالثة  
 ترك حيوانات تركض في جهات مسكونة  
 — ٣٧٧ فقرة ثالثة  
 سم حيوانات — ٣٥٥ و ٣٥٧  
 قتل حيوانات أو الاضرار بها عمداً — ٣٥٥  
 و ٣٥٧  
 قتل حيوانات أو جرحها بغير عمد — ٣٨٩  
 فقرة ثانية

عقوبته — ١٨ — ٢٠  
 حجز وحبس الناس بدون وجه حق —  
 ٢٨٢ — ٢٨٠  
 حجز طفل — ٢٨٤  
 حدود الأملاك :  
 اتلافها أو نقلها — ٣٥٨  
 حرب ( ر . محاربة )  
 حرب أهلية ( ر . عصيان )  
 حرمان من الحقوق والمزايا :  
 عقوبة تبعية : تعريفها — ٢٤ و ٢٥  
 حرية التجارة :  
 تعطيلها — ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦  
 حرية شخصية :  
 قبض على شخص بدون وجه حق الخ —  
 ٢٨٢ — ٢٨٠  
 حرية المزايدات :  
 تعطيلها — ٣٤٤  
 تعطيلها اذا كانت متعلقة بالحكومة — ١٢٥  
 حرية المعاملات : تعطيلها — ٣٤٥ و ٣٤٦  
 حريق :  
 أخشاب معدة للاستعمال و زرع محصود —  
 ٢٥٧ — ٢٥٥  
 أشخاص وأموال — ٢٥٨ و ٢٥٩  
 اغراء بواسطة الصحف على حريق — ١٧٢  
 آلات زراعة وري — ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٦  
 و ٢٥٨  
 أوراق ودفاتر وأوراق تجارية الخ — ٣٦٥  
 حريق غير عمد — ٣٦٠  
 حريق نشأ عنه موت — ٢٥٧ و ٢٥٨

مرور حيوانات في مزرعة الخ — ٣٨٧  
فقرة أولى

مشتبه في اصابته بأمراض معدية — ٣٨٤

نقل جثث الحيوانات داخل المدن — ٣٨١  
فقرة ثالثة

### ( خ )

ختم ( ر . ترور . توقيع على ورقة بيضاء . سلطة  
عمومية . فك أختام )

خديوى ( ر . ملك )

حق العفو الخ — ٧٤

خطف :

أنثى سنها أكثر من ١٦ سنة — ٢٩٠

طفل حديث الولادة — ٢٨٣

طفل لم يبلغ ١٦ سنة — ٢٨٨ و ٢٨٩

لاعقاب على من يتزوج بمن يخطفها — ٢٩١

عدم تسليم الولد في حالة الحكم بمحضاته — ٢٩٢

خفض العقوبة — ٧٤ و ٧٥

خيانة :

اختلاس ( ر . اختلاس )

خيانة الولي أو الوصى للقاصر — ٣٣٨

« التوقيع على ورقة بيضاء — ٣٤٠

سرقة أوراق مقدمة للمحكمة — ٣٤٣

### ( د )

دستور الدولة :

شروع في قلبه — ٨٧

دعوى :

نشر ما يجرى بها في الصحف الخ — ١٨٩

و ١٩٠ و ١٩١

دعوى عمومية :

الجرائم التي ترتكب خارج القطر —  
٢ و ٣ و ٤

دعوى الزوج ومحاكمة الزانية — ٢٧٣ —  
٢٧٧

عفو عن الجريمة — ٧٦

قاصر لم يبلغ ٧ سنين — ٦٤

دفاع شرعى :

تعدى حدوده بدون قصد — ٢٥١

قواعده العامة — ٢٤٥ و ٢٤٦

قيوده :

الاحتماء برجال السلطة — ٢٤٧

القتل — ٢٤٩ و ٢٥٠

مقاومة أحد مأمورى الضبط — ٢٤٨

دفن :

جثة قتيل — ٢٣٩

دواب ( ر . حيوانات )

دول أجنبية :

عيب في حق أحد ملوكها — ١٨١

« « « « رؤسائها — ١٨١

دين ( ر . أديان )

ديناميت — ٨٨

### ( ر )

راحة عمومية — المخالفات المتعلقة بها :

طلقات نارية — ٣٧٩ فقرة ثانية

عويل وولولة في الجنازات — ٣٨٠ فقرة  
ثانية

لنط وغاغة في الليل — ٣٨٠ فقرة أولى

بواسطة الصحف الخ :  
 أشخاص مطلقا — ٣٠٨ و ٣٠٩  
 محاكم أو هيئات نظامية الخ — ١٨٤  
 موظف عمومي أو أحد رجال الضبط —  
 ١٨٥  
 وكلاء الدول السياسيين — ١٨٢  
 سجن ( ر . أيضا حبس ) :  
 عقوبته — ١٦  
 هروب من السجن — ١٣٨ — ١٤٤  
 سخرة :  
 استخدام أشخاص في أعمال غير مقررة  
 قانونا — ١٣١  
 حجز كل أو بعض أجور العملة — ١١٥  
 سر :  
 إفشاء أسرار ائتمن عليها أرباب الوظائف  
 الحرة — ٣١٠  
 إفشاء أسرار الحكومة لدولة أجنبية — ٨٢  
 إفشاء أسرار المكاتب والتلغرافات — ١٥٤  
 سرقة :  
 اختلاس أشياء محجوز عليها معتبر في حكم  
 السرقة — ٣٢٣  
 إخفاء الأشياء المسروقة — ٣٢٢  
 أوراق أو مستندات مقدمة للمحكمة — ٣٤٣  
 بسيطة — ٣١٨ و ٣١٩  
 بظروف :  
 بأحد الظروف الثمانية المشددة — ٣١٧  
 و ٣١٩  
 باكره — ٣١٤  
 بخمسة ظروف مشددة — ٣١٣  
 في الطريق العمومي — ٣١٥  
 في الليل — ٣١٦

ربح بواسطة الغش في شراء أشياء أو  
 صنعها على ذمة الحكومة —  
 ١١٧ و ١١٣  
 رد ( ر . تعويض )

رشوة :

تعريفها — ١٠٣ — ١٠٦ و ١٠٩ و ١١٠  
 اخبار برشوة : معاقبة من العقوبة — ١٠٨  
 ارشاء شهود — ٣٠٠  
 شروع في رشوة — ١١١  
 شهادة طبيب زورا بمرض الخ — ٢٢٢  
 و ٢٢٣  
 عقوبة الرشوة — ١٠٨ و ١١٠ و ١١١  
 رصيد :

اعطاء شيك لا يقابله رصيد — ٣٣٧  
 رؤساء الحكومات ( ر . ملوك الخ )

( ز )

زعامة عصابة مسلحة ( ر . عصابة مسلحة )  
 زنا ( ر . أيضا آداب )

أدلة الزنا — ٢٧٦  
 دعوى الزوج ومحاكمة الزانية — ٢٧٣  
 و ٢٧٤

زنا الزوج — ٢٧٧  
 عذر الزوج في حالة قتل الزاني والزانية —  
 ٢٣٧

عقاب الزاني — ٢٧٥

( س )

سب ( ر . أيضا اهانة ) :

بسيط وغير علني — ٣٩٤ فقرة أولى



رابعة .  
 رفعه على الحكومة — ٧٧  
 مصادرتة — ٣٠  
 احرازه وحمله ( ر . ق ٨ لسنة ١٩١٧ )  
 سلطة عمومية ( ر . أيضا : أمن الحكومة .  
 حكومة . محكمة . موظفون )  
 ازعاجها بالتبليغ عن وقوع كوارث الخ  
 لا وجود لها — ١٣٥  
 استحصال على ختم مصلحة بغير حق الخ  
 — ٢٠٧ و ٢٠٩  
 اهانتها بواسطة الصحف الخ — ١٨٤  
 تقليد ختم مصلحة — ٢٠٦  
 قذح أو ذم في الحكومة صادر من أحد  
 رؤساء الدين — ٢٠١  
 مخالفات متعلقة بها :  
 امتناع عن قبول عملة البلاد — ٣٨٦ فقرة  
 ثالثة  
 امتناع عن أداء مساعدة لمصلحة — ٣٨٦  
 فقرة أولى  
 تزع أو تمزيق الاعلانات الملصقة بأمر  
 الحكومة — ٣٨٦ فقرة ثانية  
 سلم عمومي ( ر . عصيان )  
 ( ر . مرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٩ )  
 سم ( ر . مواد ضارة )  
 سمك : تسميه ٣٥٥ و ٣٥٦  
 سن : تقدير القاضي له اذا كان غير محقق — ٧٣  
 سن المجرمين الأحداث — ٦٤ — ٧٣  
 المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة ممن تجاوزوا  
 سن الستين — ١٥  
 سندات ( ر . أوراق )

تعريف السرقة — ٣١١  
 شروع فيها — ٣٢١  
 عدم العقاب على السرقة في حالة القرابة  
 والمصاهرة — ٣١٢ و ٣٢٣  
 محصولات لا تزيد قيمتها عن ٢٥ قرشا  
 — ٣١٩  
 عمل مفاتيح مصطنعة أو آلات — ٣٢٤  
 وضع السارق العائد تحت المراقبة — ٣٢٠  
 سرقة بطريق الغش :  
 أركان السرقة — ٣١١  
 أشياء محجوز عليها — ٣٢٣  
 أموال المفلس — ٣٣٥  
 أوراق محفوظة في المخازن العمومية — ١٥١  
 — ١٥٣  
 أوراق مسلمة للمحكمة — ٣٤٣  
 اخفاء دفاتر تجارية — ٣٢٨ و ٣٣٢  
 سريان الأحكام على الماضي — •  
 سفينة حربية :  
 قيادتها لغرض اجرامى — ٩١  
 سكر :  
 بين في المحلات العمومية — ٣٨٥ فقرة  
 ثالثة  
 سبب مانع للعقاب لأنه غير مقصود — ٦٢  
 سكك حديدية ووسائل النقل :  
 تسبب في حصول حادث لقطار — ١٦٩  
 نقل مفرقات — ١٧٠  
 تعطيل سير القطارات الخ — ١٦٧ و ١٦٨  
 سلاح :  
 اعطاؤه لمقبوض عليه — ١٤٣  
 تركه في المحلات العمومية — ٣٧٥ فقرة

سوارنج — ٣٦٠ — ٣٧٩

(ش)

شجر :

اتلاف أشجار على العموم — ٣٦٧ فقرة  
ثالثة

اتلاف أشجار مفروسة في الشوارع الخ —  
١٦٢

شهادة :

(ق ٤٩ لسنة ١٩٣٣)

اغراء الأطفال عليها (ق ٤٩ لسنة ١٩٣٣)

شروع :

اغراء بواسطة الصحف الخ ترتب عليه

الشروع في فعل جنابة — ١٧١

تعريفه — ٤٥

عقاب الشروع في جنابة — ٤٦

عقاب الشروع في جنحة — ٤٧

شريعة إسلامية :

حقوق شخصية — ٧

شهادة زور :

ارشاء شاهد عليها — ٢٩٨

اكراه شاهد عليها — ٣٠٠

الشهادة زورا في المواد المدنية — ٢٩٧

و ٢٩٨ و ٣٠١

أعمال آل خيرة — ٢٩٩

الشهادة زورا في مواد الجنح والمخالفات —

٢٩٦ و ٢٩٨ و ٣٠٠

الشهادة زورا في مواد الجنابات ٢٩٤

و ٢٩٥ و ٢٩٨ و ٣٠٠

البين الحاسمة الكاذبة — ٣٠١

شهود (ر . شهادة زور)

شيك :

اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم — ٣٣٧

(ص)

صحافة :

اغراء على ارتكاب الجرائم — ١٧١ و ١٧٢

فاعل أصلي واشترك في جرائم الصحافة —

١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧

امتداح الجرائم — ١٧٧

انتهاك حرمة الآداب — ١٧٨

اهانة — قد :

تجاوز حد التقدير المباح في أعمال الحكومة أو

الهيئات النظامية أو مصلحة عامة — ١٨٥

الاخلال بمقام قاض — ١٨٦

التأثير في القضاة أو النيابة أو الشهود أو

الرأي العام — ١٨٧

القوات الحربية والبحرية والهيئات النظامية

والمحاكم والسلطات والمصالح العامة —

١٨٤

تحريض الجند على الخروج عن الطاعة —

١٧٥

تحريض على عدم الاقياد للقوانين — ١٧٧

تحريض على قلب نظام وكرهة الحكومة

— ١٧٤ فقرة أولى

تحريض كراهة نظام الحكم — ١٧٤ فقرة

أولى .

تداول على مسند الملكية — ١٧٣

تعد على الأديان — ١٦١

تغيير مبادئ الدستور — ١٧٤ فقرة ثانية .

تكدير السلم العمومي — ١٧٦ و ١٨٨

جمع إعانة لتعويض الغرامات الخ على

المحكوم عليهم — ١٩٤

- سب — ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩  
 « الموظفين الخ — ١٨٥  
 عيب في الذات الملكية أو الملكة أو ولي العهد — ١٧٩  
 عيب في حق ملك أو رئيس دولة أجنبية — ١٨١  
 عيب في حق أحد أعضاء الأسرة الملكية — ١٨٣  
 عيب في حق وكلاء الدول السياسيين الخ — ١٨٢  
 عقوبات خاصة بالصحافة — ١٩٨ و ١٩٩  
 ٢٠٠  
 قذف — ٣٠٢ — ٣٠٤  
 توجيه اللوم الى الملك — ١٨٠  
 مسئولية في جرائم الصحافة الخ — ١٩٥ — ١٩٧  
 نشر ما يجري في الدعاوى — ١٨٩  
 نشر ما يجري في جلسات المحاكم — ١٨٩  
 نشر مداولات المحاكم — ١٩١  
 نشر المرافعات القضائية — ١٩٠  
 نشر المناقشات العلنية والسرية للبرلمان — ١٩٢  
 نشر تحقيق جنائي قائم — ١٩٣  
 صحة عمومية (ر. أيضا مواد ضارة) :  
 المخالفات المتعلقة بها :  
 القاء جثث ومواد مضرّة في الماء — ٣٨٢  
 القاء قاذورات في طريق عمومي — ٣٨١  
 فقرة أولى .  
 حيازة ما كولات تالفة الخ — ٣٨١  
 حيوانات مصابة بأمراض معدية — ٣٨٤  
 نقل اللحوم والجثث داخل المدن — ٣٨١  
 فقرة ثالثة .  
 وضع روث البهائم على الأسطح الخ —
- ٣٨١ فقرة ثانية .  
 صياح :  
 في الجنازات — ٣٨٠ فقرة ثانية  
 لاثارة الفتن — ١٠١  
 (ض)  
 ضرب وجروح (ر. أيضا حيوانات) :  
 بغير قصد — ٢٤٤  
 حالة الدفاع الشرعي — ٢٤٥ — ٢٥١  
 عمدا :  
 ضرب أفضى الى الموت — ٢٣٦  
 « بسيط — ٢٤٢  
 مع مقاومة وتعدي على موظف — ١٣٧  
 من عصاة مسلحة — ٢٤٣  
 ناشئ من تعريض الطفل للخطر — ٢٨٦  
 نشأ عنه اسقاط جلي — ٢٦٠ و ٢٦٣  
 « « عاهة مستديمة — ٢٤٠  
 « « مرض أو عجز عن الأشغال مدة تزيد عن العشرين يوما — ٢٤١  
 ضرورة وقاية النفس :  
 مانعة للعقاب — ٦١  
 (ط)  
 طريق عمومي :  
 المخالفات المتعلقة به :  
 احتلاله — ٣٧٦ فقرتان أولى وثالثة  
 اغتصابه — ٣٧٦ فقرة أولى  
 اهمال وضع المصاييح على المواد والحفر —  
 ٣٧٦ فقرة ثانية  
 مضايقة الطريق أو مزاحمته — ٣٧٦ فقرة أولى وثالثة

وضع أو القاء قاذورات فيه — ٣٨١ ققرة  
أولى  
طفل ( ر . أيضا مجرمون أحداث ) :  
إخفاء طفل حديث الولادة — ٢٨٣  
» » عمن له حق في طلبه — ٢٨٤  
اغراؤه على الشحاذة — ٣٨٣ ققرة رابعة  
تحريض المارين على الفسق — ٣٨٥ ققرة  
ثالثة  
تركه وتعرضه للخطر — ٢٨٥ — ٢٨٧  
تركه هائما على وجهه — ٣٩٣  
خطف طفل حديث الولادة — ٢٨٣  
» » لم يبلغ ١٦ سنة — ٢٨٨ و ٢٨٩  
هتك عرضه — ٢٦٨ و ٢٦٩  
طوابع بوسته وتلغراف :  
تقليدها — ٢٢٩  
( ظ )  
ظروف مخففة ( ر . أيضا أسباب تخفيف  
العقاب ) :  
ظروف مخففة في مواد الجنايات — ١٧  
الموظفون العاملون بالرفقة — ٢٧  
( ع )  
عاهة في العقل :  
سبب مانع للعقاب — ٦٢  
عته ( ر . جنون )  
عدد ( ر . سلاح )  
عرش :  
ارهاب أحد أوصيائه — ٩٩  
اعتداء على أحد أوصيائه — ٨٦  
شروع في قلب نظام توارثه — ٨٧  
طعن في نظام توارثه — ١٧٣  
عيب في حق أحد أوصيائه — ١٧٩  
عرض : هتك — ٢٦٧ — ٢٦٩  
عزل من الوظائف الأميرية :  
الأحوال التي يحكم فيها به — ٢٥ ققرة  
أولى ٢٦ و ٢٧ و ٣١  
تعريفه — ٢٦  
عسكر وعسكرية ( ر . جيش )  
عصابة مسلحة — ٨٧ و ٨٩ و ٩٣ و ٩٨  
و ١٠٠ و ٢٤٣  
حصول تعدد وايناء بضرب أو جرح  
بواسطتها — ٢٤٣  
أحوال عدم العقاب فيها — ١٠٠ و ١٠١  
رياستها بقصد الاغتصاب أو النهب — ٩٣  
زعامتها — ٨٧ و ٨٩  
قيادتها — ٨٧ و ٨٩  
عصيان :  
تعطيل التلغراف والتليفون في زمن الهياج —  
١٦٥ و ١٦٦  
صحافة :  
تحريض الجند على الخروج عن الطاعة  
— ١٧٥  
تحريض على قلب نظام الحكومة — ١٧٤  
ققرة أولى  
تكدير السلم العمومي — ١٧٦ و ١٨٨  
صياح وغناء لاثارة الفتن — ١٠٢  
عفو — ٧٤ و ٧٥  
عفو شامل : « عن الجريمة ذاتها » — ٧٦  
عقاب : موانعه ( ر . موانع العقاب )  
عقوبة :

ظروف مخففة ( ر . أيضا أسباب تخفيف  
العقاب ) :  
ظروف مخففة في مواد الجنايات — ١٧  
الموظفون العاملون بالرفقة — ٢٧  
( ع )  
عاهة في العقل :  
سبب مانع للعقاب — ٦٢  
عته ( ر . جنون )  
عدد ( ر . سلاح )  
عرش :  
ارهاب أحد أوصيائه — ٩٩  
اعتداء على أحد أوصيائه — ٨٦  
شروع في قلب نظام توارثه — ٨٧



في العقوبات المفيدة للحرية — ٢١  
 في الغرامات — ٢٣  
 عفو — ٧٤ و ٧٥  
 عقوبات مقرررة لمخالفات اللوائح الخصوصية  
 — ٣٩٥  
 عود — ٤٩ — ٥٤ و ٧١  
 مجرمون أحداث :  
 صغير لم يبلغ سنه ٧ سنين كاملة — ٦٤  
 تسليم للأهل — ٦٥ — ٦٩  
 عقوبات خاصة بالمجرمين الأحداث — ٦٧  
 مدرسة اصلاحية — ٦٩  
 علامات فاوريةقة :  
 تقليدها — ٣٥٠ و ٣٥١  
 عمل :  
 توقف عن العمل بالمصالح ذات المنفعة العامة —  
 ١٧٣  
 عملة ( ر . ر . أيضا تعريف المسكوكات ) :  
 امتناع عن قبول عملة البلاد الأهلية — ٣٨٤  
 ثالثاً  
 عهدة :  
 اختلاس أموال أميرية — ١١٢  
 سرقة أوراق أو اتلافها وهي في عهدة مأمور  
 بحفظها — ١٥١ — ١٥٣  
 عود :  
 أحكامه الخاصة :  
 الأحكام المعلق تنفيذها — ٥٥ — ٥٩  
 الجنج المعاقب عليها بالأشغال الشاقة — ٥١  
 و ٥٤  
 المجرمون الأحداث — ٧١  
 وضع المتهم في سرقة في حالة العود تحت  
 مراقبة البوليس — ٣٢٠

الاعفاء منها ( ر . ر . موانع العقاب )  
 خفضها — ٧٤ و ٧٥  
 عقوبات :  
 ابدال العقوبة بأخف منها — ٧٤ و ٧٥  
 ابدال العقوبات الجنائية بأخف منها — ٦٦  
 و ٧٢  
 أصلية — ١٠ — ١٢  
 أشغال شاقة — ١٤ و ١٥  
 اعدام — ١٣  
 حبس — ١٨ — ٢٠  
 سجن — ١٦  
 غرامة — ٢٢ و ٢٣  
 غرامة : التضامن فيها — ٤٤  
 إيقاف التنفيذ — ٥٥ — ٥٩  
 تبعية — ٢٤  
 حرمان من الحقوق والمزايا الخ — ٢٥  
 عزل من وظيفة أميرية — ٢٦ و ٢٧ و ٣١  
 مراقبة البوليس — ٢٨ و ٢٩ و ٣١ و ٣٨  
 و ٧٥  
 مصادرة — ٣٠ و ٣١  
 تعدد الجرائم — ٣٢  
 تعدد العقوبات :  
 عقوبات مفيدة للحرية — ٣٣ — ٣٦  
 غرامات — ٣٧  
 مراقبة البوليس — ٣٨  
 تعديل العقوبات ( ر . ر . أسباب تخفيف العقاب .  
 ظروف مخففة )  
 تنفيذ العقوبات ( ر . ر . تنفيذ ) .  
 توقيع عقوبة بصفة غير قانونية — ١٢٧  
 جب العقوبات ( ر . ر . جب ) .  
 حساب العقوبة واستنزائها من مدة الحبس  
 الاحتياطي :

وضع المتهم في نصب في حالة العود تحت

مراقبة البوليس — ٣٣٦

أحكامه العامة — ٥٠

تعريفه — ٤٩

(غ)

غَاغَة :

عويل وولولة في الجنازات — ٣٨٠ فقرة

ثانية

لنط وغاغة في الليل — ٣٨٠ فقرة أولى

غرامة :

اتقاصها بنسبة أيام الحبس الاحتياطي — ٢٣

التضامن فيها وعدمه — ٤٤

تعريفها — ٢٢

جمع اعانة لتعويض الغرامات الخ — ١٩٤

ضم الغرامات — ٣٧

غرق :

قطع جسر الخ — ٣٥٩

غش ( ر . أيضا تزوير . تزيف . تقليد ) :

مأكولات الخ — ٣٤٧

» بواسطة خلطها بأشياء مضرّة —

٢٦٦

غش في البيع — ٣٤٧

غش في مادة تحقيق الوراثة والوفاة أو عقد

الزواج — ٢٢٦ و ٢٢٧

غناء لاثارة الفتن — ١٠٢

(ف)

فار من الخدمة العسكرية :

اخفاء الفارين — ١٤٦

فاعل أصلي للجريمة — ٣٩

فتنة ( ر . ثورة . عصيان )

فرقة ( ر . أيضا حريق ) :

فسق :

تحريض الشبان عليه — ٢٧٠ و ٢٧١

» المارين عليه — ٣٨٥ فقرة ثالثة

فك أختام :

احمال الحراس عليها — ١٤٧ و ١٤٨

سرقة بواسطة كسر أختام — ٣١٧ فقرة

ثالثة

فك أختام — ١٤٩ و ١٥٠

» » مع اكراه المحافظين عليها — ١٥٣

فوائد غير قانونية — ٣٣٩

(ق)

قاذورات :

إلقاؤها في الطرق ووضعها على مساكن

الخ — ٣٨١ فقرتان أولى وثانية

رمى أحجار الخ على عربات أو بيوت —

٣٨٧ فقرة ثانية

رمى أحجار وقاذورات على أشخاص —

٣٩١ و ٣٩٢

قاصر ( ر . أيضا طفل . مجرمون أحداث )

عدم إقامة الدعوى على قاصر لم يبلغ سنه ٧

سنوات — ٦٤

قاض ( ر . أيضا محكمة )

امتناعه عن الحكم — ١٢١ و ١٢٢

توسط موظف لديه — ١٢٠

حكمه بغير حق — ١٢١

قانون — سريانه على الماضي — ٥

قانون العقوبات :

تطبيقه على :

الحقوق المقررة في الشريعة الغراء — ٧

الجرائم التي ترتكب في القطر المصري — ١

و ٢ ققرة أولى

الجرائم التي ترتكب خارج القطر — ٢ ققرة

ثانية و ٣

الجرائم المنصوص عنها في القوانين واللوائح

الخصوصية — ٨

قانون المرافعات المدنية :

الرجوع اليه في حالتي :

افشاء أسرار الصناعة أو الوظيفة — ٣١٠

الامتناع عن الحكم — ١٢٢

قبض على أشخاص وجسهم :

اعارة محل للحبس — ٢٨١

احمال في القبض — ١٤١

قبض بدون أمر أو بدون حق — ٢٨٠

و ٢٨٢

قتل :

اخفاء جثة قتيل أو دفنها — ٢٣٩

تعذيب متهم أفضى الى موته — ١٢٦

حريق نشأ عنه موت — ٢٥٧ و ٢٥٨

دفاع شرعى — ٢٤٥ — ٢٥١

سياسى — ٨٨

عمد :

اشترك — ٢٣٥

اغراء بطريق الصحف الخ على قتل — ١٧٣

تسميم — ٢٣٣

تعريض طفل وتركه — ٢٨٦

عذر الدفاع الشرعى — ٢٤٥ — ٢٥١

عذر من فاجأ زوجته متلبسة بالزنا — ٢٣٧

قتل مصحوب بجناية أو جنحة أخرى —

٢٣٤

قتل بلا سبق اصرار ولا ترصد — ٢٣٤

» مع سبق الاصرار أو الترصد — ٢٣٠

غير عمد :

احمال الخ — ٢٣٨

ضرب عمد الخ أفضى الى الموت — ٢٣٦

مواد ضارة أعطيت عمداً — ٢٣٦

قتيل — اخفاء أو دفن جثته — ٢٣٩

قذف :

تعريفه — ٣٠٢ — ٣٠٤

اثبات ما قذف به — ٣٠٢

تهديد بالقذف والحصول بذلك على شيء —

٣٢٧

عقاب القذف — ٣٠٣

قلاقل : ( ر. عصاة مسلحة ) .

انتهاك حرمة ملك الغير — ٣٦٩ — ٣٧٣

تعطيل اقامة شعائر الأديان — ١٦٠

قنابل — ٨٨ و ٣٦٣

قناصل جنرالات ( ر. وكلاء الدول السياسيين )

قوانين ولوائح :

سريان قانون العقوبات على الجرائم المنصوص

عنها في القوانين واللوائح الخصوصية — ٨

عقوبة المخالفات المنصوص عنها في اللوائح

الخصوصية — ٣٩٥

القوانين التي تطبقها المحاكم المختلطة ( المرسوم

بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٧ )

قيادة :

فرقة أو قسم من الجيش الخ . لغرض

اجرامى — ٩١

قيادة عصاة مسلحة ( ر. عصاة مسلحة )

قيم على أموال المحكوم عليه — ٢٥

(ك)

كذب الأخبار ( ر . أخبار كاذبة )  
كسر أختام ( ر . فك أختام )  
كسوة رسمية ( ر . اختلاس الألقاب  
والوظائف الخ )  
كلاب :

تحريشها بالمارة أو عدم ردها عنهم — ٣٧٨  
فقرة ثالثة

(ل)

لحم :

تحميل في أسعاره — ٣٤٦  
نقله داخل المدن — ٣٨١ فقرة ثالثة  
لوائح ( ر . قوانين ولوائح )  
لوترية — ٣٥٣

(م)

مأكولات — غشها ( ر . مواد ضارة )  
مال ( ر . أملاك )  
متشردون ( ر . ق ٢٤ لسنة ١٩٢٣ )  
متهم : اخفاؤه — ١٤٤  
مجارى المياه :

القاء مواد مضره فيها — ٣٨٢  
تسبب في غرق — ٣٥٩  
سد مجارى المياه — ٣٨٧ فقرة ثالثة  
مجرمون أحداث — ٦٤ — ٧٣ :  
سنتهم أقل من ٧ سنين — ٦٤  
سنتهم غير محقق — ٧٣  
سنتهم من ١٢ الى ١٥ سنة :

الأحكام الخاصة بهم — ٦٦ و ٦٧  
تخفيف العقوبات الجنائية عنهم — ٦٦  
عود — ٧١  
تخفيف عقوبات الاعدام والأشغال الشاقة  
عنهم — ٧٢  
مجرمون معتادون على الاجرام — ٥١ —  
٥٤ .

مجنون في حالة هياج — ر . أيضا جنون  
اطلاقه — ٣٧٨ فقرة ثانية و ٣٩٣  
محاولة اخفاء الجواسيس — ٨٤  
محاربة :

ايقاع العداوة بين الحكومة ودولة أجنبية —  
٧٨  
تسليم أسرار للدول الأجنبية — ٨١ و ٨٢  
رفع السلاح على الحكومة — ٧٧  
مراسلة العدو — ٨٠  
مساعدة العدو — ٧٩  
محاكمة ( ر . دعوى عمومية )  
محاكم مختلطة : التشريع الذى تطبقه ( مرسوم  
ق ٨٩ لسنة ١٩٣٧ )

محصولات :

انلافها — ٣٦٧ و ٣٦٨  
احراقها — ٢٥٣ — ٢٥٨  
ترك المواشى ترعى فيها — ٣٨٩ فقرة  
ثالثة  
سرقنها اذا كانت قيمتها لا تزيد عن ٢٥  
قرشا — ٣١٩  
مرور فى المحصولات أو ترك المواشى تمر بها  
— ٣٨٧ فقرة أولى  
نهب عصابة لها — ٣٦٦



محكمة :

أهانتها — ١٣٣

» بواسطة الصحف الخ — ١٨٤

نشر ما يجري في الجلسات بقصد سيء

— ١٩١

نشر ما يجري في دعاوى القذف أو في

الجلسات — ١٨٩ و ١٩٠

نشر ما يجري في المداولات السرية — ١٨٩

محكوم عليهم جاوزوا الستين :

تنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة عليهم — ١٥

محلات مخصصة للمنافع العمومية :

قطع خضرة وترع أحجار الخ — ٣٨٨

فقرة أولى

مخالفات :

تعريفها — ١٢

المخالفات المتعلقة :

بالآداب — ٣٨٥

بالأشخاص — ٣٩١ — ٣٩٤

بالملاك — ٣٨٧ — ٣٨٩

بالأمن العام — ٣٧٧ — ٣٧٩

بالراحة العمومية — ٣٧٩ و ٣٨٠

بالسلطة العمومية — ٣٨٦

بالصحة العمومية — ٣٨١ — ٣٨٤

بالطرق العمومية — ٣٧٦

بالموازين والمقاييس — ٣٩٠

المخالفات المنصوص عنها في اللوائح الخصوصية

— ٣٩٥

مخالفة أحكام المراقبة — ٢٩

مداولات المحاكم : نشرها في الصحف الخ —

١٩٠ و ١٩١

مداخن :

أعمال تنظيفها — ٣٧٨ فقرة أولى

حريق ناشئ منها — ٣٦٠

مدرسة اصلاحية — ٦٦ و ٦٨ و ٧١

مرافعة قضائية : نشرها — ١٩٠

مراقبة البوليس :

الأحوال التي يحكم بها فيها — ٢٨ و ٣١

و ٧٥

تعددتها — ٣٨

تعريفها — ٢٩

مخالفة أحكامها — ٢٩

( ر . ق التشردين والمشتبه فيهم رقم ٢٤

لسنة ١٩٢٣ )

مرور ( ر . سكك حديدية . طريق عمومي )

مزادات :

تعطيلها — ١٢٥ و ٣٤٤

مسكوكات ( ر . أيضا عملة )

مسكوكات مزيفة أو مزورة — ٢٠٢

— ٢٠٥

مشاجرة :

بنون ضرب أو جرح — ٣٩٤ فقرة ثانية

مشروبات ( ر . مواد ضارة )

مشروع لارتكاب بعض الجرائم :

العلم بوجوده — ٩٨

مصادرة — ٣٠ و ٣١

مصلحة ( ر . سلطة عمومية ) :

امتناع أو أعمال في أداء أعمالها — ٣٨٦

فقرة أولى

- مصاححة عمومية :  
الجنایات والجنح المضرة بها — الكتاب الثاني  
مطبوعات ( ر . مرسوم ق ٢٠ لسنة ١٩٣٦ )  
مظاهرات في الطرق العمومية ( ر . ق ١٤ )  
لسنة ١٩٢٣ المعدل : رسوم ق ٢٨  
( لسنة ١٩٢٩ )  
معاملات تجارية — الجرائم المتعلقة بها :  
تعطيل حرية المعاملات — ٣٤٥ و ٣٤٦  
تقليد — ٣٤٩ — ٣٥١  
غش المأكولات الخ — ٣٤٧  
غش المأكولات بواسطة خلطها بشيء  
مضر — ٢٦٦  
غش في البيع — ٣٤٧  
معاهد التعليم ( ر . مرسوم ق ٢٢ لسنة  
١٩٢٩ )  
مفاتيح مصطنعة :  
سرقة بواسطتها — ٣١٣ فقرة رابعة  
و ٣١٧ فقرة ثانية  
عملها — ٣٢٤  
مفرقات ( ر . قابل )  
مقاومة :  
أحد مأموري الضبط في حالة الدفاع  
الشرعي — ٢٤٨  
عمل ما أمرت أو صرحت الحكومة بإجرائه  
من الأشغال العمومية — ٣٦٤  
الموظفين العموميين — ١٣٦ و ١٣٧  
مقاييس ( ر . موازين الخ )  
مكاتب وتلفرافات :  
اخفاؤها أو فتحها الخ — ١٥٤
- مكايل ( ر . موازين الخ )  
ملاححة : اعاقبتها — ٣٨٧ فقرة ثالثة  
ملاحظة البوليس ( ر . مراقبة )  
ملك :  
ارهابه — ٩٩  
اعتداء عليه — ٨٦  
القضاء مسئولية عليه — ١٨٠  
توجيه لوم اليه — ١٨٠  
حق العفو — ٧٤  
طعن في حقوقه — ١٧٣  
طعن في سلطته — ١٧٣  
عيب في حقه — ١٧٩  
ملكة :  
اعتداء عليها — ٨٦  
عيب في حقها — ١٧٩  
ملوك الدول الأجنبية ( ر . دول أجنبية )  
ملكية فنية أو أدبية أو صناعية :  
انتهاك حرمة الامتيازات — ٣٤٨ و ٣٤٩  
انتهاك حرمة ملكية المؤلفات — ٣٤٨  
و ٣٤٩ و ٣٥١  
تقليد ألحان موسيقية وأشياء صناعية —  
٣٥٠ و ٣٥١  
تقليد علامات الفاورينات — ٣٥٠ و ٣٥١  
ملكية المنقولات :  
اتلاف منقولات عمدا — ٣٨٩ فقرة أولى  
منزل : انتهاك حرمة — ١٢٨  
مواد ضارة :  
اعطاؤها خبي فادت الى اسقاطها — ٢٦١  
— ٢٦٣

اخفاء الفار من العسكرية بواسطة أقاربه أو  
 زوجه — ١٤٦  
 اخفاء الفار من القضاء بواسطة أقاربه أو  
 زوجه — ١٤٤  
 زواج بالخطوفة — ٢٩١  
 سرقة بين الأقارب والأزواج — ٣١٢  
 و ٣٢٣  
 موظفون :  
 أسباب الإباحة وموانع العقاب — ٦٣  
 جرائم ارتكبتها الموظفون :  
 اختلاس ( ر . اختلاس ) .  
 اخفاء أو فتح مكاتب أو رسائل الخ —  
 ١٥٤  
 اخلال بالواجبات ( ر . تجاوز الموظفين  
 حدود السلطة ) .  
 امتناع عن الحكم — ١٢٢ و ١٢١  
 انتفاع من أشغال مكلف بها — ١١٧  
 تجاوز حدود السلطة ( ر . تجاوز الخ ) .  
 تحصيل زيادة عن المستحق — ١١٤  
 تزوير — ٢٢٠ و ٢١٣ و ٢١١  
 تسخير واستخدام غير قانوني — ١٣١ و ١١٥  
 تسليم رسومات وأسرار لدولة أجنبية —  
 ٨٢ و ٨١  
 دخول في منزل بغير رضا صاحبه — ١٢٨  
 رشوة — ١٠٣ — ١١١  
 سوء معاملة الأفراد ( ر . تجاوز حدود  
 السلطة )  
 شراء شيء قهرا عن مالكة — ١٣٠  
 قبض أو امتناع عن قبض — ١٤١  
 قسوة — ١٢٩  
 معاقبة غير قانونية — ١٢٧  
 جرائم ارتكبت ضد الموظفين :  
 اكراه في حكم الارشاء — ١٠٩ و ١١١

اعطاؤها لشخص فنشأ عنها مرضه — ٢٦٥  
 » » » » موته ولم يكن  
 مقصودا — ٢٣٦  
 اعطاؤها لشخص فنشأ عنها وفاته بالتسمم —  
 ٢٣٣  
 بيع المأكولات الغشوشة الخ — ٢٦٦  
 حيازة مواد تالفة أو فاسدة — ٣٨٣  
 غش المأكولات الخ — ٢٦٦  
 مواد مخدرة :  
 ( ر . قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بوضع  
 نظام للتجار بالمخدرات واستعمالها )  
 مواد مفرقة ( ر . أيضا حريق ) :  
 تخريب باستعمال مواد مفرقة — ٢٥٨  
 سواريج — ٣٦٠ و ٣٧٩ فقرة أولى .  
 طلقات نارية — ٣٧٩ فقرة ثانية .  
 موازين ومقاييس ومكاييل مزورة :  
 حيازتها — ٣٩٠  
 غش المشتري فيها — ٣٤٧  
 مواش ( ر . حيوانات )  
 موانع العقاب : أسبابها :  
 حداثة السن — ٦٤  
 جنون أو عاهة في العقل — ٦٢ فقرة أولى .  
 ضرورة وقاية النفس — ٦١  
 غيبوبة — ٦٢ فقرة ثانية .  
 موانع العقاب : ظروفها :  
 اخبار باتفاق جنائي — ٤٨  
 » باعتصاب — ١٠١  
 » بتزوير — ٢١٠  
 » بتزييف العملة — ٢٠٥  
 » برشوة — ١٠٨

اهانة — ١٣٣

اهانة بواسطة الصحف — ١٨٥

تزوير ختم أحد الموظفين — ٢٠٦

تعد ومقاومة — ١٣٦ و ١٣٧

تهديد — ١٣٣

طعن لا يعد قذفاً — ٣٠٢

عزل من الوظيفة — ٢٦ و ٢٧ و ٣١

( ن )

نار ( ر . حريق . سوارىخ . طلقات نارية )

نبات مضر :

بته في غيط — ٣٦٧ و ٣٦٨

نصب — ٣٣٤ :

اصدار شيك بغير رصيد — ٣٣٧

نفقة ( ر . هجر الأسرة )

نقل :

حدود — ٣٥٨

علامات أو أوتاد الخ — ٣٦٢

نقود ( ر . عملة )

نهب :

تخريب عليه بواسطة الصحف الخ — ١٧٢

واقع من عصابة بالقوة الاجبارية — ٣٦٦

نواب — ١٠٧

نور :

اطفاء المصابيح في الطرق العمومية أو اتلافها

— ٣٨٨ فقرة ثالثة

اهمال في وضع مصابيح على ما يعترض الطريق

— ٣٧٦ فقرة ثانية

نیشان :

تقلده بغير حق — ١٥٧ و ١٥٨

( هـ )

هتك عرض — ٢٦٧ — ٢٦٩

هجر الأسرة — ٢٩٣

هدايا وعود :

رشوة — ١٠٣ — ١١١ و ٢٢٢ و ٢٩٨

هروب :

اخفاء الثمار من العسكرية — ١٤٦

» المسجون أو المتهم الخ — ١٤٤

اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء — ..

١٤٥

اعطاء أسلحة للمسجون — ١٤٣

اهمال الحارس — ١٣٩

تسهيل الهروب — ١٤٢

تواصؤ الحارس مع المسجون — ١٤٠

عقاب الهارب — ١٣٨

هروب من المراقبة — ٢٩

( و )

وزير :

ارهابه — ٩٩

وسائل النقل ( د . سكك حديدية )

وصى على العرش ( ر . عرش )

وصى أو ولى : خيائه للقاصر — ٣٣٨

وظائف :

تداخل فيها بدون صفة رسمية — ١٥٥



عيب في حقه — ١٧٩	وكلاء الدول السياسيون والقناصل :
(ى)	سبهم أو الاقتراء عليهم بواسطة الصحف الخ
يانصيب — ( ر . العاب القمار ) ٣٥٣	١٨٢ —
يمين كاذبة — ٣٠١	ولى ( ر . وصى )
( ر . أيضا شهادة زور )	ولى العهد :
	اعتداء عليه — ٨٦



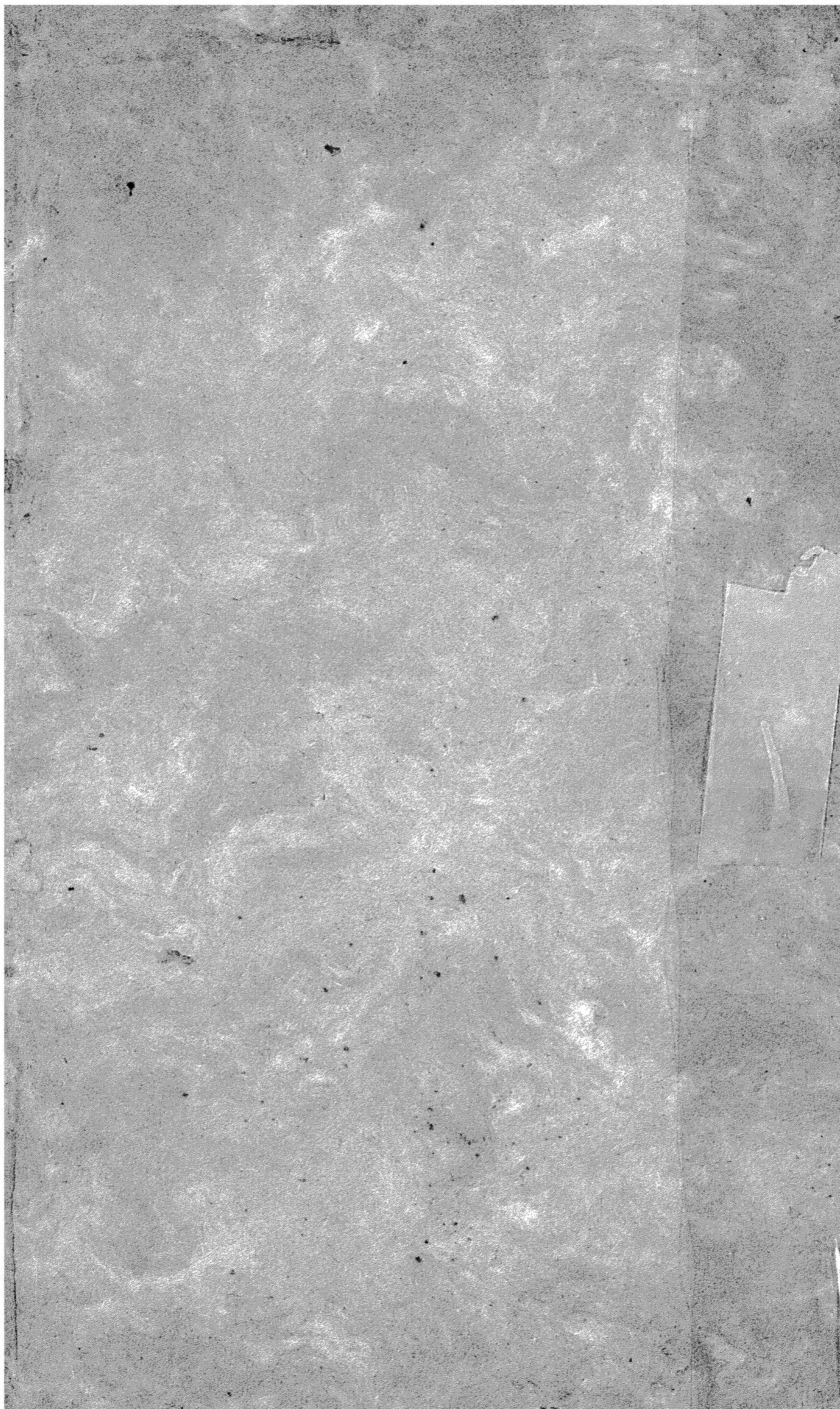














Bibliotheca Alexandrina



0472272